22E
2986
389

DUE JAN 15 1994

DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE
FEB 7 MAR 7 '81			
RETURN FEB 7 '81			
	DUE JUN 15 1994		
DUE JUN 15 1992			
DUE JUN 15 1993			

PRINCETON U.

a32101 006522484b

تقدم

التعليم العالي

في العراق

دراسة قائمة على الوثائق والمستندات

جميل الدجيلي

مطبعة الارشاد ـ بغداد
١٩٦٣

Dujayli, Hasan

Taqaddum al-ta'lim al-'ali

تقدم

التعليم العالي

في العراق

دراسة قائمة على الوثائق والمستندات

تأليف .. جميل الدجيلي

مطبعة الارشاد ـ بغداد
١٩٦٣/٨/١٥

ساعدت وزارة التربية والتعليم على نشر هذا الكتاب

ح ٩٠٤-٤-٩

مقـدمة الـكتاب

بقلم : الاستاذ ساطع الحصري

2269
.29865
389

هذا الكتاب ، قد أرسله الي مؤلفه الاستاذ حسن الدجيلي – بعد طبعه ولكن قبل نشره – ؛ وطلب منى أن أبدى رأيي فيه في « مقدمة » اكتبها ، لتضاف اليه ، عند نشره على الناس ٠

ولذلك طالعته بكل اهتمام ٠ وعلمت انه يتضمن دراسة قائمة على الوثائق والمستندات ، لاظهار صفحات تقدم التعليم العالى في العراق ٠

وقد أحسن الاستاذ المؤلف في اختيار هذا الموضوع ٠ كما انه أحسن فى بناء دراستهعلى الوثائق والمستندات ٠ ومما لا شك فيه ان جميع الوثائق والمستندات العائدةالى مختلف مؤسسات التعليم العالى من خزانات اوراق مختلف الدوائر الحكومية ، كان عملا شاقا جدا ، يستحق كل تقدير وثناء ٠

غير انى لاحظت ان الوثائق المذكورة فى الكتاب لا تتضمن شيئا عن مكاتبات وزارة المعارف التى حامت حول التعليم العالى خلال السنوات الخمس الاولى من الحكم الوطني ٠

أنا اعرف ان ذلك لم ينتج من تقصير المؤلف فى البحث والتنقيب ، بل انه ناتجمن عدم اهتمام وزارة المعارف الاهتمام الكافي لحفظ الاوراق والوثائق ، ولا سيما القديمة منها ٠

ومهما كان الامر ، فان عدم اطلاع المؤلف على مكاتبات وزارة المعارف أوجد نقصا فى البعض من أبحاثه ٠ وأدى الى خطأ فى بعضها الاخر ٠ وذلك فيما يتعلق بالسنوات التى ذكرناها آنفا ٠

وبما انى عشت وعملت فى تلك الحقبة من الزمان ، كما انى كنت اعتدت أن احتفظ لنفسى بنسخة أو صورة من الاوراق الهامة التى ترد الى الوزارة أو تصدر عنها ، رأيت ان اكتب الصحائف التالية مستندا الى الوثائق التى بقيت محفوظة لدي مع مذكراتى الخاصة ، لاتمام وتصحيح النواقص والاخطاء التى أشرت اليها آنفا ٠

حول قضايا جامعة آل البيت

ان التفكير في انشاء الجامعة بدأ سنة ١٩٢١ : أولا خصص للجامعة الاراضي الوقفية الواسعة المعروفة باسم بستان الطلومبة في الاعظمية . ثم اعد مخطط عام للمباني الجامعية التي تشاد على الاراضي المذكورة : ستة بنايات للكليات ، موزعة على طرفي طريق يشطر البستان على طوله ؛ وصرح مركزي يقام في نهاية الطريق المذكور .

وقد تقرر أن تتولى وزارة الاوقاف على الفور تشييد البناية الاولى التي ستخصص لكلية العلوم الدينية ، على أن تتكفل ـ بعد اتمام البناية المذكورة ـ تشييد الصرح المركزي أيضا . واما بنايات الكليات الاخرى فتتولى تشييدها الوزارات شيئا فشيئا . عندما تستكمل الوسائل اللازمة لتاسيسها .

وفعلا باشرت وزارة الاوقاف تشييد بناية الكلية الدينية في نيسان ١٩٢٢ ، وأتمتها سنة ١٩٢٤ .

وكان الملك فيصل الاول يولي الكلية المذكورة عناية خاصة . وغرضه الاصلي من تأسيسها كان : التقريب بين منتسبي المذهبين السني والجعفري . لانه كان في العراق عدة مدارس دينية تابعة لوزارة الاوقاف في بغداد والموصل وكركوك والبصرة . كلها تدرس العلوم الدينية على مذهب أهل السنة ؛ وعدة مدارس دينية مستقلة عن الاوقاف في النجف وكربلاء تدرس العلوم الدينية على المذهب الجعفري . والمصلحة الوطنية كانت تقضي بانشاء كلية دينية ، تعلو فوق المدارس المذكورة ؛ فتجمع طائفة مختارة من علماء المذهبين ، ليتولوا التدريس فيها وفق أساليب عصرية . وذلك بجانب اساتذة بعض العلوم الضرورية للثقافة العالية فينشأ طلاب الكلية ـ بهذه الصورة ـ ملمين بحقائق المذهبين ، مع الحقائق الاساسية للعلوم العصرية ؛ فيكونوا بعيدين عن التعصب الطائفي مع تشبعهم بروح الديانة الاسلامية الغراء .

ولهذا السبب ظل الملك يستحث الهمم لاتمام البناية باعظم ما يمكن من السرعة . وعندما تم ذلك ، طلب الى وزارة الاوقاف تاليف لجنة من الخبراء لوضع نظام للكلية على طريقة حديثة . والوزارة المذكورة ألفت اللجنة من الاشخاص المذكورين في لصفحة ١٨ من هذا الكتاب* .

* * *

ولكن الاستاذ فهمي المدرس الذي ترأس هذه اللجنة ، استهان امور

---

* ولابد من التأكيد بان « الشيخ محمد افندي آل رزق » الذي عين لعضوية اللجنة لم يكن استاذا للتربية ، بل كان مدرسا للغة العربية .

الكلية الدينية ، فعمل على وضع مشروع نظام عام لجامعة ال البيت · تشمل احكامه جميع الكليات (وكان النظام يسميها الشعب) التى ستنشأ فى المستقبل أيضا ·

فقد اتمت اللجنة عملها في ١١ شباط ١٩٢٤ · ومشروع نظام جامعة آل البيت قدم الى مجلس الوزراء والمجلس قرر احالته الى لجنة وزارية تتالف من وزراء الاوقاف والمعارف والعدلية والاشغال ·

وعندما وصل المشروع الى وزارة المعارف درسته باهتمام واستغراب : كان يتالف من ٨١ مادة و٤ مواد ملحقة · وكان ١٤ منها فقط تختص بالشعبة الدينية ؛ واما بقية المواد ـ وعددها يربو على السبعين ـ فكانت تتضمن أحكاما بشمل جميع شعب (أى : كليات) الجامعة وهذه المواد كانت بعيدة عن مقتضيات الروح العلمية · فضلا عن الروح الجامعية ؛ وكانت تنم عن اهتمام كبير بالمظاهر وعن رغبة شديدة فى تضخيم الامور ·

مثلا ، المادة ٣١ من مشروع النظام كانت تنص على ما يلى :

« يوقع على الشهادات مدرسو الشعب ورؤساؤها ويصادق عليها الامين العام ثم تصدق من مجلس الورزاء · غير ان الشهادة العلمية توشح بتوقيع صاحب الجلالة أيضا » ·

وغنى عن البيان ان تكثير التواقيع على الشهادات الى هذا الحد ما كان يخلو من الغرابة ؛ واما التصديق عليها من مجلس الوزراء وتوشيح بعضها بتوقيع جلالة الملك · فما كان يدل على فهم سليم لمهمة الجامعة ولمكانة العلم ·

والمادة ٥٨ من مشروع النظام ، كانت تنص على تاليف « المجلس العام من جميع المدرسين ورؤساء الشعب برئاسة أمين الجامعة » ·

ان جمع كل المدرسين الذين يعملون فى مختلف كليات الجامعة في « المجلس العام » بهذه الصورة ، لا يلتئم مع المبادىء الادارية السليمة فضلا عن انه أمر محفوف بالمحاذير العظيمة · لان عند تكوين المجلس العام لهذه الصورة تكون أصوات كل كلية متناسبة مع عدد مدرسيها · وذلك يؤدى الى تغلب آراء الكليات الكبيرة على اراء الكليات الصغيرة ، وتغلب آراء الكليات القديمة على الكليات الحديثة · في حين ان الخطط المتبعة في جميع جامعات العالم تقتضى تاليف مجالس الجامعة من ممثلى الكليات ، حيث تتساوى أصوات كل كلية ، مهما كان عدد مدرسيها ·

ولكن مشروع النظام كان يحمل المجلس العام · مهمة اخرى ، أشد خطرا من ذلك أيضا · فان المادة ٦١ من المشروع كانت تنص على ما يلى :

« يعقد المجلس العام مؤتمرا يدعو اليه ممثلين من الوزارات وبعض

الوجهاء من الالوية ، والاختصاصيين للنظر فيما يتعلق بنجاح الجامعة . وذلك في السنة مرة » .

وغنى عن البرهان ، ان توسيع المجلس العام في مؤتمر يدعى اليه « بعض الوجهاء في الالوية » ان دل على شيء فانما يدل على الاسترسال في حب المظاهر والفخفخة ، ويعرض مستقبل التعليم العالى الى أخطار عظيمة .

هذا ، وكان مشروع النظام يتضمن ستة مواد (من ٦ ـ الى ١١) جمعت في فصل عنوانه « امتيازات متخرجي الشعبة الدينية »

هذه المواد كانت تعطى للمتخرجين من الرجحان في تقلد بعض الوظائف حسب درجات شهاداتهم . ونذكر بين هذ ه الوظائف رئاسة محكمة التمييز الشرعي ، والقضاء من الدرجة الاولى ، والقضاء من الدرجة الثانية .

وغنى عن البيان ان ادخال أمثال هذه الاحكام في نظام الجامعة من الامور الغريبة في حد ذاتها ؛ فضلا عن انه ينافي روح القوانين التي تنظم القضاء .

واعتقد ان هذه الامثلة تكفى لاعطاء فكرة واضحة عن العقلية التى كانت أملت « مشروع نظام جامعة آل البيت » .

وبما انى علمت بان الاستاذ حسن الدجيلى لم يعثر على نص هذا المشروع ، رأيت أن اعطيه النسخة التى بقت محفوظة عندى ، لكى ينشره في نهاية الوثائق التى ألحقها بكتابه ، فيطلع القراء عليه بكل تفاصيله(*) .

انى دونت ملاحظاتى على المشروع في مذكرة تبدأ بالعبارات الصريحة التالية :

« ان هذا المشروع يحتوى على أحكام تتعلق بالجامعة كلها أكثر من التى تتعلق بشعبة العلوم الدينية نفسها . كان على اللجنة أن توجه اهتمامها الى تشكيلات هذه الشعبة خاصة ، لانها ستؤسس فعلا . ونكتفى بادخال مادة أو مادتين فقط في النظام للاشارة الى [ان الشعبة ستكون فرعا للجامعة ، وستدخل تحت ادارة واحدة مع بقية الشعب عند تشكيلها] .

« اننى لا أرى من الموافق التسرع فى وضع نظام مفصل للجامعة كلها من الان . مع ذلك أبدى ملاحظاتى على ما جاء في المشروع من الاحكام العامة للجامعة أولا ، والاحكام المتعلقة بالشعبة الدينية ثانيا » .

وقدمت المذكرة الى الوزير ، ليستنير بها خلال مذكرات اللجنة الوزارية ، أو يعطيها الى اللجنة اذا شاء .

ولكن ، بما ان اللجنة الوزارية رأت أن تؤلف لجنة موسعة لدرس المشروع . ودعتني للاشتراك فيها ، توليت بنفسى انتقاد المشروع في اللجنة المذكورة .

(*) للاطلاع على نص المشروع راجع ملحق رقم (١٢) من هذا الكتاب ـ المؤلف

لا أرى لزوما لتفصيل ما دار في اللجنة من مناقشات غريبة · غير انى أرى من الضرورى أن أذكر الحديث الذى جرى بينى وبين وزير الاوقاف ابراهيم الحيدرى الذى كان يترأس اللجنة · خلال المذكرات ـ امال الى اذنى ـ حيث كنت اجلس بجانبه ـ وقال لي باللغة التركية :

ـ يا سيدى · ان ما تقوله هو عين الصواب · لك الحق تماما ، لك الحق من الارض الى السماء (وهذا تعبير مألوف بالتركية) ولكن ما العمل ؟ يجب ان نعطى الرجل راتبا يعتاش منه ··

وأنا أجبته :ـ أن لا أتكلم ، ولا يخطر ببالى أن أتكلم في أمر الراتب · اعطوه الراتب الذى تنسبونه ·

ولكنه قال :ـ لا نستطيع أن نزيد الراتب · دون أن نكبر الاسم ·

وأنا أجبته :ـ كبروا الاسم أيضا كما تريدون · ولكن لا توسعوا الصلاحيات ، ولا تضحوا مصلحة الجامعة ومستقبلها في سبيل هذه الملاحظات الطارئة ·

ومع هذا ، كرر الوزير قوله :ـ ما العمل ؟ يجب أن نمشي الامور ·

وقد علمت بعد ذلك ان ما همس به وزير الاوقاف في اذنى ، كان معلوما لدى أعضاء اللجنة قبل انعقادها ·

وفي نتيجة المناقشات ، عدلت البعض من مواد المشروع ، وتركت بعضها الاخر على حالها ·

وعندما جاءوا الي بالشكل الاخير من المشروع للتوقيع عليه ·سجلت اعتراضى المبدأى ، ثم أوضحت ذلك بمذكرة مختصرة ·

وقد بنيت رأيي على مبدأين أساسيين ، الاول : عدم التسرع في وضع نظام عام للجامعة الان · والثانى : عدم الاستعجال في منح الجامعة سلطات واسعة بجعل تعيين المدرسين منوطا بانتخاب المدرسين المعينين سابقا · وقلت « انى ارى ان في هذا الاستعجال ما يؤدى الى الجمود ، ويمنع التطور والتقدم » وأوضحت رأيى هذا بالعبارات التالية :

« لان مما لا ريب فيه ان الضرورة ستوجب العمل بحسب مساعدة الاحوال الحاضرة في انتقاء المدرسين عند افتتاح الشعب · فسيحدث اضطرار الى تعيين أساتذة قد يكونون غير حائزين على الكفاءة اللازمة للتدريس · فاذا تركنا حق انتخاب الاساتذة الى هيئة المدرسين الذين سيعينون فى بادىء الامر ، سنرى ان اراء الاكثرية التى ستتألف عند التأسيس تبقى سائدة على مستقبل المدرسة ، فتمنع استفادة الجامعة من الاساتذة والعلماء الذين سينشأون وينبغون » في المستقبل ·

هذا ، وقد ظهر خلال المذكرات · ان الاستاذ فهمى المدرس ، كان يريد ان يلحق الى الجامعة ع لىالفور ، دار المعلمين العالية ، ومدرسة

الهندسة ومدرسة الحقوق ، التى كانت قائمة فعلا فى ذلك التاريخ ·

انى عارضت بشدة فكرة الحاق دار المعلمين العالية ، ونجحت في استبعاد هذه الفكرة عن نطاق البحث · كما سأذكر ذلك في النبذة التى سأكتبها عنها ·

واما فكرة الحاق مدرسة الهندسة ومدرسة الحقوق ، فقد صرحت عدم استصوابى لها ؛ ومع ذلك تركت بحث هذه المسألة على عاتق المسؤولين المباشرين عن المدرستين المذكورتين ·

ان مدرسة الهندسة كانت تابعة الى وزارة الاشغال · وكانت انشئت لغرض تكوين موظفين يعملون تحت امرة مهندسي الرى والاشغال ، وينفذون تعليماتهم ، ولذلك كان يقبل فيها طلاب لا تتجاوز دراستهم حدود التعليم الابتدائي · وكان التعليم فيها لا يصل حتى الى درجة التعليم الثانوى ، كما اعترف بذلك ادارتها والوزارة المشرفة عليها · والحاق مثل هذه المدرسة الى الجامعة كان مما يحط من منزلة الجامعة · ومع كل ذلك ، تمسك الاستاذ فهمى المدرس بوجوب الحاقها ، بحجة انها تحمل اسم مدرسة الهندسة ، وان مشروع نظام الجامعة يذكر بين شعب الجامعة · « شعبة الهندسة » ·

واما مدرسة الحقوق ، فان الاستاذ كان يرى وجوب الحاقها حالا · مع ان مشروع نظام الجامعة الذى تولى الدفاع عنه ينص فى مادته ٤٦ على انه « لا يجتمع التدريس مع وظيفة في دوائر الحكومة » في حين ان جميع مدرسى مدرسة الحقوق ـ بدون استثناء ـ كانوا موظفين فى دوائر الحكومة ·

وفضلا عن ذلك فقد اتخذ الاستاذ فهمى المدرس موقفا غريبا تجاه قضية مدرسة الحقوق ، فى اليوم التالى لارسال مشروع نظام الجامعة الى مجلس الوزراء ·

فان المدرسة المذكورة كانت تابعة الى وزارة العدلية ، وكانت الحقت بوزارة المعارف قبل مدة وجيزة · فرأت الوزارة ان تؤلف لجنة لدرس احوال المدرسة ، واقتراح وسائل ترقيتها · والاستاذ عندما علم بذلك أرسل الى ادارتها كتابا (رقمه ٣) وتاريخه ٧ حزيران ١٩٢٤ · أنقل نص الكتاب فيما يلى لتبيان القضية على وجهها الصحيح :

« صاحب الفضيلة حضرة أمجد افندى الزهاوى وكيل المدير فيمدرسة الحقوق ·

بعد التحية والاحترام ·

قرأت في احدى صحف العاصمة ان قد تألفت لجنة للنظر في وضع

نظام لمدرسة الحقوق . وبما ان مدرسة الحقوق أصبحت شعبة عالية من شعب جامعة آل البيت . وقد وضع بالارادة السنية نظام عام للجامعة أقرته اللجنة الوزارية المحترمة المؤلفة بقرار مجلس الوزراء من حضرات اصحاب المعالى وزير العدلية ، وزير الاوقاف ، وزير الاشغال ، وزير المعارف ، بانضمام آراء اساتذة الحقوق الافاضل كحضرة رؤوف بك الجادرجى وحكمت بك سليمان ، ويوسف افندى عطاء وحضرة الاستاذ ساطع بك الحصرى مدير المعارف العام وحضرة مستر سميث المفتش العام في المعارف وغيرهم من الاختصاصيين الذين لهم علاقة بشعبة الطب وغيرها من شعب الجامعة . قد اطلعتم فضيلتكم أيضا عليه عندما تلى فى مجلس شورى الاوقاف . ولم يبق سوى حل الخلاف في تعيين السلطة على الجامعة. فعرض بحسب قرار اللجنة الوزارية المحترمة على مجلس الوزراء الموقر للقطع فيها . ولا أظن انه يتأخر أكثر من بضعة أيام . فالرجاء من فضيلتكم عرض ذلك على من لم يحط علما بواقع الحال من أعضاء اللجنة المحترمة » .

ووزارة الاوقاف ارسلت صورة هذا الكتاب الى وزارة المعارف طى كتابها المرقم ٣٦٠٠ والمؤرخ ٧ حزيران ١٩٢٤ . وطلبت منها « الامر بايقاف تشبث ادارة المعارف المذكورة ، حفظا لنظام الجامعة من أن يتطرق اليها الخلل » .

ولكن وزارة المعارف ردت على ذلك بكتابها المرقم ٣٠٢/٩/١ والمؤرخ ٨ حزيران ١٩٢٤ . قالت فيه :

« ان اللجنة تألفت بموافقة رئيس الوزراء ووكيل وزير المعارف . لا يخفى على معاليكم ان مشروع نظام جامعة آل البيت لم يكتسب الى الان الشكل النهائي والقانوني . كما ان مدرسة الحقوق لم تلحق بالجامعة . فلا نرى لزوما لايقاف مذكرات اللجنة الاختصاصية سننظر فيما يجب عمله لترقية مدرسة الحقوق » .

وبعد بعض التفاصيل ، انهت كتابها بالعبارات التالية :

« فلا مجال للتخوف من تطرق الخلل الى نظام الجامعة التى لم تتألف بعد ، من جراء التدقيقات التى ستقوم بها لجنة اختصاصية تنظر في أمر ترقية مدرسة الحقوق المؤسسة منذ سنين عديدة » .

* * *

وقد علمت ، بعد مدة بان أمين الجامعة الاستاذ فهمى المدرس كتب تعليقا على مذكرتى الاعتراضية ، قائلا انه لم يفهم منها شيئا ، وزاعما بانى كنت المخالف الوحيد لمشروع النظام ، وبانى خالفت بعد ان وافقت . وان

وزارة الاوقاف ارسلت الى مجلس الوزراء التعليق المذكور مع مذكراتى الاعتراضية ٠

انى استغربت كل الاستغراب : لانى لم أكن المخالف الوحيد للمشروع ٠ فان المستر سميث ـ مفتش المعارف العام ـ أيضا كان مخالفا له ٠ وكان دون رأيه في مذكرة مؤرخة ١٩٢٤/٤/١١ ، أنهاها بالعبارات الشديدة التالية :

« انى أرى انه يكون كارثة عظمى للعراق ، تأسيس اول جامعة للقطر تحت تأثير قانون سيء التصور ، وسيء الكتابة ، ومليء بالسخافات ، مثل القانو نالذى عرض على مجلس الوزراء* » ٠

واما قوله بانى خالفت بعد ان وافقت ، فكان استهتارا غريبا لوقائع الاحوال ٠

فكتبت مذكرة مطولة ، بينت فيها الاعتراضات التى أبديتها خلال مذاكرات اللجنة بتفاصيل وافية ، وقدمتها الى الوزارة ٠ لترسلها الى مجلس الوزراء

وكانت مذكرتى مؤلفة من نحو ٢٠٠ سطر ، مؤرخة بتاريخ ٨ تموز ١٩٢٤ ٠

٠ ٠ ٠

يلاحظ مما تقدم ان الاستاذ فهمى المدرس علق الاشتغال بامور تأسيس الشعبة الدينية ، على الانتهاء من قضية مشروع نظام الجامعة ؛ كما انه ربط مسالة النظام المذكور بمسالة مدرسة الهندسة من ناحية ومسالة مدرسة الحقوق من ناحية اخرى ٠

وعندما تأخر مجلس الوزراء في درس هذه القضايا ، واتخاذ قرار في شانها ، أراد أن ينقل القضية الى ميدان الصحافة ، فكتب مقالة مطولة ، بتاريخ ١٦ اب ١٩٢٤ وأرسلها الى جريدة العالم العربى والجريدة المذكورة نشرتها في عددها ١٢٤ الذى صدر في ١٩ اب ١٩٢٤ ٠

كان عنوان المقالة « جامعة آل البيت وساطع بك الحصري »

بدأ الاستاذ فهمى المدرس مقالته هذه بالعبارات التالية :

« فتحت الجامعة في اليوم التاسع من شعبان فتحا مبينا ، وسدت بعده سدا رصينا ٠ فتحت بمفتاح من ذهب ، واغلقت بغلق من فولاذ ٠

---

* كان المستر سميث يكتب ملاحظاته على النصف الايسر من الورقة ، ليكتب سكرتير الوزارة ترجمتها الى العربية على النصف الايمن منها ٠ ان النص الذى نقلته هنا ، هو نص ترجمة السكرتير ٠

وليس لذلك السد ولذلك الاغلاق سبب سياسى ولا سبب ادارى ولا سبب مالـي » ٠

وللبرهنة على انه ليس لذلك سبب سياسى ، كتب الكلمات التملقية التـالية :

« ليس لذلك سبب سياسى ٠ لان اللجنة التأسيسية للجامعة كان فيها عضوان جليلان من رجال الانكليز ، هما مستر كوك وميجر ويلسن ٠ وجميع ما تقرر في اللجنة كان مستندا الى رأيهما ٠ وعلى الاخص كان مستندا الى تقرير ميجر ويلسن الذى سننشره في محله ٠٠ ويوم افتتاح الجامعة حضر على دعوة وزارة الاوقاف فخامة المعتمد السامى مع جمع غفير من أعاظم رجال الانكليز وسيداتهم ٠ وكنا نشعر من سرورهم انهم مستأنسون لهذا الامر وانهم من اعوانه وأنصاره ٠ واشتراكهم بتعليق رمز الجامعة على صدورهم لم يبق لنا شكا في انهم غير وجلين من هذه المؤسسة وانهم قانعون بحلول الوقت لتشكيلها ٠٠ وهذا ما ننتظر من امة عظيمة اشتهرت بالمدنية ونشر العلوم والمعارف منذ اعصار عديدة ٠٠ وحضتها الفطرة بدهاء سياسى لا تحتاج معه الى ان تنقب عن صوالحها فى ظلمات جهل الغير ٠٠ على ان الفخر كله يعود اليها في تأسيس هذه المؤسسات في القطر العراقى » ٠

ثم ينتقل الى البرهنة على انه « ليس لذلك سبب ادارى » ، بقوله : « الشعب المقرر جمعها تحت عنوان الجامعة قائمة الان بنفسها بكل مـا تحتاج اليه من رجال العلم ورجال الادارة ٠ وهى متشكلة فى الحـال الحاضرة » ٠

ثم يؤكد ان « ليس لذلك سبب مالي أيضا » ٠

وبعد ذلك يحاول الرد على ما جاء في مذكرتى الاعتراضية بسلسلة طويلة من المغالطات ٠ ويستنتج من كل ذلك « ان السبب هو ساطـع الحصرى » لانه « لا يروق له تشكيل الجامعة ما لم يكن هو أمينا لها » ؛ وربما لانه يريد أن يوجه الشبان العراقيين الى الجامعة الامريكية ٠

وخلال ذلك يسأل الاسئلة التالية :

« وبما ان الجامعة قد تأسست ٠ وبما انه يرى من الضرورة تشكيل الشعب ، وبما ان بعضا من تلك الشعب موجود الان ، فلماذا لا يقـال لمدرسة الحقوق مثلا شعبة الحقوق أو احدى شعب الجامعة ليكون لهـا مركز غير مركزها الحالى ، ويكون لمتخرجيها حقوق وامتيازات ، ويكـون للدولة أيضا بها شأن ؟ ٠٠ ولماذا لا يقال لباقى الشعب التى يرى تشكيلها

ضروريا « شعب الجامعة » أيضا ؟ ألغيرة الاستاذ وحرصه على استفادة أبناء العراق من الجامعة الامريكية ؟ » ٠

وبعد بعض الكلام ، يطلق السؤال التالى أيضا :

« ما هى المعاملة الطويلة ، ومن هم الموظفون الكثيرون وما هـــى المصاريف الزائدة فى تبديل الاسم ، أى تبديل عنوان « مدرسة الحقوق » بـ « شعبة الحقوق ؟ » ٠

وينهى مقالته الطويلة بالكلمات التالية :

انا لم نرد بما كتبناه سوى أن نلتزم أحد الشقين : سد الجامعـة أو فتحها كلها أو بعضها ٠٠ وبدون أن ندعى بفضل أو باختصاص ، أو بحق لنا أو لبلادنا ٠٠٠ ان للبيت ربا ورب البيت يحميه » ٠

المقالة كانت تشغل الصحائف الثلاثة من الجريدة ٠

انى لم أغضب عليها ، على الرغم مما كانت تتضمنه من ضروب الطعون والمفتريات الموجهة الى شخصي ٠ وذلك لانى اعتبرتها وثيقة علنية تساعد على كشف النقاب عن عقلية كاتبها ، وتظهر الى العيان مبلغ بعده عن تفهم معنى الجامعة ٠

ولذلك اكتفيت بالرد عليها بالكلمة التالية ٠ وقد نشرتها جريـدة العالم العربى في عددها ١٢٧ الصادر في ٢٢ اب ١٩٢٤ :

« لا يسعني أن اجارى حضرة الاستاذ فهمي بك المدرس في وادى الشخصيات الذى سلكه في مقاله الطويل المنشور على صفحات جريـدة العالم العربى تحت عنوان « جامعة آل البيت وساطع بك الحصرى » ، حتى ولا أستطيع أن اشاطره في نشر المذاكرات التى جرت في لجنة رسمية ، لم تبت الحكومة فيها بصورة نهائية ٠ بل أكتفى بأن ابين لحضرة أمين الجامعة المحترم اننى قد شرحت ارائي وأثبت ملاحظاتى على النظام المبحوث عنـه بتقرير مفصل قدمته الى مقام وزارة المعارف في ٨ تموز ١٩٢٤ ٠ فيستطيع مراجعته ليجد فيه أجوبة كافية على أسئلته ٠

« وهنا أود أن ازيد ء لى ملاحظاتى السابقة أمرا واحدا : يسألنـى الاستاذ « ما هى المصاريف الزائدة فى تبديل الاسم ، اى تبديل عنوان « مدرسة الحقوق » بـ « شعبة الحقوق » ؟ ولماذا لا يقال لمدرسة الحقوق ٠ مثلا ، شعبة الحقوق ، ليكون لها مركزا غير مركزها الحالى ٠ ويكون لمتخرجيها حقوق وامتيازات ؟ ويكون للدولة أيضا بها شأن ؟ »

« فعلىّ ان اصرح بهذه المناسبة باننى لست من الذين يتناقشون على الاسماء والكلمات فينظرون الى أمر تشكيل الجامعة بنظر لغوى وكلامـى ولا من الذين يعتقدون ان مركز المدارس يتبع أسماءها ، فيتوقعون شانا

للدولة من هذه الاسماء . بل انى كنت ولا أزال ممن يرون مفهوم تأسيس الجامعة أسمى وأرفع من تبديل اسم وعنوان » .

* * *

رئيس الوزراء اقتنع بوجاهة رأيى فى أمر نظام الجامعة . ولذلك قرر أن يترك مشروع النظام جانبا ، وأن يعالج مطاليب أمين الجامعة بقطع النظر عن النظام . فوافق على نقل مدرسة الحقوق ومدرسة الهندسة الى البناية التى تم تشييدها في الاعظمية على أن لا تقطع ارتباط الاولى بوزارة المعارف وارتباط الثانية بوزارة الاشغال والمواصلات : تجمع الشعب الثلاث :ـ أى شعبة العلوم الدينية وشعبة الحقوق وشعبة الهندسة ـ فى بناية واحدة ؛ يعطى أمين الجامعة حق الاشراف على ادارة الجامعة الداخلية . على أن تبقى كل وزارة مسؤولة عن الشعبة المرتبطة بها .

ولكن الوقائع لم تلبث ان اظهرت ان هذه الخطة لم تكن عملية :

في مدرسة الحقوق : كان جميع المدرسين من موظفي الدولة : كما ان جميع الطلاب كانوا من أصحاب الوظائف أو أصحاب الاعمال . ولهذا السبب كانت التدريسات تبدأ مع الفجر تقريبا لتنتهى قبل بدء أوقات العمل في الدوائر الرسمية ، لكى يستطيع المدرسون والطلاب أن ينصرفوا الى أعمالهم فى الاوقات المقررة لذلك . ان نقل المدرسة الى الاعظمية كان يقتضى اضافة مدة لا تقل عن ساعة للذهاب والاياب واضافة هذه المدة الى أوقات الدراسة ، كانت تجعل اتمام الدراسة قبل أوقات الدوام من رابع المستحيلات . ولا سيما ، فان طريق الاعظمية كان ـ في ذلك التاريخ غير مرصوف ، وفي موسم الامطار كان يحدث في عدة أمكنة منه بحيرات من المياه والاوحال . تعرقل السير كثيرا ، وتعطله بتاتا في بعض الاحيان . ولهذه الاسباب عارضت المدرسة أمر نقلها الى الاعظمية بكل شدة .

ومدرسة الهندسة أيضا . اعترضت على أمر النقل ، لاسباب عديدة، وكررت القول بانها لم تكن مدرسة في درجة عالية ، ولا حتى في درجة ثانوية .

ومع ذلك ، لم تكترث وزارة الاوقاف بهذه الاعتراضات ؛ فطلبت من مجلس الوزراء أن يصدر قرارا حاسما في هذا المضمار . لاجبار المدرستين على الانتقال .

ولكن رئيس الوزراء عندما اطلع على الاعتراضات المذكورة وجدها وجيهة ومحقة : فعدل عن رأيه السابق . فصدر القرار من مجلس الوزراء ،

لابقاء المدرستين في محلهما · ولتكليف وزارة الاوقاف العمل لتسريع افتتاح الشعبة الدينية ·

بهذه الصورة ، خرجت قضية جامعة آل البيت عن نطاق اهتمام وزارة المعارف · وانحصرت علاقة الامين العام لجامعة آل البيت بوزارة الاوقاف · كما انحصرت ادارته بالشعبة الدينية وحدها ·

- ٢ -

حول تأسيس كلية الطب

ان مشروع تأسيس كلية الطب في بغداد « دون ابطاء » ، كان في مقدمة الامور التي عرضت على الملك فيصل الاول عقب حفلة التتويج ·

والمؤلف المحترم أدرج في الكتاب الوثائق الاولى المتعلقة بهذا الموضوع : قرارات الجمعية الطبية البغدادية (ص ٦٥ ـ ٦٦) رد رئيس الديوان الملكي على ذلك (ص ٦٦ ـ ٦٧) · افتتاح الكلية سنة ١٩٢٧ (ص ٦٩)

ولتقدير أسباب هذا التأخير حق قدرها ، لابد من ملاحظة الحقائق التالية :

عندما عقدت الجمعية الطبية البغدادية جلستها الخاصة بموضوع كلية الطب ، في شهر حزيران سنة ١٩٢١ لاحظت حاجة البلاد الى الاطباء وقالت « ان المستشفى اللائق لكي يتخرج به الطالب ما زال في أيدينا ، ويعوزنا فقط البناء الذي نتخذه مقررا للكلية بالقرب من المستشفى » ، ولذلك طلبت « تأسيس كلية الطب دون ابطاء » ولكنها لم تفكر في الطلاب الذين يمكن أن ينتسبوا الى الكلية المذكورة ويدرسوا فيها ·

في حين ان في ذلك التاريخ ، كان التعليم الثانوي ضعيفا جدا ، من حيث الكيف والكم :

مدة الدراسة الثانوية كانت عبارة عن أربع سنوات ، غير مقسمة الى فرعي العلمي والاداب · مستوى التعليم فيها كاد يصل الى مستوى دراسة متوسطة · ولا سيما تدريس العلوم الطبيعية فيها كان ناقصا وضعيفا جدا : مناهج الدراسة ما كانت تحتوي شيئا من التاريخ الطبيعي وعلوم الحياة ؛ كانت تتضمن تدريس الفيزياء والكيمياء ، ولكن هذا التدريس كان يجرى على السبورة ، لعدم وجود مختبرات · فضلا عن كل ذلك كان عدد الطلاب قليلا : فمجموع الطلاب في الصف المنتهي من ثانوية بغداد كان عبارة عن ستة فقط ·

فما كان من المعقول تأسيس كلية الطب على مثل هذا الاساس الضعيف ·

ولذلك رأى الملك « ان التفكير في هذا الامر سابق لاوانه نظرا لان مستوى التعليم في البلد واطىء الى درجة لا يمكن اعداد طلبة ذوى الكفاءة اللازمة للاستمرار في دراسة هذا الفرع الخطير » ورغب الى الحكومة « ان تعمل بصورة فوق العادة على رفع مستوى التعليم الى حد يمكن التفكير في تأسيس كلية خطيرة ككلية الطب قبل أن تفكر في هذا التأسيس » ٠

وفعلا بذلت وزارة المعارف أقصى الجهـــود لرفع مستوى التعليم : أضافت الى مناهج الدراسة الثانوية العلوم الحياتية ؛ قسمت الدراسة في السنتين الاخيرتين من تلك الدراسة الى فرعين : علمى وأدبى ٠ أضافت الى مدة الدراسة سنة فجعلتها خمسة ٠ كما انها عملت على تزييد عدد المدارس وعدد التلاميذ بدون انقطاع ٠ وعندما تم كل ذلك ٠ تقدمت الى المسؤولين معلنة انه قد حان الوقت لتأسيس كلية الطب ٠

ولذلك تأسست الكلية سنة ١٩٢٧

ـ ٣ ـ

حول دار المعلمين العالية

فقد تأسست دار المعلمين العالية سنة ١٩٢٣ ، بغية اعداد مدرسين ذوى الكفاءة للتدريس في المدارس المتوسطة ٠

مدة الدراسة ، شروط القبول ، ومناهج الدراسة فيها تطورت سنة عن سنة ، وفقا لتطور الحاجات والامكانيات ٠

عند التأسيس ، كان جميع الطلاب من خريجى دور المعلمين الابتدائية ـ القديمة والحديثة ـ القائمين فعلا بالادارة والتدريس ٠

جعلت مدة الدراسة فيها سنتين ، نظرا لاعمار الطلاب ، وســـبق خبراتهم فى التعليم ، وامكانية حملهم على الدرس من تلقاء انفسهم في بعض المواضيع والمباحث ٠

وجعلت الدراسة مسائية ، لكى يتمكن الطلاب من حضور الدروس والمحاضرات ، بعد انتهائهم من أداء وظائفهم التدريسية ٠ وقد اجريـــت ترتيبات خاصة لتقليل عدد ساعات تدريسهم ٠

وقسم الطلاب ، الى قسمين : قسم يتخصص في التاريخ والجغرافيا ، وقسم يتخصص في العلوم الطبيعية ٠ ذلك لحاجة المدارس المتوسطة لمدرسين قديرين في هذين المبدأين ، أكثر من حاجتها الى مدرسين قديرين في ميدان العلوم الرياضية والعلوم اللغوية والادبية ٠

غير ان كل هذه الترتيبات كانت وقتية ٠ وتطورت دار المعلمين العالية

الى أن صارت نهارية ، وأصبحت اولى شروط القبول فيها الحيازة على شهادة الدراسة الثانوية ·

في السنة الثانية من تأسيسها ، أى سنة ١٩٢٤ أراد الاستاذ فهمى المدرس أن يلحقها بجامعة آل البيت · كما أراد أن يلحق مدرسة الهندسة ومدرسة الحقوق ·

ولكن قصده هذا ، ظهر بطريقة غريبة ، أرى أن أشرحها فيما يلى :
المادة الاولى من مشروع نظام جامعة آل البيت كانت تنص على ما يلى :
« تحتوى الجامعة على ست شعب : شعبة العلوم الدينية ، شعبة الحقوق ، شعبة الطب ، شعبة الهندسة ، شعبة التعليم والتربية » ·
في الملاحظات التى كتبتها على المشروع ، أشرت الى استغرابى لعدم ذكر شعبة الاداب · وقلت : ان شعبة التربية والتعليم لا توجد في جميع الجامعات · ولكن الاداب تعتبر من الاقسام الاساسية في جميع الجامعات فاقترحت ان يكتب عوضا عن شعبة التعليم والتربية « شعبة الاداب » ·

اقتراحى هذا حاز القبول بسرعة ، نظرا لاهتمام الجميع بالاداب ·
غير ان الاستاذ فهمي المدرس كتب هذه القضية بالشكل التالى :
« شعبة الاداب المنقلة من دار المعلمين العالية » (ص ١٩ من الكتاب)*

علمت عندئذ انه حشر كلمة دار المعلمين العالية هنا ، ليدخل الدار المذكورة في عداد المؤسسات التى سيطالب بها مؤخرا · ولكن فاته ان دار المعلمين العالية كانت تحتوى قسما لتخريج معلمين للعلوم الطبيعية ، وكان في النية احداث قسم اخر لتخريج معلمين للعلوم الرياضية ، فكيف يمكن أن تقلب دار المعلمين العالية الى شعبة الاداب ·
عارضت هذه الفكرة بشدة ، وبينت وجوب بقاء دار المعلمين العالية مرتبطة بوزارة المعارف ، لتتطور وتتقدم باستمرار حسب تطور حاجاتها وامكانياتها · ونجحت في استبعاد دار المعلمين العالية من المذاكرات المتعلقة بجامعة آل البيت ·

ساطع الحصري

برمانا ـ لبنان فى ١٦ـ٧ـ١٩٦٣

---

* وفى مقالة الاستاذ فهمى المدرس المطولة المنشورة في العالم العربى:
« شعبة التعليم والتربية ـ التى تحول اسمها الى شعبة الاداب ـ وهى المنقلبة من دار المعلمين العالية · »

مقـــدمة المؤلف

حينما انسلخ العراق من الدولة العثمانية ونشأت فيه حكومة محلية في احضان دولة محتلة ثم منتدبة اخذت حاجته من القضاة والاداريين تزداد سنة بعد سنة ، فأعيدت الدراسة فى «مدرسة الحقوق» فى أواخر سنة ١٩١٩ بعد أن ظلت متوقفة طوال الحرب العالمية الاولى ٠

وحينما ازداد اقبال الناس على التعليم الابتدائى والثانوى بعـــد الحرمان الطويل الذى لاقوه طوال الحكم العثمانى ظهرت حاجته الى معاهد تقوم باعداد المعلمين للدراستين الابتدائيـة والثـانوية ، فافتتحت دور للمعلمين لسد حاجة التعليم الابتدائى ، كما افتتحت لاول مرة فى تاريخ العراق صفوف مسائية لبعض معلمى المدارس الابتدائية فى خريف سنة ١٩٢٣ لسد حاجة التعليم الثانوى ، وكانت هذه الدورات المسائية النواة التى انبثقت منها دار المعلمين العالية ٠

ولكن حاجات البلاد لم تقتصر على اعداد طائفة من القضاة والمحامين والاداريين والمعلمين بل تنوعت وتعددت بتطور البلاد الثقـــافي والصحى والاقتصادى والعمرانى والزراعى ، فتأسست كليـات للطب وللصيدلة والكيمياء والهندسة والتجارة والاقتصاد والزراعة والعلوم والآداب وغيرها من الكليات والمعاهد لاعداد مجموعـــات كبيرة من الاطبـــاء والصيادلة والمهندسين والاقتصاديين لرفع مستوى البـــلاد الصحـى والعمرانى والاقتصادى ٠

وازاء هذا التوسع فى التعليم العالى ظهرت الحاجة الى تنظيم الدراسة العالية فى جامعة حديثة تضم هـذه الكليات المتناثرة التى كانت تشرف عليها وزارات مختلفة ؛ وبذلت جهود متواصلة لتحقيق هذا الهدف تتوجت بتشريع قانون جامعة بغداد رقم (٦٠) لسنة ١٩٥٦ ٠

غير ان هذا التقدم الذى أحرزه التعليم العالى فى العراق خلال حقبة امتدت من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٥٦ لم يكن سهلا ميسورا ، بل كان ملغما بالعقبات والصعوبات ، ورافقه صراع فكرى وسياسى وثقافى طويل يظهر مرة ويختفى مرة اخرى ٠ وتبدو هذه العقبات والصعوبات ، ويبدو هذا الصراع الظاهر منه والخفى فى الوثائق والمستندات التى أرخت هذا

الصراع ، ويبدو فى آراء العراقيين والاجانب وخاصة البريطانيين منهم الذين وضعوا حجر الاساس لعدد من الكليات العراقية والذين ساهموا فى تأسيس جامعة بغداد ٠

وحين أخذ هذا الصراع يمتد ويشتد لا سيما فى سنة ١٩٥٤ وطدت العزم على مراقبته ومتابعته وتدوينه والتماس جذوره القريبة منها والبعيدة منذ ان تأسست أول جامعة فى بغداد فى سنة ١٩٢٤ هى جامعة آل البيت ٠ ان هذا الصراع الفكرى يؤلف ولا شك قسما من تاريخ الحركات الفكرية وحلقة من تاريخ التعليم العالى فى العراق ؛ وفضلت ان تكون دراستى وتدوينى لهذه الوقائع دراسة موضوعية قائمة على المستندات والوثائق الرسمية لا دراسة ذاتية شخصية ٠

وهكذا استطعت خلال فترة ليست بالقصيرة ان اجمع مئات الوثائق والمستندات من مضانها الرسمية وغير الرسمية وأرجع الى سجلات المعاهد العالية وسجلات ديوان وزارة المعارف للاستفادة منها فى تأليف هذا الكتاب لاجعل منه تاريخا حيا لجامعة بغداد ؛ كل ذلك بفضل تشجيع بعض المسؤولين فى وزارة المعارف ومساعدة بعض الموظفين ، ولهم منى ألف شكر وشكر ٠

* * *

ان اول محاولة ظهرت لتأسيس جامعة فى بغداد كانت فى أوائل الحكم الوطنى سنة ١٩٢١ ؛ وذلك بعد ان عاد الى بغداد لفيف من رجال الفكر من الاستانة وبعض عواصم الاقطار العربية الاخرى ليساهموا فى توطيد الحكم الوطنى فى العراق ٠ وانبثقت هذه المحاولة من رغبة وزارة الاوقاف آنذاك فى اصلاح مدرسة الامام الاعظم واختيار موقع ملائم لاقامة منشئات جديدة عليه تتفق وحرمة الامام وطموح رجال الفكر والدين فى وزارة الاوقاف ٠ واستجاب الملك فيصل الاول لهذه الرغبة وشجعها ووجهها ، وعهد الى المرحوم فهمي المدرس تحقيقها بعد ان تقرر نقله من البلاط تلطيفا له ٠ وكانت رغبة الملك منصبة قبل كل شيء على تأسيس كلية دينية عالية تعنى بدراسة المذاهب الاسلامية المختلفة ، بما فيها الفقه الجعفري ، عناية خاصة بغية توثيق الروابط الروحية والسياسية بين أبناء العراق . ولكن الاستاذ فهمي المدرس ارادها ان تكون شعبة من جامعة كبيرة سميت فيما بعد بـ «جامعة آل البيت» ، واطلق على الشعبة نفسها اسم «الشعبة الدينية العالية» على غرار الشعب الاخرى التى تقرر ان تتألف منها الجامعة بموجب نظام أخذ يعد العدة لاخراجه ٠

وحينما تألفت اللجنة المختصة التى عهد اليها وضع نظام خاص

بجامعة آل البيت ظهرت بوادر الخلاف فى وجهات النظر الخاصة بتنظيم التعليم الجامعى وادارته وأهدافه بين رجلين كانا يتبوءان منزلة مرموقة فى الاوساط العلمية والتعليمية هما الاستاذ ساطع الحصرى «مدير المعارف العام» وفهمى المدرس «امين الجامعة» المرتقب · فالعقل العلمى المنطقى المنظم الذى كان يتحلى به الاستاذ ساطع الحصرى والاتجاه الحديث الذى تتسم به ثقافة الاستاذ الحصرى وخبراته الادارية والتعليمية الواسعة اصطدمت بالعقل الادبى غير العلمى الذى كان يتحلى به المرحوم فهمى المدرس · فقد كان الثانى يريد ان يؤسس جامعة آل البيت كما يهوى ويشاء لا كما تتطلب التنظيمات العلمية والتقاليد الجامعية التى يراها الاستاذ ساطع الحصرى ؛ كان يريد ان يؤسس جامعة فى الوقت الذى لا توجد مدارس ثانوية بعد ؛ وكان يريد ان يؤسس جامعة فى بغداد تنضم اليها أو ترتبط بها الكليات التابعة لوزارة المعارف والوزارات الاخرى دون ان يضمن أسباب نجاح هذا الضم أو الارتباط ، بل كان يطمح للسيطرة على جهاز التعليم العالى ليجمع حواليه عدد من المثقفين والمريدين يستعين بهم لتحقيق طموحه السياسى والاجتماعى فى اشغال منصب وزير المعارف كما حدثنى أحد الثقاة ·

وافتتحت «الشعبة الدينية العالية» أبوابها ، وتأسست «جامعة آل البيت» بالاسم فقط ، وانفقت عليها وزارة الاوقاف مبالغ طائلة ، ثم تعثرت الدراسة فيها وأخيرا سدت أبوابها وتوقفت الدراسة فى اليوم الرابع من شهر مايس سنة ١٩٣٠ ·) وقد روى الاستاذ فهمى المدرس نفسه هذه الاحداث ، واعتمدت على روايته التى لا تخلو ، كما أوضح الاستاذ ساطع الحصرى ، من أخطاء وتهويلات لاننى لم اعثر على رواية غيره · وبذلك فشلت أول محاولة فى تأسيس جامعة فى بغداد ·

* * *

وبدأت المحاولة الثانية سنة ١٩٣٦ فى عهد وزير المعارف المرحوم صادق البصام ، فقد واصل عدد من الاساتذة والسياسيين جهودهم لحث الجهات المسؤولة على دراسة مشروع تأسيس جامعة فى بغداد لا سيما بعد أن تولت وزارة المعارف شؤون التعليم العالى فى العراق ، وبعد ان تعددت الكليات وتنوعت وازداد عدد المدارس الثانوية · وقد اظهر المرحوم صادق البصام تفهما كبيرا لمشروع الجامعة واستعان بعدد كبير من ذوى الرأى والخبرة من عراقيين ومصريين لا سيما بعد ان توثقت العلاقات الثقافية بين العراق ومصر وتولى ادارة بعض المعاهد والتدريس اساتذة معروفون ، كالاستاذ عبدالرزاق السنهورى (عميد كلية الحقوق)

وعبدالوهاب عزام (عميد دار المعلمين العالية) . الا ان جهود المرحوم صادق البصام باءت أكثرها بالفشل من جراء موقف وزارة المالية وتردد الوزراء المسؤولون وعدم قناعتهم باهمية التعليم العالى ، وتخوفهم من تزايد خريجي المعاهد العالية الذين قد يحدثون «عطالة ثقافية» قد تؤدى الى اضطراب وقلق اجتماعى . وكان من جراء ذلك ان اتجهت جهود المعنيين الى اصلاح الكليات القائمة وتوسيعها وتأسيس غيرها لتواكب تطور العراق الثقافى والعمرانى تمهيدا لقيام جامعة على أسس حديثة .

* * *

وتميزت السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية برغبة كبيرة فى تأسيس جامعة حديثة فى بغداد ؛ وأخذ قادة الرأى يعملون على اخراج مشروع الجامعة من نطاق الدراسة والبحث الى نطاق التطبيق والتأسيس ، لا سيما بعد أن توسع التعليم وتوقف ارسال البعثات الدراسية الى الاقطار الغربية بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية . وانقسم المعنيون فى شؤون التعليم العالى آنذاك الى ثلاثة فرقاء : فريق دعا الى ضم الكليات القائمة بضعها الى بعض وتشريع قانون لتأسيس جامعة حديثة فى بغداد من هذه الكليات القائمة ؛ وفريق ذهب الى ان الكليات الموجودة ليست فى مستوى علمى يؤهلها لان تكون نواة صالحة لتأسيس هذه الجامعة ، بل نادى بالتريث والسعى فى الوقت نفسه الى اصلاح الكليات نفسها وتأسيس غيرها قبل الاقدام على وضع تشريع خاص بالجامعة . اما الفريق الثالث الذى كان يترأسه الاستاذ همفي ، المستشار الفنى لوزارة المعارف ، ومن جاء بعده من الموظفين البريطانيين فقد ذهب الى ان الكليات القائمة كليات مهنية ، وانها ليست فى مستوى علمى يؤهلها ان تصبح بعد ضمها ودمجها جامعة حديثة ، وان الجامعة ، اية جامعة ، ينبغى ان تكون فيهـــا كلية للآداب والعلوم تعنى بالعلوم المجردة وبالبحث العلمى ، وان تؤلف هذه الكلية العمود الفقرى للجامعة المزمع تأسيسها .

وخلال هذه الفترة وبعدها ، ظهرت اتجاهات سياسية وثقافية جديدة فى سياسة وزارة المعارف ، وأخذت الثقافة البريطانية تشق طريقها وتترك آثارها ، كما قيل ، فى معارف العراق وتوجيه الناشئة ، لتصد الاتجاه الامريكى والالمانى (أو النازى) الذى تصوره البريطانيون ؛ وقد ظهر هذا الاتجاه واضحا خلال الحرب العالمية الثانية كما تشهد بذلك التقارير التى وضعها بعض الخبراء البريطانيين حول مشروع الجامعة ، ودار صراع خفي بين الاتجاه الثقافى البريطانى والاتجاه الامريكى ، واستقطب كثير من النقاش حول كلية الآداب والعلوم التى تقرر تأسيسها بعد ان أخذت لائحة

جامعة بغداد تتعثر فى سيرها ، وتساءل كثيرون عما اذا كان من الضرورى ان تؤسس الجامعة الجديدة وفق تقاليد جامعية بريطانية كما أريد لها ذلك أو وفق تقـــاليد جامعية محلية مستمدة من تاريخ هذه الكليات ووظائفها ومكانتها الخاصة فى تاريخ البلاد الفكرى والثقافى · وتغلب الاتجاه البريطانى ، أو كاد ، عند تأسيس كلية الآداب والعلوم ، وأرادت هذه الكلية ان تضم اليهـــا الاقسام العلمية والادبية الموجودة فى بعض الكليات قبل تشريع قانون جامعة بغداد ، كما حاولت ان «تبتلع» بعض الكليات حينما مدت يدها الى دار المعلمين العاليـــة (كلية التربية اليوم) لتؤلف أقسامها جزءا من أقسام كلية الآداب والعلوم ، والى كلية الحقوق لتصبح شعبة من كلية الآداب ، والى كلية التجارة والاقتصاد لتكون جزءا من قسم الاقتصاد والعلوم السياسية ، والى كلية الكيمياء والصيدلة لينضم قسم الكيمياء الى أقسامها العلمية ·

ولكن اكثر الجهود التى بذلها عدد من وزراء المعارف وبعض عمداء الكليات وأساتذتها فى تأسيس جامعة بغداد ، كما هو مذكور فى هذا الكتاب ، ذهبت أدراج الرياح وأدت الى ارتكاب اخطاء غير قليلة وتبعثرت جهود كان من الممكن اكتنازها والاستفادة منها فى تشريع قانون جامعة بغداد على أسس صحيحة ·

* * *

وأخيرا انتصر الرأى القائل بأن تأسيس جامعة بغداد ينبغى ان يكون وفق خطة مدروسة وخلال فترة معينة ، وذلك بتشريع لائحة قانونية تنص على تأليف مجلس تأسيسى يتولى مهمة تنفيذ القانون خلال مراحل معينة وفترة انتقال محدودة تصلح فيها الكليات وتثبت انظمتها وتعليماتها لتصبح مؤسسات علمية محترمة قادرة على أن تلعب دورها التاريخى فى نهضة البلاد العلمية والثقافية · وهكذا صدر قانون جامعـة بغداد رقم (٦٠) لسنة ١٩٥٦ الذى تأسست بموجبه أول جامعة فى بغداد وتحققت أعز أمنية لدى كثير من المثقفين وقادة الرأى فى العراق ·

وهذا الكتاب الذى أضعه بين يدى القارىء يروى قصة جامعة بغداد بالوثائق والمستندات ، ويسجل أسماء الذين ســـاهموا فى اخراج هذا المجهود الثقافى الكبير من وزراء وأساتذة وعمداء وخبراء عراقيين وأجانب· وقد تفضل بعضهم فقرأ مسودات هـذا الكتاب وأبدى ملاحظات قيمة ، وأخص بالذكر منهـــم الدكتور عبدالعزيز الدورى رئيس جامعة بغداد والدكتور محمد ناصر الاستاذ فى كليـــة التربية والدكتور عبدالرزاق

محي‌الدين نائب رئيس جامعة بغداد · كما تفضل الاستاذ الكبير ساطع الحصرى فكتب مقدمة لهذا الكتاب ضمنها ملاحظاته ومعلوماته عن الفترة التى ساهم خلالها فى المناقشات التى دارت حول تأسيس جامعة آل البيت، واقترح علي ان اتلافى النقص الذى وجـده فى الـكتاب عن تأسيس دار المعلمين العالية الذى يرجع له الفضل كل الفضل فى تأسيسها ، وان أبذل جهودا أخرى فى التحري عن بعض الوثائق والمستندات والمعلومات الخاصة بمرحلة التأسيس ، فاستطعت ان أحصل على بعضها وان أتلافى هذا النقص الذى أشار اليه الاستاذ ساطع الحصرى فى مقدمة الكتاب ، ونشرتها كملحق فى نهاية القسم الخاص بالملاحق للرجوع اليها والاستفادة منها اذا اقتضى الامر ·

وأرجو ان يكون هذا الكتاب قد سد فراغا فى تاريخ التعليم العالى ، وأن ينال مايستحق من الاهتمام ، وان يتفضل المختصون بارسال ما لديهم من مستندات ووثائق وملاحظات اكمالا للبحث وخدمة للتاريخ ·

بغداد : ٥ آب ١٩٦٣

حسن الدجيلي

عرض تاريخي

بدأت فكرة تأسيس جامعة في بغداد منذ نشوء الحكم الوطني في العراق ، وظلت هذه الفكرة تخامر كثيرا من رجال العلم والادب والفكر والتعليم آنذاك على اختلاف دراساتهم وميولهم واتجاهاتهم ، ومرت الفكرة في مراحل متعددة ، فبدأت اولا في اصلاح كلية الامام الاعظم ، ثم في تأسيس جامعة آل البيت ، ثم في تأسيس مجلس التعليم العالي ، واخيرا في تشريع قانون جامعة بغداد • فلنتابع هذه المراحل مرحلة مرحلة خدمة للتاريخ وخدمة للتعليم ، وخدمة للرجال الذين ساهموا في تأسيس جامعة بغداد من رسميين وغير رسميين ، ومن عراقيين واجانب •

اصلاح كلية الامام الاعظم

شيد شرف الملوك محمد وابنه السلطان عضد الدولة السلجوقي مدرسة كبيرة لاتباع المذهب الحنفي عند قبر الامام الاعظم سنة ٤٥٩ هـ (الموافق ١٠٦٦م) في مقبرة الخيزران ، وعين لها المدرسين ومنح طلابها المساعدات المالية اسوة بما كان يفعله اكثر رجال المسلمين • وظلت هذه المدرسة تصارع الزمن وتقلباته ، ومنها تخرج عدد كبير من علماء الفقه الحنفي •

« وفي عهد الحكم العثماني وقبيل الحرب العالمية الاولى طالب علماء المدرسة الحنفية الباب العالي ان يعني بأمر هذه المدرسة وبمستقبل خريجيها فاصدر امرا الى الجهات المختصة بزيادة المساعدات المالية الفنية وسماها (كلية الامام الاعظم) ، وجعل الدراسة فيها وفق منهاج (مدرسة

فاتح) في اسطنبول وان يكون لخريجيها حق التوظف في دوائر الدولة والاوقاف والتدريس والقضاء الشرعي »[1] .

ويرجع الفضل في اصلاح هذه الكلمة « الى جماعة من مستنيري الاعظمية نهضوا وانشأوا لهم مجلة اسموها (تنوير افكار) عام ١٣٢٨ المصادف ١٩١٢م ، طالبوا فيها الحكومة بالاصلاح الموافق لروح العصر ، وباحياء مدرسة الامام ابي حنيفة . وقد ايدهم الوالي ناظم باشا . ودعما لدعوتهم هذه كتبوا بهذا الشأن الى مقام السلطنة ، فصدر الامر بتجديد عمارة المدرسة وتوسيعها وبناء طابق علوي لها . وبعد ان جرى فيها هذا التجديد اعتبرت المدرسة كلية تدرس فيها العلوم الاسلامية والفنون الحديثة ، فعادت نشاطها على هذا الاساس حتى بلغ عدد طلابها المئة طالب »[2] .

وقد تعطلت الدراسة في « الكلية » خلال الحرب العالمية الاولى واصبحت مستشفى عسكريا تحت الادارة التركية . وحينما استؤنفت الدراسة فيها ابان الاحتلال البريطاني اعيد النظر في مناهجها وفقا لتوجيهات مديرية الاوقاف العامة ، واصبحت مدة الدراسة ست سنوات : دراسة اعدادية امدها سنتان ودراسة ثانوية امدها اربع سنوات ، وصار لخريجيها حق التوظف في وظائف الدولة والاوقاف والمعارف .

ورفع لفيف من مدرسي كلية الامام الاعظم الى « نظارة الاوقاف الجليلة » كتابا في اليوم الثالث والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٢١ برقم ٣٤ ضمنوه ستة اقتراحات لاصلاح المدرسة المذكورة كانت بداية لانشاء كلية آل البيت او جامعة آل البيت ، ومما جاء في الكتاب المذكور :

---

(١) دليل كلية الشريعة لسنة ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ صفحة ٨ ، مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٢ .

(٢) تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨م ـ ١٩١٧م ، عبدالرزاق الهلالي ، صفحة ٢١٤ ، شركة الطبع والنشر الاهلية ، بغداد ١٩٥٩ .

« نقدم المواد الآتية لانظار النظارة لعلها تتبوأ مقعد قبول واسعاف :

١ ـ ابلاغ رواتب الموظفين الموجودين ولا سيما المجدين حد الكفاية ، فأن الرواتب الحالية لا تناسب شرف مدرسة منظمة فكيف بكلية ، بل انما هي ادنى منها في مدارس المعارف الابتدائية • وما تشاهدون من الانتظام فيها والنهضة في اشخاصها والحياة في طلابها انما هو بوازع الحمية والغيرة على العلم ، لا بسائق تلك المخصصات الزهيدة• والمعنويات اذا لم تشيد وتؤيد بماديات التقدير والمكافأت (كما هي معلومة في علم احوال الروح) لابد من كمودها وانطفائها ، بل انقلابها الى ضدها والعياذ بالله ، ولا سيما اذا كان دوام هذه المدرسة مطلوبا لدى النظارة الجليلة وقلبها الى الكلية الحقيقية مقصودا ، فلابد من شدة الرعاية لقانون المعالم الراقية من تأمين ادارتها واشباع القائمين بها وسد حاجاتهم لئلا يشتغلوا بضروريات حياتهم عن وظائفهم او ينتقلوا الى مسلك اخر •

٢ ـ ابلاغ رواتب الطلاب درجة طلاب دار المعلمين النهارية اذا بقيت المدرسة نهارية ، او مرتبة الى درجة تكفي حاجياتهم الضرورية من الاكل والشرب والملبس ، وألا ان بقيت على هذه الحالة فلا تعدوها ألا مخرجا لدار المعلمين من قبل ان يكملوا الدورة التحصيلية ويكون كل هذه المساعي التي ابرزتها النظارة هباء منثورا •

٣ ـ تحويلها الى الليلية ، لان ما تحتوى عليه المدارس الليلية من الفوائد والثمرات النافعة من اطراد التربية والمواظبة على التحصيل وصيانة الاخلاق والوقوف على اصول التهذيب والادارة عمليا وتعميم الفائدة للفقير والغني والقريب والبعيد مما لا يخفى على حضراتكم غني عن العرض والبيان •

« ولا سيما اذا نظرنا الى البلاد الاسلامية شرقا وغربا ، شمالا وجنوبا ليكون العراق عاصمته بغداد كالمركز لها ، فينبغي ان تكون كليتها من

أهم واكبر كليات العالم وتكون مطمح الانظار ومهبط الوافدين من الاقطار من الهند والسند والافغان والايران والاناضول والقوقاس وسورية ومصر بل والحجاز واليمن وغير ذلك • وعلى الخصوص هي منسوبة الى امام مقدس خدم العلم والدين ويتبعه ثلثا المسلمين ، ولا شك انكم لا ترضون ان يرى نقص في كليته تجاه القاصدين •

٤ ـ ان وجود الحدائق والمزاهر في المدارس لها من الفوائد والغايات الادبية والتربوية مما لا يخفى على حضراتكم ••

٥ ـ جلب آلات وادوات فنية والواح وخرائط (بوليتيقية وطبيعية) عربية ، فأن وجودها في المدارس مما لا تحصى فوائده ولا تنكر عوائده • فان الدروس بدونها نظرية صرفة يمحوها مرور الزمان ، ومعها عملية عيانية مصونة من طريان النسيان • كان البستالوجي(*) ، وهو من اشهر المربين الاوروبيين لا يدخل غرفة التدريس الا ويصحب معه ما يتعلق بذلك الدرس من اللوازم المدرسية الفنية • وقد ارشدنا المربى العربي الاكبر (صلى الله عليه وسلم) قوله : (ليس الخبر كالعيان او كالمعاينة) الى الطرز العياني بل العملي في القاء العلوم ونشر الاحكام ••• » •

اما النقطة السادسة من الكتاب المذكور فقد تناولت الميزانية الجديدة المقترحة لكلية الامام الاعظم • وقد وقع الكتاب « المبصر » واربعة مدرسين والمدير نور الدين •

ورفع المستشار البريطاني للاوقاف هذه المذكرة الى وزير الاوقاف آنذاك وذكر في تعليقه على المذكرة ان محاولات بدأت لاصلاح « الكلية » ، وأقترح ان يكون الاصلاح شاملا وان تحول الكلية من نهارية الى داخلية • وبعد ان اطلع عليها وزير الاوقاف رفعها في اليوم الثاني من شهر مارت سنة

(*) لعل المقصود المربي العروف بستالوتزي •

١٩٢١ الى « مجلس النظارة »[٣] . وفي ١٧ مارت من السنة نفسها قرر المجلس ما يلي :

« قرأت الاوراق المتعلقة بخصوص ادارة الكلية الاعظمية وقلبها الى ليلي وزيادة رواتب الموظفين ، وبما أن الترتيب الواقع من قبل الهيئة موافق للمصلحة ، وقد شوهد ترق في حال الكلية تقرر انقاذه على ان يرى مقدار زيادة الرواتب الى وقت مساعد للنظر فيما تقتضيه المصلحة من هذه الجهة . »[*] .

وكان عدد طلاب الكلية آنذاك ٨٠ طالبا ، وبلغت نفقاتها السنوية ٣٢٫٠٠٠ روبية . فاذا ما تحولت الكلية الى « ليلية » تصبح نفقاتها ٩٠٫٠٠٠ روبية . وفي اليوم الثالث والعشرين من شهر مارت سنة ١٩٢١ رفع رئيس مجلس النظارة قرار المجلس الى وزير الاوقاف مؤيدا بالمطالعة التالية :

« من المعلوم لدى فخامتكم ان الكلية الاعظمية تحتاج في قلبها الى الليلية الى عمارة جسيمة تليق بها . ولا يمكن المداولة في التخصيصات الليلية الا بعد اكمال بنائها والسكن فيها ، وعليه يقتضى السؤال من الدائرة عن كيفية العمارة وصورة كشفها وتنظيم الـ (التروكي) لها والاولوية . »

ولما كانت البناية غير لائقة فقد تقرر اصلاحها من جهة ووضع خطة لبناء جديد من الجهة الثانية . وتألفت لجنة بأمر من مدير اوقاف بغداد في ٢٨ ايلول سنة ١٩٢١ للنظر في الموضوع ، فاقترحت اجراء بعض الترميمات والتوسيعات في البناية الحالية . غير ان مستشار وزارة الاوقاف علق على قرار اللجنة بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني حينما رفع القرار الى وزير الاوقاف وأبدى المطالعة التالية :

---

(٣) اصل المذكرة محفوظ في اضبارة رقم ١٣٠٩ في مديرية الاوقاف العامة تتعلق بتأسيس كلية آل البيت .

(*) كان القرار موقعا من قبل رئيس مستشار نظارة الاوقاف وعضوين احدهما محامي والآخر مشاور الحقوق .

« أنصح باعادة النظر في الاقتراح المقدم وارى ان تنتقل الكلية المقترحة الى بستان الطلمبة حيث توجد ارض واسعة فيها مجال لاحداث التوسيعات الضرورية في المستقبل ، وحيث تتعدد انواع الدراسات العلمية اكثر مما هي عليه الان • ومن المحتمل ان تجرى خلال السنوات القادمة ، جميع الدراسات العالية في هذه الكلية في حين انها تجرى الان في ثلاثين بناية مختلفة تعود الى هذه الوزارة • » وأكد المستشار ان التوسيعات المقترحة في كلية الامام الاعظم لا تجدى نفعا كبيرا •

وعلى أثر ذلك أمر وزير الاوقاف باتخاذ التدابير اللازمة لبناء كلية الامام الاعظم في بستان الطلمبة التابعة لوزارة الاوقاف والواقعة في الاعظمية و « تسريع اكمال الخريطة ورسم البناء والتشبث حالا باستحضار مواد الانشاء للمباشرة بها قريبا » • ولكن مستشار الاوقاف قدم الى وزير الاوقاف مذكرة مستعجلة طالب فيها استحصال موافقة مجلس الوزراء على هذه الخطوات اولا • فرفع الوزير بتاريخ ٧ كانون الاول ١٩٢١ (الموافق ٦ ربيع الثاني ١٣٤٠) مذكرة الى رئيس الوزراء هذا نصها :

« صاحب السماحة والفخامة رئيس الوزراء المعظم

بعد تقديم واجب الاحترام

نعرض ان الوزارة قد نسبت جعل الكلية الاعظمية ليلية وذلك لما شاهدته فيها من آثار الترقي • ولما رأت أن بناءها الحالي لا يكفي للترتيب الليلي ارادت ان تضيف اليها الجهة الكائن فيها حوض جامع الامام الاعظم ومطبخ الاطعامية والمراحيض وتنشىء فيها البناء اللازم • الا ان ما لا يخفى على فخامتكم من ضرورة اتساع الكلية المذكورة في المستقبل بأدخال بعض الشعب الاخرى عليها قد نبهنا الى لزوم تشييد بناء خاص لها في محل واسع غير محلها الحاضر يعمر على طرز جامعة راقية ذات شعب لتكون كلية بمعنى الكلمة ، فتضم بين جدرانها شبابنا المعول عليهم في أمر النهوض بالبلاد الى المستوى اللائق بها • فلم نر غير بستان الطلومبة الكائنة قرب الاعمظية والتي

هي أحسن أملاك الاوقاف موقعا واكثرها مناسبة مع الوسعة التي تقتضيها تلك العمارة • وقد قر قرار الوزارة على ان تنشئها هناك اذا أصاب ذلك استحسان فخامتكم واقترن بموافقة المجلس الموقر ان يبنى فيها في الوقت الحاضر مقدار كاف لنقل الكلية الحالية واستكمال التعليم في شعبة العلوم الدينية لتدريس المذاهب الاسلامية ، ثم تستكمل تدريجيا في السنين الآتية نظرا الى الاستطاعة والامكان انشاء الله تعالى ، والامر في كل الاحوال لسيدي المفخم • »

وقرر مجلس الوزراء « باتفاق الآراء في جلسته المعقودة في ١١ ربيع الثاني ١٣٤٠ و ٢ كانون الاول ١٩٢١ الموافقة على ذلك مبدئيا » وطلب من وزارة الاوقاف ان تقدم « بيانا مسهبا عن المشروع المذكور تورد فيه مساحة الارض المطلوبة للبناء والمبالغ التي يقدر صرفها سنة بعد سنة لاكمال هذا المعهد ليتخذ مجلس الوزراء قراره النهائي في هذا الخصوص • » وقد اقترن هذا القرار بمصادقة الملك فيصل الاول •

فأجاب وزير الاوقاف (محمد علي فاضل افندى) بأن « المحل الذي ستشيد فيه الكلية هو مجموع بستان الطلومبة الشطانية والوسطانية والبرانية البالغة مساحتها ٢١٦٠٠٠ مترا مربعا تقريبا ، وان المبالغ المقدرة لانشاء الكلية هي – بالنظر الى تقرير مهندس وزارة الاشغال العمومية المرفوع الى جلالة الملك المعظم – تتراوح بين الاربعة ملايين والخمسة ملايين روبية وذلك لجميع الشعب العائدة للاوقاف والوزارات الاخرى • وقد بين بعد المذاكرة في اللجنة بحضور مدير الاشغال العمومية ان العائد الى وزارة الاوقاف وهو بناء الكلية الدينية والصرح المركزي العمومي والمسجد والمساكن يحتاج الى صرف ١٫١٦٠٫٠٠٠ روبية منها ٣٠٠٫٠٠٠ لانشاء شعبة العلوم الدينية و ٧٠٠٫٠٠٠ لبناء الصرح المركزي و ١٠٠٫٠٠٠ لتشييد مساكن المنام لرئيس الشعبة والتلاميذ و ٦٠٫٠٠٠ روبية لانشاء المسجد • فوزارة الاوقاف تعهد باكمال الانشاءات المذكورة في مدة اربع سنين على ان تشرع بها فيبل

السنة المالية الجديدة ١٩٢٢ فتصرف في كل سنة من السنتين الاوليتين ٣٢٥٠٠٠ روبية لانشاء قسم مقدر بالنصف من الشعبة الدينية وقسم مقدر بالربع من الصرح المركزي وفي السنة الثالثة ٢٨٥٠٠٠ روبية لبناء قسم وهو الربع الثالث من الصرح وقسم مقدر بالنصف من المساكن وانشاء المسجد بتمامه . وفي السنة الرابعة ٢٢٥٠٠٠ ربية لاكمال الربع الاخير من الصرح واكمال النصف الباقي من المساكن ويمكن للوزارة اختصار مدة الانشاء اذا اتسعت واردات الاوقاف خلال هذه السنين بتوفيق الله تعالى ... »[٤] .

اللجنة التأسيسية :

وقد ارسل هذا القرار بعد اجتماع اللجنة التي تشكلت للنظر في مسألة انشاء « جامعة آل البيت » بناء على طلب الملك فيصل الاول . فقد نابح الملك فيصل ، كما يقول المرحوم فهمي المدرس ، « رجال الحل والعقد » بالامر ، فتألفت في ١١ كانون الثاني سنة ١٩٢٢ لجنة تأسيسية من عراقيين ومن اجانب فنيين بالشكل التالي :

١ ـ محمد علي فاضل وزير الاوقاف ـ رئيسا
٢ ـ مستر كوك مستشار وزارة الاوقاف ـ عضوا
٣ ـ الميجر ويلسون مدير الاشغال العامة ـ عضوا
٤ ـ جناب صالح افندى ـ عضوا
٥ ـ فضيلة حمدى افندى مدير الاوقاف ـ عضوا
٦ ـ فهمي افندى المدرس ـ عضوا

وقد كان تقرير المهندس جي. أم. ولسن اساس المقترحات الواردة اعلاه . فقد سبق له ان رفع تقريرا خاصا الى الملك فيصل حول الكلية الجديدة ونال قبوله وطلب اليه تقديمه الى وزير الاوقاف لتنفيذه[٥] .

---

(٤) كتاب وزارة الاوقاف المرقم ١٣٠٩ والمؤرخ في ١٥ كانون الثاني ١٩٢٢ .

(٥) راجع كتاب المستر جي. أم. ولسن المؤرخ في ٤ كانون الثاني

ومما جاء في تقريره الذي درسته اللجنة : « ليس في العراق الآن معهد علمي يتمكن به ابناؤه من تحصيل ما يؤهلهم للخدمة الاخصائية في الحكومة ولا للقيام بالصناعات الفنية • والتعليم الثانوي غير متسع للطلاب بل ينتهي عند حد يقضي على من أراد منهم مزيدا من العلم ان يتطلب خارج العراق • » ولما كان العراق خاليا من التعليم الفني الخاص وكان من الواجب الايفاء بالحاجة الحاضرة التي لابد من ازديادها في المستقبل وجب انشاء معهد علمي راق مركزي • ولذلك قررت وزارة الاوقاف ان تخصص ما تفرزه من المال لترقية التعليم الديني ببناء كلية جامعة تقضي بها هذين الواجبين •

« وقد أبدى صاحب الجلالة اهتماما خاصا بهذا المشروع ونشطه وأيده حتى اصبح بعد ما كان فكرة خيالية حقيقية يمكن العمل بها • وبمقتضى ارادته وضعت الرسوم والمقدرات المالية لاجل مصادقة مجلس الوزراء • الا أن مشروعا خطيرا كهذا يصعب رسم خطة له لا يجوز تعديلها ، أو بالاحرى ليس من العدل ضبطها مقدما بل ينبغي توجيه النظر الى ما لا يؤمل من نموه وتوسعه تدريجيا ليفي بحاجة البلاد التي لابد من ازديادها وتطورها مع الزمان •••

« أما طرز البناء فلا شك في انه يقتضى البحث والتبصر الوافر ، لان للفن وطرز البناء تأثيرا كبيرا على الحياة عامة والتعليم خاصة • ولقد كان العراق فيما مضى موطن طرز من البناء أمتد تأثيره الى سائر اقطار العالم المتمدن • واما الاحوال الحاضرة وكيفية البنيان فتقتضى طرزا جديدا • والامل انه اذا اتخذت افضل الوسائط الفنية واحسن استخدام المواد الطبيعية في البلاد جاء هذا البناء طليعة نهضة عربية في الفنون • »

١٩٢٢ والمرقم ب د/١٠٦/١١٢ المرفوع الى وزير الاوقاف والمرفقة به نسخة من التقرير الذي رفعه المهندس المذكور الى الملك فيصل والمحفوظ في اضبارة رقم ١٣٠٩ في مديرية الاوقاف العامة •

القسم الاول
جامعة آل البيت

وقد وافق مجلس الوزراء على الخطة المقترحة بجلسته المنعقدة في ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٢ • وبوشر بالبناء بعد ذلك ، وعين مدير الاوقاف « ناظرا على انشاءات الجامعة • » كما عين الميجر ولسن معمارا فخريا للجامعة •

وقد جاء اسم « جامعة آل البيت » لاول مرة في مذكرة المهندس البريطاني جي أم ولسن « مدير الاشغال العمومية » وعضو اللجنة التأسيسية المرفوعة الى وزير الاوقاف بتاريخ ٨ مارت ١٩٢٢ والمرقمة ب و/١٢٢/ ١٥٥٣ ، وجاء في مذكرة اخرى « كلية آل البيت »(*) •

يقول المرحوم فهمي المدرس في كتابه المسمى « بيان عن جامعة آل البيت »(٦) واتفقت الآراء على ان احسن محل هو الحديقة العائدة الى

---

(٦) بيان عن جامعة آل البيت والشعبة العالية الدينية ، لامين الجامعة فهمي المدرس ، صفحة ١٠ ، مطبعة الاداب بغداد ، ١ كانون الثاني ١٩٣٠ •

(*) اجاب الاستاذ ساطع الحصري على سؤال وجهه اليه المؤلف مساء يوم الاثنين المصادف ١٩٦٢/١٢/١٠ في دار كريمته السيدة سلوى الحصري اثناء قدومه الى بغداد للمساهمة في احتفالات الكندي عن معنى تسمية الجامعة « بجامعة آل البيت » فقال : كان هدف الملك فيصل الاول من تأسيس الجامعة هو ارساء قواعد الشعبة الدينية العالية أولا للتقريب بين المذهبين السني والجعفري • وقد عهد الى المرحوم فهمي المدرس كبير امنائه بانجاز هذه المهمة ، فأخذها على عاتقه ، وكان مندفعا لانجازها • وانه حينما ترك البلاط اراد ان تكون الشعبة الدينية حجر الاساس في الجامعة ، وان تلتحق بها جميع المعاهد العالية التابعة لوزارة المعارف وتكون

الاوقاف الكائنة في طريق الاعظمية التي تبلغ مساحتها ٤٠٠ ألف متـــرا مربعا • وتقرر أن تنشأ فيها « ست شعب متناظرة : الدين والطب والهندسة والحقوق والاداب والفنون ، يشاد في وسطها صرح مركزي داخله قاعة للمحاضرات العامة ، في كل ركن منه دائرة مستقلة للمرصـــد الفلكي والمتحف والمكتبة ولادارة الجامعة •

« ويبنى على ساحل دجلة منام للطلاب الداخليين وفي مواقع معينـة مطبخ ومطعم وحمامات وست مساكن لمن يتفرغ للتدريس من الاساتذة • وعينت ساحات للحركات الرياضية واخرى للاختبارات الفنيـــة ووضعت الخريطة على هذا الاساس ••• »

وباشرت وزارة الاوقاف في تشييد الشعبة الدينية من جامعـــة آل البيت في اليوم الثالث عشر من شهر نيسان سنة ١٩٢٢ الموافق ٩ شعبـان سنة ١٣٤٠ تخليدا للذكرى الاولى للثورة العربية ، واتخذت الاستعدادات الرسمية لوضع حجر الاساس في اليوم المذكور في حديقة الطلمبة وضربت الخيام في الحديقة وعلقت الخرائط في مدخل الساحـــة لتبين للمدعوين الاقسام التي ستتألف منها جامعة آل البيت • وحضر الاحتفال الملك فيصل الاول واركان حاشيته والمعتمد السامي البريطاني سربرسي كوكس ورجال الدولة وجمهور من العلماء والاعيان والاشراف[٧] •

والقى وزير الاوقاف محمد علي فاضل الكلمة الآتية بين يدي الملك فيصل الاول :

تحت اشرافه ولا تؤسس كلية الا بموافقة مجلس الجامعة • فلم تنل آراؤه هذه قبولا في وزارة المعارف ؛ فوقع صراع بين اولئـك الذين يريدون ان تؤسس الجامعة على اساس ديني وبين من يريدها ان تقوم على اســـاس مدني •

(٧) للتفصيل راجع صفحة ١١ من كتاب فهمـي المدرس السالف الذكر وكتاب تاريخ الوزارات العراقية لمؤلفه السيد عبدالرزاق الحسني صفحة ٦٧ ـ ٦٨ الجزء الاول ، الطبعة الثانية سنة ١٩٥٣ •

« مضى زمن على بغداد وهي اعظم عاصمة في العمران تستضيء بأنوار علومها الامصار ، وتشد الى معاهدها الرحال ، حتى ان التاريخ كان يعترف بعجزه عن وصفها ، وكنا نقف أمامه وقفة مرتاب لولا ان رأينا باعيننا المستنصرية وأمثالها من الآثار الجليلة • غير أن الخلل قد تطرق اليها في القرون السالفة تحت عوامل شتى يعلمها الجميع • ولما اراد الله عز وجل اعادة مجدها القديم الهم جلالة سيدنا الملك المعظم ادام الله سلطانه ان يفكر في حالتها السالفة والحاضرة ، فرأى بعين الحكمة ان انجع واسطة لاعادة ذلك المجد واحياء تلك المعاهد تشييد جامعة تدرس فيها العلوم الدينية والفنون العصرية فأمر بتشييدها ، ادام الله بقاءه باسم (جامعة آل البيت) فاعد لها هذا المكان ، واستحضرت اللوازم للشروع بتأسيسها واحضرت اسطوانة خزن فيها : تصوير جلالته الموشح بتوقيعه وخريطة الجامعة ، وخريطة الشعبة الدينية وصحف العاصمة ، وبيان تاريخي مكتوب على رق ، وانواع النقود • وهذا اوان الشروع باسم الله الملك المعين • »

ثم تقدم الوزير الى الملك فيصل الاول وقدم اليه الاسطوانة وختمت بالرصاص في مشهد عام ، فتناولها الملك ووضعها في الاساس ووضع عليها حجر الزاوية ثم ناوله وزير الاوقاف الفأس فدق على الحجر قائلا : « كل عمل لا يشيد على اساس متين كهذا الاساس لا تقوم له قائمة • وها اني اضع الحجر الاساسي في اول جامعة تشاد في هذا البلد واومل ان تقدرها الامة العزيزة حق قدرها وتعنى بتأسيس الجامعات الكثيرة امثالها وارقى منها لتستعيد مجدها التاريخي وغارب عزها القديم وتسنم مكانة رفيعة في عالم العلم والادب والفن • » وكان ذلك على عهد الوزارة النقيبية الثانية•

افتتاح الشعبة الدينية :

واستمر العمل في بناء الشعبة الدينية لجامعة آل البيت سنتين متواصلتين ، وقام الملك فيصل الاول بافتتاح الشعبة الدينية في اليوم التاسع من شعبان سنة ١٣٤٢ ، وهي الذكرى الثانية للثورة العربية • وقد اطلق

على هذا اليوم التاريخي العظيم بـ « يوم الجامعة وعيد الامة » ، وفتح الملك، كما يقول المرحوم فهمي المدرس ، باب الشعبة الدينية « بمفتاح من ذهب » ودق « بفأس من فضة » على حجر الزاوية في الصرح المركزي .

« وتناقلت صحف العالم هذا النبأ بما يستحقه من الاطراء والتفخيم فقد مشت العاصمة في ذلك اليوم باعيانها ووجهائها وعلمائها وادبائها ورجال الحكومة وشبيبتها من طلاب المدارس العالية وتلامذة المدارس الرسمية والاهلية وفخامة المعتمد السامي السر هنري دوبس وكبار الموظفين من الاجانب والسيدات الاجنبيات وعشرات الالوف من العراقيين الى ساحة جامعة آل البيت حيث كانت وزارة الاوقاف قد زينت ماتم من بنائها بالاعلام والفرش النفيسة واعدت الكراسي والمقاعد للجماهير المحتشدة احتفاء بمستقبل العراق الجميل ، ولم يدخل وافد الا ويعلق على صدره رمز الجامعة (روزەت) وهو زهرة من حرير ملونة بألوان العلم العربي ذات شريطين مكتوب على احدهما : (تذكار جامعة آل البيت) وعلى الثاني (١٣٤٢) يقدمها للقادمين طلاب دار المعلمين . »[٨] .

وقد ألقى المرحوم عطا الخطيب مدير الاوقاف كلمة ، نيابة عن وزير الاوقاف صالح باش اعيان ، تناول فيها أهمية الجامعة لمستقبل الشعب العراقي ، والهود التي قامت بها وزارة الاوقاف من أجل تحقيق هذا المشروع الثقافي الجبار . ومما قاله : أن الشعبة الدينية قد تم بناؤها في غضون سنتين وفقا للتصاميم التي وضعها المهندسون ميجر ويلسن وميجر ميسن ومستر ترنر ، وبلغت تكاليفها ٥٧٩٫٠٠٠ ربية وربيتين وعشر آنات.

ومما تجدر الاشارة اليه ان مراسيم وضع الحجر الاساسي في « الصرح المركزي » قد قدمت على مراسيم افتتاح بناية الشعبة الدينية من جامعة آل البيت ، وأعد كل ما يجب اعداده لهذه المناسبة وهو : الحجر

---

(٨) بيان عن جامعة آل البيت والشعبة العالية الدينية ، لامين الجامعة فهمي المدرس ، صفحة ١٣ ، مطبعة الاداب ـ بغداد ١ كانون الثاني سنة ١٩٣٠ .

والفأس والاسطوانة . وقد وضع في الاسطوانة بيان تاريخي كتب فيه ما يلي :

« بسم الله الرحمن الرحيم ، لما رأى ملك العراق فيصل الاول دامت شوكته شدة الاحتياج الى تأسيس جامعة تضم بين جدرانها ست شعب : شعبة العلوم الدينية ، وشعبة الفنون ، وشعبة الطب ، وشعبة الحقوق ، وشعبة التعليم والتربية ، وشعبة الهندسة على أن تؤسس فيها مساكن لرؤساء الشعب والمدرسين ومخادع للطلاب الذين يفدون اليها من الاقطار الشاسعة ، ومكتبة عامة ، ومكتبات خاصة بكل شعبة ، وينشأ فيها مسجد ، وصرح مركزي ، وحمام وغير ذلك من الابنية كما هو مبين في الخريطة الملفوفة ، أمر بالمبادرة الى العمل ، فبدىء اولا ببناء الشعبة الدينية في اليوم التاسع من شعبان المعظم سنة ١٣٤٠ وقد تم بناؤها في اليوم التاسع من شعبان المعظم سنة ١٣٤٢ بعون الله وتوفيقه . فحضر جلالته وحضر وزراؤه واعيان اللاد وزعماؤهم وجمع غفير من الاهالي لفتح باب الشعبة المذكورة بمفتاح من ذهب ووضع أول حجر في أساس هذا الصرح والله الموفق والمعين . » وأودعت في الاسطوانة ايضا الصحف العراقية التي صدرت في ذلك اليوم ومجموعة من الطوابع المحلية وثلاث خرائط : الاولى خريطة الجامعة العمومية والثانية خريطة الشعبة الدينية مكتوبا عليها (تم بناؤها في ٩ شعبان سنة ١٣٤٢) والثالثة خريطة الصرح المركزي مكتوبا عليها (بدىء بانشائه في ٩ شعبان سنة ١٣٤٢) .

وبعد ذلك تقدم وزير الاوقاف وقدم الى الملك فيصل الاول الفأس والحجر واجاب بالكلمة التالية ردا على كلمة وزير الاوقاف :

« اشكر لوزارة الاوقاف عملها وأقدر مسعاها في تشييد الشعبة الدينية وأؤمل أن تواصل سعيها بتشييد بقية الفروع مع باقي الوزارات لنرفع للعراق في الجامعة مجدا خالدا . »

ثم دق الملك فيصل على حجر الاساس بالفأس اربع دقات على كل

ركن من اركانه وهو يقول : « باسم الله الرحمن الرحيم ، بحول الله وقوته اسس هذا الصرح . » . وكان ذلك على عهد الوزارة العسكرية الاولى .

المفتاح الذهبي :

قلنا أن الملك فيصل الاول قد فتح الشعبة الدينية بمفتاح ذهبي ، فكيف نشأت هذه الفكرة وأين استقر هذا المفتاح ؟ جاء في مذكرة موجهة الى مدير الاوقاف العام من البلاط الملكي بتاريخ ٢٤-٢-١٩٢٤ حول صياغة المفتاح الذهبي « ان العبارة التي يستحسن ان تكتب على جانبي المفتاح الذهبي الذي سيفتح به سيدنا صاحب الجلالة باب القسم الديني من جامعة آل البيت هي على الجانب الاول (افتتح جلالة فيصل الاول ملك العراق بهذا المفتاح) وعلى الجانب الثاني (القسم الديني من جامعة آل البيت سنة ...) ثم وضعت بعد ذلك السنة الهجرية ١٣٤٢ على المفتاح ، وهي سنة افتتاح الشعبة الدينية كما هو مذكور في مخطط المفتاح الذهبي المحفوظ في اضبارة الجامعة في مديرية الاوقاف العامة

مخطط « المفتاح الذهبي »

واهتمت مديرية الآثار العامة التابعة لوزارة المعارف بما آل اليه « المفتاح الذهبي » ، فوجهت وزارة المعارف كتابها المؤرخ في اليوم الثالث والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٣٣ والمرقم ١٣٠٩) المذكرة التالية الى مديرية الاوقاف العامة :

« غير خاف عليكم ان كلا من الفأس الذهبي للصرح المركزي لجامعة آل البيت والمفتاح الذهبي للجامعة المذكورة يعتبر من الآثار ذات الاهمية التي لا يستهان بها كوثائق عن تاريخ المملكة الجاري كما ان اهميتها هذه ستتضاعف بنسبة ما سيمر عليها من السنين .

« وقد اقترحت مديرية الآثار القديمة ان تطلب اليكم تأييدها في ارجحية حفظ مثل هذه المواد التاريخية في دائرة الآثار على ان تبقى محفوظة في الخزانات • وقد لا تسلم من العطب والضياع على مرور الزمان •

« اننا نؤيد بدورنا هذا الطلب ونعتقد انكم حرصا على آثار المملكة ذات الاهمية التاريخية الثمينة ستجيبون المديرية المذكورة الى طلبها الحيوي هذا وتوعزون بارسال الاثرين المبحوث عنهما اليها • »

فكان جواب مديرية الاوقاف العامة : « نعلمكم بأننا حققنا عن الفأس والمفتاح المبحوث عنهما فلم نجدهما محفوظين في هذه المديرية ، ويظهر ان الوزارة لم تحتفظ بهما بوقتها » !(*) •

تنظيم الدراسة في جامعة آل البيت :

أوضح المرحوم فهمي المدرس في كتابه « بيان عن جامعة آل البيت » الذي سبقت الاشارة اليه الاسباب الموجبة التي أدت الى تأسيس الجامعة بكثير من الصراحة والدقة والعمق • ونظرا للاهمية التاريخية لما كتبه خلال تلك الفترة أدون ادناه ما أشار اليه من أسباب • قال :

« كان الشعب العراقي يعتمد في تربيته الفنية والسياسية على المدارس العالية في اسطنبول ، وعلى شعب الاختصاص في دار الفنون • وعلى ما كان في الامر من صعوبة التناول ساعده الجد على ان يتقدم فيه من عناصر الثقافة والتهذيب ما مكنه من تأسيس حكومته الحاضرة •

« فلما انفرد بالادارة وجب عليه ان يفكر ـ قبل أي عمل من الاعمال الضرورية للبلاد ـ في ايجاد مخارج للرجال القادرين على القيام بواجبات الحكم الذاتي من موظفين تسند اليهم الوظائف ، ومفكرين ينهضون بالعراق ، ويبثون فيه روح الحضارة والتمدن ، ومتخصصين اكفاء

(*) كتاب رقم ١١٢/١٣٠٩ المؤرخ في ٢٨ شباط ١٩٣٣ •

لا يمكن للحكومة ان تعتمد في تشكيلاتها الا عليهم ، ولا يتحقق الاصلاح الا بهم .

« والموقف كان ولا يزال يحتم الاسراع الى ايجاد تلك المخارج ، لان التوقف يحول دون الاعمال المكلفة بها الحكومة ، وعلى قدر امتداده يزداد الفراغ اتساعا يؤخر الامة عن المستوى الذي يرفعها الى مصاف الامم الحرة ، ويجعلها عرضة للاخطار وللفشل فيما كانت تؤهله من الانفصال عن الادارة المشتركة في عهد الدولة العثمانية .

« ولما لم يكن للعراق حينئذ من معاهد التهذيب العالي سوى (مدرسة الحقوق) وهي مقصورة على مواد القضاء العدلي تحتم عليه أحد امرين : اما التطفل على الغرب ، أو التعهد بتلك المخارج في نفس البلاد .

« اماالتعليم العالي في بلاد الغرب فلا يأتي بكثير من الفائدة ما لم يكن باللغة التي تقومت بها عناصر التعليم الابتدائي والثانوي ، وما لم يكن مقتصرا على الاكمال والتطبيق ومعززا بالبحوث الكافية .

« ولغة التعليم في العراق غير لغته في بلاد الغرب ، خلافا لما كانت عليه الحال في العهد العثماني من وحدة اللغة في درجات التعليم كافة .

« والاتجاه نحو الغرب لمراتب التعليم الثلاث ـ على ما فيه من محاذير ـ مقصور على المتمولين وهم آحاد ، والعسر في المال حائل دون البعوث الموفية للحاجة . وعلى فرض السعة في المال لا يصح الاقتصار عليه ، لان الثقافة ـ بمجموعها في بلاد الغرب لا تكون الشعور القومي فلا تضمن ما تفترضه الثقافة في نفس البلاد على المتعلمين من مسئوليات متنوعة يستهدفونها في اعمالهم .

« واما معاهد التبشير فأن التثقيف فيها مقصور على الغاية التي اسست من اجلها ، ولا معنى في معرض الحاجة الى الثقافة التي يتطلبها العراق في نهضته الحديثة ان نكون عالة على طائفة من الرهبان وقفوا حياتهم على نشر مبادئهم الدينية في بعض انحاء الشرق ...

« وبعد هذه الملاحظات لم يبق الا الرجوع الى الامر الثاني ، وهو تأسيس المخارج في نفس البلاد . »

وفي اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٤ وبمناسبة الانتهاء من تشييد كلية آل البيت طلب البلاط الملكي بكتابه المرقم ر ٢٤/٤٠ تحقيق رغبة الملك فيصل الاول وهي « تأليف لجنة من رجال العلم والفن الذين حنكتهم التجارب في اصول التدريس وشئون المعارف لاجل وضع نظام للكلية على طريقة حديثة تكفل تقدمها ونجاحها ... »

وعلى أثر ذلك اجتمع المجلس الاداري لوزارة الاوقاف وقرر ان تتألف اللجنة من الذوات الآتية اسماؤهم :

فهمي بك آل المدرس ـ رئيسا
عطا افندى ال الخطيب (المفتي السابق) ـ عضوا
يوسف بك (مدير معارف بغداد) ـ عضوا
أحمد منير افندي آل القاضى (مدرس مدرسة عثمان افندي) ـ عضوا
يوسف عز الدين افندى الناصرى (مدير دار المعلمين) ـ عضوا

وانضم الى عضوية اللجنة بعد ذلك بقرار من وزير الاوقاف فضيلة يوسف افندى آل عطاء ، وجناب الشيخ محمد افندي آل رزق استاذ التربية في دار المعلمين « لوضع نظام لجامعة آل البيت »[*] .

وحينما وضعت مسودة نظام الكلية أحيل النظام الى وزارة الاوقاف وعقد مجلس خاص ضم رئيس واعضاء مجلس وزارة الاوقاف بالاضافة الى رئيس واعضاء اللجنة لاقراره بشكل نهائي . وقد ارسلت لائحة النظام الى الملك فيصل الاول للنظر فيها قبل ان تطرح أمام مجلس الوزراء[٩] .

(*) كان أول نظام هو نظام رقم (١١) لسنة ١٩٢٧ ، وثاني نظام هو رقم (٢٣) لسنة ١٩٢٨ .

(٩) كتاب وزارة الاوقاف المرقم ٣٦٠٠ والمؤرخ في ١٦ شباط سنة ١٩٢٤ المصادف ٦ رجب سنة ١٣٤٤ .

وحيث ان النظام المقترح أوصى بتأسيس ست شعب : شعبة العلوم الدينية ، وشعبة الحقوق ، وشعبة الطب ، وشعبة الفنون ، وشعبة الهندسة ، وشعبة الاداب (المنقلبة من دار المعلمين العالية) أبدى البلاط في كتابة المرقم ر ١٥٣/٢٤ والمؤرخ في ٢٥ شباط سنة ١٩٢٤ « انه نظرا لعدم وجود ابنية لجميع شعبات الجامعة وفقدان المعدات لتهيئتها فيستحسن ان يؤجل النظر في نظام الجامعة ويقتصر في الوقت الحاضر على منهاج الشعبة الدينية » ، وأوصى البلاط باعادة النظر في بعض مواد « المنهاج » لئلا يتسرب الوهم الى ان الغاية الاولى من الدراسة هي التوظف والثانية هي الناحية العلمية .

الغاية من تأسيس الشعبة الدينية :

وقد نصت المادة الاولى من نظام الشعبة الدينية على ما يلي : « اسست وزارة الاوقاف الشعبة الدينية لتخريج رجال دينيين مجهزين بالعلوم والفنون الحديثة ، قادرين على القيام بنشر مبادىء الدين الاسلامي وبث حقائقه السامية بأساليب تلائم روح العصر الحاضر ، ولتخريج مدرسين وموظفين في وزارة الاوقاف . »

وقرر مجلس الوزراء ان تفتح جامعة آل البيت ابوابها في ١٥ آذار ١٩٢٤ وأن يعاد النظر في منهاج التدريسات من قبل وزارتي المعارف والاوقاف . وفي ٨ نيسان من السنة نفسها قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة موسعة للنظر في منهاج الشعبة الدينية « بصورة مفصلة ورفع بيان عنه الى مجلس الوزراء » على أن تتألف من وزير العدلية ووزير الاشغال والمواصلات والاوقاف . واجتمعت اللجنة في دار وزير الاوقاف الواقعة في المربعة ، وحضرها الاستاذ ساطع الحصري .

وعقد اجتماع آخر في دار وزير الاوقاف حضره ابراهيم الحيدري والشيخ باقر الشبيبي ووزير المالية السابق ساسون افندى ورؤف بك الجادرجي وحكمت بك سليمان وساطع الحصري والمستر سمث مفتش

المعارف العام ، وفهمي بك المدرس وصالح افندى الملي وعطا الخطيب والشيخ محمد افندي رزق .

ويظهر أن الخلافات التي دبت في صفوف المشرفين على الجامعة ، لا سيما بين المرحوم فهمي المدرس ، وبين وزارة المعارف قد اخذت تظهر لا سيما فيما يتعلق بمصير كلية الحقوق وارتباطها بجامعة آل البيت التي ترتبط بدورها بوزارة الاوقاف . كما أن الخلافات قد بدأت تدب بين وزارة الاوقاف التي تنفق على الجامعة ، لا سيما الشعبة الدينية ، وبين المسئولين عن ادارة الشعبة الدينية الذين يطمحون في ان تكون مركزا لدراسات متنوعة لا تقتصر على تدريس مبادىء الدين الاسلامي وتخريج موظفين ومدرسين لوزارة الاوقاف . وقد كان المرحوم فهمي المدرس يمثل الاتجاه الاخير . فقد ذكر ان المفتونين بتأسيس جامعة آل البيت والمشرفين على شئون الشعبة الدينية لم يحسبوا أن غرض الشعبة هو تخريج وعاظ وموظفين وفقهاء فقط ، بل رواً ان غرضها « ايجاد عقول كبيرة وأدمغة مفكرة متشبعة من روح الاسلام والعلم الصحيح ، تسير بالمسلمين نحو الاصلاح الاجتماعي من أقرب طرقه بمناهج تضمن للمتعلم حقائق الدين واظهار مكنوناته وحكمه الرائعة التي لا يمكن النفوذ فيها الا بمعرفة الفنون العصرية جريا على الخطة التي تسير عليها الامم الناهضة » . وقد أوضح الامين العام السيد فهمي المدرس رسالة الشعبة الدينية بشكل آخر حيث كتب : « وتقوم الشعبة الدينية بتكوين ثقافة تلائم روح العصر يقومها من العلوم مواد متماسكة الاجزاء يمتزج فيها الدين والفن امتزاجا تتلاشى فيه تلك النفسية الناشزة المتولدة من اهواء سياسة القرون الوسطى على أثر تعريب الفلسفة اليونانية المؤدية الى انقسام وحدة الدين واضعاف الشعور القومي ، واغتيال قوة الاجتهاد من عقول المسلمين . وعلى أثر انتشار مبادىء (التصوف) التي من شأنها سلب الارادة الذاتية والتجرد من كل ما له علاقة بالوجود ، ذينك العاملين الذين قد انحرف بهما المسلمون عن سنن التطور سبعة قرون غير شاعرين بما أحدثه العلم من انقلابات جعلت

الحقائق ملموسة ، وتلك الفلسفة مخزونة في زوايا المتاحف ، وان القول بعد ذلك بمعارضة الفنون للدين مما يجعل الدين معارضا للعقـــل وذلك مردود في الدين نفسه . »[١٠] .

وهذا الاتجاه هو الذي يفسر ادخال الفقه الجعفري وتدريس اللغة الانكليزية في منهاج الشعبة الدينية (مدة الدراسة فيها اربع سنوات) . يضاف الى هذا ان نظام الشعبة رقم (٢٤) قد نص على فتح مدرسة في بناية الجامعة لتعليم اللغات الشرقية والغربية .

ولتجنب بعض المشاكل الخاصة بوزارة الاوقاف أوصت اللجنـــة الخاصة ان تنص المادة الاولى من النظام على أن « الجامعة مرتبطة بـوزارة الاوقاف ارتباطا اداريا » ورفعت مسودة اللائحة الى مجلس الوزراء وخالفها الاستاذ ساطع الحصري .

وكان أول كتاب صدر من الادارة العامة لجامعة آل البيت هو الكتاب الموجه الى وزير الاوقاف المتضمن مطالعات ساطع الحصري مفتش المعارف العام آنذاك حول النظام . وكان الكتاب موقعا من الامين العام الاستاذ فهمي المدرس الذي علق على مطالعات الاستاذ ساطع الحصري بأنه « لم يفهـم منها شيئا » . ويبدو من دراسة مذكرة الاستاذ ساطع الحصري انـــه كان معارضا لمبدأ توحيد ادارات الشعب ، ويرى ان تظل كل شعبة مستقلـــة عن الاخرى ، وكان يعارض في « منح الجامعة سلطة واسعة » وكان يرى ان « النظام غير متناسق الاجزاء » .

وكانت الخطة المتوقعة في تأسيس « الجامعة » وتنويع كلياتها وتفريغ اقسامها هي ان يلحق بكلية الحقوق فرعان : احدهما للعلوم المالية وثانيهما للعلوم الادارية . فاذا تكامل هذان الفرعان تلحق بها مدرستان : احداهما للعلوم التجارية وثانيهما للعلوم السياسية .

---

(١٠) بيان عن جامعة آل البيت والشعبة العالية الدينية ، لامـين الجامعة فهمي المدرس ، صفحة ١٤ ، مطبعة الاداب ـ بغداد ١ كانون الثاني ١٩٣٠ .

وكان من المقرر كذلك ان يرتفع مستوى التعليم في مدرسة الهندسة وذلك بتأسيس قسم عال فيها لتدريس الفروع الهندسية ؛ فاذا تكاملت هذه الاقسام تلغى الصفوف الدنيا وتستمر الدراسات العليا • وفي الوقت نفسه يعاد النظر في دار المعلمين العالية ، فتكيف مناهجها بحيث يؤلف قسم للآداب يتفرع منه قسم للتاريخ والجغرافية وآخر للدراسات الفلسفية • فاذا ما ترعرعت هذه الاقسام وهذه الفروع تكون المدارس الثانوية قد نمت وتطورت بحيث يستطيع متخرجوها الالتحاق بكلية الطب والعلوم الطبيعية والرياضية ؛ فيباشر عندئذ بتأسيس قسم الفنون الذي سيضم هذه الاقسام •

تاسيس كلية الحقوق

وتعتبر كلية الحقوق التي تقرر أن تصبح قسما من جامعة آل البيت في ١ أيلول سنة ١٩٢٧ اقدم معهد عال في العراق • فقد فكرت الحكومة المركزية في استانبول في اواخر عهد السلطان عبد الحميد الثاني وقبل اعلان الدستور العثماني بسنة او ما يزيد عليها بقليل تأليف هيأة اطلق عليها اسم الهيئة الاصلاحية للخطة العراقية لدراسة احوال العراق ووضع خطة للنهوض به من النواحي الادارية والاقتصادية والثقافية • وكانت اللجنة برئاسة ناظم باشا احد الولاة وهو يحمل رتبة وزير وعضوية : الفريق توفيق باشا ، وكما بك ـ دفتردار سابق ـ وعوني بك ـ قاضي شرع سابق ـ ، وانيطت سكرتاريتها بشاب من خريجي الكلية الملكية الشاهانية في الاستانة يسمى ممدوح بك • وبعد أن طاف اعضاء الهيأة ارجاء العراق قدموا توصياتهم ، ومن هذه التوصيات تأسيس مدرسة حقوق في بغداد(*) ، فلقي الاقتراح قبولا من حكومة الاستانة ، فصدرت الارادة

(*) نشرت جريدة الاهالي في اعدادها الصادرة في اليوم الاول والثاني والثالث من شهر ايلول ١٩٦٠ معلومات طريفة عن كلية الحقوق بمناسبة مرور ٥٢ سنة على تاسيسها كتبها السيد صبحي الدفترى الذي كان اول طالب التحق بالكلية واول من تخرج منها • وقد استندنا اليه في تدوين وقائع فترة تأسيس كلية الحقوق •

السلطانية بالموافقة على تأسيسها • وبالرغم من صدور الارادة السلطانية الا أن « المدرسة » لم تؤسس لعدم وجود بناية صالحة • وبعد التحرى تقرر أن تضمها المدرسة التي أسسها المصلح الكبير مدحت باشا سنة ١٢٨٥ هـ (الموافق ١٨٦٩ م) وكانت تقع في مكان بناية متصرفية لواء بغداد في الوقت الحاضر • وكانت هذه المدرسة أول مدرسة نظامية انشئت في العراق • واطلق عليها اسم المدرسة الابتدائية الحميدية • وليس من السهل يومذاك تبديل اسم المدرسة « الحميدية » وتحويلها الى «مدرسة الحقوق» • ودفعا لما يثير هذا العمل من مخاوف في نفوس السلطات تقرر ترك تأسيس مدرسة الحقوق الى وقت آخر •

وكانت رغبة الشباب آنذاك ملحة في تأسيس مدرسة الحقوق • ولذلك فقد قام السيد محمود صبحي الدفتري هو وزملاؤه بتحرير عريضة رفعوها الى الهيأة الاصلاحية طالبوا فيها بتنفيذ الارادة السلطانية بتأسيس مدرسة الحقوق • ويحتفظ السيد محمود صبحي الدفتري في مكتبه بمسودة العريضة التي كتبها بخط يده والمرفوعة الى الهيأة الاصلاحية في شهر حزيران ١٩٠٨ ومذيلة بتواقيع زملائه الشبان ، منهم عبدالله نيان ، وثابت يوسف السويدي •

« ولما تنقضى ثلاثة اسابيع على تقديمهم هذه العريضة الا وحدث ان تولى ناظم باشا ـ رئيس الهيأة الاصلاحية ـ وكالة ولاية بغداد قبل عشرة ايام من اعلان الدستور ، اذ نقل واليها حازم بك الى ولاية سياس • فكأن الاقدار الحسنة قد هيأت لهذا الرجل الكبير الفرص لان يقوم بنفسه بادارة البلاد التي جاء يدرس طريقة اصلاحها ، وان يتم على يديه انشاء المدرسة التي اقترح تأسيسها اذ انتفت تلك الاعتبارات الادبية باعلان الدستور وأوجده الظرف المناسب على رأس السلطة التنفيذية بتسلم وكالة الولاية ، فأصدرت الاوامر فورا للقيام بكل ما يلزم لترميم تلك البناية وتجميلها • ونشط العمل بسرعة فائقة ، وعين يوم ١٩ آب ١٣٢٤ رومية المقابلة ليوم الثلاثاء ١ أيلول ١٩٠٨ م للاحتفال بافتتاح الكلية ، اذ يقع في

هذا اليوم عيد جلوس السلطان عبدالحميد ، واعلن الاستعداد لقبول الطلاب في الكلية ، فتهافت على دخولها حملة شهادة الدراسة الاعدادية » .

حفلة افتتاح مكتب الحقوق :

اقيمت حفلة الافتتاح عصر يوم الثلاثاء وحضرها كبار الموظفين واركان الجيش ووجوه البلد ، وصدحت الموسيقى ، والقى وكيل الكلية خطابا موجزا بالمناسبة شكر فيه ناظم باشا ودعا لجلالة السلطان بالنصر والتوفيق .

وارتجل ناظم باشا كلمة تناول فيها مشاكل العراق الاجتماعية والادارية وحاجاته الثقافية . وقد كان ناظم باشا من خريجي كلية الحقوق بالاستانة وأحد اساتذتها ، وأشغل منصب المدعى العام في الاستانة للتمييز في مجلس شورى الدولة .

وكان من الخطباء السيد جميل صدقي الزهاوي ، (نشرت خطابه يومذاك مطبعة دار السلام كملحق لجريدة يومية) . ومما جاء في خطابه :

« وقد تألفت كما علمتم في بلدنا بغداد كغيرها من البلاد العثمانية جمعية كبيرة ذات شأن ، من الاحرار باسم الاتحاد والترقي غرضها الاول الذي ترمي اليه هو محافظة شجرة الحرية ـ القانون الاساسي ـ من كل قوة لئيمة تمس اعضاءها الجميلة واورادها النضرة بسوء ، فهي تفقأ كل عين تنظر اليها شزرا وذلك في حماية جابر القلوب المتكسرة جلالة مولانا المتبوع الاعظم ورعاية وزيره الخطير رئيس الهيأة الاصلاحية ووكيل والي ولايتنا دولة ناظم باشا وعناية معتمده ومعتمد الامة كبير فيلقنا السادس ووكيل قومندانه عطوفة محمد فاضل باشا وفقهما الله تعالى لما فيه خير الرعية وصلاحها .

« وغرضها الثاني هو تعميم المعارف في بلدنا هذا المحروم حتى ينكشف عن ابصار كل الامة عمى الجهل ، وسبيل ذلك تأسيس مدارس ابتدائية تكفي حاجاتنا وجوامع كلية للعلم تصدر رجالا اكفاء تناط بيد

قدرتهم وظائف الحكومة وتمشية مصالح الرعية كهذه المدرسة الحقوقية التي تعدها جمعيتنا خطوة واسعة في سبيل تقدمها ونجاحنا المنتظر ، فجمعيتنا تشكر من صميم فؤادها مروج تأسيسها الكبير وكيل والي ولايتنا دولة ناظم باشا وفقه الله تعالى لتأسيس أمثالها . »

ثم تبعه الطالب محمود صبحي الدفتري الذي القى خطابا نيابة عن اخوانه الطلبة المقبولين هذا نصه :

مواطني الاحرار

« هنا نحتفل اليوم بافتتاح مكتب الحقوق في بغداد بعهد سيغدو مبعثا لديوع الحقائق في مؤسساتنا الاجتماعية القائمة في ميادين المعرفة الشعبية الفسيحة في ولايات بغداد والموصل والبصرة ، كما سيدل السالكين على الطريق الواسعة الموصلة الى العلم والفضل .

ولما كنا طليعة المنتمين الى هذا المعهد فواجبنا ان نلقي خطواتنا الاولى في مضمار التقدم والرقي وان نرسخ في اذهاننا عبارة : ليس للانسان الا ما سعى .

« ان اقليمنا العراقي حري بأن يصبح جنة غناء للاقاليم العثمانية الواسعة الارجاء . فقد أناط بي رفاقي الخطابة في هذا الحفل بصفة كوني أول من سجل اسمه في هذه المدرسة العليا ، فاعلن باسمهم لابناء وطننا من الحاضرين الكرام باننا نعاهدهم على الجد المتواصل بمرح يلائم ما اذهلنا به العالم من اعلان تحررنا وما غمرنا من الانتعاش بنشر المساواة والاخاء والحرية بين ظهرانينا .

ايها السادة

« من البداهة عندكم ان العلم والثقافة هما الوسيلة الوحيدة لانهاض الامة ، ورقي البلاد ورفع شأن الدولة وصيانة كرامتها ، وان خزائن الثروة لا تفتح مغاليقها بغير مفتاح المعرفة .

« ان شمس العلوم قد ملأت الشرق بفيض انوارها حينا من الدهر ،

وما ان غشتها غمامة من ظلم الظالمين وعسفهم حتى غابت عن الانظار متوجهة نحو سماء الغرب لتبزغ من أفقه ، وها هي تسطع هنالك بينما بقينا في ظلام الجهل .

« لست ادري هل اوقعتنا الايام في وهـــدة النسيان ؟ هل نسينا ان وطننا كان منارة العرفان بحيث تتلمذ الاوروبيون في المدارس التي شادها اجدادنا كما كانت بغداد خزانة لكتب العالم ؟

« لماذا قعدنا ايضا عن مواصلة نشر العلوم ، مقتفين اثر اجدادنا الذين خلبوا لب شارلمان ؟ ليت شعري اعوزتنا تلك الكفاية ام فقدنا الحماسة ؟

« ان صفحات الارتقاء الاوربي مستمدة في مرجعها من السفر المرفقة الذي ألفه اجدادنا العظام . ولكن لنا عذر .

« ولقد كنا في وضعنا الذاهب اشبه بآلة تشغيلها بيد رؤسائنا فاقتلع هؤلاء القائمون على الآلة ادوات تدويرها فتراكم عليها صـــدأ جهودنا . وهكذا انتهينا الى ما نحن عليه الان ، كلما فتحنا عيوننـــا احسسنا بسحب الجهل تلفنا لفا . لقد عشنا في خوف وذهول ، وكنا مجهولين نلمح مـن بعيد كواكب العلم الذي ينير العالم الاوربي .

« غير أن بدر الحرية الذي طلع اليوم في سماء العدل فبدد غياهب الاستبداد التي طالما جللت الآفاق العثمانية قد انار سبيل التطور الواضح امام أبصار امتنا وبخاصة ابصارنا نحن الشباب الذين وضعنا اقدامنا على الدرجة الاولى من سلم الارتقاء وأخذ يناديا أن هيا على السرى . فعلينا اليوم ان نحيي ارواح اسلافنا بطلائع اجتهادنا فنعيد عمران بلادنا التي غدت انقاضا ماثلة للعيان ، وان نوقظ امتنا من غفوة الجهل . ان الواجب يدفعنا الى ان نهب فنبدو مثالا للمثابرة في العمل .

مواطني الاعزاء

« ان المدرسة التي نجتمع فيها الساعة كانت اول مدرســـة انشئت للتعليم ، ثم اختى عليها الاهمال ثلاثين سنة . وفي هذا اليوم الاغر يعـــاد

وضع اساسها العلمي الجديد بفضل اليد البيضاء لنصير العلم ناظم باشا • وقد سميت ـ مكتب الحقوق ـ وها نحن اولاء نحتفل فخورين بافتتاحها مجددا في ظل الحرية ناشرة لواء العدل ، من أجل ذلك يقتضينا الواجب ايها المواطنون ان نشكر كلنا بلسان واحد وقلب واحد شكرا خالصا هذا الوزير صاحب المقام الرفيع •

« لقد فتحت السعادة ابوابها في وجوهنا من كل صوب ولا يعيق سعينا عائق بعد اليوم ، وأصبح بمقدورنا ان نخدم دولتنا وامتنا ما وسعتنا الخدمة • وفي هذا الموقف ينطلق لسان الاخلاص فينا بالدعاء لمليكنا المحبوب ، ووالدنا الجليل حضرة مولانا السلطان عبدالحميد خان الثاني •

رفاقي

« أما وعزة وطننا رهن تنفيذ احكام القانون الاساسي والادارة الدستورية فعلينا أن نرفع اصواتنا هاتفين : ليحيا الملك ، ليحيا القانون الاساسي ، ليحيا الاتحاد والترقي ، لتحيا الحرية » •

الدراسة في مكتب الحقوق :

لم تبدأ التدريسات في (مكتب الحقوق العثماني) مباشرة بل تأخرت عدة اسابيع لاعداد الاساتذة المختصين الذين يتطلب تعيينهم حصول مصادقة وزارة المعارف • وقد اختيروا من خريجي الكليات ومن كبار موظفي الولاية الاداريين والحقوقيين • وكانت كتب الدراسة موضوعة باللغة التركية ومن الكتب التي يدرسها طلاب الحقوق في اسطنبول ، كشرح المجلة لعلي حيدر ، وقانون العقوبات ، وحقوق الدول ، وقانون التجارة البرية •• الخ •

وتم قبول جميع خريجي الدراسة الاعدادية في السنة الاولى وسمحت ادارة الكلية(*) لمن يرغب حضور الدروس بصفة مستمع وان لم يكن

(*) عهدت ادارة مكتب الحقوق العثماني بالوكالة الى مدير المعارف آنذاك (خليل بك) ، ثم تولى ادارته اصالة السيد موسى كاظم الباجه‌جي • ومن الذين تولوا التدريس في المكتب السادة : يوسف العطا ، عارف

متخرجا من مدرسة اعدادية ، فاذا اجتاز الامتحان النهائي للصف الاول انتقل الى الصف الثاني ، واذا رسب انقطع عن الكلية الا الراسبين من خريجي الاعدادية فلهم ان يعيدوا السنة • فكنت ترى ، كما يقول الطالب محمود صبحي الدفترى ، في الصف الاول شبانا من خريجي الدراسة الاعدادية كطلاب اصليين و « يجلس بجانبهم كهول وشيوخ بأزيائهم المختلفة وعمائمهم ولحاهم » • ومنهم حكام التحقيق وكتاب الضبط في المحاكم ورؤساء الكتاب في الدواوين الى غيرهم(*) •

وقد جعلت الدراسة في الكلية اربع سنوات • وكانت الامتحانات تجرى كلها بصورة شفوية عدا الموضوعات التي تتطلب تطبيقات عملية • وتجري الامتحان هيأة قوامها استاذ الموضوع المختص واستاذان او ثلاثة تنتخبهم عادة ادارة الكلية من ذوي الاختصاص ومعظمهم من الموظفين والحكام •

وقد جرت العادة ان تقام يوم الامتحان مأدبة غداء للهيأة الفاحصة نظرا لامتداد ساعات الامتحان الى ساعة متأخرة من بعد ظهر يوم الامتحان •

ثم نشأت فكرة جديدة لايجاد طريقة لقبول الطلاب من المدن التي لا توجد فيها اعداديات • فأنشأت شعبة ذات صفين سميت بـ « شعبة الاحتياط لمدرسة الحقوق » على ان يقبل في هذه الشعبة حملة شهادة الدراسة المتوسطة وما يعادلها من دراسات • ودامت هذه الشعبة حوالي السنتين ثم الغيت • ومن طلبة هذه الشعبة السادة : محمد زكي رئيس

السويدي ، حمدى الباجه‌جي ، محمد جودت افندي • وكان آخر مدير لمدرسة الحقوق السيد حكمت سليمان قبل غلق الكلية خلال الحرب العالمية الاولى •

(*) وكان من الطلبة المستعمين والمتفوقين فؤاد الجيبه‌جي الذي صار نائبا عن الديوانية في مجلس المبعوثان وعبدالله صائب ، وعبدالرزاق الرويشدي ، وعبدالمجيد آل جميل ، وعبدالحميد الشيخ علي ، وعبدالله الشاوي ، ومن الطلاب الاصليين للصف الاول رؤف الجادرجي •

مجلس النواب سابقا ، وحيدر الحيدري ، وعطا الحطيب ، ومحمد حسن كبـــه .

الغاء مدرسة الحقوق :

انتشرت اشاعة في صفوف طلبة مدرسة الحقوق في ربيع سنة ١٩١١ ان الوالي جمال بك (المعروف بجمال باشا والذي تولى بعدئذ قيادة الجيش الرابع في سورية وصار وزيرا للبحرية) اقترح على الجهات العليـــا في استانبول الغاء مدرسة الحقوق والاهتمام بالتعليم الابتدائي ، فساد الهـرج والمرج بين طلبة الصفوف الاولى والثانية والثالثة (مع الصف الاول شعبة الاحتياط) واضربوا عن تلقي المحاضرات ، وقرروا انتداب وفد لمقابلـــة الوالي والوقوف على حقيقة الامر . وتألف الوفد من ثمانية طلاب يمثـل كل صف طالبان . وكان السيد محمد صبحي الدفتري ممثلا عن طلبـة الصف الثالث . وعندما وصل وفد الطلبة الى مقر الوالي وكان يقـع على نهر دجلة بالقرب من بناية مجلس الوزراء اليوم اقترح الطالب محمـود صبحي الدفتري ان يختار الوفد طالبين فقط لمقابلة الوالي ، ولكن الوالي رفض مقابلتهم وطلب الى مرافقه تبليغهم بلزوم مراجعة مدير المعارف . فعاد الوفد الى مدرسة الحقوق واخبر الطلبة بأن الوالي لم يسمح بالمقابلة واستقر الرأي على عقد اجتماع عام يحضره الطلاب للمداولة في الخطوات التي ينبغي ان تتخذ بعد أن امتنع الوالي من مقابلة الوفد . فعقد الاجتماع في دار الطالب لطفي راقم (وهي دار رشيد الزهاوي الواقعـة في الوقت الحاضر خلف جامع السراي) ، وامتلأت الدار بالطلبة ، وتعذر اتخـاذ قرار لمواجهة اشاعة الغاء الكلية نظرا لهياج الطلبة مما ادى الى تأجيـــل الاجتماع وتفويض الوفد باتخاذ القرارات التي رأها مناسبة لمعالجة الوضع الجديد ، فاجتمع اعضاء الوفد الثمانية في دار الطالب محمـــود صبحي الدفتري مساء اليوم نفسه وقرروا تأسيس جمعية باسم « جمعيـــة مكتب الحقوق في بغداد » للدفاع عن الكلية بصورة قانونية ، ووضعوا في الجلسة نفسها نظام الجمعية واتفقوا على صيغة العريضة التي ستقـــدم من قبـــل

المؤسسين في اليوم التالي الى المراجع المختصة واختاروا مقر الجمعية في مساء ذلك اليوم نفسه • وكانت من جملة القرارات ارسال برقيات احتجاج الى الصدر الاعظم ووزيري الداخلية والمعارف في استانبول وتزويد جميع مبعوثي العراق (أي النواب) بصورة من هذه البرقيات •

وفي اليوم التالي حمل طالبان (وكان احدهم السيد محمود صبحي الدفتري) العريضة بتأسيس الجمعية الى مقر الولاية • وكان مضمونها ، كما روى ذلك السيد محمود صبحي الدفتري ، ما يلي :

نحن الموقعون ادناه قررنا تأسيس جمعية باسم جمعية الحقوق في بغداد غايتها تأكيد حقوق الدراسة والمحافظة على كيان المدرسة وحقوقها العلمية والادارية نقدم الى دولتكم طيا منهاج الجمعية المذيل بختمها القانوني ، وقد اتخذنا الدار الواقعة في محلة الحيدرخانة مركزا لجمعيتنا هذه • نرجو التفضل باجراء ما يلزم لمنح الاجازة اللازمة في هذا الشأن • ونتشرف بأبلاغ دولتكم بأننا سنباشر اعمالنا خلال الثماني والاربعين ساعة القادمة عملا بقانون الجمعيات •

واستقبل الوالي جمال بك ممثلي الطلبة وهو واقف في وسط مكتبه ، وتسلم العريضة وقرأها قراءة خاطفة على مكتبه وحالها الى مدير الشرطة ثم الى مدير المعارف حسب العائدية ! وبعدها نهض وسلم العريضة الى الطالبين وأخذ يقول حسب رواية الطالب محمود صبحي الدفتري : اهنئكم على اقدامكم هذا وادعو لجمعيتكم بالخير والتوفيق واني مستعد بقبول رئاستها الفخرية ، وراجعوني كلما لاقيتم صعوبات وعراقيل في تنفيذ المشروع •

وقد اطلع نواب العراق في « مجلس المبعوثان » على نية الحكومة في الغاء مدرسة الحقوق ووقفوا على الجهود التي بذلها الطلبة في هذا المضمار • وذكر المرحوم سليمان فيضي في مذكراته[١١] « ما أن اعلنت الحكومة

---

(١١) في غمرة النضال ، مذكرات سليمان فيضي ، صفحة ٩٩ ، شركة التجارة والطباعة المحدودة بغداد ١٩٥٢ •

عزمها على اغلاق مدرسة الحقوق في بغداد ، ولما يمضي على تأسيسها عامان ، فاستغاث طلابها ببرقية لا زلت احتفظ بها ، بتوقيع محمد زكي احد الطلاب البصريين ، فلما عرضت البرقية على الهيئة الادارية للحزب (ويقصد حزب الحرية والائتلاف في البصرة) أمطر اقطابه استانبول ببرقيات احتجاج جاء في احدها :

(اذا أصرت الحكومة على غلق المدرسة فان الحزب سيدلل بهذا العمل على سوء نية الحكومة تجاه العرب والبلاد العربية ، اننا نطالب بشدة ابقاء المدرسة لتبرهن الحكومة على حسن نواياها ولكي تحتفظ بعلاقاتها الطيبة معهم) .

« وقد جاء الرد من رئيس الوزراء الى الوالي ليطمن الحزب بعدول الحكومة عن فكرة غلق المدرسة ... » .

وقام السيد طالب النقيب نائب البصرة بمراجعة الجهات المختصة وارسل الى طلبة مدرسة الحقوق برقية هذا نصها :

« أن الايدي التي تمس مدرسة الحقوق تقرر استئصالها من جذورها . » وهكذا تطور الحادث الى مشكلة كبيرة . ويبدو ان الوالي جمال بك قد تلقى تعليمات من استانبول بالعدول عن فكرة الغاء مدرسة الحقوق لا سيما وأن حكومة الاستانة كانت تستهدف تهدأة الخواطر في اطراف الدولة العثمانية واجراء بعض الاصلاحات الادارية والمالية ، واستمرت الدراسة فيها الى ان احتلت القوات البريطانية بغداد .

اعادة فتح مدرسة الحقوق :

ثم اعيد فتح الكلية بعد انتهاء الحملة البريطانيه واستمرت الدراسة فيها ، وكانت مدتها سنتان ، والتحق بها الطلاب الذين سبق لهم أن درسوا في كلية الحقوق العثمانية

« وعندما اعلنت الهدنة وتولت السلطات البريطانية المحتلة شئون

البلاد أحست بالحاجة الى الموظفين العراقيين المختصين بالقانـون والادارة والمالية فرأت ضرورة اعادة فتح مدرسة الحقوق العثمانية •

« ففي يوم ٢٣ تموز من عام ١٩١٩ أعلن ناظر المعارف العموميـة الميجر أج• أي• بومن الاعلان الآتي :

« تنوي الحكومة تأسيس وفتح مدرسة الحقوق في بغداد للمرة الثانية بعد انقضاء موسم الصيف ، وقصدها الاساسي من فتحها مساعدة الطلاب الذين لم يتمكنوا من اكمال دراستهم بسبب الحرب كي ينتهزوا الفرصـة لاحراز الشهادة •

« وستفتح محتوية على صفين فيما اذا راجع عدد كاف من الطلاب للدخول فيها : الصف العالي وهو يحتوي على الطلاب الذين أتموا (عند نشوب الحرب) مدة سنتين على الاقل في مدرسة الحقوق ، والصف الاول وسيحتوي على الطلاب الذين اكملوا سنة واحدة فيها عند نشوب الحرب •

« اما الطلاب الذين هم من الصف العالي فسيداومون سنة واحدة لاكمال دروسهم ، فاذا نجحوا في الامتحان تعطى لهم الشهادة •

« واما الطلاب الذين هم في الصف الاول فيجب عليهم ان يواظبوا في المدرسة مدة سنتين على الاقل قبل دخولهم الامتحان لاحراز الشهادة •

« والطلاب الذين يرومون الدخول في هذه المدرسة يجب عليهم ان يمتحنوا باللغة العربية وفي دروس الحقوق التي درسوها في مدرسة الحقوق السابقة قبل قبولهم •

« وستكون الاجرة لكل سنة دراسية ١٥٠ روبية تدفع سلفا على ثلاثة اقساط • وسترتب ساعات الدروس حسب الامكان بصورة تسهل للطلاب الموظفين عند الحكومة او غيرها الدوام فيها • فعلى كل طالب من طـلاب مدرسة الحقوق السابقة في بغداد أو مدرسة الحقوق في الاستانـة الذين تعطلت دروسهم بسبب الحرب ان يقدموا حالا اسماءهم وعناوينهم ووظائفهم الى نظارة المعارف في بغداد فيما اذا كانوا راغبين في دخول المدرسة ، وعليهم

ايضا ان يذكروا التفصيلات المقتضية عن المدة التي واظبوا فيها باحـــدى المدرستين المار ذكرهما ، وان يأتوا بشهادة من شخص ثالث يثبت صدق مدعياتهم • ويجب اعطاء الاسماء للنظارة قبل اليوم الخامس عشر من آب ١٩١٩ •

« وقد تقرر افتتاح المدرسة في هذه السنة أو تأجيل افتتاحها ، وهذا متوقف على نسبة عدد الطلاب الراجعين • وسيمعن النظر في أمر قبـول الاشخاص في هذه السنة من الذين لم يكونوا قبل الحرب منتسبين الى احدى المدرستين المذكورتين • »(*) •

التوقيـع

ناظر المعارف الميجر اج• اي• بومن

٢٣ تموز ١٩١٩

وفي يوم ٢٥ آب ١٩١٩ نشر رئيس محكمة الاستئناف (المستر أج• فوربس) بصفته مديرا فخريا لمدرسة الحقوق الاعلان التالي :

« سيعاد فتح مدرسة الحقوق في أوائـل شهر تشـــرين الاول ، وسيجري امتحان المرشحين للدخول في محكمة البداية يوم الجمعة الموافق ١٩ ايلول ١٩١٩ في الساعة الثانية عربية • فعلى من يتعلق به ذلك ان يحضر في المحكمة المذكورة في اليوم المعين • »

وقد التحق بمدرسة الحقوق على أثر صدور هذا الاعلان ٤٥ طالبا : منهم ٢٥ طالبا التحقوا بالقسم العالي و ٢٠ التحقوا بالصف الاول • واقيمت حفلة افتتاح رسمية القى فيها ناظر العدلية (المستر بونهام كارثر) كلمة أشار فيها الى تاريخ هذه المدرسة ، وأوضح ان انظمة المدرسة قد وضحت بعد استشارة وجهاء بغداد وهم : موسى الباجه‌جي (أول مدير لها أيـــام العثمانيين) وداود سمرة وحسن الباجه‌جي وانطوان شماس(**) •

وفي سنة ١٩٢١ صارت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات • وقد « رغب

(*) راجع كتاب معجم العراق لمؤلفه عبدالرزاق الهلالي ، صفحة ٢٣٦ ـ ٢٣٧ ، مطبعة النجاح بغداد ١٩٥٣ •

(**) المصدر السابق نفسه ، صفحة ٢٣٨ •

السير بونهام كارتر ناظر العدلية في فتح مدرسة الحقوق بصفين على ان ينتمي الى الصف الاول منهما في بادىء الامر طلاب الصفين الاول والثاني في مدرسة الحقوق العثمانية المغلقة ، وينتمي الى الصف الثاني طلاب الصفين الثالث والرابع من المدرسة المذكورة • وبعد ذلك تقبل المدرسة الطلاب الجدد • وقد كلفت في السنة الاولى من افتتاحها بتدريس موضوع التطبيقات القانونية (الصكوك) للصف المنتهي وموضوع مقدمة علم الحقوق للصف المبتدىء • ولما فتح الصف الاول الجديد في السنة الثانية قمت بتدريس موضوع الحقوق الدستورية الذي لم يكن قد طبع فيه كتاب باللغة العربية حتى ذلك الحين ، فاضطررت الى طبع محاضراتي وجمعها في كتاب اسميته (الحقوق الدستورية) • وقد أعانني في طبعه عطا امين أحد طلابي • »[١٢] وكانت الهيئة التدريسية مؤلفة عند افتتاحها من الذوات التالية اسماؤهم : نشأت السنوي (معاون المدير) وعبدالوهاب الناتب وامجد الزهاوي وداود سمره وسليمان فيضي وانطوان شماس وعارف السويدي وخالد الشابندر ، ومحمد علي محمود كاتبا •

---

(١٢) في غمرة النضال ، مذكرات سليمان فيضي ، صفحة ٢٤١ ـ ٢٤٢ •

تخرجت الوجبة الاولى من المحامين في اليوم السادس من شهر تموز سنة ١٩٢٠ وهم حسب درجاتهم : عبدالجبار آل جميل ، محمد علي محمود ، داود السعدي ، مصطفى الخليل ، أحمد طه ، مكي الاورفه‌لي ، عبدالجبار التكرلي ، سليم معروف ، محي الدين ، توفيق فكرت ، فهمي نصرت ، حسين جاهد ، عبدالوهاب افندي ، احمد سامي ، حسن فهمي الباجه‌جي ، عبدالله المؤيد النقيب •

وكان طلاب الصف الثاني في السنة الدراسية ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ هم : خيري السنوي ، نجيب الراوي ، فخري الطبقجلي ، عبدالرسول عبدالحسين ، علي غالب العزاوي ، علي محمود الشيخ علي ، كاظم الدجيلي ، يوسف الكبير ، يوسف يعقوب ، عبدالكريم بافي ، عبدالحميد الكيلاني ، عبدالرحمن سعيد ، عبدالله الشواف ، مصطفى الانكرلي ، جميل الوسواسي ، سليمان الشواف ، عبدالعزيز السنوي ، محمود رأفت السنوي ، رؤوف البحراني ، عطا أمين ، عبدالهادي الظاهر ، ابراهيم

وصدر في سنة ١٩٢٢ « النظام الاساسي لمدرسة الحقوق العراقية » الذي جعل مدة الدراسة اربع سنوات ، وكانت الكلية مرتبطة آنذاك بوزارة العدلية • ومما هو جدير بالذكر ان التدريس في كلية الحقوق في ذلك الوقت لم يعتبر مهنة مستقلة أو وظيفة حكومية أسوة بالوظائف الاخرى ، فلم يتوفر للكلية ملاك دائم ثابت بل اقتصر على المحاضرين فقط ، ولم تجر فيها امتحانات تحريرية شأن الامتحانات التي تجريها اليوم بل كانت كلها شفوية ما عدا مادة الصكوك حيث كانت تحتاج الى تطبيقات عملية • ولم يستطع النظام الجديد أن يبعث في الكلية الاستقرار ، كما لم يستطع ان يرفع من مستوى الدراسة فيها مما أدى الى صدور نظام جديد سنة ١٩٢٨ لتلافي النواقص الاساسية التي كانت تشكو منها الكلية • وكان من جملة التعديلات التي اجريت جعل مدة الدراسة ثلاث سنوات والسماح للمستمعين بحضور المحاضرات التي يلقيها الاساتذة وجعل الامتحانات تحريرية •

مجلس الوزراء يضع الاسس العامة لجامعة آل البيت

ترشيح الامين العام :

بعد ان تم بناء الشعبة الدينية وتألفت لجنة لوضع نظام عام لجامعة

السعدي ، جميل السلام ، طالب مشتاق ، سلمان أحمد الشيخ داود ، ابراهيم الجيبه‌جي ، أحمد القشطيني ، احمد مختار بابان ، عيسى طه ، محمد صالح يحيى •

وكان من طلبة الصف الاول في العام الدراسي ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ :

محمد صالح الكيلاني ، عبدالحميد كبه ، محمد حسن كبه ، جعفر حمندي ، جورج جورجي ، أحمد عبدالغني الراوي ، بدر الدين السويدي ، مكي الجميل ، عبدالرحمن خضر ، أحمد السعدي ، ضياء يونس ، طه الراوي ، يوسف ضياء ، سعد صالح ، صالح جبر ، صادق البصام ، احمد زكي الخياط ، منير القاضي ، يوسف زلخة ، عبدالعزيز الشواف •

آل البيت ومنهاجا خاصا بالشعبة الدينية رفع وزير الاوقاف السيد صالح باش اعيان في ١٧ اذار سنة ١٩٢٤ المذكرة التالية الى مجلس الوزراء :

« بناء على اكمال الشعبة الدينية من جامعة آل البيت حتمت الضرورة الاسراع الى تشكيلاتها العلمية والادارية ، وذلك متوقف على وجود امين للجامعة متصف بالصفات الاتية : ان يكون مزودا بالعلوم الدينية والعصرية معا ، ممارسا تشكيل الجامعات ومجربا تطوراتها ، عارفا بمستوى البلاد العلمي والاجتماعي ليسلك بمعرفته الطرق المؤدية الى التقدم ، وان يكون ذو شخصية واخلاق شريفة تؤهلانه لاحراز الثقة والاعتماد من العموم ، ومن الاساتذة الذين سبق لهم التدريس في احدى الجامعات زمنا طويلا ، واقفا على لغة اجنبية يستعين بها على تعقيب سير العلم في العالم المتمدن .

« وقد اجتمعت هذه الصفات في سعادة فهمي بك المدرس الذي اعتقد ان الكل مجمع على كفاءته لهذا الامر . فانه قضى شطرا كبيرا من حياته بالتزود من العلوم الدينية والعصرية ما أهله لان ينتخب ـ بعد سفره الى اسطنبول ـ استاذا في جامعتها (دار الفنون) لعلوم صعبة المنال ، منها (حكمة الحقوق الاسلامية) و (تاريخ الاداب العربية) في كل من الشعبة الدينية ، وشعبة الاداب ، وشعبة اللسانيات ، والمدرسة الملكية الشهيرة ومدرسة الواعظين العالية ، ولقد امتدت حياته التدريسية في هذه الجامعة خمسة عشر عاما اثبت في خلالها وبمؤلفاته المطبوعة ما جعل له منزلة رفيعة بين اساتذتها . واصبحت له ملكة تامة في تأسيس الجامعات وانظمتها لوجوده في زمرة المؤسسين . وقد مارس في تلك المدة الطويلة الانقلابات العلمية والادارية ، ولا سيما بعدما استدعت الحكومة العثمانية الاساتذة الالمان حيث اشترك معهم في تشكيل الجامعة (دار الفنون) على الاسس الحديثة ، بصورة تلائم حالتي الشرق والغرب ، عدا وقوفه على وضع المناهج للتعليم الثانوي الذي هو اساس التعليم في الجامعة المذكورة اعواما عديدة .

« ولقد تضاعفت مقدرته بمناسبة اقامته سنة ونصف في اشهر بلاد

اوروبا كباريس ولندن وغيرها حيث اطلع على وضع اشهر الجامعات كـ (الصوربون) و (كيمبرج) و (اوقسفورد) ، واجتمع باساتذتها ووقف على انظمتها ، وكذلك في القاهرة اثناء سفره الى الديار المصرية بمقابلة علمائها واطلاعه على جامعتها ونظامها .

« ولا ارى حاجة الى بيان ما له من الخصائص الممتازة ، فانها معروفة لدى كل من عرفه في ماضيه وحاضره . فلذلك اقترح انتخابه الى (امانة جامعة آل البيت) ليقوم بالاعمال التي تهم كل منا . »

وفي يوم ٢٩ نيسان سنة ١٩٢٤ وافق مجلس الوزراء على تعيين المرحوم فهمي المدرس وصدرت الارادة الملكية في ١٢ أيار ١٩٢٤ .

وبدأ النزاع بين الجامعة وكلية الحقوق أو بين وزارة الاوقاف والمعارف يتخذ شكلا جديدا حينما طرق سمع أمين الجامعة الاستاذ فهمي المدرس بأن وزرة المعارف قد ألفت لجنة برئاسة ساطع الحصري لوضع نظام لكلية الحقوق ، وأوضح ان الكلية أصبحت جزءا من جامعة آل البيت ، الا أن وزارة المعارف خالفت هذا الرأى بكتابها المرقم ١/٥٩/٢٠٢ والمؤرخ في ٨ حزيران سنة ١٩٢٤ . وحلا للنزاع تدخل مجلس الوزراء في الامر وأبلغ وزير الاوقاف بأن رئيس الوزراء يرتأي الاخذ بالاسس التالية بشأن جامعة آل البيت(*) :

اولا ـ جمع الشعب الثلاث ، أي الشعبة الدينية والهندسة والحقوق، في أبنية الجامعة .

ثانيا ـ اعطاء امين الجامعة حق الاشراف على ادارة الجامعة الداخلية وبقاء مسئوولية وزارة الاشغال والمواصلات على شعبة الهندسة ووزارة المعارف على شعبة الحقوق . وهكذا تكون كل وزارة مسئولة عن الشعبة المرتبطة بها .

(*) كتاب مجلس الوزراء المرقم ٢١١٣ والمؤرخ في ٩ أيلول ١٩٢٤ .

ثالثا ـ الاسراع في تأسيس الشعبة الدينية وتأمين وسائط التدريس والشروع في التعليم فيها .

رابعا ـ التأمل في ايجاد وسائط لذهاب الطلاب والمعلمين الى الجامعة وأيابهم منها .

خامسا ـ ارجاء وضع نظام عام للجامعة الى ما بعد القيام في الامور المذكورة اعلاه .

واستنادا للمذاكرات التي تمت بين اعضاء اللجنة الخاصة طلب وزير الاوقاف من « مدير مدرسة الحقوق » ربط كلية الحقوق بالجامعة . وعرض الامر على مجلس المدرسين لاتخاذ قرار بذلك فقرر المجلس « بأكثرية ستة آراء بأنه لا يمكن للمجلس أن يبدى رأيه في الموضوع بصورة قطعية ما لم يطلع على نظام الجامعة بشكله النهائي . »(*) .

وقد امتنع مدير مدرسة الهندسة من الحاق مدرسته بالجامعة لاسباب كثيرة أهمها : كون المدرسة في مستوى الدراسة الابتدائية وانها مؤسسة لتخريج موظفين الى دائرة الري والاشغال ، وأن وسائط النقل غير متوفرة .

ولكن وزير الاوقاف ألح بالحاق هاتين المدرستين بالجامعة مستندا في ذلك الى المذكرة التي رفعها فهمي المدرس بتاريخ ١٦ أيلول سنة ١٩٢٤ والتي طلب فيها بحث الموضوع في مجلس الوزراء واقترح :

١ ـ اصدار القرار بفتح الشعبة الدينية طبق المنهج الذي صادقت عليه اللجنة الوزارية المنعقدة في ١٦ مايس و ١٨ مايس ١٩٢٤ .

٢ ـ نقل شعبتي الحقوق والهندسة الى بناية الجامعة .

٣ ـ تخويل امين الجامعة حق الاشراف على ادارة الجامعة الداخلية وابقاء مسئولية كل شعبة على الوزارة المرتبطة بها .

فقرر مجلس الوزراء (بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٤) عدم الموافقة على الاقتراحات المنوه عنها أعلاه وأحيط الملك

(*) كتاب رئيس كلية الحقوق المؤرخ في ١٤ ايلول ١٩٢٤ .

فيصل الاول علمـــا بذلك بموجب كتاب مجلس الوزراء المرقم ٢٧١٨ والمؤرخ في ١٣-١١-١٩٢٤ .

وحسما للنزاع طلب رئيس الوزراء الى وزراء العدلية والمواصلات والاشغال والمعارف والاوقاف الحضور في ديوانه في الساعة الثالثة من مساء يوم الاثنين الموافق ١٧ كانون الثاني ١٩٢٥ للمذاكرة « في منهاج جامعة آل البيت وما يتعلق باصلاح المؤسسة المذكورة . » وتألفت لجنة وزارية من الوزراء الاربعة برئاسة رئيس الوزراء وبعد المداولة قررت :

١ - أن تقتصر دروس الشعبة الدينية من الجامعة على الدروس الدينية المحضة وما له علاقة بهذه الدروس من العلوم الضرورية الاخرى وذلك على الشكل التالي : (١) تفسير القرآن الكريم (٢) علم الخلاف الفقهي (٣) علم الخلاف الكلامي (٤) اصول الفقه السني (٥) اصول الفقه الجعفري (٦) المنطق ، والفلسفة الاسلامية وحكمة التشريع آداب اللغة العربية واحكام الاوقاف مع اصول ادارة الاوقاف والتاريخ الاسلامي ومجمل تاريخ الاديان ، والخطابة والوعظ والارشاد ، وعلم الفرائض . وأوصت اللجنة تعليم الطلاب بعض المعلومات الحقوقية بالاتفاق مع كلية الحقوق ، ولزوم العناية بالرياضة البدنية .

٢ - أن يقبل في الشعبة الدينية من الجامعة جميع الطلاب المتخرجين من كليات الاوقاف ومن المدارس المعادلة درجتها لهذه الكليات بدون امتحان ، ويقبل الطلاب الذين ليسوا متخرجين من الكليات او من المدارس المذكورة اذا ادوا امتحانا بدرجة الامتحان النهائي لهذه الكليات . وأوصت اللجنة ان تجعل وزارة الاوقاف جميع الكليات الوقفية في درجة المدارس الثانوية .

٣ - أن يقبل متخرجو الشعبة الدينية من جامعة آل البيت في الوظائف الآتية ترجيحا على غيرهم :

أ - جميع وظائف الاوقاف من علمية وادارية وغيرها .

ب ـ وظائف تدريس العلوم الدينية في مدارس وزارة المعارف وفي المدارس التابعة الى الوزارات الاخرى •

ج ـ الوعظ والارشاد والافتاء •

د ـ وظائف المحاكم الشرعية •

وابدى رئيس الوزراء بعض الملاحظات على المقررات ، وتألفت لهذا الغرض لجنة في وزارة الاوقاف للنظر في توسيع المنهاج الذي اقترحته اللجنة الوزارية من :

عبدالعزيز الثعالبي وعبداللطيف الفلاحي وطه الهاشمي ويوسف افندي العطا والحاج نعمان الاعظمي وعاصم الجلبي وفهمي المدرس • ورأت اللجنة ان تستمر التدريسات حتى نهاية العام الدراسي بدون تعديل، واطلع رئيس الوزراء على قرار اللجنة ونسب ان تواصل عملها •

مدرسة الهندسة

التحقت « مدرسة » الهندسة بجامعة آل البيت واصبحت قسما منها مع انها ليست مدرسة(*) عالية بل مرحلة دراسية تلي الدراسة المتوسطة او ما يعادلها • وكانت المدرسة تعاني مشاكل كثيرة بذلت من أجل حلها جهود كثيرة من قبل مجلس الوزراء •

فقد بعث سكرتير مجلس الوزراء(١٣) (كتاب رقم ٣٧٥٣ وتاريخ

(*) كان مدير المدرسة في ١٧ـ١٠ـ١٩٢٩ موظف بريطاني اسمه اي• اس• غريفث E. S. Grifith وكان وكيل المدير في ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ الفريد ناخمن Alfred Nachman

(١٣) نص قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة في ٢٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٧ :

« القرار الثالث ـ تلي كتاب وزارة المعارف المرقم ٤٩٢ والمؤرخ في ١٥ تشرين الاول سنة ١٩٢٧ المقترح فيه بناء على ما جاء في قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته ١ تشرين الاول سنة ١٩٢٧ فتح فروع مساحة في

١٠-٩-١٩٢٧) الى وزير المعارف موافقته حول قرار اللجنة الوزارية لاصلاح مدرسة الهندسة • وهذا نصه :

« امرت ان ابلغكم ان مجلس الوزراء قد نظر في جلسته المنعقدة في تشرين الاول سنة ١٩٢٧ في التقرير المرفوع من اللجنة الوزارية المؤلفة وفقا لقرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته ٣١ ايار سنة ١٩٢٧ للنظر في مستقبل مدرسة الهندسة المرسل في طي كتابكم المرقم ٣٩٤ والمؤرخ في ١٤ ايلول ١٩٢٧ فقد قرر قبول توصيات اللجنة الوزارية • وقرر ايضا بناء على اقتراح معالي وزير الري والزراعة ان تتذاكر وزارة الري والزراعة ووزارتكم لتقرير الشروط التي تعرض على طلاب شعبة المساحة من مدرسة الهندسة • ووافق على ذلك صاحب الجلالة نائب جلالة الملك المعظم » •

وحينما اعيد بحث تأسيس جامعة في بغداد وعلاقة مدرسة الهندسة بهذا المشروع الف مجلس الوزراء لجنة وزارية لدراسة هذا الموضوع ، فوضعت قرارها في ٨ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ بعد ان عقدت اجتماعها في ديوان وزارة الاقتصاد والمواصلات وهذا نصه :

« بناء على ما جاء في كتاب سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٥٩٢٨ والمؤرخ في ٣٠ ايلول سنة ١٩٣٦ •

« لقد تألفت اللجنة الوزارية برئاسة معاليوزير الاقتصاد والمواصلات وعضوية كل من فخامة وكيل وزير العدلية ومعالي وزير المعارف • وقد اجتمعت في هذا اليوم في ديوان وزارة الاقتصاد والمواصلات ودرست لائحة

مدرسة الهندسة دورته الدراسية سنتان على ان يتقاضى الطالب بعد اكماله هذه الدورة راتبا اوليا قدره ١٥٥ روبية شهريا في السنة الاولى و ١٧٠ روبية شهريا في السنة الثانية و ١٩٠ روبية شهريا في السنة الثالثة ، وان لا يتقاضى الراتب الاخير بعد ان يستمر على التطبيقات سنتين في التوظف • فقرر مجلس الوزراء قبول هذا الاقتراح • »

النظام الداخلي لمدرسة الهندسة المرفقة بكتاب الوزارة المشار اليها المرقم ١٠٧٩٩ والمؤرخ في ٢٥ تموز سنة ١٩٣٦ • وبعد المداولة في الامر قررت بانها لا ترى مانعا من الحاق مدرسة الهندسة بالجامعة المنوي تأسيسها في المستقبل ، غير انها ترى ضرورة ابقائها في الحال الحاضر تحت ادارة وزارة الاقتصاد والمواصلات على ان تؤلف لجنة تمثل وزارتي المعارف والاقتصاد والمواصلات لتقوم بتدقيق نظام المدرسة الجاهز وجعل مواده موافقة نوعا ما مع انظمة المدارس الاخرى وان تقوم هذه اللجنة بدورها بعرض النظام والملاحظات التي لديها عنه الى اللجنة الوزارية للبت فيه •

« وقد انفض الاجتماع على ان يعقد بعد انتهاء اللجنة الجديدة من تدقيقاتها • »

وقد خالف وزير المعارف القرار وكتب : « اني ما زلت متمسكا برأي المتضمن ضرورة الحاق هذه المدرسة بوزارة المعارف ، على اني لا امانع في تكوين اللجنة من الناحية المثبتة في اعلاه • »

وتوالت الاصلاحات على مدرسة الهندسة حتى تطورت الى كلية عالية وتعتبر اليوم من اهم الكليات(*) وتؤلف كلية مهمة من كليات جامعة بغداد •

(*) صدر نظام مدرسة الهندسة رقم (١٠) لسنة ١٩٣٨ وكان يتألف من ٦٢ مادة •

المادة الاولى ـ « الغرض من مدرسة الهندسة اعداد الملتحقين بها لمزاولة الوظائف الفنية في الدوائر الحكومية والبلديات وغيرها من المؤسسات •

المادة الثانية ـ مدة الدراسة للحصول على شهادة المدرسة (الدبلوم) اربع سنوات السنتان الاوليتان منها دورة عامة لجميع الفروع والسنتان الاخيرتان للتخصص حسب حاجة الدوائر الفنية •

سير التدريسات في جامعة آل البيت

وقد يكون من المفيد جدا ان نواكب سير التطورات في جامعة آل البيت كما روى احداثها المرحوم فهمي المدرس ، وكما روتها الاضبارات الرسمية ، ولنترك الان المرحوم فهمي المدرس ، أمين الجامعة ، يروي لنا احداث الجامعة ، والمشاكل التي جابهها ، والعقبات التي وقفت دون تحقيق اغراضها كما عاشها هو سنة بعد سنة .

عرضت توصيات اللجنة الخاصة لوضع نظام عام لجامعة آل البيت ، كما اسلفنا ، على مجلس الوزراء فأقرها في اليوم السادس والعشرين من شهر آذار ، وكان ذلك في عهد الوزارة العسكرية الاولى ، واستمرت الاتصالات جارية بين وزارة الاوقاف ومجلس الوزراء حول البدء بالتدريسات ، فتألفت في اليوم الاول من شهر ايلول ١٩٢٤ لجنة قوامها ثلاثة وزراء « للنظر في تأليف شعبة الجامعة والبدء بالتدريسات وملاحظة ما يقتضى لها من جميع المناحي . » وكان ذلك في عهد وزارة ياسين الهاشمي .

وعقدت اللجنة اجتماعات عدة حضرها مدير المعارف العام ومدير مدرسة الحقوق ومدير مدرسة الهندسة ولكنها لم تصل الى قرار نهائي « بسبب رداءة المواصلات بين بغداد والاعظمية » !

وفي ١٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٤ رفع وزير الاوقاف ابراهيم افندي الحيدري مذكرة الى مجلس الوزراء هذا نصها :

« لقد قامت وزارة الاوقاف بعمل يستحق ان ينعت بأهم الاعمال واجلها ، وهو تأسيس جامعة آل البيت المفتقرة اليها البلاد اشد الافتقار ، وانفقت عليها زهاء ستمائة الف ربية . ولو فتحت ابوابها في ٩ شعبان ١٣٤٢ كما كان مقررا لكانت شعبها اليوم آهلة بالطلاب ، ولكانت للعلم حركة يغتبط بها كل غيور على قومه ووطنه ، ولكن التسويف الذي استمر

سبعة اشهر اضطر الراغبين فيها الى اقتحام اعباء السفر ومفارقة الاهل والديار واحتمال النفقات التي لم يحصل عليها الكثيرون منهم الا بشق الانفس • وما أموا الديار الاجنبية الا وهم مكرهون •

« على انه ليس في الامر مانع يستدعي تأخير هذا العمل الصالح طيلة هذه المدة • ويضطر طلاب العلم الى اختيار الغربة التي ما فيها من ملاحظات دقيقة • وان مدرستي الحقوق والهندسة مضمونة نفقتهما ، والشعبة الدينية متعهدة بها وزارة الاوقاف • والطلاب كانوا متهافتين عليها ، وامين الجامعة رجل قدير مارس تشكيل الجامعة حين كان استاذا في الجامعة العثمانية (دار الفنون) نحو خمسة عشر عاما واثناء اقامته في اوروبا سنة ونصف •

« اما الان وقد تأسست الجامعة ، والبلاد في حاجة اليها بدليل تغرب الطلاب الذين تجاوز عددهم المائة في هذا العام فلا ارى من المصلحة ان نتأخر فتحها اكثر من ذلك ويحرم ابناء الوطن نفعها وخيرها • وعليه اقترح :

« ١ ـ اصدار القرار بفتح الشعبة الدينية والشروع بالتدريسات طبقا للمنهاج الذي صدقته اللجنة الوزارية المنعقدة في ١٦ مايس و ١٨ مايس سنة ١٩٢٤ ، ٢ ـ نقل مدرستي الحقوق والهندسة الى بناية الجامعة ، ٣ ـ تخويل امين الجامعة حق الاشراف على ادارة الجامعة الداخلية وابقاء مسئولية كل شعبة على الوزارة المرتبطة بها ٤ ـ مسألة النقل لا أهمية لها بالنظر الى توفر الوسائط في البر والنهر •

« واما النظام فاني موافق على مواده حين كنت رئيس اللجنة المؤلفة بالارادة الملكية من اربعة وزراء ومن رجال الاختصاص • وقد اقترن بتصديق الجميع • »

ولم يوافق مجلس الوزراء على محتويات مذكرة وزير الاوقاف • ولكن امانة الجامعة فوجأت بتسلم أمر « وزاري » يتضمن الاسراع الى فتح ابواب الشعبة الدينية ونقل مدرسة الهندسة الى بناية الجامعة • وكان

الراغبون قد تفرق شملهم . « ففتح الصف الاول بطلاب الصف المنتهي من المدرسة الاعظمية مع الذين نجحوا في امتحان القبول بحضور لجنة الفتها وزارة الاوقاف في الوزارة نفسها ، والمجموع اثني عشر طالبا . »[١٤] .

ولم تكن السنة الثانية من حياة جامعة آل البيت بأحسن من السنة الاولى ، فقد طغى القلق والاضطراب على ادارتها واليأس على طلابها واخذت الاخبار تتسرب حول عزم المسئولين على غلق ابوابها أو تحوير مناهجها بسبب قلة الطلاب المنتمين اليها وتزايد نفقاتها . وكان من جراء هذا القلق واضطراب سير التدريسات ان توقف العمل في بناء الصرح المركزي بعد أن انفقت وزارة الاوقاف زهاء ٢٥٠٠٠ ربية على بناء اسسه فقط . ولم تبدأ التدريسات في هذه السنة الا في ٢٠ تشرين الثاني واقتصرت على الطلاب الناجحين في امتحان القبول طبقا لنظام سنة ١٩٢٥ .

وكتب المرحوم فهمي المدرس عن احداث الجامعة في عامها الثالث يقول :

« كان العذر في السنة الثانية من حياة الجامعة قلة الطلاب ، فأصبح في السنة الثالثة قلة المال . وبدأت المشكلات منذ بداية السنةفأوقفت الوزارة تعيين قسم من ساتذة الصف الثالث ، ومنعت من الصرف رواتب القسم الاخر ثلاثة أشهر بناء على ملاحظة مستشار الوزارة المستر كوك ، والجامعة تمخض ما بين تسكين الاساتذة والطلاب من جهة واقناع وزارة الاوقاف من جهة اخرى . فلم تحصل في مثل هذه الظروف على اكثر من اثني عشر طالبا ممن نجحوا في امتحان القبول . وبلغ المجموع في هذه السنة ستة وثلاثون . »

وارتبك سير التدريسات من جراء قيام وزارة الاوقاف بالغاء تدريس بعض الموضوعات من منهج الصفوف الثالثة كالفقه الحنفي وفلسفة التشريع

(١٤) فهمي المدرس ، بيان عن جامعة آل البيت ، صفحة ٣٤ ، مطبعة الاداب ـ بغداد سنة ١٩٣٠ .

وعلم النفس وعلم الاجتماع وانهيت وظائف بعض الاساتذة استنادا الى قرار اللجنة الوزارية وازداد عدد الشواغر في المقاعد التدريسية ، ثم اعيد تدريس بعض الموضوعات بعد مراجعات واتصالات متعددة من قبل أمانة الجامعة ، وقد أحدثت هذه الاجراءات كما يقول الاستاذ فهمي المدرس « ما احدثته من التقاطع وتضعضع الثقة بحاضر الجامعة ومستقبلها وانحلال العزائم واستيلاء اليأس والقنوط . وجاءت دليلا واضحا على أن الهدف لم يكن قلة المال ولا قلة الطلاب ، وانما هو المادة العلمية ... »

وفي اليوم الخامس والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٢٧ تألفت لجنة لوضع نظام جديد للشعبة الدينية لجامعة آل البيت . وفي ٢١ آذار سنة ١٩٢٧ قدم امين الجامعة لائحتي النظامين اللذين وضعتهما اللجنة لمدارس الاوقاف الابتدائية والثانوية وللشعبة العالية الدينية ورفعتا الى مجلس الوزراء الذي أقر اللائحتين بجلسته المنعقدة في ١١ نيسان سنة ١٩٢٧ . فصدر نظام رقم (١١) لسنة ١٩٢٧ وقضى بتنزيل مدة الدراسة في الشعبة الدينية من اربع سنوات الى ثلاث سنوات ، وعالج امورا أخرى تتعلق بتخفيض ساعات بعض الموضوعات والغاء القسم الاخر ، وتنزيل رواتب الطلاب والمحاضرين ، ومنح مجلس المدرسين صلاحيات واسعة في تحقيق السبل المؤدية الى انهاض الشعبة الدينية واقالتها من عثراتها .

ومع أن النظام الجديد قد جاء محققا لبعض الامال التي علقها كثير من المعنيين بشئوون الجامعة الا ان وزارة الاوقاف سرعان ما أخذت تعمل والجامعة تقطع عامها الرابع على عرقلة تطبيق النظام المذكور وخرق بعض احكامه دون مراعاة لمستقبل الطلاب والاساتذة مما دعا أمانة الجامعة ان ترفع مذكرة بهذا الخصوص الى وزارة الاوقاف في ١٧ أيلول ١٩٢٧ طالبت فيها « رعاية احكام النظام والا يصعب الاحتفاظ بالطلاب اذا استمر توظيفهم قبل نيل الشهادة . »

وفي ١٢ شباط سنة ١٩٢٨ رفع وزير الاوقاف كتابا الى مجلس الوزراء

برقم ٣٦٠٠ (بعد أن وجه « انذارا » الى امين الجامعة عقب زيارة قام بها الى الجامعة ولم يجد الامين فيها) هذا نصه :

« بما أن ادارة جامعة آل البيت التي يصرف عليها من اموال الاوقاف مبالغ تزيد على السبعين ألف ربية سنويا مشوشة وحالتها مضطربة الامر الذي يستجلب الانظار أرى من الواجب تأليف لجنة وزارية تدقق حال الجامعة ومنهاج دروسها وتنظر في اصلاح كليات ومدارس الاوقاف الابتدائية عامة وتهيىء اسباب اصلاح الجامعة والكليات (الثانويات) والمدارس الابتدائية الوقفية بصورة تناسب التحصيل العصري ... » فتألفت لجنة وزارية لهذا الغرض قوامها وزير العدلية ووزير المعارف ووزير الاوقاف . وتقرر ادماج كلية الامام الاعظم في الشعبة العالية الدينية من جامعة آل البيت بعد تعديل نظام الشعبة ، وتقدمت وزارة الاوقاف بلائحة جديدة تتفق مع الحال التي ستكون بعد الادماج ، وعرضتها على الملك فيصل الاول ، فاقترح بعض التعديلات فاجريت ورفعت الى مجلس الوزراء فأقرها . وعندما خلفت الوزارة العسكرية الوزارة السعدونية الثالثة اذاعت خبر تأليف لجنة وزارية « للنظر في نظام الجامعة ومنهاج الشعبة العالية الدينية » . وعلى أثر ذلك ساد القلق والاهتمام أوساط كثير من المعنيين في شئون الجامعة والشعبة الدينية العالية .

وفي اليوم السابع والعشرين من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٨ قدمت أمانة الجامعة الى وزارة الاوقاف المذكرة التالية باسم مجلس المدرسين

« اذاعت الصحف ان مجلس الوزراء اخذ ينظر في نظام الجامعة وفي منهاج الشعبة الدينية العالية . وليست هذه هي المرة الاولى من نوعها ، فان كل وزارة استلمت زمام الحكم نظرت في نظام الجامعة وفي منهاج الشعبة ، فأسفرت النتيجة من ذلك النظر عن حذف جملة من العلوم الاساسية وتنزيل مدة التعليم وتنقيص الثقافة ... الامور التي لها تأثيرها في تشويه سمعة الجامعة وتثبيط عزائم الاساتذة والطلاب وتنفير الراغبين وشل الادارة

والحط من المستوى العلمي ، حتى انتهى الامر الى وضع نظام ثان مقترن بالارادة الملكية تعينت فيه الوظائف والعلوم ومدة التدريس ومخصصات الاساتذة والطلاب ومجلس المدرسين وحقوق المجازين وشروط القبول والامتحان ودرجات الشهادة وغير ذلك مما جرت العادة ان ينص عليه النظام الاساسي •

« وما كادت الجامعة تطبق هذا النظام حتى بدت الشائعات تحوم حول تبديله عقب استلام الوزارة زمام الحكم شأن الوزارات التي تقدمتها بغض النظر عن احكامه التي جعلت وضع لوائح الانظمة والتعاليم حقا من حقوق مجلس المدرسين •

« فاذا كانت الحكومة تنقض اليوم ما أبرمته بالامس فمن المستحيل ان تكون الجامعة تلك الثقافة التي تأسست من اجلها الشعبة الدينية ، ومن المستحيل الاحتفاظ بالاساتذة والطلاب الذين اصبحت حياتهم العلمية في الجامعة رهن الطالع والمصادفات وفوق المستحيل الوثوق بالجامعة والاعتماد عليها •

« نعم قد يغير النظام ولكن بلوائح تقدمها ادارة الجامعة نفسها الى الجهات المختصة تلاحظ فيها النقص الذي يبدو لها بالاستقراء والتتبع وتلاحظ تقدمها المطرد لتكون نتائجها في كل سنة اوفر واعم من التي قبلها ، لا أن تحاك نظمها في الخارج بايدى غير الواقفين على سير العلم في الجامعة وعلى الحاجة التي تتطلبها والذين تمنعهم كثرة اشغالهم من الاهتمام بدقائق شئونها •••

« على ان الجامعة لها أمين مسئول ، وللشعبة مجلس مؤلف من علماء ذوي خبرة ووقوف تام على تطور الحركة العلمية في الجامعة وفي الجامعة وفي غيرها من الموسسات ، بينهم رجال من كبار الموظفين الذين تعتمد عليهم الحكومة في وضع الانظمة والاخذ بارائهم في خطط الاصلاح العلمي •

«والشعبة العالية الدينية ليس لها أي شبه بأية مدرسة عالية وضعا ومنهاجا. فالتصرف المستمر المغاير لوضعها واساسها قضى عليها بالانحطاط والتقهقر كما سيتضح من البيان الذي ستنشره الجامعة بمناسبة انتهاء الدورة الاولى من حياتها التدريسية ، مبرهنة فيه على ان الجامعة بدأت على اساس واسع صحيح والعراقيل التي قد تحمل صورها واشكالها على الظن بأنها وضعت وضعا التزاميا جعلتها تضمر وتصغر سنة فسنة ، حتى انقلبت الى مدرسة عالية ، على عكس الحالة التي تسير عليها جميع المؤسسات العلمية التي تنهض بها الحكومات بكل ما لديها من قوة ، فتأخذ بالرقي المتزايد ، حتى تصل الى منتهى درجات الكمال .

« فاذا صح ما نشرته الصحف من ان نية الوزارة في تغيير النظام فالمرجو اطلاع مجلس المدرسين على شكل التغيير ليتخذ من ذلك فرصة ابداء الرأي فيما تحتاج اليه الدورة الثانية من توسيع نطاق التدريس ، واكمال النواقص التي لا تزال تنتقل من سنة الى سنة منذ أن تأسست الجامعة ، فيتسنى للحكومة هذه المدة وضع نظام على اسس الجامعات يضمن للشعبة النمو المستمر والسير في سبيل التقدم والرقي بطمأنينة واستقرار . » ولم تتلق الامانة جوابا على هذه المذكرة .

وفي السنة الخامسة من حياة الجامعة أقرت الوزارة السعدونية الثالثة نظاما جديدا هو نظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٢٨ ، فكان بالقياس الى نظام رقم (١١) لسنة ١٩٢٧ خطوة الى الوراء . فقد « تضمن ادماج المدرسة الاعظمية في الشعبة الدينية وجعل الشعبة ذات سبع صفوف ، اربعة منها ثانوية وثلاثة عالية » و « تعيين مدير للشعبة يعهد اليه تدريس بعض الدروس » و « اطلاق الحرية للوزارة في وضع منهاج للعلوم تصدره بتعليمات » وقصر وظائف المجازين على التعليم والتوظيف في دائرة الاوقاف « وغير ذلك من الامور . وقد ذهب امين الجامعة في تعليقه على النظام الجديد على انه « هدم الجامعة ومسخ الشعبة الدينية وجعلها مدرسة شاذة ومفردة في

نوعها ... لا هي ثانوية على حدة ولا مدرسة عالية ولا شعبة من جامعة ... »[١٥] .

وقد خيبت هذه التبديلات في الانظمة وهذا التعثر في سير الدراسة امين الجامعة والهيئة التدريسية للشعبة الدينية . وفي اليوم التاسع عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ رفع أمين الجامعة الى وزير الاوقاف مذكرة هذا نصها :

« اني ارى من واجب الوظيفة ان اعرض على معاليكم ان قوانين التعليم لا تجوز التعرض للمناهج خلال السنة الدراسية لاخلاله بالمدة النظامية المقررة لكل علم ، المتعذر بدونها الاتفاق والنجاح في الامتحان السنوى .

« وقد فاجأت الوزارة العسكرية الجامعة بمثل ذلك ، ولكنها على أثر انتباهها للامر ابقت ما كان حتى انتهت السنة ، ومع ذلك اصيبت الجامعة بضياع ثلث المدة من السنة الدراسية ، وتقطعت اوصال التدريس ، وشلت المساعي وانقطعت الرغبات .

« ثم جاء تصريح معاليكم في العدد ٢٦١٢ من صحيفة (العراق) حول (قلب النظام رأسا على عقب) بما هو أشد وطأة من تلك الحادثة

---

(١٥) تالف نظام الشعبة الدينية لجامعة آل البيت (رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٨) من ٢٩ مادة ندرج فيما يلي بعضها :

المادة الاولى ـ اسست وزارة الاوقاف الشعبة الدينية من جامعة آل البيت لتخريج رجال دينيين مجهزين بالعلوم والفنون الحديثة ، قادرين على القيام بنشر مبادىء الدين الاسلامي وبث حقائقه السامية بأساليب تلائم روح العصر الحاضر ولتخريج مدرسين وموظفين في وزارة الاوقاف .

المادة الثانية ـ تدمج كلية الاعظمية في الشعبة الدينية من جامعة آل البيت فتصبح الشعبة مؤلفة من قسمين : القسم الاول (ثانوي) وهو اربعة صفوف والقسم الثاني (عالي) وهو ثلاثة صفوف .

المادة الرابعة ـ الشعبة الدينية من جامعة آل البيت مدرسة عالية ولخريجيها الحقوق والامتيازات الممنوحة لسائر المدارس العالية العراقية .

لإنذاره بتغيير الحالة في الجامعة من الاساس ، ولتكرر الوقوع المفضي الى انقطاع الرجاء وللتصادف الغريب في الزمن الذي لم يختلف كثيرا عما قبله .

« فقد جرت العادة منذ تأسست الجامعة ان تبدأ الحادثة باسم الاصلاح كل سنة عقب استلام الوزارة الجديدة زمام الحكم ، وتستمر صفحاتها بضعة أشهر ، فتنتهي بتغيير الوضع الى ما دونه في الثلث الاول من السنة الدراسية أو بعده بقليل مما يحمل الباحثين في طالع الجامعة من ذوي العلاقة وغيرهم على الظن بأنه مقصود ، وقد لا يكون الامر كذلك فضلا عن التضاد في مبادىء الوزارات المتعاقبة الذي يتعذر معه تقرير منهج وتعيين خطة .

« فاذا لم تستدرك الوزارة الامر بتصحيح الخبر في الصحف يهدر هذه السنة ايضا شطر من زمن التدريس ـ كما هدر في الماضي ـ وتخسر الجامعة قسطا وافرا من ثمرة الجهود في تكوين الثقافة المطلوبة كما خسرت من ذي قبل . وقد تضطر الحالة ولا سيما الغلطة في التعبير الى استقالة الاساتذة » .

فنشرت مديرية المطبوعات تكذيبا في الجريدة نفسها ، ولكن الحوادث برهنت على صحة تصريح الوزير المختص . فقد قلب النظام رأسا على عقب .

اصلاح جامعة آل البيت

لم تنل الشعبة الدينية ، من جامعة آل البيت العناية اللازمة ، ووقفت وزارة الاوقاف من هذا المشروع الذي انفقت عليه كثيرا وتبنته موقفا سلبيا بعد سنوات التأسيس والتدريس ، وربما يصح القول بان الوزارة قد وضعت كثيرا من العراقيل في سبيل تنفيذ فكرة الجامعة . فكانت تضع

الاعتمادات اللازمة لجامعة آل البيت ثم تلغيها او تقلصها ، وكانت تضع مناهج التدريس وتوافق عليها ثم توقف تدريسها او تقلبها رأسا على عقب أو تقلل عدد الساعات دون أن تستشير امانة الجامعة • وقد أشار أمين الجامعة الى هذه الفترة في كتابه(١٦) :

« لقد مرت على الجامعة ست سنين ، ولم يتزحزح الوضع قيد شعرة ••• نقض وابرام ، واخذ ورد ، وعود على بدء ، واصلاحات وتصريحات حول امور اعظم ما فيها اقتصاد عشر ربيات من راتب الطالب ، او ثلاثين ربية من مخصص الاستاذ ، والغاء علم واعادته ، ثم الغاؤه ثم اعادته ، دأب الذين فرض عليهم ان يتعمدوا العبث بمواهبهم الفطرية رغم ارادتهم » •

وكان الباعث على هذا التقليص في النفقات ، على ما يبدو ، الاقتصاد في نفقات وزارة الاوقاف • ولكن الاقتصاد وصل الى درجة الشح ، والشح الى تقتير !

ونودى باصلاح جامعة آل البيت مرات عديدة من قبل امانة الجامعة والمهتمين في شئون التعليم ، ولكن هذا النداء لم ينفذ الى اسماع المسئولين ولا الى اذهانهم ، فأخذت الجامعة تنتقل من انتكاسة الى انتكاسة ، وأخذت الازمات تلاحقها سنة بعد أخرى ، حتى أصيبت بانتكاسة اشد قضت عليها بالسد •

ونودى باصلاحها في شهر ايلول سنة ١٩٢٦ ، ثم في ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٨ • وفي هذه السنة صرح وزير الوقف ما يلي :

« ••• فاني منذ تبوءى كرسي هذه الوزارة وجهت عنايتي نحو اصلاح جامعة آل البيت ، فان اصلاحها كان يهمني كثيرا ولا يزال • وقد اعتزمت ان اجعلها جامعة وكفى ••• اريد ان اغير نظامها ومنهاجها ، اريد

(٦) بيان عن جامعة آل البيت ، فهمي المدرس ، صفحة (٢٨) مطبعة الاداب ـ بغداد •

ان اجعلها جامعة تدرس فيها انواع العلوم ، كما تدرس في باقي الجامعات ، واتوسل الى ذلك بقلب النظام الحالي للجامعة رأسا على عقب • وقد قلبته فعلا ، وسيصادق عليه مجلس الوزراء عما قريب » • ولكن هذا الاصلاح المزعوم قد جاء بنتائج معكوسة ، فانحلت الشعبة الدينية العالية ، وانقلبت الى « مدرسة غريبة في بابها لا هي ثانوية على حدة ، ولا مدرسة عالية ، ولا شعبة من جامعة ••• » كما قال المرحوم فهمي المدرس •

وعلى أثر تصريح وزير الاوقاف قدمت امانة الجامعة في يوم ٢٧ من تشرين الاول ١٩٢٨ مذكرة باسم مجلس المدرسين استعرضت فيها مشاكل الجامعة ذكرناها في موضع آخر من هذا الكتاب ، ولكنها لم تتلق جوابا على مذكرتها ، فاردفتها بمذكرة ثانية في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٨ بقرار من مجلس المدرسين تناولت فيها مدة الدراسة ، والموضوعات التي ينبغي أن يتضمنها منهاج الدراسة وميزانية الشعبة الدينية العالية ونواقصها الاخرى • وفي هذه المرة جاء جواب الوزارة مشجعا مما حدا بالامانة الى ان ترسل مذكرة اخرى في ٣ كانون الاول ١٩٢٨ تناولت فيها اقسامها المختلفة وحاجاتها من النفقات اللازمة • « فظهرت النتيجة بخلاف ما كان يؤمله مجلس المدرسين من تشجيع الوزارة في جوابها السالف • فلم يسمح بصدور مجلة الجامعة ولا بشراء طابعة ، ولا بتأثيث قاعة المحاضرات ولا بانشاء مكتبة ، ولا باحداث (شعبة الاداب) ولا بتزييد رواتب الطلاب • وصدر النظام الذي قلب الجامعة رأسا على عقب • وحذفت من الميزانية الضمائم المقدرة للتشكيلات الضرورية وهي ٣٦٫٠٠٠ ربية شأنها في السنين الماضية • »[١٧] •

وفي عام ١٩٢٨ اخذت جامعة آل البيت تقبل خريجي المدارس الثانوية

---

(١٧) المصدر السابق ، صفحة ٤٣ •

« الاميرية » و « الوقفية » بناء على طلب وزارة المعارف بكتابها المرقم ٥٦٨٩ والمؤرخ في ٢٦ تشرين الاول سنة ١٩٢٨ .

الهيئة التدريسية :

وضمت الهيئة التدريسية عددا من فضلاء العراقيين وغير العراقيين ، كما ضمت عددا آخر لا ينسجم كل الانسجام مع الدراسات الحديثة واغراضها ، وقد وصف المرحوم فهمي المدرس بعض الاساتذة وصفا قاسيا حين قال :

« ومن نكد الجامعة ان يفسح المجال لان تحتل مقاعدها عقليات لا تأتلف مع مبادئها وغاياتها ، ولا تقبل الائتلاف ولا الانفكاك ، والضرورة تقضي بالخضوع لها اتقاء الفتنة . » فاذا قيل لهم افسحوا فامت قيامه الدين والشريعة والاسلام والمسلمين ، ولات حين مناص ، تمضي الساعات باملاء انساب واقاصيص لا تتعدى تاريخ الولادة والوفاة ، وان من المفسرين من كان يركع كل ليلة ٦٠٠ ركعة ، وسورة الانعام شيعها سبعون الف ملك الى سماء الدنيا ، وطول كل لوح من الواح التوراة اثني عشر ذراعا وهي من زبرجد . ونزل القرآن منجما ليسهل حفظه على النبي لانه أمي لا يقرأ السواد ، والحكمة في أميته لئلا يقول الناس أنه ساحر ... والمطلوب هو البحث عن تطور التفاسير بحسب اختلاف العوامل والمؤثرات من لغة وادب وفلسفة وسياسة وعنصر واقليم وعلوم وفنون ، وما أحدثه تعريب الآثار اليونانية من الانقلاب المؤدي الى انقسام المسلمين على انفسهم ، والرجوع الى مبادىء العقائد التي سبقت دين الاسلام ظهورا والتي ادت الى تدوين (علم الكلام) ، وانبعث منها النزاع حول الحدوث والقدم ، والقضاء والقدر ، وجزء الاختيار والخير والشر ، والارادة ، والذات والصفات ، وما قام من خلاف بين علماء التصوف والفقهاء على أثر انتشار مذهب الصوفية ، وبيان ما لهذه العناصر من التأثير في التفسير وفي السياسة وفي عالم الاسلام .

« ذلك مبلغهم من العلم . واما النفوس فاذا ما حنقوا لامر دنيوى اهتز المنبر سخطا وتعريضا وامليت الشطحات ضمن المحاضرات رغم آداب العلم والتعليم ومصلحة الجامعة وسياسة البلاد ، وهي التي تشوه السمعة وتهدم ما يبنيه الاساتذة من التهذيب الصحيح . »[١٨] .

وازاء هذه العقبات والمشاكل التي عانتها الجامعة والتلويح بجسامة النفقات وقلة الاختصاص اعلن امين الجامعة انه على استعداد لان يخدم الجامعة « بدون راتب » ، وانه لا بد من الاخذ بيد الجامعة وازالة العقبات من طريقها ، واتاحة فرص التعليم العالي امام الشباب العراقي ، وانه لا عذر لشعب استنام سبعة قرون ان يسير في يقضته سير المنهيب المرتاب متلمسا مواضع القدم محجما عن عمل ، مترددا في آخر ، يبرم تارة وينقض اخرى . والغرب كفانا مؤونة التمحيص على ايدى القرون . ولم يبق سوى التمثيل بالحضارة ، بما أعدته الحضارة نفسها من الوسائط السريعة التي نستطيع بها ان نختطف ما تخلل صفحات التطور من بعد سحيق ، كما فعل اليابان واقتفى اثرهم الترك والفرس » ثم اردف قائلا :

« واما القول بالتدرج على نحو ما سار عليه العرب منذ بداية نهايته الى ان بلغ منزلته هذه من التمدن ، فذلك ما يجعلنا طول حياتنا بعيدين عن الغرب سبعة قرون . »

وقد دعا المرحوم فهمي المدرس الى ضرورة قيام كل الوزارات بتحمل اعباء نفقات جامعة آل البيت لا وزارة واحدة ، لان الجامعة مشروع وطني ينبغي ان تتكفل به الدولة كلها لا وزارة الاوقاف وحدها ، لا سيما وان دائرة الوقف كانت في نظره معذورة من عدة وجوه : « أحدها انها مقيدة بقيود لا تسمح لها بأن تفسح في مجال التعليم اكثر مما هو مفروض لها ، والثاني انها محمولة على سلوك طريقة الاقتصاد في كل باب ، والثالث ان فكرة الجامعة غير مألوفة لدى كثيرين من رجالها ، لانهم لم يمارسوا سيرتها . »

---

(١٨) المصدر السابق نفسه صفحة ٥٠ ـ ٥١ .

مذكرة مدير الاوقاف العام :

وجه مدير الاوقاف العام في اليوم الثاني والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٠ مذكرة الى سكرتير مجلس الوزراء حول مستقبل جامعة آل البيت هذا نصها :

« ان الشعبة الدينية من جامعة آل البيت بوضعها الحاضر وبنظامها الموجود الان لا تكفل الغاية المقصودة من فتحها ، لاننا اذا نظرنا الى وضعها نجدها مدرسة لا ينطبق اسمها عليها ، اذ الدروس المقررة لها غير مراعى فيها كون المدرسة دينية اكثر منها مدرسة كسائر المدارس الاميرية • والطلاب غير متزيين بالزي العلمي الديني • واذا نظرنا الى نظامها نجده ينص على أن لخريجيها جميع الحقوق والامتيازات الممنوحة لسائر المدارس العراقية العالية • وقد ادى وجود هذا النص الى بقاء هذه المديرية عرضة لمراجعة المتخرجين ومطالباتهم بتعيينهم للوظائف كغيرهم من خريجي المدرس العراقية العالية ، في حين ان هذا التعيين فوق مقدور هذه المديرية(*) •

« ولهذا كله نرى من الضروري أن يبدل وضع هذه المدرسة فتجعل مدرسة دينية محضة معدة لتخريج رجال دينيين متزيين بالزي العلمي ، وان تكون صفوفها أحد عشر صفا : اربعة منها ابتدائية واربعة ثانوية وثلاثة عالية تدرس فيها الدروس المبينة في الجداول الثلاث المربوطة، وان يكون قبول الطلاب فيها بعد ان تؤخذ من اوليائهم تعهدات بعدم الخروج من المدرسة قبل اكمال مدة التحصيل ، وبالخدمة بعد التخرج في

(*) ذكر السيد فهمي المدرس احصائية خلاصتها ان عدد المتخرجين من جامعة آل البيت خلال الاعوام الخمسة الماضية كان ٣٢ طالبا ، تسعة منهم درسوا اربع سنوات بموجب نظام سنة ١٩٢٤ والباقون درسوا ثلاثا بموجب نظام سنة ١٩٢٧ ، ارسلت وزارة المعارف من بينهم اثنين الى مصر للتخصص ، وانتمى ستة الى مدرسة الحقوق ، وعينت الباقين وزارة المعارف ووزارة الاوقاف لوظائف التدريس في الثانويات وغيرها طبقا لاحكام النظام الذي وضعته الوزارة العسكرية الثانية سنة ١٩٢٧ • وبلغ عددهم سنة ١٩٢٧ ـ سنة ١٩٢٨ الخمسين حين كانت الصفوف اربعة •

الوظائف التي تعينها هذه المديرية براتب يتراوح بين ٧٥ ـ ١٥٠ روبية لمدة خمس سنوات والا فبضمان ما يكون قد صرف على تارك التحصيل او الممتنع عن الخدمة من المصاريف مدة وجوده في المدرسة .

« ورجاؤنا أن تعرضوا رأينا هذا على حضرة صاحب الفخامة حتى اذا وافق عليه فخامته يأمرنا باحضار لائحة النظام الذي يجب ان يحل محل النظام الموجود اليوم وعرضها للتوسل بأسباب تصديقها ووضعها موضع العمل . . » .

وبعد دراسة المذكرة وافق رئيس الوزراء على الخطة الجديدة المقترحة لتطوير الدراسة بالشعبة الدينية من جامعة آل البيت (كتابه المرقم ٣٧٦ والمؤرخ في ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٣٠) ، وألف مدير الاوقاف لجنة برئاسته لهذا الغرض قوامها مدير اوقاف بغداد ومحاسب الاوقاف ومفتش الاوقاف والمحامي حسن رضا ، فوضعت اللجنة نظاما جديدا بعثت به الى مجلس الوزراء بعد أن عرضت هذه اللجنة مسودة اللائحة على عدد من الشخصيات العراقية المهمة لموافاتها باقتراحاتهم . وفي شهر نيسان سنة ١٩٣٠ أضرب طلبة القسم العالي من الشعبة الدينية عن الدروس احتجاجا على هذا النظام ولم يتقيدوا بأحكامه .

سد الشعبة الدينية

نظر مجلس الوزراء في الاقتراحات التي قدمها رئيس الوزراء (نوري السعيد) حول الشعبة الدينية في مذكرته المرقمة ١٢٨٤ والمؤرخة في ٢٤ نيسان سنة ١٩٣٠ ، وكانت :

١ ـ سد الشعبة الدينية من جامعة آل البيت بصورة مؤقتة والاستعاضة عنها في الحال الحاضر ببعثة تؤلف من نحو ١٨ طالبا من طلبة العلوم الدينية يوفدون الى معاهد مصر على ان يرافق البعثة مراقب ليشرف على شئونها لقاء راتب شهري مناسب .

٢ ـ اعادة الكلية الاعظمية الى مكانها السابق ، على ان تبقى كما كانت قبل ادماجها بجامعة آل البيت .

٣ ـ أ ـ قيام وزارة المعارف باعداد مشروع لتأسيس مدرسة بعثات علمية داخلية يكون التدريس فيها باللغة التي تؤهل التلميذ لان يجتاز امتحان دخول الجامعات الغربية من دون أن يطلب منه اجتياز أي امتحان آخر ، وأن تكون هذه المدرسة كافية في الوقت الحاضر لقبول ٢٠ تلميذا أو اكثر من اعضاء بعثات وزارة المعارف ونحو ١٠ تلاميذ من افراد بعثة وزارة الدفاع و ١٠ من الراغبين في دخول الكلية الطبية العراقية .

ب ـ قيام وزارة المعارف باستئجار بناية جامعة آل البيت لمدة ثلاث سنوات .

ج ـ قيام وزارة المعارف باعداد منهاج يحتوي شروط الالتحاق بهذه المؤسسة على أن يكون اجتياز امتحان المدارس الثانوية المتوسطة أساسا للقبول حتى يفسح المجال لجميع ابناء العراق في الاستفادة من هذا المشروع .

وفي اليوم الرابع من شهر مايس سنة ١٩٣٠ أوقفت التدريسات في الشعبة الدينية ونقلت الكلية الاعظمية الى محلها السابق ، وترك طلبة القسم العالي الشعبة الدينية صباح اليوم التالي .

وحيث ان قرار السد قد وقع والسنة الدراسية على وشك الانتهاء فقد طالب الطلاب بضرورة اجراء امتحاناتهم في اواخر مايس من السنة نفسها . وتدخل الملك فيصل في الامر ورغب « أن تستمر الشعبة مؤقتا على سيرها بشرط ان تنقطع الدروس حالا ويباشر باجراء الامتحانات على ان تنتهي عند ختام الشهر الحالي ، وبذلك تتم السنة الدراسية وينال كل تلميذ الشهادات التي يستحقها »[١٩] .

---

(١٩) كتاب رئيس الديوان الملكي المرقم ج/٢٠٩ والمؤرخ في ٨ أيار ١٩٣٠ .

وتمت موافقة رئيس الوزراء على تحقيق رغبة الملك فيصل الاول في الكتاب الموجه الى مدير الاوقاف العام المرقم ١٤٣٧ والمؤرخ في ١٣ أيار سنة ١٩٣٠ ، وبوشر بالتدريسات في كلية الامام الاعظم في شهر مايس حسب الاتفاق ونقلت الصفوف المختلفة اليها .

كلية الامام الاعظم :

ذكرنا ان كلية الامام الاعظم قد الحقت بجامعة آل البيت بموجب النظام رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٨ واصبحت مؤلفة من قسمين :

القسم الاول : ثانوي ومدة الدراسة فيه اربع سنوات ويخضع لنظام المدارس الثانوية العامة .

القسم الثاني : عال ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات ويخضع لنظام الشعبة الدينية العالية من جامعة آل البيت . واصبح لخريجي الشعبة الدينية العالية جميع الحقوق والامتيازات الممنوحة لسائر المدارس العالية في العراق. واستمر العمل بهذا النظام الى سنة ١٩٣١ .

وبتوقف الدراسة نهائيا في جامعة آل البيت (الشعبة الدينية العالية) الغيت بعدها انظمة كلية الامام الاعظم وتأسست مكانها « دار العلوم العربية » بموجب النظام رقم (٢٥) لسنة ١٩٣١ على غرار دار العلوم في القاهرة . واصبحت الدراسة فيها على مرحلتين .

المرحلة الاولى ـ متوسطة ومدتها ثلاث سنوات بعد الدراسة الابتدائية .

المرحلة الثانية ـ ثانوية ومدتها سنتان تدرس فيها العلوم العربية والدينية .

ثم اتجهت النية الى الغاء هذا النظام واصبحت مدة الدراسة فيها ست سنوات عملا بالنظام رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٤ ، ونص على ان هذا التعديل

لا يؤثر في حقوق طلبة الصفوف المنتهية من دار العلوم السابقة .

والغي كذلك النظام القديم وحل محله النظام رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٨ واصبح يطلق على الكلية اسم (دار العلوم) فقط . وكان غرضها تخريج علماء مثقفين بالثقافة الدينية ومجهزين بالعلوم والفنون قادرين على القيام بنشر مبادىء الدين الاسلامي وبث حقائقه السامية بأساليب تلائم روح العصر ، ومتضلعين بعلوم اللغة والاداب ، وصارت مدة الدراسة فيها على مرحلتين : ثانوية (ومدتها ثلاث سنوات يقبل فيها خريجو الدراسة المتوسطة) وعالية (ومدتها ثلاث سنوات يقبل فيها خريجو المرحلة الثانوية) ويمنح المتخرجون شهادة العالمية ويرجحون على غيرهم في وظائف الاوقاف العلمية والادارية والوعظ والارشاد ووظائف الحاكم الشرعية ، ويعينون لتدريس العلوم الدينية والعربية في مدارس المعارف[٢٠] .

وتوالت التعديلات الكثيرة لنظام كلية الشريعة لتكون في مصاف الكليات الاخرى من حيث المستوى . وقد جاء في الاسباب الموجبة لتعديل نظام كلية الشريعة رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٢ ما يلي :

١ ـ لما كان الكليات المختلفة في العراق لا تعنى بدراسة الشريعة الاسلامية دراسة اختصاصية ولما كانت البلاد بأمس الحاجة الى هذه الدراسة والى تخرج علماء مختصين يهدفون الى توجيه الامة نحو المبادىء الاسلامية الصحيحة ولما كانت الشعوب الاسلامية الاخرى اخذت تتوجه في دراساتها العربية والاسلامية الى هذه البلاد رأينا لزاما ان

---

(٢٠) ثم الغي هذا النظام ايضا بالنظام رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٠ واستمر العمل به حتى سنة ١٩٤٦ حيث صدر النظام رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٦ وبموجبه تأسست كلية الشريعة . والغي هذا النظام ايضا بالنظام رقم ٤٤ لسنة ٩٥٢ وصارت مدة الدراسة اربع سنوات بعد الدراسة الثانوية أو ما يعادلها . وفي العهد الجمهوري صدر نظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٨ ، وبعده النظام رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٠ الى ان صدر قرار مجلس الوزراء المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٤ـ٥ـ١٩٦٠ القاضي بالحاق كلية الشريعة بجامعة بغداد .

نعنى بوضع نظام بجعل كلية الشريعة معهدا للدراسات العليا ولا سيما علوم الشريعة الاسلامية وعلوم اللغة العربية بشكل يتناسب مع مكانة الشريعة وتاريخ البلاد العربية في هذه الدراسات • وقد استأنس بأراء عمداء الكليات التابعة لوزارة المعارف وبأراء رجال التربية والتعليم فيها وعلماء الدين في البلاد كما استعنا بمناهج الكليات والجامعات في البلاد العربية والاسلامية •

٢ ـ لما كان النظام السابق يهدف الى تخريج مدرسين للعربية والدين رأينا ان نجعل الباب امام خريجيها اوسع من ذي قبل ليتمكنوا من خدمة البلاد بنطاق اوسع لذلك نص النظام الجديد على تخريج علماء في الشريعة واصول الدين والفقه والعربية والتاريخ الاسلامي للاستفادة منهم في الشئون التي تمكن الناس من فهم التعاليم الاسلامية وتساعد على القضاء على المبادىء الهدامة واعداد جيل مثقف ثقافة عربية اسلامية صحيحة ليتولى امور البلاد في الشئون الدينية والقضائية والتعليمية والوعظ والارشاد والامامة والاعادة في المعاهد العالية وذلك على اساس حاجة البلاد النامية المتطورة مع الزمن •

٣ ـ يهدف النظام الجديد الى جعل الكلية في مصاف الكليات الاخرى من ناحية المناهج والمواد الدراسية • لذلك عنى المجلس بتهذيب مناهجها واضافة العلوم والمواد المختلفة التي تساعد على تنشئة علماء اكفاء فأضافت لغات اختيارية من اللغات الشرقية واللغات الغربية وذلك لايجاد دعاة للدين الاسلامي او مدرسين للعربية والشريعة في البلاد الاخرى كما انها اضافت علوما اخرى لم تكن لتدرس من قبل وهي :

١ ـ علوم القرآن ٢ ـ فقه اللغة ٣ ـ علم الاجتماع ٤ ـ جغرافية البلاد العربية والاسلامية ٥ ـ الصكوك الشرعية ٦ ـ علم الاخلاق ٧ ـ الوعظ والارشاد ٨ ـ الفقه المقارن •

٤ ـ جعل ملاك التدريس ملاكا ثابتا معتمدا على ذوي الاختصاص •

وتعيين درجات الاساتذة على وفق الانظمة المتبعة في الكليات الاخرى.
كما عنى المجلس بأنتخاب المحاضرين من اساتذة الكليات المختلفة ومن علماء الشريعة الاسلامية الذين مضى على اختصاصهم مدة طويلة اكتسبوا فيها خبرة واسعة .

٥ ـ ثبت النظام الجديد درجة العميد على وفق انظمة الكليات وقانون الخدمة التعليمية بعد ان كانت العمادة على اساس الاستخدام والمجانية مما ادى الى اضطراب في شئون الكلية كافة الامر الذي اوجب ان يكون العميد بدرجة استاذ ينتخبه مجلس الكلية من اعضائه .

٦ ـ وقد نص النظام الجديد على قبول طلاب خارجيين يدرسون على نفقتهم الخاصة تخفيفا عن كاهل ميزانية الاوقاف العامة وزيادة في نشر الثقافة الدينية والعربية . وقد سبق لمجلس الكلية ان اقر هذا المبدأ ووافقت عليه مديرية الاوقاف العامة بكتابها المرقم ٦٨١٨ والمؤرخ في ٢٦-٣-١٩٥٣ .

٧ ـ وبالاضافة الى ما ذكر اعلاه عقد عولجت في النظام الجديد امور حيوية على جانب كبير من الاهمية منها :

١ ـ زيادة صلاحيات مجلس الكلية .

٢ ـ تعيين الشهادة التي تمنحها الكلية .

٣ ـ تقليل المدة التي يسمح فيها للطالب بالتغيب عن الكلية وجعلها ١٥ يوما بدلا من ٤٥ يوما الا في حالة المرض وذلك لان الكلية داخلية وقد يشجع النظام القديم على التغيب الى الحد الاقصى من دون مبرر .

٤ ـ تغيير نظام الدرجات والامتحانات وجعله متقاربا مع انظمة الكليات الاخرى .

وقد بذلت مديرية الاوقاف العامة جهودا متواصلة في التخلص من كلية الشريعة « تخفيفا عن كاهل ميزانية الاوقاف العامة » والحاقها بالمعاهد

العالية التابعة لوزارة المعارف ، لا سيما بعد ان اخذت هذه الكلية تزود وزارة المعارف بالمختصين في موضوعات اللغة العربية والتاريخ والدين وتعذر عليها الاستفادة منهم في وظائف الوعظ والارشاد والاوقاف لكثرة عدد المتخرجين من جهة ولقلة الوظائف الشاغرة لديها من الجهة الثانية ، وانتهى الامر أن اصبحت الكلية تابعة لجامعة بغداد واصبحت كلية مختلطة للبنين والبنات اسوة بالكليات الاخرى .

البعثة الى مصر :

ولكن سد الشعبة الدينية لم يحرم طلابها من مواصلة دراساتهم ضمانا لمستقبلهم . وتحقيقا لهذا الغرض أرسل سكرتير مجلس الوزراء كتابا (برقم ١٦١٠ وبتاريخ ١ حزيران سنة ١٩٣٠) تضمن رغبة رئيس الوزراء بلزوم تأليف لجنة من كل من مدير جامعة آل البيت فهمي المدرس وعبدالعزيز الثعالبي وشخص ثالث يختاره العضوان من الهيئة التدريسية للنظر في الامور التالية :

١ - احضار منهاج عن العلوم والموضوعات التي يجب على تلاميذ البعثة المقرر ارسالهم الى مصر (بحسب ما جاء في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ مايس سنة ١٩٣٠) معرفتها .

٢ - وضع الشروط التي ينبغي ان تتوفر في طالبي الدخول في الامتحان : كالصحة البدنية وحسن السلوك وتعيين السن ، وغيرها .

٣ - تعيين المعاهد التي تتوفر فيها الشروط اللازمة لتحقيق الغرض المقصود من ارسال تلاميذ هذه البعثة .

٤ - وضع ميزانية بالنفقات المقتضية لافراد البعثة وتقرير جميع الامور المتعلقة بالمشروع .

وقد وقع الاختيار على المرحوم طه الراوي ليكون عضو اللجنة الثالث . أما نفقات البعثة فقد قدرت بـ ٣١١٦٠ روبية . وبعد ان اختير من طلبة الشعبة الدينية ستة طلاب لعضوية البعثة العلمية الى مصر طلب الى

وزارة المعارف ان تقوم بتعيين عدد منهم معلمين في مدارسها ، وقبول طلبة الصفين الاول والثاني في مثل صفوفهم في دار المعلمين لاكمال تحصيلهم .

* * *

وهكذا انتهت حياة جامعة آل البيت بعد ان كانت أملا يراود نفوس اكثر من ربع قرن . وكانت العوامل التي ادت الى تصفيتها كثيرة ، ولعل اكثر من ربع قرن . وكانت للعوامل التي ادت الى تصفيتها كثيرة ، ولعل من اهمها تأسيسها قبل أوانها ، حتى أن أحد رؤساء الوزارات ، اقترح بعد افتتاح جامعة آل البيت بستة أشهر أو اكثر (أي حوالي سنة ١٩٢٥) نقل البرلمان الى باية الشعبة الدينية « بناء على ان فكرة الجامعة بعيدة كل البعد عن المستوى العراقي » ؛ واقترح احد النواب سنة ١٩٢٦ في البرلمان قلب الجامعة الى « ثانوية ليلية » واقترح آخر سنة ١٩٢٧ جعلها « ثانوية عالية »، واغرب من هذا كله أن احد المسئولين اقترح قلبها الى « فندق » خاص بالاوروبيين تستغله خزينة الاوقاف !

تأسيس الكلية الطبية

فكرت السلطات الصحية البريطانية منذ ان تولت شئون العراق الادارية والسياسية في تأسيس مدرسة طبية في العراق ؛ فقد جاء في تقرير الكولونيل لين عن الادارة الصحية لسنة ١٩١٩ ما يلي : « يخال للناس ان التقدم في مصلحة الصحة كان بطيئا في السنوات الاولى ، وكان الواجب ان يتم تأسيس المدارس والمعاهد التدريبية التي يتخرج فيها ابناء البلاد ولكن لم يتم ذلك ، والسبب قلة المال والرجال »(*) .

واشار الكولونيل لين نفسه في التقرير السنوي لمصلحة الصحة عام

(*) للحصول على مزيد من التفصيلات راجع كتاب (تاريخ الطب في العراق مع نشوء وتقدم الكلية الطبية) تاليف الدكتور هاشم الوتري والدكتور معمر خالد الشابندر ، مطبعة الحكومة سنة ١٩٣٩ ، بغداد .

١٩٢٠ الى فكرة تأسيس مدرسة طبية مرة اخرى فقال : طرق سمعي ان بعض الناس يتساءل عن السبب الذي ادى الى تأخير تأسيس مدرسة للطب في بغداد ، فاقول والوضع المالي على ما هو عليه انه لا يمكن الدخول في موضوع تأسيس المدرسة ما لم تتخل السلطات العسكرية عن بناء المستشفى البريطاني الثابت رقم ٢٣ (مستشفى المجيدية) • فالمأمول ان تجمع معاهدنا الطبية على ضفة دجلة ما عدا مستشفى العزل وسوف يكون المستشفى البريطاني الثابت رقم ٢٣ المكان الممتاز لاقامة مدرسة ومستشفى لها يضم طبقة صالحة من المدرسين •

وساهم الرأى العام في موضوع تأسيس كلية للطب في بغداد ، وانقسم الناس الى فئتين : فئة تحبذ تحقيقها واخرى تنصح بالتريث وعدم الاستعجال، وانعكست الاراء في الصحافة وفي « الجمعية الطبية البغدادية » حيث عقدت هذه جلسة خاصة لدراسة مشروع تأسيس كلية طبية في شهر حزيران سنة ١٩٢١ في قاعة من قاعات مستشفى العزل حضرها لفيف من الاطباء العراقيين الذين عادوا الى العراق وعدد من الاطباء البريطانيين • وفي هذه الجلسة القى الميجر هكس كلمة عن ضرورة تأسيس كلية طبية في العراق نالت اعجاب الحاضرين • وقد تطرق في كلمته هذه الى الدراسة الطبية في مصر ولبنان وايران وبعض الاقطار الاوربية وعدد طلابها ونفقاتها ، واشار الى ان افضل مكان تشيد عليه المعاهد الفنية الخاصة بالمدرسة الطبية والمستشفى التعليمي هو مستشفى المجيدية المعروف • وبعد الانتهاء من القاء كلمته جرت مناقشة عامة اشترك فيها كل من الدكتور سامي شوكت (نائب رئيس الجمعية الطبية البغدادية) والدكتور فائق شاكر (رئيس الجمعية الطبية البغدادية) والدكتور امين معلوف (مدير الامور الطبية في الجيش العراقي) فالدكتور نظام الدين والدكتور سليمان غزالة واجمع الحاضرون على ضرورة تأسيس مدرسة طبية في بغداد ، وتقدمت الجمعية الطبية بالمقترحات التالية الى الجهات الحكومية المختصة والرأي العام العراقي :

١ ـ تمهيد السبيل لدراسة الطب في العراق امر حيوى لاهل العراق لانه احتياج شعبي عاجل لا يصبر عليه الناس •

٢ ـ ان افضل ما في يد العراق لتأمين ذلك الاحتياج ان يعمد الى تأسيس كلية الطب في بغداد بدون ابطاء •

٣ ـ ان المستشفى اللائق لكي يتخرج به الطالب ما زال في ايدينا ويعوزنا فقط البناء الذي نتخذه مقرا للكلية الطبية بالقرب من المستشفى •

٤ ـ يجب ان تستدرج الحكومة الى الاعتقاد بأن مشروع تأسيس الكلية يتناول اهم الفروع التعليمية التي تؤدي الى تقدم البلاد وسعادتها •

٥ ـ ان تنوير الحكومة فيما يجب عمله للشروع بهذا العمل يتم على يد لجنتين مختلطتين قوامها اعضاء من المعارف والصحة •

وارسلت نسخ من هذه التوصيات الى المندوب السامي البريطاني والى رئيس الوزراء (عبدالرحمن النقيب) والى وزير الصحة والمعارف ، والى مدير الصحة العام ومدير المعارف العام وسكرتير الملك فيصل الاول • ولقيت هذه التوصيات موافقة المندوب السامي وطلب الى الجهات المختصة وضع تقرير كامل عن الخطوات التمهيدية والاسس العامة التي تمهد السبيل لتأسيس مدرسة طبية حديثة في بغداد • وقد تولى وضع التقرير الدكتور هكس الذي اتصل بدوره بالمستر كورنواليس (سكرتير الملك فيصل الاول انذاك) وعرض عليه التقرير وما دار من مناقشات وكتابات في الصحف المحلية ، وطلب اليه ان يرفع الامر الى الملك فيصل ليشمل برعايته تأسيس المدرسة الطبية ، فكان جوابه :

« ان السبب في تأخير كتابي هذا ـ وهو ما اعتذر عنه ـ يرجع الى ان موضوع تأسيس الكلية الطبية في بغداد تحت الدرس العميق من قبل جلالته • وقد امرني ان ابلغكم نتائج بحثه وهي ان جلالته يشارك الجمعية الطبية البغدادية في ضرورة تأسيس الكلية وحاجة البلاد الماسة اليها ، الا انه يعتقد بأن التفكير في هذا الامر سابق لاوانه نظرا لان مستوى التعليم في

البلد واطىء الى درجة لا يمكن اعداد طلبة ذوي الكفاءة اللازمة للاستمرار في دراسة هذا الفرع الخطير .

« ان جلالته يرغب الى حكومته ان تعمل بصورة فوق العادة على رفع مستوى التعليم الى حد يمكن من التفكير في تأسيس كلية خطيرة ككلية الطب قبل ان تفكر في هذا التأسيس .

« ان جلالته يرغب بألا تسيروا في هذا الموضوع الآن ، غير انه بشاركم في المبادىء التي ذكرتموها وهو يؤمل ان يكون ذلك اليوم الذي يساعد مستوى التعليم على انشاء هذه الكلية قريبا جدا .

« ولذلك ارجو ان تقنعوا زملاءكم الكرام بذلك وان تقولوا لهم بأن جلالته يريد ان نعمل على التفكير الطويل في هذا الامر لكيما تكون لنا كلية نستحق ان نفتخر بها وبكيانها . »

وطوى المشروع حتى اذا جاء عام ١٩٢٥ تجددت فكرة تأسيس الكلية الطبية لا سيما بعد ان ارتفع مستوى التعليم الثانوى وتقدم المستشفى الملكي واتسع وارسلت البعثات العلمية الى خارج العراق وازدادت حاجة العراق من الاطباء والخدمات الصحية ، وطالب بعض اعضاء مجلس الامة تأسيس الكلية الطبية . وكان من جراء ذلك ان تضاعفت جهود مصلحة الصحة العراقية في تأسيس الكلية الطبية واوفدت سنة ١٩٢٦ عددا من الاطباء العراقيين الى المعاهد الطبية في بريطانيا للدراسة والاختصاص ليرجعوا مدرسين في الكلية الطبية كان منهم الدكتور صائب شوكت والدكتور توفيق رشدي ، واوفدت الدكتور شوكت الزهاوي عام ١٩٢٧ وكل من الدكتور هاشم الوتري والدكتور شاكر السويدي في عام ١٩٢٨ .

الكلية الطبية تتأسس :

وجه ديوان مجلس الوزراء في اليوم السابع والعشرين من نيسان سنة ١٩٢٥ مذكرة الى كل من وزارة الداخلية والاشغال والمعارف تطلب فيها تأليف لجنة لبحث مشروع تأسيس الكلية الطبية . وقد كان الملك

فيصل يتابع بأهتمام جميع المكاتبات والتقارير والخطوات التي تتخذ بهذا الشأن ، يتضح ذلك من كتاب رئيس الديوان الملكي المرفوع الى مجلس الوزراء في اليوم السادس من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ وهذا نصه :

« امرني حضرة صاحب الجلالة بأن اخاطب فخامة رئيس الوزراء في موضوع المدرسة الطبية •

« لقد اطلع جلالته على التقارير المبينة ضرورة الاعتناء بأنشاء مدرسة طبية في العاصمة وعلم ان فخامة رئيس الوزراء مهتم بالقضية اشد الاهتمام • ومع هذا كله فقد رأى بالنظر لما لهذا المشروع من التأثير الحيوي على مستقبل البلاد ان يؤكد رغبته في لزوم مضاعفة العناية وتهيئة الاسباب العاجلة لاخراجه من حيز التفكير الى العمل •

« ان الاسباب الموجبة لانشاء المدرسة الطبية في وقت قريب جدا لا تخفى على فخامة الرئيس وهي موضحة توضيحا تاما في التقارير التي قدمتها مديرية الصحة العامة • وفضلا عن ذلك فأن جلالة الملك لا يرى بعد الان ، وقد دخلت البلاد في طور التجديد والتقدم ، مسوغا لان يبقى العراق في مسألة حيوية كهذه دون البلاد المجاورة له • ففي سوريا وحدها ثلاث مدارس طبية • وليس من الانصاف ان نكون عالة على غيرنا محرومين مدة طويلة من وجود بيئة صالحة لمكافحة الامراض ونشر المعلومات الصحية بين طبقات الشعب •

« منذ مدة عديدة والحكومة تجتهد في ايجاد العدد الكافي من الاطباء لترسلهم الى المراكز البعيدة ليقوا الناس شر الامراض الفتاكة ، ولكن كل مساعيها على ما يظهر من التقارير الطبية لم تقترن تماما بالنتائج المنشودة لاسباب اهمها قلة الاطباء وعدم رغبتهم في الابتعاد عن المراكز الكبيرة وزيادة نفقات الاطباء الاجانب مما ليس في وسع الخزينة تحملها •

« اما الان وقد تيسرت الاسباب اكثر من ذي قبل واخذت المدارس الاخرى في النشوء والتقدم وبدأت تخرج التلاميذ الاكفاء من الوجهة

العلمية فلا يرجى من وراء التريث والانتظار سوى ضياع الوقت وبذل الاموال الطائلة وبقاء الصحة العامة محرومة مدة طويلة من الوسائل الضرورية لمعالجة الازمة الحاضرة .

« لهذه الاسباب والقناعة السائدة عند رجال الصحة بأمكان نجاح المشروع وبوجوب تنفيذه حالا تطمينا للاحتياطات الصحية المبرمة في المملكة، ينتظر صاحب الجلالة من فخامة رئيس الوزراء ان يشير على وزارة الداخلية بتخصيص المال اللازم في الميزانية الجديدة لتحقيق هذا الطلب في اقصر وقت واقبلوا فائق الاحترام . »

وافتتحت الكلية ابوابها للطلاب في اليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٩٢٧ كفرع لجامعة آل البيت التي اولاها الملك فيصل عنايته الخاصة ، وتلقى الطلاب دروسهم في جناح موقت خاص من اجنحة مستشفى المجيدية . وحينما اعلنت مديرية الصحة العامة افتتاح الكلية الطبية ودعت الطلبة الراغبين للالتحاق بها تقدم ثمانون طالبا بطلباتهم وتألفت لجنة خاصة لدراسة هذه الطلبات لانتقاء العدد المطلوب الذي يتناسب وامكانيات ومرافق الكلية ، ووقع الاختيار على عشرين طالبا : سبعة من المسلمين وثمانية من اليهود وخمسة من المسيحيين(*) . وصمم شعار خاص للكلية تضمن دجلة والفرات وكتاب وثعبان ، وهما شارتا الطب العالمية وعجلان بابليان .

(*) وهم : منير عبدالغفور ، خالد حالت ، خليل اسماعيل ، محمد احسان القيماقجي ، علي البير ، عبدالمجيد الشهربلي ، عبدالحميد شلاش ، مظفر مدحت الزهاوي ، جاك عبودي ، يعقوب ازاجي ، رؤف داود سيمح ، صيون منشي ، فؤاد مراد ، البير نسيم ، كرجي ربيع ، يوسف شينة ، البير الياس ، كامل عيسى ، بيثون رسام ، يونان عبو اليونان . وقد وزع الطلاب على ثلاث شعب للكيمياء والفيزياء والتشريح ولعلم الحياة . وكان ملاك الكلية يتألف من الذوات التالية اسماؤهم : علم الحيوان والنبات (الاستاذ نورمان) والكيمياء العضوية (الاستاذ باسيت) والكيمياء غير العضوية (الاستاذ ريموند) والتشريح النظري (الاستاذ ودمن)

وفي مطلع العام الدراسي (٩٢٨ ـ ١٩٢٩) تقدم للالتحاق بالكلية سبعة وستون طالبا وتألفت لجنة خاصة لتدقيق طلباتهم ، فتقرر قبول خريجي الدراسة الثانوية وعددهم ١٢ طالبا بدون امتحان دخول(*) ، واجرى امتحان خاص للاخرين فنجح منهم عشرة طلاب فقط ، وكانت لجنة القبول مؤلفة من عميد الكلية الدكتور سندرسن رئيسا والاستاذين ريموند وصائب شوكت والاستاذين يوسف ابو ابراهيم ورزق الله اوغسطين منتدبين من قبل وزارة المعارف • واستخدمت الكلية لتدريس الفسلجة العملية قاعة مكتبة الجمعية الطبية البغدادية قبل ان تشيد بنايتها الجديدة ، وبحث مجلس الاساتذة موضوع تأليف لجنة من الطلبة لتكون حلقة اتصال بين ادارة الكلية والطلبة على غرار ما هو معمول به في جامعة ادنبرة ، وشيدت ابنية اضافية خلال العام الدراسي في المستشفى كجناح العمليات وبناية الطب العدلي تسهيلا للتطبيقات العملية • وهكذا اخذت الكلية الطبية تتوطد اسسها ومناهجها وتزداد العناية بها حتى اصبحت اليوم في طليعة الكليات العراقية •

وحينما افتتحت الكلية ابوابها في عامها الثالث ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ لم

والتشريح العملي (الاستاذ صائب شوكت) والفيزياء ـ الكهرباء والمغناطيس (الاستاذ باسيت) والفيزياء ـ الحرارة والضوء والصوت (الاستاذ ريموند) وقد وضعت مناهج الدراسة على غرار المناهج في الكليات البريطانية لا سيما كلية ادنبرة واهتمت ادارة الكلية اهتماما شديدا بالتطبيقات العملية ، فنظمت المتاحف وصالات التشريح واستوردت النماذج التشريحية •

(*) وهم : محمد حسن سلمان ، وحسن علي ، وعبدالرحمن فطان ، وشلومو بصري ، وسلمان فائق ، وعبدالامير عباس ، واحمد سهيل ، وقاسم البزركان ، وكمال رشيد ، وشوكت محمود ، ومحمود عبدالخالق ، وجمال رشيد ، اما الطلاب الذين قبلوا بعد اجتيازهم امتحان القبول فهم : نعيم عاني ، نسيم جنايات ، يوسف دانيال ، البير حكيم ، ناجي مراد ، انور نجيب ، هاشم علاوي ، سليم داود شكرجي •

يلتحق بها الا اربعة طلاب(*) فقط من خريجي الدراسة الثانوية او ما يعادلها ، اذ الغي مجلس الوزراء الامتحانات الخاصة التي اشرنا اليها من قبل • وفي هذه السنة استطاعت الكلية ان تضع دستورا خاصا بالادوية سمي دستور الادوية العراقي ليكون دليلا للطلبة وادارة المستشفى الملكي •

البناية الجديدة :

انتقلت الكلية الى بنايتها الجديدة ، وجرت حفلة افتتاح كبيرة ابتهاجا بهذه المناسبة تحت رعاية الملك فيصل الاول في اليوم الرابع من شهر نيسان سنة ١٩٣٠ حضرها جمع غفير من المدنيين والعسكريين • وافتتح البناية الملك فيصل بمفتاح ذهبي ، والقى عميد الكلية الدكتور سندرسن بعد ذلك كلمة الافتتاح ، وتبعه الاستاذ شوكت الزهاوي ، ثم قام مدير الصحة العام بتقديم الاساتذة والمحاضرين الى جلالته ، وانتهت الحفلة بتقديم الجوائز الى الطلبة المتفوقين •

تقدم الكلية :

وقد اشاد الدكتور حنا خياط (مفتش الصحة العام) الى تقدم الكلية خلال خمس سنوات في حفلة توزيع الشهادات على خريجي الكلية الطبية التي اقيمت في يوم الخميس الموافق ٢١ نيسان سنة ١٩٣٨ حيث القى كلمة استعرض فيها تقدم الكلية ونمو مرافقها المتعددة حيث قال :

« ان مجلس مدرسي الكلية يجد في عناية الحكومة لها ، أول فضل في نشوئها المتقدم ونهضتها السريعة ، ودليله ، ارقام ميزانيتها النامية بالرغم من وضع البلاد المالي الراهن نموا مطردا وموازيا لرحابة العمل في ميادين التدريس العملي والنظري ، ذلك التدريس الذي فرضته سنة الثقافة العصرية المتينة الجذور والبعيدة الغور ، كما واشعر من واجبي ان اضيف

(*) وهم : عبدالرحمن الجوربجي ، ومهدي فوزي ، وصادق علاوي ، والياس شكرجي • وداوم مع هؤلاء ثلاثة من الطلبة الذين سبقوا ان قبلوا في العام الذي سبقه ولم يستطيعوا مواصلة دراستهم وهم : يوسف خدوري ، وانور نجيب ، ومونليان •

الى ذلك ما بذله الاساتذة من دأب متصل لا يعرف الملال في سبيل الاصلاح وتلمس الاسباب القريبة والبعيدة لاعلاء شأن الدراسة الطبية .

« انني لسعيد جدا أن انزل عند رغبة عمادة الكلية واقدم باسمها آيات الشكر للحكومة المحترمة اولا وللمجاهرة ثانيا بتقدير مساعي كافة الاساتذة والاعجاب بتفانيهم وتعاضدهم واياها في تسيير شؤون هذه المؤسسة .

« ان التصميم الحديث الذي هيأت عمادة الكلية اسسه وانضجته فحل حجرا راسخا في زاوية بناية هذا المعهد ، أملا برفع مستواه التهذيبي الى حده اللائق ، تضمن خمسة أركان أساسية وهي الابنية والاساتذة والمنهج والدراسة والتخصص ولا يسعني في هذا الموقف الا اقتضاب بعض مناحيها البارزة .

« اولا ـ لقد فكرت عمادة الكلية لاعتقادها بأن على انجازه كان يتوقف تحقيق اوفر قسط من مهمتها ، فقد كمل منذ سنة في بناء الكلية نفسها ملحقات مختبري التشريح والمفردات الطبية مع مدرج كبير وغرفة للمكتبة، وتم منذ سنين بناء معاهد الباثولوجي والبكتريولوجي والاشعة والمشرحة ، مع جناح فسيح ذي طابقين للامراض العينية وامراض الانف والاذن والحنجرة وجراحة العظام ، وتوسيع خمس ردهات كبيرة لبعض فروع الامراض الباطنية والجراحية فبلغت نفقات هذه الابنية ما يقارب الـ ١٢٥ الف دينار ، وينتظر خلال الثلاث سنوات المقبلة انجاز ما بقي من تصميم المعهد الطبي الكامل الذي قدر له تقريبا (٢٠٠) الف دينار فتكون كلفة المعهد بكامله مع ملحقاته ما يعادل نصف مليون دينار او تزيد .

« ثانيا ـ الاساتذة ومن ضمنهم المحاضرون ، فقد عنيت الحكومة عملا بتوصيات مجلس اساتذة الكلية ، بتحديد اعمالهم ضمن نطاق الاختصاص ، فاقامت اساتذة ومحاضرين لكل من الفروع الطبية على حدة بينما كان فيما مضى ، على عاتق اغلب المدرسين ان يدرس اكثر من فرع

واحد الامر الذي لا تخفى محاذيره ، ففصل التشريح عن أستاذ الجراحة ، والفزلجة عن الطب الباطني ، والامراض الجلدية عن الزهرية ، والاشعة عن مفردات الطب ونحو ذلك ، وتدرجا نحو التكامل ايضا احدثت كراسي جديدة لبعض الفروع وللمباحث كالانف والاذن والحنجرة والطب العدلي التطبيقي والتشريح المرضي والكيمياء الحيوية ومبحث الراديوم والعوارض وامراض الطفولة والامراض الاستوائية والامراض العقلية .

« ثالثا ـ اما المنهج ، دعامة التهذيب الطبي بلا مراء ، فليس من الانصاف الاعراض عن ذكر ما بذل مجلس المدرسين تباعا من المساعي المستندة دراستها الى المباحث الواقعية القائمة على المشاهدة والاحصاء والاستقصاء والاستنتاج وما تفرضه هذه من تعديل وتحوير وتطوير في المنهج الدراسي النظري والعملي ، وخاصة ما انجز منه خلال السنتين المنصرمتين . ولا عجب في اتباع خطة التعديل المستمرة ، وليدة التمحيص والدرس والتتبع فأساليب العلم والتعليم كما يقال ، لهي في شك دائم ، وتطور دائم ، من حقيقة الى اخرى تنقضها وتحل محلها . هذا وجدير بالذكر ، الخطى الاخيرة التي خطاها المنهج في القسم العملي بشكل خاص مما يغبط عليها ، فقد تم منذ سنتين فقط انقلاب المستشفى الملكي وعيادته الخارجية مع مختبرات الحكومة المركزية الى مدرسة تطبيقية ، لا هدف لها سوى ترويض الطالب وتثقيفه عمليا في ميادينها ، بعد ان كانت كافة هذه المؤسسات فيما مضى معدة وجاهزة لمداواة المريض فقط . وفي مقدمة خطط الانقلاب التي تناولت المؤسسات المذكورة ، أشير فقط الى تقسيم الاعمال فيها وتنظيمها على قاعدة (الوحدات) يدير شؤون كل منها الاستاذ او المحاضر ، ويساعده طبيب فأكثر في احضار المريض ، وتلقين الطالب ، وتدوين البوارز التي يشير اليها الاستاذ حين المعاينة ويتوقف عليها التلقين ، وضبط تسلسل الحوادث والاغراض المرضية ، عملا بالاصول المألوفة في كافة المعاهد الطبية العصرية التهذيبية الطراز والاهداف .

« ان هذه الناحية من التدريس الطبي الذي يجمعه كان قبل جيل عنوان واحد وهو (العلوم الطبية) • ولقد اكتست اليوم جلبابها الجديد فاضحت ، كما صرح الاستاذ ريثون في خطبة خالدة القاها في المؤتمر الطبي الدولي في باريس عام ١٩٣٥ حول الثقافة الطبية العالية ، وحدة ثانية مستقلة ، طوقها المشار اليه بعنوان (الفنون الطبية) فاقتصر في تعريفها على ان (وحدة العلوم) تتضمن وصف الامراض كما هي ، وحصر في الثانية أي في (الوحدة الفنية) كل ما يعود الى تشخيص الامراض ومعالجتها •

« فهذه الفصيلة الثانية بوضعها الحديث ، لم يغفلها معهدنا ايضا ، فقد عني بها عنايته الخاصة ، باعتباره اياها مرحلة التثقيف الطبي العملي الاخيرة والاساسية التي على حيازتها فقط والالمام بها الماما كاملا تتوقف معالجة الفرد ووقايته والمجتمع في آن واحد » •

« رابعا ـ ان هذا التوسع في المنهج وهو توسع طبيعي لا غنى عنه لرفع مستوى الثقافة بين ناشئتنا ، لم يتيسر تحقيقه طبعا ضمن الدورة الدراسية التي كانت مقررة حين تأسست الكلية الطبية ولم تتجاوز اعواما خمسة وعملا بقرار مجلس المدرسين ، استقر الرأى على ان تكون الدورة الدراسية الكاملة منذ سنتين ايضا ست سنوات نظامية ، وهي المدة المرعية للدراسة الطبية في اغلبية الجامعات العصرية •

« خامسا ـ اخيرا لم يقف معهدنا عند حد اعداد ناشئة طبية فحسب بل استهدف حاجات البلاد القريبة وآمالها البعيدة وشرع بتعبئة العدة لتكوين جماعات ذات اختصاص في اهم الفروع الطبية التي يفتقر اليها المجتمع • ان في ناحية الممارسة المحضة ، وان من ناحية التهذيب الطبي • وتأمينا لهذه الغاية ، فقد عهد الى اساتذة ورؤساء الوحدات باختيار خيرة الاطباء الاحداث من ذوى الاستعداد والمؤهلات البارزة بعد حصولهم على درجة الدكتور لترويضهم وتدريبهم مدة لا تقل عن سنة كاملة في الفروع الخاصة في معهدنا هذا • ثم ايفادهم الى الجامعات الاجنبية ضمن بعثات الحكومة بقصد التخصص على نطسها واعلامها » •

الجامعة ولجنة الدكتور بول منرو

كيفية توجيه دعوة لهذه اللجنة :

ظهرت فكرة جلب لجنة من الاخصائيين في التربية والتعليم لدراسة شؤون المعارف في العراق لاول مرة في مجلس النواب سنة ١٩٣٠ فقد اقترحت لجنة الشؤون المالية في التقرير الذى قدمته الى مجلس النواب « استقدام عدد من الاخصائيين واستشارتهم لوضع خطة مثلى تنفذها وزارة المعارف تدريجيا » . ومما جاء في التقرير الانف الذكر :

« اننا نعتقد بان الفرصة سانحة الان للقيام بافضل عمل تاريخى لتطوير التهذيب في القطر كله ، وان من الضرورى الاستعانة باشهر رجال التربية والتعليم في العالم المتمدن واستقدام عدد من الاخصائيين المذكورين واستشارتهم لوضع خطة مثلى تنفذها وزارة المعارف تدريجيا بهمة وحكمة، حتى يتسنى لنا الاطمئنان على مستقبل هذا الشعب الناهض ، ومما يسر ان الفحص قد اظهر ان مواهب العراقيين من المواهب التي يصح التفاؤل بها والاعتماد على كفاءتها وان الامجاد التي شيدها العراقيون في بطون التاريخ من اعظم الادلة على امكان تلألوء هذه المواهب التي ورثناها على مر العصور .... وقد علمت اللجنة ان في المستطاع الاستفادة بتخصيصات زهيدة ـ من حمل بعض الجامعات الكبرى ـ التي اثبتت كفاءة في وضع خطط علمية كهذه وساعدت شعوبا كثيرة كاليابان والصين وتركيا بتنظيم مناهجها على اعانتنا » .

وفي الجلسة الحادية والثلاثين التي عقدها مجلس النواب في ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٣١ للمذاكرة حول ميزانية وزارة المعارف ادلى مدير المعارف العام (رشيد الخوجة) بتصريح عبر فيه عن رأى المسؤولين في استقدام بعثة من الاخصائيين حيث قال : يسرني ان ابين الى المجلس ان ليس هناك اى عمل او خطة وضعتها بعض الجامعات الغربية الكبرى واستفادت منها بعض الدول كتركيا واليابان والصين فائدة كبرى ، بل

كل ما هنالك ان بعض الحكومات الشرقية كتركيا ومصر والصين استقدمت بعض الاخصائيين الشهيرين في عالم التربية والتعليم لوضع تقارير عن سياسة التعليم في تلك البلاد • وليس هنالك ما يمنع وزارة المعارف من استخدام مثل هؤلاء الاخصائيين اذا تيسر لها المال لتنظيم مناهجها الدراسية•

بيان رئيس الوزراء :

وفي الجلسة المذكورة أدلى رئيس الوزراء (نورى السعيد) ببعض البيانات تطرق خلالها الى موضوع استقدام « لجنة الخبراء » واشار الى الخلافات التي نشبت بين المسؤولين في وزارة المعارف حول مناهج التعليم والتصادم الذى حصل في الرأي ، ومما قاله : وقد اطلعت قبل بضعة ايام على اخر اصطدام حصل في سنة ١٩٢٨ في زمن توفيق السويدى حيث تشكلت لجنة مؤلفة من المفتش العام وساطع الحصرى وبعض ذوات اخرين ومن جملتهم طه الهاشمى على ما اتخطر • وحقيقة وجدت فكرة ساطع الحصرى ـ من الذوات العراقيين ـ تختلف تماما عن فكرة المفتش العام المستر سمث الذى سيذهب في شهر مارت الى لندن ولا يعود بعد ذلك • ليس من حقي ان احبذ هذ ه الفكرة او ان اميز بين هاتين الفكرتين ، انما اعتقد انه يجب ان نبت في هذه المصادمات في قضية المنهاج ونبت فيه على يد من نعتقد فيهم الكفاءة ولهم الشهرة والتجارب ، وليست لهم اية فكرة او غرض سياسي في هذه البلاد » •

وتحقيقا لرغبة رئيس الوزراء الفت وزارة المعارف لجنة خاصة للبحث في كيفية انتخاب ودعوة الخبراء : فعقدت اللجنة جلسة واحدة وقررت النظر في التقارير التي قدمها الخبراء الى حكومتي مصر وتركيا قبل البت في هذا الامر • واخذ كل واحد من الاعضاء على عاتقه دراسة تقرير من التقارير المذكورة وانفضت الجلسة على ان تدعي اللجنة الى الاجتماع بعد مرور مدة للمداولة في الامر على ضوء مضامين تلك التقارير• غير ان اللجنة لم تدع للاجتماع بعد ذلك ابدا • وفي هذا يقول الاستاذ الحصرى :

« يظهر ان البعض لم يرتاحوا من اتجاه اراء الاكثرية وعمدوا الى تمشية مآربهم عن طرق غير رسمية[٢١] » .

ثم يقول ان المعاملات الرسمية قد توقفت عند هذا الحد ، غير ان فكرة اللجنة تابعت سيرها عن طرق غير رسمية ، وارسل احد موظفي وزارة المعارف ممن درسوا في جامعة كولومبيا (ويقصد الدكتور فاضل الجمالي) الى الاستاذ بدل منرو من اساتذة كلية المعلمين في جامعة كولومبيا ومدير المعهد الاممي فيها رسالة خصوصية يدعو فيها الدكتور بول منرو لترأس لجنة لدراسة مشاكل التعليم في العراق . وقد وافق الدكتور منرو على هذا الاقتراح ، وقرر مجلس الوزراء دعوة لجنة من الخبراء برئاسة بول منرو بالرغم من معارضة الاستاذ ساطع الحصري انذاك . ووجهت الحكومة العراقية باسم وزير معارفها انذاك السيد عبد الحسين الجلبي الدعوة بكتابها المرقم ٣٢٣٨ والمؤرخ في ٩ تموز سنة ١٩٣١ الى الدكتور بول منرو P. Monroe رئيس المعهد الاممي لكلية المعلمين التابعة لجامعة كولومبيا (نيويورك) ان يؤلف لجنة من الخبراء لدراسة نظام التعليم في العراق وتقديم التوصيات اللازمة لاصلاحه وتطويره على ان « يقدم المعهد الاممي خدمات الاعضاء التربويين الثلاثة مجانا والحكومة العراقية تدفع كل المصاريف الاخرى التي تتناول مصاريف السفر من الولايات المتحدة الى العراق والمصاريف في داخل العراق » .

وقد تألفت اللجنة من مربين افاضل على الشكل الاتي : الدكتور بدل منرو رئيسا ، والدكتور وليام باكلي Bagley عضوا ، والدكتور أدغارنايت Knight عضوا والانسة جانيت منرو سكرتيرة للجنة والدكتور محمد فاضل الجمالي مرافقا رسميا . ورفعت اللجنة تقريرها الى وزارة المعارف الذى تناول جميع مراحل التعليم .

---

(٢١) من مقدمة كتاب « نقد تقرير منرو » للاستاذ ساطع الحصري . مطبعة النجاح بغداد ١٩٣٢ .

التعليم العالـــــي :

وبقدر ما يتعلق الامر بالتعليم العالى وتأسيس جامعة في العراق اوضحت اللجنة رأيها بصراحة ، فلم تنسب تأسيس جامعة في العراق بل اوصت بارسال البعثات العلمية الى الاقطار الغربية • ومما جاء في تقرير اللجنة ما يأتي (٢٢) :

يلوح لنا انه لا ينتظر من شعب عدده ثلاثة ملايين ولايزال السواد الاعظم فيه اميا وغير منتج ان يعضد مؤسسة كهذه • ولو اخذنا بعين الاعتبار الوجهة الاقتصادية فقط لرأينا ان الخطة الحاضرة ـ خطة ايفاد البعثات العلمية الى الخارج افيد بكثير • وربما كان هنالك اعتبارات اخرى مهمة علاوة على النفقات •

اهم هذه الاعتبارات الاخرى هو ان جامعة عصرية لسكان قليلي العدد كسكان العراق تعد شبانا مثقفين بشتى فروع التعليم العالي لايستطيع العراق ان يتحمل نفقاتهم او يستخدمهم بصورة مفيدة • والنتيجة هي خلق فئة كبيرة منورة من الشعب غير مستخدمة ولذلك فهي ساخطة تتذمر من حالتها ، لها قدرة واستعداد لان تقود رفاقها المتبرمين ، او ان تستثمر رفاقها الذين هم اقل علما ، وان نتيجة محتملة الوقوع كهذه ليست خيالية فاقطار عديدة اغنى بكثير من العراق وعدد سكانها ازيد بكثير من سكانه قد سبق ان وصلت الى هذه الحالة المشئومة التي ادت الى معضلات سياسية واجتماعية يصعب تدبيرها • اذا تمكن العالم العربي كله من الاتحاد لتأسيس جامعة والقيام بنفقاتها على ان يوجد القسم الاعظم من الاموال الضرورية لمؤسسة كهذه من موارد الهبات الدينية القديمة فتكون الموارد قد استعملت لغرض انفع • وهذا في الحقيقة هو ما اقترحه بعض زعماء الطوائف الدينية • ولكن محاولة تكوين جامعة عصرية كاملة العدد بأموال عمومية ولشعب عدده ثلاثة ملايين معظمه قبائلي لا تلوح للجنة انه مطمح رشـــيد وان كان

---

(٢٢) تقرير لجنة الكشف التهذيبي ، بول منرو ، صفحة ٥٨ـ٥٩ مطبعة الحكومة ١٩٣٢ بغداد •

محمودا »[٢٣] . واستثنت اللجنة المدرسة الطبية من تعميمها هذا .

ثم تذكر اللجنة في مكان اخر من التقرير :

« من التحليل الذي عملناه اعلاه لوضعية الجامعة يتضح ان رأينا هو تفضيل الاستمرار على بعثات كهذه على تأسيس جامعة محلية . وقد بنا هذا الرأى على اسباب تتعلق بالنفقة النسبية وبأسراف المادة البشرية ، فأن العراق في مرحلته الحاضرة من التطور الاجتماعي مع قلة عدد سكانه سيصبح فيه عدد من الشبان الحاصلين على التدريب المهني العالي اكثر ممن يستطيع القطر ان يستخدمهم لحاجته . توجد نقطة واحدة تريد اللجنة ان تتجرأ فتبدى فيها اقتراحا : ان كثيرا من الشعوب الشرقية قد اتخذت خطة تدريب شبانهم في ما يمكن ان يدعي « بالعلوم الغربية » ، وبعض هذه الشعوب قد استمر على خطة ارسال البعثات العلمية لمدة طويلة بعد تأسيس جامعاتهم . ولنا في اليابان مثل ممتاز على هذه السياسة التي يظهر انها منطوية على الذكاء الخاص . فاليابان لا تبعث الان الى الخارج شبانا غير مختبرين بل رجالا مختبرين قد خدموا في مهنتهم وارسلوا الى الخارج مكافأة لهم على تفوقهم في الخدمة . وهذا الامر يصدق بصورة خاصة في حقل المعارف ....

« ان تقدم اليابان السريع في القوة والنفوذ والثروة حسب رأى الملاحظين الاكفاء كان ناشئا بالاكثر عن اتخاذ هذه السياسة في جميع الفروع واللجنة تنصح بالنظر في هذه السياسة كواسطة لتأمين النظام التربوى في العراق » .

مسألة الجامعة :

اما خلاصة رأي اللجنة في مسألة تأسيس جامعة في العراق فهي : ان نفقة التدريب المهني من درجة الجامعات في الزراعة والهندسة عظيمة جدا ، وان عدد الرجال ذوي التحصيل المهني العالي الذين يحتاج العراق اليهم

(٢٣) المصدر السابق صفحة ٦٢ ـ ٦٣ .

الان قليل بحيث يظهر ان تأسيس مدارس من درجة الجامعات غير موافق. وفيما يتعلق بالعلوم الطبيعية فالظاهر ان البعثات العلمية بوسعها ان تساعد في هذا المجال على تنمية الذكاء الحقيقي الموجود في البلاد والذين تستطيع البلاد ان تستخدمه . وفيما يختص بالمدرسة الطبية ـ حيث قاموا في ظروف صعبة بتأسيسات تستحق التقدير ـ يبين انه قبل التوصل الى قرار نهائي لصرف المبالغ العظيمة من النقود اللازمة للابنية والمعدات ينبغي عمل مقايسة مع المبالغ اللازمة لتعليم واعالة عدد كبير من الطلاب خارج العراق مدة السنين الخمس او الست المطلوبة ، ومع ذلك ـ كما اشرنا سابقا ـ ليست النفقات الشيء الوحيد الذى يجب اخذه بنظر الاعتبار .

« اما فيما يتعلق بشعبة العلوم الدينية فيظهر ان دائرة الاوقاف الحاضرة لديها ما يلزم من المبالغ والتنظيمات اللازمة ـ اذا اقتضت الضرورة ـ تنمية التسهيلات الحالية . ومسألة مدرسة الحقوق الحالية وشعبة الاداب وما سواها من شعب الجامعة الممكن اقتراحها تتناول حسب الظاهر الملاحظات السياسية اكثر من الملاحظات التربوية . ولذلك فلا حاجة للجنة ان تبدى رأيها حتى لو كان لها رأى في الموضوع » .

نقد تقرير لجنة منرو :

نشر الاستاذ ساطع الحصري عدة رسائل تربوية في « نقد تقرير لجنة منرو » جمعها بعد ذلك في كتاب خاص . وفي الرسالة الثانية كتب الاستاذ ما يلي :

« انني من الذين يعتقدون بأن مسائل المعارف تنقسم الى نوعين اصليين : النوع الاول من المسائل التي تحوم حول تعيين الغايات التي يجب ان تستهدف في التربية ، وتقدير القيم النسبية التي يجب ان تعطي لكل واحدة من هذه الغايات . واما النوع الثاني فيتألف من المسائل التي تحوم حول اكتشاف الطرق التي تضمن الوصول الى تلك الغايات ..... « ان النوع الاول من مسائل التربية لهي من المسائل الاجتماعية السياسية

البحتة التي لا تشبه المسائل العلمية بوجه من الوجوه • ولهذا لا يمكن ان تحل بالطرق المعتادة في البحوث العلمية بوجه عام • واما النوع الثاني منها فهي من المسائل العلمية ، فيجب ان تدرس وتحل بالطرق المعتادة في تلك البحوث • ولهذا السبب لا يجوز لامة من الامم ان تطلب حل مسائلها التربوية التي تدخل في نطاق النوع الاول من الهيئات الاجنبية مهما عظمت وسمت مكانتها العلمية • اما البحوث التي يجوز ان تطلب من الهيئات الاجنبية فتنحصر داخل حدود النوع الثاني من مسائل التربية » •

وفيما يتعلق بالتعليم العالي فقد انتقد الاستاذ ساطع الحصرى توصية اللجنة في ايفاد البعثات العلمية وتفضيلها على تأسيس جامعة وطنية ، واشار الى انواع الدراسات العالية وعلاقتها بالخصائص القومية وارتباطها بالحياة القومية ارتباطا وثيقا ونادى بضرورة تأسيس جامعة وطنية • كما اشار الى انه لم يكن من المغالين في توسيع التعليم الثانوي ، ولا من المتسرعين في تكوين التعليم العالي بل كان معروفا بالتروى في كلتي الناحيتين ، ولكن على اسس غير الاسس التي يستند اليها الدكتور منرو • وقال : فقد عارضت فكرة تأسيس كلية الطب عندما كادت تنتصر قبل عشرة اعوام ، وسعيت كثيرا لتحويل فكرة « المدرسة الزراعية العالية » الى فكرة « المدرسة الزراعية المتوسطة » عند تأسيسها وقال : « انني رأيت لزوما للاعتدال والتروى في امر توسيع التعليم الثانوى وتأسيس التعليم العالي ، لانني كنت اود ان تكون المدارس الثانوية مستحقة لاسم الثانوية فعلا •••• ولذلك لم استحسن توسيع الثانويات قبل اصلاح الابتدائيات التي ستغذيها طلابها، وقبل احضار المعلمين اللازمين لها ، كما عارضت تأسيس الكليات قبل احضار الثانويات التي ستكون اساسا لها وقبل اعداد الاساتذة الذين سيقومون باعباء تدريساتها •••• ولذلك سعيت الى تكثير المدارس الابتدائية قبل تكثير الثانويات ، وقلت بلزوم تكثير الثانويات قبل الاقدام على تأسيس العاليات»•

فيمكنني ان اقول : ان خطة التروى التي اتبعتها انا في هذا الباب كانت موضوعة بقصد احضار الاسس والوسائل اللازمة للعمل ليس الا •

واما لجنتكم المحترمة فقد اوصت الحكومة بالتروى في هذا الباب مستندة على نوع اخر من الملاحظات ، وهي الملاحظات المتعلقة بالنتائج السياسية ، اذ انها حرصت بأن زيادة عدد المتعلمين تعليما اكاديميا خطر على استقرار الحالة السياسية في اى بلد من البلدان ، كما انها اكدت بأن وجود جامعة في قطر قليل السكان كالعراق يؤدى الى مشاكل سياسية واجتماعية تصعب معالجتها .

« ولذلك ارى من الواجب مناقشتكم في هذه المسألة بصراحة تامة :

« هل ترون ان استقرار الحالة السياسية ، (مهما كان نوعها) يكون في مصلحة البلاد في كل الاحوال ؟ وهل لكم ان تصرحوا لنا اية امة من الامم الشرقية وقعت في مشاكل سياسية واجتماعية من جراء كثرة المتعلمين من أبنائها ؟ » .

اما انا فاقول بصراحة تامة : ان « الاستقرار » لم يكن في صالح الامم في كل الاحوال ، بل ان الامم تحتاج الى (الاستقرار) في بعض الاحوال والى (الانقلاب) في احوال اخرى . واذا استعرضنا الحالات السياسية التي هي موضوع جدل ونزاع في الشرق الادنى نجد انها تنقسم الى نوعين اساسيين :

أ ـ الحالة السياسية التي يريد تقريرها المستعمرون والمسيطرون بقصد ترسيخ نفوذهم وترويج مصالحهم في البلاد .

ب ـ الحالة السياسية التي يتوق اليها الوطنيون ، نظرا لنزعات الامة الاصلية ومصالح البلاد الحقيقية .

انني اسلم معكم بأن كثرة المتعلمين يحول دون استقرار النوع الاول من الاحوال السياسية ، غير انني اعتقد انكم تسلمون معي بأن الاستقرار في هذا النوع من الاحوال السياسية ليس من صالح البلاد اصلا .

« اما النوع الثاني من الاحوال السياسية فليس ثمة واقعة تدل على ان امة من امم الشرق الادنى لم تتمكن من تقريرها بسبب كثرة متعلميها »[٢٤] . وطالب الاستاذ ساطع الحصري في ختام مناقشته ان يرجع الدكتور بول منرو عن الرأى القائل بأضرار كثرة المتعلمين .

---

(٢٤) المرجع الانف الذكر صفحة ١٢٦ ـ ١٢٧ .

بعث فكرة تأسيس جامعة بغداد

وبالرغم من الاخطاء والمشاكل التي رافقت تأسيس جامعة آل البيت فقد ظلت فكرة « الجامعة » عالقة في نفوس كثير من رجال العلم والفكر انذاك وظلت الطبقة المثقفة الجديدة تدعو وتعمل الى بعثها لتتمشى مع نهضة العراق وطموحه السياسي والعلمي ، لا سيما بعد ان اخذت وزارة المعارف على عاتقها اكثر المسؤوليات العلمية والتعليمية ، وبعد ان ظهرت فيها طبقة من المربين والمثقفين تنظر الى التعليم العالي نظرة واسعة حديثة لا ضيقة قديمة .

واستجابة لهذا الوعي وجه وزير المعارف المرحوم صادق البصام دعوة الى كل من رشيد عالي الكيلاني (وزير الداخلية) ومحمد زكي (رئيس مجلس النواب) والدكتور حنا خياط (عميد كلية الطب العراقية) وساطع الحصرى (مدير التدريس والتربية العام) والدكتور عبدالرزاق السنهورى (عميد كلية الحقوق) وعبدالوهاب عزام (مدير دار المعلمين العالية) لاجتماع يعقد في ديوان وزارة المعارف في ٨-٢-١٩٣٦ « للمذاكرة حول مشروع الجامعة »ودعا لاجتماع اخر يعقده كل من ساطع الحصرى وعبدالرزاق السنهوري وعبدالوهاب عزام في ١٢-٢-١٩٣٦ « للمذاكرة حول الاسس المقتضية لسن لائحة قانون الجامعة » ولم يشترك الدكتور فاضل الجمالي في هذه الاجتماعات للموقف الخاص الذى وقفه منه وزير المعارف .

وفي اليوم الخامس عشر من شباط سنة ١٩٣٦ وجه وزير المعارف

مذكرة الى سكرتارية مجلس الوزراء يعلمه فيها بتأليف لجنة لدراسة موضوع الجامعة هذا نصها :

« رأت هذه الوزارة من الضروري ان تركز الدراسة العالية في العراق على اساس جامعي رصين بتكوين جامعة عراقية تضم اليها الكليات العالية الموجودة والتي ستؤسس في المستقبل فالفت لجنة قوامها ممثلو هذه الكليات مع عضوين من اعضاء الوزارة الحاضرة للبحث في كيفية التكوين فارتأت اكثرية هذه اللجنة ضرورة الاسراع في تحقيق رغبة هذه الوزارة على ان يكون بناء الجامعة مرتكزا على اربعة اركان متقابلة وهي : كلية الطب ويقابلها كلية العلوم وكلية الحقوق ويقابلها كلية الاداب • ونود ان نبين ان كلية العلوم والاداب ستكونان من فرعي العلوم والاداب لدار المعلمين العالية التي فتحت خلال السنة الحالية • ولما كان تكوين جامعة يتطلب وضع قانون لها وسن انظمة خاصة بكلياتها ، يستلزم استخدام اساتذة اخصائيين عديدين لهم مراكز علمية ممتازة كي تتمكن الجامعة من ان تتبوأ مكانتها وتجهز العراق الطبقة المثقفة بالثقافة الحقيقية ، نرجو عرض القضية على فخامة رئيس الوزراء للبت في هذا الموضوع » •

وخلال هذه المدة اهتمت وزارة المعارف اهتماما كبيرا في تنظيم حياة الطلبة في المعاهد العالية وتحقيقا لهذا الغرض اعدت الوزارة المذكورة لائحة « نظام اتحاد الكليات والمدارس العالية » وارسلت الوزارة اللائحة (كتابها المرقم ٩/١٣/٢٧٤٠ والمؤرخ في ١٦/٢/١٩٣٦) الى وزارة العدلية نعرضها على مجلس التدوين القانوني(*) ، واقترحت فيها تأسيس مجلس تكون اغراضه (المادة الثانية) :

(*) اجابت وزارة العدلية (كتابها المرقم ل٩٣/١٧ والمؤرخ في ٢٨ أيار ١٩٣٦) : « ليس بالهين وضع النظام المبحوث عنه في كتابكم المشار اليه بالاستناد الى قانون المعارف العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٦ اذ ان موضوعه شبيه بالمواضيع التى تؤلف من اجلها بعض النقابات والجمعيات والمنتديات •

« ان طريقة تأسيس مثل هذه الاخيرة مضمونة في قانون الجمعيات •

١ ـ تنظيم الحياة الفكرية والاجتماعية بين طلبة الكليات والمدارس العالية وخريجيها .

٢ ـ رفع مستوى الثقافة العامة في البلاد ونشر الدعاية الصحية .

٣ ـ تقوية روح الالفة والتضامن بين الاعضاء وتدريبهم على الاشتراك في الحياة العامة .

٤ ـ تنمية الروح الرياضية بتوفير اسبابها وتقوية الشعور بفائدتها .

وكان النظام المقترح يتألف من ٢٥ مادة تناولت تأسيس الاتحاد ومجلس الاتحاد ومكتب الاتحاد ورئيس الاتحاد وموظفوه ولجان مجلس الاتحاد وفروع الاتحاد وميزانية الاتحاد .

النفقات المتوقعة :

وقد استفسر مجلس الوزراء من وزارة المعارف (بكتابه المرقم ١٠٨٣ والمؤرخ ١٩/٢/١٩٣٦) عن نفقات تأسيس الجامعة العراقية ، فكان جواب وزارة المعارف (مذكرتها المرقمة ٣٩٥٨ والمؤرخة في ١٠ مارت ١٩٣٦) ما نصه :

« لما كانت الجامعة المقترح تأسيسها ستضم كلا من كلية الحقوق والطب والاداب والعلوم ، وحيث ان ملاك الكليتين الاوليتين مثبت فيموازنة السنة ١٩٣٦ المالية فنسبنا الاكتفاء بارسال ملاحظاتنا حول النفقات التي تستلزم صرفها كليتا الاداب والعلوم المراد تشكيلهما من دار المعلمين العالية المرصدة نفقاتها في الموازنة المذكورة أيضا ، وذلك ضمن جداول ومناهج تفصيلية ثبتت أسسها استنادا على القواعد التي سنت برامج وموازنات كليتي الاداب والعلوم مع معهد التربية في مصر ، مع العلم ان تحقيق فكرة تكوين الجامعة وجعل الدراسة العالية في العراق مرتكزة على أساس جامعي وان كان يتطلب تزييد نفقات الكليات الموجودة في الحال

اما النقابات فتؤسس بموجب قانون او بمقتضى نظام يستند الى قانون بصورة صريحة . وعليه لابد من تعقيب احدى الطريقتين لايجاد الاتحاد المطلوب في الكليات والمدارس العالية » .

الحاضر بسبب اجراء الاصلاحات الجوهرية فيها ، الا أ نهذه الزيادة الطفيفة ستمكن دولة العراق من الاعتماد على خريجي هذه الجامعة بكافة فروعها، وبذلك نستطيع احلال الثقافة الحقيقية مكان المضطربة والاختصاص الصحيح بدلا من المصطنع اللذان سببا حصول الازمة في العلوم والمثقفين المفتقرة الى استخدامهم هذه الدولة الفتية • فالرجاء عرض القضية على فخامة رئيس الوزراء لابداء ما يراه مناسبا في هذا الباب ، وعما اذا كان يرتأى فخامته تكوين لجنة وزارية لدرس هذا المشروع وتقديم التقرير المقتضي في هذا الباب » •

موقف وزارة المالية :

وقد حاولت وزارة المالية ارجاء البت في تأسيس الجامعة العراقية فرفع وزير المعارف مذكرة وافية الى سكرتارية مجلس الوزراء (برقم ٢٠/١٧/٥١٠٢ وبتاريخ ١ نيسان سنة ١٩٣٦) ردا على موقف وزارة المالية هذا نصها :

استنادا على المذاكرة الشفهية التي جرت بيننا وبين فخامة رئيس الوزراء وبالنظر الى حصول رغبة وموافقة فخامته على تكوين الجامعة اعتقدت هذه الوزارة بأن أمر التأسيس اضحى من سياستها المؤيدة بتلك الموافقة ، فالفت لجنة عليا قوامها وزير الداخلية والمعارف ومدير التدريسات العام وعميدا كليتي الطب والحقوق وممثل من دار المعلمين العالية مضافا اليهم محمد زكي بصفته رئيس المجلس النيابي ، فوافقت هذه اللجنة مبدئيا على هذا المشروع الا انها اختلفت مع مدير التدريسات العام حول تحويل دار المعلمين العالية الى كليتي ادا ب وعلوم ، وكنا عرضنا القضية على فخامة الرئيس للاطلاع على رأيه الشخصي ، وعما اذا كان يرتأى فخامته تكوين لجنة وزارية لدرس هذا المشروع وتقديم التقرير الذي يقتضيه • وبالنظر لتنسيب فخامته بايداع القضية الى وزارة المالية لدرسها من الوجهة المالية ، وطلب الوزارة المذكورة الينا بيان ما يقتضيه هذا المشروع من نفقات اضافية وضحنا في كتابنا المرقم ٢٠/٧/٤٢٣١ والمؤرخ ٢٥-٣-١٩٣٦

المرسلة صورته اليكم تفصيل القضية ، ومن أن هذا المشروع سوف لا يكلف اكثر من الفي دينار علاوة على ما هو مرصد من المبالغ للكليات المزمع ضمها الى الجامعة ، وكنا نعتقد في ان الايضاح المرسل الى وزارة المالية كان وافيا بما رأت الوقوف عليه ، فتكهنا بان هذا المشروع سيكلف الخزينة ٣٨٤١٣ دينارا ، وتفسيرها بأن هذه المبالغ المقصورة هي اضافة الى منهاج السنوات الخمس المقدم من قبلنا ، وطلبها ارجاء النظر الى حين المذاكرة حول المناهج الثلاثة الخاصة بالمعارف والجيش والصحة لم يكن مستندا على أساس مالي يعول عليه ، بل انما كان مجرد تفسير لغير ما قصدناه ، قصدت به تأجيل البت في هذا المشروع الحيوى كما يستبان ذلك في نيتها الموضحة في كافة الكتب المرسلة • فبناء على ما تقدم نود أن نبين :

١ ـ ان المشروع أقرت أسسه اللجنة الملمح اليها في صدر هذا الكتاب ، وعرضنا مجمل القضية على فخامة رئيس الوزراء للاطلاع عما يراه مناسبا حول تلك الاسس •

٢ ـ ان الكليات المراد تأليف الجامعة منها موجودة ، وسوف لا تحتاج الى تأسيس او فتح كليات جديدة الا اذا قرر جعل دار المعلمين كليتي آداب وعلوم • ولذا فسوف لا تكلف هذه الجامعة نفقات اكثر من التي وضحناها •

« فالرجاء عرض هذه القضية على فخامة رئيس الوزراء واعلامنا بما يراه مناسبا كي نتخذ ما يجب اتخاذه بهذا الشأن على ضوء السياسة التي يرغب فخامته في انتهاجها نحو الاساس الذى يجب ان يبنى عليه التعليم العالي » •

واستمرت المداولات والاتصالات والكتابات حول مشروع تأسيس جامعة في بغداد ، واهتمت الصحافة العراقية والعربية به لا سيما بعد استقدام لفيف من خيرة الاساتذة والمربين المصريين للتدريس في المعاهد العالية ولتولي عمادات بعض الكليات • وقد اهتم الكاتب العربي المعروف

أمين سعيد بقضية تأسيس جامعة في بغداد ، ووجه اسئلة الى وزير المعارف حول شؤون التعليم في العراق بصورة عامة والتعليم العالي بصورة خاصة .

وقد أجاب وزير المعارف (بكتابه المرقم ٤٤٥٦ والمؤرخ في ١٧ مارت سنة ١٩٣٧) على كتاب الاستاذ أمين سعيد . ومما جاء بصدد مشروع الجامعة ما يلي :

«٤ ـ ان فكرة الجامعة العراقية لا تزال في طور البحث . والواقع ان للجامعة العراقية تاريخا فيه كثير من التطورات ، فقد وضع الحجرالاساسى لجامعة آل البيت في أوائل تأسيس الحكومة الوطنية ، وقد الغيت بعد ست سنوات من تأسيسها ، ثم عادت الفكرة من جديد ، وأصبحت المؤهلات لوضع الفكرة موضع التنفيذ اكثر ملائمة من السابق ، اذ توجد كليات يمكن من مجموعها تأسيس الجامعة المطلوبة .

« فالكليات الموجودة هي : كلية الطب وكلية الحقوق ، ومدرسة العلوم المالية ، ودار المعلمين العالية بفرعيها العلمي والادبي ، وكليةالصيدلة وكلية الهندسة . ويمكن جعلها أساسا للجامعة العراقية . والحكومة الحاضرة تستهدف تأسيس هذه الجامعة بشكل يفي بالغرض ويتفق والحاجة الماسة ، غير انه لم يتخذ قرار لحد الان حول هذه المسألة الجوهرية »[٢٥] .

وازداد الاهتمام بمستقبل التعليم العالي في العراق ازديادا كبيرا من قبل المعنيين بشؤون التربية والتعليم . وقد رفع الاستاذ متي عقراوى مذكرة الى وزير المعارف (جعفر حمندى) في حزيران ١٩٣٧ « عن مشاكل المعارف وطرق اصلاحها »[٢٦] . ومما جاء في هذه المذكرة تحت عنوان « التعليم العالي والبعثات العلمية » ما يلي :

« .. فأنا مقتنع انه لن تحصل في العراق حركة فكرية واسعة الا بعد

---

(٢٥) أصل المذكرة محفوظ في اضبارة رقم ٣٢/٢٤ في وزارة المعارف .

(٢٦) تقع المذكرة في عشرين صفحة وأصلها محفوظ في اضبارة رقم ٣٢/٢٤ في وزارة المعارف .

استقرار التعليم العالي . ولكننا لا نزال في دور التأسيس . فيجب ان نهتم بالاسس قبل أن نبدأ بارتفاع البناء . ان فكرة توسيع التعليم العالي خلابة بذاتها . وهذا أمر لابد وأننا واصلون اليه يوما ما . ولكنه يحتاج الى استعدادات كبيرة من أبنية ومختبرات ومكتبات وعلى الاخص الاساتذة ، والا كنا في خطر ان نفتح المدارس العالية من الطرز الواطىء الذي لا يغني فتيلا . فواجبنا الاول هو اعداد الرجال الاختصاصيين في الفروع المختلفة وتجربتهم مدة قبل التوسع توسعا كبيرا في التعليم العالي ، والا كان تعليمنا العالي فارغا ان لم أقل مضرا » .

« نعم يمكن الاعتماد الى حد ما على الاساتذة غير العراقيين من سوريا ومصر ، ولكن هذا اساس غير ثابت ولا يصح ان نعتمد عليه الا لعدد من السنين ريثما نعد اساتذة اختصاصيين محليين ، كما انه ليس في الامكان املاء كل شواغر هذه المعاهد بغير العراقيين .

« فواجبنا الاول اذن هو اتخاذ التدابير لاعداد الرجال الاختصاصيين ، وليس لنا من طريقة الا الاكثار من البعثات ، حتى اذا ما عاد هؤلاء وضعناهم حسب مقدرتهم في مناصب تعليمية ، ثم بعد مضي عدد من السنين على اشتغالهم في المعاهد العليا يبرز منهم النابغون القديرون ، فيصبحون اساتذة كاملين او رؤساء ، ويصبح الباقون مساعدين وغير ذلك . »

وتحت عنوان « دار المعلمين العالية واعداد المعلمين للثانويات » ذكر الدكتور عقراوى في المذكرة نفسها :

كانت دار المعلمين العالية قد اسست سنة ١٩٢٤ على ان تخرج مدرسين للمدارس المتوسطة بعد دراسة سنتين . ولكن مع الاسف لم تسر الدراسة فيها سيرا حسنا وكان مستواها واطئا واخيرا الغيت سنة ١٩٣١ على ان يعتمد في في تخرج المدرسين للمدارس المتوسطة والثانوية على جامعات الخارج . ولكن اهمل ارسال طلاب في البعثة لهذا الغرض ، حتى اشتدت الحاجة الى المدرسين فأضطرت الوزارة الى فتحها مدة سنتين على ان تكون ذات مستوى ارقى بثلاث سنوات . ولكن مع الاسف لم يحصل هذا ايضا

ولا يمكن ان يقال انعندنا دار معلمين عالية تستحق الاسم • وافضع غلطة ارتكبت في هذه السنة تخفيض مستوى التدريس الى سنتين لطلاب الصف الثاني الحاضرين مع العلم ان دروسهم في السنتين الاخيرتين كانت غير منتظمة ، ومنهم من سيتخرجون لتدريس العلوم الطبيعية وهم لم يشتغلوا في مختبر قط • هذا عدا عن عدم تدريبهم الجيد على التدريس ان وجود دار معلمين عالية امر ضروري لاعداد المعلمين للمدارس المتوسطة ، ولكن بشرط ان تكون من مستوى جيد • ويمكن اصلاح دار المعلمين العالية على الوجه التالي :

أ ـ جعل مدة الدراسة ثلاث سنوات على ان تزداد الى اربع سنوات بعد ثلاث او اربع سنين عندما تخف ازمة المعلمين للدراسة المتوسطة •

ب ـ التشدد في قبول الطلاب وعدم قبول الا الجيدين منهم من المدارس الثانوية ، ودار المعلمين ذات الاربع سنوات فما فوق بشرط ان يكون الطالب القادم من دار المعلمين من الربع الاعلى في صفه وقد امضى في التعليم سنتين على الاقل •

ج ـ جلب اساتذة مشهود لهم بالمقدرة وبدرجات علمية عالية من الخارج الى ان يتسنى اعداد اساتذة عراقيين •

د ـ اكمال مختبرات دار المعلمين العالية وتوسيع مكتبتها توسيعا يستحق الذكر •

هـ ـ اعطاء المجال للطلاب للتخصص على قدر الامكان في العلوم الطبيعية والرياضيات والاداب والعلوم الاجتماعية ، اى عمل اربعة فروع مهنية للمدرسة •

و ـ تعيين اساتذة للتربية جيدين وتخصيص احدى المتوسطات الجيدة للتطبيقيات على ان يختار مدرسوها من خيرة المدرسين العراقيين والاجانب الموجودين عندنا والالحاح على حسن الدروس التطبيقية•

ى ـ اكمال ابنية دار المعلمين العالية واهمها القسم الداخلي والطابق الثاني من البناء الحالي • »

دار المعلمين العالية :

وظهرت حاجة المعارف الى معهد لاعداد المعلمين للمدارس الثانوية سنة ١٩٢٢ ، حينما أخذت الوزارة تفكر في نشر التعليم الثانوى • فقد جاء في التقرير السنوى لعام ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ ما يلى :

« بما اننا سنحتاج الى فتح مدارس ثانوية في بعض المدن رأينا من الضرورى ان نفكر في كيفية استحضار المعلمين اللازمين لها • ونحن مشغولون الان بوضع خطة لتأسيس مدرسة عالية لتخريج المعلمين اللازمين للدراسة الثانوية ، ولنا وطيد الامل باننا سنوفق الى الشروع بهذه التدريسات بعد شهر او شهرين •••• » •

وقد افتتحت الدار في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٣ ، وكانت الدراسة مسائية والقبول مقتصرا على معلمي المدارس الابتدائية الذين يودون مواصلة دراساتهم العالية ليكونوا مدرسين في المدارس الثانوية ، واشغلت الدار الطابق العلوي من مدرسة المأمونية الابتدائية الواقعة في الميدان جوار وزارة الدفاع ، وانتقلت في السنة الثانية من حياتها الى بناية المدرسة الثانوية المركزية • وكانت مدة الدراسة فيها سنتين يتخصص الطالب خلالها في الموضوعات العلمية والادبية • واستمرت الدراسة فيها مسائية حتى عام ١٩٢٧ ، ثم صارت بعدها نهارية يقبل فيها خريجو المدارس الثانوية او ما يعادلها ولمدة سنتين على نفقة الحكومة وفي اقسامها الداخلية[٢٧] •

---

(٢٧) ١ ـ يرجع الفضل في تأسيس دار المعلمين العالية الى الاستاذ ساطع الحصري الذى كان يشغل يومذاك معاون وزير المعارف ، وظل يشرف على ادارتها • وعين السيد طالب مشتاق وكيلا للعميد ، ثم عين الدكتور ناجى الاصيل عميدا •

وكان يقوم بالتدريس الذوات التالية اسماؤهم :

لعلم النفس وفلسفة العلوم واصول التدريس ـ الاستاذ ساطع الحصري
للتاريخ العام والتاريخ الحديث ـ الاستاذ عبداللطيف الفلاحي
لتاريخ العرب والاسلام ـ الاستاذ طه الراوي
لتاريخ المدن العراقية ـ الاستاذ يوسف غنيمة

وقد لعبت دار المعلمين العالية دورا كبيرا في اعـــداد المدرسين الى المدارس المتوسطة والثانوية ، وأمدت البلاد بطائفة كبيرة من الرجال الذين ساهموا في نهضة البلاد التعليمية سواء في مجـــال التدريس او الادارة والتفتيش • فقد نشأت الحاجة الى معهد لاعداد المدرسين منذ زمن مبكر في تاريخ العراق الحديث • ففي سنة ١٩٢٣ افتتحت دورات عالية مسائية يلتحق بها معلمو المدارس الابتدائية ثم تحولت هذه الدورات الى معهـــد قائم بذاته عرف باسم دار المعلمين العالية يقبل فيه خريجو الدراسة الثانوية ويستمرون في دراستهم لمدة سنتين ، ولكن هذه الدار الغيت سنة ١٩٣١ ، ثم اعيد فتحها سنة ١٩٣٥ ، ومددت الدراسة فيها الى ثلاث سنوات عـــام ١٩٣٧ والى اربع سنوات عام ١٩٣٩ • وقد أصبح التعليم في الدار مختلطا للطلاب والطالبات منذ عام ١٩٣٧ • وفي سنة ١٩٥٨ صار المعهد يعرف باسم كلية التربية •

« ان الهدف الرئيسي لكلية التربية هو اعداد مدرسين ومدرســـات للدراسة المتوسطة والثانوية • أما مناهج الكلية فتجمع بين ثلاثة انواع من الدراسات وتوحد بينها هي :

١ ـ دراسات الاختصاص وتشمل العلوم الطبيعية والرياضية والاجتماعية والادبية •

٢ ـ دراسات الثقافة العامة كاللغات الاجنبية ومعالجة المشكلات المعاصرة وخاصة ما يتعلق منها بالعراق والبلاد العربية •

للجغرافية الاقتصادية ـ الاستاذ وديع اسعد
لجغرافية العراق ـ الاستاذ هاشم السعدي
للفيـــــزياء ـ الاستاذ وديع عبدالكريم
للكيمياء والتاريخ الطبيعي ـ الاستاذ عزالدين علم الدين التنوخي

وفي عام ١٩٣١ قررت وزارة المعارف ايقاف الدراسة في دار المعلمين العالية ، وظلت كذلك طيلة اربع سنوات الى ان اعيد فتحها عام ١٩٣٥ ، وعين عميدا لها الدكتور مظهر سعيد وانتقلت العمادة بعدئذ الى الاستاذ درويش المقدادى ، ثم الى الدكتور متى عقراوى وثانية الى الاستاذ درويش المقدادي •

٣ ـ الدراسات المهنية وتشمل التربية وعلم النفس واصول التدريس مدة الدراسة في الكلية اربع سنوات ويمنح المتخرج فيها شهادة البكالوريوس في الاداب او العلوم »[٢٨] .

كلية الصيدلة :

وخلال هذه الفترة تأسست كلية جديدة لتنضم الى المعاهد العالية(*) الاخرى وهى كلية الصيدلة . فقد بدأت التدريسات فيها يوم السبت الموافق الثالث من شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٦ وانتهت في يوم السبت الموافق ٢٩ مايس سنة ١٩٣٧ وهي موعد بداية الامتحانات النهائية . ونظمت دورات تدريبية في الصيدليات للطلبة اعتبارا من ١٥ حزيران الى ١٥ ايلول سنة ١٩٣٧(**) . وكان الهدف من تأسيس هذه الكلية هو اعداد « صيادلة كيمياويين تتوفر فيهم الكفاءة للقيام بمختلف فروع الصيدلة في العراق » .

ووضعت لائحة لتنظيم الدراسة في كلية الصيدلة ، فنصت على ان القبول في الكلية محصور على خريجي الدراسة الثانوية او ما يعادلها ، وتمنح الكلية خريجيها درجة صيدلي كيمياوي(***) بعد قضاء اربع سنوات دراسية ودورات تدريبية في الصيدليات الاهلية والحكومة لا تقل مدتها

---

(٢٨) دليل جامعة بغداد ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ ، صفحة ٩٥ ، مطبعة العاني ـ بغداد .

(*) كانت « مدرسة الصيدلة العراقية » التي اسستها السلطات الصحية في بغداد ابان الاحتلال البريطاني المدرسة الوحيدة التي جرى فيها اعداد نفر من الصيادلة العراقيين ، ولعلها كانت أول حجر وضع لتشييد كلية الصيدلة والكيمياء . وكان من متخرجي هذه المدرسة الصيدلي كامل عيسى وسامي سعدالدين وغيرهما .

(**) للاطلاع على مزيد من التفصيلات راجع اضبارة رقم ٢٣/٧٤ (نظام كلية الصيدلة) وزارة المعارف . ووضع اول دليل للكلية ١٩٣٧ـ١٩٣٨ يوم كان عميد الكلية الدكتور محمود عبدالمنعم القيعي . وطبع في مطبعة الحكومة .

(***) كانت الكلية حتى عام ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ تمنح درجة صيدلى كيمياوي ، فاصبحت تمنح في السنوات التي تليها درجة بكالوريوس علوم صيدلة .

عن تسعة اشهر • وحينما وضعت اللائحة المذكورة ورد في المادة الاولى • ان كلية الصيدلة شعبة من جامعة آل البيت » وحينما ارسلت اللائحة الى بعض الوزرات المختصة انتزع النص المذكور بعد سد الشعبة الدينية •

وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ١٥-١-١٩٣٨ وافق المجلس على لائحة نظام كلية الصيدلة الملكية جوابا على كتاب وزارة المعارف المرقم ١٨٦٥٩ والمؤرخ في ١٦-١١-١٩٣٧ بعد الوقوف على ملاحظات وزارتي العدلية والداخلية • وقد نص النظام على ان العميد يعين من بين الاساتذة ويرشحه وزير الداخلية بعد استحصال موافقة مجلس الوزراء واخذ رأى مجلس الكلية • وقد تخرجت اول مجموعة من الصيادلة العراقيين سنة ١٩٤٠ وكان عددهم انذاك ١٢ طالبا وفي عام ١٩٤٥ صارت مدة الدراسة في الكلية خمس سنوات وخصصت السنة الاخيرة منها للتطبيق المهنى في الصيدليات الاهلية والحكومية •

مذكرة مدير التدريس والتربية العام :

وحينما كثر الحديث عن تأسيس جامعة عصرية تساير طموح العراق الثقافي رفع الدكتور محمد فاضل الجمالي مدير التدريس والتربية العام انذاك في ٤-٥-١٩٣٨ « مذكرة حول الدراسة العالية في العراق » الى وزير المعارف ضمنها رأيه في مشروع الجامعة وحالة الكليات القائمة التابعة لوزارة المعارف هذا نصها :

« لقد حدث الشيء الكثير من القيل والقال حول تأسيس جامعة في العراق في السنوات الثلاث الاخيرة واني بعد تجوالي في الجامعات الغربية في الشهور الاخيرة واطلاعي على نماذج مختلفة من الجامعات ذات الاعمار المتفاوتة والمستويات المختلفة صرت اشترك مع القائلين بضرورة وجود جامعة في العراق (بل اكثر من جامعة واحدة في المستقبل) ولكني أرى أن معظم ما يقال حول الجامعة لحد لان هو من نوع احاديث المجالس ولم يكن على درس استعداد العراق من جهة وعلى ما تتطلبه الجامعة العصرية

الراقية من شروط للدراسة والتدريس والوسائط من الجهة الاخـــرى ولذلك أرى في هذا الباب الاراء التالية :

١ – ضرورة تأسيس جامعة في العراق يجب ان يكون من الامور المسلم بهـا •

٢ – أرى ان تشكل لجنة عليا تؤلف لجان فرعية اختصاصية لدرس اهداف الجامعة في العراق وتعيين الطـــرق الواجب اتباعها والاستعدادات اللازمة لتأسيسها •

٣ – الشروع حالا لاعداد الاساتذة العراقيين الذين سيتولون التدريس في هذه الجامعة على ضوء تقارير اللجنة لاسيما وموسم ايفاد البعثـات على الابواب • وريثما يتم انشاء الجامعة ، ولا احتمل ذلك ممكنـا قبل ثلاث الى الخمس سنوات (بشرط ان نبدأ بالاستعداد من الان) ••

ارى ان ابدى الملاحظات التالية حول التحصيل في الكليات العاليـة الموجود بالفعل :

كلية الحقـوق :

ان الكلية من حيث وضع التدريس والاساتذة فيها ولا سيما جهـل اكثرية الطلاب الساحقة للغة الاجنبية لا يمكن ان تعتبر مدرسة عاليـــة بالمعنى الصحيح • وبصراحة اقول ان دراسة عالية لا تستند الى لغة اجنبية لا يمكن ان تعتبر عالية بالوضع الذى نحن عليه من الفقر في الانتاج العلمي في البلاد العربية • ثم ان منهج كلية الحقـوق بوضعـه الحاضر غير واف لاعداد الشباب للمهام التي ستلقى على عواتقهم في ادارة البلاد فأن شخصا قد يكلف في المستقبل بأدارة دفة الحكم في الدولة لابد له من نظرة اجتماعية وفلسفية صحيحة • وخريج الحقوق في الوقت الحاضر لم يشم رائحـة علم الاجتماع او علم النفس او الفلسفة حسبما نعلم • ثم ان القبول الى كلية الحقوق بدون تحديد وبدون انتقاء لا شك في وانه يحط من مستوى الدراسات ومستوى المتخرجين • فنحن على علم تام بان بعض خريجي

كلية الحقوق ليس لديهم العقلية الكافية للتخرج من مدرسة عالية وهم في غير هذه البلاد لا يصح ان يقبلوا الى المدارس العالية • ومع ذلك فقد تخرجوا من كلية حقوق بغداد وهم يحملون شهاداتها •

وعليه فنقترح ما يلي :

١ ـ تعديل نظام كلية الحقوق بحيث يمكن للكلية تحديد عدد الراغبين في الدخول واصطفاء الاصلح منهم على اساس النبوغ ومراعاة تمثيل الطلاب للالوية المختلفة بقدر الامكان •

٢ ـ اضافة بعض الدروس الحيوية الى منهج الحقوق كعلم الاجتماع (لا سيما درس العراق اجتماعيا وبصورة علمية) والفلسفة وعلم النفس والا تشكيل سنة تمهيدية للحقوق تدرس فيها هذه العلوم •

٣ ـ اشتراط اتقان لغة اجنبية غربية واحدة على الاقل قبل دخول الحقوق• فقد علمنا ان تدريس اللغات الاجنبية في الحقوق بوضعه الحاضر غير مجد ولا يؤمن الغاية المنشودة من وضعها •

٤ ـ متى تأكدنا من اتقان لغة اجنبية واحدة على الاقل فيصبح من السهل دعوة بعض مشاهير اساتذة الحقوق من الخارج لالقاء المحاضرات •

٥ ـ جعل الدراسة في الحقوق بشكل تتطلب التفرغ للدراسة والتتبع العلمي وليس كما هو الحال الان حيث يجمع بعض الطلاب بين الوظيفة والدراسة •

كلية الطب :

ان هذه الكلية لا تعود ادارتها الى هذه الوزارة ومع ذلك فهي من المؤسسات العلمية التي استصدرت هذه الوزارة نظامها وهي مسؤولة عنها بحكم (قانون المعارف العامة) • وبعض ما يقال عن كلية الحقوق يصدق على كلية الطب ايضا من حيث وضع الاساتذة والتدريس ، على اني علمت ان هناك جهودا جديدة لاستخدام بعض الاساتذة الاجانب القديرين • ومع ذلك ابدى ما يلي :

الثالث • وفي حالة عدم استيعاب مدة الدراسة لهذين الفرعين فيمكن اضافة سنة دراسية اخرى ••• »

وفي اليوم الاول من شهر مايس سنة ١٩٣٥ وجه وزير المعـــارف (محمد رضا الشبيبي) كتابا برقم ٤٧٩٧ الى رئاسة كلية الحقوق يستطلع رأيها في وجوب اصلاح كلية الحقوق هذا نصه :

« تفكر هذه الوزارة بضرورة وضع خطة عامة يسار عليها في اصلاح كلية الحقوق من حيث التنظيم ومن حيث المناهج والتدريس • لذلـــك نرغب الى حضرتكم بوضع تقرير يتضمن بسط رأيكم في وضع المدرسة الراهن من حيث تنظيمها ومن حيث مناهجها وتدريسها وفيما لديكم من المقترحات بشأن الخطة التي حان الوقت لرسمها بقصد اصلاح المدرسة المذكورة حسب الامكان » •

واستجابة لهذه الرغبة وجه الاستاذ ساطع الحصرى مذكرة وافية الى وزارة المعارف (رقم ٧٢ وتاريخ ٨ مايس ١٩٣٥) عالج فيها وجـــوه الاصلاح • ونظرا لاهمية هذه المذكرة نثبت نصها وهو :

« جوابا الى كتابكم المرقم ٤٧٩٧ والمؤرخ ٦ مايس ١٩٣٥

اننا كنا عرضنا رأينا في الوسائل المقتضية لترقية كلية الحقوق وضمان تقدمها بكتابنا المرقم ١٤١ والمؤرخ ٢ كانون الاول ١٩٣٣ كما عرضنا قرار مجلس المدرسين المتعلق بذلك بكتابنا المرقم ١٤٠ والمؤرخ ٢ تموز ١٩٣٤ •

ندرج فيما يلي اهم النقاط من تلك المقترحات :

من المعلوم ان اول ما يجب عمله خلال التفكير في وسائل لترقية اى معهد من المعاهد العلمية والتعليمية ، هو تعيين اهداف ذلك المعهد بكـل وضوح • فعندما نريد ان نبحث عن وسائل ترقية كلية الحقوق ، يجب علينا أن نلاحظ قبل كل شيء الغايات والخدمات التي تتطلبها البلاد من هذه الكلية •

واذا استعرضنا الاعمال والخدمات التي يقوم بها متخرجو كلية الحقوق فلا نجد انها متنوعة جدا : تشمل الاشتغال بالمحاماة او خدمة الحكومة في وظائف القضاء والادارة والمالية والخارجية • ولا شك ان كلية الحقوق ستبقى في المستقبل ايضا المخرج الطبيعي لجميع هذه الاعمال والخدمات • فيمكننا ان نقول بهذا الاعتبار ان هذه الكلية بمثابة « مدرسة مهنية » تهيء الطلاب الى خدمات معينة اهمها مهنة المحاماة والوظائف الادارية والعدلية •

غير ان هذه الغاية العملية يجب ان لا تنسينا الواجبات الثقافية التي تترتب على الكلية بصفتها مدرسة عالية • لانها في الحقيقة بمثابة الفرع الاول من الجامعة التي ستنشأ في المستقبل • فيجب عليها ان تقوم في الوقت نفسه بخدمة « الثقافة العالية » التي تحتاج اليها البلاد •

يظهر من ذلك ان المهمة الملقاة على عاتق كلية الحقوق مهمة مضاعفة وهي ثقافية من جهة ومهنية من جهة اخرى :

أ ـ عليها ان تكسب طلابها ثقافة حقوقية وقانونية عالية •

ب ـ وعليها ان تهيء المحامين والموظفين الاداريين والقضائيين الذين تحتاج اليهم البلاد • فعلينا ان نلاحظ وسائل ترقية كلية الحقوق من هاتين الوجهتين •

(الواجب الثقافي) :

ان الواجب الثقافي الذي يترتب على كلية الحقوق يتطلب منها ان تتبع في تدريساتها الاساليب التي تسير عليها المدارس العالية في جميع البلاد الراقية • ومن المعلوم ان الغاية الرئيسية من التدريس في المدارس العالية لا تنحصر في تعليم وتلقين العلوم المقررة ؛ بل تتجه بوجه خاص نحو جعل الطلاب قادرين على البحث والتتبع والتوسع في تلك العلوم من تلقاء انفسهم • فالغاية من التدريس في كلية الحقوق يجب ان لا تنحصر في تعليم الموضوعات الحقوقية المقررة وشرح القوانين الموضوعة • بل يجب ان تتجه على

الاخص نحو اكساب الطلاب « فكرة قانونية وثقافية وحقوقية » تجعلهم مستعدين على درس القوانين من تلقاء انفسهم لكي يصبحوا قادرين على مناقشة لوائح القوانين التى ستوضع على بساط البحث في المستقبل وعلى شرح وتفسير وتطبيق القوانين التى ستسن خلال حياتهم الادارية او الحقوقية او السياسية .

ان هذه الغاية تكتسب خطورة عندنا . وذلك لان قوانيننا المقررة ناقصة ووليدة ظروف استثنائية . فلا شك في ان الطلاب الذين يتخرجون من كلية الحقوق سيجدون انفسهم في القريب العاجل وطول حياتهم المهنية امام قوانين جديدة كثيرة كما انهم سيفاجئون بتعديلات وتبديلات عديدة في القوانين الموجودة . فأذا لم تهتم كلية الحقوق بجعل طلابها وخريجها قادرين على شرح القوانين ونقدها ومقارنتها من تلقاء انفسهم تكون قد قصرت في اداء الواجبات المترتبة عليها تقصيرا كبيرا .

ولا حاجة للبيان ان هذه الغاية مما لا يمكن النوصل اليها آلا بحمل الطلاب على التتبع الشخصي حول الدروس التي يتلقونها . وذلك بمطالعة الكتب المختلفة ومناقشة الموضوعات المتنوعة .

ومن البديهي ان ذلك مما يستوجب الاعتناء بمكتبة الكلية اعتناء كبيرا . وجعلها صالحة لتحقيق الغايات السالفة الذكر . يجب ان لا ننسى ان المكتبات في كلية الحقوق تعتبر بمثابة المختبرات في كليات العلوم . فهى بمثابة الات البحث ووسائل التنقيب لدى الطلاب .

فيجب علينا ان نوسع المكتبة ونجهزهابالعد دالكافي والانواع الضرورية من الكتب المساعدة لدراسة الطلاب وابحاثهم .

هذا ومن الجهة الاخرى يجب ان لا يغرب عن بالنا ان المؤلفات الحقوقية بصنوفها المختلفة قليلة في اللغة العربية . فلا يمكن ان يتوصل الطلاب الى مستوى كاف من « الثقافة الحقوقية » اذا حصروا مطالعتهم بالكتب العربية . فمن الضرورى ان تتخذ التدابير اللازمة لحمل الطلاب

على مطالعة الكتب الحقوقية الغربية وضمان استفادتهم من تلك الكتب •

ان التعديلات التي اجريت في نظام كلية الحقوق قبل سنتين اضافت شرطا جديدا على شروط القبول وهو معرفة احدى اللغات الاوربية (الانكليزية أو الالمانية او الافرنسية او الايطالية) بمستوى المعرفة باللغة الانكليزية المطلوبة في الامتحانات العامة للدراسة الثانوية ، ان هذا التعديل منع قبول من لا يعرف احدى هذه اللغات الاوربيه ولو كان من حملة شهادات المدارس العالية • انى اعتقد بأنه يجب علينا ان نخطو في هذا السبيل خطوة اخرى ونتخذ التدابير اللازمة لتسهيل دراسة اللغات الاجنبية على طلاب الحقوق بل لاجبارهم على الاستمرار في هذه الدراسة الى درجة تكفي لاستفادتهم من المؤلفات الحقوقية الغربية استفادة حقيقية • فأن الطلاب الذين يدخلون كلية الحقوق اذا ما اكتفوا بمستوى المعرفة التي كانوا اكتسبوها قبلا في اللغات الاجنبية لا يستطيعون ان يستفيدوا من المؤلفات الغربية استفادة جدية • ولا يستبعد ان ينسوا ما كانوا قد تعلموه ايضا شيئا فشيئا • ولذلك يجب علينا ان نحدث دروسا في اللغة ونجعلها اجبارية على جميع الطلاب وان نحملهم خلال هذه الدروس على مطالعة وترجمة الابحاث المناسبة من الكتب الحقوقية المختلفة •

ان كليات الحقوق لا تتعهد عادة بتعليم اللغات الاجنبية في الجامعات الغربية • غير انني اعتقد ان احوالنا الخاصة تقضي علينا بعدم التردد في اتخاذ هذا التدبير الوقتي اسوة ببعض كليات الحقوق المؤسسة في البلاد الشرقية •

(الواجب المهني) :

واما الواجب المهنى الذى يترتب على كلية الحقوق في تخريج المحامين والموظفين الذين تحتاج اليهم البلاد فيتطلب منها توسيع تدريساتها وفق ما يقتضيه التخصص في هذه الفروع المختلفة •

ولا حاجة للبيان ان الموظفين الذين يحتاجون الى دراسة حقوقية وقانونية ينحصرون في هذه الصنوف الاربعة •

(أ) موظفو العدلية (ب) موظفو الادارة (ج) موظفو الخارجية • (د) موظفو المالية •

قد يخطر على البال ان هذه الوظائف المتنوعة تتطلب تفريع كلية الحقوق الى اربعة فروع •

غير اننا نعتقد ان الموظفين السياسيين الذين تحتاج اليهم وزارة الخارجية يجب ان يهيو في الجامعات الغربية بعد اكمال الدراسة في كلية الحقوق العراقية • فعلى كلية الحقوق ان تقوم بتدريس بعض العلوم السياسية كحقوق الدول والتاريخ السياسي والدبلوماسي بالنظر الى حاجات الموظفين الاداريين والعدليين اليها وتترك الى جامعات الغرب امر الاختصاص في هذه العلوم لاجل تعهد الوظائف السياسية •

واما موظفو المالية فلا مجال لنا ان نطلب منهم دراسة حقوقية كاملة نظرا الى مقادير الرواتب التي تعطى اليهم فمن الاوفق والحالة هذه ان نؤسس مدرسة خاصة على ان تكون ملحقة بكلية الحقوق دون ان تصل الى درجتها وتكون فرعا منها • فمن الممكن تأسيس هذه المدرسة على اساس قبول خريجي الثانويات وتعليمهم سنتين فقط ونستطيع ان نقول لذلك ان الواجب الذى يترتب على كلية الحقوق نفسها ينحصر في تخريج الموظفين الاداريين والقضائيين • وبما ان هؤلاء الموظفين يحتاجون الى ثقافة حقوقية لا تقل عن درجة الليسانس يجب على الكلية ان ترفع تدريساتها الى مستوى الليسانس قبل كل شيء • وذلك يتطلب ابلاغ مدة الدراسة الى اربع سنوات عوضا عن الثلاث سنوات الحالية •

واما قضية تفريع الكلية الى فرعي الادارة والقضاء في صفيها الاخيرين فقد تضاربت حولها الاراء نظرا الى حالة تشكيلاتها الادارية والعدلية ولا لزوم للبرهنة على ان التخصص في هذين الفرعين يقضي بتفريع الكلية الى فرعين من حيث الاساس • غير ان مجلس المدرسين قد لاحظ ان

التشكيلات الادارية والعدلية الموجودة في العراق لم تتمش على مبـــدأ تفريق القوى تفريقا تاما بل قبلت مبدأ تحميل الموظفين الاداريين وظائف قضائية عديدة • وعدا مهمة الحكم في « قضايا العشائر » التي هى مودعة الى الموظفين الاداريين من حيث الاساس كثيرا ما نرى الموظفين الاداريين يتولون بعض الاحكام القضائية في الامور العامة ايضا بناء على السلطات التي تعطى اليهم من قبل وزارة العدلية • ولهذا السبب يجب ان لا يغرب عن البال ان الموظفين الاداريين في بلادنا يحتاجون الى معلومات حقوقية وقانونية عامة اكثر مما يحتاج اليها الاداريون عادة في سائر البلاد • فمن الضروري ان يتوغلوا في دراسة الحقوق دراسة عامة لا تقل عن درجة الليسانس •

واني ، مع ميلي الشخصي الى ترجيح نظرية التفريع ، ارى ان البت في هذه القضية في الحالة الحاضرة يجب ان يتم بعد ملاحظة الخطة العامة التى تود ان تسير عليها وزارتي الداخلية والعدلية في تشكيلات الحكومة العراقية •

ان قرار مجلس المدرسين(*) المبحوث عنه آنفا يحتوى على تفاصيل كافية عن التعديلات التي يجب ان تدخل على منهج الكلية على اساس رفع مستوى الدراسة الى درجة الليسانس دون تفريع كما انه يحتوى على عدة مقترحات حول نظام الكلية ، فنرجو مراجعة تحريرنا السابق المرقم ١٤٠ والمؤرخ ٢ تموز سنة ١٩٣٤ في هذا الشأن • »

(*) ان قرار مجلس المدرسين لا يختلف الا تفصيلا عن مذكـــرة الاستاذ ساطع الحصرى ، كما انه لا يختلف كثيرا عن قرار اللجنـــة الفرعية • ان قرار مجلس المدرسين وقرار اللجنة الفرعية محفوظان فـي اضبارة رقم ٧/٢٣ في وزارة المعارف • اما مجلس المدرسين فقد كان يتالف انذاك من السادة : حسن رضا ، حكمت سليمان ، حمدى الاعظمى ،الدكتور حنا خياط ، رشيد عالي الكيلانى ، ساط ع الحصرى ، عارف السويدى ، عبدالاله حافظ ، محمد على محمود ، نصرت الفارسي ، يوسف الكبير •

تعديل نظام كلية الحقوق :

وتمشيا مع الخطة الاصلاحية لكلية الحقوق صدر « نظام تعديل نظام رقم ٤١ لسنة ١٩٣٢ لتعديل نظام كلية الحقوق رقم ١٠ لسنة ١٩٢٨ رقم (٤٣) لسنة ١٩٣٥ ، في اليوم الثانى من شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٥ واصبحت مدة الدراسة فيها اربع سنوات بدلا من ثلاث سنوات ، وطلب مجلس الوزراء (بكتابه المرقم ٥٤١٣ والمؤرخ في ٦-١٠-١٩٣٥) ان تقوم وزارة المعارف « بجلب مدرسين اخصائيين وتوسيع نطاق الكلية على وجه يؤمن اعداد موظفين قديرين في الشؤون المالية والادارية » .

وفي الوقت نفسه قرر مجلس المدرسين في كلية الحقوق بجلسته المنعقدة في ٢٨ تشرين الاول سنة ١٩٣٥ « الموافقة على ابقاء المنهج الحالى المصف الاول لملائمته مع وضع الكلية ء لى اساس الاربع سنوات سواء قبل مبدأ التفريع ام لا ، على ان تعمل التسوية اللازمة عند مسيس الحاجة لادخال موضوع او اكثر في هذا الصف بالنظر للاسس التي ستقرر بصورة نهائية ، وتأجيل النظر في امر تفريع الكلية الى حين الانتهاء من درسها من قبل اللجنة المؤلفة لهذا الغرض وورود تقريرها بهذا الشأن[٢٩] ... »

وعلق وزير المعارف (صادق البصام) على مذكرة كلية الحقوق بما نصه : تكتب دعوة الى كل من فخامة رشيد عالي بك وزير الداخليةووكيل وزير العدلية وجعفر باشا العسكرى وزير الدفاع للحضور في ديوان هذه الوزارة في الساعة ١١ من صباح يوم الخميس ٣١ منه لتعيين الخطة التي يجب السير عليها في اصلاح كلية الحقوق .

قرار اللجنة الوزارية :

« واجتمعت اللجنة الوزارية لاصلاح كلية الحقوق المؤلفة من

---

(٢٩) كتاب رئاسة كلية الحقوق الموجه الى وزارة المعارف رقم ١٥٠ وتاريخ ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٥ المحفوظ اصله في الاضبارة رقم ٧/٢٣

اصحاب الفخامة والمعالى الوزراء كجعفر باشا العسكرى ورشيد عالي بك الكيلاني وصادق بك البصام في ديوان وزارة المعارف • وبعد المذاكرة في اهم ما تحتاج اليه كلية الحقوق قررت الامور التاليه :ـ

اولا ـ تفريع الكلية الى فرعين الواحد للقضاء والثانى للادارة والمالية•

ثانيا ـ حصر حق التعيين في الوظائف الادارية والمالية بخريجي الفرع الثاني على ان يشمل ذلك الوظائف الادارية من الدرجة السابعة فما دون •

ثالثا ـ افساح المجال امام خريجى الفرع المذكور لاكتساب حق المحاماة متى شاءوا على ان يؤدوا امتحانا خاصا من بعض القوانين •

« ورأت ان تطلب وزارة المعارف الى مجلس مدرسي كلية الحقوق ان يضع مشروع منهج وفق الاسس المذكورة لكي تنظر اللجنة في الامر وتقرر التعديلات التى يجب ان تدخل على نظام كلية الحقوق » •

وابلغت وزارة المعارف رئاسة كلية الحقوق بقرار اللجنة الوزارية (كتابها المرقم ١٧٤ والمؤرخ في ٢ـ١١ـ١٩٣٥) ورجت ان تطلب الى مجلس المدرسين « بأعظم ما يمكن من السرعة ان يضع مشروع منهج وفق الاسس المذكورة ويقرر التعديلات التى يجب ادخالها على منهج الصف الاول حالا » •

ولكن الرئاسة عادت تستفسر عن بعض النقاط الخاصة بكيفية التفريع والصفوف التي يشملها راجية ارسال صورة من قرار اللجنة الوزارية المتعلق بهذا الموضوع « تنويرا لمجلس المدرسين » الذى سيجتمع في اليوم السابع من تشرين الثاني • فكان جواب وزارة المعارف (المكتب الخاص رقم ٢١٦ تاريخ ٥ تشرين الثانى) ما يلى :

« ان قرار اللجنة الوزارية لا يحتوى على شىء غير الاسس التى ذكرناها في كتابنا السابق ، لان اللجنة المشار اليها لم تر لزوما للدخول

١ ـ ان الدراسة الثانوية الحالية بوضعها الحاضر لا تؤهل الطالب تأهيلا كافيا لدخول الطبية .

٢ ـ عدم اتقان الطلاب اللغة الانجليزية يجعل دراستهم عقيمة لا سيما والكتب كلها انجليزية والمحاضرون معظمهم انكليز وقد حدث ان رأيت احد الطلاب المتخرجين لم يستطع قراءة وفهم الكتاب الذى درسه في كلية الطب . وفي هذا خطر على الارواح لا يمكن ان يقدر .

٣ ـ نفضل ان تتولى هذه الوزارة شؤون الكلية باعتبارها معهدا علميا سيصبح احد معاهد الجامعة منذ الان . وان هذا الاقتراح يشمل كلية الصيدلة كما يشمل كلية الطب .

دار المعلمين العالية :

« نعتقد ان هذه الدار قد تقدمت تقدما باهرا في هذه السنة من حيث اساتذتها وانتظام الدراسة فيها واضافة البناء الجديد اليها ومع ذلك فهي تحتاج الى ما ياتى :

١ ـ رفع مستوى الاساتذة الذين يأتون من الخارج اليها .

٢ ـ اعداد اساتذة من العراقيين لها عن طريق البعثات .

٣ ـ انشاء الابنية الضرورية للسكنى والدراسة .

٤ ـ تكميل المختبرات والمكتبات .

٥ ـ التأكيد على سوية اعلى من الطلاب عند القبول لا سيما في اتقان اللغتين العربية والانكليزية » .

مذكرة من مدير المعارف العام :

وانقطع التفكير والعمل في تأسيس الجامعة العراقية مدة غير قليلة ثم بدأت تتجدد بتأثير التفاعل الثقافي الجديد بين العراق ومصر ، وتزايد التعاون بين القطرين الشقيقين في الميادين الثقافية وغير الثقافية لا سيما في حقل التعليم العالى . وفي هذه الفترة رفع مدير المعارف العام مذكرة الى وزير المعارف هذا نصها :

ان التعليم العالى في العراق اصبح في وضع يدعو الى معالجة تستمد قوتها من حقائق العلم واصول التهذيب من جهة ومن التجارب التي اجتازتها هذه المعاهد في هذا البلد وفي البلاد المماثلة من الجهة الاخرى .

واني ارى ان اسلم الطرق للوصول الى الهدف في هذا الموضوع ان تؤلف لجنة من كبار رجال العلم والتهذيب ومن الذين اشغلوا مناصب عالية في هذه الوزارة ويكون في مقدمة مهمتها الاجابة على الاسئلة التالية :

١ ـ هل حان الوقت المناسب لانشاء الجامعة العراقية ؟ . فأذا كان الجواب بالايجاب .

٢ ـ ما هى الوسائل التى يجب اعدادها لهذا الغرض ؟

٣ ـ ما هي الطرق التي تسلك للحصول على هذه الوسائل ؟

٤ ـ ما هى الكلفة المالية ، ولو على وجه التقريب ؟ ومن اين يكون استمدادها ؟

٥ ـ فهل يجوز بقاء المعاهد العالية على الحالة الراهنة ، على ما فيها من تشتت وتباعد بين الاهداف التي يرمى اليها التعليم العالي بقدر الامكان؟

٦ ـ او الحاق جميع هذه المعاهد بمرجع واحد ومن المعقول ان يكون هذا المرجع هو وزارة المعارف لمالها من الاختصاص في شؤون التعليم والتهذيب مهما اختلفت ضروبها .

وقد ادرك واضع نظام وزارة المعارف لسنة ١٩٣٥ هذا الغرض فوضع في الفقرة الرابعة من مادته الثانية ما يكفل الغاية فأنها صريحة في ان مدرسة الحقوق والمدارس العالية شعبة رابعة من شعب وزارة المعارف . ولكن هذه الفقرة بقيت مهملة التطبيق لغير ما سبب مفهوم .

واذا تم انتظام هذه المعاهد في سلك مرجع واحد هو وزارة المعارف تحدث شعبة في هذه الوزارة يعهد اليها الاشراف على شؤون هذه المعاهد كافة . »

وتوقف مشروع تأسيس الجامعة مدة طويلة ثم بدأت الاوساط

الثقافية(*) تبعث الفكرة من جديد . ففي سنة ١٩٤٠ وجه وزير المعارف الى سكرتارية مجلس الوزراء مذكرة (برقم ٤٠٧٠ وبتاريخ ٢٧-٢-١٩٤٠) حول تأسيس الجامعة واختيار مكان مناسب لها هذا نصها :

« لا شك في ان نهضة هذه البلاد نهضة ثقافية صحيحة تتطلب تأسيس جامعة علمية للدراسات العالية تقوم بالانتاج العلمي وتعمل على بث الروح العلمي الصحيح بين الناشئة . ومع اعترافنا بعدم استطاعتنا المباشرة فورا بانشاء الجامعة قبل ان نستعد لها الاستعداد الكافي لا سيما عن طريق اعداد الاخصائيين من العراقيين ومع ذلك نرى ان الاستعداد يجب ان يبدأ منذ الان لاخراج مشروع الجامعة الى حيز الوجود . ويجب ان تكون نية الحكومات متجهة الى هذا السبيل . ولما كانت هذه الوزارة هي المكلفة بتنفيذ المشروع فأنها تقترح ان يصبح الحي الواقع في باب المعظم بين دجلة ومحطة شمالي بغداد وبين باب المعظم والسكة الحديدية الممتدة الى النهر حيا للجامعة وذلك لوجود كل المعاهد العلمية التي ستصبح من اقسام الجامعة فيه كالكلية الطبية وكلية الصيدلة ودار المعلمين العالية وكلية الحقوق ومدرسة الهندسة (التي نؤمل ان تصبح مدرسة عالية قريبا .

« ونظرا لما لهذا الاتجاه من الاهمية ولعلاقته بسياسة الانشاء والعمران لابنية الحكومة نقترح على مجلس الوزراء الموقر ان يقر هذا المبدأ وعلى ضوئه يبدأ العمل بتسليم ابنية السجون وحديقة المعرض وثكنة الخيالة

(*) دعت اللجنة الثقافية بجمعية الجوال العربي لفيفا من المثقفين لسماع المناظرة التى اقيمت فى الساعة السادسة من مساء يوم الخميس الموافق ٥-١٢-١٩٤٠ في قاعة كلية الحقوق والتي موضوعها : « هل آن الوقت لانشاء الجامعة العراقية ؟ » وقد ترأس الاجتماع الاستاذ عبدالرحمن البزاز وقد اشترك في المناظرة لفيف من الاساتذة والطلاب . فقد كان من المحبذين الدكتور عثمان خليل عثمان الاستاذ بكلية الحقوق ويساعده الطالب هاشم بركات الطالب في كلية الطب . وكان من المعارضين : الاستاذ محمد ناصر الاستاذ بدار المعلمين العالية ويساعده السيد فخرى شهاب الطالب في كلية الحقوق .

وبناية وزارة الخارجية وما الى ذلك من الابنية الاخرى الى وزارة المعارف بعد وضع الاعتمادات اللازمة لانشاء مبان تحل محل هذه التي ستستلمها المعارف على ان يتم ذلك خلال الخمس سنوات القادمة او المدة الملائمة التى يقرها مجلس الوزراء • »

حركة الاصلاح تمتد الى كلية الحقوق

نظرا للمنزلة الخاصة التى تتمتع بها كلية الحقوق في الحياة السياسية والقضائية والادارية فقد بذلت محاولات متعددة لاصلاحها لا سيما بعد ان تولى عمادتها رجال معروفون كتوفيق السويدى وساطع الحصرى وعبدالرزاق السنهورى ومحمود عزمي وعبدالحكيم الرفاعي وعبدالحميد الوشاحي •

وفي سنة ١٩٣٦ ادخلت اصلاحات جذرية على الكلية وصارت مدة الدراسة فيها اربع سنوات واستخدم عدد كبير من الاساتذة المصريين المعروفين للتدريس فيها • وتقرر احداث نظام التخصص في الدراسة في السنتين الثالثة والرابعة فأستحدث قسم للعلوم الادارية والمالية وقسم للعلوم القضائية وواصلت الكلية سيرها نحو التقدم والنمو خلال السنوات القادمة فصدرت عدة انظمة وتعديلات لهذه الانظمة تناولت اسس القبول والامتحانات وكراسى التدريس •

ونظرا لاهمية هذه التطورات في حياة اقدم كلية عراقية نثبت ادناه جانبا من هذه التعديلات والتحويرات في الانظمة والادارة والمناهج •

اول نظام لكلية الحقوق :

رفع رئيس كلية الحقوق (توفيق السويدى) مذكرة الى وزارة المعارف (رقم ٦٠ تاريخ ٢٩-١-١٩٢٨) يطلب فيها وضع نظام لكلية الحقوق هذا نصها :

« غير خاف ان كلية الحقوق تدار الان بقواعد كانت ظهرت بشكل

نظام لم يصدق من قبل مجلس الوزراء حسب الاصول ، فبقيت تلك القواعد مرعية كتعليمات معرضة للتبدل والتحول حسبما تراه الوزارة وقد حدث بالفعل ان جرت تعديلات مهمة في هذه التعليمات سواء أكان ذلك بأوامر صادرة مباشرة ام بشكل تعديل مما زاد في التشويش الذى لم يزل اخذا في ادارة الكلية .

ولما كان الاستمرار على هذه الحالة لا يخلوا من الاضرار فقد وجدنا من الضرورى الاستعجال في احضار لائحة نظام . نقدم نكم طيا اربع نسخ منه راجين تدقيقه وعرضه على مجلس الوزراء للتصديق حسب الاصول » .

فامر الوزير بتأليف لجنة مختلطة من الوزارة والكلية لتنظر في هذه اللائحة فتألفت(*) اللجنة على النحو التالى وعقدت اول اجتماع لها في ٤-٢-١٩٢٨ .

المستر سمث ـ مفتش المعارف العام ـ رئيسا
طه بك الهاشمى ـ مدير المعارف العام ـ عضوا
حنا بك خياط ـ مدير الصحة ـ عضوا
ساطع بك الحصرى ـ استاذ دار المعلمين العالية ـ عضوا
عبدالقادر السنوي ـ مدرس حقوق الدول الخاصة ـ عضوا

وفي اليوم الخامس من شهر مارت سنة ١٩٢٨ رفع الرئيس تقرير اللجنة الى وزير المعارف هذا نصه(**) :

اتشرف ان ارفع الى معاليكم توصيات اللجنة المؤلفة لفحص لائحة نظام كلية الحقوق . وقد ادرجنا هذه التوصيات بشكل تعديل على اللائحة كما اننا رفقنا نسخة من اللائحة الاصلية للمقارنة بينهما .

وأود أن أزيد على ذلك بأن الاقلية من الاعضاء المحترمين استحسنوا

(*) الامر الوزارى المرقم ٦٠٨ و المؤرخ في ١ شباط ١٩٢٨

(**) اصل المذكرة مع مسودة اللائحة محفوظة في اضبارة رقم ٧/٢٣ وزارة المعارف .

ثلاث نقاط ولكن لم ندرجها في التعديل بناء على عدم موافقة الاغلبية عليها. والنقاط الثلاث هى :

١ ـ اضافة موضوع علم الاجتماع على العلوم التى تدرس في الكلية .
٢ ـ اضافة مادة تخول وزارة المعارف تزييد عدد سني التدريس او تزييد عدد ساعات التدريس اليومية .
٣ ـ اضافة مادة تخول مجلس المدرسين تعيين المدرسين الدائميـــن والمدرسين المحاضرين .

مذكرة وزير المعارف :

فاتح وزير المعارف توفيق السويدى بكتابه المرقم ١٥٧١ والمؤرخ في ٣ نيسان ١٩٢٨ مجلس الوزراء حول ضرورة وضع نظام ثابت لكليةالحقوق وبين اهميتها هذا نصه :

لا يخفي على المجلس الموقر ما مرت به مدرسة الحقوق العراقية من المراحل منذ تأسيسها الى هذا اليوم وما قامت به من جليل الخدمة لهـذه البلاد باعدادها لها عناصر فعالة مجهزة بما تتطلبه الحاجة من المعلومات والكفاءات .

لقد اخرجت هذه المدرسة في خلال عشرين سنة مضت على تأسيسها طلابا امتازوا في خدمات الدولة وفي الاعمال الحرة وفي اى عمل قامـوا به . واذا لوحظ ان تسعين في المئة ممن يحمل شهادة الدراسة العالية في العراق قد تخرج من مدرسة الحقوق الحاضرة امكن تقدير منزلة هذه المؤسسة العلمية وذلك لاحلالها محلا لائقا بتلك المنزلة الرفيعة ولتمكينها من القيام بما اعدت له على وجه اتم من ذى قبل .

تعانى مدرسة الحقوق بعض النقائص فى التعليم كما تعاني قلـــة الوسائل المادية فتتطلب من جراء ذلك تحسينا محسوسا ومساعدة معقولة من قبل الحكومة . ولما كان تحقيق هذا التحسين لا يكـــون ممكنا الا بتجهيزها بنظام مستقر يؤمن لها كيانا ثابتا ويحدد واجباتها بصورة لاتدع

المشك مجالا ، ولما كان وضعها الحالى يتطلب الاسراع في اتخذ التدابير الموصلة لهذا الغرض فقد رأينا ان نعد مسودة نظام نقدمها الى المجلس الموقر للمصادقة عليها حسب الاصول .

« وكان السر بونهام كارتر ناظر العدلية في العراق قد اصدر نظاما لمدرسة الحقوق مؤرخا ١ كانون الثانى سنة ١٩٢٠ عندما كانت هذه المدرسة ملحقة بوزارة العدلية . الا ان ما حدث من التطور في وضع المدرسة المذكورة ومنهاجها كان قد اضطر الوزارة المختصة الى تقديم لائحة نظام جديد الى مجلس الوزراء الموقر في تشرين الثاني سنة ١٩٢٤ طالبة المصادقة عليه. غير ان المجلس كان قد استحسن وقتذاك ان يصدر ذلك النظام شكل تعليمات موقتا ريثما ينظر في مسألة مدرسة الحقوق بصورة نهائية ، فصدرت في الحقيقة التعليمات المذكورة .

« الا انه ثبت بالاختبار انه ليس من مبرر يسوغ الاستمرار على الاخذ بتلك التعليمات بعدما اصبحت المدرسة بحالة مستقرة كما ان رغائب وزارة المعارف المختلفة كانت قد ادت الى التحوير في كثير من اقسام تلك التعليمات وذلك بأوامر قد اصدروها من حين لاخر حسبما ترأى لهم من الدوافع ، فأدى ذلك الى تقلقل حالة المدرسة وجعلها معروضة دائما الى عدم استقرار غير محمود .

« ان ما نقدمه الان بالنظر لكونه نتيجة تجارب عديدة وقعت وتكررت خلال عشر سنوات في حياة هذه المدرسة . فانا اعتقد بأنه سوف يحقق قسما كبيرا من الاصلاح المنشود ، كما يساعد على اكتساب صفة مستقرة نستطيع بواسطتها ان نقطع شوطا بعيدا في مضمار الرقي والتكامل » .

وفي الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء في ١٠ نيسان ١٩٢٨ تقرر قبول لائحة نظام كلية الحقوق مع تعديلات بسيطة .

غير ان مشاكل كلية الحقوق باعتبارها اهم معهد عال لم تقف عند تعديل الانظمة ، بل انها جابهت مشاكل كثيرة مما حدا بالمسؤولين الى

تأليف اللجان تلو اللجان لدراسة هذه المشاكل قبل تعديل نظامها • وهكذا وجه وزير المعارف (عبدالحسين الجلبي) دعوة (كتابه المرقم ٥٠٤٨والمؤرخ في ٣٠ اب سنة ١٩٣٠) الى لفيف(*) من المعنيين في شؤون التعليم «للنظر في اصلاح منهج كلية الحقوق واصلاح نظامها » ووضع تقرير بذلك • وقد عقدت اللجنة ثلاث جلسات دققت خلالها الحالة الراهنة في كلية الحقوق وتذاكرت فيما يجب اتخاذه من الخطط لاصلاحها واتفقت في النتيجة في ان تعرض على السلطات المختصة المقترحات الاتية الذكر :

ان النواحي التي رأت اللجنة انها تتطلب الاصلاح تلخص بثلاث :

أ ـ ادارة الكلية •

ب ـ البرنامج والمنهج العلميين للكلية •

ج ـ كفاءة المدرسين •

ثم واصلت المذكرة بحثها لنواحي الاصلاح المختلفة(**) وكلف اعضاء اللجنة ـ بعد تعديل النظام بأختيار الاساتذة للتدريس •

وفي ٩ حزيران سنة ١٩٣٤ ارسل وزير المعارف مذكرة الى رئاسة كلية الحقوق يطلب فيها « الوقوف على رأى مجلس المدرسين في الاصلاحات اللازمة التي يرتأيها في نظام الكلية الحالي سواء كان ذلك بأضافة بعض المواضيع الجديدة او التوسع في المواضيع الحالية التي تدرس فيها اذ لايخفي ان كلية الحقوق هي المخرج الوحيد لتهيأة رجال القانون والادارة • ترفع مستوى الكفاءة والاهلية في هاتين الصفتين يتوقف بطبيعة الحال على رفع مستوى الثقافة في الكلية • وهذا قد يكون بتقسيم الدراسة فيها الى شعبتين لغرض الاختصاص الاولى للادارة والمالية والثانية للحقوق ، على ان تكونا مشتركتين في الصفين الاول والثاني واختصاصيتين في الصف

(*) وهم : رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان وحسن رضا ونشأت السنوي وداود سمرة وساطع الحصري والدكتور فاضل الجمالي وسامي شوكت وعبدالكريم الازري ونصرت الفارسي •

(**) اصل المذكرة محفوظ في اضبارة رقم ٧/٢٣

في التفرعات بل رأت ان تقرر الاسس وحدها وان تترك امر التفرعات الى مجلس المدرسين • فمن الطبيعي ان التفريع لا يكون قبل الصف الثالث ، كما انه لا مانع من جعل بعض الدروس مشتركة بين الفرعين في الصف الثالث ايضا اذا اقتضى الحال • وما نطلب من مجلس المدرسين هو احضار مشروع منهج مؤسس على الاساس المذكور •

« واما المبادىء المذكورة في الفقرتين (ب) و (ج) فقد تقررت بقصد تأمين رغبة الطلاب للانتساب الى فرع الادارة والمال وعدم حرمان هؤلاء من حق المحاماة ضمن بعض الشروط عند الاقتضاء » •

معهد العلوم المالية :

نبذة تاريخية :

تعود فكرة نشر الثقافة التجارية والمالية الى اوائل عهد الاحتلال البريطاني • فقد قامت السلطات البريطانية انذاك بفتح مدرسة اطلق عليها اسم « مدرسة مأمورى المالية » ، ونشرت في يوم ١٩ مارت ١٩١٨ الاعلان التالى :

« ستفتح الحكومة مدرسة لتخريج المأمورين باسم مدرسة مأمورى المالية ، وسيقبل الطلاب الذين ينوف عمرهم على ١٩ سنة ، ويمتحن الطالب قبل الدخول بالعربية والحساب والجغرافية والتاريخ ، وسيعطى الطالب روبية واحدة يوميا بصورة اكرامية من الدراسة اي ستة اشهر[٣٠] » •

واشتدت عناية السلطات بتنظيم دراسة العلوم المالية والتجاريةفقررت فتح « مدرسة الحكومة التجارية » بتاريخ ٢٣ نيسان سنة ١٩١٩ ، وعين الكابتن أج • أو نيولند لها مديرا ، ولكن هذه المدرسة لم يكتب لها النجاح فأوصدت ابوابها بعد فترة قصيرة من تأسيسها •

وتولى « المعهد العلمي العراقي » الذى اسس ١٩٢٢ نشر الثقافة

---

(٣٠) كان مدير هذه المدرسة السيد داود السعدى • ومن مدرسيها الحاج حمدى الاعظمى (لتدريس الحساب) وحسن بك لتدريس الاحصاء، وطه الراوى لتدريس العربية وعطا افندى لتدريس مسك الدفاتر •

المالية والتجارية بعد ان توقفت جهود الحكومة ، وسعى لتأسيس معهد عال يفي بحاجات البلاد المتزايدة ؛ فأعلن في اليوم الثلاثين من شهر حزيران سنة ١٩٢٤ عن عزمه على تأسيس « مدرسة التجارة العالية » مدة الدراسة فيها سنتان تقوم بتدريس علوم الاقتصاد والمالية ومسك الدفاتر والحساب التجارى والجغرافية الاقتصادية والقوانين التجارية واللغة الانكليزية •وقد توقفت الدراسة في هذه المدرسة ايضا بعد فترة من الزمن •

وفي عام ١٩٣٢ قامت وزارة المعارف بفتح فرع تجارى في الثانوية المركزية اسوة بالفرعين الاخرين : العلمي والادبي ؛ وقام بتدريس الفرع المذكور الاستاذ رفيق العشا •

وفي عام ١٩٣٦ اولى مجلس كلية الحقوق عنايته بتدريس العلوم المالية والتجارية والاقتصادية وقرر تأسيس « معهد العلوم المالية » ملحق بكلية الحقوق لاعداد مجموعة من الشباب لاشغال المناصب المالية والاقتصادية(*) وبذلك انتقل تدريس العلوم المالية من مستوى الدراسة الثانوية الى مستوى الدراسة العالية • وقرر مجلس المدرسين في كلية الحقوق سنة ١٩٣٧ جعل المعهد المذكور مستقلا عن ادارة الكلية وتشكلت في ٨ مايس سنة ١٩٣٩ لجنة لوضع لائحة نظام المعهد برئاسة الاستاذ عبدالحميد الوشاحي عميد كلية الحقوق انذاك ، على ان تصبح مدة الدراسة فيه اربع سنوات • وقد تم وضع اللائحة المذكورة ورفعت الى مجلس الوزراء لاقرارها ؛ غير ان المجلس قرر تأجيل البت في اللائحة الى السنة القادمة وتأسيس كلية للتجارة والاقتصاد مستقلة عن كلية الحقوق ؛ واستؤنفت الدراسة في المعهد المذكور سنة ١٩٤٢ وظل ملحقا بكلية الحقوق بغية افساح المجال امام الطلاب لاكمال دراستهم ونيل شهادة « مجاز بالعلوم المالية » التي كان يمنحها المعهد يومذاك •

(*) كان ملاك المعهد يتالف من الاستاذ رفيق العشا وابراهيم بيثون ومن بعض كبار موظفى وزارة المالية كالاستاذ صبحى الياور ومن بعض اعضاء الهيئة التدريسية في كلية الحقوق ذاتها •

مذكرة عن اصلاح معهد العلوم المالية :

وضع عميد كلية الحقوق مذكرة عن ترقية معهد العلوم المالية(٣١) تناولت الاسباب لموجبة لاصلاح المعهد المذكور ومنهج الدراسة • وادرج ادناه اهم ما جاء فيها :

الامـور الواقعـة :

« وجهت همي منذ عدت الى بغداد في الرابع عشر من شهر نيسان المنقضي الى تعرف الامر الواقع في ميدان النشاط الاقتصادى والتجارى في العراق وكذلك في ميدان الاعمال الحكومية المتصلة بالشؤون الماليةوالحسابية والقنصلية كي اتعرف الحاجات الحقيقية التي ينبغي للمعهد العلمي المالى الذى تعتزم الحكومة تنظيمه ان يسدها عن طريق اعداد نشىء مثقـف بالثقافة الاقتصادية ومزود بوسائل التطبيق العملي التي يتطلبها ذلك النوع من الحاجات •

« وقد رأيت ان اتصل في هذا السبيل بالمشرفين على بعض انـواع الاعمال في سوق بغداد ومن ترتبط بهم شؤون موظفي الحكومة منالمدراء، فتحدثت الى جماعة من مديرى المصارف اذكر منهم على الخصوص معالى السيد يوسف غنيمة مدير المصرف الزراعي الصناعي ومستر هاريس مدير البنك العثماني ووكيله السيد لاوى ووكيل الغرفة التجارية السيد ابراهيم حبيم وبعض المشرفين على شركة النفط العراقية و « شركة لنج » وبيـت حاسو اخوان ، كما تبادلت الرأى مع حضرات مدراء المالية العام والتجارة والاقتصاد ووكيل الكمارك ووكيل مدير الخارجية ومع غيرهم من الذين يعنون بصورة عامة بشؤون الاقتصاد والادارة في العراق •

« وكان من نتائج تلك الاحاديث التي جرت بين هؤلاء السادة وبيني ان لاحظت ما يأتي :

---

(٣١) تقع المذكرة في تسع صفحات من القطع الكبير ونص المذكرة محفوظ في اضبارة رقم ١/٢٣ وزارة المعارف •

١ ـ تشجيع عظيم لفكرة تأسيس معهد علمي عال للاقتصاد والمال والتجارة والادارة .

٢ ـ حاجة المنشئات المالية الماسة الى شبان عراقيين يعملون فيها في الحال . وقد اخبرني المستر هاريس مدير البنك العثماني انه في حاجة بالفعل الى عشرة شبان عراقيين مثقفين ثقافة تجارية ليوظفهم في البنك من الان .

٣ ـ عدم وجود « دفاتر » منظمة عند كثرة التجار لعدم وجود الاشخاص الذين يعرفون طرق امساك الدفاتر والحسابات التجارية على الطريقة النظامية .

٤ ـ عدم استطاعة الحكومة التدقيق في حسابات التجار عند جبي الضريبة منهم لعدم امساكهم الدفاتر المنظمة .

٥ ـ عدم وجود الموظفين الحسابيين الكافين لتسيير دفع الشؤون المالية « القيدية والحسابية » في الالوية وفي الادارات العامة بمختلف الوزارات ولا سيما ما يختص منها بتنفيذ قوانين الواردات التي تقوم عليها تغذية الدولة بالمال اللازم لتعهدها امور العراق .

٦ ـ اسف لعدم نجاح اعضاء البعثات الدراسية في اوربا لعدم اعدادهم الاعداد اللازم لاستطاعتهم السير مع زملائهم الاوربيين في مستوى واحد .

٧ ـ شكوى صارخة في دور المعارف وفي ميادين التجارة الخارجية والعلاقات القنصلية من عدم تمكن الشبان العراقيين من اللغات الاجنبية التمكن الذى يقتضيه اتساع نطاق هذه العلاقات وتلك التجارة وعدم اجادتهم ولو لغة واحدة من تلك اللغات .

المعهد ضرورة لسد حاجة ماسة :

وكان من شأن هذه الامور الواقعة التي اشترك في تقريرها خيرون

بشؤون العراق الاقتصادية والتجارية والمالية والادارية ان تكون عندى اقتناع جازم بأن انشاء معهد علمي عال لذلك النوع من الثقافة الخاصة انما هو ضرورة من ضروريات الحياة العراقية الجديدة تسد حاجات ماسة في سبيل تنظيم الادارة الحكومية والادارات الاقتصادية على الطريقة الحديثة التي تتمشى مع النهضة المباركة التي يتحضر لها العراق في كل مناحي نشاطه البادى • فيكون من اغراض المعهد اعداد شباب يعمل في مختلف المصارف الاهلية والاجنبية القائمة في العراق وفي مختلف الشركات الصناعية والتجارية المؤسسة والتي تسعى الحكومة والجماعات لتأسيسها في القريب ، ويمسك فريق منه بالفعل دفاتر التجار ومن اليهم على اساس علمي حديث ويشرف الفريق الاخر على تدقيق هذه الدفاتر وما فيها من حسابات لمصلحة التعامل المنتظم ولمصلحة الدولة فيما يتصل بجباية الضرائب والواردات من هذه الحسابات ، كما يكون من اغراض المعهد اعداد شباب يتولى وظائف الحسابات والمالية في مختلف دوائر الحكومة لا سيما ما يتصل منها بوزارات المالية والاقتصاد والخارجية ومصالح السكك الحديدية والكمارك والالوية • ويكون من اغراض المعهد كذلك اعداد شباب مسلح بالمعلومات اللازمة للقيام بأعباء المناصب القنصلية ومناصب الملحقين التجاريين خير قيام •

المبادىء العامة في تنظيم المعهد :

وعلى ضوء الملاحظات العملية يصح ان تقرر المبادىء العامة التالية في سبيل تنظيم المعهد الجديد :

١ – ان يقوم المعهد على اعتبار كونه « كلية » ما دامت النية متجهة الى تنظيم جامعة عراقية تؤلف من عدة « كليات » وما دام الاتجاه سائرا نحو تحقيق تلك النية في السنوات القليلة المقبلة • وفضل هذا المبدأ الاول ان تعد الكلية من الان بحيث تصبح تامة في اليوم الذى يتقرر فيه انشاء الجامعة كما هو الشأن في كليتي الصيدلة والهندسة المبتدئتين وفي كلية الزراعة المعتزم انشاؤها في القريب ايضا •

٢ ـ تكون مدة الدراسة في الكلية اربع سنوات كما سيكون الحال في كلية الحقوق منذ العام الدراسي المقبل ، ولا سيما ان انواع المعلومات والمعرفة التي يجب ان تدعم بها ثقافة الشباب الذي سيحمل على عاتقه عبء النهضة الثقافية العراقية لا يستطيع الاكتفاء لتلقينها بأقل من ذلك القدر من السنين .

٣ ـ توضع المناهج بحيث تكثر التطبيقات العملية في السنتين الاوليتين من سنوات الدراسة وذلك كي يستطيع من يريد من الطلبة الاكتفاء بهما والدخول مباشرة في الميدان التجارى العملي الذى يحتاج من الان للشبان العراقيين على حد ما قرره غير واحد من مديرى المعارف ورؤساء الشركات .

٤ ـ تقوم التطبيقات العملية على فكرة تعويد الطلبة العمل في قاعة كبيرة كقاعات المصارف والشركات يوزعون فرقا تتناوب القيام بمختلف العمليات التي تقوم بها المصارف والشركات والادارات الحكومية يجلسون الى مناضد مشابهة لمناضد تلك المصارف والشركات والادارات ويسجلون عملياتهم في دفاتر كبيرة كتلك المستعملة في تلك المنشئات جميعا بحيث لا يحسون شيئا من الغرابة اذا ما تولوا العمل في احداها ويقومون بأعباء هذا العمل منذ توليهم اياه دون حاجة الى ضياع وقت للتمرين .

٥ ـ قيام الطلبة الى جانب دراستهم النظرية وتطبيقاتهم العملية برحلات فنية الى مراكز التنظيم الاقتصادى العراقي الخاصة بأهم المنتجات كالتمور والنفط والمصانع والكمارك وميناء البصرة والمحال التجارية الكبيرة وما اليها من المظاهر الاقتصادية العامة .

٦ ـ العناية التامة باللغات الاجنبية على ان تكون اللغة الانكليزية هي ذات النصيب الاوفر من هذه العناية تتلوها اللغة الافرنسية وعلى ان تدرس كذلك ـ عن طريق الاختيار بينهما ـ اللغتان التركية والفارسية لاعتبارات محلية .

٧ – تلقى على طلبة الكلية بين فترة واخرى محاضرات باللغات العربية والاجنبية من جانب مدراء المؤسسات والاعمال الادارية والمالية في العراق .

٨ – يقدم الطالب قبل انتهاء الدراسة في السنة الرابعة من سني الكلية اطروحة يكون موضوعها متصلا بناحية من نواحي النشاط الاقتصادى او المالى او القنصلي العراقي ويكون اعدادها خلال هذه السنة تحت اشراف احد اساتذة الكلية .

٩ – اعتبار الاجازة العلمية التى تمنحها الكلية معادلة من حيث الراتب في الوظائف الحكومية لاجازة كلية الحقوق وتفضيل حامليها على سائر حملة الاجازات الجامعية في تولي المناصب المالية والحسابية والقنصلية .

١٠– توثيق الروابط بين الكلية الجديدة ورجال الاعمال في الميدان الاقتصادى والتجارى بالعراق حتى يضمن للخريجين عن طريق هذا التوثيق اقبال الشركات والمصارف والمؤسسات التجارية والمالية على توظيفهم عندها وبايثارهم على غيرهم ممن يتقدمون للعمل لديها .

١١– يقبل عدد محدود من الطلاب يتراوح في السنوات الاولى بين العشرين والخمسة والعشرين حتى يكون العرض دائما اقل من الطلب فتظل قيمة الكلية وخريجها محفوظة في مستوى لائق .

منهج الدراسة :

وعلى هذا واستنادا الى كاتب المذكرة في التعليم التجارى منذ سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩١٨ بمدرسة التجارة العليا بالقاهرة ومعالجته لعديد من الشؤون الاقتصادية وبعد الاستئناس بمناهج التعليم التجارى في فرنسة وانكلترا والمانيا وايطالية وسويسرة اقترح مفردات الموضوعات التى ستدرس في معهد العلوم المالية الملحق بكلية الحقوق خلال مدة الدراسة ، كما اقترح ملاكا خاصا بالكلية يتألف من عميد واستاذين وثلاثة من مساعدى

الاساتذة واربعة مدرسين وسكرتير ومحاسب ومراقب وامين مكتبة وامين متحف .

نظام جديد لكلية الحقوق :

في اليوم الرابع والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٣٦(*) صدر نظام جديد شامل لاصلاح كلية الحقوق هو نظام رقم (٨) لسنة ١٩٣٦ والغيت بموجبه جميع الانظمة السابقة وتعديلاتها ، نصت المادة الاولى من النظام المذكور : « تمنح كلية الحقوق درجة ليسانس في الحقوق مع شهادتين بين نوع التخصص الذي اختاره الطالب اما في العلوم القضائية او العلوم الادارية والمالية ، ويجوز انشاء درجات ودبلومات احرى بارادة ملكية بناء على طلب مجلس الكلية » ، ونص النظام على جعل مدة الدراسة « للحصول على درجة الليسانس اربع سنوات » ولاول مرة في تاريخ الكلية اشترط في الاستاذ والاستاذ المساعد والمدرس « ان يكون حاصلا على درجة الدكتوراه .. » .

وتنفيذا للنظام الجديد اصدر وزير المعارف (صادق البصام) قرارا (رقم ٣٨٧٤ تاريخ ٩ مارت سنة ١٩٣٦) بتحديد « مراتب ودرجات هيئة التدريس الحاليين بكلية الحقوق حسب ما يلي :

١ ـ يكون عبدالرزاق بك احمد السنهوري عميد كلية الحقوق في مرتبة استاذ ويشغل كرسي القانون المدني .

٢ ـ يكون السيد منير افندى القاضي في مرتبة استاذ مساعد للمجلة والاحكام المدنية وفي مركز حاكم من الدرجة الثالثة .

٣ ـ يكون كل من حسين بك فهمي ومحمد زهير بك جرانة وعبده حسن الزيات في مرتبة استاذ مساعد الاول للاقتصاد السياسي وعلم المال والثاني للقانون العام والثالث لتاريخ القانون والقانون الروماني . »

(*) كان عدد طلبة كلية الحقوق (سنة ١٩٣٦) ٣٠٧ طلاب ، و١٤ طالبا في معهد العلوم المالية و٩٣ طالبا في دار المعلمين العالية .

ولتعذر تطبيق الشروط العلمية على عدد من المدرسين من « ذوى الكراسي » ولعدم توفرهم بشكل يضمن سير التدريسات قام وزير المعارف (محمد رضا الشبيبي) بتعديل نظام كلية الحقوق فصدر النظام رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٨ لملافاة هذه الصعوبة في اليوم ١٥ من شهر ايلول سنة ١٩٣٨ ، ثم تلاه تعديل اخر ، حيث عدلت المادة (٢٩) بأضافة عبارة « وان لا يكون موظفا » فصدر نظام رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٩ لتعديل نظام كلية الحقوق رقم ٨ لسنة ١٩٣٦ في اليوم ٢١ من شهر مايس سنة ١٩٣٩ .

التطبيقات القضائية :

وظهرت صعوبات اخرى من جراء تطبيق النظام الجديد . فبعث وكيل عميد كلية الحقوق (منير القاضى) بمذكرة الى وزارة المعارف (رقم ٦١٠ تاريخ ٢٧-٩-١٩٣٩) تضمنت مطالعاته حول النظام المذكور هذا نصها :

« نعرض على معاليكم الامور التالية :

١ - نصت المادة الحادية والعشرون من نظام كلية الحقوق رقم (٨) لسنة ١٩٣٦ على ان مجلس الكلية يؤلف من الاساتذة ذوى الكراسي والاساتذة المساعدين . كما تحتم المادة الرابعة والعشرون حضور اكثر من نصف الاعضاء ليكون اجتماع المجلس صحيحا .

«ولقد تجلى لنا خلال الاعوام الماضية انمجلس الكلية لا يتيسر اجتماعه اثناء عطل الصيف لسفر الاساتذة الى خارج العراق وبذا يتوقف ما قد يتهيأ لعمادة الكلية ان ترى من امور تخص شؤون التعليم وهيئةالتدريس. لذا نقترح اضافة مادة الى نظام الكلية تتضمن تخويل وزير المعارف سلطة مجلس الكلية عندما لا يتيسر اجتماعه .

«٢ - نصت المادة الرابعة والاربعون من نظام الكلية المذكورة اعلاه انه (يحرم من دخول الامتحان بدوريه كل طالب لا يحضر بدون عذر مقبول ٧٥ بالمائة على الاقل من مجموع الدروس والمناقشات واعمال

قاعات البحث المقررة على فرقته وكذلك من لا يحضر ٦٠ بالمائة من هذا المجموع ولو بعذر) .

« ونعتقد ان هذه المادة قد أباحت للطالب أن يغيب اكثر مما يجب بعذر وبدون عذر مما اغرى كثيرا من الطلاب بان يستعملوا كامل حقهم في الغياب بعذر وبدون عذر فاشتد انصرافهم عن سماع محاضرات الاساتذة. وهذا امر لا يصح أن يستمر . لذلك نقترح تعديل المادة المذكورة بحيث لا يزيد السماح للطالب بالغياب بدون عذر عن ١٠ بالمائة وبعذر مقبول عن ٢٠ في المئة .

«٣ ـ لقد تظاهر لنا من التتبعات الشخصية ان كثيرا من متخرجي الكلية عند انتمائهم الى المحاماة او الحاكمية لا يستطيعون القيام بواجباتهم على الوجه الكامل من الناحية الاصولية ، وهذا ناتج عن عدم تمرنهم على التطبيقات القضائية في الكلية اذ انهم يتخرجون مجهزين بالعلم دون التطبيق والمران . ولا شك ان هذا مما يخل بسمعة الكلية كما يضر بصالح القضاء . لذلك نقترح اضافة مادة في النظام تحتم لزوم اجراء التطبيقات القانونية بعد التخرج لمدة ستة اشهر على الوجه الذى يقرره مجلس الكلية . ولا تعطى شهادة الليسانس الى المتخرج الا بعد ان يجتاز التطبيقات المذكورة بنجاح . »

وصيغت هذه المذكرة على شكل « اسباب موجبة » وارسل وزير المعارف (كتابه المرقم ٢٢٨٠١ والمؤرخ في ٥-١٢-١٩٣٩) لائحة نظام تعديل نظام كلية الحقوق رقم (٨) لسنة ١٩٣٦ الى سكرتارية مجلس الوزراء تمهيدا لاقرارها .

بناية كلية الحقوق :

ولم تقتصر جهود وزارة المعارف وعمادات كلية الحقوق على اصلاح النظام والمناهج بل امتدت الى تحسين مرافق الكلية واختيار موقع مناسب يفي باغراضها العلمية ويتماشى مع تطورها وتقدمها . وكان من جملة

جهودها استملاك العرصة بين المنشأة عليهما بنايتي كلية الحقوق والمدرسة الغربية المتوسطة الكائنتين في محلة السور (با ب المعظم)[٣٢] العائدتين الى مديرية الاوقاف العامة تمهيدا لاجراء التوسيعات والتحسينات المطلوبة ، لا سيما بعد ان اخذ المستقع بين كلية الحقوق ودار المعلمين العالية والغربية المتوسطة ينشر روائح كريهة ويعرقل سير التدريسات » كما هو واضح من الكتاب الذى وجهته عمادة كلية الحقوق بصورة مستعجلة (رقم ٩٦ وتاريخ ١-٣-١٩٣٨) الى وزراء المعارف طالبة اتخاذ الاجراءات السريعة هذا نصه :

« ان الساحة التى تتوسط كلية الحقوق ودار المعلمين العالية ومستشفى حماية الاطفال والمدرسة الغربية المتوسطة وتجاور حديقة المعرض ووزارة الخارجية أمست مستنقعا كبيرا ينشر الروائح الكريهة وتعشعش فيه انواع الجراثيم وخاصة بعوض الملاريا • ان بقاء الحالة على ما هى عليه تنذر بشر عظيم يهدد صحة المئات من طلبة هذه المدارس • فالرجاء التفضل باتخاذ أسرع التدابير بمناسبة حلول عطلة نصف السنة • ونؤمل ان تنتهى الاجراءات اللازمة خلالها » •

---

(٣٢) طلبت وزارة المعارف بناء على موافقة وزارة المالية بكتابها المرقم ٢٣٠٢ والمؤرخ في ٢٥-٣-١٩٣٦ الى متصرفية لواء بغداد استملاك العرصتين المذكورتين ، وتألفت لجنة لهذا الغرض واصدرت القرار التالى :

لقد اجتمت اللجنة المؤلفة من كل من السادة حسين جلبي عبدالهادى والياهو مير العضوين في مجلس ادارة لواء بغداد والسيد فؤاد الحسيني مهندس وزارة المعارف في يوم السبت المصادف في ١٢ مارت سنة ١٩٣٨ بموجب الصلاحية المخولة لها من قبل مجلس ادارة لواء بغداد لتخمين ثمن العرصة العائدة الى مديرية الاوقاف العامة والواقعة في السور باب المعظم والمشيدة عليها مباني كلية الحقوق وقاعة المحاضرات ودار المعلمين العالية والمتوسطة الغربية وبعد الكشف تقرر ان يكون سعر المتر المربع لمسافة خمسة وعشرين مترا من جهة الشارع العام المؤدى الى باب المعظم الى الخلف بمبلغ ١ر٢٥٠ دينارا وما يتبقى من العرصة بسعر المتر المربع ٥٠٠ر- دينار • وعلى هذا تم الاتفاق •

وكتب وكيل عميد كلية الحقوق (محمود عزمي) الى وزارة المعارف كتابا (رقم ٣٢٠ وتاريخ ٢٣-٥-١٩٣٨) يعرض فيه عدم صلاحية بناية كلية الحقوق هذا نصه:

« تود عمادة كلية الحقوق ان تبرىء ذمتها امام مصلحة الدراسة ومصلحة الطلبة فيها فتعود للمرة السابعة - عدا المرات العديدة التي جرت فيها محادثات شفوية الى قضية بناء الكلية وعدم صلاحيته للدراسة في العام المدرسي المقبل لا من حيث عدد الغرف ولا من حيث الشرائط الصحية .

« فان الكلية ستصبح صفوفها في العام المقبل اربعة بدلا من ثلاثة وستصبح صفوف معهد العلوم المالية ثلاثة بدلا من اثنين ، ويجب ان تكون هناك غرفة معاونة لاجراء البحوث والمناقشات فيها تنفيذا لنظام الكلية . وشيء من ذلك لا يمكن توافره في البناء الحالي ولا يمكن توافره الا بشيء من الضيق اذا نفذ الرأي الذي قبلته الوزارة منذ عام كامل والذي يقضي بالحاق بناء دار المعلمين « الناصية(*) » ببناء الكلية . « وذلك عدا ضرورة القيام بردم سراديب الكلية ردما كاملا ودفن الارض المحيطة بالبناء حتى لا يتكرر طغيان المياه كما حدث هذا العام ويتسبب عنه ما يتسبب من المنافاة لشرائط الصحة الاولية .

« وسيكون هذا اخر كتاب نوقعه في هذا الشأن الذي طال امده ، وللوزارة ان تقرر الامر على ما ترى »(**) .

(*) طلب وزير المعارف (محمد رضا الشبيبي) بيان رأي مدير المعارف العام حول الكتاب لا سيما حول كلمة « الناصية » ! فكان تعليق مدير المعارف العام طه الراوي على الكتاب نفسه (بقصاصة مستقلة) ما يلي : « أرى ان تثار مسألة المدارس العالية من أساسها ، فاما أن تلحق كلها بوزارة المعارف وعند ذلك تحدث لها مؤسسة خاصة واما ان تلحق مدرسة الحقوق بوزارة العدلية اسوة بما الحق من امثالها » .

واعتذر و . عميد كلية الحقوق بكتابه المرقم ٣٣٣ والمؤرخ في ٢٦-٥-١٩٣٨ عن ذكر تعبير « الناصية » وتفسيره خلافا لما اريد به !

(**) وقد ازداد الامر سوءا حينما كتب وكيل العميد (محمو عزمي) كتابا

انتقال كلية الحقوق الى بنايتها الحالية :

ارسل عميد كلية الحقوق مذكـــرة اضافيـة (رقـم ٢٢٩ تاريـخ ٢٧-٤-١٩٤١) حول بناية كلية الحقوق هذا بعض ما جاء فيها :

« لا يخفي على معاليكم ما لكلية الحقوق من أثر مجيد في تكويـن طائفة من ابرز رجالات العراق في السياسة والادارة والقانون وفي تهيأة جو من الثقافة الحقوقية واضح المعالم في بناء مجتمعنا التعليمي • وليس من ينكر أن المعهد الثقافي الوحيد الذى سار قدما متمشيا مع روح العصر العلمية مسايرا أحدث أساليب التعلم والتعليم هو هذه الكلية التي تخرج فيها معظم ساسة العرق في شتى مراحله كالاستاذ الكبير فخامة السيد رشيد عالي الكيلاني • ومعالي الاستاذ السيد محمود الشيخ على ومعالي الاسـتاذ محمد على محمود وكثير غيرهم •

« ان كلية الحقوق برغم ما هو بائن من تأثيرها العظيم في الحيـــاة الفكرية لهذا البلد وبرغم دلالتها الملموسة فان مرافقها الحيوية لم تتمتع بالعطف المرجو من قبل الهيئات المسؤولة ولم تنل من الرعاية ما هي أهل له •

« وأول ما يلفت النظر ويسترعي الاهتمام عدم اصلاح البناية الحالية لاغراض الكلية التعليمية فعدد طلبتها ٥٣٧ طالبا وعدد طلبة معهد العلـوم المالية الملحق بها ٥٤ طالبا ، وهو عدد ضخم لا تتسع له بناية تحتوى على اكثر من ثلاث غرف لثلاث صفوف وغرفة للمكتبة وغرفة للاساتذةواخرى للعميد وثالثة للكتبة واثنتين صغيرتين خصصتا للمطالعة ••

« فلا بد بعد كل ما ذكرناه من ايجاد بناية وافية بالغرض تتسع لكل ما تحتاجه الكلية من غرف للتدريس والمناقشة وللاساتذة وللمطالعة[٣٣] ••

مستعجلا فوق العادة حول الموضوع بتاريخ ٢٣-٣-٩٣٨ واهتم بالموضوع وزير المعارف (الشبيبي) وقام مهندس المباني (فؤاد الحسيني) بنصـــب المكائن لضخ مياه النزيز والامطار •

(٣٣) أصل المذكرة في اضبارة رقم ٧/٨ وزارة المعارف •

وبعد ذلك تشكلت لجنة « للنظر في انشاء بناية خاصة لكلية الحقوق »، وتقرر مؤقتا انتقال الكلية الى بناية القسم الداخلي لدار المعلمين العالية الجديدة (البناية الحالية) وذلك في ٢٢ حزيران سنة ١٩٤١ • وهذا نص المذكرة المرفوعة الى وزير المعارف (محمد رضا الشبيبي) :

معالي الوزير :

اجتمع كل من مدير التدريس والتربية العام ومفتش المعارف العام وعميد كلية الحقوق ووكيل عميد كلية دار المعلمين العالية ومهندس وزارة المعارف للنظر في انشاء بناية خاصة لكلية الحقوق وذلك للضرورة الماسة من حيث ان بنايتها الحالية لا تفي بسد حاجاتها • وبعد أن زار المشار اليهم البناية المذكورة تحقق لديهم انها لا تتلاءم مع حاجات الكلية ، ابدى مهندس الوزارة رأيا وجيها وهو ان تستبدل بناية كلية الحقوق ببناية القسم الداخلي لدار المعلمين الواقعة في الصرافية بعد اجراء بعض الاصلاحات والاضافات في بناية كلية الحقوق فتكون وافية لغرض القسم الداخلي لدار المعلمين • فقر الرأى اولا بزيارة البنايتين للوقوف على وجاهة الرأى المعروض •

« زار المشار اليهم البنايتين المذكورتين فانعقد الاجتماع على وجاهة الرأى للاسباب الآتية :

اولا ـ ان بناية كلية الحقوق محاطة بالابنية المختصة بدار المعلمين العالية مع ان القسم الداخلي المنوه عنه آنفا بعيد كثيرا عن بنايات دار المعلمين وشاذ عنه • فمن الموافق للمنطق ان ينقل القسم الداخلي لدار المعلمين الى بناية كلية الحقوق ليجتمع الشتات •

ثانيا ـ ان في بناية كلية الحقوق بهوا للمحاضرات تحتاجه كلية المعلمين كل حين وهي في اضطرار لبناية متصلة بقرب بنايتها التدريسية •

ثالثا ـ في عملية النقل المطلوب تستغني الوزارة عن انشاء بناية جديدة لكلية الحقوق تكلف الوزارة مصاريف باهظة •

« لهذا نرفع الى معاليكم هذا التقرير راجين الموافقة على التشبث المذكور مع الايعاز الى مهندس الوزارة للقيام فورا بما يقتضى من الاصلاح والاضافة لتكون البنايتين جاهزتين في بدء السنة الدراسية المقبلة . »

(التواقيع)

كلية الهندسة

واصبحت مدرسة الهندسة تؤلف قسما من جامعة آل البيت حين تأسيسها بالرغم من انها لم تكن معهدا عاليا ، وبالرغم من انها لم تكن تابعة لمديرية الاوقاف العامة ولا لوزارة المعارف . ولكن هذا الارتباط ظل شكليا طيلة حياة الجامعة . ومن المفيد جدا في هذه المناسبة ان نقدم نبذة تاريخية عن تأسيس مدرسة الهندسة وتطورها الى كلية عالية .

فقد تأسست اول مدرسة للهندسة في اوائل الحكم الوطني سنة ١٩٢١ ، وألحقت انذاك بكلية الري التدريبية واصبحت نواة لكلية الهندسة فيما بعد . وكان الغرض من تأسيسها تدريب الطلبة (وهم من خريجي الدراسة الابتدائية) على اعمال الري والاشغال والسكك . وقد افتتحت هذه المدرسة اولا في بناية الكرنتينة (التي هي الان المستوصف العسكري المقابل لكلية الهندسة الحالية) ، ثم انتقلت بعد ذلك الى بناية مستأجرة في محلة الميدان . وفي سنة ١٩٢٧ ارتبطت المدرسة بوزارة المعارف وانضمت الى جامعة آل البيت في الاعظمية واصبحت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد الدراسة المتوسطة ، ثم انتقلت فيما بعد الى مزرعة الرستمية . وكان يتولى ادارتها منذ تأسيسها المستر غريفث . وفي سنة ١٩٣٢ تقرر الغاءها لاسباب مالية .

« وفي سنة ١٩٣٥ افتتحتها وزارة المواصلات والاشغال مرة اخرى واناطت ادارتها بالدكتور داود القصير الذي بذل جهودا تشكر بتنظيمها وترتيبها وتجهيزها بلوازم مدرسية ومدرسين ومحاضرين . وكانت مدة

الدراسة فيها ثلاث سنوات ايضا بعد الدراسة المتوسطة العراقية • وبعد سنين قليلة توفق الى جعل مدة الدراسة فيها اربع سنوات بعد الدراسة المتوسطة العراقية ايضا ، ولكن النقص الثقافي بقى ملازما لها ، وهو ان طلابها كانوا يتثقفون ثقافة هندسية بحتة لذا فقد كانت ثقافتهم العامة دون مستوى خريجي الاعداديات العراقية • فلم يكونوا يعرفون شيئا عن اداب اللغتين العربية والانكليزية والتاريخ (حتى تاريخ بلادهم) والكيمياء والنبات وعلم الحيوان والفسلجة وغير ذلك من العلوم الاخرى التي يعرفها خريجو الاعداديات معرفة جيدة • »[٣٤] •

وفي سنة ١٩٤٢ قررت وزارة المواصلات والاشغال فتح كلية هندسية يلتحق بها خريجو الدراسة الاعدادية لسد حاجة البلاد المتزايدة من المهندسين ، وتضافرت الجهود على اعداد نظام خاص بهذه الكلية ، فصدر اول نظام هو (نظام كلية الهندسة رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٢) والتحق في السنة الاولى ستون طالبا من خريجي الدراسة الاعدادية ومن اصحاب المعدلات العالية في الرياضيات والكيمياء والفيزياء ، ونجح عدد قليل منها ، ووقع الاختيار على طالبين منهم ارسلا ضمن البعثة العلمية لوزارة المعارف للالتحاق بكلية الهندسة (جامعة فؤاد الاول ـ القاهرة) لاكمال دراستهما هناك • وبغية رفع مستوى الدراسة في الكلية الغي النظام القديم وحل محله النظام رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٤ واصبحت « مدة الدراسة في الكلية اربع سنوات تسبقها سنة تحضيرية ويمنح خريجو الكلية درجة بكالوريوس علوم في الهندسة » (المادة الثانية) • وتولى ادارة الكلية المستر وليام مارش[٣٥]

---

(٣٤) من مقال بعنوان « نبذة تاريخية عن كلية الهندسة » كتبه المرحوم بهجت النقيب (معاون عميد كلية الهندسة) نشره في اول دليل رسمي أصدرته كلية الهندسة (صفحة ٤٠ ـ ٤٣) • واسم الدليل المذكور هو « الكتاب السنوي » لكلية الهندسة (١٩٤٥ ـ ١٩٤٦) اصدرته لجنة الكتاب السنوي في كلية الهندسة ـ مطبعة التفيض ـ بغداد

(٣٥) كان محاضرا في جامعة نيوكاسل (انكلترا) واستاذا في الهندسة الميكانيكية وحائزا على درجة بكالوريوس وماجستير في الهندسة الميكانيكية •

اعتبارا من النصف الثاني للسنة الدراسية ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ • واسندت وكالة عمادة كلية الهندسة بعد ان مكث المستر وليام مارش عشرة اشهر فقط الى المستر كبارن المشاور الفني لوزارة المواصلات والاشغال الذي سبق ان تولى عدة مناصب في الحكومة العراقية •

وتخرجت اول دورة من المهندسين العراقيين سنة ١٩٤٤ وكانت التدريسات تتم في غرف الدراسة الواقعة في الطابق الارضي لبناية الكلية ، الذي يشمل القاعة والمكتبة والادارة والمختبرات (للفيزياء والكيمياء والكهربائية والري والهيدروليكا) • اما الطابق العلوي من بناية الكلية فقد خصص لسكنى الطلاب[٣٦] وبعض اعضاء الهيئة التدريسية عملا بالمادة الرابعة من نظام الكلية • وتأسست اول جمعية استهلاكية تعاونية في الكلية سنة ١٩٤٤ بعد مصادقة وزارة الاقتصاد على نظامها الداخلي وغرضها « تعلم الطلاب المبادىء التعاونية وتعويدهم على ممارسنها بصورة عملية وبث روح التعاون بينهم وتحسين حالتهم جتماعيا واقتصاديا • »

المجلس الاعلى لادارة كلية الهندسة :

وخلال هذه الفترة جرت محاولات كثيرة لاصلاح عدد من الكليات تمشيا مع ازدياد حاجة البلاد الثقافية والعمرانية والهندسية ، منها محاولة وزارة المواصلات والاشغال بتأسيس « المجلس الاعلى لادارة كلية الهندسة» فقد اصدرت الوزارة ، بعد ان استطلعت اراء الوزارات الاخرى ' امرا وزاريا (رقم ٧٠٩٧ وتاريخ ٧ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣) بتأليف المجلس المذكور على النحو التالي :

الميجر اتكنسون ـ مدير الرى العام ـ رئيسا

الميجر وثبى ـ مدير التعليم المهني في وزارة المعارف ـ عضوا

---

(٣٦) كان عدد الطلبة الساكنين في القسم الداخلي (١١٢) طالبا من مجموع ١٥٣ خلال العام الدراسي ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ • وازدادت مخصصات الطالب اليومية من ١٠٠ فلس سنة ١٩٤٢ الى ١٣٢ فلسا في ١٩٤٣ و ١٧٥ فلسا في ١٩٤٥ وبلغت ١٨٣ فلسا في ١٩٤٦ في اليوم •

المستر بوث ـ رئيس المهندسين في وزارة المعارف ـ عضوا
الدكتور داود القصير ـ وكيل عميد كلية الهندسة ـ عضوا
الدكتور ضياء جعفر ـ مدير التجهيزات الهندسية العام ممثلا عن مديرية السكك لحديدية العامة عضوا
احمد مختار ـ رئيس شعبة المباني في مديرية الاشغال العامة ـ عضوا

وقد منح الامر الوزاري رئيس المجلس ان يصـــدر التعليمات التي يراها ضرورية لادارة شئون المجلس وتعيين مواعيد اجتماعه • وخول المجلس ان ينظر في جميع الشئون المتعلقة بكلية الهندسة كأعادة النظر في مناهجها بالشكل الذي يتفق ومصلحة البلاد •

تطـور
فكرة الجامعة خلال الحرب العالمية الثانية

بالرغم من الصعوبات التى اعترضت تأسيس جامعة عراقية في بغداد بعد الانتكاسة التي اصيبت بها جامعة آل البيت فقد واصل الكثير من المعنيين بشؤون التربية والتعليم المطالبة بتأسيس جامعة حديثة في العراق بعد لمدينة بغداد مكانتها الحضارية والثقافية وتسد حاجات العراق المتطورة والمتزايدة في حقول الطب والهندسة والتعليم • ووضعت دراسات ومذكرات كثيرة حول الموضوع واستعين بعدد من الخبراء والمختصين بشؤون التعليم العالي • واقر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩-٣-١٩٤٠ تأليف لجنة خاصة قوامها : امين العاصمة ووكيل مدير المعارف العام ومدير الصحة العام ومدير الواردات العام ومدير الاشغال العام لدراسة « تأسيس جامعة للدراسات العالية في العراق » وتقديم تقرير بشأنها الى مجلس الوزراء ، في حين ان وزارة المعارف كانت قد اقترحت ان تتألف اللجنة من : مدير المعارف العام ومدير التربية والتدريس العام ومفتش المعارف العام ومدير دائرة الاثار القديمة وعميد كلية الحقوق ومدير دار المعلمين العالية •

كيفية قدوم الاستاذ هملي

وفي هذه الفترة « استدعت وزارة المعارف الاستاذ هملي استاذ التربية وعلم النفس في معهد التربية بجامعة لندن لتفتيش اللغة الانكليزية في مدارسها والاشراف على سير تدريسها • وكان يعمل انذاك في وزارة المعارف المصرية • وبقى الموما اليه بضعة شهور في العراق ثم غادره الى تركية ومصر[1] » •

---

(١) من تقرير لوزارة المعارف عن اعمال الوزارة لسنة ١٩٤٠ ـ ١٩٤١ •

وفي ٤ نيسان سنة ١٩٤١ صدر الامر الوزاري وهذا نصه : « تقرر تعيين البروفسور هملي مفتشا اختصاصيا للغة الانكليزية براتب شهري قدره ١١٦٫٦٦٧ دينار ، مع العلم ان الموما اليه سيكون على نفقة المجلس الثقافي البريطاني وهو من جملة المتبرع بهم » .

ويبدو ان مهمة البروفسور هملي الاولى كانت استطلاعية اذ مكث في العراق فترة قصيرة ثم غادره الى تركيا ومصر استجابة لطلب الحكومة المصرية كما هو واضح من البرقية التي ارسلها رئيس وزراء مصر (حسين سري) الى رئيس وزراء العراق (نوري السعيد) هذا نصها :

« وافقت وزارة المعارف على اخلاء هملي من العمل للسفر للعراق ابتداء من يوم الثلاثاء ١٦ ديسمبر على ان يعود لمصر يوم الجمعة ٢ يناير. وارجو قبول تحياتي » .

وبعد حركة مايس سنة ١٩٤١ اعيد طلب استخدام البروفسور هملي لا أن يعمل « مفتشا اختصاصيا » للغة الانكليزية بل مديرا اختصاصيا لادارة شؤون « كلية الملك فيصل » ، كما هو واضح من كتاب وزير المعارف (تحسين علي) المرفوع الى مجلس الوزراء (المرقم ٢٤٩ والمؤرخ في ٥-١-١٩٤٢) وهذا نصه :

« لا يخفى على مجلس الوزراء الموقر ان كلية الملك فيصل الحالية انما تأسست تحقيقا لاحدى رغبات المغفور له جلالة الملك فيصل الاول الذى كان يستهدف من تأسيسها جمع الزمرة الصالحة من الشباب العراقي ذوى المواهب الممتازة عقليا وخلقيا ليتثقفوا بالثقافة الصحيحة الكاملة التي تؤهلهم للنجاح في معاهد الغرب العالية الى جانب المعاهد العالية العراقية وليتولوا بعد تخرجهم من تلك المعاهد كل حسب اختصاصه مسؤوليات الدولة حكومية كانت او غير حكومية على اختلاف فروعها ودرجاتها وسد الفراغ في الايادي العاملة القديرة ـ ذلك الفراغ الذي نشعر به جميعا ولا نستطيع صده الا بجلب اخصائيين له من خارج العراق .

« وبالنظر لاهمية هذا المعهد نرى اسناد مديريته الى استاذ اخصائي مجرب في ادارة معاهد خطيرة كهذه • وبعد التحرى وجدنا ان المستر هملي الموظف الان في وزارة المعارف المصرية هو خير من نعهد اليه هذه المهمة والاستفادة من خبرته العلمية والفنية • وبناء على ذلك نقدم اقتراحنا هذا الى مجلس الوزراء الموقر راجين ان يتفضل بالموافقة على استقدام المومـا اليه واستخدامه بعقد لمدة سنة واحدة بالراتب الذى تم الاتفاق عليه »•

ووافق مجلس الوزراء على اقتراح وزارة المعارف بكتابه المرقم ١٨٩ والمؤرخ في ١٧-١-١٩٤٢ وهذا نصه :

« امرت ان ابلغكم ان مجلس الوزراء اطلع في جلسته المنعقدة فـي ٦-١-١٩٤٢ على كتابكم المرقم ٢٤٩ والمؤرخ في ٥-١-١٩٤٢ ووافـق على استقدام المستر هملى البريطانى الجنسية والموظف في وزارة المعـارف المصرية واستخدامه في وزارتكم لتنظيم شؤون كلية الملك فيصل وادارتهـا والاستفادة من خبرته في شؤون المعارف بصورة عامة • وتوسيط وزارة الخارجية لاجراء المخابرة مع الحكومة المصرية لهذا الغرض » •

ووصل البروفسور هملى بغداد في ٢٦-٤-١٩٤٢ ، وطلبت وزارة المعارف من مجلس الوزراء « تعيين عنوان وظيفته ومقدار راتبه » فقـرر المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩-٤-١٩٤٢ ان يكون عنوانه « الخبير الفني » وان يكون الراتب الشهري ـ٢٠٠ دينار لمدة سنة « على ان يكون عضوا في مجلس المعارف » • وقد صدر الامر الوزارى بتعيينه خبيرا فنيا في وزارة المعارف • وقد لعب الاستاذ هملى دورا كبيرا خلال الحرب العالمية الثانية في تخطيط سياسة التربية والتعليم واستخدام العناصر اليسارية بعد ان اولاها المراكز الرئيسية في ديوان وزارة المعارف لضرب العناصر القومية ومناهضة الفكرة القومية في المدارس والمعاهد العالية باسم مكافحة النازية مما يعرفه اكثر العراقيين ، داخل وزارة المعارف وخارجها • وهو اول من اولى موضوع تأسيس جامعة في بغداد اهتماما خاصا بعد فشل حكرمة مايس التى ساهم فيها عدد من خريجى الجامعات الغربية •

مجلس الوزراء يؤلف لجنة برئاسة هملي :

ارسلت سكرتارية مجلس الوزراء الى وزارة العدلية في ١٥-٨-٩٤٢ المذكرة التالية حول تاليف لجنة لدراسة مشروع الجامعة :

« اشارة الى كتابكم المرقم ج/٦١/٢٥ والمؤرخ في ٢٠-٥-١٤٩٢ وكتاب وزارة لمعارف المرقم ١٣٦٣٣ والمؤرخ في ١٥-٧-١٩٤٢ امرت ان ابلغكم ان مجلس الوزراء قد قرر في جلسته المنعقدة في ٦-٨-١٩٤٢ ان تؤلف لجنة من عمداء كليات الطب ودار المعلمين العالية والحقوق ومدير الرى العام وانطوان شماس رئيس ديوان التدوين القانونى تحت رئاسة البروفسور هملي للنظر في وضع اقتراح لتحقيق فكرة انشاء الجامعة وتقديم اقتراحاتها بذلك » .

وفي ٤ تشرين الاول سنة ١٩٤٢ وجه وزير المعارف كتابا الى كل من البروفسور هملي الخبير الفني وعميد كلية الحقوق وعميد دار المعلمين العالية يتضمن قرار مجلس الوزراء بتأسيس الجامعة ويرجو العمل على تحقيق هذه الفكرة .

وقد تألفت اللجنة المنوه عنها اعلاه من شخصيات عراقية وانكليزية وهي : السر ادمون دراور مستشار وزارة العدلية والدكتور سندرسن عميد كلية الطب والدكتور متي عقراوى مدير دار المعلمين العاليةوالدكتور حامد زكي عميد كلية الحقوق (يمثله الاستاذ حسن جاد) والمستر اتكنسون مدير الرى العام .

١ ـ تقرير لجنة هملي

رفعت اللجنة تقريرها[٢] الى رئيس الوزراء (نورى السعيد) مباشرة في شهر شباط سنة ١٩٤٣ ؛ وقد لاحظت ان الكليات القائمة . واكثرها معاهد مهنية لا يمكن ان تكون اساسا لجامعة تدرس فيها العلوم الطبيعية

(٢) للاطلاع على نص التقرير انظر ملحق رقم (١)

والفلسفية والرياضيات لذاتها » بحيث تكون دراستها هي الغاية الوحيدة التي يصبو اليها الطالب » الامر الذي يدعو الى القول « بأن مستوى دراسة هذه العلوم ليس عاليا » • وقد قدمت اللجنة التوصيات التالية الى مجلس الوزراء :

١ ـ انشاء كليات الاداب والعلوم باسرع وقت ممكن ، وابقاء دار المعلمين العالية على حالتها ككلية اعدادية وجعل تدريس الموضوعات التربوية والنفسية من اختصاص كلية الاداب كما هو الحال في الجامعات البريطانية •

٢ ـ جعل الجامعة هيئة مستقلة ما امكن ذلك ، ترتبط بشخص رئيس الوزراء ولها مجلس اعلى ورئيس ومدير ومسجل •

٣ ـ اختيار منطقة شمالي بغداد لتكون موقعا للجامعة اذ تقع الكليات الحالية في شمال المدينة •

٤ ـ تسمية الجامعة المقترح تأسيسها « جامعة بغداد » ، فاكثر الدول تسمى جامعاتها بأسماء المدن التي تنشأ فيها •

٥ ـ حصر ادارة امور الجامعة بمجلسين ، الاول مجلس تعليمي ويعنى بالمسائل التعليمية والثاني مجلس اداري ومهمته الاساسية الادارة العامة للجامعة •

وقد درست اللجنة كثيرا من انظمة الجامعات البريطانية منها والامريكية ، وراجعت انظمة الجامعات المصرية والجامعة الامريكية في بيروت ، واقترحت نظاما « اشبه بالنظام البريطاني منه بغيره من الانظمة » •

وقد ايدت وزارة الشؤون الاجتماعية تأسيس « الجامعة » بقدر ما يتعلق الامر بالمعاهد الطبية وعبرت عن تأييدها هذا بكتابها الموجه لوزارة المعارف (المرقم ٣٧٠٩ والمؤرخ في ٢٥ـ٢ـ١٩٤٥) الذي ارفقت به مذكرة عميد كلية الطب الدكتور اج • سي • سندرسن طالبة رأيها في محتوياتها. ومما جاء فيها :

« عرضت في اجتماع مجلس الكلية اليـــوم (٦ شباط سنة ١٩٤٥) قضية الحاجة الى جامعة في بغداد ، واجمع الاعضاء على ان الوقت حـــان لاحداث مؤسسة كهذه • واني احبذ جدا هذا المشروع الذى هو مـــن البواعث القومية للتهذيب العالى في العراق • لقد كنت احد اعضاء اللجنة التى قدمت تقريرا حول الموضوع ، ورأى ان ليس هناك ما يدعو الى التأخير في وضع هذا المشروع في حيز التنفيذ بنطاق معتدل • ولا حاجة لوضـع منهج للبناء في اول الامر • اذ يجوز بقاء مختلف الكليات في المحلات التي هي فيها الان ، وتبقى مستقلة في جميع الامور التي تتعلق بمناهج تدريسها، انما يكون لها مجلس يعمل على حياكة خيوطها في نسيج واحد » ثم يقول :

« اعتقد ان معالي وزير المعارف يحبذ الاسراع في انجاز هذا المشروع• فلو اتفق معاليكم ومعالي الدكتور ابراهيم عاكف الالوسي وعرضتم على مجلس الوزراء ضرورة هذا المشروع لتحقق بوجه السرعة ••• » ويقول: « كنت دائما اتصور ان احسن محل للجامعة هو وزارة الدفاع(*) » •

(*) ساهمت مجلة عالم الغد التى كان مؤلف هذا الكتاب احـــد محرريها في الدعوة الى تأسيس الجامعة ، ونشرت في عددها الاول الصادر في اليوم الاول من شهر كانون الاول سنة ١٩٤٥ وفي العددين التاليـــين استفتاء بشأن الطرق المؤدية لتحقيق فكرة الجامعة • وقد ساهم في هذا الاستفتاء كل من الاستاذ محمد ناصر (معاون عميد دار المعلمين العـــالية انذاك) والدكتور مهدى البصير والدكتور مجيد خدورى • وكانت الاسئلة التى طرحتها المجلة هى :

اولا ـ هل الجامعة ضرورية وما هو دور الجامعة في الحياة القومية ؟

ثانيا ـ متى يمكن انشاؤها وكيف يجب ان تعد لها العدة ؟

ثالثا ـ ما هى الصعوبات وكيف يمكن التغلب عليها ؟

وكانت اراء الاساتذة المذكورين متضاربة • فقد كان الاستاذ محمد ناصر من دعاة التريث وعدم التسرع في تأسيس الجامعة بينما كان الدكتور البصير يقول « والذى اراه ان تفكيرنا بأنشاء الجامعة الان امر سابـــق لاوانه ، وان لدينا من شؤون التعليمين الابتدائي والثانوى ما يستغـــرق جهودنا ويستنفذ الاعتمادات المخصصة لمعارفنا في موازنة الدولة • وانـــه لحرام ان نشغل انفسنا بأنجاز مشروع ضخم هو الجامعة العراقية في وقت

انهاء خدمات الاستاذ هملي :

وبمناسبة انتهاء خدمات الاستاذ هملي اعتبارا من ٢٦-٤-١٩٤٣ اقام له وزير المعارف (تحسين علي) حفلة وداعية بأسم اسرة المعارف في بهو الامانة يوم الخميس الموافق ٢٩-٤-١٩٤٣ .

وبذلت محاولات لتجديد استخدامه ، ونظرا لظروفه الصحية اعتذر عن المجيء الى العراق واقترح ان يحل محله المستر ريجي

وكتب القائم بأعمال المفوضية الملكية بالقاهرة (خالد الجوربجي) مذكرة طويلة بالموضوع الى وزارة الخارجية العراقية (برقم ١٢/٢/١٥٨ وتاريخ ١٢ ايلول سنة ١٩٤٣ سرى) هذا بعض ما جاء فيها :

١ - لقد بحثت مع البروفسور هملي وزوجته مضمون برقيتكم المتضمنة رغبة العراق في الاستفادة من خدماته . وقد وجدته يحمل شعورا طيبا ورغبة صادقة لخدمة معارف العراق والتعاون معها . واخبرني انه كان قد فوتح بالموضوع نفسه من قبل فخامة رئيس الوزراء (نوري السعيد) والسيد عبدالجبار الجلبي ، وانه لا يزال ينتظر وصول السيد عبدالجبار على امل انه قد يحمل معه من بغداد بعض ايضاحات جديدة .

نعجز فيه عن مراقبة التعليمين الابتدائي والثانوى مراقبة كافية » .

اما الدكتور مجيد خدورى فقد كان يرى البدء بتأسيسها وان كانت تتطلب نفقات كبيرة ، لان الجامعة « هى كائن حي كاية جامعة او مؤسسة اجتماعية اخرى ستنموا نموا مع الزمن وسوف لا تظهر طفرة الى عالم الوجود » . ولا يأخذ بالرأى الذى ينادى بدمج الكليات الحاضرة لتكون نواة للجامعة فكل كلية تحمل عوامل ضعفها . ويقول : « في رأينا هو ان تلغي الدولة هذه الكليات كلها ثم تؤلف لجنة من خبراء فنيين من عراقيين واجانب مشهود لهم بخبرتهم ونزاهتهم العلمية ، على ان يعطى للجنة حرية تامة في وضع لائحة الجامعة وفي اختيار ما تراه ملائما من بين الاساتذة الصالحين للتعليم في الجامعة ... وفي الامكان ان يلحق بالجامعة معهد للتربية والتعليم يتصل بوزارة المعارف ايفاء لاغراضها في اعداد المعلمين وخاضع للجامعة فيما يتعلق بشؤون الطلبة انفسهم وتدريبهم على التعليم » .

٢ ـ « اعتذر البروفسور هملي عن قبول الوظيفة الدائمة في العراق لان جو العراق في الصيف لا يلائم صحته مطلقا • وقد ايد له احد الاطباء الاخصائيين في القاهرة هذا المحذور ، وكرر البرفسور الاعراب عن تأثره العميق بالشرف العظيم الذى اسبغته عليه حكومة العراق بدعوته للعودة اليها » •

واقترح هملي انه « مستعد لمساعدة حكومة العراق بصفته مستشار فخرى لوزارة المعارف العراقية في لندن » على ان يزود بموظفين لهذا الغرض ، واقترح تعيين زوجته للقيام بهذا العمل ، وعلى ان يزور العراق في اوقات مناسبة في كل سنة لمراقبة سير الاعمال •

ملاحظات عميد كلية الحقوق :

رفع عميد كلية الحقوق (الدكتور عبدالحكيم الرفاعي) ملاحظاته عن لائحة جامعة بغداد والتقارير الاخرى المرفقة بها (بكتابه المرقم ٣٢٤ والمؤرخ في ٥ـ٣ـ١٩٤٥) وخالف اراء لجنة هملي لسنة ١٩٤٣ التي ذهبت الى أن الكليات القائمة لا تصلح ان تكون نواة لجامعة حديثة بل هى مدارس مهنية ليس الا • واكد على امكانية رفع مستوى هذه الكليات وتعديل برامجها وتدعيمها ، واقترح ان تسمى الجامعة « جامعة فيصل الاول » لا « جامعة بغداد » وان يكون وزير المعارف رئيسها الاعلى وممثلها في البرلمان • وفيما يلى نص ملاحظات الدكتور الرفاعي :

« اطلعت على مشروع الجامعة العراقية[٣] الذي وضعته اللجنة المؤلفة في سنة ١٩٤٣ واننى اعتقد ان كل العناصر متوافرة للبدء بأنشاء الجامعة بادماج كليات الحقوق والطب والهندسة ودار المعلمين العالية في الجامعة المقترحة ، على ان تكمل فيما بعد بأنشاء كليات اخرى وبخاصة كلية الزراعة » •

---

(٣) مجلة المعلم الجديد ، الجزء الثالث ، السنة التاسعة ، سنة ١٩٤٥ عدد خاص بمشروع الجامعة •

ولا محل لما ذهبت اليه اللجنة من ان الكليات القائمة الان لا تصلح نواة للجامعة ، اذ اعتبرتها مدارس مهنية فحسب ، اذ يمكن العمل على رفع مستوى هذه الكليات وتعديل برامجها وتدعيمها ، حتى تصبح اداة للبحث العلمي وتتمكن من المساهمة في الحركة العلمية العالمية .

وأهم الملاحظات التى نرد بها على المشروع هى الاتية :

١ ـ « تسمية الجامعة : رأت اللجنة ان يطلق على الجامعة اسم جامعة بغداد ، ونرى ان يطلق عليها اسم « جامعة فيصل الاول » نسبة الى المغفور له الملك فيصل الاول مؤسس نهضة العراق الحديثة اعترافا بما كان لجلالته من الفضل على النهضة العلمية والثقافية في البلاد .

٢ ـ « اداة الصلة بين الجامعة والحكومة : اقترحت اللجنة تحقيقالاستقلال الجامعة ان يكون رئيس مجلس الوزراء ممثلا للجامعة امام البرلمان ومجلس الوزراء . ونحن لا نوافق على هذا الرأى ، ونرى طبقا للنظام المتبع في فرنسا ومصر أن يعتبر وزير المعارف بحكم وظيفته الرئيس الاعلى للجامعة ، حتى يكون هناك تناسق في سياسة التعليم. ويكفي لدعم استقلال الجامعة أن تكون قراراتها نهائية ، وتكون مهمة الوزير الموافقة او طلب اعادة النظر في القرارات ، فاذا أصرت على رأيها أصبحت نهائية واجبة التنفيذ .

٣ ـ « هيئات الجامعة : ارتأت اللجنة تشكيل ثلاثة مجالس في الجامعة المقترحة هي :

أ ـ المجلس الاعلى : وله الهيمنة العليا على شؤون الجامعة .

ب ـ المجلس العلمي : ويختص بالاشراف على التعليم والنظام في الجامعة تحت رقابة المجلس الاعلى .

ج ـ المجلس الادارى : ومهمته الاشراف على المسائل الادارية والمالية تحت رقابة المجلس الاعلى ايضا .

أ ـ رئيس الجامعة (Chanceller) ومهمته قاصرة في المشروع على رئاسة المجلس الاعلى •

ب ـ مدير الجامعة (Principal) وهو رأس الهيئة التنفيذية في الجامعة ، ويرأس المجلس العلمي والادارى •

ج ـ وكيل المدير ـ ويعينه في مبدأ كل سنة من بين عمداء الكليات المجلس الاعلى ويقوم مقام المدير عند غيابه •

« وعندى ان هذا التعدد في الهيئات وكبار الموظفين مدعاة للتقيد والبطء في اتخاذ القرارات ، بل قد يؤدى احيانا الى تنازع في الاختصاص وتضارب في القرارات • ومن رأيي أنه يمكن الاكتفاء بما هو متبع في جامعة فؤاد الاول في القاهرة ، فتكون سلطا ت الجامعة التي تباشر وظيفتها تحت سلطة وزير المعارف العمومية ، وهو الرئيس الاعلى بمقتضى وظيفته ، وهي :

أ ـ المدير

ب ـ مجلس ادارة الجامعة •

ج ـ مجلس الجامعة (المجلس العلمي) •

أ ـ المدير : ويعين المدير بارادة ملكية بناء على طلب وزير المعارف من بين الشخصيات العلمية العراقية البارزة ويدير الجامعة من حيث الادارة ويمثلها في جميع مالها وما عليها • وينتخب مجلس الجامعة (المجلس العلمي) لمدة ثلاث سنوات احد عمداء الكليات وكيلا للجامعة ليقوم مقام المدير عند غيابه •

ب ـ مجلس ادارة الجامعة : ويؤلف من المدير ، وله رياسة المجلس وعمداء الكليات وامين العاصمة واربعة اعضاء يعينون بأرادة ملكية بناء على طلب وزير المعارف من ذوى الخبرة في التعليم وينظر في المسائل الادارية والمالية كتكوين اموال الجامعة واستثمارها وادارتها وايراداتها والتصرف فيها ، واقامة ابنية الجامعة واعداد مشروعات

وقوانين الميزانية والحساب الختامي وتعيين اعضاء هيئة التدريس وترفيعهم .

ج ـ مجلس الجامعة : ويؤلف من جميع اعضاء مجلس ادارة الجامعة ومن عضو يمثل كل كلية ينتخب مجلسها لمدة سنتين من بين الاساتذة ذوى الكراسى ، وينظر في المسائل العلمية مثل ادارة حركة التعليم ومنح الدرجات والدبلومات ومنح الدكتوراه الفخرية ... الخ .

٤ ـ قبول الطلاب بالجامعة : اشارت المادة ٢٥ من المشروع الى ان تقوم الجامعة بالتعاون مع وزارة المعارف على عقد امتحانات لقبول الطلبة في الجامعة .

وهذه المسائل على جانب من الاهمية ، اذ لاشك في ان مستوى طلبة المدارس الثانوية لا يزال ضعيفا ويتعذر ان تسير الجامعة في عملها سيرا مرضيا ما لم يرتفع مستوى الطلاب .

« وقد واجهت مصر هذه الصعوبة عند انشاء الجامعة في سنة ١٩٢٥ وتقرر انشاء قسم اعدادى بكلية الاداب لتحضير الطلاب للدراسة في كليتي الحقوق والاداب وقسم اعدادى بكلية العلوم لدراسة العلوم والطب . على انه رؤى بعد ذلك ان طبيعة الدراسة الاعدادية ، بالنسبة لمعظم الكليات ، اقرب الى الدراسة الثانوية منها الى الدراسة الجامعية . فعدلت برامج المدارس الثانوية وانشأت بها سنة توجيهية ، والغي القسم الاعدادى اثر ذلك ولم يستبق الا في كليتي الطب والهندسة .

« ومن رأيي انه الى ان يعدل برنامج الدراسة الثانوية في العراق بحسن انشاء قسم اعدادى تتولاه وزارة المعارف وتوضع برامجه بالاتفاق بينها وبين الكليات المختصة . ويعني فيه بتقوية الطلاب في اللغة الانكليزية ، وتكون مدة الدراسة فيه سنة واحدة ، حتى اذا ما اتموا الدراسة فيه امكن ان يلتحقوا بالكليات ويتابعوا الدراسات الجامعية التي تستدعي الاطلاع على كثير من المؤلفات العلمية الاجنبية ، اذ ان اساس الدراسة الجامعية ينبغي

ان يكون تربية ملكة الاطلاع لا مجرد تلقين معلوما تيستظهرها الطلاب للامتحان فحسب » .

وقد اختلفت اراء المفكرين والمربين في الطريقة التي تم فيها تأسيس جامعة في العراق .

« ففريق من اهل الرأى عندنا يرى ان وجود المعاهد المذكورة على ما هي عليه الان يكفي لتكوين الجامعة منها ولا يحتاج الامر بعد ذلك الى اكثر من سن قانون خاص للجامعة ينص فيه على كيفية تكوينها وطريقة ادارتها وكيفية ربط الكليات بها وتعيين امينها او رئيسها وسائر موظفيها ومجالسها وهيئات الاساتذة في الكليات وكيفية انتخاب اعضائهـا الى غير ذلك . والخلاصة يرى اصحاب هذا الرأى ان العناصر التي تتألف منها الجامعات موجودة في العراق وانما يعوزها التنسيق والتنظيم .

« هذا ويوجد لفريق اخر من ابناء العراق رأى يختلف عن الرأى الاول في هذا الموضوع ، منهم يقولون ان انشاء الجامعة من القضايا الخطيرة التي لا يصح الاستعجال فيها بل يستوجب التروى والتثبت الى حين . ويقول اصحاب هذا الرأى من الواجب قبل انشاء الجامعة مضاعفة العناية بشؤون الدراسات العالية والثانوية وازالة كل عوامل الضعف الظاهرة في الدراسات المذكور التي لحقت بهـا من جـراء كونهـا دراسـات مهنيـة صرفة[٤] ... » .

كما نشر الاستاذ محمد ناصر معاون عميد دار المعلمين العالية انذاك، بحثا في مجلة المعلم الجديد بعنوان[٥] « هل يمكن تحويل الكليات العراقية الى جامعة ؟ » تناول فيه ما يجرى من احاديث واراء ومناقشات لتقرير الاستاذ

---

(٤) من حديث للاستاذ الشيخ محمد رضا الشبيبي اذيع من محطة الاذاعة اللاسلكية في لندن (القسم العربي) في ١٣ اذار سنة ١٩٤٥ نشرته مجلة المعلم الجديد بجزئها الثالث لسنتها التاسعة (مايس ١٩٤٥) .

(٥) مجلة المعلم الجديد ج ٣ سنة ٩ للاطلاع على نص البحث راجع ملحق رقم (٢) .

هملي حول تأسيس الجامعة ومما قاله : « والنتيجة التي توصلت اليها انه على كون مستلزمات الجامعة غير متوفرة الان ستبقى كذلك الى مدة غير قليلة ما لم تكن في البلاد هيئة جامعية تشعر بنقائصها وتحاول ان تكملها . ولذلك كنت من اصحاب الرأى الذى يقول بضرورة انشاء الجامعة العراقية وان كانت هذه الجامعة ليست كاملة وليست على مستوى الجامعات الممتازة او الجيدة . وانه ما دامت عندنا خمس كليات عالية تمنح الدرجات العلمية، وان بعضها تعترف بها بعض الجامعات الشرقية والغربية كان من الافضل ان توحد هذه الكليات في مؤسسة عالية هى الجامعة العراقية » .

رأي المستر سكيف(٦) :

اقترح مستر سكيف مستشار وزارة المعارف سنة ١٩٤٦ والذى تولى هذا المنصب بعد سفر الاستاذ هملي تأسيس كلية للاداب والعلوم تكون مدة الدراسة فيها خمس سنوات ثلاث سنوات دراسة عامة وسنتان دراسة

---

(٦) كان الكولونيل سكيف C.H.O. Scaife موظفا في السفارة البريطانية وكان يعمل في مصلحة الاستعلامات في بغداد . وقد عين مستشارا لوزارة المعارف بموجب الامر الوزارى المرقم ٣٣٠٤ والمؤرخ في ١١ شباط سنة ١٩٤٥ لمدة سنتين ، واطلق عليه وزير المعارف (ابراهيم عاكف الالوسي) « بروفسور » ثم الغيت وظيفته في وزارة ارشد العمرى كما هو مبين ادناه : ارسل وزير المعارف (نورى القاضى) الكتاب التالى الى مجلس الوزراء (س ٤٧٢ عدد ٦٣٥ تاريخ ١٥ اب ١٩٤٦) .

« ان نظام وزارة المعارف الجديد رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٦ قد الغى وظيفة المشاور الفني وعليه فقد اصبح المستر سكيف بدون عمل . لقد لاحظنا من عقد استخدامه وخاصة المادة الاولى منه ان للحكومة ان تستخدمه في وظيفة اخرى مماثلة لوظيفته خلال مدة عقده . وبعد المداولة التي جرت امام فخامة رئيس الوزراء بتاريخ ٧-٨-١٩٤٦ وافق الموما اليه على ان يعين عميدا لدورة المتروبكوليشون التي ستفتح في بغداد براتب وشروط استخدامه ، الا انه طلب الموافقة على قضاء بقية مدة استخدامه في لندن للتمرن على ما تتطلبه تلك العمادة من اعمال وتدريب على ان يعود الى العراق بعد ذلك للقيام بهذه المهمة .

« ان عقده سينتهي في نيسان سنة ٩٤٧ ، وعليه فاذا ما اوفد لهذا

اختصاصية ويتخرج بعدها لطالب براتب قدره ١٨ دينار في الشهر ، واذا ما امضى سنة للتدريب المهني يصبح راتبه الشهرى ـ٢١ دينار • واقترح اتخاذ الخطوات التالية :

١ ـ تطبيق منهاج عام للاداب والعلوم ينال الطالب بعد تخرجه درجة علمية ، ء لى ان يطبق هذا المنهاج اعتبارا من شهر ايلول ١٩٤٦ ويجرى اما تحت اشراف دار المعلمين العالية او في كلية اخرى اذا ما توفر البناء والاساتذة • ومن اراد ان يعد نفسه لمهنة التعليم في المدارس المتوسطة والثانوية عليه ان يدرس اولا دراسة عامة امدها ثلاث سنوات تليها سنتان مهنيتان • واشار الى ان رفع سني الدراسة سيؤدى الى عد مالاقبال المتزايد على كلية الحقوق حيث يلتحق بها الطلاب في الوقت الحاضر لا لانهم يريدون ان يصبحوا محامين بل لان كلية الحقوق اصبحت الملجأ الوحيد الذى يأويهم وييسر لهم الحصول على شهادة عالية بعد الدراسة الثانوية •

٢ ـ اما الخطوة الثانية فهى تأسيس معهد ملكي للدراسات والبحوث حيث سيدعى اليه العلماء والادباء من مختلف اقطار العالم للقيام بالبحوث العلمية التي تساعد العراق على امداده بالعناصر الضرورية للحياة والتقدم كاجراء البحوث في طب المناطق الحارة والاستوائية وكالقيام بالابحاث السامية ودراسة اللغات الشرقية والاسلامية والاثار القديمة وعلم الاجتماع والزراعة وما الى غير ذلك من البحوث والدراسات• ويستطيع المعهد ان يضم الى هيئته العلمية اساتذة زائرين لمدة قصيرة • وان مثل هذا المعهد لا يضم بين جدرانه خريجي الكليات

الغرض يكون قد اكمل مدة بقية عقده في لندن ويكون عندئذ جاهزا للاشتغال اذا ما طلب اليه ذلك بعقود وشروط جديدة • نرجو عرض الموضوع على المجلس الموقر لتأييد ذلك • »

ووافق مجلس الوزراء على انهاء عقده بموجب الكتاب المرقم ٤٤٦٢ والمؤرخ في ٧ـ٩ـ١٩٤٦ واخطرته وزارة المعارف في ٧ـ٩ـ١٩٤٦ •

بل اعضاء الهيئات التعليمية في المعاهد العالية فقط الذين يمتازون بقابلياتهم الخاصة واتجاههم العلمي الصحيح ، وسيعملون مع العلماء اولا كطلاب علم وثانيا معاونين لهم . واذا ما اقتربت الساعة لتأسيس الجامعة فستوفر مجموعة من العلماء والاساتذة ورجال البحوث والدراسات يكونون على استعداد لملء كراسي التدريس في الجامعة الجديدة وسيضفي هؤلاء على الجامعة اعتبارا علميا كبيرا .

وقد رحب عميد كلية الهندسة مارش البريطاني الجنسية بفكرة تأسيس الجامعة من حيث المبدأ بكتابه المؤرخ في ٧ اذار سنة ١٩٤٥ كما رحب بها الدكتور عقراوي عميد دار المعلمين العالية بكتابه المؤرخ في ٢٢-٣-١٩٤٥ والمرقم ٤٧٣ وهذا نصه :

« عرضنا كتابكم المرقم ٤٦١٩ والمؤرخ في ٢٨-٢-١٩٤٥ على هيئة من رؤساء الاقسام في دار المعلمين العالية . وبعد المداولة قررت ان الوقت قد حان لاخراج مشروع الجامعة الى حيز التنفيذ . وبما ان المشروع خطير يحتاج الى درس نقترح على مقام الوزارة الجليلة تأليف لجنة من عمداء الكليات ومن ذوي الخبرة في هذه الشؤون يعهد اليها بدرس اسس المشروع وتفاصيه وهذه في رأيها اقصر الطرق للوصول الى الهدف واضمن لسلامة المشروع » .

وواصل وزراء المعارف اهتمامهم بمشروع الجامعة بالرغم من الصعوبات التي كانت تعترضهم انذاك ومن هؤلاء السيد نجيب الراوي . فقد اهتم بالموضوع اهتماما كبيرا واخذ على عاتقه اخراج مشروع الجامعة مستعينا بتأليف اللجان والحصول على التقارير والدراسات فتمكنت اللجنة المؤلفة لهذا الغرض من وضع الاسس العامة . وقد وجه الدكتور بديع شريف مدير التعليم الثانوي في ٢٢-٦-١٩٤٦ المذكرة التالية ولى وزير المعارف :

ان الاسس التى وضعت عليها لائحة الجامعة العراقية المنوى تأسيسها

هى : دراسة جميع المقترحات حول الجامعة العراقية التي عهدت دراستها الي ووضعت مسودة اللائحة الابتدائية ثم ارسلت مسودة هذه اللائحة الى مصر ، فأبدى رأيه فيها الاستاذ السنهوري والعشماوي وغيرهم من الاساتذة المصريين .

« ودونت اراؤهم حول هذه المسودة ثم الفت لجنة لذلك مكونة من الدكتور حسن بغدادي المدون القانوني ومن الدكتور خالد الهاشمي عميد دار المعلمين العالية ومن الدكتور جواد علي ومن الدكتور بديع شريف .

« ووضعت مسودة اللائحة الثانوية في وضعها الاخير من هذه اللجنة ، ثم ارسلت الى التدوين القانوني . وبعد ان درست هذه اللائحة قدمت الى مجلس الوزراء فأقرها .

« وقد كتبت وحدى المذكرة التفسيرية لهذه اللائحة .

« وفضلا عن هذا كله فقد اعتمدنا على بعض النظم الجامعية وخاصة منها المصرية في كثير من مواد هذه اللائحة » .

وفي ٢٣ اذار سنة ١٩٤٦ وجه وزير المعارف (نجيب الراوي) كتابا الى كل من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المواصلات والاشغال برجوهما تزويد وزارة المعارف بميزانيتي كليتي الطب والهندسة « لغرض ادماجها ضمن تخمينات ميزانية الجامعة العراقية التي ستقدمها الى وزارة المالية قريبا » .

اول قرار لمجلس الوزراء بتأسيس الجامعة :

بعد ان تجمعت لدى وزارة المعارف جميع المقترحات الواردة من مختلف الجهات المعنية بتأسيس جامعة بغداد (بما في ذلك اراء الدكتور عبدالرزاق السنهوري والعشماوي والدكتور مشرفة باشا عميد كلية العلوم ووكيل الجامعة المصرية والاستاذ القللي عميد كلية الحقوق والاستاذ شفيق غربال وكيل وزارة المعارف المصرية التي ارسلت من القاهرة) تألفت في الوزارة المذكورة لجنة من الدكتور حسن بغدادي (مصري) المدون القانوني

في وزارة العدلية والدكتور خالد الهاشمي عميد دار المعلمين العالية والدكتور جواد علي والدكتور بديع شريف لتنسيق التوصيات وتوحيد الاراء ووضع لائحة تأسيس جامعة بغداد بصيغتها النهائية كما هو مشروح في مذكرة الدكتور بديع شريف ، وحينما انتهت اللجنة من عملها ارسلت اللائحة الى ديوان التدوين القانوني لتدقيق صيغتها الثانوية ، ثم الى مجلس الوزراء • وقد اقرها مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥-٥-١٩٤٦ واقترنت اللائحة بموافقة هيئة النيابة تمهيدا لعرضها على مجلس النواب(*) •

وفي هذه اللائحة تقرر اخراج دار المعلمين العالية من الجامعة على ان تتألف الجامعة من كليات : الحقوق والطب والهندسة والصيدلة والعلوم والاداب والتجارة والزراعة • ويبدو ان الغرض الاساسي من ابعاد دار المعلمين العالية هو تفكيك اقسامها العلمية والادبية والحاقها بكلية العلوم والاداب المقترحة •

المذكرة التفسيرية :

وهذا بعض ما جاء في المذكرة التفسيرية التي الحقت باللائحة والتي اعلن الدكتور بديع شريف انه كتبها بنفسه :

« الجامعة عند كل الامم المحل الاعلى في تكوين الرجال وانماء مواهب شبان الامة وفتياتها وتوجيه هذه المواهب توجيها ينشىء فيها جيلا يخلف لها الجيل السابق ويضع قواعد التكوين للجيل المنتظر ، وهي المحل الاول

(*) وجه سكرتير ديوان مجلس الوزراء (الكتاب رقم ٢٦٥٧ وبتاريخ ٢٩-٥-١٩٤٦) الى وزارة المعارف الكتاب الاتي :

« اطلع مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٥-٥-١٩٤٦ على كتابكم المرقم ١١٨٨٥ والمؤرخ في ١١-٥-١٩٤٦ وكتاب وزارة العدلية المرقم ل ١٧/٩٣ والمؤرخ في ٢٣-٥-١٩٤٦ ووافق على لائحة قانون الجامعة العراقية على الشكل المرفق بمقررات الجلسة المذكورة •

« لقد اقترن هذا القرار بموافقة هيئة النيابة •

« سترفع اللائحة الانفة الذكر الى مجلس الامة » •

الذى يلتقى فيه ابناء الامة في صعيد واحد فتلائم طباعهم واخلاقهم ويتوحد شعورهم العام • وهى فوق كل ذلك مركز مستقل محترم فوق الاحزاب وفوق مختلف النزعات ، وهى موضع البحث العلمي وموضع الابداع والتكوين والاختراع ، تجد الامم فيها مفخرتها الادبية والعلمية والصناعية وهى المصنع الاول لتكوين الرجال وتوزيعهم على مناحي العلم والعمل في الامة يستغلون قوى الطبيعة ويستثمرونها ببحوثهم واعمالهم • وقد كان العراق منذ القديم مكان العلم والبحث ومهد الحضارة في زمن البابليين والاشوريين ودولة بني العباس الذين ملأوا فم الزمان في حضارتهم الزاهرة • فأذا تقدمت وزارة المعارف بهذا المشروع فهي تريد ان تسد نقصا بارزا وتجيب رغبة ملحة لابناء الجيل • ان الجميع موافقون على عظم المشروع وخطره وفائدته الكبرى • وقد دلنا تاريخ انشاء الجامعات التى انشأت في القرون الوسطى انه لم يكن لهذه الجامعات من الوسائل المتوفرة التي تتوفر لانشاء جامعتنا اليوم • وقد بدأ كثير من الجامعات في اول امرها محدودة ثم اخذت تتكامل حتى اصبحت من جامعات الامم المعدودة • ومعنى ذلك ان اغلب امثال هذه الجامعات لم تلد في الوجود كاملة ، لان هذا ضد قوانين الطبيعة • اننا نريد ان نكون نواة الجامعة العراقية • وسوف نبذل غاية الجهد لانجاز المشروع كاملا • لقد راعينا في فتح الجامعة كافة الظروف ، ولاحظت الوزارة في وضع المشروع جميع ما جاء من المقترحات والتوصيات التى اوصت بها اللجان وقدمها الخبراء منذ نشوء فكرة الجامعة • وجاءت الوزارة بهذا المشروع املة ان تعاونها جميع القوى في الدولة والامة ....» •

الدكتور هاشم الوترى يعارض :

رفع الدكتور هاشم الوترى استاذ الامراض الباطنية في كلية الطب الى « رئيس مجلس شورى المعارف » في اليوم السادس ولعشرين من شهر مايس سنة ١٩٤٦ المذكرة التالية :

« لست معتقدا ان تأليف الجامعة من الكليات والمدارس الموجودةالان

يؤدى الى فائدة مضمونة او علاج اكيد لما تشكو هذه الكليات والمدارس من نقص في الاساتذة وضعف في التدريس • ويؤيد رأيي هذا ما جاء في تقرير اكثرية الاساتذة المصريين الذين استشارتهم وزارة المعارف في الموضوع •

« ان هذا المشروع يضر بصورة خاصة الكلية الطبيه الملكية ، لان الكلية سوف تحرم من المستشفى التعليمي ومن المعاهد الصحيـــة المتعددة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية • وهذه المعاهد التطبيقية التي عليهـــا المعول في تدريس الطب اذ سلبت الكلية حق الاشراف عليها سوف الاستفادة منها للتدريب موجبة للاضطراب الدائمي الذى نراه في تركيا وفي مصـــر بين ادارة الكلية وادارة المعاهد الصحية ما لم تقم ادارة الجامعة بتأسيس المستشفيات والمعاهد المطلوبة • وهذا لا يتيسر في عشرات السنوات • وهذه محاذير يجب ان لا نتورط فيها لانها سوف تؤدى الى عرقلة ثابتة بالتجربة والى ان تندفع هذه المحاذير لابد من تأجيل المشروع في الوقت الحاضر » •

٢ ـ تقرير المستر مورغن

وفي الوقت الذى اتخذت فيه جميع التدابير والخطوات الضرورية لتشريع اللائحة ، وفي الوقت الذى أرسل فيه وزير المعارف (توفيق وهبى) مذكرة الى مجلس الوزراء يطلب موافقته حول اعـــلان مسابقة عالمية في الصحف المحلية والخارجية لوضع « تصميم مدينة جامعية تحتوى عـــلى جميع بنايات الكليات وموافقها ومنتزهاتها •• » ، وجه مدير مدير المعهـــد الثقافي البريطاني في بغداد (المستر بارو (Burrow) رسالة الى وزيـــر المعـــارف يخبره فيهـــا بقـــدوم المستر مورغن A.E. Morgan (رئيس القسم التربوى في المعهد البريطاني بلندن) الى بغداد • وقد رحب وزير المعارف برسالته المؤرخة ١٣ـ٥ـ١٩٤٧ بقدومه راجيا ان يتعـــاون مع وزارة المعارف « في بحث نظم التعليم العالى والمؤسسات العالية الموجودة

الان ولدراسة احتياجاتها المقبلة على ضوء وضع خطة للدراسة الجامعية في العراق ..»

وعند وصول المستر مورغن الى بغداد بعثت وزارة المعارف (كتابها المؤرخ في ٢٢-٥-١٩٤٧) بنسخة من لائحة تأسيس جامعة بغداد ونسخة احرى من مذكرة اللجنة المكلفة بوضع مشروع الجامعة والمعلومات المطلوبة عن كليتي الطب والصيدلة ومعهد الفنون الجميلة ، وأردفتها بمعلومات أحرى عن مختلف الكليات القائمة انذاك .

كيفية قدوم المستر مورغن :

جاء في كتاب وزارة الخارجية المؤرخ في ١٤ ايلول سنة ١٩٤٧ (الموجه الى مجلس الوزراء وصورة منه الى وزارة المعارف) ان وزير الخارجية قد أبرق من الباخرة كوين مارى وهى في عرض البحر ان الدكتور مورغن من اعضاء المعهد البريطاني في لندن قد زاره وسأله عما اذا كانت الحكومة العراقية ترغب في الاستفادة من اختصاصه في تأسيس الجامعة العراقية ، وأن وزير الخارجية أجابه ان الذى يعلمه هو أن فخامة رئيس الوزراء عازم على دعوته مع اختصاصيين بريطانيين اخرين لوضع تفاصيل أسس جامعة بغداد ، وقد جاء في الكتاب ان وزير الخارجية قد اقترح على المستر مورغن أن يكون من ضمن الاختصاصيين عميد احدى كليات الزراعة في بريطانية ، فوافق مستر مورغن على هذا الطلب(*) .

وعلى اثر وصول كتاب وزارة الخارجية هذا الى مجلس الوزراء طلب المجلس من وزارة المعارف ان تبدى رأيها حول الموضوع وذلك بموجب الكتاب المرقم ٣٩٩١ والمؤرخ في ١٦-٥-١٩٤٧ . ولكن وزارة المعارف سبق لها ان وافقت على استقدامه بعد استشارة رئيس الوزراء .

(*) وتفيد البرقية المذكورة ان الموما اليه استفسر عن نفقات الاخصائيين فاجابه وزير الخارجية ان الاخصائيين الذين يرسلهم المعهد الثقافي البريطاني تكون نفقاتهم على المعهد المذكور ، اما الذين توافق الحكومة العراقية على استخدامهم فتكون نفقاتهم واجور عليها .

خلاصة تقرير الدكتور مورغن(٧) :

اعتبر الدكتور مورغن تقريره دراسة أولية واستطلاعية عن حالة التعليم العالى في العراق ، أوضح ان الغاية من تاسيس اى جامعة هى اعداد الرجال والنساء للقيام بالخدمات الضرورية التي يتطلبها المجتمع وتتطلبها الدولة ، وتوسيع افاق المعرفة في جو مشبع بالحرية والخيال ، والقيام بالبحوث العلمية التى تتعلق بمشاكل البلاد الخاصة . وأكد على ان الجامعة لا تنهض الا اذا حافظت على مستويات دراسية عالية ، وان وجودها يتوقف على نوعية طلابها ، وان الطلاب الذين يتخرجون من المدارس الثانوية لا يصلحون جميعا للتمتع بفرص التعليم العالى .

واستعرض التقرير حالة الكليات العراقية المختلفة ومستوياتها العلمية، فأثنى على كلية الطب التى قال عنها انها في مستوى أى كلية تعد الاطباء ، وعلى دار المعلمين العالية التى قال عنها أنها « تؤدى خدمة كبيرة » وتساهم مساهمة عظيمة في اعداد المعلمين للمدارس الثانوية ، وأشار الى نقاط الضعف التى تتسم بها كليات الصيدلة والهندسة والتجارة ، لا سيما كلية الحقوق ، حيث انتقد التقرير سياسة الباب المفتوح التي سير عليها كلية الحقوق في قبول الطلاب ، كما انتقد مستوياتها ومرافقها التدريسية . وقال ان العراق لا يستطيع ان يستوعب هذا العدد الكبير من الطلبة الذين يلتحقون بكلية الحقوق ، وهي مشكلة مهمة يواجهها العراق ، وبين ان من العوامل التي تشجع الطلاب على الدخول الى كلية الحقوق هو شعور الناس بأنها باب « الوظائف العامة » ومدخل « الحياة السياسية » ، كما ان هناك عامل اخر هو تشدد كليات الطب والهندسة ودار المعلمين العالية في اختيار طلابها فتوجه الطلاب الضعفاء من ذوى الدرجات الواطئة الى الالتحاق بكلية الحقوق . ويقول الدكتور مورغن في تقريره « واستطيع أن أصل من الادلة المتوفرة لدى ، الى نتيجة وهي انه لا توجد في الوقت الحاضر ،

---

(٧) راجع نص التقرير ملحق رقم (٣)
Plan for University Education in Iraq, June, 1947.

مؤسسة للتعليم العالي في العراق ما عدا كلية الطب يمكن ان يقال انها بلغت مستوى كلية جامعيةلا من حيث مستويات طلابها ولا من ناحية دراستها وابنيتها ومعداتها وبحوثها • فاذا ما أريد تأسيس جامعة في العراق فينبغي ان ترسى على أسس جديدة • وحتى كلية الطب التي نالت مستوى اعلى فانها تحتاج الى كثير من التدعيم والتطوير • ومع هذا فأنها وضعت اول حجر على اساس متين » •

كلية الاداب والعلوم وكلية الحقوق :

وقال الدكتور مورغن : « ينبغي ان تكون اول خطوة تتخذ في تأسيس الجامعة هي انشاء كلية تتألف من اقسام للاداب والعلوم المجردة • وينبغي ان تلغى كلية الحقوق ويؤسس مكانها قسم للحقوق والادارة تابع لكلية العلوم والاداب ، وان يتولى هذا القسم اعداد نفر محدود من الطلاب والطالبات على اساس السيطرة على سياسة القبول في هذا القسم ، ولا ارى ان تؤلف الموضوعات المهنية باي حال من الاحوال المواد الرئيسية لمنهج الصفوف الاولى بل ينبغي ان تكون موضوعات الدراسة على الاكثر ذات طابع ثقافي عام ، وان يتعاون قسم الحقوق تعاونا وثيقا مع قسم الاداب » •

واقترح الدكتور مورغن عدم انضمام كلية التجارة ولا كليةالصيدلة الى الجامعة بل نسب ان تبقى الكليتان معاهد مهنية خارج نطاق الجامعة ، وان يمنحا متخرجيها « دبلوم » الصيدلة او التجارة • وبقدر ما يتعلق الامر باعداد المدرسين للمدارس الثانوية اقترح الدكتور مورغن الغاء دارالمعلمين العالية وانشاء قسم للتربية او كلية للتربية يلتحق بها لطلبة بعد حصولهم على درجة علمية من كلية الاداب والعلوم شريطة ان تظل الدراسةمستمرة في دار لمعلمين العالية حتى يتم تأسيس كلية للاداب واخرى للعلوم •

وفيما يتعلق بالشؤون الزراعية فقد اوضح التقرير ان الزراعة عامل مهم في حياة العراق الاقتصادية ، وان الجامعة ينبغي ان لا تشغل نفسها في كلية الزراعة اذا ما تم تأسيسها ، بل ينبغي ان تظل هذه الكلية مؤسسة

مستقلة عن الجامعة ومتصلة بمديرية الزراعة العامة في شؤونها الادارية والمالية .

واكد الدكتور مورغن على ضرورة الاهتمام بالابحاث الخاصة التي تجرى في داخل الجامعة ، كما اكد على اهمية اعداد ملاك للهيئة التدريسية يتصف بصفات علمية عالية ، مشيرا في الوقت نفسه الى اهمية الاستفادة من الاساتذة الاجانب في المراحل الاولى من تأسيس الجامعة والعناية باللغات الاجنبية في حالة استخدام عدد من الاساتذة الاجانب لا سيما اللغة الانكليزية . واكد التقرير على ضرورة الاهتمام بحياة الطلبة الاجتماعية واعداد الابنية اللازمة والاقسام الداخلية واختيار موقع مناسب للجامعة . واقترح الدكتور مورغن بعد ان وقف على المناطق المقترحة لتكون موقعا تشيد عليه الجامعة في المستقبل ، ان الموقع المثالي للجامعة هو الشاطىء الممتد على نهر دجلة (في منطقة الكرادة الشرقية) من غرب المسبح حتى نهاية الجادرية .

اعداد لائحة قانون الجامعة :

وتسهيلا لتأسيس الجامعة وبغية توفير قانون مرن رأى الدكتور مورغن ان يتم تأسيسها بموجب « وثيقة ملكية » Royal Charter ومع ان الدكتور مورغن يعترف بأن الملك في العراق لم يمارس مثل هذا الحق الا انه عاد وذكر بأن المادة ١٢٤ من الدستور (بموجب التعديل المرقم ٦٩ لسنة ١٩٤٣) تخول البرلمان ان يمنح « التاج » Crown سلطة اصدار مثل هذه الوثيقة .

وعنده ان اعلان هذه الوثيقة في تأسيس الجامعة اسهل من تشريعها من قبل البرلمان .

سياسة القبول :

واشار الى مشكلة قبول الطلاب الى الكليات واوضح ان الكليات في اكثر الاحايين لا دخل لها في تقرير سياسة القبول ، مما ادى الى تضخم عدد الطلبة وسبب انخفاضا في المستويات الدراسية ، حتى ان بعض الكليات

افتتحت صفوفا اعدادية الى خريجي الثانويات قبل التحاقهم في السنة الاولى. وانتقد سياسة تمثيل اللالوية في القبول للسبب نفسه وان كانت الدوافع لتبني هذه الخطة في القبول في رأيه « نبيلة » ، حتى قال : « واذا ما ارادت الجامعة ان تحقق مستوى علميا حسنا وترعاه فينبغي ان تكون في مركز يساعد على وضع اسس القبول بنفسها وان تصون هذه الاسس من التدخل » .

الكلية التوجيهية :

وكان يرى بالنسبة للظروف التي تعيشها الكليات ، ان احسن طريقة للتغلب على هذه الصعوبات بصورة موقتة تنظيم دراسة اعدادية لخريجي المدارس الثانوية قبل التحاقهم بالكليات قوامها موضوعات عامة تعد الى امتحان قبول في الجامعة . وينبغي ان لا يعهد الى الجامعة بمثل هذه الدراسة بل ينبغي ان ينحصر اهتمامها في امتحان القبول فقط .

خطوات انشاء الجامعة :

اوصى الدكتور مورغن بوضع خطة عامة شاملة لتأسيس الجامعة فيبدأ اولا بتأليف لجنة خاصة تؤلفها الحكومة لهذا الغرض على ان ينضم اليها خبيران او ثلاثة في شؤون التعليم العالي من بلد اجنبي ، وقال في تقريره « اذا كانت هذه التوصية مقبولة فيسرني ان ابحث اسماء الاشخاص المناسبين لمثل هذه المهمة تمهيدا لاستدعائهم » وتكون مهمة اللجنة المقترحة وضع خطة لتأسيس كلية الاداب والعلوم في سنة ١٩٤٨ .

واهم التوصيات التي اقرها التقرير هي :

اولا ـ الشروع بتأسيس كلية للعلوم والاداب .

ثانيا ـ ايقاف قبول الطلبة الى كلية الحقوق وتأسيس قسم صغير للحقوق والادارة في كلية العلوم والاداب .

ثالثا ـ ادخال موضوعات الهندسة الميكانيكية والكهربائية والمعمارية في منهاج كلية الهندسة والشروع في تدريسها .

رابعا ـ تنظيم دراسة توجيهية لطلبة المدارس الثانوية قبل التحاقهم بالكليات .

خامسا ـ تأليف لجنة في الحال لوضع خطة تفصيلية لتأسيس الجامعة واقتراح ميعاد افتتاحها .

ويلاحظ ان محتويات التقرير والاراء والتوصيات التي تضمنها جاءت شبيهة بتوصيات البروفسور هملي ، ولعل تقرير الاستاذ هملي كان مصدرا رئيسيا لهذا التقرير ، كما يلاحظ ان تقرير الدكتور مورغن هذا جاء شبيها في محتوياته وتوصياته لدرجة كبيرة بتقرير السر شارلز داروين والدكتور مورغن الذي سيأتي الكلام عنه ، ولا غرو فأن الدكتور مورغن كان عضوا في اللجنة الثانية .

* * *

استقدام كل من السر شارلز داروين Sir Charles G. Darwin وكان من جراء هذه المراسلات والاتصالات ان قررت الحكومة والدكتور ارثر مورغان نفسه لدراسة مشروع الجامعة العراقية . فوصل الخبيران المذكوران العراق وكان المستر السن روس Alan Ross سكرتيرا للجنة . وقد رافق اللجنة الدكتور متى عقراوي مدير التعليم العالي العام انذاك . ولاسباب اضطرارية لم يستطع الاستاذ دى. سكلبيك Skilbeck مدير كلية واى الزراعية Wye College اللالتحاق بعضوية اللجنة .

٣ ـ تقرير دارون ومورغن

قدم السر تشارلز دارون والدكتور مورغن تقريرهما[٨] عن التعليم الجامعي في العراق في شهر مارت ١٩٤٨ بعد ان قاما بزيارة الموصل وكركوك

(٨) للاطلاع على نص التقرير راجع ملحق رقم (٤) من هذا الكتاب.

والسليمانية والبصرة • ويعد هذا التقرير اول دراسة ضافية لمشكلة التعليم الجامعي في العراق • وفيما يلي اهم ما ورد فيه :

١ ـ عند النظر في تأسيس جامعة او البحث في وظائفها لابد من دراسة علاقة الجامعة بالمجتمع الذي تقوم على خدمته • وتتطلب معرفة العلاقة هذه دراسة العناصر المهمة لاوضاع العراق القائمة بالفعل والكامنة • فمن ابرز حاجات البلاد اعداد اولئك الذين سيتولون المهام التي تتطلب اعلى المزايا الفكرية • ان تربية هؤلاء النساء والرجال هي الوظيفة التقليدية للجامعة • فالتربية العالية والبحث العلمي يحتمان على الجامعة ان تأخذ بهما في سبيل النهوض بالبلاد في معارج الرفاهية والتقدم •

٢ ـ على انه مهما بلغ الحرص على الجامعة والتقدير لضرورتها فأنها تكون مصدر ضعف لا قوة اذا لم تؤسس على قواعد راسخة وتفهم وظائفها وتحدد تحديدا تاما كذلك تغدو الجامعة خطرا على الامة اذا لم تنسق خدماتها بحيث تلائم مطالب المجتمع وحاجاته •

٣ ـ من المسلم به ان الجامعة ينبغي لها ان تعد الرجال والنساء للاعمال والخدمات التي تتطلب من اصحابها اعلى درجات النمو الفكري • ومن اجل ذلك تصبح الجامعة بطبيعة الحال مطمحا يستهوى الشباب الطامحين الذين يصبون حقا الى ان يؤهلوا انفسهم لتولى المناصب الرفيعة في امتهم سواء في مجال خدمة الدولة او في مجال الاقتصاد • ولكن ثمة خطر جسيم يهدد ذلك غفلت عنه كثير من الامم مما سيترتب عليه اوخم العواقب • ومن الواضح ان المهارة والقدرة المدربة في اي مجتمع يجب ان تنظم تنظيما هرميا • فلابد ان يتوفر لكل شخص مدرب تدريبا عاليا عدد ممن هم اقل منه قابلية كذلك عدد اكبر من هم اقل مرانا من هؤلاء • وهكذا تتزايد الاعداد حتى تصل الى بسطاء العمال الذين لهم مع ذلك شأن كبير • فالمهم لكل

امة ان يقوم فيها هذا النسق بحيث يتحقق توزيع المواهب والكفايات الطبيعية على اتم وجه وارضاه ، وبحيث تتبوأ كل ميزة صادقة المكانة اللائقة بها • وبلغة التربية ينبغي ان تلتئم اهداف الجامعة ونتائجها مع النظام التعليمي برمته •

٤ ـ ولابد من مراعاة اعتبارين رئيسيين عند النظر الى توسيع فرص التوسيع العالي هما : اولا ـ حاجة البلاد الى الافراد الذين يتعين ان تمتد دراستهم الى ميدان التعليم العالي • وثانيا ـ الوسائل التي تضمن اختيار الطلاب الى الجامعة اختيارا دقيقا وصحيحا • فلابد من اتخاذ اعظم الحيطة للمحافظة على مستوى الدراسة في الجامعة • ولذا يوصي الخبيران البريطانيان بضرورة التشدد في القبول بالجامعة في سنواتها الاولى وقصره على عدد محدود من الطلاب •

وبعد وضع هذه المبادىء العامة للتعليم العالي في العراق يشرع الخبيران في بيان الاسس التي ترتكز عليها الجامعة ، وكيف يمكن انشاء اجزائها كل في وقته المناسب ، ويصرحان بأن تأسيس اية جامعة عمل جسيم يلاقي صعوبات ومشاكل جمة مالية وغير مالية • ولذلك ينبغي ان يكون المبدأ الذي يسترشد به هو تركيز الجهود في نطاق ضيق ، فيؤسس فرع واحد من الجامعة مزود باكمل عدة ، ثم يتوسع تدريجيا حسب مقتضيات الظروف • ونعرض فيما يلي المنهاج الذي نقترحه في تأسيس الجامعة مرحلة مرحلة :

الخطوات الاولى :

١ ـ حجز موقع في الكرادة الشرقية :

تشيد عليه أبنية الجامعة ، فقد استقر رأى اللجنة على ان احسن المواقع هي الارض الواقعة في ضواحي الكرادة الشرقية وتمتد هذه من الضفة الجنوبية الى غرب المسبح وشماله (الجادرية) • واوصت بأتخاذ

الخطوات من اجل المحافظة على هذا الموقع لاغراض الجامعة ومنع استغلاله لاي غرض كان سواء عاما أو خاصا •

٢ ـ تعيين لجنة لتأسيس الجامعة :

اوصت اللجنة ان تؤلف الحكومة لجنة لا يتجاوز عدد اعضائها العشرة من لهم مؤهلات خاصة تكون مهمتها وضع مشروع مفصل بالجامعة واتخاذ الخطوات لتنفيذ هذا المشروع على ان يمنح اعضاؤها صلاحيات تنفيذية ، وترصد لها اموال كافية لتنفيذ المشروع على ان تكون خاضعة لرقابة الحكومة ومسئولة امام رئيس الوزراء مباشرة • واوصت اللجنة ان تؤلف اللجنة على الوجه التالي : ستة اشخاص يعينهم رئيس الوزراء ، وشخصان يعينهما كل من وزير المعارف ووزير الشئون الاجتماعية ، وان تجرى التعيينات بقدر المستطاع على وجه يكفل تمثيل الاتجاهات المختلفة والخبرات المتنوعة •

٣ ـ تعيين لجنة تأسيس الجامعة لتعيين الرئيس :

اوصت اللجنة ان يكون الرئيس بالاضافة الى خبرته الادارية واطلاعه على مشاكل تنظيم الجامعات ذا منزلة علمية ممتازة وشخصية قوية يستطيع معالجة المشاكل محليا والاتصال بالجامعات الاجنبية • وترى ان تتبع في تعيين الرئيس احدى طريقتين :

الطريقة الاولى ، وهي الحل الامثل ، وتقوم على انتخاب رجل كفء وتعيينه الى اجل غير مسمى • ولكن اغلب الظن ان هذا ليس بالامر اليسير فضلا عن انه اسلوب خطير • ومن اجل هذا رجحت البحث عن شخص يسند اليه المنصب لمدة محدودة ـ ثلاث سنوات مثلا ـ حتى يتسنى له البدء بالمشروع •

٤ ـ تأسيس كليتي الاداب والعلوم :

ترى اللجنة ان تأسيس كليتي الاداب والعلوم اول الامور التي تدعو اليها الحاجة عند وضع هيكل الجامعة • ومن الواجب ان تؤسسا في وقت

ستطيعان فيه قبول الطلبة الناجحين في الكلية الاعدادية ويستعين مستوى الجامعة الى حد بعيد بمستوى هاتين الكليتين ، وسيكون كل المعلمين والمتعلمين فيها اول نشأتها هم المؤسسون الحقيقيون للجامعة . واكدت اللجنة على اهمية تعلم اللغة الاجنبية بالاضافة الى اللغة العربية في الكليتين المذكورتين باعتبارها اللغة الرئيسية للتعليم في الجامعة .

واقترحت اللجنة ادخال دراسة الحقوق في كلية الاداب ، واوصت ان تكون مدة الدراسة في الكليتين اربع سنوات ، على ان يكون هناك امتحان في نهاية السنة الثانية ينبغي اجتيازه قبل التحضير للامتحان النهائي .

٥ ـ فتح كلية اعدادية :

لاجل ان تحافظ الجامعة على مستوياتها الدراسية لابد لها من ان تستقل في تقرير سياسة قبول الطلاب وهذا في رأى اللجنة مبدأ جوهري . فللجامعة الحق في انتقاء طلابها بعد اجتيازهم امتحان الدخول مستقلا عن الامتحانات المدرسية النهائية . وتحقيقا لهذا الغرض تظهر الحاجة الى تأسيس كلية اعدادية تعد الطلاب الحاصلين على الشهادات الدراسية للدخول في الجامعة .

٦ ـ اعادة تنظيم كلية الهندسة :

وذهبت اللجنة الى ان كلية الهندسة بوضعها القائم مقتصرة على الهندسة المدنية ، فهي على ما يظهر لا تعد الشبان اعدادا مهنيا من الطراز الاول ، بل انها لا تعد مهندسين عمليين قادرين على القيام بالاعمال الرئيسية التي تؤلف القسم الاعظم من مهنة الهندسة . لذلك توصي بأن يجدد منهج الكلية لتكون كلية فنية ممتازة ذات طابع عملي بارز وان تكون مدة الدراسة فيها اربع سنوات ، مع تيسير التخصص في السنتين الاخيرتين في الهندسة او الميكانيك او الكهرباء ومراعاة التدريب العملي في المعامل خلال مدة الدراسة الى ان تؤسس معامل خاصة بالكلية .

٧ ـ تأسيس كلية عليا للزراعة :

ترى اللجنة ان البحث في المشاكل الزراعية وتدريب الرجال لتولى

اعلى المناصب في الادارة الزراعية من خبراء فنيين ، ومديرين للمشروعات الزراعية الواسعة ـ كل هذه من وظيفة الجامعة • وفي العراق حاجة الى عدد ضئيل من الاختصاصيين بالنسبة الى ما يحتاج اليهم من الرجال الذين يراقبون ويدربون الرجال والنساء الذين يعملون في الحقول الزراعية • واعربت اللجنة عن قلقها عند الكلام عن التعليم الزراعي من ان تأسيس كلية زراعية في هذه المرحلة قد يؤدي الى ان ينصرف عن التعليم العملي اولئك الرجال الذين كان ينبغي لهم ان يتعلموا الزراعة في الحقول وفي المؤسسات الزراعية • ولذلك اوصت اللجنة الحكومة ان تمضي في سياسة انشاء المدارس الزراعية وتحسينها حتى تستطيع ان تخرج طبقة من المراقبين المدربين تدريبا حسنا ، فينقل هؤلاء مرة اخرى معارفهم الى اولئك الذين يحرثون الارض بأيديهم •

٨ ـ تاسيس كلية عليا للتجارة :

اوصت ان تؤسس كلية عالية للتجارة او ان تنمى الكلية القائمة ، فيتلقى الطلبة موضوعات ادبية عامة وموضوعات في اللغات والتاريخ والاقتصاد والجغرافية والرياضيات والمحاسبات والقانون وادارة الاعمال ، ويكون الغرض المقصود منها شبيها بالغرض الذي تعد له كليتا الهندسة والزراعة المقترحتان ، فتخرج عددا كبيرا من الرجال والنساء الذين تحتاج اليهم الصناعة والتجارة والوظائف العامة دون ان يحرموا من فرص التعليم العالي •

٩ ـ ايقاف قبول الطلبة الى كلية الحقوق :

تقول اللجنة في تقريرها ان تدريس الحقوق امر ضروري ولكنها تعتقد ان كلية اصغر من الكلية الحاضرة تستطيع ان تخرج كل المحامين الذين يحتاج اليهم العراق ، ولذلك فمن الواجب ان يكون الدخول الى الكلية اكثر عسرا وان يحدد عدد المقبولين • وتواصل القول بأن احدا لا يفكر ما للدراسات الحقوقية من نفع لمن لا يرومون ممارسة المحاماة ، ولكنها تعتقد ان قيام اي بلد بتثقيف عدد كبير من مفكريه على الطريقة

الحقوقية فيه الخطر كل الخطر ، ومن اجل هذا اوصت بأن تمتنع كلية الحقوق عن قبول طلاب جدد بعد افتتاح كليتي الاداب والعلوم على ان يواصل الطلبة الموجودون في الكلية دراستهم حتى نهايتها ، وتكوين قسم للحقوق ضمن نطاق كلية الاداب تكون مدة الدراسة فيه خمس سنوات .

دار المعلمين العالية :

ترى اللجنة ان من وظائف الجامعة المهمة أن تعين على اعداد المعلمين للمدارس المتوسطة والثانوية ، وقد اعجب اعضاؤها بارتفاع مستوى الدراسة في دار المعلمين العالية ، ولكنهم اوضحوا انه من الاسراف ان يتلقى الطلبة دراسة الموضوعات العامة والمهنية في مؤسسة واحدة مستقلة عن الجامعة بعد تأسيسها وان كانت الضرورة تقضي بذلك في الوقت الحاضر . اذ الطريقة المتبعة في اعداد المعلمين في الوقت الحاضر جيدة ، وليس من الحكمة تبديلها ما لم يقم نظام يضاهيها او يفوقها جودة ، ولقد قيل في تبريرها ان تنمية شعور الطلاب بأنهم ينتسبون الى مهنة شريفة لها قيمها وتبعاتها أمر لا يتحقق الا اذا سلخوا في دار المعلمين العالية اربع سنوات كاملات ، وان لا سبيل الى ذلك ما لم يركزوا جهودهم في الاستعداد ليكونوا مدرسين ، بحيث يعيشون في ظل ظروف يرتشفون في جوها الافكار والمثل العليا في حقل التربية والتعليم .

غير ان اللجنة فضلت الطريقة الانكليزية في اعداد المعلمين على الطريقة الامريكية ، فأوصت ان يلحق الطلاب أولا بكليتي الآداب والعلوم يدرسون فيها لنيل درجة شرف علمية ، ثم يتابعون بعد ذلك دراسة اختصاصية في التربية والتطبيقات التدريسية . وهذا لا يتم الا بانشاء قسم التربية في الجامعة ، فيتلقى الطلاب الموضوعات في كليتي الآداب والعلوم ويقومون بالتطبيقات التدريسية خلال السنوات الاربع ، ثم يمنحون بعدها بكالوريوس في الآداب والعلوم (قسم التربية) أسوة بالطريقة المقترحة لكلية الحقوق .

وأوضحت اللجنة ان في الاستطاعة فتح كليتي الآداب والعلوم وبدء تأسيس الجامعة ، في خريف سنة ١٩٤٩ على اقرب تقدير ، وفي ١٩٥٠ على أحسن تقدير على أن تفتح الكلية الاعدادية قبل ذلك بسنة أي سنة ١٩٤٩ .

الكلمة التوجيهية :

وفي ١٣-٧-١٩٤٨ رفع الدكتور متي عقراوي مذكرة الى وزير المعارف يطلب فيها تأسيس « كلية توجيهية » لاعداد طلاب البعثات قبل ارسالهم الى خارج العراق للدراسة . وتحقيقا لهذا الغرض اصدر وزير المعارف أمره بتأليف لجنة لدراسة مشروع « الكلية التوجيهية » والجامعة العراقية بموجب كتاب وزارة المعارف المرقم ٢٠٣٦٠ والمؤرخ في ١٩ تموز سنة ١٩٤٨ . وتألفت اللجنة من الدكتور بديع شريف سكرتير وزارة المعارف والدكتور عبدالعزيز الدوري والدكتور صلاح الدين الناهي والدكتور جميل سعيد ، ثم اعقبتها لجنة اخرى لدراسة مشروع الجامعة والكلية التوجيهية قوامها : منير القاضي ، والدكتور هاشم الوتري ، والدكتور بديع شريف ، والدكتور عبدالعزيز الدوري ، وعبدالغني الدلي ، والدكتور محمد حسين آل ياسين والدكتور جابر عمر . وكان ذلك في ١٢ آب سنة ١٩٤٨ .

تقرير اللجنة :

« لما كان مستوى الدراسة الثانوية ضعيفا ولا يؤهل لدخول باب الدراسة الجامعية مباشرة ، ولما كان مستوى الطلبة ونوعيتهم عاملا هاما في نجاح الجامعة في العراق صار من الضروري انشاء كلية توجيهية لغرض علاج هذا المشكل .

« ويهدف تأسيس الكلية التوجيهية الى :

أ ـ رفع مستوى خريجي الثانوية الثقافي ليكونوا اهلا للدراسة الجامعية .

ب ـ تقوية الطلبة في لغة اجنبية للتوسع في الدراسة الجامعية ولاحتمال

استقدام اساتذة اجانب لا يحسنون او يعرفون العربية وتكون الانكليزية مبدئيا هذه اللغة .

ج ـ تقوم الكلية التوجيهية بتصفية لخريجي الثانويات فلا يدخل الجامعة الا من وصل مستوى يليق بطالب الجامعة .

« وعلى هذا الاساس يراعى في منهج الكلية التوجيهية ما ذكر من نقاط ، اضافة الى اتجاه كليات الجامعة ومناهجها .

« فمن الضروري تقوية الطلبة في اللغة العربية ليحسنوا التعبير عن انفسهم ، وكذلك العناية باللغة الانكليزية وتدريس بعض الموضوعات بها ، ليتمكنوا من الاستفادة بمراجع هذه اللغة .

« وتدريس كذلك موضوعات علمية او ادبية تفيد الطالب في دراسته الجامعية وتقوى ما عرفه منها في الثانوية . ويستحسن ان يكون مجال للاختيار في بعض الموضوعات يراعى بها ميول الطالب واتجاهه وحاجته المقبلة . »

واقترحت اللجنة تدريس الموضوعات التالية في السنة التوجيهية : ففي قسم الاداب تدريس اللغة العربية والانكليزية ومبادىء الفلسفة والتاريخ الاوروبي الحديث او الاسلامي والجغرافية ومبادىء الاقتصاد (او الفرنسية). وفي قسم العلوم تدريس اللغات العربية والانكليزية والفيزياء والكيمياء والرياضيات او الحيوان والنبات .

« فان الرياضيات لازمة لطالب كلية الهندسة ، والحيوان والنبات اساسيان للدراسة في كلية الزراعية . ومن هنا نلاحظ ان مجموع ساعات الدراسة في قسم الاداب يختلف عنه في قسم العلوم لمزوم المختبرات فيه . »

ثم تقول مذكرة اللجنة :

« اننا لا نريد هنا ذكر تفاصيل المنهج انما نريد ان بين ان طريقة التدريس واتجاهاته يجب ان تأخذ محلا وسطا بين طريقة الثانوية التي تعتمد على الاملاء او على كتاب مدرسي دون توسع وبين الدراسة الجامعية

الحرة التى لا تتقيد بشىء من ذلك ولهذا نقترح طريقة المحاضرة ، مع وجود كتاب مساعد اضافة الى تشجيع المطالعة الخارجية واشاعة روح التفكير والمناقشة بين الطلبة ليقطع الطالب مرحلة في الاتجاه الجامعي .

« وتدريس اللغات يجب ان يختلف عما هو عليه في الثانوية ويكون الغرض منه اقدار الطالب على القراءة والكتابة كأن يعود الطالب في الانكليزية مثلا على كتابة الرسائل وتلخيص ما يقرأ ومطالعة قطع نثرية وشعرية .

« ويستحسن ان تكون دراسة التاريخ الاوربي والجغرافية ومبادىء الاقتصاد ومبادىء الفلسفة في قسم الاداب بالانكليزية ، ودراسة الفيزياء والكيمياء والرياضيات والحيوان والنبات في قسم العلوم بالانكليزية ، ليقوى الطلبة في هذه اللغة وليعرفوا المصطلحات العلمية . »

وقدمت اللجنة مقترحات اولية لافتتاح الكلية وهي :

« ١ ـ تتخذ الخطوات التمهيدية لانشاء الكلية التوجيهية من الان ليمكن فتحها في خريف سنة ١٩٤٨ ، ويكون ذلك من قبل لجنة الجامعة بأشراف وزير المعارف . وهذا يتطلب الاسراع في اعداد الابنية والمختبرات والكتب والاساتذة . (على ان الكلية التوجيهية يمكن ان تستفيد مبدئيا من مختبرات الكليات الموجودة في العالية والطب والهندسة ومكتباتها .)

« ٢ ـ ترتبط الكلية التوجيهية بالوزير مباشرة . ليكون لها استقلال داخلي ، ثم تربط بمجلس الجامعة بعد تأسيسها .

« ٣ ـ يعين للكلية مدير من حملة الدكتوراه وممن درسوا في المعاهد العالية مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

« ٤ ـ يحق لخريجي الثانويات ان يدخلوا هذه الكلية على انه من اللازم ـ حفظا للمستوى الثقافي ـ ان تتألف لجنة قبول برئاسة مدير الكلية وممثل عن كل كلية ستنضم الى الجامعة . ولمجلس الجامعة بعد تأسيسها ان يؤلف لجنة قبول خاصة .

٥ ـ يكون الدخول الى الكليات التي تكون الجامعة في سنة (١٩٤٩ ـ ١٩٥٠) من الكلية التوجيهية ويستوجب هذا قبول ما لا يقل عن (٦٠٠) طالب للسنة الاولى ٤٨ ـ ١٩٤٩ ومعنى هذا تهيئة ما لا يقل عن ٣٥ مدرسا .

٦ ـ يشترط في المدرسين ان يكونوا من حملة شهادة الدكتوراه ، أو (الماجستير) او من مدرسي المعاهد العالية من اصحاب ب. ع. .

٧ ـ يكون تعيين المدرسين في البدء من قبل وزير المعارف وبأقتراح مدير الكلية ولجنة الجامعة . ثم يكون التعيين ، بعد تأسيس الجامعة ، بأقتراح مجلس الجامعة العلمي .

٨ ـ يدرس الطلبة في الكلية التوجيهية على نفقتهم الخاصة ويحسن في المستقبل تهيئة قسم داخلي ، يدفع الطلبة فيه اجورا معتدلة للسكنى ويكون تحت اشراف مدير الكلية او تحت اشراف الجامعة . وفي هذا فائدة تعويد الطلبة النظام في حياتهم وتقسيم اوقاتهم المعيشية بشكل ارقى واصلح مما يتيسر لهم خارج القسم الداخلي .

٩ ـ ومن المستحسن ان تنظم اوقات الطلبة في الكلية التوجيهية خارج اوقات الدوام فيشكلون الجمعيات الرياضية والعلمية ، ويشتركون في حفلات السمر والموسيقى والحفلات الرياضية ، ويساهمون في تكوين بيئة صحية .

١٠ـ تجرى في الكلية اختبارات شهرية وامتحان نهائي وتكون الدرجة النهائية نتيجة ضم معدل السعي اليومي الى درجة الامتحان النهائي وتقسيم الحاصل على اثنين . وتعتبر درجة النجاح ٥٠ بالمائة ومعدل الدروس ٦٠ بالمائة .

١١ـ يرسب الطالب اذا قصر في درسين او في درس والمجموع وتعطى فرصة للدوام سنة اخرى ، فاذا رسب ثانية فصل من الكلية .

« ١٢ـ اذا قبلت هذه المقترحات التمهيدية يمكن للجنة الجامعة وضع لائحة نظام الكلية التوجيهية ووضع المناهج التفصيلية بالاستعانة بممثلين من الكليات المختلفة . »

معارضة الدكتور هاشم الوتري :

وحين تقدمت وزارة المعارف بلائحة الى مجلس الوزراء بشأن تأسيس الجامعة في ضوء مقترحات لجنة شالرز دارون وموغن رفع عميد كلية الطب الدكتور هاشم الوتري الى وزارة الشئون الاجتماعية مذكرة برقم ١١٧٧٠ وبتاريخ ١١-١١-١٩٤٨ عارض فيها تأسيس جامعة بغداد والحاق كلية الطب بها . ومما جاء في مذكرته :

« ان كلية الطب الآن تتألف من اربع مدارس واربع مستشفيات مرتبطة بوزارة الشئون الاجتماعية . وهذه الوزارة بدأت بتوسعات كثيرة في الابنية لا تزال دائبة على اكمالها ولا تزال تصرف من ميزانيتها المبالغ الطائلة على المعاهد الكثيرة التي تستفيد منها فروع الكلية لتدريب الطلاب . فماذا يكون مصير فروع الكلية الاخرى ومصير طلاب الطب اذا ما ارادت الوزارة الاحتفاظ بمؤسساتها بعد فصل كلية الطب منها ؟

« ان الكلية الان حاصلة على نظام يؤمن لها استقلالا علميا يشبه الاستقلال الجامعي في حين ان القانون المقترح من قبل وزارة المعارف تشمل في جملته ذلك الاستقلال ويحرمها كثيرا من حقوقها التي يجب ان تحصل عليها اسوة بكليات الطب المرتبطة بجامعات مستقلة .

« فالاقدام على هذا المشروع بهذا الشكل يقوض كيان الكلية التي اضنيت في سبيله جهود كثيرة خلال ما يقارب الربع قرن . لذلك ترجو هذه العمادة تأخير تقديم لائحة القانون المذكور الى مجلس الوزراء الى ان يبت في قضيتين :

« الاولى ـ كيفية ادارة المختبرات والمستشفيات التعليمية وجهة ارتباطها . والثانية الجهة التي ترتبط بها الجامعة لتأمين استقلالها العلمي . »

وفي اليوم الرابع من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٩ ارسلت عمادة كلية الطب مذكرة اخرى الى وزارة الشؤون الاجتماعيـــة تحتوي على ملاحظات عميد كلية الطب والصيدلة حول لائحة قانون جامعة بغـــداد ، ورجت ان تعرض هذه الملاحظات على مجلس الوزراء عند مناقشته اللائحة. ومن الملاحظات المهمة التي احتوتها المذكرة المشار اليها اعلاه المطالبـــة بارتباط رئيس جامعة بغداد بمجلس الوزراء ، والاكتفاء بمجلس واحد لا مجلسين لادارة شئون الجامعة : مجلس علمي واخر اداري نظرا لتعذر فصل النواحي الادارية عن العلمية .

ومن الملاحظ انه كلما استجد بحث موضوع تأسيس جامعة في بغداد يعلن الدكتور هاشم الوتري معارضته الضمنية لتأسيسها أو العلنية . فقد كان يريد ان يظل مستقلا في ادارة المعاهد الطبية ومرتبطا بوزارة الشئون الاجتماعية وبعيدا عن وزارة المعارف ، ولذلك نراه يقترح تأسيس جامعة « بيت الحكمة » لتضم جميع الكليات والمعاهد الطبيه . ولما لم يستطـــع الوقوف امام رغبة المعنيين بشئون التعليم العالي عمد الى ان يقترح لائحـة جديدة لجامعة بغداد نشرت في مجلة عمادة الطب (المجلد ١٤ عدد ٣ ، ٤ ، مايس ـ تموز ١٩٥٠ صفحة ١٧) .

القسم الثاني

تأسيس الجامعة قبل تشريعها

وفي الوقت الذي اخذت لائحة تأسيس جامعة بغداد تسير سيرا بطيئا في مجلس الوزراء ، وتتعرض لحملات وانتقادات شديدة من الطبقة المثقفة ومن بعض عمادات الكليات كالطب ودار المعلمين العالية والحقوق رأى بعض المسئولين ان الطريقة العملية لتأسيس جامعة بغداد هو اقناع وزارة المعارف بفتح كلية للاداب والعلوم لتكون نواة لمشروع الجامعة • وفعلا اجتمعت « لجنة الجامعة » التي تألفت في وزارة المعارف في ١٤-٦-١٩٤٩ للنظر في اعداد ملاك لكليتي الاداب والعلوم المنوي فتحها في مطلع العام الدراسي المقبل كما قامت الحكومة باصلاح بعض الكليات منها كلية الحقوق وكلية الطب •

وقررت وزارة المعارف على ما يبدو وعملا بتوصيات لجنة دارون وموركن ان تبدأ بتأسيس الجامعة قبل تشريعها ، فقامت (١) بتأسيس الكلية انوجيهية و (٢) بتأسيس كلية العلوم والاداب التي انشطرت فيما بعد الى كليتين مستقلتين : كلية للآداب وآخرى للعلوم •

وكان اول من اقترح تأسيس كلية الآداب والعلوم هو الاستاذ هملي سنة ١٩٤٣ في تقريره المذكور في غير محل من هذا الكتاب واقترح الفكرة نفسها المستر سكيف الذي تولى منصب مستشار وزارة المعارف سنة ١٩٤٦ خلفا للاستاذ هملي ، تكون مدة الدراسة فيها خمس سنوات ، واوصى بتأسيسها ايضا الدكتور مورغن لتكون اول خطوة تتخذ في تأسيس جامعة بغداد وعلى ان يشرع في تأسيسها سنة ١٩٤٨ وعلى ان تتألف من اقسام

المعلوم والآداب المجردة ، واكد هذه التوصية في تقريره عن التعليم الجامعي في العراق بالاشتراك مع السر تشارلز داروين ، ولكنهما في هذه المرة اوصيا بتأسيس كليتين احداهما للعلوم والاخرى للآداب بعد ان اصبحت البلاد تفتقر « الى كلية حرة لدراسة الآداب والعلوم ولكي تكون حجر الاساس في تشييد صرح جامعة بغداد • وهذا ما دفع لجنة تضم جميع عمداء الكليات الى وضع قرار في شهر تموز سنة ١٩٤٩ يوصي بتأسيس كلية الآداب والعلوم وافتتحت فعلا في شهر تشرين الاول سنة ١٩٤٩ وانشأت فيها الفروع التالية : العربية وآدابها ، والاجتماعيات ، الفلسفة وفرع الطبيعيات وفرع الرياضيات •

١ ـ تأسيس كلية الآداب والعلوم :

اوضحت عمادة كلية الآداب والعلوم الغاية التي تأسست من اجلها كلية الآداب والعلوم في اول دليل تصدره الكلية بقولها : « ولن يكون الغرض منها تخرج شباب يهدف الى مهنة واحدة بل تنشئة شباب مثقف يمكنه ان يشق طريقه بصورة صحيحة في الحياة ويتمتع ببعض المزايا المهمة كالتخلق بالخلق العلمي الفاضل والتمتع بشخصية طيبة والمقدرة على البحث والتفكير • ونتنظر منه ان يستطيع العمل بكفاءة في الوظائف وان يسلك سبيل المهن الحرة او ان يعمل في حقل التعليم ان شاء بعد تدريب تربوى • كما نأمل ان تكون الكلية محلا للبحث والانتاج المبتكر لما لذلك من اهمية خاصة في الثقافة • ومن ناحية ثانية نتنظر ان تسير هذه الكلية على طريقة جامعية وان يكون مستواها جامعيا بالمعنى الدقيق الذي تحمله الفكرة الجامعية من تفكير وخلق واتزان في المقاييس والاحكام ودقة وبحث وابداع • وتتبع الدراسة فيها على اساس النوعية لا الكمية • فلا تتركز على انجاز منهج معين بصورة حتمية بل يعتني بانجاز ما يدرس بصورة رضية وان يكون التأكيد في ذلك على تنمية ملكة النقد والقابلية على التفكير وتوجيه الطالب الى الاكثار من المطالعة الخارجية والبحث الفردي وان لا يقيد الطالب نفسه بكتاب واحد او برأى واحد ، اذ المهم ان يفهم

الطالب ان الاراء انما هي استنتاجات شخصية تقبل المناقشة وان يتعود على التفكير فيما يجابهه من مشاكل وان يفهم طريقة البحث العلمي • وبذلك تضمن بالتدريج تكوين عقول نيرة وشخصيات مبدعة • ان روح الدراسة الجامعية هي في الطريقة اولا وفي الخلق ثانيا وفي المادة ثالثا واخيرا[1] •

واخذت الكلية بعد تأسيسها تتقدم بخطوات واسعة في تنويع الدراسة وتطويرها ونموها[2] ••• ففي شهر مارت سنة ١٩٥١ تقرر فتح معهد للآثار والحضارة بالتعاون مع مديرية الآثار القديمة العامة ، وافتتح المعهد في تشرين الاول سنة ١٩٥١ ، وشرع في تأسيس المختبرات وتنظيمها كمختبر علم الحيوان ومختبر للفيزياء ومختبر للكيمياء والنبات • والحق بها متحف التاريخ الطبيعي[3] •

وفي حفلة التخرج التي اقيمت في ١٣-٦-١٩٥٥ القى وزير المعارف (خليل كنه) كلمة اشاد بالتقدم الذي رافق الكلية وفي المشاكل التي جابهتها والخدمات التي ادتها جاء فيها :

« وقد بدأت الكلية قبل سنوات وجدت في تثبيت اسسها وفي تهيئة

---

(١) دليل كلية الاداب والعلوم (بغداد) ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ صفحة ٥ ـ ٦ ، مطبعة العاني ـ بغداد • وكان عدد طلاب وطالبات كلية العلوم والآداب (١٩٥٢ ـ ١٩٥٣) ٤٤٤ طالبا وطالبة •

(٢) اصدر مجلس التعليم العالي امرا اداريا (رقم ٧٣٠ تاريخ ٣-٤-٩٥٢) بتأليف لجنة للنظر في امكان الاستفادة من خريجي كلية الآداب والعلوم في حقل التدريس جوابا على استفسار ورد من وزارة المعارف• وتألفت اللجنة من الذوات التالية اسماؤهم :

محي الدين يوسف ـ مدير الشئون الفنية العام •
الدكتور عبدالحميد كاظم ـ عميد دار المعلمين العالية •
الدكتور عبدالعزيز الدوري ـ عميد كلية الآداب والعلوم •

(٣) افتتح المتحف بصورة رسمية في اليوم الثاني من شهر مارت سنة ١٩٤٦ وكان تابعا لوزارة المعارف • وفي ٧-١٢-١٩٤٦ قرر مجلس المعارف ربطه بعمادة دار المعلمين العالية ، وظل ملحقا بها حتى صدر الامر الوزاري بالحاقه بكلية الآداب والعلوم اعتبارا من ٢٦-٣-١٩٥١ •

الاساتذة وفي تنظيم وسائل الدراسة الاخرى من كتب ومختبرات ، وقد وفقت لمجابهة كثير من المشاكل التي اعترضتها ، فحصلت على زمرة طيبة من الاساتذة والمدرسين اجانب وعراقيين • واستنارت بخبرة الجامعات في الخارج واخذت عنها ما تستطيع اخذه ، وما يلائم هذه البيئة واسرعت في تنظيم مختبرات علمية اصبحت بوضع لا يستهان به • وكونت لها صلات علمية مع بعض الجامعات والمؤسسات العلمية في الخارج • وقد لقيت هذه الكلية على حداثتها قبولا حسنا في الخارج فأعترفت الجامعات العربية بشهادتها • وابدت بعض الجامعات البريطانية استعدادها لقبول خريجيها في مرحلة دراسية نأمل ان تنتهي بالاعتراف الكلي ، كما ابدت الجامعات الفرنسية والامريكية استعدادها لقبول خريجيها •

« ان هذا الوضع مع وجهة الكلية ودور كليات الآداب والعلوم في الجامعات في الخارج يجعل منها النواة الصالحة للجامعة التي نريد انشاءها • ولم تبلغ الكلية هذه المرحلة بيسر • فلقد تعرضت لكثير من الاختبار وساورت البعض شكوك في ضرورتها واهميتها وفي مستقبل خريجيها • ولكن نتائج جهودها بددت ذلك • فقد ادركت الشركات اهمية تدريب الخريجين تدريبا علميا ، وبادر بعضها الى الاستفادة منهم ، وانتدبت المؤسسات الاخرى بعضهم • كما ان وزارة المعارف سدت بهم بعض حاجتها الى المدرسين • وقد اورث استخدام الخريجين بهم ثقة واطمئنانا الى المستقبل الذي ينتظرهم وشعورا بأهمية هذه الكلية • »

٢ ـ اصلاح كلية الحقوق :

استطلعت وزارة المعارف رأي نقابة المحامين في الخطوات الواجب اتباعها بشأن القيام باجراء اصلاح اساسي في كلية الحقوق التي كانت مركز قلق واضطراب للسلطات الحاكمة • فألفت النقابة (كتابها المرقم ٤٩/١١ والمؤرخ ١١-٩-١٩٤٩) لجنة خاصة من اربعة اعضاء لدراسة مقترحات وزارة المعارف وبعد ان اتمت اللجنة وضع تقريرها رفعته الى رئيس مجلس

النقابة • وبعد دراسته ومناقشته احيل التقرير الى وزارة المعارف • ونظرا لاهمية تقرير اللجنة الفرعية لنقابة المحامين آثرت نشر نص المذكرة وهي :

« اجتمعت اللجنة التي قررت الهيئة الادارية تأليفها حول تقديم الاقتراحات اللازمة لاصلاح كلية الحقوق العراقية وذلك في الساعة العاشرة من يوم الخميس المصادف ٢٢-٩-١٩٤٩ ونظرت في كتاب وزارة المعارف المرقم ٢٤٥٤١ والمؤرخ في ٢٨-٨-١٩٤٩ المتضمن طلب الوزارة الاطلاع على ما لدى النقابة من ملاحظات واقتراحات حول هذه الكلية من حيث الاصلاح والتوجيه وتحديد قبول الطلاب • وبعد ان درست اللجنة الموضوع من جميع نواحيه ثبتت ما رأته ضروريا من الاقتراحات بهذا الشأن على ضوء ما ورد في كتاب الوزارة من النقاط اللازمة للدرس وانتهت اللجنة الى ما يلي :

اولا ـ الاصلاح

ترى اللجنة ان المستوى العلمي في كلية الحقوق غير مرض بل هو اضعف بالنسبة الى ما هو عليه في الكليات الاجنبية وحتى في البلاد العربية • التي اعتنت بالدراسات الجامعية وتعتقد اللجنة ان اصلاح الكلية يجب ان يشمل ثلاث نواحي :

أ ـ مستوى الطلاب : ان ثقافة خريجي الثانويات الذين هم مادة كلية الحقوق ضحلة في معرفة اية لغة اجنبية وحتى اللغة العربية ويقتضى لذلك :

١ ـ الاعتناء بتدريس اللغة العربية وتقرير مواد مستقلة لغرض الغوص لعلوم المعاني والبيان والنحو والمنطق التوجيهي •

٢ ـ تقوية دراسة اللغة الانجليزية •

ب ـ ناحية الاساتذة : ان الكليات في جميع انحاء العالم تهتم بمستوى عال بصرف النظر عن الامكانيات المحلية لتوفر الاساتذة فان لم يكن في البلد اساتذة لائقون بهذا « المستوى العلمي » استقدموا من الخارج • فكلية الحقوق المصرية مثلا بقى اساتذتها وعمادتها لمدة طويلة يستقدمون من

الخارج ، وحتى بعد ان توفر لها اساتذة مصريون من هذا المستوى احتفظت بأساتذة دائمين ومستعارين اجانب • ونرى ان تنهج كلية الحقوق العراقية هذا النهج وهذا يقتضى استبعاد الذين ليسوا في المستوى اللائق للتدريس في الكليات •

ج ـ مواد الدراسة وروح البحث : ١ ـ لتكوين ملكة قانونية لدى الطالب لابد من العناية بثلاثة فروع رئيسية :

أ ـ الشريعة الاسلامية ومستلزمات ذلك :

١ ـ تدريس علم اصول الفقه لتكوين ملكة لدى الطالب في منهج الاحكام الشرعية بالرجوع الى مصادرها ومقدرته على استنباط الاحكام وبذلك لا تبقى ثمة حاجة الى استظهار المواد التفصيلية الفقهية •

٢ ـ تدريس تاريخ التشريع الاسلامي •

ب ـ القوانين الاوربية : يجب بذل العناية الكافية في تدريس اصول القانون وتاريخ القانون والقانون المقارن •

ج ـ العناية بتدريس القوانين المحلية الرئيسية حيث ان القوانين التفصيلية عرضة للتبديل ، وبوسع خريجي كلية الحقوق مراجعتها من حين لاخر • ويستحسن في هذا الشأن ايجاد مادة جديدة في شرح النظام القضائي في العراق •

٣ ـ تفتقر كلية الحقوق العراقية الى تنمية روح البحث العلمي بأعداد الكتب المتعلقة بمادة العلم وتدريب الطالب على طريقة الاستفادة من المكتبة وكيفية المراجعة وكيفية العثور على مواد البحث من مضانها وتهيئة الطالب لتحضير دراسات علمية تخدم غرض التطور والاصلاح في المجتمع، وان هذه الطريقة لا وجود لها في كلية الحقوق ، فلابد اذن من تلافي هذا النقص فيها مع ضمان حرية البحث العلمي ، اذ لا غنى لكل باحث عنها ، وتحقيق الصلات العلمية بين الطلاب والاساتذة عن طريق البحث •

ويلاحظ ان الصلة بين القضاء العراقي وكلية الحقوق العراقية

باعتبارها معهدا لتكوين النظريات ومنبعا للاراء الفقهية مفقودة ، فيجب ايجاد هذه الصلة ببحث احكام المحاكم والا فستبقى هذه الصلة مفقـــودة بين الفقه والقضاء في العراق •

ثانيا ـ التوجيه :

ترى اللجنة ان كلية الحقوق يجب ان تكون جزء من جامعة تتوافر فيها الحياة الجامعية الصحيحة وتضمن صيانتها واستقلالها وتحمي طلابها • كل ذلك ضروري جدا • كذلك لابد من جعل الاساتذة وحدهم المرجع في تقدير حرية البحث والنشاط العلمي والفكري والتعاون الجامعي في كليات هذه الجامعة ومن جملتها كلية الحقوق وجعلها معهدا للبحث الحر لا مدرسة جامدة لتلقين المواد بشكل يوحي للطالب ان مهمته استيعاب هذه المواد لغرض النجاح في الامتحان والحصول على الشهادة بأي وجه كان •

ثالثا ـ موضوع تحديد قبول الطلاب :

ترى اللجنة ان المبدأ الجدير بالقبول هو افساح المجال لكل عراقي من خريجي الثانويات ان يواصل دراسته العلمية في المعهد الذي يختاره • وقد كان من نتائج تحديد القبول بمقاييس ضيقة في المعاهد الاخرى والبعثات ان اصبحت كلية الحقوق اوسع منفذا يتهافت عليه خريجو الثانويات ، ولو ان المنافذ الاخرى كانت مفتوحة امامهم لقل بصورة طبيعية اقبال الطلاب على كلية الحقوق • فيجب اذن توسيع هذه المنافذ بأقرب وقت ولا سيما وان العراق في امس الحاجة الى الكلية المطلوبة من خريجي المعاهد الاخـرى كالطب والصيدلة والهندسة ودار المعلمين ومدارس الصناعة الفنية الراقيـة وغيرها • وعلى كل حال يجب بقاء القبول حرا في كلية الحقوق • امـــا مشاكل كلية الحقوق من ناحية توفير العمل لهم فيعالج بصورة مستقلـــة حيث ان تحديد الدراسة غير تحديد المهنة • على انه لو كانت للعـــراق خطط توجيهية للاصلاح والتطور لامكن ان تضاف الى مواد الدراسة مواد اخرى او توسيع بعض المواد لامكن تخريج اشخاص تتوفر فيهم الكفاءات اللازمة لسد الحاجات الجديدة المتطورة في الوقت المطلوب • هذا مع العلم

ان خريج الحقوق يكون مهيئا للعمل في كثير من مناحي الحياة كالشركات على اختلافها ، وليس من المحتم ان يمارس العمل الرسمي والقضائي • فأيجاد العمل للمتعلمين يتصل بالتنظيم الشامل للحياة العامة • »

٣ ـ اصلاح كلية الطب :

تقرير اللورد موران :

استدعت الحكومة اللورد موران[٤] عميد كلية الاطباء في انكلترا لدراسة مستوى كلية الطب وعلاقتها بالجامعة والاعتراف بشهادتها •

وقد اشار التقرير الى تقرير السر تشالزر داروين والدكتور مورغن وحبذ توصيتهما في تأسيس جامعة بغداد • وهذا التقرير الذي وضعه الدكتور موران في ٤ تموز سنة ١٩٤٩ تبنته اللجنة الادارية ورفعته الى مجلس الممثلين في انكلترا وطالبت فيه الاعتراف بكلية الطب العراقية • وقد استعرض التقرير تاريخ الطب في العراق في احسن عصوره ومستوى كلية الطب وسياسة القبول ومستوى طلبة المدارس الثانوية ، كما استعرض حالة الكليات المختلفة ومؤهلات اساتذتها واقسامها العلمية • وقد تألفت لجنة تمثل مختلف الوزارات لدراسة التقرير المذكور • وقد تناول التقرير امرين : (الاول) توسيع الكلية الطبية و (ثانيا) تأسيس جامعة عراقية •

وفي اليوم الاول من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٤٩ ارسل وزير المعارف مذكرة الى مجلس الوزراء حول مشكلة انشاء الجامعة وعلاقة كلية الطب بها ، وتطرقت الى تقرير اللورد موران ، وذكرت ان المعارف قد بدأت بتأسيس الجامعة ، وذلك بتأسيس الكلية التوجيهية التي تعد الطلبة للدراسات العليا ، وانها انشأت (كلية العلوم والآداب) • واوضحت المذكرة ان وزارة المعارف تعتبر هذه الكلية العمود الفقري لاية دراسة جامعية ، وانها سائرة سيرا حثيثا نحو انشاء الجامعة وتكوينها ، وانها لم

(٤) للاطلاع على نص التقرير راجع ملحق رقم (٥) •

تكتف بتأسيس هاتين الكليتين : الكلية التوجيهية وكلية الآداب والعلوم بل انها اوصت كذلك بتأسيس كلية للزراعة .

واستمرت المذكرة تقول :

« على اننا من جهة اخرى وكخطوة تمهيدية نعمل الان على توحيد نظم هذه الكليات التابعة لوزارة المعارف بنظام واحد وتأليف مجلس اعلى لادارتها والاشراف عليها ... واننا نرى ان تساهم الكلية الطبية في عمل هذا النظام وان تشترك في المجلس الاعلى باعتبارها من اهم الكليات ومن اقدمها ، ولانها جزء لا يتجزأ من الكيان الجامعي . وقد عملنا على تنسيق العمل بين كلية العلوم والكلية الطبية بحيث تستفيدان معا من المختبرات والاساتذة الموجودين في كليتها ، كما اقترحت على وزارة الشئون الاجتماعية تأليف لجنة من كلية العلوم والكلية الطبية للاشراف على هذا التنسيق والعمل على تنفيذه ... »

وواصلت المذكرة قولها :

« ان هذه الوزارة بصفتها المسئولة عن امور الثقافة والمشرفة على تنظيمها قد قامت بما عليها في سبيل تهيأة العناصر الاساسية التي تتألف منها الجامعة . وهذه على طريق التقدم والتكامل . لذلك فهي لا ترى واجبا لتأليف لجنة للنظر في وضع اسس الجامعة ، اذ ان هذه قد وضعت فعلا ، وهي تطبق الان . ومع اننا قد استحضرنا لائحة قانون الجامعة الا اننا رأينا ان نتريث في تقديمه الى مجلسكم العالي ريثما يستقر وضع كلية العلوم والاداب التي انشأت في هذا العام خاصة واننا نرى ان تأسيس الكليات المختلفة والعمل على تقويتها وازدهارها ثم سن القانون الذي يحميها على شكل جامعة افضل بكثير من سن قانون يحتمل ان يجمع بين كليات لا وجود لها . وقد علمتنا التجارب ان الكثير من التقارير بل وحتى النظم والقوانين التي شرعت في اوقات متفاوتة تبقى احيانا حبرا على ورق لعدم وجود مكانيات لتنفيذها ، ولذلك رأينا في هذه المرة ان نقوم اولا

بالعمل ثم يشرع القانون الذي يربط بين اجزائه المختلفة . »

لائحة نظام الكليات العالية :

وطرح فكرة تأسيس مجلس للتعليم العالي :

وفي الوقت نفسه وبغية تنسيق العمل بين الكليات المختلفة والمتعددة واتخاذ الخطوات العملية من اجل تكوين جامعة بغداد تكوينا واقعيا لا قانونيا قامت لجنة مؤلفة من بعض اساتذة المعاهد العالية وبطلب من وزير المعارف (نجيب الراوي) بوضع « لائحة نظام الكليات العالية » . وقد راجعت هذه اللجنة جميع النظم المقترحة من عمداء الكليات . وقد اعتبرت هذه اللائحة خطوة تمهيدية لمشروع الجامعة . وقد كانت الاسباب الموجبة هي :

« انشأت الكليات العالية في ظروف مختلفة حين اصبحت الحاجة ملحة الى انشائها لتخريج فريق من المثقفين المختصين . وقد بقيت كل كلية مستقلة عن الكليات الاخرى كل الاستقلال بحيث لا يجمع بينهما جامع . بل ان بين انظمتها اختلافا كبيرا في بعض الاحيان ، واختلاف في مستوى التعليم ايضا .

« ان انفصال هذه الكليات عن بعضها يجعلها في بعض الاحيان اشبه بالمدارس المهنية منها بكليات تعمل على انماء الروح العلمي وتشجيع البحث والدرس . وهو نقص لمسه الجميع في دراستنا العالية حتى اصبح انشاء الجامعة ضرورة لازمة لتقضي على هذا النقص .

« ان صعوبات كثيرة قد حالت دون انشاء الجامعة الان لم تذلل بعد ونرجو ان نوفق لتذليلها قريبا . ان هذه الكليات الموجودة لابد ان تضم الى الجامعة حين تأسيسها بعد تعديل في نظمها ، لذلك رأينا ان نخطو في توحيد نظم هذه الكليات بحيث تتوحد وجهاتها ويزول ما بينها من اختلاف في مستوى التعليم ، ويوجد الانسجام في التعليم العالي ويحقق التعاون بين الكليات ويساعد على خلق جو يكون مجال البحث فيه واسعا .

« ان هذه الخطوة تمهد كل التمهيد لانشاء الجامعة ، وقد تساعد على تذليل كثير من العقبات التي تقف في سبيلها •

« لذلك جئنا بهذا النظام لنعالج النقص في دراستنا العالية ، ونمهد به للخطوة الثانية وهي انشاء الجامعة • وقد وضعت مواد هذه اللائحة وضعا يؤدي تحقيق الغاية منه • فنصت المادة الاولى على تأسيس مجلس للتعليم العالي يقوم بالاشراف على هذا التعليم وتعيين سياسته واهدافه ، ويحقق الانسجام بين الكليات يقوم مقام مديرية التعليم العالي العامة التي لا تستطيع وحدها ان تقوم بهذا الواجب الضخم ، ونصصنا فيه على علاقة مجالس الكليات بهذا المجلس •

« وقد استوحينا مواد اللائحة جميعا من التجارب الكثيرة التي مرت بهذه الدراسة العالية عندنا وحاولنا جهدنا ان تتفق مع حاجة البلد وظروفه •»

لائحة نظام الكليات العالية

وقد أحال وزير المعارف (نجيب الراوي) (كتابه المرقم ٣٦٧٨٩ والمؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩) لائحة نظام الكليات الى لجنة الذنون (وكيل عميد كلية الحقوق) والدكتور عبدالعزيز الدوري (وكيل العالية) والمستر ارثر ريجى (عميد كلية الهندسة) والدكتور حسن علي الذنون (وكيل عميد كلية الحقوق) والدكتور عبدالعزيز الدوري (وكيل عميد كلية الاداب والعلوم والتوجيهية) والدكتور صلاح الدين الناهي (وكيل عميد كلية التجارة والاقتصاد) والسيدة كزين رشيد (وكيلة عميدة كلية الملكة عالية) ، على ان تجتمع هذه اللجنة في غرفة مدير التعليم العالي العام لتضع النظام بشكله النهائي تمهيدا لتقديمه الى مجلس الوزراء•

وقد كانت اللائحة تتألف من احد عشر فصلا تؤلف بمجموعها ٦٣ مادة تناولت الدرجات العلمية ومواد الدراسة ، وهيئة التدريس ، والهيئة الادارية ، ومجلس الكلية ، وقبول الطلبة ، والامتحانات ، والانضباط ، والشهادات ، والاجور ، ومواد متفرقة •

وقد نصت المادة الاولى على ما يلي :

أ ـ يقوم بالاشراف على الكليات المذكورة في الفقرة الآتية مجلس يسمى مجلس التعليم العالي يؤلف وفقا للفقرة الثالثة من هذه المادة .

ب ـ يقصد بالكليات التي يشملها هذا النظام : كلية الحقوق ، كلية المعلمين (دار المعلمين العالية سابقا) كلية الهندسة ، كلية الملكة عالية ، كلية التجارة والاقتصاد ، كلية الاداب والعلوم ، وكل كلية اخرى يقرر مجلس التعليم العالي قبول انضمامها الى هذا النظام .

ويكون لمجلس التعليم العالي شخصية معنوية تتمتع ، بالاهلية التامة في حدود الاغراض التي انشأ من اجلها .

وبموجب هذا النظام تقرر الغاء جميع انظمة الكليات العالية والانظمة التي تعارض احكام هذا النظام .

وتألفت بعد ذلك لجنة جديدة لتنسيق العمل بين الكليات وتوحيد انظمتها المتعددة المتباينة ، وقامت هذه اللجنة بدراسة « لائحة نظام الكليات العالية » التي وضعها مجلس التعليم العالي ، ثم بعث بها في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٥١ الى التدوية القانوني لاقرار موادها النظامية ووضعها بالصيغة النهائية . ونشطت وزارة المعارف في الدعوة الى تأسيس الجامعة واوعزت باقامة مهرجان بأسم « مهرجان الجامعة » تشترك فيه جميع الكليات .

ومن جهة اخرى لم تتوقف جهود وزارة المعارف في وضع الاسس والمبادىء العامة التي ينبغي ان تتضمنها لائحة مشروع جامعة بغداد ، بل واصلت اتصالاتها بالوزارات والدوائر الاخرى ، لا سيما وزارة الشئون الاجتماعية بقدر مايتعلق الامر بمستقبل بيت الحكمة ـ الطب والصيدلة . وكان من جراء هذه الاتصالات ان اوضحت عمادة كلية الطب رأيها في اللائحة (كتابها المرقم ١٣٩٠ المؤرخ في ٧-٢-١٩٥١) : « ان اللائحة الجديدة بحاجة الى كثير من التعديل والحذف والاضافة بحيث ان ذلك يتطلب بعض الوقت النظر لاهمية الموضوع . لذا فأننا نرجو التفضل

بالاتصال بوزارة المعارف بغية سحب اللائحة المذكورة من ديوان التدوين القانوني لكي يتسنى لنا ابداء وجهة نظرنا قبل البت فيها من قبل الديوان المذكور . »

فرفعت وزارة الشئون الاجتماعية مذكرة الى وزارة المعارف « برقم ١٧٢٢ وبتاريخ ٧-٢-١٩٥١ » ترجو مراعاة النقاط الاتية :

« ١ ـ ان تنقل ملكية ما يعود للكليات المندمجة في الجامعة الى الجامعة بما في ذلك ابنيتها واراضيها العائدة ملكيتها الى الحكومة بأستثناء المستشفى التعليمي ومشتملاته حيث يبقى تحت ادارة الشؤون الاجتماعية ولكن يوضع مع المستشفيات الاخرى تحت تصرف الجامعة من جهة تدريب طلاب كلية الطب والصيدلة بموجب نظام يصدره وزير المعارف والشئون الاجتماعية بالاشتراك .

« ٢ ـ ان تحتفظ كليتا الطب والصيدلة بنظاميهما من جهة التدريس والدرجات والمناصب التعليمية في الوقت الحاضر . اذ ان الحياد عنه يسبب اضطرابا كبيرا في سير التدريسات ونقصا بارزا في الحصول على الاساتذة .

« ٣ ـ ان تكون الاضافة الى كليات الجامعة منوطا برأى الدوائر ذات الشأن . اي مثلا عندما يراد اضافة كلية الزراعية ان يؤخذ رأى وموافقة وزارة الاقتصاد .. الخ » .

فكان جواب وزارة المعارف (بكتابها المرقم ٥٦٥٠ والمؤرخ ١٧ شباط ١٩٥١) « ان الغرض من النص على المؤهلات العلمية في المدرسين والاساتذة المساعدين والاساتذة ... يستهدف ضمان مستوى علمي عال يتفق وسمعة الجامعة . لذلك لا نرى مبررا لانفراد كليتي الطب والصيدلة بنظامهما الحالي . واذا اصرت الوزارة على وجهة نظرها هذه فبالوسع اخراج كليتي الطب والصيدلة من نطاق الجامعة العراقية الى ان يتسنى لاساتذتها الحصول

على المؤهلات العلمية التي تتطلبها لائحة قانون جامعة بغداد »(*) . وطالبت ان تتوصل الوزارة الى « رأى حاسم في هذا الموضوع بأسرع فرصة ممكنة ليتسنى لمجلس الوزراء النظر في اللائحة دون ابطاء . »

ويبدو من كتاب وزارة المعارف (المرقم ١٢٣٤٨ والمؤرخ في ١٩ نيسان سنة ١٩٥١) ان وجهات النظر قد تقاربت بين الوزارتين واعيد النظر في اللائحة . وارسلت الى مجلس الوزراء لدراستها وتشريعها .

مطالعات الدكتور عقراوي حول اللائحة :

قدم الدكتور متى عقراوي في ٤-٥-١٩٥١ مدير التعليم العالي العام مذكرة وافية تضمنت مطالعاته حول اللائحة المقترحة ذكر فيها :

١ - انها لا تضمن استقلال الجامعة استقلالا كافيا .

٢ - انها لا تضمن لها مستوى علميا راقيا .

٣ - انها لا تسمح بفترة انتقال معقولة من الوضع الحاضر الى حين التكوين النهائي للجامعة ، بل انها تكاد تفرض تكوين الجامعة بمجرد صدور القانون وتكوين مجلس الجامعة من ممثلي الكليات الحاضرة مع وزير المعارف وخمسة اعضاء منتخبين . ثم يقول :

« ان هذا الاسلوب في تأسيس الجامعة يهدد بتخليد نقاط الضعف الحاضرة لتعليمنا العالي الحاضر ، ذلك ان تأليف مجلس الجامعة بعد سن القانون مباشرة سيؤدي الى ان تكون الاكثرية الغالبة من المجلس مؤلفة من عمداء الكليات الحاضرين واساتذتها . ومن المسلم به ان عددا من هؤلاء العمداء غير صالح للتعليم الجامعي ، فاذا ما دخلوا المجلس مستصحبين من ينسبونهم من الاساتذة تألف المجلس منذ بدء حياة الجامعة على اساس ضعف ، اذ يكون نصفه على الاقل مكون من عمداء واساتذة غير صالحين ، ومعنى ذلك طغيان الاساليب الحاضرة غير الجامعية على الجامعة . وبما ان

(*) تألفت اللائحة المقترحة من ٣٥ مادة ، وضمت بيت الحكمة (كليات الطب والصيدلة وطب الاسنان ، وكليات الحقوق والتربية والهندسة والتجارة والاقتصاد والعلوم والاداب والملكة عالية والزراعة .

القانون يعطي مجلس الجامعة سلطات واسعة من حيث تعيين الاساتذة والمناهج وغير ذلك استهدفت الجامعة الى خطر انحطاط مستواها ومستوى البحث العلمي فيها ... » .

ثم قال في مكان اخر ان اللائحة ساكتة عن « حرمة الجامعة » وعدم وجوب انتهاكها من قبل قوات الشرطة او غيرها ، وساكتة ايضا عن حرية البحث والتعليم بين جدرانها مما يعرض الاساتذة الى امكان الملاحقة وربما الفصل بسبب افكارهم واجتهاداتهم . واقترح تأليف « تشكيلات خاصة بالامن » تابعة لرئيس الجامعة ، واناط فصل الاساتذة فقط بقرار من مجلس الانضباط في الجامعة ، ونسب الا ينحصر تعيين الرئيس والعمداء في العراقيين فقط ، بل ينبغي ان يكون حتى منصب الاستاذ مفتوحا للجميع دون تمييز في الجنسيات .

واكد الدكتور متي عقراوي على ضرورة مرور فترة انتقال واقترح (١) «ان تؤلف لجنة تأسيسية للجامعة قوامها (١٢) استاذا مع رئيس الجامعة ووزير المعارف ويكون نصف الاساتذة ... من خيرة الاساتذة العراقيين المعروفين وستة اخرون من خيرة الاساتذة غير العراقيين الذين يمكن الحصول عليهم ، على ان يكون ثلاثة منهم على الاقل من كبار الاساتذة العالميين الذين ينتدبون خصيصا لهذا الموضوع مع توليهم مناصب للتدريس اثناء قيامهم بهذا العمل » و (٢) « تكون وظيفة اللجنة دراسة وضع كل كلية وانظمتها ومناهجها وهيئة تدريسها واجهزتها واقتراح انظمة جديدة لها وتصنيف اعضاء الهيئة التدريسية فيها قبل انضمام الكلية الى الجامعة ..

الى ان قال : « انني افضل ان تتكون الجامعة في اول الامر من ثلاث او اربع كليات فقط ذات مستوى جيد ، فتضع للتعليم الجامعي اسسا قديمة وتقاليد جديدة وتبقى بقية الكليات خارج الجامعة الى ان تبلغ مثل ذلك المستوى من ان تشمل الجامعة كل الكليات فورا على ضعفها ويصعب بعد ذلك اصلاحها ورفع مستواها ونشوء تقاليد جامعية جيدة فيها . وكان يرى

« ان كلية الآداب والعلوم هي الكلية الاساسية للجامعة • وعليها وعلى جودة التدريس فيها وعلى احكام نظامها يتوقف مستقبلنا الفكري واتجاهنا الثقافي •»

الاتجاه نحو الجامعات البريطانية :

واتجه وزير المعارف (خليل كنه) اتجاها جديدا في تنظيم الكليات ورفع مستوياتها التدريسية ، فقرر ، عقب زيارة قام بها لبريطانها في صيف ١٩٥١ ، انتداب عدد من الاساتذة البريطانيين لدراسة مستوى الكليات وايفاد بعض الاساتذة العراقيين لزيارة الجامعات البريطانية واجراء اتصالات شخصية بعماداتها • وقد صرح عقب عودته الى العراق بـ « ان المحادثات التي عقدتها عن التعليم مع المستر جورج تمبلسون وزير المعارف البريطاني والمباحثات التي قمت بها مع نظار المدارس الابتدائية كانت مفيدة للغاية ••• لا سيما مع السلطات المسئولة في جامعة لندن واكسفورد وكمبردج ••• مما جعلني اتطلع الى تحقيق تعاون اوثق في ميادين التعليم بين بريطانيا والعراق »[٥] •

وفي ١٠-٩-١٩٥١ رفع الوزير مذكرة الى ديوان مجلس الوزراء نعرضها على رئيس الوزراء (نوري السعيد) حول اعداد اساتذة عراقيين للمعاهد العالية هذا نصها :

« تنتاب كلياتنا كل عام ازمة تقعدها عن اعداد مناهجها اعدادا واضحا وتحول دون بدء تدريساتها في اوانها ـ تلك هي ازمة الاساتذة • فتضطر هذه الوزارة الى استقدام اساتذة من الجامعات الاوربية او العربية لقاء رواتب عالية جدا لتسد الثغرات القائمة في الكليات •

« ومع ان هذه الوزارة ترى ضرورة استخدام اساتذة عرفوا بكفاءات عالية وسمعات علمية موصوفة في كلياتنا كما تفعل امهات الجامعات في العالم الا انها ما زالت تشعر ان عدد المنتدبين من الاساتذة الاجانب كثير جدا ونفقاتهم المالية عالية • وترى تلافيا لهذه الكلفة المالية ضرورة اعداد نخبة

(٥) جريدة الزمان ١٠-٨-١٩٥١ •

من خريجي الكليات للدراسات العليا في الجامعات الغربية ليعودوا اهلا لسد حاجات تعليمية ملحة عندنا .

« ولقد عقدت هذه الوزارة النية على ايفاد بعوثها الى انكلترة خاصة من بين الممالك الاوروبية لاسباب علمية ومالية يقدرها فخامتكم .

« لقد دلتنا التجارب ان طبيعة التعليم والتوجيه في الجامعات الانكليزية اضمن لطلبتنا من الناحية العلمية ، وأن طبيعة الحياة اقل كلفة من الناحية المالية . وهذان العاملان حفزانا الى تحديد بعثاتنا الى انكلترة لهذا العام وللاعوام المقبلة . وليس تنفيذ هذه الخطة بهين كما يعلم فخامتكم لسببين رئيسيين :

١ ـ ازدحام الجامعات الانكليزية بالطلبة وتعذر قبول عدد كبير من بعثاتنا .

٢ ـ عدم اعتراف الجامعات الانكليزية بشهاداتنا العليا .

« وان هذه الوزارة عازمة على تذليل هذه الصعوبات العملية بطريقة هي الاخرى عملية لتستطيع تحقيق خطتها . والى فخامتكم موجزا لسببين جديرين بتحقيق ما نصبو اليه :

١ ـ لقد اقترحت ـ أوان زيارتي للمملكة المتحدة ـ على بعض الكليات هناك انتداب بعض اساتذتها لزيارة العراق والتعرف على مستوى كلياته ودراساته العلمية ليتسنى لهم الحكم العلمي وتقرير مستويات طلبتنا ولياقتهم للدراسات العليا في الجامعات الانكليزية دون مطالبة بامتحان القبول أو دراسات تمهيدية طويلة . وهذه الخطة ستسلمنا حتما الى نتيجة عملية بشأن قبول طلبتنا والى التعرف على ما يعتور كلياتنا من نقص عملي او فلسفة تعليمية جامعة .

« ولكن هذه الوزارة ترى من ناحية اخرى ـ ان أمد الخطة طويلا وقد لا تحل مشكلة آنية راهنة ، فهي ترجو فخامتكم قبولها مبدئيا والموافقة

على ايفاد هذا النفر من اساتذة الجامعات البريطانية لمدة شهر على نفقة الحكومة العراقية للاغراض المارة الذكر .

٢ ـ تقترح هذه الوزارة انتداب استاذ واحد الى المملكة المتحدة لمدة شهرين تكون مهمته :

أ ـ اعداد نسخ كافية ـ بالانكليزية ـ من مناهج الكليات مع تفاصيل اخرى عن طبيعة الدراسة وعدد الساعات والمصادر والاساتذة ودرجاتهم العلمية .

ب ـ السفر الى انكلترة للاتصال بالملحق الثقافي واستصحابه لزيارة الجامعات البريطانية والارلندية كافة ، والاتصال بعمداء الكليات والاساتذة لمناقشة مناهج كل كلية من كلياتنا والاتفاق على قبول بعض طلبتنا ـ من الموفدين هذا العام ـ هناك والذين يبلغ عددهم ٢٩٠ طالبا وهم ٥٠ طالبا لشركة النفط ، و ١٦ طالبا لمجلس الاعمار و ١٠٠ طالب لهذه الوزارة . ولابد من اتخاذ اجراء عاجل بشأن قبولهم لهذا العام وبعد شهر ، لان الجامعات ستبدأ دراساتها في تشرين الاول كما يعلم فخامتكم .

« ان هذه الوزارة اذ تضع هذين الاقتراحين بين يدي فخامتكم ترى أن كليهما ضروري لتحقيق هدفين : اولهما آجل والآخر عاجل . وهي في الوقت الذي ترجو فيه موافقتكم عليهما تود لو تسمع توجيهاتكم ليتسنى لها اتخاذ الخطوات العملية اللازمة . »

اختيار موقع لجامعة بغداد

وقامت وزارة المعارف ، بالاضافة الى جهودها الرامية في اصلاح الكليات القائمة وتشريع لائحة جامعة بغداد ، بالتحري عن المناطق التي تصلح لان تكون موقعا لجامعة بغداد . ووقع الاختيار على عدة مناطق منها :

١ ـ موقع باب المعظم :

كتبت وزارة المعارف (كتابها المرقم ٨١٧٥ والمؤرخ في ٦ مـارت ١٩٥٠) الى مديرية الاوقاف العامة انه « لما كانت النية متجهة الى انشـاء الجامعة العراقية في جهة باب المعظم نرجو عدم تقسيم العرصات الوقفيـة المؤلفة من ثكنة الخيالة وحديقة المعرض والاحتفاظ بها لغرض تشييد ابنية الجامعة عليها واعلامنا . »

فأجابت مديرية الاوقاف العامة ان لديها « اراضي مساحتها نحوا من ٦٤٠ الف متر مربعا منها محطة قطار كركوك قرب باب المعظم ، ومنهـا حديقة المعرض . وثكنة الخيالة يمكن ان تشيد عليها جامعة كبيرة لا سيما وان اكثر كليات المعارف العالية مشيدة في هذه البقعة او على مقربة منها ، وان هذه المديرية مستعدة للمفاوضة معكم حول استئجارها . »

وبعد مرور حوالي شهر ونصف على هذا الكتاب اكدت مديريـة الاوقاف العامة على وزارة المعارف رغبتها في اعطاء هذه الاراضي بالاجارة الطويلة .

٢ ـ موقع الزعفرانية :

ويبدو ان وزارة المعارف قد صرفت النظر عن انشاء ابنية الجامعـة في قلب المدينة وعلى مقربة من « سراي الحكومة » وفضلت ان تشيد الجامعة في منطقة نائية بعيدة عن السكان وفي منطقة واسعة تفي بحاجة الجامعـة في الحال والاستقبال .

وتحقيقا لهذا الغرض بعثت وزارة المعارف (مديرية الشئون الفنية العامة) بعد تعديل نظام الوزارة والغاء مديرية التعليم العالي التي كـان يرأسها الدكتور متي عقراوي بمذكرة الى وزارة الزراعة (المرقمة ٩٨٨ والمؤرخة في ٨ كانون الثاني ١٩٥٣) تعلن رغبتها في اتخـاذ مزرعة الزعفرانية موقعا للمدينة الجامعية . فلم توافق وزارة الزراعة على هـذا الاقتراح (كتابها المرقم ٦٦٦ والمؤرخ في ٢٠-١-١٩٥٣) بالرغم من تأييد

مجلس الوزراء لهذا الطلب ، واوضحت موقفها هذا في مذكرة طويلة ذكرت فيها اسبابا ستة تمنعها من الاستجابة الى طلب وزارة المعارف .

وفيما يلي نص مذكرة وزارة المعارف الموجهة الى وزارة الزراعة :

« لا يخفى عليكم اهمية تأسيس جامعة عراقيه تضم شتات الكليات الموجودة في الوقت الحاضر في مدينة بغداد .

« ان المباني الحاضرة للكليات لا تتوفر فيها الشروط الواجبة التوفر في معاهد عالية كهذه فمعظمها لا يتضمن نواد ولا اقسام داخلية ولا ساحات كافية للالعاب ولا مختبرات علمية تفي بالغرض من البحث العلمي وتستوعب طلاب الاقسام العلمية جميعا مما يؤثر تأثيرا سيئا جدا في سير التعليم واشغال اوقات الطلاب . وفضلا عن ذلك فهي تقع في اماكن مزدحمة بالسكان وقريبة من بيئات واطئة معرضة لدخول الناس اليها في الاوقات الشاذة لتحريض الطلبة على خرق النظام ولذلك رأينا ان تؤسس المباني الجامعية في فسحة واسعة من الارض بحيث يمكن انشاء مباني الكليات جميعها ومرافقها من اقسام داخلية ومكتبات ومختبرات ونواد وساحات للالعات وحدائق .. الخ وان تكون بعيدة بعض البعد عن الاماكن الغاصة بالسكان ليتهيأ الجو العلمي الهادىء الذي يساعد على توجيه الطلاب توجيها صحيحا بعيدا عن التأثر بالغوغاء وعن المؤثرات الخارجية الناشئة عن التسكع بالمقاهي العامة والمحلات الموبؤة .

« وقد رأينا موقع الزعفرانية يصلح لان يكون موقعا للمدينة الجامعية . فنرجو التفضل بأعلامنا عن مساحة الارض وما يحيطها وهل هي اميرية صرفة ام مملوكة كما نرجو التفضل بأرسال خريطتها مع الاراضي المجاورة لها للنظر في الامر . »

وفي اوائل سنة ١٩٥٥ رفع وزير المعارف كتابا الى رئيس الوزراء بشأن الجامعة العراقية واقترح موضعين يصلحان مكانا لها : الاول في جهة الصليخ شمالي بغداد والثاني قرب مزرعة الترجمانية في منعطف نهر دجلة

جنوب بغداد استنادا الى الدراسات التي اجراها الخبير الذي استقدمته امانة العاصمة لتخطيط مدينة بغداد وطلب تشكيل لجنة تمثل بعض الوزارات لهذا الغرض •

٣ ـ موقع الجادرية :

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤-٤-١٩٥٥ (كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ١٨٦٠ والمؤرخ في ٢٨-٤-١٩٥٥) بتأليف لجنة من كل من الدكتور عبدالعزيز الدوري (عميد كلية الآداب والعلوم) ممثلا عن وزارة المعارف وحازم نامق (مدير الاشغال العام) ممثلا عن وزارة المواصلات والاشغال وعبدالهادى الزوائدي (معاون مدير الاملاك والاراضى العام) ممثلا عن وزارة المالية والمستر سيسا (رئيس شعبة المباني في وزارة الاعمار) ممثلا عن وزارة الاعمار لدراسة اقتراح وزير المعارف المنوه عنه اعلاه من جميع النواحي والايصاء بالموقع الذي تختاره لانشاء الجامعة • وبعد ان اتمت اللجنة دراساتها ذهبت وزارة المعارف (كتابها المرقم ٢٤١٦٥ والمؤرخ في ٩-٦-١٩٥٦) الى ان انسب محل واصلحه للجامعة هو منطقة الجادرية وذلك للاسباب المدرجة بالكتاب المذكور الموجه الى مجلس الاعمار (ونسخة منه الى وزارة المالية) وهي :

اولا ـ بعدها عن مراكز الضوضاء وهدوء موقعها •

ثانيا ـ موقعها الصحي المهم •

ثالثا ـ رخص استملاك الاراضى فيها في الوقت الحاضر •

وقد ايدت امانة العاصمة اقتراح وزارة المعارف هذا ورجت مجلس الاعمار رجاء حارا بأن يوافق على استملاك اراضى الجادرية لغرض الجامعة وذكرت بأن الامانة ترى ان هذا الموقع فريد من نوعه وانها حرصت على الاحتفاظ به في التصميم الاساسي لمدينة بغداد كمنتزه وبالنظر لعدم توفر المال اللازم لديها ، وحيث ان تخصيصه لجامعة بغداد يؤدي الى

نفس الاغراض التي تتوخاها في الاحتفاظ بالبساتين الكثيرة الموجودة فيها فقد رجت مجلس الاعمار اتخاذ قرار حاسم بهذا الشأن .

ولكن اللجنة التوجيهية في مجلس الاعمار اعترضت على هـــذه التوصية لعدم توفر المبالغ الكافية لاستملاك المنطقة المذكورة وطلبت اعـادة النظر في الموضوع وذلك بالاستفادة من المباني المشيدة حاليا للكليات واضافة اراضي اميرية اخرى يتيسر الحصول عليها ، ولكن وزارة المعارف اجابت بكتابها المرقم ٢٨٨٩٥ والمؤرخ في ١٠-٧-١٩٥٦ بانها مقتنعة كل الاقتناع بان الجادرية انسب محل لتأسيس الجامعة لنفس الاسباب الواردة اعلاه ورجت مجلس الاعمار اتخاذ الخطوات اللازمة لاستملاك الاراضـــي . وهكذا صدر اخيرا قرار مجلس الاعمار باستملاك ما لا يزيد على مليوني متر مربع من اراضي الجادرية لانشاء جامعة بغداد ، وقد بلغت به وزارة المالية ووزارة الاعمار بكتابها المرقم س/٣٥٩ والمؤرخ في ١٨-٧-١٩٥٦ .

القسم الثالث

تأسيس مجلس التعليم العـالي

انشىء مجلس التعليم العالي بموجب النظام رقم (١٦) لسنة ١٩٥١ لتنسيق العمل بين الكليات المتعدة والمتنوعة ، ولمعالجة مشاكل التعليم العالي معالجة موضوعية لا تخضع للتأثيرات الشخصية والسياسية تمهيدا لتشريع قانون جامعة بغداد ، لا سيما بعد ان الغيت المديرية العامة للتعليم العالي التي كان يرأسها الدكتور متي عقراوي ، وتعددت الكليات التابعة لوزارة المعارف ولغيرها من الوزارات ، وتشعبت اقسامها وتضخم عدد الطلبة واعضاء الهيئة التدريسية فيها وسادت فوضى الدرجات العلمية بين اساتذة الكليات مما ادى الى اشاعة التذمر والانتقاد في داخل الكليات وخارجها ، والى قيام الصحف المحلية بمعالجة هذه المشكلة ساهم فيها عدد من اساتذة الكليات انفسهم[١] .

وقد نصت المذكرة التوضيحية التي ارفقت بلائحة نظام مجلس التعليم العالي على ما يلي :

« ان الحاجة العلمية والاجتماعية في البلاد والتطور الثقافي فيها توجب ضرورة جعل التعليم العالي حرا وتفرض رفع مستوى هذا التعليم

---

(١) راجع مجموعة المقالات التي نشرها كل من الدكتور عبدالرزاق محي الدين والدكتور نوري جعفر بعنوان « خواطر وملاحظات حول التعليم » بغداد ١٩٥١ ومقال الدكتور مصطفى ياسين الاستاذ المساعد في كلية الحقوق المنشور في جريدة الزمان بعددها الصادر في ١٧ ايلول سنة ١٩٥١ .

الى سوية جامعية ، كما ان المصلحة تقتضى ان تتعاون الكليات وان تسير على اسس علمية موحدة في القضايا المشتركة .

« كما ان الكليات متفرقة لا تستطيع كل بمفردها الى النهـــوض بحاجات البلاد او تحقيق اهدافها العلمية ، لذا اصبحت الجامعة ضـــرورة واقعية .

« وقد وضعت لائحة قانون الجامعة . ولكن تحقيق المشروع يتطلب اعدادا عمليا وجهودا كبيرة . لذا شعرنا بأهمية الاعداد المباشر ، ورأينـــا تأسيس مجلس التعليم العالي الذي يقوم بعمل مجلس الجامعة حتى يتـــم تشريع اللائحة ليتخذ الخطوات العملية المساعدة على الاعداد للجامعة من الآن ليمكن تحقيق المشروع حال تشريع اللائحة . »

صدر « نظام مجلس التعليم العالي » على ان يتألف (المادة الثانيه) من (١) اعضاء طبيعيين وهم وزير المعارف وعمداء الكليات وعضو واحـد تنتخبه كل كلية من بين « اساتذتها » و (٢) ثلاثة اعضاء اضافيين ينتخبهـم الاعضاء الطبيعيون من ذوي المكانة العلمية والاجتماعية . وخول النظـــام المذكور مجلس التعليم العالي ان يتخذ الخطـــوات لتأسيس الجامعـــة (المادة السادسة) ويقوم : أ ـ بالنظر في تخمينات الميزانيات التي تقدمهـا تلك الكليات لدرسها والبت فيها تمهيدا لتقديمها الى الجهات المختصة . ب ـ بتقرير انشاء كراسي التعليم وسائر المناصب العلمية واقرار تعيين اعضاء الهيئة التعليمية وترقيتهم وترفيعهم وايفادهم ونقلهم بعد استشارة مجالس الكليات مع مراعاة احكام القوانين العامة . ج ـ بتأسس كليات جديدة او قبول انضمام كليات او معاهد اليه د ـ بتقرير لوائـح الانظمـــة الخاصة بالكليات واصدار التعليمات الخاصة بكيفية تطبيقها . هـ ـ بوضع اســس موحدة للقبول الى الكليات وفي الاقسام الداخلية وادارتها . و ـ بأقرار القواعد « لرفع المستوى العلمي في الكليات واعادة تنظيمها في خطة موحدة لتحقيق التوجيه الجامعي وتنظيم وتنسيق التعاون بين الكليات » .

ان وظائف مجلس التعليم العالي ، كما نص عليها نظام المجلس ، هي نفسها وظائف « مجلس الجامعة » التي جاءت في مسودة لائحة قانون جامعة بغداد ، ولكن وظيفة هذا المجلس لم تنحصر في « الاشراف » على الكليات بل اصبح يديرها ادارة مباشرة ، ويوضع القواعد لاعادة تنظيمها في « خطة موحدة »[٢] .

وعقد المجلس اولى جلساته في غرفة وزير المعارف « توفيق وهبي » في الساعة التاسعة من صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٠-٧-١٩٥١ ، وتم انتخاب وزير المعارف رئيسا للمجلس . ثم عين المجلس لجنة من الاساتذة لوضع تعليمات لتطبيق « نظام مجلس التعليم العالي » وهم : المستر ريجي عميد كلية الهندسة والدكتور سليم النعيمي والدكتور جابر الشكري . وفي الجلسة الثانية التي عقدها المجلس برئاسة السيد توفيق وهبي تدارس الاعضاء[٣] التعليمات التي وضعتها اللجنة المذكورة ثم اقرها المجلس في جلسته الثالثة التي عقدها في كلية الهندسة بتاريخ ١٤-٨-١٩٥١ ، كما اقر انتخاب الدكتور عبدالعزيز الدوري نائبا اولا للرئيس والست امت سعيد نائبا ثانيا ، كما قرر اتخاذ بناية كلية الهندسة الصناعية الملغاة مقرا لاعماله ، وفي الجلسة نفسها تداول المجلس في وضع ملاك خاص به واختار عددا من الموظفين[٤] .

وواصل المجلس اجتماعاته المتعددة ووضع اسس القبول في مختلف الكليات وعدد المقبولين في كل كلية . وفي الجلسة الثانية رأى المجلس « انه لا يجوز لعضو مجلس التعليم العالي ان ينتسب الى حزب سياسي او ان

---

(٢) للاطلاع على نص النظام راجع ملحق رقم (٦) .

(٣) كان الحاضرون منير القاضي ومحي الدين يوسف وامت سعيد والمستر ريجي واوزنيان والدكتور سليم النعيمي والدكتور جابر الشكري والدكتور محمد عزيز والدكتور جميل سعيد .

(٤) وهم : احمد عبدالباقي (مديرا لادارة مجلس التعليم العالي) وفؤاد زكو (مميزا لحسابات المجلس) يعاونه السيد نوري الزند وحمدي يونس (مترجما) ووداد امين (ملاحظة للرسائل) .

يشتغل في السياسة واقترح تعديل النظام على هذا الاساس • وتقرر تأليف اللجان الاستشارية التالية : اللجنة الانضباطية (رئيسها منير القاضي) واللجنة المالية (رئيسها محي الدين يوسف) واللجنة الفنية للانظمة (رئيسها الدكتور عبدالعزيز الدوري) •

ولم ينص نظام مجلس التعليم العالم رقم (١٦) لسنة ١٩٥١ على مدة العضوية غير ان المجلس الذي تكون بموجب هذا انظام في شهر تموز ١٩٥١ قرر ان تكون مدة العضوية ثلاث سنوات وقرر ان يكون الدكتور ناجي الاصيل مدير الآثار العام ومحي الدين يوسف مدير الشئون الفنية العام والدكتور هاشم الوترى عميد كلية الطب اعضاء اضافيين •

ومما هو جدير بالذكر ان الانتخابات التي جرت في شهر تموز سنة ١٩٥١ وتألف المجلس بموجبها لم تكن انتخابات صحيحة ، فقد كان بعض عمداء الكليات غائبين عن العراق وكانت بعض الكليات غير قادرة على ان تنتخب « استاذا » يمثلها في المجلس بل مثلها اساتذة من معاهد اخرى • وكان عدد غير قليل من اساتذة الكليات غير موجودين في بغداد فجاء تمثيل لكليات في « المجلس » ناقصا • وتلافيا لهذا النقص اقترح بعض الاعضاء في شهر تموز سنة ١٩٥٢ أي بعد مرور سنة على تأسيس المجلس اعادة انتخابات المجلس خلال شهر تشرين الاول سنة ١٩٥٢ • فقبل المجلس هذا الاقتراح الا انه لم ينفذ ثم عاد المجلس والغى قراره هذا في ٢٣ تشرين الاول سنة ١٩٥٢ •

مجلس التعليم العالي يتعرض للانتقادات :

لم ينجح المجلس في تحقيق اهدافه نجاحا كبيرا لعدم تمثيله الكليات تمثيلا صحيحا ولافتقاره الى عناصر « جامعية » قديرة تستطيع ان ترقى فوق الحزازات والشبهات والمصالح الشخصية • فقد فشلت مثلا تجربة انشاء « المختبرات المركزية » التي عارضها الخبير السويسري وبعض المسؤولين في وزارة المعارف وانسحب عن تأييدها « مجلس الاعمار » ، وفشلت

تجربة « النظام الموحد » ، وخيب المجلس آمال كثير من الطلاب واولياء امورهم كما خيب اعضاء الهيئة التدريسية حينما عجز عن الوقوف امام طغيان وزارة المعارف يوم واصل وزيرها حملاته الارهابية ضد الطلاب والاساتذة واخذ يصدر اوامره بنقل بعضهم من الكليات بتهم مختلفة دون علم مجالس الكليات وموافقتها ! كما عجز عن اعداد الابنيه التي اقتضتها طبيعة توسع كلية الاداب والعلوم فقررت وزارة المعارف نقل مدرسة الفنون البيتية من بنايتها الواقعة في الاعظمية الى الكرادة لتحل محلها « كلية العلوم » بعد ان تركت كلية الآداب في بنايتها القديمة .

وقد اختير الدكتور ناجي الاصيل مدير الآثار العام رئيسا لمجلس التعليم العالي ليقوم بالخطوات التمهيدية لتأسيس الجامعة ولاعداد الوسائل اللازمة لرفع المستوى العلمي للكليات المختلفة . ولقد تعرض المجلس لانتقادات كثيرة لا سيما بعد ان اتجهت النية الى الغاء دار المعلمين العالية وتوزيع اقسامها على كليتي الآداب والعلوم المقترحة ، وذلك من جهات علمية وسياسية قليلة وكان على رأسهم المرحوم العميد طه الهاشمي مما اضطر وزارة المعارف الى تأجيل البحث في المشاريع الخاصة بالجامعة والى قيام مجلس التعليم العالي بأصدار بيان مسهب لتوضيح الحقيقة .

وقد نشرت جريدة الزمان البغدادية في اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٥٢ حديثا للدكتور ناجي الاصيل بعنوان « الجامعة العراقية ومستقبل التعليم العالي في العراق » ، اوضح فيه اهداف مجلس التعليم العالي والمشاريع التي ينوي تحقيقها وانتقد المعارضين لفكرة تأسيس الجامعة انتقادا شديدا . ومما قاله في حديثه هذا : « وقد عرضت على المجلس فعلا مشاريع هامة منها النظام الموحد للتعليم العالي وغيرها من الامور التي استهدفت بحق خدمة التعليم العالي في العراق كخطوة كبيرة نحو تأسيس الجامعة . فظهرت بوادر المقاومة حالا وخرجت من حدود البحث العلمي داخل المجلس الى سوء التفسير والتأويل في الصحف ، فصوروا خطأ انما

الغاية من النظام الموحد انما هو الغاء دار المعلمين العالية الامر الذي اضطرني في وقته لاصدار بيان مسهب لتوضيح الحقيقة • وقد رأى اعضاء مجلس التعليم العالي حينئذ ، بموافقة وزير المعارف ، تأجيل البحث في تلك المشاريع الى فرصة اخرى حتى يتاح درس الموضوع في جو يسوده الروح العلمي بالرغم من ان الاكثرية المطلقة في المجلس كانت بجانب اقرار تلك المشاريع • »

وحقيقة الامر ان مجلس التعليم العالي قد اصدر في سنة ١٩٥١ قرارا يقضي بغلق دار المعلمين العالية من حيث هي مؤسسة علمية مستقلة بأساتذتها ومناهجها وادارتها والحاقها بكلية الاداب والعلوم(*) • وقد كان لهذا القرار رنة استياء في مختلف الاوساط الثقافية • وقد زاد في هذا الاستياء قيام الدكتور عبدالحميد كاظم عميد دار المعلمين العالية بتقديم استقالته من العمادة في مذكرة رفعها الى الدكتور ناجي الاصيل رئيس مجلس التعليم العالي شارحا فيها الاسباب الموجبة التي حملته على الاستقالة وذاكرا انه في الوقت الذي يعرض جماعة على مجلس التعليم العالي اقتراحا يتناول مسئولية دار المعلمين العالية في اعداد المدرسين والمدرسات للتعليم الثانوي ويتصل اتصالا مباشرا بمستقبل دار المعلمين العالية من قبل لجنة ليست مختصة ويمر الاقتراح دون ان يستطلع رأي عميد الدار نفسها ولا اساتذتها ، وحتى دون ان يؤجل البت فيه ريثما يستكمل شرائط البحث والدرس ويتخذ المجلس على اثره قرارا بغلق معهد قديم كامل والحاق اقسامه العلمية كافة بكلية لم تتكامل بعد ولم يعرف مستوى دراستها ، وفي الوقت الذي يوافق فيه وزير المعارف على وضع الاقتراح في التصويت وخاصة الفقرة (هـ) من

(*) بين الدكتور عبدالعزيز الدوري في حديث خاص له مع المؤلف ان الامر في حينه لم يتعد نطاق لائحة نظام الكليات التي وضعها مجلس التعليم العالي • فقد حددت المادة الثانية من اللائحة الدوائر العلمية التي تؤلف في كل كلية • فربطت بكلية المعلمين الدوائر العلمية للموضوعات التربوية والنفسية والموضوعات المتعلقة باعداد المعلمين فقط • فظن ان ذلك مقدمة لالغائها •

المادة الثانية من النظام الموحد الذي وضعته اللجنة المذكورة واتخذته ذريعة للقضاء على دار المعلمين العالية وبالرغم من الملاحظات الفنية والمحاذير الادارية التي ذكرت ويعلن معاليه قبولها فأنه يجد نفسه (اي العميد) والحالة هذه ليس في وضع يساعد على الاستمرار بواجباته عميدا لدار المعلمين العالية ، وان واجبه يحتم عليه تقديم استقالته[٥] .

وحينما اشتدت حملة الانتقاد على « مجلس التعليم العالي » وساهم في هذه الحملة كثير من الاساتذة والمعنيين بشئون التربية والتعليم وجه رئيس المجلس (المرحوم الدكتور ناجي الاصيل) تعميما (رقم ٢٩٤٢ تاريخ ٢٩-١٠-١٩٥٢) الى جميع العمادات « يهيب بأعضاء الهيئة التدريسية في الكليات ان يبتعدوا عن الخوض في هذا المضمار وبهذه الطريقة هذا نصه :

« تعلمون ان مجلس التعليم العالي انشىء للاشراف على شئون المعاهد العالية وليكون الخطوة الاولى في سبيل استقلالها بشؤونها . وتعلمون ايضا انه مؤلف من العمداء والاساتذة المنتخبين من الكليات فهو حريص على سمعتها وسمعة القائمين عليها من الاساتذة والموظفين من ان تلوكها الالسن او ان تتناولها الصحف اليومية . وقد لاحظنا في المدة الاخيرة ان المقالات التي نشرت في الجرائد اليومية تناولت امور الكليات وامور مجلس التعليم العالي بصورة خاصة وكانت بروح بعيدة عن النقد النزيه والتوجيه الصحيح . ووجدنا ان اغلبها - وقد كتب بأقلام المتصلين بالمعاهد العالية كما يظهر - لا يصح ان يصدر عن الطبقة المثقفة التي يأمل المجلس ان ترتفع بالمستوى الثقافي لا ان تهبط اليه .

---

(٥) ساهم المؤلف في الدفاع عن دار المعلمين العالية في هذه المرحلة بنشر سلسلة مقالات في جريدة الامة بعددها الصادر في ١٤-١٢-١٩٥١ بعنوان « مرتجلو فكرة الجامعة العراقية يغطون فشلهم بالسطو على دار المعلمين العالية » . وللاطلاع على النص الكامل راجع ملحق رقم (٧) لمعرفة العوامل المتعددة لتصفية دار المعلمين العالية .

« ولذا فان المجلس يهيب بأعضاء الهيئة التدريسية في الكليات ان يبتعدوا عن الخوض في هذا المضمار وبهذه الطريقة • ويرى ان الاقتراحات الموجهة الصحيحة يجب ان تقدم لمجلس التعليم العالي عن طريق مجالس الاساتذة في الكليات وعن طريق العمداء فيها لا عن طريق الصحف المحلية وبالشكل الذي تشوه فيه الحقائق •

« لذا نرجو ان تحيطوا اعضاء هيئة التدريس في كليتكم علما بهذا مع العلم ان مجلس التعليم العالي يرى ان كل طريق يسلك بغير هذه الصورة من شأنه ان يؤثر بسمعته وبسمعة اعضاء الهيئة التدريسية القائمين على شئون الكليات ويجر الى ما لا تحمد عواقبه من الامور • »(*) •

وحينما باءت جميع المحاولات التي ارتجلها لفيف من اساتذة المعاهد العالية بالفشل ادركت وزارة المعارف ان تأسيس جامعة في بغداد ينبغي ان يتم وفق خطة مدروسة • وكان من جراء ذلك ان صدت تيارات الارتجاليين وارجأت البت في لائحة قانون جامعة بغداد وتقرر تنسيق العمل بين الكليات التابعة لوزارة المعارف واقترح توحيد انظمة الكليات بنظام واحد •

توحيد انظمة الكليات :

وفي ١٨-١-١٩٥٣ أرسلت وزارة المعارف الى مجلس الوزراء لائحة نظام الكليات في مذكرة استهدفت تلافي النقص في الانظمة الحالية للكليات تمهيدا لتنفيذ قانون جامعة بغداد وهذا نصها :

« لقد سارت الكليات العالية بموجب انظمة مختلفة لا تنسجم مع ما يتطلبه التعليم العالي من وحدة في المستوى العلمي للكليات ، كما ان معظم الانظمة المتبعة الان يسار عليها بشكل تعليمات وزارية مما يجعلها عرضة للتبديل والتغيير ، وهذا لا يتفق مع ما يجب ان يتصف به التعليم العالي من الثبوت والاستقرار •

(*) عمم الكتاب المذكور استجابة لطلب وزير المعارف بمذكرته السرية المرقمة ٢٠١٠/١/٢١ والمؤرخة في ٢١ تشرين الاول سنة ١٩٥٢ والمحفوظة في اضبارة مجلس التعليم العالي رقم ١/٢٥ (سري) • وقد جاءت محتويات الكتاب شبيهة بمحتويات مذكرة الوزير •

« وبعد ان اطلع مجلس التعليم العالي على المادة السادسة من نظامه رقم (١٦) لسنة ١٩٥١ ورأى تحقيق الغرض الوارد فيها ـ وهو العمل على تحقيق انشاء الجامعة لا يمكن ان يتم الا باتباع الخطوات اللازمة لتحقيقه ، ووجد ان توحيد انظمة الكليات في مقدمة هذه الخطوات تقدم بهذه اللائحة المرفقة مع كتابنا هذا طالبا تشريعها •

« ولقد سارت هذه اللائحة مع الغاية التي انشىء من اجلها مجلس التعليم العالي ، وخطت بالكليات خطوات كبيرة نحو الكمال وتلافت كثيرا من النواقص التي احتوتها الانظمة المتبعة حاليا سواء ما يتبع منها بأعضاء هيئة التدريس او الطلبة او النواحي الثقافية الاخرى • ومن ذلك :

« ١ ـ ان هذه اللائحة حققت اختصاص كل كلية في التدريس فأنشأت الدوائر العلمية الموحدة وجعلت ارتباطها بالكليات حسب اختصاصها• والغرض من ذلك تجنب التكرار الحاصل في تدريس المواد نفسها في كليات متعددة مما يوجب الاسراف في النفقات والجهود •

« ٢ ـ حققت اللائحة انشاء هيئة علمية تابعة لمجلس التعليم العالي من اساتذة الكليات لوضع الاسس العلمية وتوضيح البرامج الواجب اتباعها لرفع المستويات العلمية وجعلها بشكل يتناسب مع مستويات الجامعات الاخرى في الخارج • وقد حققت اللائحة كامل الصلاحيات لهذه الهيئة في حقل عملها •

« ٣ ـ حققت اللائحة وضع اسس موحدة لتعيين اعضاء هيئة التدريس في جميع الكليات وترقيتهم في المراتب العلمية المختلفة • وقضت اللائحة وكذلك على اختلاف الاسس المتبعة في الانظمة المختلفة للكليات في الوقت الحاضر •

« ٤ ـ عنيت اللائحة بتنظيم مجالس الكليات بشكل يضمن استقرارها ووضحت صلاحياتها •

« ٥ ـ عنيت اللائحة بالنواحي الثقافية الاخرى فشجعت النابغين من الطلاب وضمنت لهم متابعة الدروس والعمل • »

الغاء مجلس التعليم العالي :

بعد ان تفشت المركزية في مجلس التعليم العالي(*) وطغت الصفة « التدويرية » على اعمال المجلس وتعذر عليه ان ينسق العمل بين الكليات وان يزرع الاطمئنان والجدية في نفوس اعضاء الهيئات التدريسية وفي طلبة الكليات المتعددة وبعد ان تضخم ملاك مجلس التعليم العالي تضخما كبيرا وانتزعت صلاحيات عمداء الكليات اصدر وزير المعارف (خليل كنه) امرا وزاريا (رقم ١٢/٢/س/٨٢٧ تاريخ ٨ حزيران سنة ١٩٥٣) بألغاء مجلس التعليم العالي هذا نصه :

« استنادا الى ما جاء في كتاب وزارة العدليةالمرقم ٣٨٦ والمؤرخ في ٣-٦-١٩٥٣ قررنا ما يلي :

١ ـ الغاء الامر الوزاري المرقم ٢٣٠٥٩ والمؤرخ في ١١ آب سنة ١٩٥١ .

٢ ـ والى ان يبت في قانونية نظام مجلس التعليم العالي تعطل اعمال المجلس وتسحب كافة الصلاحيات المالية والادارية الممنوحة من قبلنا الى رئيس المجلس والمجلس نفسه .

٣ ـ تقوم الكليات بممارسة اختصاصاتها حسب انظمتها وتعليماتها الخاصة بكل منها وترسل مخابراتها الى وزارة المعارف (مديرية الشئون الفنية العامة) مباشرة .

٤ ـ لا تنفذ قرارات مجالس الكليات الا بعد موافقة الوزير التحريرية عليها وقرار الوزير نهائي .

٥ ـ تشكل لجنة يرأسها مدير الشئون الفنية العام بالوكالة وعضوية ممثلي الكليات ومميز الحسابات ومميز التجهيزات في ديوان الوزارة لاعادة النظر في تشكيلات المجلس الادارية والمالية لاعادة الوضع الى ما كان

(*) قدم الدكتور ناجي الاصيل رئيس مجلس التعليم العالي استقالته من رئاسة المجلس وعضويته في ٣-٣-١٩٥٣ وقد رفض المجلس هذه الاستقالة .

عليه قبل احداث مجلس التعليم العالي واقتراح نقل الموظفين الى الوظائف التي تنسبها . »

وقد تحدث وزير المعارف عن اسباب الغائه(*) مجلس التعليم العالي الى جريدة اليقظة التي نشرت حديثه في عددها الصادر في اليوم الاول من شهر تموز ١٩٥٣ ومما جاء في هذا الحديث ما يلي :

« اسست مجلس التعليم العالي وعملت على تكوينه كخطوة تمهيدية لتاسيس جامعة بغداد . وبعد مرور مدة على اعمال المجلس وخاصة بعد عودتي الى وزارة المعارف وجدت من الضروري تعديل نظامه بشكل يكفل الغرض الذي من اجله تأسس واحلت لائحة النظام المعدل الى وزارة العدلية حسب الاصول ، غير ان وزارة العدلية اجابت بأن المادة ١٧ من قانون المعارف لا تصلح ان تكون سندا قانونيا لصدور النظام . وعندما عدت الى النظام وجدت انه صدر وفق المادة المذكورة ، وان وزارة العدلية سبق لها ان دققت اللائحة فأيدت صدور النظام وفق المادة المذكورة ، فأعدت الكرة على وزارة العدلية لتلافي هذا التناقض في الرأى . اصرت وزارة العدلية على رأيها معللة ان النظام لا يمكن صدوره وفق المادة القانونية الانفة الذكر . وتنص المادة ١٧ على ان مناهج الدراسة العالية وانتقاء طلابها وادارتها وامتحاناتها ومنح شهادتها تقرر بأنظمة خاصة . وعند دراستي لهذه المادة وجدت انها صريحة في عدم امكان الاستناد اليها لتشريع النظام موضوع البحث . ولذلك اخذت بوجهة نظر العدلية الاخير وجمدت مجلس التعليم العالي تمهيدا لالغائه .

« ويسرني ان اقول ان الغاء مجلس التعليم العالي قد صادف ارتياحا عاما لدى الكليات المختلفة كما يسرني ان اقول ان الغاء هذا النظام لا يعني

(*) اوضح الدكتور عبدالعزيز الدوري عضو مجلس التعليم العالي في حديث مع المؤلف ان اسباب الالغاء لا تعود الى اسباب قانونية كما ذهب الوزير بل الى قيام المجلس بتقديم مذكرة وافية يطلب فيها تحديد اختصاصاته واختصاصات الوزير ضمانا لسير العمل .

مطلقا انصراف النية عن تأسيس جامعة بغداد • فقد سبق لي ان صرحت رأنني بأنتظار لجنة الاساتذة البريطانيين لاعيد النظر في لائحة قانون جامعة بغداد يضمن ضم الكليات ذات المستوى الجامعي او المقارب لهذا المستوى الى الجامعة مع وضع الخطة التي تكفل رفع مستوى الكليات الاخرى حتى يحين وقت انضمامها الى الجامعة • واستنادا الى ما سيتضمنه تقرير اللجنة البريطانية في تكوين الجامعة يرجع في الدرجة الاولى الى حيادها التام في تقرير أي من الكليات العراقية تتمتع بمستوى جامعي او اي منها لا تتمتع • فقد اتضح لي بالتجربة انه لا يمكن الركون الى اراء خبراء عراقيين للتمييز بين الكليات ذات المستوى الجامعي خوفا من ان تتهم اية هيئة كانت بعدم الحياد وعدم توفر الامكانيات العلمية والخبرة الجامعية التي تؤهلها لابداء هذا الرأى وبالتالي تحملني على الاخذ به • »

واخذت وزارة المعارف(*) توجه عنايتها الى امرين (الاول) تنسيق العمل بين الكليات والمعاهد المختلفة واعداد نظام موحد للقبول في المعاهد العالية و (الثاني) اعداد لائحة جديدة لجامعة بغداد • فأصدر وزير المعارف (عبدالمجيد القصاب) امرا وزاريا (رقم ٢٢٥٦٥ وتاريخ

(*) وخلال هذه الفترة طلبت وزارة المعارف بواسطة المفوضية العراقية في القاهرة الاتصال بالجهات المصرية لتسهيل مهمة انتداب الاستاذ محمد شفيق غربال ـ وكيل وزارة المعارف سابقا ووكيل وزالة الشئون الاجتماعية ـ للمساهمة في تأسيس جامعة بغداد • ويبدو ان الموافقة الاولية قد تمت من جانبه ، ولهذا فاتحت وزارة المعارف مجلس الوزراء للموافقة على استقدامه •

واوضحت وزارة المعارف في كتابها الموجه الى المفوضية العراقية في القاهرة (المرقم ٣٣٣١٠ والمؤرخ في ٤ـ١١ـ١٩٥٣) ان مهمة الاستاذ محمد شفيق غربال ستكون « درس الوسائل العلمية والعملية التي تؤمن تحقيق تأسيس جامعة بغداد بأقرب فرصة » ، وان ا ستقوم بتزويده « بلائحة القانون وبكافة التقارير والاراء المتعلقة بهذا المشروع » وانه سيصبح « مستشارا الى الوزير » في القضايا التي يرى الوزير احالتها عليه •
ووقف الامر عند هذا الحد ولم ينتدب الاستاذ محمد شفيق غربال •

٢١-٦-١٩٥٤) بتأليف لجنة « للنظر في نظام القبول في المعاهد العالية » من الذوات التالية اسماؤهم : حسن الدجيلي (مدير الادارة العام) والدكتور خالد الهاشمي (عميد دار المعلمين العالية) وعبدالرحمن البزاز (وكيل عميد كلية التجارة والاقتصاد) والدكتور عبدالعزيز الدوري (عميد كلية الاداب والعلوم) • وتسلمت اللجنة بعض المقترحات من الكليات منها مقترحات عميد كلية الهندسة(*) (ريجي) ورجت العمادة ان تأخذها اللجنة بنظر الاعتبار لانها ذات اهمية بالنسبة لكلية الهندسة :

أ ـ يتطلب نظام الكلية المعمول به ان يكون معدل الطالب ٧٠٪ على الاقل في موضوعات الرياضيات والفيزياء بالبكالوريا •

ب ـ السماح للكليات بأجراء امتحان قبول •

جـ ـ التوصية بعدم اجراء القبول حسب الالوية وانما حسب الافضلية •

(*) كانت الدراسة في كلية الهندسة حتى ١٩٥٠ تشمل الهندسة المدنية فقط • وفي هذه السنة تم افتتاح قسمين للهندسة الميكانيكية والكهربائية • وخطت الكلية خطوات كبيرة في مسيرتها نحو التقدم خلال السنوات الاربع التي انسلخت بعد عام ١٩٥٠ • وفي سنة ١٩٥٧ وضع نظام كلية الهندسة رقم (١٥) لسنة ١٩٥٧ ، واسست في هذه الفترة مختبرات جديدة وتوسعت ابنية الكلية وانشىء ناد للطلبة وعدد من المراسم الجديدة وبوشر بانشاء عدد من القاعات والبنايات حتى اصبحت هذه الكلية اليوم في طليعة الكليات العراقية • وبناء على اقتراح مديرية المساحة العامة وموافقة مجلس جامعة بغداد تقرر فتح معهد المساحة يلتحق به خريجو الدراسة الثانوية لمدة سنتين • وقد بوشر بفتح المعهد المذكور في شهر كانون الاول سنة ١٩٥٨ • وأقر مجلس الجامعة ايضا بناء على اقتراح مجلس الكلية تأسيس اقسام علمية جديدة في هندسة النفط والهندسة الكيمياوية والهندسة المعمارية في السنة الدراسية ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ • وفي ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ التحقت الكلية بجامعة بغداد بموجب قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٨ اداريا وماليا •

تقـرير
لجنة اساتذة الجامعات البريطانية

كان وزير المعارف (خليل كنه) قد صرح في اليوم الاول من شهر تموز سنة ١٩٥٣ بأنه سيستقدم بعثة من اساتذة الجامعات البريطانية لاعادة « النظر في لائحة قانون جامعة بغداد يضمن ضم الكليات ذات المستـــوى الجامعي او المقارب لهذا المستوى الى الجامعة ... » ويبـدو ان مفاوضات أولية وشخصية قد تمت قبل هذا التصريح اثناء زيارة وزير المعارف بريطانية في صيف ١٩٥٢ ، وعقبتها مفاوضات تكميلية مع ممثل المجلس الثقـافي البريطاني في بغداد ليونارد بيرسون Leonard S. Pearson كما هـو واضح من الكتاب الموجه من ممثل المجلس الى وزير المعارف في بغداد[٦] ، وفيه يرجوه الاسراع في توجيه الدعوة الى الاساتذة البريطانيين التي «تأخرت مرة ثانية الى الخريف » ، ويذكره بمسودة صيغة الدعوة التي سبق ان تم الاتفاق عليها بين الطرفين . غير ان الدعوة لم توجه في الوقت المناسب بناء على تعيين وزير جديد للمعارف هو الدكتور عبدالله الدملوجي الذي عرف فيما بعد بأنه كان « ظلا » للوزير السابق .

مذكرة من الدكتور عبدالعزيز الدوري :

وخلال هذه الفترة ، وبناء على اهتمام الدكتور عبدالعزيز الدوري عميد كلية الاداب والعلوم باستقدام لجنة من اساتذة الجامعات البريطانية

---

(٦) راجع كتاب المجلس الثقافي البريطاني بالانكليزية المرقـــم بغ/٣/٦٠٨ والمؤرخ في ٤ حزيران ١٩٥٢ ومعه نسخة من كتاب المجلس البريطاني المؤرخ في ٢٠ مايس ١٩٥٢ (لندن) حول موافقة الاســـاتذة البريطانيين على القدوم الى بغداد المحفوظ في اضبارة رقم ١/١٦ (التبادل الثقافي) .

رفع المذكرة التالية الى وزير المعارف (عبدالله الدملوجي) هذا نصها[٧] :

« تعلمون معاليكم ان كلية الآداب والعلوم انشأت كأول خطوة عملية للسير بتنفيذ فكرة الجامعة • وقد اتجهت منذ بدئها نحو تحقيق المستوى العلمي الذي يصل نحو المستوى الجامعي المطلوب •

« ولقد عني معالي الوزير السابق السيد خليل كنه بهذا الهدف وباحث مع الجهات الجامعية خلال زيارته لانكلترة في الصيف الماضي في الوسائل التي تؤدي الى اعتراف الجامعات البريطانية بخريجي كلياتنا وخاصة في العلوم والاداب • ولا يخفى ان الخطوة العملية هي في استقدام وفد جامعي يفحص المستويات ومناهج الدراسة ومستوى التدريس والامكانيات العلمية ومستوى الامتحانات عندنا ليقرر نوعية المستوى بالنسبة للجامعات البريطانية ، وليقترح الخطوات الممكنة لتقريب الشقة بين المستويات للوصول اخيرا الى الاعتراف بالمستوى العلمي في العراق • ويظهر ان هذا ادى الى ان يفاتح معالي الوزير السابق الجهات البريطانية بارسال مثل هذا الوفد الجامعي الذي يتكون من اساتذة قديرين جدا ينتسبون الى اكثر من جامعة بريطانية • وقد سمعت شخصيا مثل هذا الاقتراح من مدير جامعة لندن في الصيف الماضي في مذاكرة بيننا عن تعادل الشهادات •

« ان شهاداتنا التي نمنحها الان غير معترف بها في بريطانية بالمرة ، كما ان خريجينا يقضون وقتا ليس بالقصير حتى في الجامعات الامريكية

---

(٧) وجه مجلس التعليم العالي كتابا (رقم ٢٧٢ وتاريخ ١٧-١-١٩٥٣) الى عميد كلية الآداب والعلوم (الدكتور عبدالعزيز الدوري) يعلمه فيه ان المجلس قد قرر بجلسته الحادية والتسعين « ان يعهد اليكم تقديم اقتراحكم الى المجلس حول الاستفادة من الاساتذة ساوثويل وستامب وجب الذين سيقدمون الى العراق في زيارة استشارية للاطلاع على المستويات العلمية في الكليات تمهيدا للاعتراف بها من قبل الجامعات الانكليزية • » فارسلت عمادة كلية الآداب والعلوم بكتابها المرقم ١٧٨ والمؤرخ في ٢٢-١-١٩٥٣ ما لديها من مقترحات حول استقدام الاساتذة البريطانيين وأقر المجلس هذه المقترحات واخبرت جميع الكليات بذلك •

والفرنسية ليرفعوا مستواهم الى مستوى البكالوريوس رغم حصولهم عليها نظريا في العراق • وفي هذا غض من سمعة البلاد ومؤسساتها العلمية ، كما انه فيه ضياع مالي وزمني •

« ثم اننا الان نرسل اكثر بعثاتنا من خريجي الثانويات • وهذا مبدأ غير صالح من الناحية العلمية ومن الناحية الوطنية ، كما ان الكثير من الجامعات اكدت لي في الصيف الماضي خلال سفري لانكلترة وامريكا ان ليس من الصحيح ولا المستحسن ارسال خريجي الثانويات رأسا قبل ان يتركزوا علميا واجتماعيا وخلقيا • وقد سارت البلاد المختلفة بما فيها مصر على تدريب شبابها حتى نهاية مرحلة البكالوريوس ، ثم يرسل النابهون من الخريجين للاختصاص العالي ' وقد حصلت بذلك على أحسن النتائج •

« ولا يخفى على معاليكم ان كلية الطب العراقية قامت بمحاولات مماثلة في استقدام اساتذة زائرين لفحص مستوياتها واقتراح ما يلزم ، وآخرهم ـ حسب علمي ـ اللورد موران • وكان لذلك اثر مهم في تحسين المستوى وفي الاعتراف به •

« ويتلخص الاقتراح الحالي في :

١ ـ استقدام بعثة علمية من اربعة من كبار الشخصيات العلمية ومن اربع جامعات كبرى وهم :

١ ـ البروفسور جارلتون ، رئيس قسم اللغة والادب الانكليزي في جامعة مانجستر (رئيس البعثة) •

٢ ـ البروفسور السير ريشارد ساوثويل ، عميد الكلية الامبراطورية للعلوم والفنون في لندن سابقا • وهو الآن في كمبرج •

٣ ـ البروفسور ستامب ، من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة لندن) وهو رئيس قسم الجغرافية وفي طليعة جغرافي انكلترة •

٤ ـ البروفسور جب ، المستشرق الكبير ورئيس الدراسات الشرقية في اكسفورد .

٢ ـ يدفع لاعضاء البعثة اجور سفرهم ونفقات اعاشتهم طيلة فترة مكوثهم في العراق لمدة لا تتجاوز الشهر .

ويوجد في ميزانية الكليات مبلغ (ـر١٢٠٠) دينار لاستقدام اساتذة زائرين . وهؤلاء ولا شك اساتذة زائرون فيمكن حساب النفقات على هذه المادة .

٣ ـ تقوم البعثة بدراسة مستويات كلية الآداب والعلوم في بغداد وتقديم مقترحات من شأنها تقريب الشقة بين هذه المستويات الجامعية في بريطانيا لغرض الوصول اخيرا الى التعادل .

« وبالاضافة الى ذلك تقرر البعثة مجال قبول خريجي الكلية بوضعها الحالي في الجامعات البريطانية وفي اية مرحلة يقبلون .

« ان البعثة علمية لغرض علمي ، ويمكن تسميتها بعثة الاساتذة الزائرين . وفي مجيئها فائدة ملحوظة في تحقيق التعليم الجامعي . ومع اننا لا نزال في مرحلة اولية الا ان المصلحة تقتضي بذلك الجهد للنهوض به ولتخريج شباب متين يفيد في نهضة البلاد العامة .

صاحب المعالي :

ارفق طيا صيغة اقتراح بدعوة هؤلاء الاساتذة » .

التوقيع (عبدالعزيز الدوري)

وعلى اثر تقديم مذكرة الدكتور عبدالعزيز الدوري فاتح وزير المعارف مجلس الوزراء للموافقة على استقدام « بعثة الاساتذة الزائرين » وكانت محتويات الكتاب شبيهة لدرجة كبيرة بمحتويات مذكرة الدكتور عبدالعزيز الدوري(*) . واخبرت رئاسة مجلس التعليم العالي بأستقدام

(*) الكتاب برقم ش ث/١٦/٢٥٦٣ وبتاريخ ١٣ آب سنة ١٩٥٢ ومحفوظ في اضبارة رقم ١/١٦ (التبادل الثقافي) .

البعثة ، وايدت الرئاسة هذا الاستقدام على ان تتم خلال الربيع القادم (كتابها المرقم ١٩٣٣ والمؤرخ في ٢٨-٨-١٩٥٢) ووافق مجلس الوزراء على استقدام البعثة في جلسته الثلاثين بعد المئة المنعقدة بتاريخ ١٣-٩-١٩٥٢(*) . وصدر الامر الوزاري بذلك ، ووجه وزير المعارف الدعوة الى كل واحد من اعضائها . واليك ترجمة لنص كتاب الدعوة المؤرخ في ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ :

« سيدي العزيز

« تتشرف حكومة العراق بدعوتكم لزيارة بغداد اعتبارا من اليوم العاشر من شهر نيسان الى اليوم العاشر من شهر مايس سنة ١٩٥٢ بصفتكم عضوا في لجنة استشارية من اساتذة الجامعات البريطانية .

« وستكون مهمة اللجنة فحص المستويات العلمية لكلية الاداب والعلوم وكلية الملكة عالية للبنات ودار المعلمين العالية فحصا دقيقا وتقديم التوصيات التي من شأنها ان تضيق وبالتالي تسد الشقة الموجودة بين الدراسات في الجامعات البريطانية والكليات الانفة الذكر .

« وينبغي ان يتضمن تقرير اللجنة الى وزارة المعارف ، فضلا عن هذه التوصيات ، دراسة مستويات هذه الكليات بالقياس الى مستويات الجامعات البريطانية ؛ والغرض من القيام بهذه الدراسة تيسير التحاق الطلبة العراقيين بالجامعات البريطانية في مرحلة تناسب تحصيلهم العلمي .

«وتود الحكومة العراقية ايضا ان تقوموا بدراسة سير التدريسات في كلية التجارة . وستتحمل حكومة صاحب الجلالة العراقية جميع النفقات العرضية لهذه الزيارة .

مع تحياتي الودية .

المخلص

وزير المعارف

(*)) كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٤٠٨٠ والمؤرخ في ٢٠-٩-١٩٥٢ .

واصدر وزير المعارف (عبدالله الدملوجي) الامر الوزاري ، كما ذكرت ، بأستقدام البعثة وهذا نصه :

« بالاشارة الى قرار مجلس الوزراء المتخذ بجلسته الثلاثين بعد المئة المنعقدة في ١٣-٩-١٩٥٢ والمبلغ الينا بكتاب رئاسة ديوان مجلس الوزراء المرقم ٩٠٨٠ والمؤرخ في ٢٠-٩-١٩٥٢ .

« تقرر استقدام بعثة علمية جامعية قوامها كل من البرفسور جارلتون رئيس قسم اللغة الانكليزية في جامعة مانجستر رئيسا وعضوية البرفسور السير ريشارد ساوثويل(*) عميد الكلية الامبراطورية للعلوم والفنون بلندن سابقا وفي كمبردج في الوقت الحاضر والبرفسور ستامب رئيس قسم الجغرافية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة لندن والمستشرق البرفسور جب رئيس الدراسات الشرقية في اكسفورد في الربيع القادم لفحص مناهج الدراسة بالكليات التابعة لهذه الوزارة وتقديم مقترحاتهم بشأن تقريب الشقة بين مستوى الكليات العراقية والمستويات الجامعية ببريطانيا على ان تتحمل الخزينة نفقات سفرهم ونفقات اعاشتهم ومبيتهم لمدة شهر واحد محسوبة على المادة من الفصل (٨٩) انتداب اساتذة زائرين من ميزنية المعاهد العالية .

التوقيع
وزير المعارف

واقترحت وزارة المعارف على مجلس الوزراء (كتابها المرقم ش ث /١٦/٢١٩٤١ والمؤرخ في ٣٠-٣-١٩٥٣) « اضافة عضو عربي الى هذه اللجنة وتنسيب الاستاذ قسطنطين زريق رئيس الجامعة السورية سابقا ونائب عميد الجامعة الامريكية في بيروت حاليا » لما له من خبرة عملية في التعليم

(*) لاسباب صحية تعذر قدوم الاستاذ ساوثويل رئيس البعثة وحل محله الاستاذ سدني جون ديفس استاذ الهندسة الميكانيكية في كلية الملك (جامعة لندن) ورئيس المجمع العلمي لجامعة لندن .

الجامعي ومكانة علمية رصينة ... »[٨] ولكن الدكتور قسطنطين زريق اعتذر عن قبول الدعوة لوصولها متأخرة ولارتباطات سابقة لا مجال للتخلص منها كما جاء في كتاب الاعتذار الموجه الى وزير المعارف والمؤرخ في ٢٤ نيسان سنة ١٩٥٣ .

وقد وصل اعضاء البعثة يوم الجمعة الموافق ١٠ نيسان سنة ١٩٥٣ ، واجتمعوا بعد وصولهم بوزير المعارف (خليل كنه) وتداولوا معه في الخطوط العامة لمهمة اللجنة ، واقترح الوزير ان يمتد عمل اللجنة الى دراسة مشكلة التعليم العالي في العراق كلها ، بما في ذلك لائحة قانون جامعة بغداد ، وخاصة فحص مستوى الدراسة في كلية الهندسة والمدارس الصناعية والهندسية الاخرى ، وان توجه عنايتها كذلك لدراسة مستويات المعاهد العالية الاخرى التي قد تؤلف قسما من الجامعة المزمع تأسيسها ، مثل كلية الطب وكلية الصيدلة وكلية طب الاسنان وكلية الزراعة وكلية الحقوق .

وقد امضى كل من الاستاذ جب والاستاذ جارلنون وقتا اطول في العراق زارا خلاله مدن الموصل وكركوك واربيل كما قاما بدراسة مفصلة لمستوى التعليم الثانوي في العراق . وقد كان اعضاء اللجنة موضع حفاوة الاوساط الرسمية والجامعية واقامت عمادات المعاهد العالية حفلات تكريمية تعريفا بالاساتذة العراقيين .

وكان تقرير[٩] لجنة اساتذة الجامعات البريطانية اوسع التقارير التي وضعت عن المعاهد العالية ولائحة جامعة بغداد ، فقد احتوى على مقدمة وتسعة فصول . فعالج الفصل السادس مشروع الجامعة ولائحة جامعة

---

(٨) وافق مجلس الوزراء على ضم الدكتور قسطنطين زريق الى عضوية البعثة بجلسته الخامسة والاربعين بعد المئة المنعقدة في ١٤-٤-١٩٥٣ .

(٩) للاطلاع على نص التقرير باللغة الانكليزية راجع ملحق رقم (٨) من هذا الكتاب .

بغداد • وقد حضر اعضاء اللجنة احدى جلسات مجلس التعليم العالي المنعقدة في ١٩ نيسان سنة ١٩٥٣ حينما كان المجلس يناقش لائحة جامعة بغداد • وقد قدمت اللجنة المطالعات التالية حول تأسيس جامعة بغداد :

الاولى ـ أظهرت تأييدا تاما لتأسيس جامعة في بغداد حالا ، وذكرت ان اكثر الكليات القائمة هي من مستوى جامعي ، وان الوقت قد حان لتوحيد الدراسات الجارية في الكليات المختلفة في صورة جامعة كاملة التكوين •

الثانية ـ وذكرت ان سمعة الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات التي ستمنحها جامعة بغداد في الاوساط الجامعية في مختلف اقطار العالم ستكون اكبر من سمعة الدرجات والدبلومات والشهادات التي تمنحها كل كلية على انفراد •

وقالت : ان تكوين جامعة في بغداد شيء بالغ الاهمية بالنسبة للعراق وتقدمه •

الثالثة ـ ونوهت في الوقت نفسه الى الضرر الكبير الذي قد يقع من جراء تأسيس جامعة في بغداد اذا لم تتخذ التدابير اللازمة للمحافظة على المستويات العلمية • وقالت :

ان اهم ما ينبغي توافره عند تكوين الجامعة هو ضمان استقلالها المادي والعلمي لتكون في منأى عن الملابسات السياسية • كما ينبغي أن ينال اعضاء الهيئات التدريسية رواتب محترمة ، وان تكون شروط الخدمة مشجعة وفي مستوى شروط الجامعات العالمية ، اذ ان اهم عنصر من العناصر المكونة للجامعة هو بلا شك نوعية اعضاء الهيئات التدريسية •

الرابعة ـ وقالت لابد من ضمان شرطين عند تأسيس الجامعة : الاول تجنب تعدد المرافق ، ولحد ما الموضوعات الدراسية ، في كل كلية من الكليات وتنسيق مرافق الكليات لضمان الاستفادة العامة منها ، والثاني تجميع الكليات في ابنية جديدة متقاربة •

الخامسة ـ وتحقيقا للغرض الآنف الذكر رأت اللجنة ان تأسيس

جامعة في بغداد يتطلب اختيار موقع مناسب لابنية الجامعة • فأوصى اعضاؤها بعد أن قاموا بزيارة مواقع متعددة أن لا يكون موقعها بعيدا عن المدينة ، واقترحوا منطقة الجادرية ، وطالبوا ان تتخذ الاجراءات السريعة لاستملاك هذه المنطقة وشواطئها •

علاقة الكليات القائمة بالجامعة الجديدة :

اقترحت اللجنة في ضوء ملاحظاتها عن مستوى الدراسة في المعاهد العالية ومقارنتها بمستوى الدراسة في الجامعات البريطانية تقسيم الكليات العراقية الى طائفتين :

الاولى : وتتألف من الكليات التي بلغت فعلا مستوى علميا يؤهلها للانضمام للجامعة بعد صدور قرار من مجلس التنظيم الخاص ، واطلقت اللجنة على هذه الطائفة من الكليات اسم الكليات المنضمة (المؤسسة)

الثانية : وتتألف من الكليات التي وان كانت دراساتها ذات صفة جامعية الا أنها تحتاج بدرجات متفاوتة الى توجيه واعادة تنظيم قبل ان ترتقي الى مصاف الكليات المنضمة الى الجامعة انضماما تاما •

وفي ضوء الملاحظتين السابقتين تقدمت اللجنة بالتوصيات التالية حول كل كلية من الكليات القائمة : تصبح الكلية الطبية كلية منضمة (على ان تبقى في بنايتها الحالية وتسيطر على الدراسة في كليتي الصيدلة وطب الاسنان) وكذلك كلية الهندسة ودار المعلمين العالية وكلية الآداب والعلوم اذا رغبت أن تبقى كلية واحدة أو تنشطر الى كليتين احداهما للآداب والاخرى للعلوم • وتصبح من الكليات المنضمة ايضا كلية الملكة عالية لا سيما بعد ان تشتد عنايتها بالآداب العامة ، وبالفنون المنزلية والعلوم الاجتماعية لتواكب حاجات العراق وظروفه الاجتماعية • اما الكليات الاخرى وهي : كلية التجارة والاقتصاد وكلية الحقوق وكلية الزراعة[١٠] فقد جعلتها اللجنة من الكليات المرتبطة بالجامعة •

---

(١٠) وما دامت اللجنة قد اعتبرت كلية الزراعة من الكليات « المرتبطة » بالجامعة في تقريرها عن مشروع الجامعة فمن المفيد ان نعطي

نقد تقرير اللجنة :

ارسل احد كبار المعنيين بشئون التربية والتعليم بصورة شخصية نسخة من تقرير اساتذة الجامعات البريطانية الى الدكتور وليم رسل William F. Russell رئيس كلية المعلمين في جامعة كولومبيا (نيويورك) واحد المربين الامريكيين المعروفين لبيان رأيه في محتويات التقرير • وقد بعث الدكتور رسل بملاحظاته[١١] في اليوم الخامس من شهر كانون الثاني سنة ١٩٥٤ واهمها :

ذكر الدكتور رسل بعد مقدمة وجيزة ان التعليم العالي ينقسم عادة الى ثلاثة أقسام متميزة وكل قسم يختلف عن الآخر في اهدافه ومستوياته وطرائقه :

التعليم العالي Academic والبحث العلمي العالي Advanced Rhesarch والتعليم المهني Professional • وبعد أن شرح كل نوع من انواع التعليم العالي عرف هذه الانواع بأيجاز فقال :

---

(١١) للاطلاع على نص التقرير باللغة الانكليزية راجع ملحق رقم (٩) من هذا الكتاب •

نبذة تاريخية عن تأسيس « مدرسة الزراعة الثانوية » وعن المعهد العالي للزراعة واخيرا كلية الزراعة •

ففي سنة ١٩٣٩ تقرر تأسيس مدرسة الزراعة الثانوية ملحقة بوزارة المعارف لتخرج الموظفين الذين تحتاجهم دوائر الدولة ، وفي سنة ١٩٤٧ الحقت المدرسة المذكورة بمديرية الزراعة العامة مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد الدراسة المتوسطة ، وقامت وزارة المعارف بعدئذ بتأسيس عدد من المدارس الزراعية الثانوية في مختلف انحاء العراق •

وكان المعهد العالي للزراعة الذي تأسس في ١٦-١٢-١٩٥٠ والذي كان يمنح خريجيه دبلوم في العلوم الزراعية اول خطوة اتخذت في سبيل تأسيس كلية الزراعة • وكانت مدة الدراسة في المعهد المذكور سنتين بعد الدراسة الثانوية ، يلتحق به خريجو الدراسة الاعدادية وخريجو ثانوية الزراعة •

وفي ١٧-١١-١٩٥١ وجهت مديرية الزراعة العامة (كتابها المرقم ٢٢٦٣١) الكتاب التالي الى مديرية الشئون الفنية بوزارة المعارف :

ان التعليم العالي هو مقـــدار ما يفيـــده الطالب من الموضـــوع Wate the subject may do to the student والبحث العلمي العالي هو مقدار ما يفيده الموضوع من الطالب ، والتعليم المهني هو مقدار ما يستفيد الطالب من موضوعه ٠

ثم أخذ الدكتور رسل يشرح بأيجاز كيف ان هذه الانواع الثلاثة من التعليم العالي قد نشأت وترعرعت مستقلة بعضها عن بعض في المانيـــا وفرنسا وسائر الاقطار الغربية ، وكيف ان معاهد التعليم المهني قد اخذت

« كتابكم المرقم ٣٤٢٢٨ والمؤرخ في ١٥-١١-١٩٥١

« حيث انه تم تأسيس معهد زراعي باسم المعهد الزراعي العالي منذ السنة الماضية وقد تقرر جعل مدة الدراسة فيه اربع سنوات تمنح بعدها للخريجين شهادة الليسانس في الزراعة ، وحيث ان المستوى الدراسي فيه هو بنفس القياس الذي يدرس في الكليات وليس هناك من فرق بينه وبين الكليات غير الاسم فقط فاننا نرغب في تسميته كلية اسوة ببقية الكليات الموجودة في العراق وكذلك اسوة بالكليات الزراعية الموجودة في البـــلاد الاخرى ٠ »

وتطور المعهد الزراعي سنة ١٩٥٢ الى كلية زراعية مدة الدراسة فيها اربع سنوات يمنح الطلاب بعدها درجة بكالوريوس علوم ٠ وقد تم قبول خمسين طالبا في الصف الاول ، واصبح عدد طلبة الكلية خلال العام الدراسي ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ بسنواتها الاربع ١٥٠ طالبا ٠

وان هدف الكلية الاساسي هو دعم التطور والنهضة الزراعيـــة في العراق واعداد مختصين للقيام بالمهام والمسئوليات التي يتطلبها هـــذا التطور كما يشير دليل جامعة بغداد (١٩٥٩ ـ ١٩٦٠) رقم (١) صفحـة ١٠٩ ٠ وقد التحقت كلية الزراعة بجامعة بغداد عملا بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٨ ٠ فأخذت الكلية بعد ذلك تتقدم بخطوات واسعة نحو التوسع لا التحسن ٠ فانشىء في سنة ١٩٥٩ معهد لبحوث المناطق الحارة ومعهد عالي اخر للغابات فتح ابوابه خلال العام الدراسي ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ ٠ وبعد ذلك بسنة نظمت دراسة عالية للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الزراعية مدتها سنتان ٠

وتقع كلية الزراعة في ابي غريب قرب المزرعة الحكومية وكلية الطب البيطري وتحتل مساحة تقدر بـ ٤٧٥ دونما تشمل الاقسام الدراســـية والداخلية والمختبرات والحقول والبساتين التجريبية ٠

تنمو نموا سريعا مستقلة عن غيرها وفي مستوى الكليات الاخرى لتسد الحاجات السريعة المتطورة للشعوب الاوربية ، الى ان قال : « وهكذا نشأت حول الجامعة ، ولكن منفصلة في ادارتها وماليتها وسيطرتها ، حلقة من الكليات المهنية العالية عرفت بالمدارس العليا ، ولم تشبه هذه الكليات بشكل من الاشكال المدارس الثانوية او اقسام (عمدات) الفلسفة والاداب والعلوم • ولم يقع في اقطار غربي اوربا الا خلط بسيط بين هذه الانواع الثلاثة من التعليم العالي • » وهكذا نجح التعليم العالي في فرنسا والمانيا نجاحا كبيرا •

ويمكن ان نعزى سبب نجاح التعليم في اوربا لحد ما على الاقل ، الى تفهم طبيعة الاغراض والمستويات المختلفة لهذه الانواع الثلاثة من التعليم العالي والى نشوئها في طرق ثلاثة مختلفة والى طريقة للتنظيم والادارة ادت الى ان تظل هذه الاقسام منفصلة الواحدة عن الاخرى تدير نفسها نفسها وفقا لضمان احسن ما تصبو اليه من مصالح ودون ان يختلط عملها بعمل غيرها من اقسام التعليم العالي • ثم قال : ان الولايات المتحدة لم تتبع النظام الاوربي ولكنها وحدت هذه الانواع الثلاثة جميعها في ظل نظام واحد وتحت ادارة واحدة •

وهكذا ضمت « الجامعة الامريكية » هذه الانواع الثلاثة من التعليم العالي في ادارة واحدة • فهدف « الكلية » الامريكية اعطاء الثقافة العامة وهدف الاقسام العلمية العليا الزمالات والبحث العلمي ، وفي الجامعة عدد كبير من الكليات المهنية المتنوعة •

ان فوائد الجامعة التي تضم هذه الكليات وهذه الدراسات لاعظم من فوائد الجامعة الاوربية المؤلفة من « كليات اربع »

ولا شك ان تنظيم التعليم العالي كله في نظام اداري واحد يؤلف جبهة متحدة ومتراصة امام السلطات الحكومية واصحاب الهبات حينما يناشد هؤلاء عونها ومساعدتها • ولا يخفى ان هذا النوع من التنظيم الموحد اقتصادا في المكتبات والمختبرات والاقسام العلمية ، وحيلولة دون تداخل

الاقسام العلمية بعضها في بعض من جراء التكرار والاعادة • ولكن اكبر ضعف يصيب الجامعة ذات التنظيم الموحد هو خلط القائمين عليها بين الاهداف والمستويات الناتج عن عدم ادراك الانواع المختلفة المتميزة للتعليم العالي وفشلهم في ادارة وتشغيل هذه الانواع المختلفة وفقا لاشكالها المختلفة •

وتدل التجارب على وجوب اتخاذ الحيطة والحذر في الادارة حينما تجتمع كل هذه الانواع الثلاثة من التعليم العالي في ادارة واحدة • فاذا طغى ، مثلا ، هدف من الاهداف على غيره فانه يعرض ثلثي كيان الجامعة الى الانهيار • وقد يؤدي الخلط بين هذه الاقسام الى اضعاف مناهج الدراسة في الجامعة •

ولعل من اسباب قوة جامعتي هارفارد وكولومبيا هو وجود ادارة نيرة في كلتيهما : فالانواع الثلاثة للتعليم العالي تنظم وتدار بصورة مستقلة دون خلط والتباس •

وفي ضوء الملاحظات المذكورة اعلاه وجه الدكتور رسل نقده الى تقرير لجنة اساتذة الجامعات البريطانية واظهر بعض حالات « الخلط » حينما استشهد بطلب اعضاء اللجنة ان يقوم اساتذة دار المعلمين العالية بالبحوث والدراسات لا بقضاء اكثر الوقت في تدريب الطلاب على التدريس واصوله • كما استشهد بمقتطفات من اراء اللجنة حول كلية التجارة والاقتصاد وحول كلية الحقوق • وقال : ان المقتطفات التالية من تقرير لجنة اساتذة الجامعات البريطانية تدل دلالة قاطعة على وجود « خلط » بين النواحي العلمية والمهنية والبحث العلمي :

- ينبغي ان ينصرف الاساتذة في الكليات الى البحث العلمي •

- تستطيع كلية التجارة والاقتصاد ان « ترفع من قدرها » اذا ما اهتمت بالتعليم الجامعي العام والقت على نفسها رداء التخصص •

ـ لا يمكن ان تنال كلية الحقوق « منزلة علمية » ما دامت دراستها قاصرة على تطبيق القانون .

ـ تستطيع دار المعلمين العالية ان تستفيد من وقتها افادة احسن اذا ما قامت بترسيخ الاسس العلمية العامة لطلابها .

ـ ليس لكلية التجارة والاقتصاد مكانة جامعية وينبغي ان تصبح قسما من كلية الآداب .

وبقدر ما يتعلق الامر بالقسم الخاص من التقرير المتعلق بكلية الهندسة يقول الدكتور رسل انه واضح ومنسق ويعكس وجهة النظر البريطانية للكليات المهنية الذي ما زال يعتمد على التدريب اكثر مما يعتمد على المناهج كما هو الحال في كثير من الاقطار الحديثة .

وحيث ان مهمة اللجنة كانت في تقريب شقة الخلاف بين مستوى الكليات العراقية والدراسة في الجامعات البريطانية وتقدير مستوى الدراسة في بعض الكليات العراقية بغية تيسير التحاق الطلبة العراقيين بالجامعات البريطانية ودراسة مستوى كلية التجارة والاقتصاد ، فيبدو ، كما يقول الدكتور رسل ، ان احسن السبل لتضييق الشقة وتيسير التحاق الطلبة العراقيين بالمعاهد البريطانية هو القضاء على الفروق الموجودة بين النظامين : فاما ان يصبح نظام التعليم في العراق شبيها بالنظام البريطاني او ان يصبح نظام التعليم في بريطانيا شبيها بالنظام العراقي . ثم يواصل قوله :

« ويبدو ان الحل الاول هو الذي يسود ثنايا التقرير . والتوصيات جميعها تنحو في اتجاه تطبيق المقاييس البريطانية على العراق . والجامعة الجديدة المقترحة صيغت بقالب بريطاني . والمقاييس الاجنبية فرضت حقا بواسطة (أ) الاساتذة الاجانب و (ب) الاساتذة الزائرون و (ج) والممتحنون الخارجيون للامتحانات النهائية » . ويقول : « ان التوصيات باستيراد الاساليب التربوية او تصديرها ينبغي ان تفحص من قبل اي قطر

فحصا عظيما • وتشبه النظم التربوية احسن الخمور الفرنسية شبها عظيما من حيث انها لا تحسن الاسفار •

« ان اهم مسألة رئيسية تتطلب الاجابة عنها من قبل السلطات العراقية هي الى اي مدى ترغب هذه السلطات في تحوير نظامها العالي للتعليم لتجعله شبيها بالنظام البريطاني •••

« ان كاتب السطور يحمل ، اسوة بغيره من الكتاب الامريكيين ، احتراما عظيما لنظام التعليم في بريطانية ، لا سيما نظام التعليم العالي • ولا يوجد اي شك في جودة انتاج الجامعات البريطانية ، فمن الناحية العلمية يتمتع الطلاب باساس عميق • فقد جاءت اهم البحوث التي تمت في مختلف انحاء العالم من العلماء البريطانيين ومن الطلبة المنصرفين الى البحوث • ولم يزل التعليم المهني في بريطانية يعتمد اعتمادا كبيرا على التدريب والتمرين •

« ولكن بالنسبة للاجنبي يبدو ان هناك بعض النسيان والسهو في التمييز بين الانواع الثلاثة للتعليم العالي التي وصفناها من قبل • فمجلس الجامعة الجبار الذي يتمتع بجميع السلطات (وهو التبدل الاساسي المقترح في لائحة مشروع الجامعة كما اوصت به اللجنة) يخضع جميع الانواع الثلاثة الى ادارة واحدة •••

« وتدل تجربتنا في الولايات المتحدة على ان استيراد اي نموذج اجنبي للتعليم العالي يلاقي نجاحا مشكوكا فيه • وحتى كندا واستراليا ونيوزيلندا وجنوب افريقيا اجرت تحويرات كبيرة على نماذج التعليم التي جاءت من الوطن الام • » الى ان يقول : « ينبغي ان يؤسس العراق جامعته وفقا لاتجاهاته • »

القسم الرابع

تأسيس جامعة بغداد

تجمعت لدى وزارة المعارف منذ أن بدأت أول دراسة لتأسيس جامعة في بغداد (تقرير لجنة هملي سنة ١٩٤٣) وانتهت بآخر دراسة علمية وافية (تقرير لجنة اساتذة الجامعات البريطانية سنة ١٩٥٣) دراسات وخبرات ثرية ساعدها على وضع لائحة لتأسيس جامعة بغداد ، بما في ذلك اللائحة التي وضعتها لجنة خاصة في رئاسة مجلس التعليم العالي ونقحتها عمادات الكليات المختلفة •

ولقد ظهر اتجاهان ، بل طريقتان ، في تنظيم اللائحة المذكورة : (الاول) اعتبار الجامعة مجموعة من الكيات لكل كلية مجلسها واقسامها العلمية، ولها ان تقرر سياستها بعد استحصال موافقة المجلس العلمي ومجلس الجامعة المقترح • ومعنى هذا الاتجاه في التنظيم احتمال تكرار القسم نفسه في عدة كليات مع وجود دائرة علمية تضم اساتذة الاقسام من مختلف الكليات وترتبط بالمجلس العلمي أو مجلس الجامعة و (الثاني) تقسيم الجامعة علميا الى دوائر علمية متعددة ومتنوعة تكون وحدها مسئولة عن صيانة المستويات العلمية والتدريسات والامتحانات مع الاحتفاظ بمجالس الكليات كمجالس ادارية بالدرجة الاولى • وقد مالت اللائحة المقترحة نحو هذا الاتجاه • وقد تهيأ ، بالاضافة الى ذلك ، جو جديد النسبة لعلاقة الكليات التابعة لوزارة الصحة باللائحة المقترحة لجامعة بغداد ، وتقرر أن تلتحق الكليات بمجلس التعليم العالي ويفك ارتباطها من وزارة الصحة نظرا لتشريع نظام مجلس التعليم العالي والنظام الموحد للكليات •

وتميزت السنوات التي تلت الغاء مجلس التعليم العالي باهتمام متزايد بتشريع لائحة جامعة بغداد في ضوء التقارير التي وضعتها لجان عراقية وأجنبية . نقد وضع وزير المعارف (الدكتور عبدالمجيد القصاب) لائحة جديدة وعقد عدة اجتماعات في ديوان وزارة المعارف للمداولة في اسس الجامعة حضرها عمداء الكليات بالاضافة الى كبار موظفي وزارة المعارف ورفعت اللائحة الى مجلس النواب لتشريعها ، واهتم وزير المعارف (خليل كنه) بعده باصلاح الكليات القائمة في ضوء تقرير لجنة اساتذة الجامعات البريطانية وطلب الى عمادات الكليات دراسة مناهجها وتقديم توصياتها .

وقد ادلى في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ١٩ كانون الاول ١٩٥٦ بتصريحات حول سياسة التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ، ومما قال عن التعليم العالي : « يجب ان يعنى بالتعليم العالي العناية التي تضمن يكن كفوءا مؤهلا لذلك . » واستجابة لرغبة وزير المعارف (خليل كنة) سرت حركة اصلاح في الكليات .

من ذلك ما حدث في دار المعلمين العالية . فاستجابة لطلب العمادة (كتابها المرقم ١٣٤٠ والمؤرخ في ٩-٣-١٩٥٥) اجتمعت لجنة قسم العلوم الاجتماعية (المؤلفة من الدكاترة ابراهيم شوكة وصالح احمد العلي ومحمد الهاشمي وعبدالامير مجيد وفاضل حسين وصديق الاتروشي وزكي حسن) وتداولت في مناهج قسم العلوم الاجتماعية ورفع مستوى الدراسة في الكلية ومعادلة شهادتها بشهادة الجامعات الغربية والشرقية فقررت فيما قررت :

١ - ان اهم هدف يجب ان تستهدفه الكلية في الوقت الحاضر هو رفع مستوى الدراسة فيها بحيث يصبح خريجوها بدرجة من الكفاءة تجعل الجامعات الغربية والشرقية مستعدة لقبولهم حين يظهرون المقدرة على دراسة التخصص .

ان امر معادلة الشهادة لا يتوقف على رغبة دار المعلمين العالية وحدها وانما على اقتناع الجامعات بمستواها العالي الذي يبرهن عليه

خريجوها عند التحاقهم بالجامعات الاخرى • فعلى دار المعلمين ان تسعى اولا وقبل كل شيء الى تحسين نوعية الدراسة وتطبيق المناهج المقررة تطبيقا يؤدي الى هذه الغاية •

٢ ـ ان مهمة دار المعلمين العالية هي (أ) اعداد المدرسين للتدريس في المدارس المتوسطة والثانوية (ب) اعطاؤهم ثقافة عالية تمكنهم من الخدمة في دوائر الدولة الاخرى خارج وزارة المعارف وتجعلهم مواطنين صالحين (ج) اعدادهم للتخصص في الدراسات العالية • وقد رأت اللجنة لتحقيق هذه الغايات فصل قسم العلوم الاجتماعية الى قسمين مستقلين احدهما للتاريخ والاخر للجغرافية •

٣ ـ ترى اللجنة ان التطبيقات التدريسية بشكلها الحالي تستغرق قسما كبيرا من اوقات الطلاب الدراسية بحيث يصعب اعتبار السنة الرابعة سنة دراسية كاملة •

ويتكون التقرير من ثمان صفحات تناول مفردات الموضوعات الدراسية المختلفة وعدد ساعاتها وطريقة رفع مستوى التدريس في كل قسم منها •

تشريع قانون جامعة بغداد :

وفي صباح يوم الاحد الموافق ٢٨ـ٣ـ١٩٥٦ رفعت لجنة شئون المعارف بمجلس النواب الى رئيس مجلس النواب تقريرها عن لائحة جامعة بغداد التي سبق ان قدمتها الحكومة لتشريعها ، وقد ادخلت اللائحة في منهاج المجلس لجلسته القادمة لمناقشتها ، وقد ارتأت اللجنة اجراء بعض التعديلات في المواد كما اقترحت ان تكون الاسباب الموجبة للائحة على الوجه التالي :

« ان العراق قد نهض نهضة ثقافية جديدة بالملاحظة والتقدير واخذ كل من التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي والتعليم العالي ينمو نموا سريعا يستجلب السرور والطمأنينة • غير ان التعليم العالي لم يزل مشتتا في كليات ومعاهد لا رابطة بينها ولا اتصال ، فهي لم تستكمل التعليم الجامعي الذي

سارت عليه الامم المتمدنة ذلك التعليم الذي ينشىء روحـــا علميا وثابا في بيئة التعليم ويؤسس اسلوبا خاصا يبعث على النظام والنشاط في المجتمع • ولم تتقدم الامم في حياتها الصحيحة الا بواسطة الجامعات فكل جامعـة تؤسس في بلد فانها تبعث ذلك البلد الى الحياة الطيبة الصحيحة وترشد ابنـــاءه الى طرق الهدى والصواب وتطبعهم بطابع الالفة والتعاون والمعرفة •

« وقد فطن العراق الى ذلك في بدء نشأته فقد كان جلالة المرحـــوم الملك فيصل الاول باني مجد العراق حريصا كل الحرص على تحقيـــق جامعة العراق وكان من نتائج هذا الحرص ظهور جامعة آل البيت • ولـم يطل عمر هذه الجامعة بالنظر لقلة ذوي الكفايات من الطـــلاب في ذلـك الوقت بيد انه بعد ان نهض التعليم الثانوي الى مستوى محمود نشأت للتعليم العالي كليات عديدة متفرقة مثل كلية الحقوق والطب ودار المعلمين العالية والهندسة والتجارة والاقتصاد والاداب والعلوم وكلية الملكة عالية وكليـة الزراعة وكلية البيطرة وطب الاسنان وغيرها من المعاهد العالية • فبعد ان تكونت الكليات فطنت الحكومات المتعاقبة الى ضرورة تأسيس جامعة بأسـم (جامعة بغداد) تعمل على جمع هذه الكليات بنظام جامعي • فالمادة متوفرة والشعب متحققة فعلا غير ان النظام الجامعي فيها مفقود • فلاستكمال هـذا النقص والحصول على المادة والصورة تألفت لجان في اوقات مختلفة للنظر في حلول الموعد الذي يحقق فيه النظام الجامعي • واستشارت الحكومة في ذلك ذوى الاختصاص من اساتذة الجامعات العربية والغربية فتم الـرأى على ان قد آن الاوان لتأسيس الجامعة ووضع لائحة قانون لتحقيقهـــا على وجه صحيح يوائم الجامعات القائمة في العالم الحديث ، لذلك قامت الحكومة بوضع اللائحة المرفقة بهذه الاسباب الموجبة • »

وقد خالف عضو اللجنة (عبدالغني الدلي) الفقرة (ب) من المـادة الثامنة وشرح مخالفته فقال : ارى ان يترك امر المصادقة على ميزانية الجامعة لمجلسها وان يكتفي بذكر مجمل المبالغ المرصدة لها في الميزانية العامة دون

ذكر التفاصيل وعلى ان تكون حسابات الجامعة خاضعة لتدقيق مراقب الحسابات العام • واقترحت اللجنة ان تتألف الجامعة من مجلسين مجلس الامناء الذي سيتألف بموجب المادة السابعة عشرة الجديدة من رئيس الجامعة ومن عشرة اعضاء فخريين يعينون بقرار من مجلس الوزراء بترشيح من مجلس الجامعة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد وينتخبون احدهم رئيسا وعلى ان يجتمع بموجب المادة الثامنة عشرة مرة واحدة في السنة على الاقل للنظر في التقرير السنوي الذي يرفعه رئيس الجامعة وتقديم التوصيات والمقترحات التي تؤدي الى دعمها وتعزيز مركزها • والمجلس الثاني هو مجلس الجامعة الذي سيتألف بموجب المادة التاسعة عشرة الجديدة من رئيس الجامعة الذي سيعين لاول مرة (المادة الثالثة عشرة الجديدة) بقرار من مجلس الوزراء وبترشيح من وزارة المعارف وارادة ملكية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد • اما بعد ذلك فيكون الترشيح من مجلس الجامعة كما يتألف مجلس الجامعة من نواب رئيس الجامعة ومن ممثل عن وزارة المعارف يعينه وزير المعارف على ان لا تقل درجته عن درجة مدير عام ومن عمداء الكليات ومن استاذ منتخب من مجلس كل كلية •

ونصت الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة الجديدة على ان لرئيس الجامعة في حالة اختلال الانضباط فيها ان يوقف الدراسة بعضها او كلها على ان يعرض قرار الايقاف على رئيس الوزراء خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة ايام • وكانت المادة الثانية عشرة السابقة قد اشارت الى وجوب عرض قرار ايقاف الدراسة على وزير المعارف •

وقد حذفت عدة مواد من اللائحة الاصلية كما طويت مواد اخرى ومن جملة المواد التي استحدثت بموجب اقتراح اللجنة المادة الثالثة التي نصت على ان الجامعة « حرم آمن » •

وفي شهر ايلول سنة ١٩٥٦ شرع قانون جامعة بغداد رقم ٦٠ لسنة

١٩٥٦ ونشر في الجريدة الرسمية ، وبتشريعه ظهرت « جامعة بغداد » الى الوجود ، وتحققت اعز امنية كانت تجيش في نفوس جميع المعنيين بشئون التربية والتعليم وكان ذلك في عهد وزارة احمد مختار بابان وعلى يد وزير المعارف السيد منير القاضي • وقد نص القانون[١] الذي كان يتألف من (٥١) مادة على ان الجامعة تعنى « بالدراسات العالية وبتشجيع البحث العلمي والعمل على نشر الدراسات العلمية والادبية والفنية والاهتمام بالفضائل الخلقية وبالحضارة العربية والاسلامية » وانها « حرم آمن » ، وانها تتألف من كليات ومعاهد يختص كل منها بفرع او بمجموعة من مواد الدراسة المتقاربة في العلوم والاداب والفنون ، وان « المجلس التأسيسي » هو الذي يقرر ضم الكليات القائمة كلها او بعضها الى الجامعة عندما يقتنع ببلوغها المستوى الجامعي ، وله ان يقترح تعديلا او تغييرا في نظمها لتبلغ هذا المستوى •

وقد نظمت مواد القانون في فصول تناولت تأسيس الجامعة واهدافها وكيانها ، وسلطات رئيس الجامعة ونائب الرئيس والسكرتير العام ، ومجلس الأمناء ، ومجلس الجامعة ، والكليات واقسامها ، واعضاء هيئة التدريس والمعيدين والاساتذة غير المتفرغين واحكام عامة •

المجلس التأسيسي :

ورغبة في اتخاذ الخطوات اللازمة لتأسيس جامعة بغداد فقد تضمن القانون « احكاما موقتة » (المواد ٤٧ ـ ٥١) تناولت كيفية تأليف المجلس التأسيسي • فقد نص القانون (المادة ٤٧) على ان يؤلف المجلس بقرار من مجلس الوزراء :

أ ـ من ثمانية اعضاء من الاساتذة الاختصاصيين من حملة الشهادات الجامعية المعروفين بخبرتهم في شئون التعليم العالي من عراقيين وغيرهم يرشحهم وزير المعارف ويرأسهم رئيس الجامعة •

(١) للاطلاع على نص القانون راجع ملحق رقم (١٠) •

ب ـ يقوم المجلس التأسيسي بدراسة احوال الكليات ويضع الخطط اللازمة لرفع مستواها الجامعي ، وله ان يقترح ما يراه من تعديل او تغيير في كيانها لبلوغ هذا المستوى وعلى مجلس الجامعة تنفيذ ذلك .

ج ـ يشرع في تأسيس المجلس التأسيسي عند تنفيذ هذا القانون على ان يتم مهمته خلال سنتين من تأليفه وينحل عند ذلك .

د ـ للمجلس التأسيسي ان يختار عند الاقتضاء خبراء اضافيين في التعليم الجامعي لاعادة تنظيم الكليات ورفع مستواها .

وللمجلس التأسيسي (المادة ٤٨) خلال سنة من تاريخ تنفيذ هذا القانون ان يوصي بنقل اعضاء هيئة التدريس من كلية الى اخرى او الى وظيفة عامة .

اول رئيس للجامعة :

رفع وزير المعارف (الدكتور عبدالحميد كاظم) كتابا الى مجلس الوزراء (برقم ٣٢٩٤٤ وتاريخ ١٨ـ٨ـ١٩٥٧) يطلب فيه استصدار الارادة الملكية بتعيين الدكتور متي عقراوي الذي يعمل في منظمة اليونسكو رئيسا لجامعة بغداد عملا بقرار مجلس الوزراء المتخذ بجلسته الخمسة والستين المنعقدة بتاريخ ٥ـ٨ـ١٩٥٧ . وصدرت الارادة الملكية بذلك في اليوم الحادي والعشرين من شهر آب سنة ١٩٥٧ في عهد وزارة علي جودت الايوبي . وبناء على ذلك اصدر وزير المعارف الدكتور عبدالحميد كاظم الامر الوزاري المرقم ٣٥١١٠ والمؤرخ في ٣١ـ٧ـ١٩٥٧ بتعيين « الدكتور متي عقراوي رئيسا لجامعة بغداد براتب شهري قدره ٢٤٠ دينار مع مخصصات شهرية قدرها ١٠٠ دينار اعتبارا من تاريخ مباشرته العمل . » وقبل وصوله الى بغداد طلبت وزارة المعارف من ديوان مجلس الوزراء (الكتاب المرقم ٣٩٤٥٨ والمؤرخ في ٢٢ـ٩ـ١٩٥٧) « استحصال موافقة مجلس الوزراء على ايفاد الدكتور متى عقراوي رئيس جامعة بغداد الى انكلترا وسويسرا والمانيا لمدة اسبوعين لامور تتعلق بجامعة بغداد ومنها

برشيح اعضاء المجلس التأسيسي ... » وصـــدر الامر الوزاري بذلك (رقم ٤٠٦٤٨ وتاريخ ٢٨-٩-١٩٥٧) .

وعقب ثورة ١٤ من تموز سنة ١٩٥٨ صدر قرار جمهوري (رقم ٧٢ وتاريخ ٢٩ تموز سنة ١٩٥٨) بأحالة الدكتور متي عقـــراوي على التقاعد . وتنفيذا للقرار الجمهوري هذا اصدر وزير التربية والتعليـــم (الدكتور جابر عمر) امرا وزاريا (رقم ٢٨٩٧٥ ، تاريخ ٢-٨-١٩٥٨) بالاحالة .

اعمال المجلس التأسيسي

قرر المجلس التأسيسي لجامعة بغداد(*) في جلسته الاولى المنعقـــدة بتاريخ ٢٧-١١-١٩٥٧ والتي انعقدت برئاسةالدكتور متي عقراوي وعضوية الدكتور صائب شوكت عميد الكلية الطبية والدكتور عبدالعزيز الدوري عميد كلية الاداب والعلوم والاستاذ طه باقر مفتش الاثار العام والدكتـــور عبدالجبار عبدالله الاستاذ في دار المعلمين العالية وهم الاعضاء العراقيـــون الاربعة ربط الكليات برئاسة الجامعة وهذا نص القرار :

« رأى الاعضاء ان المادة الرابعة والاربعين من قانون الجامعة فرضت ان كل كلية من الكليات الحاضرة يجب ان تدرس وتوضع الخطط لرفع مستواها ولاجراء التعديل او التغيير في كيانها وذلك لغرض قبولهـــا في الجامعة . وقد تساءل الاعضاء كيف يمكن اجراء هذه الدراسة ووضـــع الخطط واجراء التعديلات واتخاذ الخطوات لرفع المستوى والكليات تابعة لسلطة مختلفة ؟ كما انه تبين بعد البحث ان للكليات حاجاتها السائرة من بناء واجهزة واساتذة ومشاكل قائمة كقضايا ترفيع اعضـــاء التدريس المستحقين للترفيع بموجب انظمة كلياتهم الحاضرة . وهذه كلها لهـــا

(*) عقد المجلس التأسيسي ٤٤ جلسة كان آخرها الجلسة التي عقدت بتاريخ ١٤-٦-١٩٥٨ أي قبل ثورة ١٤ تموز بشهر .

مساس بخطط الجامعة ، اذ لا يصح ان تتعارض الاختصاصات التي تتمتع بها الكليات الان مع الاجراءات التي يضعها المجلس .

« لذلك فقد قرر المجلس ان يوصى بربط الكليات الحاضرة برئاسة الجامعة ربطا اداريا وفنيا ابتداء من ١-١-١٩٥٨ على ان لا يعتبر هذا الربط ضما للكليات الى الجامعة الى ان يتم المجلس التأسيسي دراسة واعادة تنظيم كل كلية بحسب ما يقتضيه القانون ثم ضمها نهائيا ، وتبقى الكليات التي لا يقرر ضمها الى الجامعة مرتبطة برئاستها وتحت اشرافها . »

وفي الجلسة الثانيـــة التي عقـــدها المجلس التأسيسي بتاريـــخ ٤-١٢-١٩٥٧ اتخذت القرارات التالية :

١ ـ قرر المجلس استصدار امر وزاري بأعتبار يوم ٢٧-١١-١٩٥٧ هـو موعد انعقاد الجلسة الاولى تاريخ تأليف المجلس ومباشرته اعمالـه وذلك بالنسبة لاحكام الفقرة ج من المادة السابعة والاربعين من قانون جامعة بغداد رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٦ .

٢ ـ ناقش المجلس مسألة ربط الكليات غير التابعة لوزارة المعارف وهي : كليات الطب والصيدلة وطب الاسنان والزراعة والطب البيطـــرى برئاسة الجامعة وخاصة علاقة كلية الطب بالمستشفى التعليمي التابع لوزارة الصحة فقرر :

أ ـ الاتصال بوزارة الصحة لغرض ربط كلية الطب بما فيهـــا الصيدلة وطب الاسنان برئاسة الجامعة ، وبعد الحصـــول على موافقتها العمل على وضع نظام خاص بتنظيم ادارة المستشفـــى التعليمي وتمويله وعلاقته بالجامعة من جهة وبوزارة الصحـة من جهة اخرى(**) .

(**) استنادا الى المادة الرابعة عشرة من قانون جامعة بغداد رقـم (٢٨) لسنة ١٩٥٨ صدر أمر جامعي (عدد ٢١٤٥ تاريخ ٢٥-٣-١٩٥٩) بتأليف لجنة من السادة الآتية اسماؤهم لتعيين علاقة الكليـــة الطبيـــة

ب ـ الاتصال بوزارة الزراعة لاستحصال موافقتها على ربط كلية الزراعة والطب البيطري برئاسة الجامعة ثم العمل على وضع نظام خاص لتنظيم علاقات هاتين الكليتين ببعض الحقول التجريبية وادارتها وتمويلها .

ـ اطلع المجلس على ما بينه العضو الدكتور صائب شوكت عن ضرورة وجود مستشفى للحميات والامراض السارية في العراق ومستشفى حديث للامراض العقلية يمكن تدريب طلبة الطب فيهما . ولما كان مجلس الاعمار سينظر في جلسة قريبة في منهج انشاء المستشفيات في العراق فقد خول الدكتور صائب شوكت عند حضوره هذه الجلسة عرض الحاجة الى المستشفيين المذكورين على مجلس الاعمار وبيان تأييد مجلس الجامعة التأسيسي لذلك .

ـ بحث المجلس بصورة اولية قضية توحيد اقسام الموضوعات المشتركة بين عدد من الكليات ، وقد حبذ المجلس بصورة عامة هذا الاتجاه في التفكير ، كما استعرض امكانية البدء في هذا التوحيد في السنة الاولى من كل كلية في العام القادم . على انه اكتفى بمجرد المناقشة واستعراض الاراء وارجأ القرار في هذا الامر الى حين استيفاء دراسة الموضوع بصورة تفصيلية والاطلاع على اراء اساتذة الكليات ومجالسها .

وناقش اعضاء المجلس في اجتماعات عدة مسألة توحيد القبول الى

لمستشفى الجمهوري ومختبراته وسائر المعاهد والمؤسسات الصحية الاخرى لك لاجراء التجارب والتطبيقات فيها :

ـ الدكتور أحمد عزت القيسي ـ عميد الكلية الطبية رئيسا
ـ الدكتور هاركر يفز ـ استاذ الامراض الباطنية عضوا
ـ الدكتور سلمان فائق ـ استاذ الامراض الجراحية عضوا
ـ الدكتور رفعت الشيباني ـ مدير الصحة العام عضوا
ـ الدكتور أنور الاوقاتي ـ مدير المستشفى الجمهوري عضوا

الكليات وتوحيد الاقسام للموضوعات المشتركة بين الكليات وكيفية التوصل الى هذا التوحيد (الجلستان الثالثة والرابعة) • وبعد المداولة قرر (الجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ ٢٤-١٢-١٩٥٧) تعيين لجنة لدراسة موضوع القبول في الجامعة برئاسة رئيس الجامعة الدكتور متي عقراوي وعضوية : الدكتور عبدالعزيز البسام (معاون مدير المعارف العام) والمستر فردريك جيمس كير (مدير الكلية التحضيرية) والدكتور صديق الاتروشي (مدير البعثات) على ان « تدرس اللجنة انظمة القبول الى المعاهد العالية العراقية المعمول بها حاليا ونتائج الامتحانات العامة للشهادة الثانوية العراقية لبضع سنوات خلت وانظمة القبول الى الجامعات في بعض البلاد الاجنبية ونظم امتحانات القبول الى هذه الجامعات ثم تقدم على اساس ذلك تقريرا تضمن اقتراحاتها بهذا الشأن » •

وانضم لعضوية المجلس الدكتور محمد ناصر عميد دار المعلمين العالية ، وبهذا اصبح عدد الاعضاء العراقيين خمسة • اما الاعضاء الاجانب فقد تعذر مجيئهم الى العراق كما اوضح ذلك رئيس الجامعة في الجلسة الخامسة التي عقدها المجلس بتاريخ ١١-١-١٩٥٨ وبين « الصعوبات التي تلاقيها في ايجاد الاعضاء الغربيين للمجلس التأسيسي ، والصعوبة العامة هي عدم رغبة كل من دعي ليكون عضوا في ترك عمله ومقره لمدة سنتين كاملتين ، ولذلك فقد اتجه التفكير الى دعوتهم للقدوم لمدة ثلاثة اشهر او اربعة اشهر في السنة ثم تعيين بعض كبار الاساتذة الغربيين في الكليات وجعلهم نوابا عنهم في اجتماعات المجلس في اثناء غيابهم • » واخبر رئيس المجلس الاعضاء بأن المفاوضات تجرى الان مع الاستاذ هولستر Hollister العميد السابق لكلية الهندسة بجامعة كورنيل والاستاذ الدكتور بيكارد Bigart عميد كلية الطب في جامعة بلفاست الذي اظهر استعداده للمجيء لمدة ثلاثة اشهر في كل عام ولمدة خمسة اعوام ، كما اخبرهم بانه قد تسلم برقية من البروفسور ريختر رئيس مكتب التبادل الجامعي

بون بالمانيا الغربية بأحتمال قدوم البروفسور ارندت Arndt الاستاذ في جامعة هامبورغ والاستاذ سابقا في جامعة اسطنبول في تشرين الاول القادم .

واستمرت الاتصالات والمفاوضات مع عدد من الجامعات الغربية حول استقدام عدد من الاساتذة الى جامعة بغداد ليكونوا اعضاء اصليين في المجلس التأسيسي الذي نص على تأليفه قانون جامعة بغداد رقم (٦٠) لسنة ١٩٥٦ وبعد المداولة استقر الرأي في الجلسة التي عقدها المجلس بتاريخ ٢٦-٤-١٩٥٨ برئاسة الدكتور متي عقراوي (١) على استقدام العميد بيكارت عميد كلية الطب في جامعة بلفاست البريطانية براتب شهري قدره ٦٠٠ر دينار ما عدا النفقات الضرورية الاخرى ولمدة ثلاثة اشهر فقط (كانون الثاني وشباط ومارت) . وقرر المجلس مفاتحته للمجيء الى العراق ليعمل عضوا في اللجنة المختصة لدراسة كلية الطب . (٢) كما تمت الموافقة على استقدام الدكتور دوس عميد كلية الهندسة في جامعة ولاية آيوه الامريكية ليصبح عضوا اصليا ثانيا في المجلس التأسيسي . و (٣) أوضح الرئيس ان العضو الثالث وهو الاستاذ كوزويك الاستاذ في جامعة هامبورغ الالمانية مستعد للمجيء لمدة ثلاثة اشهر فقط او اكثر اذا ما وافقت جامعة هامبورغ على ذلك .

ونظرا للتطورات التي حدثت في العراق بعد ثورة ١٤ تموز فقد انقطعت الاتصالات مع هؤلاء الاساتذة واحيل رئيس الجامعة على التقاعد وشرع قانون جديد لجامعة بغداد الغي بموجبه المجلس التأسيسي .

وفي الجلسة الخامسة نفسها ذكر رئيس المجلس ان في النية تأسيس معهد عال للادارة العامة بالاشتراك مع النقطة الرابعة الامريكية ، وانه قد درس المشروع فأقترح على وزارة المالية وضع ميزانية للعام القادم قدرها (٢٦) الف دينار على ان يقوم الجانب الامريكي بتقديم مساعدات عينية او نقدية مقدارها (١٤٠) الف دولار ، واشار الى ان وزارة المالية وافقت على رسم هذا المبلغ الى منحة الجامعة وانه ينوي تأليف لجنة لوضع الخطة المفصلة

نغرض فتح المعهد في تشرين الاول القادم ، على ان يربط المعهد برئاسة الجامعة اسوة بسائر الكليات والمعاهد ، ثم ينظر المجلس التأسيسي فيما بعد بامكان ضمه الى الجامعة •

ضم الكليات وربطها بالجامعة :

بحث المجلس التأسيسي(جلسته السابعة المنعقدة بتاريخ ١٥-١-١٩٥٨) صورة اولية هيكل تنظيمات الجامعة بناء على تقديم هيكل مقترح قدمه اعضاء الجبهة المؤلفة من الدكتور عبدالجبار عبدالله والدكتور عبدالعزيز الدوري وطه باقر ويتناول الكليات التي ستقبل في الجامعة والكليات التي لا تقبل • وقد اثيرت حول الموضوع النقاط والاراء التالية :

١ ـ ان اعتبار اية كلية قابلة للضم الى الجامعة او غير قابلة يجب ان لا يكون عفويا سابقيا بل بعد دراسة كما فرض ذلك قانون الجامعة • فيجب ان تكون الكليات مبدئيا قابلة لدخول الجامعة اذا بلغت المستوى المطلوب ، وان يعاد تنظيمها لهذا الغرض ان وجد بعد الدرس انها غير قابلة في الوقت الحاضر • ثم اثيرت مسألة اخرى هي : هل تدخل الكليات المهنية الجامعة ام تترك خارجها ، مع العلم ان كلا الاتجاهين موجود في الخارج ؟ واتجه الرأى الى ادخال الكليات المهنية في الجامعة خدمة لمصلحة البلد مع بذل العناية بالسوية العلمية لهذه الكليات •

٢ ـ هل تعتبر الكليات التابعة لعمادة كلية الطب كلية واحدة ام ان تقوم كل كلية بذاتها وترتبط بالرئاسة ؟ ومن الاراء التي ابديت ان تكون كليتا الطب وطب الاسنان موحدتين ، ولكن كلية الصيدلة تكون لوحدها على ان ينقل فرع الكيمياء منها الى كلية الاداب والعلوم •

٣ ـ هل ينفصل فرع الاداب عن فرع العلوم في كلية الاداب والعلوم ؟ وقد كان هناك رأيان : رأى يقول بالانفصال ويستند الى ضخامة الكلية وصعوبة ادارتها ، ورأى يقول ببقاء الفرعين متحدين بالنظر

لعلاقة العلوم بعضها ببعض ولضرورة اعطاء الطلبة الامكانية في ان يتلقوا بعض الدروس العامة خارج نطاق اختصاصهم لغرض التثقيف العام • وقد جر هذا البحث الى المناقشة عن الثقافة العامة من جهة والاختصاص من جهة اخرى ، فكان بين الاعضاء من الح على عدم الاغراق في الاختصاص خاصة في السنوات الاولى من التعليم الجامعي بل اعطاء المجال لاهل العلوم الطبيعية ان يدرسوا الامور الاجتماعية والاقتصادية والادبية والفنية لغرض الثقافة العامة ولمعرفة علاقة العلوم بالاحوال الاجتماعية واثرها فيها ، والعكس بالعكس يجب ان يفسح المجال للطالب الادبي الراغب في الاطلاع على العلوم الحديثة ان يتسنى له ذلك • كما الح بعض الاعضاء على ضرورة الاختصاص ودوره في تقدم العراق •

٤ – وكان هناك رأى في وجوب التمييز بين الكليات والعمد (جمع عمدة (Facuuty) • فالكلية وحدة ادارية والعمدة وحدة علمية ، والكلمتان ليستا مترادفين • فيمكن ان تتصل بكلية الاداب والعلوم اكثر من عمدة واحدة كعمدة الاداب وعمدة العلوم وربما عمدة العلوم الاجتماعية والسياسية • الخ • وكذلك قد تكون عمدة هندسية واحدة لكليتي الهندسة والهندسة الصناعية وعمدة طبية واحدة لكليات الطب الاربع ، اي الطب وطب الاسنان والطب البيطري والصيدلة الى غير ذلك • وقد نوقش هذا الرأى من قبل الاعضاء ، وكان من جملة الاراء ان وجود عمد وكليات متميزة عن بعضها في انكلترا ناتج عن ظروف تاريخية وتقاليد قد لا تنطبق على بلادنا • ومنها ان وجود العمد هو نتيجة منطقية لتوحيد الاقسام ، فسيكون لبعض الاقسام فروع في الكليات المختلفة ومع ذلك فهناك ضرورة لجمع الاقسام المتقاربة من مختلف الكليات تحت رقابة هيئة علمية واحدة ، وهذه الهيئة هي العمدة • ومن الاراء التي ابديت انه من

الضروري لحفظ حرية الأستاذ في التعليم وعدم طغيان النواحي الادارية على النواحي التعليمية ان تكون هناك هيئات علمية تكون ذات الاختصاص في الامور المنهجية والتعليمية وفي تسمية اعضاء هيئة التدريس .

٥ ـ وجرت مناقشة حول ما اذا كان هيكل الجامعة يجب ان ينطبق على القانون كما هو الان ام يجب ان يوضع هيكل مثالي ثم يسعى الى تعديل القانون على اساسه ؟ فكان من يقول بالرأى الاول ، وان وظيفة المجلس بحسب القانون ليست الغاء كليات وخلق اخرى ، بل وظيفته مجرد دراسة الكليات الحاضرة واعدادها لدخول الجامعة . وكان الرأى الثاني ان القانون خول المجلس اجراء التغيرات في الكليات ، ومن الممكن ان يكون من جملة هذه التغيرات دمج كليتين بكلية واحدة او فصل كلية الى اثنتين او دمج اجزاء كلية واحدة بكلية اخرى الى غير ذلك ؛ وان نظرتنا الى القانون والى وضع الكليات والى مهمة المجلس يجب ان تكون ديناميكية وألا جمد الوضع الحاضر في ايدينا . ان القانون يحترم ويسار عليه ما دام جاري المفعول ولكنه في الحقيقة يمثل مرحلة واحدة من مراحل تأسيس الجامعة وتطورها، وهو قابل للتعديل بل يجب ان يعدل اذا ما ظهر ما يتطلب هذا التعديل .

تعديل قانون جامعة بغداد :

كان المجلس التأسيسي قد استفسر من ديوان التدوين القانوني عن تفسير المادة ٤٨ من القانون فكان جوابه ان المادة صريحة ولا تحتمل تأويلا اخرا كما كان المجلس قد ارتأى . ولذلك اتجه الرأى الى تعديل القانون بهذا الخصوص وذكر الرئيس ان وزير المعارف مستعد لتقديم اقتراح بهذا التعديل . وقد انتهز الرئيس الفرصة لكي يدخل تعديلا اخرا هو اعطاء المجلس التأسيسي خلال مدة وجوده صلاحيات مجلس الجامعة المنصوص

عليها في المادة العشرين من القانون • وفي الجلسة الثامنة المنعقدة بتاريخ ١٩-١-١٩٥٨ اثيرت قضية مدة وجود المجلس التي حددها القانون بسنتين فقد ارتأى غالب الاعضاء ان هذه المدة غير كافية للاسباب التالية :

١ ـ ان مستويات الكليات تختلف اختلافا كبيرا يصعب معه اعادة تنظيمها بسنتين خاصة مع وجود صعوبة استقدام الاساتذة من الخارج •

٢ ـ ان بدء تنفيذ الاصلاح الحقيقي لن يكون الا في بدء السنة الجديدة في خريف سنة ١٩٥٨ اي بعد فوات سنة تقريبا من تأليف المجلس ولا يمكن اكمال الاصلاح خلال سنة واحدة بعد ذلك •

٣ ـ ان تأخر الاعضاء الاجانب للمجلس التأسيسي سيجعل مدة خدمة هؤلاء اقل من سنة ونصف وفي الاغلب ربما سنة واحدة وهذا يحرم المجلس من الاستفادة من خبرة الجامعات الاجنبية •

٤ ـ ان وضع خطط الابنية الجديدة للجامعة واكمال ولو القسم الاول منها سيأخذ اكثر من سنتين بكثير •

٥ ـ ان الدورة الطبيعية للدراسة في الكليات هي اربع سنوات ولذلك فان استكمال الاصلاح يستغرق عادة هذا الوقت •

٦ ـ واخيرا ان لجان الخبراء الذين استدعتهم الحكومة كانت قد ارتأت اربع سنوات لا سنتين •

ولهذه الاسباب اتجه الرأى نحو ضرورة جعل مدة المجلس اربع سنوات وانتهاز فرصة التعديلين المزمع ادخالهما على صلاحيات المجلس التأسيسي لادخل هذا التعديل الثالث • وقد وعد الرئيس بمفاتحة وزير المعارف في هذا الموضوع •

ثم تابع المجلس بحثه في الهيكل التنظيمي للجامعة فقدم الرئيس الهيكل المقترح الذى كان قد وعد بأعداده واهم خصائصه التمييز بين العمد والكليات ووجود مجلسين للجامعة : مجلس علمي ومجلس اداري وكون مجلس الامناء هو السلطة العليا للجامعة •

وقد جرى بحث العمد وماهيتها فتبين ان وجود العمد هو النتيجة المنطقية لتوحيد الاقسام في الجامعة اذ هي تتكون من ممثلين عن الاقسام في الموضوعات المتقاربة . فالاقسام العلمية مجتمعة تكون لها عمدة والاقسام الادبية كذلك والاقسام الطبيعية .. الخ وتبين ان العمدة الواحدة قد تمثل فيها اقسام من عدة كليات فترتبط اذن في غالب الاحيان بأكثر من كلية واحدة مما يجعل التمييز بين العمدة والكلية واضحا . ويكون لكل عمدة رئيس تنتخبه هي وتكون وظائفها في الغالب فنية فلها الكلمة النافذة في امور المناهج والتدريس وتخطيط المختبرات والاشراف على الابحاث العلمية واقتراح تعيين او ترقية اعضاء هيئة التدريس . اي بأعتبارها لجان او مجالس فنية دائمة استشارية في الغالب الا ان لها القول الفصل في بعض الامور كالمناهج ولا يجوز تعيين او ترقية عضو في هيئة التدريس الا بأقتراح منها .

ومقابل ذلك تكون الكلية هي الهيئة التنفيذية الادارية فعلى عاتقها يقع امر اعداد الميزانية وغرف الدرس والمختبرات والمكتبات والقيام بجميع المراسلات الادارية وعمل جدول الدروس واصدار اوامر التعيين ضمن صلاحية العمداء واجراء الامتحانات وحفظ السجلات ومراقبة سير التدريس اليومي والانضباط وتسيير نشاط الكلية ، وبصورة عامة السير اليومي للكليات ودراساتها وفعالياتها .

واتضح من ذلك ان تكوين العمد لن يكون الا بعد ان تنتهي عملية التوحيد للاقسام في الجامعة وان الخطوة الاولى في هذا الامر اذن هي متابعة ما بدأه المجلس من دراسة هذه القضية وابرازها الى حيز الوجود .

وتناقش المجلس بعد ذلك في قضية تقسيم كلية الاداب والعلوم الى كليتين ام بقائها متحدة اذ كان الهيكل المقدم من الرئيس يبقى كلية الاداب والعلوم موحدة والهيكل الملقدم من قبل جبهة الاستاذ عبدالجبار عبدالله يقسمها الى كليتي اداب وعلوم . وقد استند رأى التقسيم الى الحجج التالية :

١ ـ صعوبة ادارة كلية ضخمة ككلية الاداب والعلوم •

٢ ـ الاختلاف الكبير في طبيعة الموضوعات •

٣ ـ المفروض في العميد ان يعرف كل الاقسام وليس هذا ممكنا اذا كانت الكلية مكونة من فرعين كبيرين كالاداب وفيها نحو ١٥ قسما والعلوم وفيها خمسة او ستة اقسام •

٤ ـ ضعف تمثيل الكلية في مجلس الجامعة فأنها على ضخامتها ستمثل بعميد او استاذ مثلها كمثل اصغر كلية في الجامعة •

٥ ـ اما القول بفتح المجال للطلبة بدراسة موضوعات خارج اختصاصهم فأن مكتبة الجامعة موجودة وفي استطاعة كل طالب ان يطالع ما يشاء خارج اختصاصه اذا رغب في ذلك • وفي امكان الطلبة ان يأخذوا موضوعات في كليات غير كليتهم •

واحتج القائلون بابقاء الكلية موحدة بالحجج التالية : (١) عدم اغراق الطلبة في موضوعات الاختصاص مما قد يؤدي الى فقدان الاساس الثقافي العام (٢) ان قضية الثقافة العامة ليست عملية مطالعة حرة بل تلقى موضوعات عامة منظمة غير اختصاصية بأرشاد استاذ خبير • (٣) ان الصعوبة الادارية ليست حجة كافية ففي الامكان ان يكون للعميد معاون لفرع الاداب ومعاون لفرع العلوم يختاره من صفوف خيرة الاساتذة في كلا الفرعين ، كما ان وجود عمدة علوم وعمدة آداب يضمن حماية مصالح كل واحد وتساعد على حل مشاكله (٤) ان القضية لا يحصر نفعها على الطلبة فقط وحاجتهم للخروج خارج نطاق اختصاصهم لا تقل عن حاجة الاساتذة • فوجود اساتذة العلوم في مجلس واحد مع اساتذة الاداب يدعوهم الى التفكير خارج نطاق علومهم والى وضع خطط الدراسات العلمية بصورة تحسب حساب النواحي الاجتماعية والاقتصادية والادبية للحياة • ومثل ذلك يصدق على اساتذة الاداب ؛ فأحتكاكهم باساتذة العلوم يفتح امامهم آفاقا اخرى • واذا ما كان العميد مختصا في ناحية واحدة فانه يفتح المجال لاطلاع زملائه

الآخرين المختصين في موضوعات اخرى على وجهة نظر جديدة •

توحيد الاقسام :

وقد واصل المجلس مداولاته في توحيد الاقسام وقرر (جلسته التاسعة المنعقدة بتاريخ ٢٢-١-١٩٥٨) ما يلي :

١ ـ الموافقة نهائيا على مبدأ توحيد الاقسام وتكوين كل قسم من هيئات التدريس للموضوع الواحد في جميع الكليات •

٢ ـ البدء بتوحيد الاقسام للسنة الدراسية الاولى ابتداء من العام الدراسي القادم (١٩٥٨ ـ ١٩٥٩) وذلك بتنظيم هيئة التدريس ووضع المنهج والتدريس لكل قسم •

٣ ـ اعطاء سلسلة من الموضوعات الاساسية العامة في السنة الاولى تكون ذات محتويات واحدة على قدر الامكان ومستوى واحد على ان لا يمنع ذلك من تكييف الموضوعات بحسب اتجاه الطلبة نحو الكليات المختلفة •

وناقش اعضاء المجلس عائدية الاقسام بالنسبة الى ما نصت عليه المادة ٢٨ من قانون جامعة بغداد ، أيكون هناك قسم عام جامعي لكل موضوع مع اقسام فرعية في بعض الكليات ام يكون كل قسم عائدا الى تلك الكلية التي تعطى اغلبية الدروس فيه ؟ فأوضح الدكتور محمد ناصر ان معظم اقسام دار المعلمين العالية لها رأى بعدم توحيدها مع الاقسام الاخرى ، وان لدار المعلمين العالية شخصيتها الخاصة ومتطلباتها الخاصة ، وانه مع موافقته من حيث المبدأ على توحيد الاقسام يرى ان لا يتجاهل المجلس رأى اساتذة الكليات ويقرر التوحيد بصورة مطلقة على الرغم من مخالفة هيئات الكليات • وعلق رئيس الجامعة انه يستطيع ان يتصور ثلاثة احتمالات في قضية توحيد الاقسام :

الاحتمال الاول : هو ابقاء الاقسام في كل كلية كما هي • وهذا معناه نفي المبدأ الذي قبله المجلس ويجعل اصلاح التعليم الجامعي ورفع

مستواه امرا عسيرا جدا ، ولا يعتقد ان المجلس يمكن ان يقبل ذلك ولو خالفه بعض اساتذة الكليات .

الاحتمال الثاني : هو ان توحد الاقسام ويجعل مركز القسم في الكلية التي تعطى فيها غالبية الدروس في موضوع القسم وخاصة الدروس الاختصاصية العليا المؤدية للدرجات العليا كالماجستير والدكتوراه ويجوز في مثل هذه الحالة للمجلس التأسيسي ان يستثني كلية من الكليات كدار المعلمين العالية مثلا في بعض دروسها العلمية فيسمح لها بتكوين فروع لهذه الاقسام على شرط ان تبقى الاقسام متصلة بالقسم العام الاصلي ، فقد يكون قسم الفيزياء في كلية الاداب والعلوم لان هذه الكلية هي التي ستعطي الدراسات العليا فيه ، ولكن بالنظر لوضع دار المعلمين العالية الخاص وضرورة اعداد مدرسي المدارس الثانوية وتوجيههم نحو التدريس قبل حصولهم على الليسانس فقد يسمح المجلس بقرار خاص الابقاء على فرع قسم الفيزياء بشرط ان يبقى متصلا بالقسم العام . ان هذا ينطبق على دار المعلمين العالية من حيث سنتيها الاخيرتين ومن رأي الرئيس ان تنتقل السنتان الاوليتان من دار المعلمين العالية الى كلية الاداب والعلوم .

الاحتمال الثالث : هو ان يدرس احد الموضوعات كالاقتصاد في كليتين او اكثر على مقياس واسع مع اختلاف في النواحي التي يؤكد عليها في كل من الكليتين . فالاقتصاد مثلا يدرس بصورة موسعة في كلية الاداب والعلوم وفي كلية التجارة والاقتصاد . وفي امكان كلتيهما ان تعطيا دراسات وابحاثا متقدمة لغرض منح الدرجات الجامعية العليا والدكتوراه . وفي هذه الحالة يصح ان يكون هناك قسمان للاقتصاد : واحد للآداب والعلوم يؤكد على النواحي النظرية لعلم الاقتصاد وفروعه واخر لكلية التجارة يؤكد على النواحي التطبيقية فيها .

وبحث المجلس كذلك (الجلسة العاشرة) قضية توحيد اقسام الكليات الطبية الاربع (الطب ، طب الاسنان ، الطب البيطرى ، الصيدلة) مع اقسام

الكليات الاخرى بناء على ملحق وضعه الدكتور صانب شوكت مبنى على التقارير الواردة من هذه الكليات • وقد قرر المجلس ان توحيد الاقسام في السنة الاولى يشمل الاقسام في الكليات الطبية وكلية الصيدلة ، وان اجتماعها في العام القادم لوحدها في كلية الطب لا يمنع توحيد اقسام هذه الكليات مع اقسام سائر الكليات وانما هو تدبير اداري موقت يتطلبه عدم وجود محل واسع يجتمع فيه طلبة الصف الاول لكل الكليات •

وبحث المجلس توحيد الاقسام في الكليات الاربع للسنوات التي تلي السنة الاولى وقرر ان الاقسام الطبية غير السريرية وهي التشريح والفسلجة وعلم الانسجة والاجنة وعلم العقاقير وعلم الاحياء المجهرية وعلم التشريح المرضى توحد بين كليات الطب وطب الاسنان لجميع هذه الموضوعات • ويدخل في هذا التوحيد اقسام كلية الصيدلة في الفسلجة وعلم العقاقير • وقد ارجأ المجلس البت في توحيد هذه الاقسام ومع ما يماثلها في كلية البيطرة الى حين استشارة عميد هذه الكلية اما الكيمياء الحيوية فقد نوقش امر توحيدها مع قسم الكيمياء بصورة عامة او ابقائها قسما مستقلا منفصلا ، وتقرر ان يسأل رأى اساتذة الكيمياء في هذا الباب •

الدروس العامة والسنة التحضيرية :

وتدارس المجلس مسألة اعطاء دروس عامة اساسية موحدة على قدر الامكان في السنة الاولى من الدراسة في جميع الكليات • وعرض الرئيس انه نظرا لتعارض ذلك مع مناهج بعض الكليات التي تعطي دروسا اختصاصية في السنة الاولى فقد رأى المجلس في جلسته السابقة ان هناك ثلاث حلول محتملة :

أ ـ ان يطلب من الكليات دفع الدروس الاختصاصية الى السنة الثانية •
ب ـ ان يعتبر الصف الاول صفا تحضيريا يضاف الى الكليات •
ج ـ ان تعطى دروس عامة ويترك بعض الوقت لدروس اختيارية اختصاصية يأخذها الطالب حسب الكلية التي يريد الدخول فيها •

وقد ايد عمداء كليات الهندسة والهندسة الصناعية والملكة عالية ادخال صف تحضيري وقدم عميد الهندسة الحجج التالية :

أ ـ ان الدروس المعطاة في الهندسة كثيرة ولا يمكن الاستغناء عنها .

ب ـ ان ادخال الصف التحضيري سيعطي الكلية المجال لاضافة موضوعات اخرى هامة ليست موجودة في المنهج حاليا .

ج ـ ان طول الدراسة الهندسية في الجامعات المصرية هو خمس سنوات وكذلك في الجامعة الامريكية في بيروت .

وقد دعم عميد كلية الملكة عالية رأيه هذا مشيرا الى ضعف الطالبات العام وخاصة باللغة الانكليزية والى ان تدريس الموضوعات بهذه اللغة في الوقت الحاضر يؤدي الى ان يكون التدريس بطيئـــا وادنى من المستوى الجامعي .

واشار الرئيس الى ان طول الدراسة الابتدائية والثانوية مجتمعتين هو احدى عشرة سنة بينما طول الدراسة في معظم البلاد العربية الان والبـلاد الغربية قاطبة هو اثنتا عشرة سنة . وهذا هو احد اسباب ضعف الطلاب .

وقد عارض عميد كلية التجارة والاقتصاد فكرة اضافة سنة تحضيرية وايده في ذلك عميد كلية الاداب والعلوم . وكانت حجج عميد كليـــة التجارة والاقتصاد كما يلي :

أ ـ ان اضافة سنة تحضيرية واطالة دراسة التجارة الى خمس ســنوات ليس بالامر الهين ، لانه يثقل الدراسة على الطلبة كما ان قانـــون الخدمة قد جعل الدرجات العلمية اساسا للتعيين ، فدرجة الليسانس تحتاج الى اربع سنوات من الدراسة فاذا اضيفت سنة اخرى وجب تعديل القانون وزيادة الرواتب .

ب ـ ان اهداف الكليات تختلف بعضها عن بعض فاحتياج كلية من الكليات الى سنة تحضيرية يتوقف على اهداف تلك الكلية ووضعها ولا يعتقد

ان هذه الاهداف هي دائما واضحة لكلية التجارة ، ولا يرى ان هذه الكلية تحتاج الى صف تحضيري •

ج ـ ان العلة ليست فقط في ضعف الطلبة ولكن في سوء التدريس والتسيب فيه ، فكثير من اعضاء هيئة التدريس لا يدرسون الا مواد ضحلة وتدريسهم هزيل وقد تبين ان كلية الطب لا تحتاج الى صف تحضيري اذ ان سنتها الاولى هي تحضيرية بالفعل وان كلية البيطرة لها منهج يمتد على خمس سنوات • واكثر الدروس في السنة الاولى عملية عامة ما عدا موضوعي التشريح والانتاج الحيواني ، وهي مستعدة لتحويلهما الى سنوات تالية •

وانتقل البحث الى الاحتمالين الاخرين دون اتخاذ قرار ايجابي او سلبي عن فكرة السنة التحضيرية • فظهر انه لا تواجه الكليات التي كانت ممثلة في الجلسة صعوبة (لم تكن كلية الحقوق ممثلة) وذلك بجعل دراسات السنة الاولى دراسات اساسية عامة وتحويل الدروس القليلة الاختصاصية الى السنة الثانية • واذا لزم الامر يمكن تخصيص جزء من الوقت للموضوعات الاختصاصية بعد ضمان حد ادنى من الدروس العامة التي تضمن قوة لطلبة اللغوية وثقافتهم العامة •

طرق تكوين الجامعة :

قدم احد اعضاء المجلس التأسيسي (الدكتور عبدالجبار عبدالله) عددا من المقترحات لتطبيقها خلال فترة الانتقال بحيث تنتقل الكليات من وضعها القائم الى وضعها الجامعي الجديد • وهذه خلاصتها :

١ ـ تعيين اسماء الكليات التي يجب ان تتألف منها الجامعة •

٢ ـ تعيين اسماء الاقسام الرئيسية في كل كلية وتسمية بعض اعضاء الهيئة التدريسية فيها وتسمية رئيس لكل قسم •

٣ ـ تكوين مجلس تأسيسي لكل كلية من رؤساء اقسامها يتولى وضع هيكل عام لها وتفاصيل مناهجها وخاصة تفاصيل منهج الصف الاول •

٤ ـ تكوين كليات الجامعة بشكل تدريجي بحيث يضاف في كل سنة صف الى كليات الجامعة ويحذف صف مقابل له من الكليات الحاضرة .

٥ ـ يدرس المجلس التأسيسي مؤهلات اعضاء هيئة التدريس ويوصي بضم من يراه لائقا منهم الى هيئة الجامعة .

٦ ـ يقوم المجلس التأسيسي بتنسيق مناهج الكليات فيما بينها ليتجنب حصول اغراق في الاختصاص واهمال للموضوعات الاساسية .

٧ ـ يقرر المجلس التأسيسي بعد دراسات مستفيضة فيما اذا بلغت المستوى الجامعي المطلوب فعندئذ يضمها الى الجامعة دون ان ينتظر مرور المدة الطبيعية لتكاملها .

وقد جرت مناقشة حول هذه المقترحات فتبين ان هنالك نظريتين : لرية التدرج صفا صفا الى ان تتكامل الكليات الجديدة وتزول الكليات ديمة ، ونظرية دراسة حالات وحاجات كل كلية بعد ان تؤلف لجنة ن الخبراء وبعض الاساتذة لهذا الغرض وتقترح طرق اصلاحها وتحسينها تعدادا لضمها الى الجامعة .

وقد ابديت حول نظرية التدرج صفا صفا الملاحظات التالية :

انها تؤدي الى خلق وضع مصطنع داخل كل كلية فتصبح فيها صفوف معية وصفوف غير جامعية ، كما انها تخلق وضعا مصطنعا بين اعضاء هيئة ريس فقد يكون بينهم من يقوم بالتدريس في الاثنين . يضاف الى هذا ي الا تترك الصفوف الثانية والثالثة والرابعة فما فوق دون اصلاح يجب ان يتناولها الاصلاح مباشرة حتى يمكن تحسين دراسة الطلبة معين على التخرج من الان . ويمكن اجراء هذا التحسين بجلب اساتذة الخارج وبتوسيع المختبرات والمكتبات وبتثبيت المناهج وغيرها من لبات الضرورية . وقد ذهب اصحاب هذا الرأي الا ان الواجب يقضي سة حالة كل كلية ومناهجها دراسة كاملة لجميع السنوات بعد الانتهاء

من وضع مناهج الصف الاول ، واذا ما قررت مناهج الصف الاول الموحد
تصبح لدينا سنة ونصف نستطيع خلالها وضع خطط الكليات ومناهجها
كاملة .

وقد رد صاحب الاقتراح بأنه لا توجد معارضة ضرورية بين نظر
والنظرية الثانية لان اقتراحه الاخير يقول بأمكان قبول كل كلية بكام
اذا اطمأن المجلس الى مستواها دون ان ينتظر تكامل صفوفها الجامعي
ولكن هناك كليات تحتاج الى علاج جذري واسع . وهنا يجب التدرج
صف الى اخر .

وقد اقترح احد الاعضاء تكوين لجان من الخبراء والاساتذة لدرا
كل كلية واعداد خطة لاصلاحها .

وقدم اقتراح آخر الى المجلس بان يتبع الخطوات التالية :

١ ـ اقرار الكليات التي يجب ان تشتمل عليها الجامعة .
٢ ـ اقرار اقسام كل كلية .
٣ ـ تسمية اعضاء الاقسام ورؤسائها .
٤ ـ تكوين مجلس لرؤساء الاقسام في كل كلية .
٥ ـ وضع هيكل عام لكل كلية .

وناقش المجلس اقتراح تكوين مجلس لكل كلية من رؤساء اقسام
فكان من جملة الملاحظات أن هذا الاقتراح يفرض وجود أقسام متص
بكلية واحدة ، في حين أن كثيرا من الاقسام المشتركة ستشمل اكثر
كلية واحدة فكيف يؤلف مجلس الكلية والحالة هذه ؟ أي ان هناك اق
اختصاصية تنفرد بها بعض الكليات كالقانون المدني في كلية الحقـ
والجراحة البشرية في كلية الطب ... الخ وهناك أقساما ستشمل اكثر
كلية واحدة كأقسام اللغة العربية والكيمياء وغيرها . وهذا يثير مشكل
تأليف مجالس الكليات على الطريقة المقترحة . فيجب اذن قبل البدء ب
كهذه الاتفاق على نظرية الاقسام وفي أي كلية تطبق .

ثم تابع المجلس بحثه في مقترحات العضو الاستاذ عبدالجبار عبدالله عن الخطوات التي تتبع في تكوين الجامعة وهي التي ارجىء بحثها من قبل ، وبعد المناقشة تقاربت كثير من وجهات النظر ، وقرر المجلس اتباع الخطوات التالية :

١ ـ البدء بالاصلاح في الصف الاول ابتداء من السنة الدراسية القادمة (١٩٥٨ ـ ١٩٥٩) وذلك بتوجيه الدراسة في هذا الصف حسب المستوى الذي يرضي الجامعة .

٢ ـ تعيين اسماء الكليات التي تتكون منها الجامعة .

٣ ـ تكوين لجان من الخبراء الاجانب وعدد من الاساتذة العراقيين المعروفين لدراسة كل كلية ووضع خطة لاصلاحها .

٤ ـ دراسة تمهيدية لقضية الاقسام العامة المشتركة لعدد من الكليات والاقسام الخاصة بكل كلية . وقد تقرر بهذه المناسبة اخذ رأى الخبير العميد سمرز في موضوع انتساب الاقسام .

ثم ابتدأ المجلس بتعيين اسماء الكليات التي ستتكون منها الجامعة وقرر ن تتكون الجامعة من كليات تحمل الاسماء التالية :

(١) كلية الطب ـ وتعتبر كلية طب الاسنان ومدرسة التمريض جزء منها .

(٢) كلية الصيدلة (٣) كلية الطب (٤) كلية الزراعة (٥) كلية الهندسة ـ على ان يفتح فيها فرع الهندسة المعمارية . (٦) كلية التجارة ـ وتسمى كلية التجارة والادارة اذا الحق بها معهد الادارة العامة . (٧) كلية الحقوق (٨) كلية الملكة عالية (٩) معهد التربية البدنية للبنين (١٠) معهد الفنون الجميلة (١١) كلية التربية .

وقد جرت مناقشة بشأن كلية الاداب والعلوم من حيث فصلها الى كليتين ، فأيد الاساتذة عبدالعزيز الدوري وعبدالجبار عبدالله وطه باقر

فصل الكلية الى كليتين ، وعارضها الرئيس الدكتور متي عقراوي والدكتو
محمد ناصر • ولم يتخذ قرار بهذا الشأن •

عرض المؤسسة الوطنية العلمية الامريكية :

وقد عرض الرئيس نتائج مباحثاته مع العميد سمرز عن امكـــا
انتداب بعض اعضاء الهيئة التدريسية من حملة الدكتوراه في الموضـــوعا
العلمية وفي الطب والهندسة ليذهبوا الى الولايات المتحدة ضمن منهـــ
ne National Science Foundation المؤسسة الوطنية العلمية
الامريكية ويلتحقوا بأحدى الجامعات للقيام بأبحاث لمدة سنتين ، أســـ
بما حدث في كثير من بلاد أوربا وفي دول الشرق الادنى • ويعطي هـــ
المنهج المقترح فرصة لزيادة خبرة اعضاء هيئـة التدريس في الابحـــا
والتدريس الجامعي ، مع العلم ان كل شخص سيمنح راتبا قدره ـر••
دولارا في الشهر • وقد كتب العميد سمرز الى امريكا يستوضح فيما
كان هذا المبلغ يشمل اجور السفر ذهابا وايابا أم لا يشمل • وقد جر
بحث بين الرئيس والعميد سمرز عن الهيئة التي يمكن أن يعهد اليها أ
ختيار الاعضاء ، فجرى الاتفاق معه مبدئيا على ان تكون الجامعـــة
الهيئة المختصة ، فقبل العميد سمرز هذا الرأي بشرط أن تعامل الجامع
من يتقدم للاستفادة من هذه الزمالات من خارج الجامعة سواء اكانوا
دوائر الحكومة الاخرى او من معاهد خصوصية على نفس الاسس الت
يعامل بها اعضاء هيئة التدريس فيها • ولقد أبان العميد سمرز انه مج
وسيط في هذه القضية ولكنه مستعد لتقديم اقتراحاته بهذا الشـــأن
السلطات الامريكية المختصة •

وقد طلب الرئيس من المجلس تفويضه باجراء مفاوضات مع الع
سمرز ومع الجهات الامريكية المختصة بهذا الشأن كما طلب موافقة المج
على معاملة كل الطالبين للزمالات سواء كانوا من الجامعة او خارجها
اسس واحدة وقد وافق المجلس على ذلك •

لسكرتير العام للجامعة :

ثم عرض الرئيس على المجلس رغبته في تعيين سكرتير عام للجامعة نظرا لتزايد اعمال الجامعة لا سيما بعد ربط الكليات بالجامعة التي بدأت تأخذ الكثير من وقته الذي يجب ان يصرفه في التفكير في أمور الجامعة الاساسية ، وقد قدم ثلاثة اسماء اشغلوا مناصب تدريسية في الكليات ولهم او كان لهم لقب استاذ مساعد ، وقال انه حريص على ان يكون المنتخبون وظائف السكرتير العام والمسجل ومدير مكتبة الجامعة اساتذة جامعيين ، تبقى لهم بعد تعيينهم القابهم الجامعية وتعتبر خدمتهم في هذه الوظائف مؤهلة لهم للترقية من لقب جامعي الى آخر • وقد عرض الرئيس ثلاثة اسماء على المجلس من بينهم مرشحه الاستاذ الدكتور ابراهيم شوكت ليكون سكرتيرا عاما • وقد وافق المجلس على ذلك بالاجماع لطول خدمته في التدريس وخاصة في التدريس العالي ولخبرته الادارية ، اذ كان وكيلا لعميد دار المعلمين العالية وهو الان وكيل عميد كلية التجارة والاقتصاد وله اطلاع كاف على اوضاع الكليات ومشاكلها • كما وافق المجلس على ان يحتفظ الدكتور ابراهيم شوكت بلقب استاذ مساعد بالاضافة الى كونه سكرتيرا عاما للجامعة •

اسس ترقية اعضاء الهيئة التدريسية :

قرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥-٣-١٩٥٨ وضع الاسس التالية :

- وجوب التمييز بين الترفيع والترقية • فالترفيع هو زيادة الراتب ، والترقية هي رفع عضو هيئة التدريس من مرتبة علمية الى اخرى ، اي ترقية المعيد الى مدرس والمدرس الى استاذ مساعد والاستاذ المساعد الى استاذ •

- ان الاسس والمقاييس التي يجب ان تتبع للترقية هي الاسس المنصوص عليها في قانون جامعة بغداد رقم (٦٠) لسنة ١٩٥٦ •

٣ ـ تعتبر المقاييس المنصوص عليها في هذا القانون حدا ادنى للتعيين والترقية .

٤ ـ ان ايضاح وتطبيق الشروط المنصوص عليها في القانون يعود الى المجلس التأسيسي او مجلس الجامعة .

واقر المجلس الاسس التالية تطبيقا للمادة ٣١ من قانون جامعة بغداد الخاصة بشروط تعيين المدرسين او ترقية المعيدين الى مدرسين :

١ ـ ان سلطات جامعة بغداد المختصة هي التي تقرر المعهد او الجامعة المعترف بهما .

٢ ـ يقصد بالدكتوراه في غير الطب الدكتوراه في الفلسفة او ما يعادلها من انواع الدكتوراه (دكتوراه في الاداب ، في العلوم ، في الحقوق في التربية ... الخ) والدكتور بالطب الدكتوراه التي لا تكون شهادة التخرج الاولى بل يكون المرشح قد حصل عليها بعد مرور فترة على تخرجه من كلية طبية وبعد تقديم رسالة للدكتوراه .

٣ ـ تدرس كل حالة في تعيين المدرس على حدة ، على ان يكون كل قرار يتخذ في هذا التعيين سابقة لما يليه من التعيينات .

٤ ـ لقد نصت المادة الحادية والثلاثين ان يكون المرشح للتعيين حاصلا على درجة جامعية بشرف او امتياز . واضافت المادة الحادية والاربعين ان يكون حاصلا على تقرير جيد جدا . ولما كانت كثير من الجامعات لا تمنح درجاتها على هذا الشكل فقد قرر المجلس ان يأخذ بما يعادل هذه التقديرات كمعدل ٨٠٪ فما فوق ، او كون نصف الدرجات التي حصل عليها الطالب في دراسته هي من مستوى (B) او اكثر .

التعديل الاول لقانون جامعة بغداد :

ظهر بعض النقص في القانون عند التطبيق ، حيث خولت المادة (٧) المجلس التأسيسي صلاحية دراسة الكليات دون ان تعطيه صلاحية تنفيذ ما يوصى به خلال فترة الانتقال وقبل تكوين مجلس الجامعة . فتقدم

كومة الى مجلس الامة بلائحة قانون تعديل قانون جامعة بغداد رقم (٦٠)
ة ١٩٥٦ • وعقدت لجنة شئون المعارف في مجلس النواب جلسة استمعت
انها الى ايضاحات وزير المعارف ، وبعد المناقشة رفعت اللجنة توصية الى
س المجلس بقبولها والمصادقة عليها • وقد جاء في الاسباب الموجبة :

« ان قانون جامعة بغداد قد حدد بمادته السابعه والاربعين مدة عمل
لس التأسيسي لسنتين • واعطاه صلاحية دراسة الكليات الحاضـــرة
راح ما يراه من تعديل او تغيير في كيانها ولكنه لم يعطه صلاحية تنفيذ
رتأيه خلال مدة عمله وقبل تكوين مجلس الجامعة • ولما كانت عملية
لاح الكليات يجب ان يبدأ بها فورا ودخول الكليات الى الجامعة لـــن
ن قبل الاطمئنان الى انها بدأت تسير في خطة تضمن ارتفاع مستواهـا
مي ولما كان ذلك يتطلب اتخاذ اجراءات من وضع ميزانية للجامعة ،
تقدام اساتذة واتخاذ ما يلزم لرفع سوية الاساتذة العراقيين واعمـــال
برات والمكتبات الى غير ذلك ، اصبح من الضروري أن يعطي المجلس
يسي الصلاحية لممارسة اعمال مجلس الجامعة المنصوص عليها في المادة
رين من القانون ريثما يتم تأليف مجلس الجامعة بعد قبـــول بعض
يات فيها بصورة نهائية •

وقد اعطت المادة الثامنة والاربعون من القانون المذكور للمجلس
حية التوصية بنقل اعضاء هيئة التدريس في المعاهد العالية من كلية الى
ى او الى وظيفة عامة وذلك خلال سنة من تاريخ تنفيذ القانون • وبما
قانون نشر في الجريدة الرسمية في حزيران سنة ١٩٥٦ واعتبر هـذا
يخ مبدأ لتنفيذه وبما ان المجلس التأسيسي لم يؤلف الا بعد فوات سنة
دة المنصوص عليها في القانون فقد اصبح المجلس التأسيسي غير قادر على
سة هذه الصلاحية الضرورية لرفع مستوى المعاهد العالية • لذلك كان
لضروري تعديل هذه المادة بحذف تحديد هذه الصلاحية بسنة واحدة
لها مدة وجود المجلس •

المجلس التأسيسي في خطاب رئيس الجامعة :

اوضح الدكتور متي عقراوي اول رئيس لجامعة بغداد الاعمال التي قام بها المجلس التأسيسي في اول خطاب القاه في حفلة التخرج الاولى التي اقامتها جامعة بغداد في الساعة ٧ر٤٥ من مساء يوم الاربعـــاء ١٦ حزيران ١٩٥٨ على ملعب ساحة الكشافة حيث قال(*) :

« واذ اقترح مجلس عمداء الكليات ان تقام حفلة تخرج مشتركـ في هذا العام فأنما اراد بذلك ان يقدم لرواد الثقافة في هذا البلد مظهرا من مظاهر الحياة الجامعية . ان حفلتنا في هذا اليوم من عام الف وتسعمائـــ وثمانية وخمسين لهي حدث تاريخي يؤذن بعودة الحياة الجامعية الى بغداد بعد سبعمائة عام كاملة ، كان ينطفىء نور العلم فيها . واننا مدينون الى معالي وزير الزراعة لموافقته على اشتراك كلية الزراعة في هذه الحفلة . واذ كـ لم نفلح في اشراك كليات الطب والصيدلة وطب الاسنان فيها ، لتأخر مواعيـ امتحاناتها ، فاننا نأمل ان ما قرره المجلس التأسيسي من توحيد مواعيـــ الدراسة والامتحانات والعطل في العام القادم ، سيمكننا من اشراك هـــذ الكليات في حفلات التخرج المقبلة .

« واسمحوا يا صاحب الجلالة ، ونحن في طور التأسيس ، ان اذكـ بايجاز ما قام به الذين اوكل اليهم امر تأسيس الجامعة من اعمال خـــلا الاشهر السبعة الماضية .

« لقد استعرض المجلس التأسيسي منذ اجتماعه الاول المهمة التـ القاها القانون على عاتقه ، وهي ضم الكليات الحاضـــرة كلها او بعضها ا الجامعة عند اقتناعه ببلوغها المستوى الجامعي ، واقترح ما يتطلب ذلك م تعديل في نظمها ثم وضع نظام جامعي يتمشى مع القانون ومع الاتجاهـا الحديثة في التعليم العالي وقد تساءل المجلس كيف يمكن ن يتناول الكليا المختلفة بالاصلاح وهو لا سلطة له عليها فتوصل الى حلين : اولهما اقترا

(*) جريدة البلاد ١٩-٦-١٩٥٨ .

تعديل قانون الجامعة بحيث يعطى المجلس التأسيسي اثناء وجوده سلطات مجلس الجامعة ، وثانيهما ربط الكليات برئاسة الجامعة ريثما يتم ضمها النهائي الى الجامعة • وكان ان عدل مجلس الامة القانون بهذا الاتجاه ، وربطت الكليات التابعة لوزارة المعارف برئاسة الجامعة ربطا فنيا واداريا وماليا ، وربطت كليتا الزراعة والطب البيطري ربطا فنيا واداريا لا ماليا ، وربطت الكليات التابعة لوزارة الصحة ربطا فنيا فقط •

« ولاحظ المجلس اختلاف نظم القبول بين كلية واخرى فاتجه الى توحيدها ؛ واقر منذ اكثر من شهرين اسسا للقبول ستطبق لاول مرة على سبيل التجربة في هذا العام • ثم انتقل الى اعادة النظر في مناهج السنوات الاولى للكليات ، فعمل على تنقيحها بشكل يعوض اولا ، ما قد يكون قد طرأ على موضوعات التعليم الثانوي من ضعف ويضمن ثانيا تدريس موضوعات علمية وادبية واجتماعية عامة اساسية ذات مستوى جامعي يصح ان تكون اساسا لدراسة الطلبة في السنوات التالية • وقد تم وضع المناهج على يد نحو خمس عشرة لجنة ، اشترك فيها نحو التسعين من اعضاء هيئات التدريس في الكليات •

« ولاحظ المجلس تعدد الاقسام العلمية لبعض الموضوعات التي تدرس في عدد من الكليات ورأى ما في ذلك من اسراف في المعدات والجهود ، واختلاف في مستويات التدريس للموضوع الواحد فقرر مبدئيا ان يكون لموضوع واحد كالكيمياء قسم واحد للجامعة كلها يصبح مسؤلاء عن مناهجه ومختبراته ومستويات تدريسه في جميع الكليات •

« وعكف المجلس على تحليل مواد قانون الجامعة المتعلقة بتعيين اعضاء هيئة التدريس وترقياتهم العلمية فوضع لذلك اسسا وقواعد موضوعية ، بدأ تطبيقها فورا على المرشحين للتعيين او الترقية ولنا الامل ان تصبح هذه المقاييس وسيلة فعالة لرفع مستوى هيئات التدريس ، وحثهم على البحث والانتاج العلميين ولوضع الترقية على اساس الاستحقاق والانتاج العلمي الاصيل •

« وقد اقر المجلس نظاما لحسابات الجامعة يضمن لها طرفا هاما من استقلالها المالي ، كما وضعت لجنة الفتها رئاسة الجامعة خطة ونظاما ومنهجا دراسيا لمعهد العلوم الادارية ، نرجو تأسيسه في الجامعة بمساعدة النقطة الرابعة الامريكية التي خصصت لهذا المعهد مبلغ مائتين وعشرين الف دولار تصرف في استقدام الاساتذة والخدمات والاجهزة والزمالات .

« وقد الفت لجان من اعضاء المجلس وبعض العمداء والاساتذة والخبراء الخارجيين لدراسة احوال الكليات التي اعتبرها المجلس اعلى مستوى من غيرها لغرض التحقق من مستواها قبل ضمها الى الجامعة .

« ولم تقتصر الجهود في تأسيس الجامعة على المجلس التأسيسي فقد فرغت وزارة الاعمار او كادت من استملاك مليون وستمائة الف متر مربع من الارض في الجادرية لتكون مقرا للجامعة وقد تعاقدت مع مهندس معماري شهير ليضع الخطة العامة لابنيتها .

« ويقوم المجلس الثقافي البريطاني بمساعدتنا للحصول على اساتذة اللغة الانكليزية والطب كما ساعدتنا مؤسسة فورد في دراسة حاجة الجامعة الى مكتبة مركزية كبرى والعمل على تكوينها وهي ستساعدنا على ترقية اقسام التربية والاقتصاد والاجتماع والقانون المقارن في الجامعة ، باستقدام خبراء لدراستها ووضع خطط لها ، واستجلاب اساتذة ومنح زمالات وتزويد المكتبات بكتب في هذا الحقل .

« ونحن نقوم بمحاولات اخرى للاتصال بجامعات العالم الغربي واحلال نظام للتبادل والتعاون بينها وبين جامعتنا مما يؤدي اخيرا الى رفع مستوى جامعتنا واعتراف جامعات العالم بها .

« يا صاحب الجلالة ـ يتضح من كل هذا ان الجهود قد تضافرت خلال الاشهر السبعة القصيرة الماضية في سبيل النهوض بمشروع الجامعة وقد حرصنا ان يكون المشروع عاما تعضده جميع الهيئات الرسمية والخاصة . هو مشروع حظي برعاية جلالتكم وسمو ولي عهدكم الكريم

وبعناية وزارات الدولة المختلفة • ولي الامل ان ينال معونة الخيرين من اهل هذا البلد ، فيبذلوا في سبيله ويوقفوا له ، كما اوقف اجدادهم من قبل في سبيل العلم ومعاهد التعليم انه مشروع من الامة والى الامة ، نستعين في تحقيقه بجهود العراقيين ، ومن يمد يده الينا من غير العراقيين • »

الحاق الكليات بالجامعة :

أصدر وزير المعارف (الدكتور عبدالحميد كاظم) الامر الوزاري المرقم ٥٦٩٣٦ والمؤرخ في ١٠-١٢-١٩٥٧ بالحاق الكليات المختلفة بجامعة بغداد هذا نصه :

« بناء على مقتضيات المصلحة العامة وبناء على ما اقترحه المجلس التاسيسي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧-١١-١٩٥٧ المتعلقة بشأن تسهيل مهمته المنصوص عليها في المادة ٤٧ من قانون جامعة بغداد قررنا ما يلي :

١ - الحاق كل من دار المعلمين العالية وكلية الاداب والعلوم وكلية الهندسة وكلية التجارة والاقتصاد ومعهد الهندسة الصناعية العالي وكلية الحقوق وكلية الملكة عالية برئاسة جامعة بغداد ربطا اداريا وفنيا ابتداء من ١-١-١٩٥٨ •

٢ - عدم اعتبار هذا الربط ضما لهذه الكليات المذكورة اسماؤها اعلاه الى جامعة بغداد الى ان يتم المجلس التأسيسي دراسة اعادة تنظيم كل كلية بحسب ما يقتضيه القانون ثم ضمها نهائيا الى جامعة بغداد • »

واقترح الدكتور متي عقراوي على وزارة المعارف (كتاب الجامعة المرقم ٤٥٦ والمؤرخ في ٦-٣-١٩٥٨) « بضرورة الحاق معهد التربية البدنية العالي بالجامعة اسوة ببقية الكليات والمعاهد • » وتساءل فيما اذا كانت الوزارة تعتبر معهد الفنون الجميلة معهدا عاليا ام لا • فصدر الامر الوزاري المرقم ١٠١٥٩ والمؤرخ في ١٢-٣-١٩٥٨ بـ :

« ١ - الحاق المعهد العالي للتربية البدنية برئاسة جامعة بغداد اداريا وفنيا اعتبارا من تاريخه اعلاه •

٢ ـ عدم اعتبار هذا الربط ضما الى جامعة بغداد الى ان يتم المجلس التأسيسي دراسة اعادة تنظيم كل كلية بحسب ما يقتضيه القانون . »

كما صدر الامر الوزاري المرقم ١٣٠٣٣ والمؤرخ في ٤-١٠-١٩٥٨ بفك ارتباط كلية الطب البيطري وكلية الزراعة ومدرسة الزراعة الثانوية من وزارة الزراعة والحاقها بجامعة بغداد . واصدر رئيس الجامعة امرا جامعيا بتأليف لجنة لوضع التعليمات الحسابية لتنظيم حسابات جامعة بغداد على ضوء قانون الجامعة رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٦(*) .

الجامعة ودار المعلمين العالية :

رفع مدير المعارف العام بتاريخ ١٧-٤-١٩٥٨ مذكرة الى وزير المعارف (الدكتور عبدالحميد كاظم) تتعلق بمستقبل دار المعلمين العالية وسياسة اعداد المعلمين للمدارس الثانوية هذا نصها :

« بلغني ان مجلس جامعة بغداد التأسيسي يبحث في هذه الايام موضوع ادماج الاقسام او كيان بعض الكليات القائمة الان بحيث يتداول في تغييره او تعديله او الغائه .

« والكلية التي يدور البحث في مصيرها الان هي دار المعلمين العالية ، وهل تصبح كلية تربية وتقتصر على الموضوعات المهنية وتلحق اقسامها العلمية والادبية بكلية الاداب والعلوم ، ام هل يقبل اليها على نمط اخر يختلف عما هي عليه الان .

« ان هذا الموضوع رغم ما فيه من ملابسات قانونية لا مجال للحديث

(*) تألفت اللجنة (الامر الجامعي المرقم ٩٢١ والمؤرخ في ١٥-٤-١٩٥٨) من الذوات التالية اسماؤهم :

الدكتور ابراهيم شوكت ـ السكرتير العام
الاستاذ نزهت محمد طيب ـ كلية التجارة والاقتصاد
السيد حنا رزوقي الصائغ ـ مدقق في مديرية الحسابات العامة
السيد سلمان الباجهجي ـ محاسب الجامعة

عنها هنا انما يرتبط بهذه الوزارة وبمديرية التعليم الثانوي اوثق ارتباط ، ذلك ان دار المعلمين العالية هي التي تعد المدرسين للمدارس الثانوية • فان كان في نية جهة ما ـ المجلس التأسيسي او غيره ـ ان يمس نظامها او طريقة اعداد المدرسين فيها بشيء من التحوير والتغيير وغير ذلك كان على وزارة المعارف وعلى الجهة التي يتعلق الامر بها ان تكون على حذر مما يمكن ان ينتج من وراء ذلك من مخاطر مجهولة •

« ومن اللازم في هذه الحالة ان تبحث وزارة المعارف في هذا الامر من جانبها فتقرر :

هل وجود دار المعلمين العالية في شكلها القائم الان ضرورة ؟ وهل تستطيع ان تستسلم لما يقرره المجلس التأسيسي في اعداد المدرسين للمدارس الثانوية وهو لا يهمه ان يلتفت الى هذا الامر ولا ان يبحث عن الحقيقة الواقعة فيه • وتستطيع الوزارة ان تستهدى في هذا المجال بالمفتشين الاختصاصيين الذين يلاحظون متخرجي الدار المذكورة ويوازنون بينهم وبين سواهم من متخرجي الكليات العراقية وغيرها من حيث نجاحهم في التعليم وفي الادارة وماذا ستكون الحال لو زالت هذه الطريقة المعروفة المجربة في اعداد المدرسين •

« واشعر من واجبي ان اقرر في هذا الباب حقيقة واقعة تؤيدها تقارير المفتشين وتشهد بها سجلات الوزارة واراء موظفيها المسئولين ، تلك هي ان متخرجي دار المعلمين العالية هم خيرة من يعمل في التدريس في المدارس الثانوية الامر الذي يدل على ان طريقة اعدادهم المتبعة في الدار خير طريقة عرفت في هذه البلاد ، وان متخرجي المؤسسات الاخرى لا يمكن ان يدانوهم في المعرفة العلمية وفي السلوك التربوي وفي مقدار الاستفادة منهم في محيط التدريس • وهذا يقتضي بداهة ان لا تعدل وزارة المعارف عن هذه الطريقة التي ثبتت فائدتها في اعداد المعلمين ، وان لا تستبدل بها غيرها مما ثبت انه اقل فائدة واقل ضمانا للتقدم المطرد في مستوى التعليم الثانوي •

« ولعل وزارة المعارف ترى ان وجود دار المعلمين العالية امر ضروري ـ كما ترى ذلك بلاد اخرى ـ فتبقى على كيانها وعلى طريقتها في اعداد المعلمين داخل الجامعة او خارجها وان لا تفرط فيها قبل ان تستوثق مما يقوم مقامها او يكون خيرا منها . »

سكن رئيس الجامعة :

خصصت الحكومة دار سكن على نفقتها لرئيس الجامعة ، ثم اضطر على تخليتها . يتضح ذلك من الكتاب (رقم ١٥٣٠٢ والمؤرخ في ١٤-٤-١٩٥٨) الذي وجهه وزير المعارف (الدكتور عبدالحميد كاظم) الى وزارة المواصلات والاشغال هذا نصه :

« اشارة الى حديثي مع معالي وزير المواصلات والاشغال

« عندما تم تعيين رئيس لجامعة بغداد ، جرى البحث في مجلس الوزراء حول ما يجب ان يمنح لرئيس الجامعة من امتيازات في البلدان الاجنبية وذكر ضرورة تشييد دار ووضعها تحت تصرفه ضمن ابنية الجامعة وان يسعى من الان لايجاد دار حكومية لسكناه .

« وعلى هذا الاساس فقد تم الاتفاق شفويا لوضع بيت تحت تصرف رئيس جامعة بغداد وحين كان فخامة السيد عبدالوهاب مرجان وزيرا للمواصلات والاشغال اعطيت لرئيس الجامعة الدار التي كان يشغلها في الماضي فخامة السيد نوري السعيد ، وهي من جملة دور السكك .

« ولكنه لم يكن يستقر بها حتى اخطر بأخلائها ، لان الهدم سيشملها قريبا حيث ستكون في ضمن البقعة المخصصة لاقامة فندق هلتون العالمي عليها .

« لهذا نرجو التفضل باعارة هذه القضية ما تستحقه من اهمية ومساعدتنا بتخصيص احدى الدور الحالية التابعة للسكك او التي ستشيدونها الى معالي رئيس الجامعة لسكناه الى ان تشيد له دار في ابنية الجامعة . مع شكرنا وامتناننا . »

تعديل قانون جامعة بغداد :

حينما اطاحت ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ بالنظام الملكي وانتهت الفترة التي مارس المجلس التأسيسي خلالها عمله كان لا بد من اعادة النظر في قانون جامعة بغداد رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٦ فتكونت لجنة في الجامعة اوصت بالغاء القانون المذكور ، فصدر قانون جامعة بغداد رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٨[١] في عهد الدكتور جابر عمر فألغى المجلس التأسيسي وحل محله مجلس الجامعة الذي عقد اولى جلساته في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٨ . « وربما كان اهم ما حصل خلال هذه العملية الاعتراف بقيام[٢] جامعة بغداد وضم الكليات القائمة اليها .. ثم قرر مجلس الجامعة ان يفتح ثلاثة معاهد عالية هي : معهد العلوم الادارية ومعهد اللغات ومعهد المساحة ، كما قرر استئناف الدراسة المسائية في كل من كليتي الحقوق والتجارة وان يجعل كلية الاداب مزدوجة على نفسها بحيث تتاح الفرصة للدراسة المسائية فيها . كما قرر ان يربط بالجامعة معهد الهندسة الصناعية العالي ومعهد التربية البدنية وبذلك يتم تكوين الجامعة واتخذت شكلها الحاضر . »[٣] .

وقد ضمت الجامعة (المادة الخامسة) الكليات التالية : (١) كلية الاداب (٢) كلية العلوم (٣) كلية الحقوق (٤) كلية التجارة (٥) كلية التربية (٦) كلية التحرير (٧) كلية الهندسة (٨) كلية الزراعة (٩) كلية الطب (١٠) كلية طب الاسنان (١١) كلية الصيدلة (١٢) كلية الطب البيطري .

---

(١) للاطلاع على النص راجع ملحق رقم (١١) من هذا الكتاب .

(٢) قرر مجلس جامعة بغداد بجلسته الخامسة المنعقدة خلال شهر كانون الاول سنة ١٩٥٨ وضع شعار للجامعة ؛ وصدر أمر جامعي (رقم ٩٩ تاريخ ٤-١-١٩٥٩) بتأليف لجنة من السادة : جواد سليم من معهد الفنون الجميلة وطه باقر مدير الاثار العام والدكتور ناجي عبدالقادر عميد كلية الهندسة بالوكالة والدكتور صلاح تحسين عميد كلية العلوم بالوكالة والدكتور مهدي المخزومي عميد كلية الاداب وذلك لغرض تصميم شعار لجامعة بغداد على ان يتم ذلك قبل اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٥٩ .

(٣) دليل جامعة بغداد (١٩٥٩ - ١٩٦٠) رقم (١) صفحة ٧ .

وقد نص القانون (المادة ١٨) على ان « يعين مجلس الوزراء اول رئيس للجامعة بأقتراح من وزير التربية والتعليم وبمرسوم من مجلس السيادة لمدة ثلاث سنوات ، اما بعد ذلك فيكون التعيين بأقتراح من وزير التربية والتعليم من بين ثلاثة يرشحهم مجلس الجامعة ويصدر التعيين بموافقة مجلس الوزراء وبمرسوم من مجلس السيادة لمدة ثلاثة اعوام قابلة للتجديد • ويشترط في رئيس الجامعة ان يكون قد شغل منصب استاذ في جامعة واذا لم تجدد مدته يصبح استاذا في الجامعة او يعين بوظيفة اخرى • »

وقد تضمن القانون مادة موقتة (المادة ٥٨) تبقى نافذة لمدة ستة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون هذا نصها :

أ ـ يؤلف وزير التربية والتعليم لجنة من رئيس واربعة اعضاء يختارهم من بين عمداء الكليات واساتذتها وكبار موظفي وزارة التربية والتعليم تكون مهمتها ما يلي :

١ ـ تنسيق الالقاب العلمية في الكليات على اساس علمي موحد لجميع منتسبي الجامعة •

٢ ـ تنسيب اخراج بعض منتمي الكليات التي ضمت الى الجامعة من ملاكها مع جواز تعيينهم في ملاك وزارة التربية والتعليم او دواوين الحكومة الاخرى •

٣ ـ بيان من يجب احالته على التقاعد ممن له خدمة لا تقل عن عشرين سنة بسبب عجزه او لاي سبب يتصل بعمله •

٤ ـ بيان الذين يجوز ابقاؤهم في ملاك الجامعة بصورة موقتة على ان يتداركوا ما ينقصهم خلال مدة لا تتجاوز اربع سنوات وألا فيقرر مجلس الجامعة نقلهم الى وظيفة اخرى خارج الجامعة •

ب ـ تصبح قرارات هذه اللجنة نهائية بعد تصديق وزير التربية والتعليم عليها •

ج ـ لا يجوز بعد انقضاء المدة المنصوص عليها في هذه المادة نقل منتمي الجامعة او احالتهم على التقاعد او فصلهم ألا بحسب هذا القانون والقوانين المرعية الاخرى .

د ـ الى ان يتم تعيين اول رئيس للجامعة وفقا لهذا القانون يتولى وزير التربية والتعليم او من ينتدبه اعمال رئيس الجامعة المنصوص عليها في هذا القانون .

تعيين رئيس للجامعة :

أحيل ، كما قلت ، رئيس جامعة بغداد الدكتور متي عقراوي على التقاعد عقب ثورة الرابع عشر من تموز سنة ١٩٥٨ ، وعين الدكتور ابراهيم شوكت الامين العام وكيلا لمدة قصيرة وتولى الامانة الدكتور عبدالجبار عبدالله ، وبعد حركة الشواف المعروفة أصبح الدكتور عبدالجبار عبدالله أول رئيس لجامعة بغداد في العهد الجمهوري ، كما كان الدكتور متي عقراوي اول رئيس وآخر رئيس لجامعة بغداد في العهد الملكي .

خاتمة

وهكذا بدأت قصة جامعة بغداد بتأسيس جامعة آل البيت سنة ١٩٢٣ وانتهت بتشريع قانون جامعة بغداد سنة ١٩٥٦ بعد جهاد ثقافي استمر اكثر من ثلاثين سنة ساهم فيه عدد من رجالات العراق ومن الخبراء الاجانب ، فأعيد تنظيم الكليات والمعاهد القديمة وامتدت اليها حركة الاصلاح ، واسست كليات ومعاهد جديدة لتساير حاجات العراق المتزايدة ونواكب طموحه العلمي والسياسي ، ولتعيد لبغداد مكانتها العلمية بين عواصم العالم التى احتلتها بفخر واعتزاز قبل الف سنة تقريبا .

وهكذا انبثقت جامعة بغداد من مجموعة كليات متناثرة ومعاهد علمية متفرقة نشأت في ظروف خاصة لتؤدي وظائف خاصة ، فأصبحت اليوم

صرحا علميا شامخا يضم اكثر من ١٤٠٠٠ طالب وطالبة بعد ان كان يضم مئات ، وصارت نقطة التقاء لابناء العروبة جمعاء • وعسى ان يعلو هـــذا الصرح ليؤدي رسالته في البحث والتدريس والاعداد المهني وتتعهده أيادي امينة مخلصة ليكون قلعة للحرية وملجأ للاحرار وأملا للاجيال القادمة(*) •

(*) تتالف جامعة بغداد اليوم (١٩٦٢ ـ ١٩٦٣) من الكليـــات والمعاهد التالية :

كلية الاداب ، كلية التجارة والاقتصاد ، كلية التحرير ، كليةالتربية، كلية الحقوق ، وكلية الزراعة ، كلية الشريعة ، كلية الصيدلة ، كلية طب بغداد ، كلية طب الموصل ، كلية طب الاسنان ، كلية الطب البيطرى ، كلية العلوم ، كلية الهندسة ، ومن معـ د الدراسات الاسلامية العليا ، معهد بحوث المناطق القاحلة ، معهد التاريخ الطبيعي ، معهد الادارة العامة ، المعهد العالى للتربية البدنية ، معهد الغابات العالى ، معهد اللغات العالى ، معهـــد المساحة العالى ، معهد الهندسة الصناعية العالى •

وترتبط برئاسة الجامعة الدوائر التالية : مديرية التسجيل العامة ، عمادة الطلبة ، دائرة البعثات العربية ، المكتبة المركزية ، رئاسة الهندسة ، مديرية الحسابات ، مديرية الصحة ، الدوائر العلمية •

الملاحق

رأيت تعميما للفائدة أن أثبت في هذا القسم من الكتاب الملاحق المتعددة التي أشرت اليها خلال استعراضي لتقدم التعليم العالي في العراق ، وهي مجموعة من التقارير التي وضعها الخبراء الاجانب بطلب من وزارة المعارف العراقية المترجمة منها الى العربية وغير المترجمة ، والمنشورة منها والمطوية في اضبارات الوزارة ، كما ثبت نصوص القوانين والانظمة المتعلقة بتأسيس الجامعة وبحثين متعلقين بالجامعة نفسها ليكون الكتاب سجلا وفي الوقت نفسه مرجعا لتاريخ جامعة بغداد • والملاحق هي كما يلي :

ملحق رقم (١) نص تقرير لجنة هملي ، نشر في مجلة المعلم الجديد التي تصدرها وزارة المعارف (جزء خاص) الجزء الاول كانون الثاني ١٩٥٠ ، السنة الثالثة عشره •

ملحق رقم (٢) مقال للدكتور محمد ناصر بعنوان : « هل يمكن تحويل الكليات العراقية الى جامعة ؟ نشر في مجلة عالم الغد •

ملحق رقم (٣) نص تقرير الدكتور مورغن (باللغة الانكليزية) •

ملحق رقم (٤) نص تقرير دارون ومورغن (ترجمه الى العربية الدكتور متي عقراوي المدير العام للتعليم العالي آنذاك والاستاذ زكريا ميخائيل مدرس اللغة الانكليزية في معهد الملكة عالية) نشر في مجلة المعلم الجديد التي تصدرها وزارة المعارف ، الجزء الاول ، كانون الثاني سنة ١٩٥٠ السنة الثالثة عشرة •

ملحق رقم (٥) نص تقرير اللورد موران عن الكلية الطبية (باللغة الانكليزية) .

ملحق رقم (٦) نظام مجلس التعليم العالي رقم (١٦) لسنة ١٩٥١ .

ملحق رقم (٧) مقالة بعنوان : مرتجلو فكرة الجامعة العراقية يغطون فشلهم بالسطو على دار المعلمين » بقلم حسن الدجيلي ، نشرت في جريدة الامة البغدادية في يوم الجمعةالمصادف ١٤-١٢-١٩٥١ وفي يومي الاحد والاثنين التاليين .

ملحق رقم (٨) نص تقرير لجنة اساتذة الجامعات البريطانية (باللغة الانكليزية) .

ملحق رقم (٩) نص تقرير الدكتور ويليام رسل (باللغة الانكليزية) .

ملحق رقم (١٠) قانون جامعة بغداد رقم (٦٠) لسنة ١٩٥٦ .

ملحق رقم (١١) قانون جامعة بغداد رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٨ .

ملحق رقم (١)

تقرير لجنة هاملي

يا صاحب الفخامة :

اشارة الى الكتاب رقم ٣٠٧٥ والمؤرخ في ١٥-٨-١٩٤٢ والصادر من مجلس الوزراء اتشرف بأن أرفع اليكم التقرير المرفق بهذا والذي وضعته اللجنة المعينة من قبل مجلس الوزراء من أجل النظر في مسألة تاسيس جامعة في بغداد تتكون من الكليات القائمة الان ، وهي كلية الحقوق والهندسة ودار المعلمين العالية والطب والصيدلة ، وتلاحظون فخامتكم اننا قد ارفقنا بالتقرير مخطوطا أزرق بخلاصة النظام المقترح للجامعة وبالترتيب التابعي لموظفيها .

وفيما يلي أقدم لكم بعض الملاحظات الي من شأنها أن توضح التقرير المشار اليه :

اللجنة :

تكونت اللجنة من عميد الكلية الطبية المستر سندرسن ومن عميد دار المعلمين العالية الدكتور متي عقراوي ومن عميد كلية الحقوق الدكتور حامد زكي ويمثله الاستاذ حسن جاد ومدير الري العام المستر أتكنسون والسيد انطوان شماس مدير التدوين العام ، والمستشار الفني لوزارة المعارف الاستاذ هاملي ، وهذا الاخير كان رئيسا للجنة ، ولقد استفادت اللجنة من مشورة السير أدمون دراورد مستشار العدل في بعض المسائل القانونية التي أثيرت كثيرا في مناسبات عديدة خلال مناقشات اللجنة ، ولا يسع أعضاء اللجنة تجاه خدمات السير دراورد الا أن تشكره على ثمين مساعدته .

الاجراءات :

ولقد اتخذت اللجنة كأساس لمداولتها منهاجا ونظاما أعده رئيسها وان هذا النظام قد عدلته مناقشات الاعضاء • وان الخطة التي اقدمها اليكم الان هي نتاج مناقشات اللجنة وستكون في النهاية خاضعة لرأي مجلس الوزراء وما هي في الواقع الا مجرد عرض للمبادىء الرئيسية التي يمكن أن تقام على أساسها الجامعة المزمع تأسيسها • والحق انه اذا حازت خطتنا القبول فان خطة تالية يجب أن تؤخذ ، وهي تنحصر في وجوب تعيين لجنة لوضع انظمة الجامعة وصياغتها في القالب القانوني •

ملاحظات أولية :

ان الرجوع الى كتاب فخامتكم يبين لنا أن مهمة اللجنة هي تقديم المشورة للحكومة فيما يتعلق بتأسيس جامعة في بغداد من الكليات الموجودة في الوقت الحاضر وهي كلية الحقوق ودار المعلمين العالية والهندسة والطب والصيدلة • ولا ننكر عليكم انه منذ ابتداء المناقشة قد (لاحظنا أن الكليات الموجودة في الوقت الحاضر لا يمكن ان تعتبر أساسا لجامعة من الطراز المفهوم في العصر الحديث • والحق يقال أن كل الكليات العراقية الحالية ليست الا كليات مهنية) وبغداد لا تعرف في الوقت الحاضر معاهد تدرس فيها الاداب (اللغات ، العلوم الادبية ، والفلسفة الخ •••) أو العلوم (الرياضيات ، والطبيعيات والكيمياء وعلم الحياة) ، ولا توجد معاهد تدرس فيها هذه العلوم لذاتها بحيث تكون دراستها هي الغاية الوحيدة التي يصبو اليها الطالب • ان الكليات الحالية لا تستهدف الا التحصيل المهني الامر الذي يدعو الى القول بان مستوى دراسة هذه العلوم ليس عاليا •

١ ـ وان اللجنة لتوصى بضرورة انشاء كليتي الآداب والعلوم في اسرع وقت ممكن وحتى يتم ذلك يجب أن تسير دار المعلمين العالية في طريقها ككلية اعدادية (متوسطة) للعلوم والآداب • وتنصح اللجنة بانشاء الكليات الآتية في الجامعة الجديدة • كلية للآداب وأخرى للعلوم وكلية

الطب وكلية للحقوق وأخرى للهندسة ، (ويجب أن يكون مفهـــوما أن تدريس التربية سيكون من اختصاص كلية الآداب كما هو الحـــال في الجامعات البريطانية) .

٢ ـ ولقد ناقشت اللجنة مسألة تدريس علم اللاهوت (العلوم الدينية) في كلية من كليات الجامعة ولكن التمحيص الدقيق لهذا الموضوع ادى بها الى ترك هذا الامر الى مجلس الوزراء .

وان الخطة التي تقترحها اللجنة تتلخص في الكلمات الآتية : تنشأ جامعة من الكليات المذكورة آنفا ومن الكليات التي يرى المجلس الاعـلى للجامعة ضرورة انشائها .

٣ ـ ولم تغفل اللجنة أن تحيط علما بانظمة الجامعات في العالم فراجعت انظمة الجامعة البريطانية والجامعات الاوربية والاميركية وجامعات أفريقيـا الجنوبية واستراليا ونيوزيلندة والهند كما راجعت انظمة الجامعة المصرية والجامعة العبرية والجامعة الاميركية في بيروت .

والحقيقة أن النظام الذي نقترحه لم نصبه في قالب من قوالب انظمة الجامعات المذكورة آنفا ، واذا كان ولابد من تشبيه النظام الذي نقترحه بنظام آخر . انه أقرب في الشبه الى النظام البريطاني منه الى غيره مـــن الانظمة ، ولقد أعطت اللجنة بعض الانتباه الى جامعة فؤاد الاول لانها قدرت أن نظام هذه الجامعة التي توجد في بلد عربي قد يكون مثالا يحتذى به في العراق ، ولكن اللجنة شعرت أن نظام جامعة القاهرة يشتمل على عيوب عدة رأت اللجنة أن تتجنب الوقوع في مثلها .

٤ ـ وترى اللجنة أن تكون الجامعة هيئة مستقلة ما أمكن ، وذلك ان التجربة أثبتت ان اعمال الابتكار لا تزدهر الا اذا أحاطها جو معقـول من الحرية ، وتقترح اللجنة أن تكون الرابطة بين الجامعة والحكومـــة قائمة في شخص رئيس اوزراء الذي يقوم بعرض الميزانية السنوية .

٥ ـ ولقد تباحثت اللجنة كثيرا في موقع الجامعة ، ولما كانت الكليات

الحالية تقع في شمال بغداد ، لذلك رأت اللجنة أن يختار مكان الجامعة الجديدة في ضاحية في شمال بغداد حيث ينشأ فيها مكان لادارة الجامعة وكليتان احداهما للآداب وأخرى للعلوم ، وكذلك قيل بمقترحات أخرى منها أن يتخذ من مكان وزارة الدفاع الحالية مقرا للجامعة وقال البعض أن موقع مدرسة الخيالة هو موقع ملائم للجامعة الجديدة وقال آخرون بأن الوزيرية مكان صالح ، واقترح أحدهم أن يزال السجن الحالي لكي تنشأ منشآت لكلية الطب مكانه ويبدو لي أن مكان وزارة الدفاع الحالية لا يخلو من مزايا فهو يقع في موقع طيب ويشتمل على مساحات كبيرة تسمح بمواجهة التطورات التي قد يأتي بها المستقبل • وعلى كل حال فان اللجنة لم تصل الى قرار نهائي في هذا الامر وأن الخريطة المرفقة بهذا التقرير تظهر للقارىء أسباب المفاضلة •

عموميات :

ان هذا التقرير يتضمن الكيان العام للجامعة المزمع انشاؤها ولكنه لا يعطى تفصيلات عن كيفية سير مجالسها ولا تعيين كبار موظفيها ، ولذلك يجب لأخذ ايضاحات عن هذه المسائل الرجوع الى نص المشروع المرفق بهذا •

المادة الاولى :

١ ـ تقترح اللجنة تسمية الجامعة ـ جامعة بغداد ـ والحقيقة اننا نجد الجامعات في معظم الدول تسمى باسم المدن التي تنشأ فيها •

٢ ـ (نعنى بالكلية جماعة من الاشخاص تمثل الاهتمام بموضوع من موضوعات الفكر الانساني) ، وترى اللجنة أن تدمج كلية الصيدلة في كلية الطب (وأن تدرس مادة التربية في كلية الآداب ، ولا مانع أن تكون مادة داخلة في اختصاص أكثر من كلية واحدة ـ وهذا هو الحال بالنسبة لمواد الرياضة « الرياضيات » والاقتصاد والتاريخ وعلم النفس) •

المادة الرابعة :

ولقد قدمت اقتراحات عدة بصدد اختيار اسم للهيئة التنفيذية العليا

في الجامعة ولقد ارتاحت اللجنة لما اقترحه السيد دراورد من تسمية هذه الهيئة بالمجلس الاعلى للجامعة لان التسمية الاخيرة لها معنى خاص في النظام البرلماني .

المادة الخامسة :

ان اسم أمين العاصمة قد أدخل بين أسماء رجال هيئات الجامعة اعترافا بالمعنى المدني والوظيفة الخاصة بالجامعة .

المادة السابعة :

ولم تقترح اللجنة شيئا بصدد مسألة مراقبة أملاك وايرادات الجامعة بالنظر الى أن هذه مسألة قانونية لا اختصاص لاعضاء اللجنة فيها .

المادة التاسعة :

ولما كان المجلس الاعلى للجامعة لا يمكن ان يؤلف قبل وضع الانظمة القانونية الخاصة بالجامعة ، لذلك تقترح اللجنة أن تؤلف هيئة خاصة لوضع النظام القانوني للجامعة ، على ان يضع المجلس الاعلى كل اضافة أو تغيير يراه فيما بعد ، وكل تغيير في الانظمة القانونية للجامعة يجب ان يوافق عليه مجلس الوزراء ، هذا وان جميع القواعد والانظمة الخاصة بالجامعة يقتضى نفاذها مصادقة مجلس الوزراء عليها .

المادة العاشرة :

أن جعل الملك او من ينوب عنه راعيا للجامعة ومتصلا بها بشكل رسمي ، من شأنه أن يفي على الجامعة بعظيم الفائدة .

المادة الحادية عشرة :

ويكون رئيس الجامعة على الاغلب كبيرا من كبراء الدولة وقد يكون هذا الكبير من المشتغلين بالعلم أو من رجال السياسة ، وواجبه الاول هو في رئاسة المجلس الاعلى للجامعة .

المادة الثانية عشرة :

ويكون مدير الجامعة الموظف التنفيذي الاول فيها ، ويختار من بين

رجال التعليم في العراق ويجب أن تكون له خبرة ادارية سابقة •

المادة الرابعة عشرة

من المهم أن نلاحظ أن عميد الكلية لا يلزم أن يكون عميدا لمعهد عال ، ومن الجائز جدا أن ينص نظام الجامعة على أن ينتخب العميد لمدة معينة كسنتين أو ثلاث سنوات •

المادة الخامسة عشرة :

وتقترح اللجنة أن تدار أمور الجامعة بواسطة مجلسين : المجلس الاول هو المجلس التعليمي ومناط اهتمامه المسائل التعليمية ، والمجلس الثاني هو المجلس الاداري ومهنته الاساسية الادارة العامة للجامعة والاهتمام بماليتها ومبانيها ، ويكون المدير رئيسا للمجلسين على السواء •

المادة السابعة عشرة :

ولما كان المجلس الاداري مختصا بالنظر في المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالمباني الجامعية والمسائل القانونية ، لذلك تقترح اللجنة أن يكون من بين أعضائه ممثلون عن وزارة المالية والمواصلات والاشغال والعدل • كما يجب أن يمثل في هذا المجلس أمين الخزينة واحد المهندسين والمستشار القانوني •

المادة التاسعة عشرة :

ويعتبر المسجل في الجامعة رئيس السكرتارية بها ، ويكون مسؤولا عن محاضر اجتماعاتها وسجلاتها ومسائل الموظفين بها •

المادة العشرون :

ولا يسعنا الا أن نلح في التأكيد بأن من اغراض الجامعة الاساسية تشجيع البحث العلمي وهذا يستلزم تخصيص مبالغ لشراء الكتب والآلات والتجهيزات المختلفة •

المادة الرابعة والعشرون :

تقترح اللجنة أن لا تمنح الدرجات الفخرية الا للشخصيات البارزة وذات الشهرة الناصعة •

المادة الخامسة والعشرون :

ولم تبحث اللجنة مسألة العلاقة بين (المتروكليشن) أو امتحان القبول بالجامعة من ناحية ، وامتحان البكالوريا المعترف به من وزارة المعارف والتي تعتبر شهادته دليلا على اتمام الدراسة الثانوية ، وعلى الجامعة أن تقرر ما اذا كان لابد من الحصول على مستوى أعلى من مستوى طلاب البكالوريا في الوقت الحاضر ، من أجل الالتحاق بالجامعة ، ويمكن القول بعقد امتحان اعلى من امتحان البكالوريا لاولئك الذين يريدون أن يلتحقوا بالجامعة ، ولا غرابة في ذلك ما دام أنه من المفهوم أن يستعد طلاب المدارس الثانوية لدخول اختبارات الالتحاق بالجامعة .

المادة السادسة والعشرون :

هذه المادة تتكلم عن مسألة فوائد الدراسات الدينية في الجامعة اذا كانت تدرس بتوسع خارجها .

مشروع انشاء جامعة بغداد

المادة الاولى :

تنشأ في مدينة بغداد جامعة ، تسمى « جامعة بغداد » هذه الجامعة تشتمل على كلية للآداب وكلية للعلوم وكلية للطب وكلية لحقوق وأخرى للهندسة كما يصح أن تشتمل على كليات أخرى تضاف الى هذه الكليات أو تحل محلها ، وهذه الاضافة تقرر بواسطة المجلس الاعلى للجامعة .

المادة الثانية :

تكون للجامعة شخصية حكمية ، وبمقتضاها يكون لها أهلية التملك وتسجيل الاموال غير المنقولة باسمها وتمثل الجامعة أمام البرلمان وأمام مجلس الوزراء بواسطة رئيس مجلس الوزراء ، كما تمثل أمام المحاكم وأمام المصالح العمومية بواسطة مديرها (Principal).

المادة الثالثة :

للجامعة الحق في ادارة أموالها المستمدة من الاعانات الحكومية

وكذلك الاجور والاموال التي تؤول اليها بالوصية وبالهبات الخيرية •

المادة الرابعة :

يعتبر المجلس الاعلى للجامعة العضو التنفيذي الاسمى لها وهو يخضع لقوانين الجامعة ، كما يخضع لقوانين الدولة •

المادة الخامسة :

يتكون المجلس الاعلى من اعضاء بحكم وظيفتهم وأعضاء معينين وأعضاء يمثلون المجلسين التعليمي والاداري للجامعة ، والاعضاء بحكم وظائفهم هم وزير المعارف وأمين العاصمة والمدير (مدير الجامعة) وأمين الخزينة •

المادة السادسة :

يراقب المجلس الاعلى ادارة المجالس وكبار الموظفين الذين سيذكرون فيما بعد ، وهؤلاء يسألون أمام المجلس الاعلى عن كل المسائل الموكول اليهم أمرها •

المادة السابعة :

يخضع المجلس الاعلى لقوانين الجامعة ، وهو يدير ايراداتها واملاكها ويسهر على جميع أعمالها المالية •

المادة الثامنة :

يصدر المجلس الاعلى الاوامر والانظمة الخاصة بالتعليم والنظام الجامعي وكذلك تلك الخاصة بمجالس الجامعة ولجانها •

المادة التاسعة :

يعين مجلس الوزراء لجنة خاصة لتضع انظمة الجامعة ، ويجب أن يصادق مجلس الوزراء على هذه الانظمة ، وكل تعديل واضافة متعلقة بها تقرر بواسطة مجلس الوزراء بناء على توصية المجلس الأعلى للجامعة •

وتنص أنظمة الجامعة على الامور الآتية :

(أ) حقوق وواجبات المجلس الاعلى والمجلس التعليمي والمجلس الاداري والكليات كما تنظم انتخاب واستمرار عضوية الاعضاء بالمجالس وتنص على كيفية ملء الشواغر بالنسبة لاعضاء المجالس وكذلك على جميع

المسائل الاخرى التي تقتضى التنظيم والنص عليها .

(ب) حقـــوق وامتيازات وواجبـــات الرئيس (Chancellor) والمديـــر (Principal) وأمين الخزينة ومسجل الجامعة .

(ج) كيفية تعيين اللجان الخاصة التي يرى وجوب تكوينها لحسن سير العمل في الجامعة ولحماية أملاكها .

(د) تكوين وبيان حقوق كل اللجان (Boards) التي تتولى ادارة الامتحانات الجامعية وتنظيم كيفية الالتحاق بالجامعة .

المادة العاشرة :

يكون صاحب الجلالة الملك أو نائبه راعيا (Patron) للجامعة ، وبوصفه راعيا لها يدعى للتفضل بالاشتراك في حفلاتها ، ومن أمثلة هـذه الحفلات مهرجان توزيع الشهادات العلمية على الطلاب .

المادة الحادية عشرة :

يعين الملك أو من يقوم مقامه رئيس الجامعة (Chancellor) وهذا الاخير هو الذي يرأس المجلس الاعلى للجامعة .

المادة الثانية عشرة :

يعتبر مدير الجامعة العضو التنفيذي صاحب الرئاسة في الجامعة وهو يخضع للانظمة القانونية للجامعة ، وهو يقوم مقام رئيس الجامعة في غيابه وكذلك في الاحوال الاخرى التي يفرض فيها بذلك ، ويعـــين المجلس الاعلى للجامعة في بدء كل سنة دراسية وكيلا للمدير من بين عمداء الكليات ، ويقوم هذا الوكيل مقام المدير في حالة غيابه .

المادة الثالثة عشرة :

يكون للجامعة أمين للخزينة ، ويعتبر هذا الامين مسؤولا عن ادارة أموال الجامعة ، ويجب أن تتم هذه الادارة وفقا لما يقرره المجلس الاعلى من تعليمات .

المادة الرابعة عشرة :

يكون لكل كلية من كليات الجامعة عميد ، ويعتبر هذا العميد رئيس الكلية ، وهو الذي يمثلها امام المجلس الاعلى .

المادة الخامسة عشرة :

يكـــون للجامعـــة مجلـــس تعليمي (Academic Council) ويتكون هذا المجلس من مدير (Principal) ومسجل الجامعة وعمداء الكليات ، وثلاثة من اساتذة الجامعة يعينون بواسطة الكليات التي ستكـــون خاضعة لانظمة الجامعة ، ويراقب ويصادق ويهيمن المجلس الاعلى للجامعة على التعليم والنظام بها ، ويعتبر المدير رئيسا للمجلس التعليمي •

المادة السادسة عشرة :

وتنص الانظمة على من يكون من أعضاء مجالس الكليات والمجلـــس التعليمي زيادة على المدير والمسجل والعمداء والاساتذة ، وكذلك تنظم هذه الانظمة حقوق وواجبات المجالس السالفة الذكر •

المادة السابعة عشرة :

يكون للجامعة مجلس ادارة يتكون من المدير وأمين الخزينة وغيرهم من الاعضاء الذين ينتخبهم المجلس الاعلى وكذلك ممثل عن وزارة المالية وثان عن وزارة العدل وثالث عن وزارة المواصلات والاشغال ، ويخضع هذا المجلس لانظمة الجامعة ورقابة ومصادقة المجلس الاعلى لها ، وهـــذا المجلس الاداري يقدم مشورة للمجلس في جميع المسائل المتعلقـــة بادارة الجامعة ، بما فيها امتلاك الاموال واقامة واصلاح الابنية وتزويد الكليات بما يلزمها من الادوات وكل ما يلزم لخير الطلاب ، ويكون للمدير رياسة المجلس الاداري للجامعة •

المادة الثامنة عشرة :

يقوم مجلس الادارة بتقديم المشورة للمجلس الاعلى فيما يتعلـــق بادارة أموال وأملاك الجامعة ، تلك الاموال التي تعينها أنظمة الجامعة ، ويقوم مجلس الادارة بتحضير الميزانية السنوية •

المادة التاسعة عشرة :

يكون للجامعة مسجل ، ويقوم هذا المسجل بسكرتاريـــة المجلس الاعلى للجامعة (Senate) والمجلس التعليمي ومجلس الادارة ، وهـــو يخضع للمجلس الاعلى ويقوم بحفظ سجلات هيئة التدريس وسجـــلات

الطلاب ، وهذا يقوم بجمع المعلومات اللازمة عن حاجة البلاد للمتخرجين في كليات الجامعة .

المادة العشرون :

تعتبر الجامعة هيئة للتعليم وتنظيم الامتحانات وتخضع للانظمة وتقوم مستعينة بكامل مواردها لتأدية المسائل الآتية :

أ ـ التعليم في الكليات المختلفة .

ب ـ التعليم الذي يؤهل الطلاب للحصول على الدرجات العلمية والدبلومات التي تمنحها الجامعة .

ج ـ لتسهيل القيام بالابحاث العلمية في الكليات .

د ـ تنظيم المكافآت الدراسية وشروط الزمالة ومنح الجوائز التي من شأنها تشجيع التفوق في المواد التي تدرس في الجامعة وتشجيع الابتكار في فروع الدراسة المختلفة .

المادة الحادية والعشرون :

لا تمنح الدبلومات والدرجات العلمية المؤيدة لكفاية الطلاب في العلوم التي تدرس في الجامعة ، الا بعد امتحان الطلاب امتحانا تحريريا وعمليا .

المادة الثانية والعشرون :

كل الامتحانات التي تعقد بالجامعة تتم وفقا لانظمة الجامعة وتعليماتها.

المادة الثالثة والعشرون :

تمنح الجامعة الدرجات العلمية والدبلومات وغيرها من الدرجات لمن يجتاز بنجاح امتحانات الجامعة التي تعقدها وفقا لانظمتها وتمنح هذه الدرجات العلمية للجنسين على السواء .

المادة الرابعة والعشرون :

يجوز للجامعة ان تمنح درجات فخرية للاشخاص الممتازين من الجنسين الذين يرى المجلس الاعلى للجامعة تشريفهم بمنحهم هذه الدرجات .

المادة الخامسة والعشرون :

تتعاون الجامعة مع وزارة المعارف أو تؤلف لجنة متصلة بوزارة المعارف من أجل ادارة الامتحانات التي تؤهل الطلاب للقبول في الجامعة .

المادة السادسة والعشرون :

يجوز للجامعة ـ أ ـ أن تأذن بانضمام أية كلية أو معهد في العراق الى الجامعة ما دام هذا المعهد يقدم لطلابه تعليما يكون في مستوى التعليم

ب ـ أن تتعاون مع الهيئات التعليمية الاخرى في العراق من أجل توسيع التعليم الجامعي .

ج ـ أن تعترف بالمقررات المدرسية التي تقدمها المعاهد التعليمية الاخرى ما دامت هذه المقررات تؤدي بالشكل اللازم .

د ـ أن تعترف بهيئة التدريس في أي معهد علمي ما دام هذا المعهد يقدم تعليما هو في مستوى التعليم الجامعي .

هـ ـ أن تعترف بالامتحانات وبمدد الدراسة الخاصة بالجامعات والمعاهد الاجنبية كمعادلة لامتحاناتها ومددها الدراسية .

و ـ أن تعترف بشهادة المتروكليشن أو امتحانات القبول بالجامعات الاجنبية كمعادلة كما هو مقبول لديها .

المادة السابعة والعشرون :

ان سلطة المجلس الاعلى في وضع الانظمة والتعليمات الادارية تتضمن الحق في تعديلها أو الغائها .

المادة الثامنة والعشرون :

يجوز للنساء أن يلتحقن بكافة الدراسات ويحصلن على كافة الدبلومات والدرجات العلمية ، ما دمن حائزات للشروط التي تضعها الجامعة ، ويجوز اختيار النساء لاية وظيفة أو عضوية في الجامعة متعلقة بأي مجلس أو أية لجنة .

المادة التاسعة والعشرون :

يكون من حق جميع الرجال والنساء بصرف النظر عن معتقداتهم الدينية الالتحاق بكل الدراسات والحصول على كافة الدبلومات والدرجات العلمية ، ولا يجوز بأي حال من الاحوال فرض أي قيد متعلق بالديانة من أجل قبول الطلاب أو تعيين الاساتذة والمدرسين او من أجل الالتحاق كعضو في أية لجنة أو مجلس من مجالس الجامعة .

ملحق رقـم (٢)

هل يمكن تحويل الكليات العراقية الى جامعة ؟

بقلم : محمد ناصر
معاون عميد دار المعلمين العالية في شؤون الادارة

حين يدور الكلام حول انشاء جامعة عراقية يتبادر الى الذهن حقيقة ان في العراق الان خمس كليات • وان الامر ما دام كذلك كان انشـاء الجامعة لا يتطلب سوى توحيد ادارة هذه الكليات (وهي كليـة الطب وكلية الصيدلة وكلية الحقوق ودار المعلمين العالية وكلية الهندسة) واطلاق اسم الجامعة عليها • والحقيقة ان أكثر الجامعات تعتمد في الدرجة الاولى على بضع كليات أو Faculty كما تدعى أحيانا وهي : كلية الاداب كلية العلوم ، كلية الحقوق ، كلية الطب واحيانا كلية اللاهوت • على انه لا يشترط في الجامعة أن تضم جميع هذه الكليات ، كما انه يجـوز أن تشتمل الجامعة كليات اخرى ككلية الهندسة وكلية الزراعة وكلية التجارة وكلية الصحافة وكلية التربية الخ ••• فكلياتنا العراقية الحالية تضم في دار المعلمين العالية نواة ثلاث كليات أو كليتين ومعهد institute أو دائرة Department هي كلية العلوم وكلية الاداب ومعهد التربية أو دائرتها، وفي الكليات الاخرى بقية أقسام الجامعة الاخرى • ومع هذا نجد من يرى ان كلياتنا الحالية لا تصلح لان تكون نواة الجامعة العراقية بله أن توحـد ادارتها فتكونها • وأظن ان القراء الكراء قد اطلعوا على هذه الافـكار أو سمعوها من غيرهم أو انهم انفسهم يحملونها • الا ان هناك أمرا اساسـيا يجب أن نقره قبل البت في الجواب عن السؤال الذي أثرناه في عنوان هذا المقال وهو : هل يمكن تحويل الكليات العراقية الى الجامعة • وهنا أيضا

يختلف الناس والاختصاصيون فمنهم من يرى ان الوقت لم يحن لانشاء الجامعة العراقية ولذلك هم ميالون الى أن يبعث النابهون من طلابنا وطالباتنا الى البلدان الغربية للدراسة العالية والتخصص ، ومنهم من يرى ان من الضروري انشاء الجامعة ، وانه بالرغم من وجود بعض النواقص في كيان الجامعة المقترحة ، من الافضل ان ننشئها الان ونسد نقائصها ولا ننتظر الى ان يحين الوقت الذي تستكمل فيه جميع شروط الجامعة الجيدة او الممتازة • ان الاولين مدفوعون في الغالب بالفكرة القائلة باننا اما ان ننشىء جامعة كاملة تضاهي الجامعات الغربية واما الا ننشئها مطلقا • هذا من جهة ومن جهة اخرى هم يرون أنه ما دامت العلوم والاداب والفنون متقدمة في الغرب وهو موطنها وموطن اصحابها كان الافضل أن نرسل طلابنا الى هناك للاغتراف من المورد الاصلي• أما الاخرون فيرون ان الجامعة ضرورية للبلاد الناهضة أو المتقدمة ، وان انشاءها ـ ان لم تكن موجودة ـ ضروري ان عاجلا وان آجلا • وعلى هذا الاساس يقال ان لم يكن الوقت قد حان الان لانشاء الجامعة فمتى يحين ؟ وهم يخشون انه لا يمكن استكمال الامور الجامعية فجأة في أي وقت كان مهما طال الزمن ما لم تكن في البلاد هيئة جامعية تغار على الجامعة وتدافع عن مكانتها وتنور الرأي العام والمسؤولين على أهميتها وتقنعهم بصرف الاموال اللازمةلتشييد بناياتها وتجهيز مختبراتها وتوسيع دور كتبها واعداد العلماء والاساتذة لها ولذلك يرتأون ان نبدأ بشيء يسير ، على ان نحسنه ونوسعه على ممر الزمن • والواقع يؤيد أصحاب هذا الرأي ، فانه منذ تأسيس الحكومة العراقية الى الان لم نوضع خطة متقنة مفصلة لمشروع الجامعة ، ولم يفكر تفكيرا جديا في اعداد ما تستلزمه من اساتذة وعلماء وبنايات ولوازم وكتب ، الخ ••• وانني اتذكر ان احدى الجمعيات الثقافية في كلية الحقوق نظمت مناظرة في الجامعة منذ ست او سبع سنوات موضوعها : هل آن الاوان لانشاء الجامعة العراقية ؟ وقد كان الدكتور عثمان خليل عثمان الاستاذ بكلية الحقوق يومئذ في الجانب الايجابي وكنت في الجانب السلبي • وكانت أقوى حججي

في ذلك ان الجامعة تتطلب اعداد اساتذة اختصاصيين وابنية خاصة كافية ومختبرات وكتب تفي بأغراض التدريس والبحوث العلمية ، وفوق هذا وذاك تحتاج الى مال كثير لتحقيق هذه الامور ، وان هذه الامور لم تكن متوفرة آنذاك ، وانه ان لم يكن بد من انشاء الجامعة ـ وكنت من المؤمنين بانشائها ولكن بعد حين ـ فمن الواجب تذليل العقبات • وقد فاز الجانب الاخر في نهاية المناظرة • والذي تعلمته بعد مرور تلك السنوات الست او السبع انه لا يؤمل أن يخرج المشروع الى حيز التنفيذ خلال وقت معقول ما لم تكن هناك هيئة جامعية مستقلة • وهذا ما حدث حقا ، فان البحث في أمر الجامعة قصر على الكتابة في المجلات والصحف ، اللهم الا اللجنة التي عينها مجلس الوزراء قبل سنتين برئاسة البروفسور هملي المستشار الفني لوزارة المعارف العراقية حينذاك فوضعت مذكرة ايضاحية وأسسا رئيسة لقانون الجامعة • وقد وجهت وزارة المعارف في هذه السنة بكتاب الى الكليات تسألها عن رأيها في انشاء الجامعة العراقية • ولا أعرف شيئا كثيرا عن اجوبة هذه الكليات • والنتيجة التي توصلت اليها أنه على كون مستلزمات الجامعة غير متوفرة الان ستبقى كذلك الى مدة غير قليلة ما لم تكن في البلاد هيئة جامعية تشعر بنقائصها وتحاول ان تكملها • ولذلك كنت من اصحاب الرأي الذي يقول بضرورة انشاء الجامعة العراقية وان كانت هذه الجامعة ليست كاملة وليست على مستوى الجامعات الممتازة أو الجيدة • وانه ما دامت عندنا خمس كليات عالية تمنح الدرجات العلمية ، وان بعضها تعترف بها بعض الجامعات الشرقية والغربية ، كان من الافضل أن توحد هذه الكليات في مؤسسة عالية هي الجامعة العراقية • ولكي نوضح ذلك نرى من الضروري « أولا » ان نحدد وظيفة الجامعة و « ثانيا » ان نحكم في أمر كلياتنا أيمكن ان تكون كليات الجامعة المقترحة أم لا ؟

أما وظيفة الجامعة فغير متفق عليها • وقد يظهر هذا غريبا ، ولكنه الواقع • فان من الناس من يرى أن وظيفة الجامعة الاولى هي البحث عن

الحقيقة فقط ، ومنهم من يضيف الى هذه الوظيفة نشر الحقيقة • والمقصود البحث عن الحقيقة محاولة اكتشاف المجهول في حقول المعرفة المختلفة • ولا شك في أن هذه الوظيفة لا تستلزم التدريس وانما تؤكد في اجتماع قسم من العلماء والباحثين واحيانا اجتماع قسم من الطلاب النابهين الذين صلحون للاختصاص بالبحث عن الحقيقة وتسهيل مهمتهم عليهم وذلك بانشاء المختبرات وتجهيزها باللوازم الضرورية وتأسيس دور للكتب الواسعة وتنظيمها وضمان معيشتهم المادية سواء أكانت النتائج التي يحصلون عليها ذات قيمة مادية تساوي ما ينفق عليهم أم لم تكن كذلك • أما التدريس بالنسبة الى أصحاب هذا الرأي فشيء ثانوي ، القصد منه اتصال الطلاب النابهين باساتذتهم العلماء والباحثين لتعلم اسلوبهم في البحث عن الحقيقة وضمان استمرار هذه العملية من بعدهم • وليلحظ ان الذين يذهبون هذا المذهب يؤكدون في البحث عن الحقيقة للحقيقة ذاتها ، لا لاي نفع مادي أو غرض اجتماعي أو اخلاقي • ولعل هذه النزعة هي التي كانت مسيطرة على أغلب الجامعات ، ولا يزال تأثيرها فيها كبيرا • ويضيف ناس الى هذه الوظيفة وظيفة أخرى هي : نشر الحقائق المكتشفة • والنشر بحسب العادة يكون أما بتعليمها قصدا للناشئين في الكليات أو بوساطة الكتب والنشرات والمجلات والمحاضرات العامة • والذي يلقي نظرة عامة على أغلب الجامعات العربية في العصر الحاضر يجد انها تؤكد في هذه الوظيفة • ولا تكتفي هذه الجامعات بتدريس الناشئين ، بل تدرس الراشدين أيضا وتنظم المحاضرات العامة في القاعات ومن دور الاذاعة وتنشر الرسائل والكتب العلمية والمجلات، ولكثير منها دور للطباعة والنشر خاصة بها على أن هذه الامور وحدها ليست وظيفة الجامعة • فالمحافظة على التراث القديم ونقله الى الجيل الجديد من وظائف الجامعة الاساسية ايضا • وتتطلب هذه الوظيفة التدريس متخذة له وسيلة مهمة من وسائل المحافظة على هذا التراث ونقله • على أن كثيرا من المفكرين والمسؤولين عن شؤون الجامعات لا يكتفون بهذه الوظائف ، بل يزيدون عليها وظيفتين مهمتين هما : اعداد الشبان لمهن معينة

من جهة وتزويدهم ما تتطلبه المواطنة الحديثة من عدّة من جهة اخرى • وفي الواقع انه مهما كان يؤكد ناس في قصر وظيفة الجامعة على البحث عن الحقيقة لذاتها فان الجامعات كانت تعد طلابها لواجبات معينة في كثير من الاحيان • فمن أقدم الكليات في الجامعات القديمة كلية اللاهوت وكلية الحقوق وكلية الطب وهذه الكليات تعد في الغالب لوظائف معينة ضمن اختصاصها • حتى كليات العلوم والاداب كانت تعد لوظائف معينة في الحياة ولا تزال كذلك • اذن القول الشائع على الالسن ان كلياتنا الحاضرة كليات مهنية ، وهي لذلك لا تصلح لان تكون جامعة مردود • فان اكثر الجامعات الغربية الشهيرة تضم كليات مهنية ، بل ان قسما من هذه الجامعات تضم كليات محدودة الاختصاص ككليات الغابات (كما في جامعة اكسفورد بانكلترا) وكليات التجارة (كما في كولمبيا وهارفارد في الولايات المتحدة) وكليات الصحافة (كما في كولمبيا أيضا) الخ ••• وكيف يتسنى للجامعة ان تكون ذات تأثير واقعي في حياة محيطها اذا هي لم تقم بما عليها في سبيل تنظيم هذه الحياة وتحسينها ؟ والوظيفة الاخرى هي الاعداد للمواطنة الصالحة • ان الاعداد للمواطنة الصالحة عبارة مطاطة ، ويختلف مفهومها باختلاف النظم الاجتماعية • على أن أهمية الاعداد للمواطنة الصالحة تزداد في البلاد الدمقراطية التي تستند الى حكم الشعب لنفسه بنفسه • وكيف يتسنى للمواطنين أن ينتخبوا الشخص الصالح اذا لم يكونوا مزودين بالعدة اللازمة لذلك من دراسة لنظم الحكم المختلفة ومقايسة بعضها ببعض وتعرف المشاكل العصرية والاقتراحات المختلفة لحلها وفوق هذا وذاك من تكوين فلسفة في الحياة تساعد الفرد على الحكم في اعماله واعمال غيره • على أن هذه الوظيفة ـ الاعداد للمواطنة الصالحة ـ غالبا ما تؤدي الى عدة استفهامات • فمنها مثلا : أيجب أن نلقن الشبان مبدأ معينا أم نكتفي بعرض المبادىء المختلفة من دون تحيز ؟ او يجب أن نقتصر على تدريس الطلاب المشاكل العصرية ، أم نشجعهم على المساهمة الفعلية في حلها ؟ وعلى الجامعة أن تتخذ وجهة نظر معينة ، أم تكون على الحياد ؟ واذا اتخذت

وجهة نظر معينة فهل يجب أن نكتفي بالقول في الدفاع عنها او تؤيد القول بعمل ؟ وليس الجواب عن هذه الاسئلة بالشيء اليسير • والحقيقة ان وظيفة الجامعة الاجتماعية في المجتمع لا تزال مدار البحث والجدل بين المفكرين من رجال الجامعات وغيرهم •

والخلاصة ان الاتجاه العام هو نحو حصر وظائف الجامعات فيما يلي السطر :

(١) المحافظة على التراث العلمي السابق ونقله الى الاجيال الجديدة ، (٢) البحث عن الحقيقة ونشر النتائج التي يتوصل اليها البحث ، (٣) اعداد الشبان لحياة مهنية معينة ، (٤) الاعداد للمواطنة الصالحة •

والان لنلق نظرة على كلياتنا الحاضرة ونحاول ان نعلم أقصى قدرتها على القيام بتحقيق هذه الوظائف • وليسمح لي القراء الكرام أن احصر بحثي في كليتين أعرفهما أحسن من غيرهما من الكليات العراقية وهما دار المعلمين العالية وكلية الحقوق ، وهذا مع اعتقادي ان ما يصدق عليهما يصدق على الكليات العراقية الاخرى الى حد كبير • ان كلياتنا تحاول القيام بتحقيق الاهداف الاول والثالث والرابع ، ولكنها لم تحقق شيئا قليلا أو كثيرا من الهدف الثاني • اننا لا نتوقع بطبيعة الحال من أية جامعة ، مهما كانت ممتازة ، أن تحقق جميع هذه الاهداف الى حد الكمال • فالامر ، كما لا يخفى ، نسبي • وقد تختلف المستويات باختلاف الجامعات بين بلاد واخرى ، لا بل بينها في البلاد الواحدة • حتى اننا نجد ان بعض الهيئات الجامعية تصنف الجامعات الى درجات (أ) و (ب) و (ج) الخ ••• بالنسبة الى درجة تحقيقها هذه الوظائف والى عوامل اخرى سنذكر بعضها بعد حين • هذا من جهة ومن جهة اخرى قد يعترض شخص فيقول : ولكن اعداد كلياتنا المهني أو الوطني لطلابها ناقص ، ويمكن أن يوجه اليه كثير من الانتقادات • انني اسلم لصاحب الاعتراض هذا ، ولكني اسأله قائلا : أرنى جامعة في العالم لا يوجه اليها انتقاد من هاتين الناحيتين أو

غيرهما ؟ فالواقع أن عملية التربية والتعليم الثقافية كانت أم مهنية لا تخلو من انتقاد • ولذلك نجد الهيئات الاختصاصية في داخل الجامعات أو خارجها تدرس نظم الجامعات ومناهجها التعليمية وطرق تدريسها لازالة النقص وتحسينها • وها هي ذي انكلترا والولايات المتحدة الامريكية تشكلان اللجان الاختصاصية لهذا الغرض ، وها هي ذي مجلاتهما وكتبهما ملأى من المقالات والفصول في اصلاح الجامعات • لا يمكن أن تخلو نظمنا التعليمية العامة والخاصة من نقص ، ولكن أنا لنا الكمال أو الاقتراب منه اذا لم ندرس نقائصنا ونشخصها ونستفيد من تجاربنا وتجارب غيرنا من الامم في اصلاحها ؟ وان هذه العملية عملية طويلة بطبيعتها •

وبين الاقوال قول مشاع على الالسن ، هو ان كلياتنا الحاضرة ليست سوى كليات مهنية ولذلك لا تصلح لان تكون كليات في جامعة • انني استغرب هذا القول كثيرا • ولنلق نظرة على أية جامعة من الجامعات الغربية نجد انها تضم بالدرجة الاولى كليات اللاهوت والاداب والعلوم والحقوق والطب • ان هذه الكليات هي النواة الاساسية لاكثر الجامعات • فما كلية اللاهوت ؟ أليست هي كلية مهنية تعد رجال الدين ، وما كلية الحقوق ؟ أليست هي كلية مهنية تعد رجال القانون ؟ وما كلية الطب ؟ أليست هي كلية مهنية تعد الاطباء ؟ لماذا تصلح هذه الكليات المهنية لان تكون النواة الاساسيةلكل الجامعات ، ولا تصلح كلياتنا لان تكون النواة للجامعة العراقية ؟ أرجو ان يلحظ انني أتكلم على الناحية المهنية لهذه الكليات ، لا على العوامل الاخرى • حتى كليات الاداب والعلوم في الجامعات الغربية تعد رجالا ونساءا اختصاصيين باللغات أو الاداب أو الفلسفة أو الجغرافية أو التاريخ أو الكيمياء أو الفيزياء أو علم الاحياء أو الرياضيات • واكثر الذين يختصون بهذه الفروع الادبية أو العلمية يدرسونها غالبا لغرض مهني لا لمجرد اللهو أو التسلية ولا لدراستها لذاتها • ولا أعرف ماذا يقول اصحاب هذا الرأى اذا علموا بوجود كليات للزراعة والصناعة

والتجرة والصحافة وعلم الغابات وعلم التعدين والتربية وحتى الادارة في الجامعات الغربية المشهورة •

لذلك أرى أن كلياتنا الحاضرة تضم نواة الجامعة العراقية •

فكليات الحقوق والهندسة والطب تبقى كما هي مع رفع مستواها ـ كما هو معلوم ـ أما دار المعلمين العالية فيمكن ان تقسم الى ثلاث كليات : كلية للعلوم وكلية للاداب وكلية او معهد للتربية ويجب ان يرفع مستوى كل منها أيضا •

ان الشيء الوحيد الذي يعوز كلياتنا الحاضرة هو عجزها عن اداء الوظيفة الثانية من وظائف الجامعة وهي البحث عن الحقيقة ونشرها • لا شك في أن هذه الوظيفة اساسية للجامعة • ولقد قال احد الاطباء العلماء فيها ما فحواه : أن الطبيب العالم في كلية الطب اذا ما جعل همه حين معالجة مريض تشخيص الداء ووصف الدواء فقط فانه لا يصلح لان يكون استاذا في كلية الطب ، أما اذا جعل همه توسيع المعرفة باكتشاف حقيقة جديدة فانه يكون أهلا لمنصبه • ولكني أرى مع ذلك أن في هذا الكلام شيئا كثيرا من المبالغة •

نعم ان وظيفة الجامعة البحث عن الحقيقة وزيادة المعرفة البشرية ، ولكن هذه ليست وظيفتها الوحيدة • هذا من جهة ومن جهة اخرى ، اصبح تقدم الصناعة والزراعة اصحاب الصناعات الكبيرة والزراع الذين يملكون اراضي واسعة ودوائر الحكومات الصناعية والزراعية تقوم بكثير من التجارب والبحوث لاكتشاف الحقائق الجديدة الجديدة وقد قامت حقا بعض هذه المؤسسات بخدمات جليلة للعلم ، فخذ مثلا على ذلك دوائر البحوث الفنية المتصلة بالشركات الصناعية الكبيرة كشركة الصناعات الكيميائية الانبراطورية (الانكليزية) وشركة بيل للتلفونات (الامريكية) فانها ساهمت في زيادة المعرفة البشرية • ولا يقل عمل الدوائر الحكومية المرتبطة بوزارات الزراعة أو التجارة او الصناعة عن هاتين الشركتين وغيرهما من الشركات • لقد

كان التوكيد في قيام الجامعات بأداء وظيفة البحث عن الحقيقة اذ لم تكن أمثال هذه الدوائر الفنية موجودة • أما وقد تغيرت الاحوال فلا أظن أن درجة التوكيد يجب أن تبقى كما كانت عليه • ولا يعنى كلامي هذا اهمال هذه الناحية في الجامعات ، لا ، ولكنه يعنى انه يجب علينا ان لا نوقف انشاء الجامعة العراقية محتجين بانها لن تكون خلال السنوات الاولى من حياتها قادرة على انماء المعرفة البشرية •

أما وقد وصلنا الى هذه النقطة فلا بد أن نتسائل الان قائلين : ولكن هل يتناسب مستوى كلياتنا الحالية التي ستكون الجامعة مع مستوى الكليات المماثلة لها في الجامعات الاخرى ؟ ان قضية المستويات العلمية أمر نسبي ، يختلف بين بلد وآخر ويختلف حتى في البلد الواحد بين جامعة واخرى • ومع ذلك يجب أن لا نرضى بالمستوى الحالي لكلياتنا ، بل يجب ان نرفعه باسرع وقت ممكن الى مستوى مقبول • فكيف السبيل الى ذلك ؟ اننا يمكن ان ننظر الى الامر من النواحي الاتية : (١) ادارة الجامعة (٢) المستوى العلمي للاساتذة (٣) الكتب والمختبرات واللوازم الاخرى (٤) المناهج •

١ ـ ادارة الجامعة : ان الحرية الفكرية اول مستلزمات الجامعة ، لذلك كان من الضروري ان تدار الجامعة داخليا ولا تتدخل الحكومة في شؤنها العلمية والادارية لا كثيرا ولا قليلا • وان لم يكن بد من تمثيل الجامعة بين يدي البرلمان حين المناقشة في المسائل المالية التي تعتمد فيها الجامعة على الحكومة فليكن ذلك الممثل رئيس الوزراء أو وزير المعارف على أن لا تكون له سلطة ادارة على الجامعة • ويفضل ان يدير امور الجامعة مجلس اعلى ينتخب من اساتذتها ومن اعضاء يعينون بحكم وظائفهم على أن يكونوا من الوزراء والنواب • ويجب أن تترك الامور العلمية والفنية للجامعة ذاتها • ان جميع الجامعات الانكليزية جامعات أهلية ، وقد كانت تنهيب الاقتراب من الحكومة ولا تزال كذلك لانها تجد في ذلك التقرب ما

بهدد الحد من حريتها العلمية والتدخل في شؤونها الادارية • وبالرغم من ان الجامعات الانكليزية اصبحت ذات حاجة الى مساعدة مالية من الحكومة طل بعضها مترددا الى وقت قريب عن قبول شيء من هذه المساعدات مع ان الهيئة التي تقسم هذه المساعدات هيئة مختلطة من اساتذة الجامعات وبعض نواب البرلمان البريطاني • اما في الولايات المتحدة فنوعان من الجامعات : جامعات أهلية حرة وهي أوسع شهرة واكبر أثرا كجامعات هارفرد وبرنستون وكولمبيا وشيكاغو وجامعات رسمية وهي في الغالب أقل شأنا من زميلاتها الجامعات الاهلية الحرة • وبسبب تدخل حكومة الولاية في النوع الثاني مسوغ قد وقعت حوادث مؤسفة في تلك الجامعات كتحديد الحرية الفكرية والتدخل في ادارتها وما أشبه ذلك • واما في البلدان الاوربية (ما خلا انكلترا) فان اكثر الجامعات جامعات حكومية • انني لا استطيع البت منذ الان في كون عدم تدخل الحكومة أفضل من تدخلها ، ولكني لا أرى مسوغا للتدخل في شؤون هيئة تضم زبدة الطبقة المثقفة في البلاد • لم لا نطبق النظام الديمقراطي في هذه البيئة ؟ انه احرى بالنجاح منه في البيئة العامة •

٢ ـ المستوى العلمي للاساتذة : لا شك في أن كلياتنا الحاضرة تضم اكثرية الطبقة المثقفة ثقافة عالية في بلادنا • ولكنها أيضا بحكم الضرورة تضم طبقة ـ وان كانت قليلة ـ لا تصلح للتدريس في الكليات • اننا يجب أن نطمح الى أن يكون جميع مدرسي واساتذة الكليات حائزين درجة الدكتوراه ، ويجب ان لا نتساهل في قبول غير الحائز لهذه الدرجة الا في الحالات النادرة • وسواء أكان المرشح للتدريس حاصلا على درجة الدكتوره أم على درجة علمية دون ذلك يجب أن يكون ترشيحه من القسم المختص في الكلية وبمصادقة مجلس الكلية ومجلس الجامعة العلمي • ان في هذا ضمانا للمحافظة على مستوى علمي متين ، ولعدم التأثر بعوامل المحسوبية والسياسة • والذي اراه أن أغلب الاساتذة في كلياتنا ليست لهم خبرة في التدريس الجامعي وفي ادارة الجامعات • وطريقة التغلب على هذه

المشكلة تكون اما بارسالهم او بعضهم الى الجامعات الغربية لاختبار ذلك بانفسهم أو بجلب اساتذة مجربين من الجامعات الغربية الشهيرة على ان لا تتقيد في ذلك ببلاد دون اخرى ، فالعلم لا يعرف الحدود الاقليمية ، او باتباع الاسلوبين معا • وان هذا العمل يتطلب ما لا غير قليل ، ولعل المال مشكلة المشاكل ، ولكن لا بد من بذله ان أردنا رفع المستوى •

ومن المعلوم ان عدد الاساتذة العراقيين قليل ، وهو لا يكفي في قيام كليات الجامعة المقترحة بواجباتهم التدريسية بل واجباتهم العلمية الاخرى من بحث واستقصاء وتأليف ونشر • ولذلك كان من الواجب وضع الخطة حالا لارسال المتفوقين من طلبة الكليات ذاتها أو من خريجي الكليات الاخرى للاستزادة من الدراسة والتخصص في حقل من حقول المعرفة البشرية • والواقع أنه ليس عندنا متخصصون بأكثر فروع العلوم والفنون والاداب • ويكفي أن أقول انه ليس بين اعضاء الكليات العراقية الحاضرة من العراقيين من هو مختص بعلم الاجتماع أو علم الحيوان أو علم النبات أو علم النفس أو الفلسفة أو علم الاخلاق أو علم الاحصاء أو علم الاجناس البشرية (وأنا أقصد بالمختص الحاصل على درجة الدكتوراه) وغير ذلك من الفروع العلمية الاخرى •

ولكي نضمن رفع المستوى العلمي للاساتذة فيجب أن نجيزهم عاما واحدا كل أربعة أو خمسة أعوام لكي يعودوا الى الغرب ويتصلوا بالاساتذة المشهورين ويدرسوا عليهم عودا على بدء ما استجد من بحوث واكتشافات في حقلهم العلمي •

٣ ـ الكتب والمختبرات واللوازم : ويكفي أن أقول ان روح الجامعة وعقلها وقلبها معا في خزانة الكتب وفي المختبر • ولذلك يجب أن لا ندخر وسعا في توسيع خزائن الكتب والمختبرات • وربما سنحتاج الى أموال كثيرة لذلك • لقد أرصدت جامعة فاروق الاول في الاسكندرية خمسين الف جنيه لتزويد مكتبة الجامعة الكتب الضرورية على أن يوزع صرف

هذا المبلغ على خمس سنوات ، هذا الى المبالغ المرصدة لشـــراء الكتب في الميزانية السنوية الاعتيادية • ان هذا مشروع أعمال رئيسة لشراء الكتب ! ولا حاجة بي للقول أن مكتبات كلياتنا الحاضرة فقيرة في الكتب • وليست مكتبة دار المعلمين العالية بتسعة آلاف مجلد من الكتب فيها بالشيء الذي يمكن أن يقايس بمكتبات الجامعات الشهيرة •

٤ ـ المناهج : لقد ذكرت قبل حين انه ليس عندنا منهج تربوي وتعليمي كامل في أية مؤسسة • ولا شك أن مناهج كلياتنا محتاجة الى الاصلاح ، والاصلاح المستمر • وعندي اننا يجب أن نتوخى شيئين في اصلاح المناهج لكلياتنا : الاول ـ رفع مستواها ، الثاني ـ مسايرتها للاتجاهات الحديثـــة في التعليم العالي • ولعل أهم ما يؤخذ على التعليم العالي انه اتجه اتجـاها مهنيا ضيقا • وتؤكد اقتراحات اللجان الفنية الجامعية وغيرها في ضرورة تزويد الطالب ، بغض النظر عن اختصاصه ، ثقافة عامة عالية تساعده عـلى تكوين فلسفة له في الحياة وفي معرفة مشاكل المجتمع الذي يعيش فيـــه والمقترحات المختلفة لحلها •

ان جميع هذه الامور تتطلب ما لا غير قليل ، وان ميزانية كلياتنـــا العالية (الكلية الطبية بما فيها من كلية الطب والمستشفى التعليمي ، وكلية الحقوق وكلية الهندسة ، ودار المعلمين العالية) بلغت حوالي ٢٤٩٫٠٠٠ دينارا في السنة المالية ١٩٤٤ • ان هذا المبلغ ضئيل بالنسبة لجامعة تريد أن تقوم بوظائفها المتعددة ، فمن الضروري زيادته • هذا من جهة ، ومن جهة احرى تحتاج الجامعة الى أموال طائلة دفعة واحدة أو على الاقل موزعة على خمس أو عشر سنوات لتشييد الابنية اللازمة (أقصد الابنيـة التي يجب أن تضاف الى الابنية السابقة ، لان تشييد بناء جديد للجامعة الان أمـــر صعب ، ويجب ان يؤجل الى مدة من الزمن) وشراء أجهزة المختبرات الضرورية والكتب واستقدام مشاهير الاساتذة من الجامعات الغربية وارسال البعثات العلمية الخاصة بالجامعة واجازة الاساتذة فيها لتجديد الدراســـة

في الجامعات الغربية • ان ميزانية جامعة فؤاد الاول بالقاهرة تقرب من مليون جنيه ، وان ميزانية الجامعات الانكليزية تبلغ حوالي سبعة ملايين جنيه ، هذا مع علمنا بأن ما يصرف للاشياء الجديدة في تلك الجامعة وهذه الجامعات شيء قليل قلة نسبية • أما جامعتنا المقترحة فتحتاج الى مبالغ كبيرة • فمن أين نأتي بالمال ؟

ان امام الشعب العراقي فرصة عظيمة ليظهر فيها سخاءه وتقديره للعلم ، واعادة مجد بغداد العلمي التليد • انه يستطيع أن يضع اساسا مستقبله في الجامعة • ولذلك ليس بالشيء العسير عليه أن يقوم بالتبرع للجامعة • انني أعتقد انه اذا ما تشكلت لجنة من الشخصيات المدنية والعلمية المعروفة باخلاصها ونزاهتها فانها تستطيع أن تجمع مبلغا كبيرا للجامعة • انني أرى أن لا يكون هذا المبلغ دون مليون دينار ، واؤمل أن نجد من العراقيين والعراقيات سخاءا في هذا الميدان ، ولنكن مثل اخواننا المصريين حين أنشأوا الجامعة المصرية • انني سمعت أن عدة من السيدات المصريات الكريمات قدمن مجوهراتهن الخاصة للجامعة ، فهل نجد مثل هذا الروح في العراق ؟ انني مطمئن الى ذلك ، فالى العمل !

ملحق رقم (٤)

تقرير دارون ومورغن

تمهيد :

١ ـ بعد العرض الابتدائي للوضع الذي قام به أحدنا والتقرير الذي كتبه على اثر ذلك في عام ١٩٤٧ تفضلت الحكومة العراقية فدعتنا ، والقت الينا بمهمة القيام ببحث أوفى عن حاجات البلاد فيما يتعلق بالتعليم الجامعي واقتراح النهج الذي ينبغي أن تنهجه لسد هذه الحاجات .

٢ ـ ولقد لبثنا بالعراق شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٨ باحثين مدققين . فزرنا بغداد والموصل وكركوك والسليمانية والبصرة ، وطفنا في شتى أرجاء العراق من انجاده الشمالية الى أغواره الجنوبية حتى نتعرف على مختلف الاحوال في الريف . وكذلك أتيحت لنا الفرصة لمشاهدة معاهد التعليم العالي ببغداد ، وطائفة من المدارس في بعض المدن والقرى . وفوق مشاهداتنا اتصلنا اتصالات جمة برجال التعليم وأصحاب الصناعة وغيرهم من الموظفين والافراد ذوي الشأن ، فاستمددنا من معارفهم وتجاربهم معلومات قيمة ونصائح ثمينة .

٣ ـ وان المقام ليضيق عن تعداد جميع من بذلوا لنا المعونة والمساعدة ، فلهم منا أجمل العرفان . على أنه لا بد لنا من المبادرة الى التنويه بعطف معالي وزير المعارف السيد توفيق وهبي ، وتشجيعه . فاينما حللنا كان مديرو المعارف ينظمون لنا الزيارات تنظيما رائعا ، ويعدون لنا البرامج النافعة ، ويهيئون لنا وسائل الراحة . ولا يسعنا الا أن نخص بالشكر الدكتور عقراوي المدير العام للتعليم العالي ، اذ كان لنا من كفايته محرك دافع في جميع أعمالنا بالعراق ، وحققت مصاحبته لنا في زياراتنا خير

الاتصالات فشاهدنا كل ما أردنا أن نرى ، واستشعرنا في أسفارنا الراحة التامة • وانا لنسجل بالغ أعجابنا بمعرفته العميقة وحكمته الناضجة ، وشكرنا لما بذل لنا بسخاء من خدمات في هذا المضمار •

٤ ـ وكذا نرجو أن يكون الاستاذ د• سكلبك Mr. D. Skilbeck مدير كلية « واي » الزراعية Wey college عضوا في اللجنة معنا ولكن حادثا فجائيا خطرا طرأ عليه فحال ـ ويالاسف ـ بينه وبين السفر الى العراق • وانا بالنظر لخبرته باحوال العراق وببعض ربوع الشرق الاوسط ، وعلى الاخص فيما يتعلق بالمشاكل الزراعية قمنا بالتماس معونته ونصحه فتفضل بمطالعة الاجزاء الخاصة بالزراعة في التقرير ، ثم أذن لنا أن ننوه باتفاقه معنا فيما أوردناه واقراره لما أوصينا به من الاراء في هذا الباب •

٥ ـ هذا ، وانا لنسجل شكرنا الى السيد ألان روس Mr. Alan Ross الذي صحبنا في زيارتنا للعراق ، وكان كاتم سر لنا •

الاساس :

٦ ـ من العبث النظر في تأسيس جامعة أو البحث في وظائفها اذا لم ننظر الى علاقة الجامعة بالجماعة التي تقوم على خدمتها • فحتم علينا اذن أن نبين باجمال ما يتراءى لنا من العناصر المهمة لاوضاع العراق القائمة بالفعل والكامنة • وما بنا من حاجة للعودة الى الماضى القديم حين كان العراق موطنا لحضارات بلغت من القوة والثراء شأوا بعيدا ، فان نظرة عابرة لتكفي للدلالة على أن مركزه اليوم عظيم الاهمية والخطر • فالعراق الحديث لا يزال فتيا ناشئا ، ولم يمض الا ما يزيد قليلا على ربع قرن واحد على انتقاله من ولاية تركية نائية الى دولة عالمية مستقلة • وأن تربته سواء كان ذلك في سهوله الملأى بطمى الانهار أو في مرتفعاته التي تسقيها الامطار ، أو ما في أعماق طبقاته من زيوت تملأ الآبار • ومع أن هذه الكنوز تستلزم لاستثمارها توفر الايدي العاملة والاموال الطائلة ، الا أن كل ذلك لا

يكفي ما لم يكن هنالك شعب صحيح الجسم تتوفر فيه المهـــارة الفنيـــة والسجايا الخلقية من دأب ومثابرة واستقامة •

ان العراق الذي يتصل بالبلاد التي تؤلف الحدود الشرقية للبحـــر المتوسط والعالم الغربي ، والذي يتاخم المنطقة الجبلية الممتدة شمالا الى تركية وجمهوريات السوفيت وايران ، وينحدر الى خليـــج فارس المؤدي الى الشرق ـ لهو في وضع جغرافي يسيطر على طرق المواصلات • وتـزداد أهمية هذا الوضع المركزي بتقدم السفر الجوي لان العراق يقع بالضبط على الطريق العام بين الشرق والغرب • فلو توفرت في الشعب صفات المواطنة الصحيحة لاصبح العراق نفوذ هائل لا من حيث هو مصدر للوقود والمواد الغذائية حسب ، بل من حيث هو حلقة اتصال بين الشرق والغرب يعـين على فهم أحدهما للآخر ، أو من حيث هو طريق لنقل السلع والافكار يلعب دورا حيويا في تضامن امم العالم بعضها مع بعض ، فيجزي من وراء ذلك الجزاء الاوفى من غنى مادي وقوة ونفوذ •

٧ ـ ولكن شيئا من ذلك لا يمكن أن يتحقق اذا لم يكن في العراق رجال ونساء أولو كفاية كما وكيفا ، للنهوض بالاعمال الجسام التي يتطلبها هذا الوضع • فلابد له من حكومة مستقرة رشيدة • وهذا يقتضي حكاما وموظفين من ذوي الصفات الممتازة ، ورجالا ونساءا من جميع المراتب في شتى مسالك الخدمة العامة ومرافق الصناعة والتجارة قادرين على الاضطلاع باعباء وظائفهم كما يقتضي وجود شعب مهذب يلعب دوره في علاقاته العامة والخاصة جميعا •

وظائف الجامعة :

٨ ـ ان تحقيق هذه الاشياء يكون بالتدريج • ومع ذلك فقد قطـع العراق شوطا بعيدا في هذا المضمار • فلا يسع الزائر للعراق الا أن يعجب للتقدم البديع والاعمال الكبار التي قام بها العراق في الخمس والعشرين سنة الاخيرة في ميادين الصناعة والزراعة، والتعليم ، والصحة ، والمواصلات

والخدمات العامة • بالاجمال • ذلك تقدم عظيم • على أن أمام العراق أعمالا جساما لابد له من القيام بها • فمن ابرز حاجات البلاد اعداد اولئك الذين يندبون للمهام التي تتطلب أعلى المزايا الفكرية • وتربية هؤلاء الرجال والنساء هي الوظيفة التقليدية للجامعة • فما زال العراق مضطرا الى أن يعتمد ، في الاساس على جامعات البلاد الاخرى كيما يتسنى له تعليم فتيانه وفتياته في أشواط التعليم العالي • وكلية الطب الملكية ببغداد هي أظهر ما يمكن استثناؤه في هذا المقام • ثم أن في العراق حاجة ملحة للبحث العلمي في مشاكله الخاصة المهمة مثل استثمار ثروته الطبيعية ، والعقليات المناسبة لصناعاته ، والظواهر المحلية لشؤون الصحة والامراض والاحوال الاجتماعية الخاصة الناشئة عن تأثير المناخ والعوامل الجغرافية الاخرى ، هذان المنهاجان وهما التربية العالية والبحث العلمي ، حتم على الجامعة أن تأخذ بهما في سبيل النهوض بالبلاد في معارج الرفاهية والارتقاء • وليس لامة أن تطمع الى الاستقلال الحقيقي اذا لم تستطع النهوض بهاتين المهمتين • ومن ثم نرى أن قد آن للعراق أن يؤسس جامعة تفي بكل ذلك •

٩ ـ على أنه مهما يبلغ الحرص على الجامعة والتقدير لضرورتها فانها تكون مصدر ضعف لا قوة ، اذا لم تؤسس على قواعد راسخة وتفهم وظائفها وتحدد بكل تدقيق كذلك تغدو الجامعة خطرا على الامة ، اذا لم تنسق خدماتها بحيث تلائم مطالب المجتمع وحاجاته •

وسيأتي الكلام على مستلزمات تأسيس الجامعة في القسم الخاص بدستور الجامعة وادارتها • ولكنا نرى أن من الضروري قبل التبسط في معالجة الاعتبارات العملية أن نستقصي صلة الجامعة بحاجات المجتمع عامة والنظام التعليمي خاصة ••

١٠ ـ من المسلم به أن الجامعة ينبغي لها أن تعد الرجال والنساء للاعمال والخدمات التي تتطلب من أصحابها أعلى درجات النمو الفكري • ومن أجل ذلك تصبح الجامعة بطبيعة الحال مطمحا يجتذب الطامحين من

الشباب الذين يصبون حقا الى أن يؤهلوا انفسهم لتولي المناصب الرفيعة في أمتهم سواء في خدمة الدولة أو في مجال الاقتصاد • ولكن ثمة ما يتهدد ذلك من خطر جسيم غفلت عنه كثير من الامم فترتبت عليه أوخم العواقب ومن الواضح أن المهارة والقدرة المدربة في أي مجتمع يجب ان تنظم تنظيما هرميا • فلكل شخص مدرب تدريبا عاليا يجب أن يتوفر له عدد ممن هم أقل منه قابلية يتبعهم عدد أكبر ممن هم أقل مرانة من هؤلاء أيضا وهكذا تتزايد الاعداد حتى تصل الى بسطاء العمال الذين لهم مع ذلك شأن كبير • فالمهم لكل أمة أن يقوم فيها هذا النسق بحيث يتحقق توزيع المواهب والكفايات الطبيعية على أتم وجه وارضاه ، وبحيث تتبوأ كل ميزة صادقة المكانة اللائقة بها • واذن فمن المحتم اقامة سلم للمواهب الصادقة بحسب درجاتها • أما الاخلال بهذا النظام بتدريب اعداد كبيرة من الناس في المستويات العليا والاقتصار على أقلهم في المستويات الدنيا ، فانه يعرض الامة للخطوب •

١١ ـ واذا عبرنا عن ذلك بلغة التربية قلنا ، أن اهداف الجامعة ونتائجها ينبغي أن يلتئم مع النظام التعليمي برمته • على أنه لا ينبغي أن يؤخذ من ذلك كما سنبين فيما بعد جعل الجامعة جزءا من هذا النظام ، بل يجب أن نفقه أن سياسة الجامعة ونجاحها تتوقفان على الاجزاء الاخرى من النظام التعليمي القائم في البلاد • وسنبحث في غير هذا المقام مشكلة اعداد المدارس الثانوية للالتحاق • أما الان فنود أن ننبه الى النسب الصحيحة بين اولئك الذين يشتغلون في المراقي العليا من الاعمال واولئك الذين يشتغلون في المراتب الدنيا منها أي بين اولئك الذين يتخرجون في الجامعة والذين يتخرجون في معاهد التعليم الاخرى • وها نحن أولاء نبسط القول بضرب لامثلة مشيرين الى مرفقين من مرافق العمل بنوع خاص •

١٢ ـ لنختبر الهندسة والزراعة باعتبارهما المجالين اللذين تظهر فيهما بجلاء حاجة الصناعة الى اعداد وفيرة من الافراد الذين لم يبلغوا أعلى

مستويات التعليم ، ولكن لهم مع ذلك من المهارة العملية في عملهم ، ومن المعرفة والشخصية والخبرة ما يرفعهم الى مستوى يؤهلهم لمراقبة اعمال الاخرين ممن هم أقل منهم مهارة • وانا لنقدر أن كل رجل مثقف ثقافة جامعية يحتاج الى ما يقرب من ستة أو ثمانية من أفراد من هذا النوع ، اذا أريد الانتفاع به مع مراعاة الاقتصاد والكفاية • والعراق ، على قدر ما وصل الينا من المعلومات ، يشكو نضوبا في الرجال الذين هم في هذا المستوى من التدريب • واننا لنعتقد كذلك أن هذا الامر يتصل بالمشكلة التي نحن بصددها أوثق الاتصال • فلابد لنا من أن نشير بكل قوة الى أن في العراق حاجة ملحة للاهتمام بتدريب هذا النوع من الرجال • وانما قلنا أن هذا الامر يتصل بالمشكلة التي نحن بصددها لاننا نشفق من تأسيس الكليات في الجامعة لاجل تدريس هذه الموضوعات سيمضى حتما الى أن ننصرف اليها الناشئة الذين ينبغي أن نتعهدهم في معاهد أخرى بتربية مختلفة • لذلك ننصح بضرورة النظر منذ البدء في انشاء نظام للتعليم الزراعي والصناعي ، أي بتأسيس معاهد يراعى في تأسيسها ان تكون عملية، وبترقية ما هو قائم منها الان ، بقصد تخريج رجال يشغلون وظائف المراقبين في الشؤون العملية • ولن يفوتنا أن نقترح الوسائل التي بها يستطيع من يدخلون المعاهد الفنية مواصلة التعليم بالجامعة ، اذا هم أوتوا من الاستعداد ما يوهلهم للانتفاع به • ومن الحق أن أي نظام لا يجعل ذلك ممكن التحقيق لا ينافى الديمقراطية حسب ، ولكن يهدر مواهب الافراد هدرا • هذه حقيقة ظاهرة ، ولكننا نريد أن نتعرض لنقطة أقل ظهورا وهي أن حشو الجامعة بطلاب كان الافضل تعليمهم بمقتضى منهاج فني عملي ، يؤدي الى هدر مواهبهم هدرا لا يقل عن سابقه فضلا عن آثاره الاجتماعية والسياسية الوبيلة ، بما يخلفه من طوائف المتعلمين الذين لا مجال لاستخدامهم فيما بعد حتى بفرض انهم تمكنوا من أن يستوعبوا التعليم الجامعي الى حد مقبول • وعواقب ذلك سيئة لان هذا سيؤدي من جهة الى خفض مستوى التعليم في الجامعة لا محالة فيمنع الطلاب المبرزين من التقدم

الى المستويات العالية التي يؤهلهم لها استعدادهم • ومن جهة أخرى فان هؤلاء الذين يتخرجون في الجامعة بدرجات دنيا لن يوفقوا الى العمل الذي يرون أن شهاداتهم تؤهلهم له مما يجر الى كثير من الاسواء الاجتماعية والسياسية التي تنجم عن الفشل والسخط •

حدود التوسع في الجامعة :

١٣ ـ فمن رأينا اذن انه ينبغي أن يكون للسرعة التي يتهيأ للجامعة أن تنمو بها النصيب الاوفى من العناية • ولكي يتأتى لنا ذلك لابد من مراعاة اعتبارين رئيسيين هما : أولا ـ حاجة البلاد الى الافراد الذين يتعين أن تمتد دراستهم الى الشوط الذي يستلزم التعليم الجامعي ، وثانيا ـ الوسائل التي تضمن الضبط المدقق لدخول الطلاب الى الجامعة • ن الاخفاق في المحافظة على مستوى القبول في الجامعة لن يقتصر ضرره على تخريج عدد كبير جدا يضاف الى أشباههم من ذوي الثقافة الفكرية الذين فشلوا في الحياة نضيق المجال عن استيعابهم ، ولكنه يعدوه الى الهبوط بنوع الدراسة الجامعية ، والى الحط من قيمة الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعة أيضا •

١٤ ـ كذلك يتوقف نوع التعليم الجامعي ، في النهاية ، على المدارس الثانوية فهي التي تعد الطلاب للالتحاق بالجامعة • وفوق ذلك فان العدد الذي تستطيع الجامعة أن تقبله ، انما يحدده عدد من يتخرجون في المدارس الثانوية • ان نظام التعليم الثانوي في العراق لا يزال في اوائل عهد نموه • لذلك كان من المهم أن يتخذ اعظم الحيطة للمحافظة على مستوى الدراسة في الجامعة ، وأن يدقق في اختيار عدد الطلاب المقبولين فيها • وتلك خطة لا محيد عن الجرى عليها عدة سنين ريثما تستطيع المدارس الثانوية تخريج عدد أكبر من الطلبة الممتازين •

١٥ ـ ومع أن مراعاة الكيف في اختيار الطلاب هي أهم الاعتبارات التي ينبغي أن تراعى في القبول ، فان ثمة اعتبارات أخرى • فلابد للجامعة

في أدوارها الاولى من أن تواجه صعابا من ناحية عدم توفر المحال والاجهزة. واذا لم يتناسب عدد الطلاب في الجامعة مع ما تستطيع أن تهيئه لهم من أسباب التعليم عم الضرر الجميع وبخاصة اولئك الطلاب الذين تستلزم دراستهم تطبيقا عمليا تمنع الاكثار منه ظروف الجامعة المادية . فلئن جاز أن نعمد الى ضم عشرين طالبا جددا الى طلاب يقومون بالاستماع الى منهج في الاداب أو الفلسفة فان عدد الطلاب الذين يدرسون مثلا الكيمياء أو علم الحياة انما يتحدد بسعة المختبرات واستيفائها للادوات والاجهزة . وكذلك الشأن في توسيع كلية الطب ينبغي أن يكون ملحوظا فيه عدد ما تتسع له مستشفياتها من أسرة .

١ ـ لذلك نوصى بضرورة التشدد في قصر القبول بالجامعة في سنواتها الاولى على عدد محدود من الطلاب . هذا ، مع علمنا في الوقت نفسه أن البنين والبنات الذين يكملون دراستهم الثانوية قد يرومون مواصلة التعليم . لا مرآء في أن هذه نزعة محمودة نحبذها ، ومن الخطل الوقوف في سبيلها . بل أن كل حكومة تغفل عن ادراك تلك الحاجة ، انما تقصر في اداء واجبها . بيد ان كل ما نريد الاشارة اليه بقوة أنه لا ينبغي أن نكل الى الجامعة وحدها الوفاء بهذا الغرض . وهذا مؤداه انه لابد في آن واحد من توسعة المعاهد العالية الاخرى بحيث تتسع لهذا العدد الاكبر من الشبان الذين يريدون مزيدا من التعلم الجامعي دون استعداد له ، وليس في مستطاع البلاد الانتفاع بهم حتى لو نالوا التحصيل الجامعي . فاذا كنا نريد لنوع التعليم في الجامعة أن يظل محافظا على صورته ، فلابد من الاكثار من المدارس الصناعية ، والزراعية ، والتجارية ، والفنية .

وعلى ذلك فلنشرع ببيان رأينا في تكوين الجامعة النهائي ، وكيف يمكن انشاء اجزائها كل في وقته المناسب بحيث نتقي الاخطار التي أشرنا اليها .

١٧ ـ بديهي أن تأسيس أي جامعة عمل جسيم يواجهنا بمشكلات كثيرة معقدة • فمع ما تتطلبه الجامعة من نفقات مالية باهضة لابد من اقامة المباني واستيفاء المعدات واستحضار الكتب • وفوق ذلك كله لابد من الحصول على الاساتذة ذوي المؤهلات العلمية • وكل هذا ليس من السهل توفيره • ولذلك ينبغي أن يكون المبدأ الذي نسترشد به في عملنا منصبا على تركيز الجهود في نطاق ضيق ، فنؤسس فرعا من الجامعة مزودا باكمل عدة ، ثم نتوسع على تدرج بحسب مقتضيات الظروف • وها نحن نعرض منهجا يمتد على عدد من السنين بحيث تكون الاهداف البعيدة ظاهرة أمامنا منذ البدء • ومع ذلك فاننا نوصي ونصر على وجوب حصر الجهود أول الامر وفي كل مرحلة تالية من مراحل نشوء الجامعة ، في مشروع معلوم الحدود •

مؤهلات القبول :

١٨ ـ من الضروري قبل كل شيء أن نضمن المحافظة على مستوى القبول في الجامعة ، ان أمر تقرير ذلك يجب أن يوكل الى الجامعة ذاتها • وهذا في نظرنا مبدأ جوهري فللجامعة الحق في انتقاء طلابها بعد اجتيازهم امتحانا للدخول « ماتريكوليشين » مستقلا عن الامتحانات المدرسية النهائية• فأول الحاجات تأسيس كلية اعدادية تعد التلاميذ الحاصلين على الشهادات الدراسية للدخول في الجامعة• وهذه الكلية ينبغي أن تنشئها وزارة المعارف• ولكننا نرى حرصا على توثيق الصلات بين الدراسة فيها وبين حاجات الجامعة ، أن يقوم على ادارتها مجلس ادارة خاص يضم ممثلين من الجامعة •

١٩ ـ وثمة حاجة اخرى سنأتي عليها فيما بعد • تلك حاجة كل طالب يطمح الى التعليم العالي الى دراسة اللغات الاجنبية ، وبخاصة الانكليزية • فاذا آمنا بهذا المبدأ اصبح لنا أن نذهب الى الرأي بأن من أكبر مهمات هذه الكلية الاعدادية التي اقترحناها التثبت من احسان طلابها الذين سيلتحقون بالجامعة للغة الانكليزية •

٢٠ ـ ونرى أن لابد للعراق في آخر الامر من أن يستثمر الحاجة الى عدد من هذه الكليات الاعدادية ، ولكن لا محيص في أول الامر من فتح كلية اعدادية واحدة في بغداد أو على مقربة منها • ثم أنه ينبغي أن توفر أسباب الاقامة في الكلية للطلبة القاطنين في الاقاليم ، بل انا نود لو اتيح لطلاب بغداد أيضا الاقامة في الكلية لاسباب سنذكرها في التقرير • وهكذا ينبغي أن تعد العدة لتمكين البنين والبنات معا من حضور الدراسة في هذه الكلية •

٢١ ـ ويجب أن تنظم الدراسة في الكلية الاعدادية على أساس منهاج يستغرق سنة واحدة عادة • ويحق لكل طالب حصل على الشهادة الثانوية أن يطلب الدخول في الكلية • وقبوله منوط بهيئة الكلية التي تستمد سلطتها ـ كما بينا ـ من وزارة المعارف بالاتفاق مع الجامعة •

٢٢ ـ كذلك يلزم أن تمكن الطالب الذي بلغ المستوى المطلوب للقبول في الجامعة من الالتحاق بها من دون أن يدخل الكلية الاعدادية • وقد يبلغ الطالب هذا المستوى على أثر دراسته في مدرسة ثانوية عراقية أو في مدرسة أجنبية أو بدراسته الخاصة أو أية طريقة أخرى • ولكن الواجب أن نأذن له بالتقدم الى امتحان الدخول فاذا نجح لم يعد من الضروري اضطراره الى أن يقضي سنة في الكلية الاعدادية •

٢٣ ـ واذا كنا لا نريد أن نفصل القول في قضية الكلية الاعدادية ، وددنا أن نلفت النظر الى نقطتين مهمتين • أولاهما أنه اذا كانت قيمة الدراسة في الكلية الاعدادية لا تنحصر في رفع مستوى التلاميذ فحسب بل تتعداها الى تصفيتهم كذلك ، فانه لابد من أن يخفق بعضهم في الوصول الى المستوى الذي يؤهلهم لدخول الجامعة ومعنى ذلك أن لكل مائة طالب يقدر لهم النجاح في دخول الجامعة ، يتعين أن يقبل عدد اكثر بالكلية الاعدادية • ولا نستطيع أن نقدر بالضبط النسبة الصحيحة لذلك ، ولكنا اذا ما أردنا المحافظة على مستوى الدراسة لابد من أن نطرح نسبا كبيرة من هؤلاء الطلبة في السنوات الاولى • وسنعود الى مشكلة عدد التلاميذ ، عند الحديث عن مجموع طلبة الجامعة •

٢٤ ـ وثانيتهما ، وهي متولدة من النقطة الاولى ، أن الصدمة كلما عظمت على الطالب من جراء رسوبه في الامتحان ، مال الممتحنون الى وضع الرحمة فوق العدل لذلك كان من المهم تخفيف الصدمة الناشئة عن الرسوب ما أمكن التخفيف فاذا انفق طالب سنة ، ولو على حساب الحكومة استعدادا لامتحان الدخول الى الجامعة ثم رسب ، فليس معنى ذلك تربويا أنه اضاع وقته سدى ، نعم قد لا يكون صالحا لدخول الجامعة ، ولكن تربيته ستكون ، بالضرورة ، أرقى مما لو ترك الدراسة قبل ذلك بسنة • وبهذا القدر لابد من أن تزداد قيمته في سوق العمل • وفي رأينا أن يخول مجلس الكلية الاعدادية اصدار وثيقة الى الطلبة الذين يكملون هذه الدراسة ينص فيها على أنهم قد درسوا كذا وكذا من الدروس ولو انهم لم يبلغوا المستوى الذي يؤهلهم لدخول الجامعة •

٢٥ ـ وبديهي أن الكلية الاعدادية لابد من افتتاحها قبل افتتاح الجامعة كيما تعدد الطلبة الاعداد الامثل لاجتياز امتحان الدخول • على انه يلزم أن لا تفتح الكلية الا بعد التثبت من استعداد الجامعة لقبول الطلبة الذين الدين تخرجهم الكلية ، والقيام بتزويدهم الدراسة العالية •

٢٦ ـ ونحن نوصى بأن تفتح في بادىء الامر كلية اعدادية واحدة في بغداد ، حتى اذا تمت الجامعة أمكن تأسيس كليات أخرى في الموصل والبصرة مثلا • ومع ذلك فنحن نتمنى أن يأتي الوقت الذي يرتقي فيه نظام التعليم الثانوي بالعراق ، فيصبح في النهاية قادرا على اعداد الفتيان والفتيات في المدارس الثانوية وابلاغهم المستوى الذي يمكنهم من دخول الجامعة • فالكلية الاعدادية ان هي الا مجرد وسيلة لسد الفجوة القائمة الان بين التعليم الثانوي والجامعة • وانا لنجزم أن هذه الفجوة قائمة ، وأن القعود عن سدها تترتب عليه نتائج وخيمة •

الغاية المهنية للجامعة :

٢٧ ـ من المسلم به عندنا أن في كل بلد حاجة الى جامعة تعد شبيته

للقيام بأعمال مهنية مختلفة • فالتلاميذ لا ينفقون اوقاتهم واموالهم الا لانهم يريدون الاستعداد للحياة ولا يزال هذا اليوم كما كان بالامس ، أمـــرا لا غبار عليه ، على الرغم مما يقوله الخياليون من طلب العلم للعلم ذاته • وما من الناس أحد بقادر على أن ينكر على الجامعة واجبهـا في تزويـد الشبيبة أعلى مراتب التعليم في ميادين الطب ، والهندســة ، والزراعة ، والحقوق ، والتعليم ، والخدمة العامة • ولكن لا يلزم عن ذلك أن خـير مكان يجرى فيه هذا التعليم هو الكليات المهنية الخاصة •

تنظيم الجامعة :

٢٨ ـ يجمل بنا قبل ابداء توصياتنا المفصلة عن تكوين الجامعـــة وأوصافها أن نستعرض الخطة العادية لمعظم جامعات العالم • فانها تنقسم ، عادة ، الى فروع أو كليات أو قل مجموعات واسعة من الموضـــوعات الدراسية • والفرعان المركزيان في كل جامعة ، هما : الاداب (ويسمى بالفنون أحيانا) والعلوم • وهذان الفرعان يؤلفان ، في الغالب أكثر مـن نصف الجامعة ، اذ يحويان طائفة من موضوعات الدولة لا تتجه ، عـــلى الاكثر ، وجهة مهنية مباشرة • ففرع الاداب يشمل اللغـــات والاداب ، القومية منها والاجنبية ثم التاريخ ، والفلسفة ، والاقتصاد والجغرافيا ، على حين أن فرع العلوم يشمل الرياضيات ، والفيزياء والكيمياء ، وعلم طبقات الارض ، والحيوان والنبات •

٢٩ ـ ولا تستطيع جامعة أن تنهض بواجباتها الاساسية ، ما لم يكن فيها فرعان قويان للاداب والعلوم • على أن كثيرا من الجامعات تشتمل على فروع أو كليات أخرى مستقلة عنهما • ومرد ذلك ، في الاغلب ، لاسباب تقليدية ، وان كانت دروسها كثيرا ما تشبه في الواقع دروس فرعي الاداب والعلوم بحيث لا يلزم ، بالضرورة ، الفصل بين الكليات • والنزعة الغالبة على التعليم في هذه الكليات الاخرى هي النزعة المهنيه ، وتشمل هـــذه الكليات ، الطب ، والهندسة والحقوق ، والدين • ولكن مع ذلك فـــان

فرعي الطب والهندسة يندمجان في فرع العلوم في معظم الاحيان ، كما يندمج فرعا الحقوق والدين في فرع الاداب ومما يلاحظ في هذا الصدد أن الفصل بين الطب وغيره من الدراسات أمر معقول ، لان الطب يتطلب في العادة ، مدرسة واسعة ذات مناهج طويلة ، فضلا عن أن النظرية المهنية بارزة فيه على أشدها • ولكن على الرغم من ذلك فان كلية الطب تكثر من التعاون الوثيق مع كلية العلوم في مراحل دراستها الاولى • وعلى هذا الغرار تقدم الدروس الاولى للهندسة في كلية العلوم ، بل الواقع أنه ليس لبعض الجامعات ، على سعة ما تعطيه من دراسات في الهندسة ، كلية خاصة بالهندسة • وكذلك الحال في الدين ، فهو فرع اختصاص ومن المعتاد دراسته لاجل أغراض مهنية ، ولكن المتعارف الان أن دراسته لا تبدأ الا بعد الفراغ من دراسة الاداب وهذا الامر نفسه يصدق على الحقوق • وعلى ذلك فاننا نعيد القول بأن كليتي الاداب والعلوم هما قلب كل جامعة ، وأن مستوى التعليم فيهما من حيث نوعه يحدد مستوى التعليم في الجامعة كلها •

البحث العلمي :

٣٠ ـ أشرنا اشارة عابرة الى واجب الجامعة في أن يكون لها نصيب من تقدم العلم والحق أن أهمية البحث العلمي ليست في نتائجه المباشرة فحسب ، بل لانه فوق ذلك وسيلة لاتقان التعليم وتحسين نوعه • واذا صح القول ، بصفة عامة ، أن القسم الذي يقوم بالابحاث العلمية هو أقرب من غيره لتعليم طلبته تعليما يفتح أذهانهم ، كان من المهم ، اذن ، تشجيع البحث العلمي باتخاذه سياسة صريحة للجامعة ، وباختيار الصالحين له من الرجال وتوفير مستلزماته المادية سواء في ذلك الكتب والاجهزة والمباني •

٣١ ـ وواضح أن فرض الخطوط التي ينبغي للبحث العلمي أن يسلكها ليس من الامور العملية او المستحبة • فان ذلك ينبغي ان ينبع من مقدرة القائمين به ويفيض عن مظاهر شغفهم • على أنه من الطبيعي أن تعين الظروف المحلية ، ومما تمدنا به من فرض ، الخطوط التي يمكن

للبحث العلمي أن يسلكها ، ولا سيما في تلك الميادين التي لها أهمية خاصة بالنسبة للبلاد • وقد يحسن أن ندرس في النهاية سياسة البحث العلمي من حيث علاقتها بنمو الجامعة ، غير أنه من السابق لاوانه أن نحاول في المرحلة الحاضرة الاشارة الى مناهج البحث، ما خلا بعض الخطوط العامة الواضحة•

لا شك في أن هناك مجالا للبحث الاثري في العراق • ومن المرتقب أن تتسع فيه دراسات تاريخ العرب وحضارتهم • ولا شك كذلك في أن هناك فرصا عديدة للاندفاع في بحث المشاكل التي تتناول الزراعة والطب في العراق ، كما أن هناك مشاكل هندسية ذات بال في ميادين انتاج النفط ومواد البناء وأساسات المباني ، والري ، ومشاكل بيولوجية تتعلق بالاقتصاد الزراعي ، والطفيليات ، وتطبيق علم الوراثة على الزراعة ومصائد الاسماك في أحوال العراق المختلفة ، ومن العبث أن نتكهن بالنتائج النهائية لهذه الابحاث ، ولكن يكفي أول الامر أن نكون على علم بأن مجال ذلك فسيح أمام كل عامل مجد مثابر ينتسب الى الجامعة ولسنا بمتسرعين اذ نعبر عما في صدورنا من أمل في أن تخرج الجامعة يوما رجالا ونساء لا ليؤدي عملهم الى اضافة ذخيرة جديدة من العلم في سبيل منفعة العراق والانسانية جميعها فحسب بل ليكون من أثر ذلك ازدياد سني الجامعة وذيوع صيتها في الافاق باعتبارها مركزا ينبثق منه النور والعرفان • فمتى جاء ذلك اليوم ، أصبحت جامعة بغداد كغيرها من الجامعات الكبرى محجة يفد اليها الطلبة والعلماء من جميع أقطار الارض • وحينئذ تصبح الجامعة عضوا في أسرة العلم العالمية •

الدرجات العلمية :

٣٢ ـ ان من امتيازات الجامعة ووظائفها التقليدية منح الدرجات العلمية والشهادات والوثائق التي تشهد بما اداه اولئك الذين درسوا فيها ، أو قاموا ببحث علمي في ظلها • ان شهرة الجامعة رهينة ، في الغالب ، بجدارة من تمنحهم درجاتها وشهاداتها • ولذلك كان على أعظم جانب من الاهمية المحافظة على مستواهم العلمي الراقي ، والاستيثاق من أن أي واحد

منهم لا ينال درجة ما بدون استحقاق ، وأن الدرجات تمنح لهم أو تمنح عنهم بعدالة لا يعتريها الشك .

٣٣ ـ ومن الواجب أن تكون هناك درجات مبدئية تعطيها الجامعة بعد مدة من الدراسة . ففي كليتي الاداب والعلوم نرى أن هذه المدة يجب أن تكون اربع سنوات على حين أنها في الكليات المهنية وكلية الطب يمكن أن تطول الى اكثر من ذلك . وانا لنقترح أن تكون الدرجتان الاوليتان هما درجتا البكالوريوس في الاداب . والبكالوريوس في العلوم على أنه بالنظر الى ما هو شائع عرفا نرى أن تكون درجة الدكتوراه في الطب الدرجة الاولى . كذلك يجب أن تكون هناك شهادات ارقى اعترافا بالدراسات العليا وتشجعا على البحث العلمي . والواقع أن وضع نظام مفصل للشهادات ، وأن يكون أمرا سابقا لاوانه ، وينبغي أن يترك الى حين وضع قوانين الجامعة وانظمتها ، فاننا نوصي بقوة بالمحافظة الشديدة على مستوى الشهادات العليا . ومن ثم نقترح أن لا تمنح درجة الدكتوراه ، عدا الدكتوراه في الطب ، الا بعد مرور ما لا يقل عن ثماني سنين على بدء العمل في الجامعة .

٣٤ ـ ولسوف ترغب الجامعة بالضرورة في منح الدرجات الفخرية الى الممتازين من الرجال والنساء اعترافا باعمالهم ، والمحافظة على مستوى هذه الدرجات الفخرية لا تقل خطورة عن المحافظة على الدرجات الاخرى، لذلك فاننا نوصي بأن تظن الجامعة أعظم الظن باستعمال سلطتها في منح هذه الدرجات ، فلا تعطي درجة منها قبل مرور ست سنين على تأسيس الجامعة. كذلك نوصي بأن تتوخى الجامعة غاية الحكمة في منح هذه الدرجات وتقلل من عددها الى أقصى حد مستطاع .

٣٥ ـ ثم ينبغي الا تمنح شهادة ما ، الا اذا كانت محتويات منهج الدراسة الموصل اليها كافية من حيث نوعها ومقدارها . على أنه قد تكون هناك ، موضوعات أو دراسات ترغب الجامعة في الاعتراف بها ، وان كانت

لا تستحق أن تعتبر اساسا لمنح درجة ما • فيجدر أن يكون لهذه الدراسات حينئذ شهادات خاصة بها • اننا نقر بقيمة نظام الشهادات من حيث هو في أساسه وسيلة للمحافظة على مستوى الدرجات العلمية ، ولكننا نوصي بالتزام الحيطة في اقرار هذه الشهادات لئلا يجر ذلك الى نتيجة عكسية باغراق الجامعة بسيل متدفق من الطلاب ذوي المستويات الدنيا • وهناك عادة نوعان من الشهادات ، أولهما الشهادة التي تعطى بعد دراسة موضوع صيق ذي مستوى ادنى من الموضوعات المؤدية الى الدرجات العلمية ، وتتخذ مع ذلك بديلا عن هذه الدرجات واقرار اشتباه هذه الشهادات أمر محفوف بالخطر • وثانيهما ، وهو لا يبعث القلق كثيرا ، الشهادة التي تمنح بعد دراسة منهج في موضوع ضيق ، يؤذن بالبحث فيه لمن سبق لهم أن حازوا درجة ما ، فتكون هذه لشهادة مكملة لها •

كليتا الآداب والعلوم :

ان تأسيس كليتي الاداب والعلوم هو في اعتقادنا أول الامور التي تدعو اليها الحاجة عند وضع هيكل الجامعة • ومن الواجب أن تؤسسا في وقت تستطيعان فيه قبول الطلبة الناجحين في الكلية الاعدادية • وسنقترح فيما بعد بالتفصيل الموضوعات التي يجب أن يتناولها التعليم في هاتين الكليتين •

٣٧ ـ ولا حاجة بنا الى أن نؤكد أنه ينبغي لنا أن نكفل لهاتين الكليتين أن تكونا في المرتبة الاولى من حيث النوع ، باذلين في ذلك أقصى ما نستطيع منذ البداية • فانا لنعتقد أن مستوى الجامعة المستقبلة سيتعين الى حد بعيد بمستوى هاتين الكليتين وسيكون كل المعلمين والمتعلمين فيها اول نشأتها هم المؤسسون الحقيقيون للجامعة • فيستحدثون من السوابق ويضعون من التقاليد ما سينبثق منه مستقبل الجامعة • فمن المهم جدا بتداء الجامعة بالاخذ بأحسن الوسائل دون أن يكون نطاقها واسعا • فثمة موضوعات لابد من دراستها في أي معهد جامعي ، ونحن نوصي بأن ينحصر نطاق عمل الجامعة في هذه الموضوعات أول الامر • لذلك بأن في توسيع المجال

خطرا ألا وهو خفض المستوى الدراسي في هذا الميدان ، على حين أن مستوى الدراسة في الجامعة اذا كان جيدا في ميدان ضيق ابتداءا ، فالارجح أن جودة التدريس فيه تنتقل الى أوجه نشاط الجامعة الاخرى التي تنشأ فيما بعد .

٣٨ ـ وليس من شأن هذا التقرير البحث في تفاصيل المنهج . ولكن من الاصوب أن نعطى طائفة من التوجيهات العامة في هذا الباب . ان القضية الاولى هي قضية اللغات التي ينبغي استعمالها في الجامعة . والمفروض أن ستكون العربية اللغة الرئيسية للتعليم ، وأن سيكون لها بحق المقام الاول في السيادة . على أنه لابد من التسليم بأن معظم التلاميذ الذين يصلون الى أعلى مراتب الدراسة في كل موضوع من موضوعات العلوم والاداب معزين الى شتى الكتب الدراسية العليا . واذا كان عدد الكتب المطلوبة لكل من هذه الموضوعات من الضآلة بحيث يجعل ترجمتها الى العربية أمرا غير اقتصادي ، بل أنه بعيد المنال ، فلا محيص عن تسيير جانب كبير من الدراسات العليا بلغات أخرى . ولا شك في اننا اخترنا لغة واحدة فضلناها على ما عداها ، فان هذه اللغة تكون الانكليزية ذلك لان الطالب الذي يحسن الانكليزية يجد في متناوله الكتب الصادرة في بريطانيا وامريكا الشمالية والممتلكات البريطانية الحرة . ولا تنافس الانكليزية أية لغة أخرى في هذا المضمار .

٣٩ ـ وهناك سبب آخر للتأكيد على اهمية اللغة الاجنبية ، وهو أنه اذا أريد أن تكون الهيئة التعليمية قوية في البلاد ، فمن الضروري استقدامهم أو استقدام فريق منهم من الخارج . فلو جعل التعليم باللغة العربية اجباريا في كل الموضوعات ، فان ذلك يؤدي الى تضييق المجال في انتخاب الاساتذة الاجانب ، اذ الحقيقة أن اشتراط المقدرة على التعليم باللغة الانكليزية على الاساتذة الاجانب أكثر سهولة من حيث أن معظم العلماء ، مهما تكن لغتهم القومية ، يعرفون اللغة الانكليزية الى حد بعيد .

٤٠ ـ ولهذين السببين نوصى بقبول المبدأ من أنه مع كون اللغة العربية اللغة الرئيسية للتعليم في الجامعة ، فانه ينبغي الا يقبل في الجامعة أي طالب لا يعرف اللغة الانكليزية الى درجة تمكنه من الدراسة بها • وهذا هو ما حدا بنا أن نبين في الفقرة (١٩) أن من الوظائف المهمة للكلية الاعدادية أن تكفل لطلابها الحصول على هذه المعرفة •

٤١ ـ وما من شك في أن اللغة العربية بأوسع معانيها هي ، في نظرنا ، القلب النابض لكلية الاداب ، وانه من الواجب أن تكون هناك أقسام للغات والحضارات الاخرى ، وأقسام للتاريخ ، والفلسفة ، والاثار ، والاقتصاد وسنبين بعد الاسباب التي دعتنا الى أن ندخل الحقوق في هذه الكلية أيضا • وأما كلية العلوم فمن الواجب أن تشمل الرياضيات ، والفيزياء والكيمياء ، والجيولوجيا ، والنبات والحيوان كذلك نوصى بتأسيس قسم للجغرافيا ، ويتراءى لنا أن من الخير أن يكون هذا القسم في كلية الاداب لاعتقادنا بان نزوع الجغرافيا الى البحث في المشاكل البشرية بدلا من المشاكل الطبيعية ، أكثر تمشيا مع حاجات العراق • على انه يجب تنظيم المنهج بحيث يستطيع الطالب أن يدرس الجغرافيا في كلية الاداب أو في كلية العلوم •

٤٢ ـ وفي رأينا أن تكون مرحلة الدراسة الموصلة الى الشهادة في كليتي الاداب والعلوم أربع سنين ، على أن يكون هناك امتحان في الوسط ينبغي للطالب اجتيازه قبل التحضير لامتحانه النهائي • كذلك ينبغي أن يسمح للطالب أما بالسير في دراسة عامة تشتمل على عدة موضوعات ، أو بالسير في دراسة خاصة ينصرف فيها الى التعمق في ميدان ضيق من العلوم • وعلى الجامعة أن تقرر ايهما أفضل للطالب في كل حالة من الاحوال •

المعاهد المهنية :

٤٣ ـ ان المهن التي يجب أن تخصها الجامعة باهتمامها هي ، بحسب ما نرى ، الطب ، والزراعة ، والهندسة ، والهندسة المعمارية ، والحقوق ، والتعليم والادارة العامة التجارية • والجامعة هي التي ينبغي لها أن تقدم

أولئك الذين تحتاج اليهم البلاد في هذه المرافق من رجال ونساء ذوي دراية ومرانة • وكذلك ينبغي للجامعة أن تكون مركزا للابحاث • ومن هنا نتنبأ بأن الجامعة ستضم الى كليتي الاداب والعلوم ، كليات الطب ، والهندسة المعمارية ، والزراعة ، والحقوق والتربية والادارة • على أنه لابد من أن نراعي بأزاء ذلك ، مراعاة تامة مسألة الوقت • فاذا كان لابد لجميع الكليات من أن تدخل يوما ما في أحضان الجامعة ، فليس معنى ذلك أنها يجب أن تؤسس جميعها منذ ابتداء الجامعة • وها نحن أولاء عن أمر كل كلية على حدة •

الطب :

٤٤ ـ لسنا في شك من أن الجامعة ينبغي أن تشمل كلية للطب منذ ابتدائها ففي استطاعة كلية العلوم عند افتتاح الدراسة فيها أن تدرس الكيمياء والفيزياء وعلمي الحيوان والنبات لجميع طلاب الجامعة ومن بينهم طلبة الطب • وهذه الدروس هي في الواقع دروس تحضيرية للطب ، وليس من هم كلية الطب أن تعنى بالطلبة الا بعد جتيازهم هذه الدروس •

٤٥ ـ ان الكلية الطبية الملكية خاضعة الان لسيطرة وزارة الشؤون الاجتماعية • ولكننا سنوصى بأن تكون الجامعة هيئة مستقلة ، وان قامت بها الدولة من الناحية المالية ولذلك لتوصيتنا بأن تكون الكلية الطبية جزءا من الجامعة نتائج هامة • فاولا لا مناص لكلية الطب من المضى في تقاضى الاعانات من الحكومة ، وسنكمل بعد الكلام على هذه النقطة العامة • ومن المشاكل الصعبة التي سوف تنشأ بمقتضى ذلك مشكلة التمرين في المستشفى• فعميد كلية الطب في الوقت الحاضر هو مدير المستشفى الملكي كذلك • وهذا مما يحقق لنا نقطة مهمة في هذا الشأن وهي : انعدام الصدام بين ادارة المستشفى باعتباره جزءا من الصحة العامة ، وبينه من حيث هو وحدة تعليمية • ولنا أن نعد هذا التدبير يسيرا ما دام كلا الكلية والمستشفى تحت سيطرة وزارة الشؤون الاجتماعية تمنحها المال اللازم لهما • أما اذا عدت

الكلية جزءا من الجامعة ، فان الامر يصبح عسيرا • وقد شغلنا كثيرا بالتفكير في هذا الموضوع ، فكان لنا مناقشات مع فريق من اولى الاطلاع في بغداد وأولى الخبرة خارج العراق • ولما كنا نعلق أهمية كبرى على التوصل الى حل سديد لهذه المسألة فاننا سنبسط المشاكل وما انتهينا اليه من الاراء فيها ، بشيء من التفصيل •

٤٦ ـ من الحلول اليسيرة ترك كلية الطب خارج الجامعة ، على ما هي عليه ، أي جزءا من الصحة العامة تحت السيطرة الموحدة لوزارة الشؤون الاجتماعية • وقد يكون هذا الحل مجديا من حيث تيسيره لنوع من الدراسة النافعة في الكلية يزود البلاد اطباء ممارسين • بيد اننا نعتقد أن الكلية اذا صارت جزءا من الجامعة استطاعت أن تأخذ بحظ أوفر من التقدم والارتقاء ، ولا سيما في المراحل العليا من الدراسة والتدريب • ومن ثم فاننا نرفض هذا الحل اليسير •

٤٧ ـ وهناك حل آخر يدعو اليه فريق ممن لابد لنا من احترام آرائهم وهو ، أن ينقل كل من المستشفى الملكي وكلية الطب الى الجامعة • وقد درسنا ما يترتب على هذا الامر فظهر لنا أولا أن من الامور غير المستيقنة أن تستطيع دائرة الدولة المسؤولة عن الصحة العامة في البلاد أن تسلم الى الجامعة ، وهي مطمئنة ، تلك المؤسسة التي هي في الواقع أهم مستشفى في البلاد • على أننا اذا طرحنا هذا الاعتبار جانبا ، قامت أمامنا مسائل أخرى مالية معقدة • فلو أسس مستشفى جديد ، فلابد للحكومة من ان تقدم من المال ما يقوم بحاجته ولابد حينئذ من السؤال : هل يقسم المال اللازم للمستشفى من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية ، والمال اللازم للجامعة من قبل دائرة أخرى ، فان كان الامر كذلك ، فقد تصبح من أعقد المسائل في غالب الاحيان تسوية الحسابات بين الطرفين • ولئن كان مستطاعا في هذه الحال اتباع طريقة أخرى بأن تشمل المنحة التي تعطيها الدولة للجامعة تكاليف المستشفى كذلك ، فان هذا خطرا كبيرا • فقد تساوى جملة

تكاليف المستشفى مخصصات الجامعة بأكملها ، أو تزيد عليها ، مما يؤدي الى خلق موازنات غير مستحبة بين ما ينفق على الجامعة وما ينفق على المستشفى ، بل أنه قد يولد شيئا من الحسد • فاذا ما حلت أيام عسر طارئة اضطرت فيها الدولة الى انقاص منحتها للجامعة ، كان من الصعب بل من المستحيل انقاص مصروفات المستشفى بسبب اعتبارات انسانية كثيرة• فيتناول التخفيض حينئذ سائر الكليات مما يهدد كيان الجامعة برمته • وموجز القول أنه لا يجوز أن تحمل الجامعة تبعة احدى المؤسسات الاجتماعية الكبرى • ولهذا السبب فاننا نرفض هذا الحل رفضا باتا •

٤٨ ـ وقد يتبادر الى الذهن أن الحل الامثل رسم خطة للتعاون بين الجامعة ووزارة الشؤون الاجتماعية من حيث هما مسؤولتان ، الاولى عن كلية الطب والثانية عن المستشفى • وما بالنا نتكلم على مستشفى واحد ، فواقع الحال أن الامر يشمل اكثر من مستشفى ، وأن كلية الطب سوف يتسع نطاقها فتصبح محتاجة الى وحدات تعليمية أخرى • لا جرم ان الاساتذة ينبغي أن توفر لهم حرية استعمال المستشفى ، وأنه لابد للاساتذة السريريين مثلا من أن تكون لهم مكانة في المستشفى ، ومن ان تكون تحت امرتهم أسرة كافية ، كذلك ينبغي أن يستيقنوا بأن ما يأمرون باتخاذه من علاج انما يطبق بحذافيره ، فلا تصدر تعليمات متناقضة من سلطات متعددة بل يوكل الامر الى لجنة مشتركة من الوزارة والجامعة ، يكون من وظيفتها الاشراف على المصالح التي يتشاركون فيها • على اننا بعد دراستنا لهذه المسألة دراسة وافية ، أصبحنا في شك من نجاح هذه الخطة المثلى ، لانها اذا أخفقت كان لها من وخيم العاقبة ما يؤثر في صحة المرضى وسلامتهم ، أو في كلتيهما معا • وتلك مغامرة عظيمة لا يصح الاقدام عليها •

٤٩ ـ أما الخطة التي نوصى بها • فهي حل وسط وفي رأينا أنه حل يحقق لنا ما نرجوه من النفع وتجنب لاخطار ، ولا تجد الحكومة حرجا في قبوله لانه يتيح لنا حظا موفورا من السيطرة • وقبل أن نبسط

الخطة التي نقترحها لابد لنا من القول بانها تنطبق على أي مستشفى تتخيره ليكون وحدة تعليمية • وفي اعتقادنا أن سيكون هذا المستشفى في أول الامر المستشفى الملكي ، أما اذا نقلت كلية الطب على ما سنقترح بعد الى موضوع آخر حيث يشيد مستشفى جديد ، فان المستشفى الملكي لن يكون من بعد ذلك الوحدة التعليمية المهمة ، وحينئذ قد يخرج من حساب الكلية أو يبقى• على أننا نقصر البحث في هذه المرحلة على المستشفى الملكي وحده اذ لا نرى أن هناك صعوبة كبرى يمكن أن تقوم دون استعمال مستشفى العزل ، مستشفى الامراض العقلية لاغراض التعليم ، مع تركهما الان تحت السيطرة المطلقة لوزارة لشؤون الاجتماعية • وها هنا نرى أنه ينبغي أن يؤلف له مجلس أمناء مستقل يمثل الحكومة والجامعة ، ويتولى ادارته بالنيابة عن الحكومة ، فينقل قانونا الى المجلس الذي يتلقى من الحكومة منحة باعتباره جزءا من نظام المستشفيات في البلاد • وللحكومة أن تضمن بوساطة ممثليها في مجلس الامناء أن يؤدي المستشفى الى الدولة الخدمات التي تحتاج اليها• فان قامت الحاجة في المستقبل الى ضم وحدة تعليمية أخرى ، سلمت تلك الوحدة لوقتها الى الامناء انفسهم • وعلى العكس فانه يمكن ، عند الاقتضاء تحويل أحد المستشفيات من مجلس الامناء الى مجلس وزارة الشؤون الاجتماعية • ومن مزايا هذه الخطة انها تباعد بين الجامعة وبين الشؤون المالية تماما مع محافظتها على حقوق الحكومة واعطاء الجامعة مجالا للاشتراك في ادارة المستشفى التعليمي • كذلك نرى أن خطتنا هذه انما تكفل التعاون الذي ينبغي أن يكون حتى يؤدي المستشفى وظيفته على أكمل وجه باعتباره مؤسسة عامة تقوم على خدمة المرضى ، ووحدة تعليمية معا •

طب الاسنان :

٥٠ ولا شك في أن من واجب الجامعة في آخر الامر أن تهيء الوسائل لتعليم طب الاسنان ، وتمكين الباحثين من القيام بالابحاث فيه • وقد يؤدي ذلك الى تأسيس كلية لطب الاسنان في المستقبل ، ولكنا نرى أن من الحكمة أن يكتفى اول لامر بانشاء قسم طب الاسنان كجزء من كلية

الطب • وليس من عزمنا اقتراح الوقت الذي يجب أن يؤسس فيه قسم طب الاسنان ، ولكننا نوصى بأن يكون لدراسة هذه المسألة نصيب من العناية •

الصيدلة :

٥١ ـ ولم يغرب عن بالنا أهمية امداد البلاد بعدد كاف من الصيادلة المجازين • وسبيل ذلك توفير نوع من الدراسة يزود المتخرجين بالاجازات• ومن رأينا أن كلية الصيدلة الحاضرة قائمة بهذين الامرين ، وينبغي لها المضى في ذلك ، وأن من الاصوب ألا تدخل في نظام الجامعة ، بل تبقى تحت التجربة سيطرة دائرة من دوائر الدولة ، تكون مسؤولة عن الشهادة التي تمنحها من حيث هي ضمان لحسن الدراسة ، واجازة لممارسة الصيدلة ثم ان عدد الصيادلة المجازين الذين تحتاج اليهم البلاد لن يكون من الضخامة بحيث يتطلب كلية كبيرة • وكذلك ان المستوى العلمي المطلوب لدراسة الصيدلة ليس في نظرنا مما يجعل من المناسب ادخال كلية الصيدلة في الجامعة • ومع ذلك فان الجامعة يجب أن تكون مسؤولة عن التدريس والبحث في علم الصيدلة ونرى أن يكون في كلية الطب قسم خاص بهذا العلم •

التمريض :

٥٢ ـ من رأينا أن المعهد الذي يقوم بتدريب الممرضات يجب ان يكون جزءا من نظام أحد المستشفيات لا جزءا من الجامعة • أما سلطة منح شهادات التمريض فيجب أن تخولها احدى دوائر الدولة •

الهندسة :

٥٣ ـ سبق لنا أن بسطنا رأينا بصدد حاجة البلاد الى تدريب طائفة من الرجال في مرتبة المراقبين للاعمال ، طائفة أكثر منها عددا ومن أهل الحرف • وها هنا نكرر اشفاقنا من أن يؤدي التسرع في انشاء كلية للهندسة في الجامعة الى تخرج اعداد كبيرة من الرجال في مستوى راق ، دون أن يكون في الدرجات الدنيا التي هي أهل من مستواهم مؤسسون

يستطيعون أن يساعدوهم في تنفيذ أعمالهم • كذلك يؤدي هذا التسرع الى تضليل الشبان اللائقين للمستويات الدنيا من الاعمال فيحملون انفسهم ما لا طاقة لهم به •

٥٤ ـ ومن رأينا ان كلية الهندسة الحالية ، وهي بوضعها القائم مقتصرة على الهندسة المدنية ، تقع بين هذين الامرين اللذين بسطناهما • فهي ، على ما يظهر ، لا تعد الشبان اعدادا مهنيا من الطراز الاول ، بل انها لا تعد مهندسين عمليين قادرين على القيام بالاعمال الدولابية التي تؤلف القسم الاعظم من مهنة الهندسة • لذلك نوصى بأن يجدد منهج الكلية بحيث يجعل منها كلية فنية ممتازة ذات ناحية عملية بارزة ، وبأن تكون الكلية تحت ادارة وزارة المعارف • ثم يجب ان تزود الكلية الطلبة بدراسة هندسية عامة مدتها أربع سنين ، مع تيسير التخصص لهم في السنتين الاخيرتين في الهندسة ، أو الميكانيكية ، أو الكهربائية • ومن الضروري اعداد ما يلزم للتدريب العملي في المعامل في خلال مدة الدراسة • واننا لنقترح ـ وذلك الى حين انشاء معامل خاصة بالكلية ـ أن ينظر في أمر استخدام المعامل الواسعة والاجهزة القائمة الان في مدرسة الصناعة ، بعد ان ظهر لنا انها لا ستعمل على أكفل وجه •

٥٥ ـ ومن رأينا كذلك أن تكون للشغل العملي مدة ، أو مدد في انهج • ففي الهندسة الميكانيكية والكهربائية يذهب الطلاب الى المصانع على حين أنهم في الهندسة المدنية يؤمون المصانع أو ميادين العمل ذاتها • فلا يكون المهندس مدربا حقا ما لم يعرف كيف يخلع سترته ويوسخ يديه • وهذا أمر شائع في تعليم جميع أصناف المهندسين في اوربا ، ومن المجمع عليه انه ناحية هامة من نواحي الدراسة • واذا كان لابد من أن تنظم اوقات التمرين العملي بشيء من المرونة من حيث وقوعها في سني الدراسة ، فانا نقترح أن تجرى العادة على قضاء ستة أشهر في هذا النوع من الاعمال خلال العطلات التي تقع في السنوات الاولى من الدراسة ، ثم ستة أشهر اخرى

في نهاية الدراسة • وبمقتضى ذلك يجب الا تمنح شهادة التخرج للطالب الا بعد قضائه هذه الفترة العملية الاخيرة وحينذاك لابد من أن يقام وزن لشغله العملي • هذا ، ونحن منساقون الى الاعتقاد بأن في الاستطاعة التماس التعاون في هذا الباب من بعض المشروعات التي لها معامل هندسية ، ونخص بالذكر منها شركة النفط العراقية ، والسكك الحديدية العراقية وادارة الميناء في البصرة •

٥٦ ـ ومع ذلك فعندنا انه لابد من تأسيس كلية للهندسة في الجامعة فيما بعد ، بحيث تكون الدراسة في سنتيها الاولى والثانية عامة ، على أن يسمح بشيء من التخصص في سنتيها الثالثة والرابعة • وقد يكون من السابق لاوانه تفصيل القول في هذا الباب ، ولكنا نرى أن من المحتم في الكلية دراسة الهندسة المدنية ، والميكانيك والكهربائية ، وأن تكون الهندسة المعمارية ، والهندسة المدنية موحدتين من حيث الاختصاص • ولن ينقضي أمد طويل حتى يكثر الطالبون لدراسة الهندسة الكيميائية •

٥٧ ـ على أن البلاد قد تحتاج في خلال هذه الفترة الى طائفة من المهندسين ، المثقفين تثقيفا مهنيا راقيا • وقد تنبهنا الى هذا الامر ، وعنينا ببحثه ، فتبين أن البلاد في حاجة أول الامر الى عدد محدود من هؤلاء المهندسين ، وأن حاجتها الى مهندسين في المدارج الدنيا من التدريب الهندسي بحيث نرى من الاصوب أن يوفد الطلبة في الاعوام القليلة القادمة الى الخارج للحصول على الدرجات العليا في التعليم الهندسي • على أن المهم في ايفاد هذه البعثات التثبت من اختيار أصلح الطلاب ، واننا لنوصي ونشدد على انتقاء هؤلاء الطلاب من أي مصدر • فقد يستمدون من المدارس الثانوية ، ولكنا نود أن نرى خيرة خريجي كلية الهندسة الفنية (أي الكلية التي ستحول اليها كلية الهندسة القائمة الان) ينتقون في كل عام للدراسة في الخارج • وفي هذا جمع بين الميزتين ، باتساع المصدر الذي سينتخب منه التلاميذ وترغيب الطلبة في الدخول الى كلية الهندسة الفنية ،

وذلك بأن يكون لديهم الامل في أنهم سيجزون على نبوغهم في دراستهم بفتح الابواب أمامهم للرقي وعلى الدولة أن تمضى في منح شهادات في الهندسة معترفا بها لمن يدرسون في هذه المدرسة •

٥٨ ـ وعسانا ألا نكون قد خرجنا عن نطاق ما طلب الينا دراسته اذا ما بسطنا رأينا في بعض نواحي التعليم الثانوي التي لها علاقة بالتعليم الصناعي في المراحل العليا من الدولة • لقد نشأ التعليم الثانوى لاسباب تاريخية واتجه على الاغلب اتجاها اكاديميا نظريا ، كان من آثاره ان اصبح الذين يتخرجون في المدارس الثانوية لا يفكرون الا في الكتب والاعمال « النظيفة » ، على حين أن الاتجاهات الحديثة في التعليم الثانوى ترمى الى التغلب على هذا الاتجاه • ولكن من اصعب الاشياء اجتثاث الاخطاء القديمة • ومع ذلك فنحن نشعر بأن في العراق مدرستين لهما مستقبل باهر وهما مدرستا الصناعة ببغداد وكركوك • وهاتان المدرستان جديرتان بالعناية الشديدة بتحسين مبانيهما ، عدا ما تستحقه مدرسة كركوك من استيفاء الاجهزة • هذا مع أنه قد انطبع في عقولنا أن الاجهزة في مدرسة بغداد لا تستخدم كما ينبغى • فلو استطاع العراق ان يشيد للتعليم الثانوى الفنى نظاما حيا ، يجد فيه الفتيان الفرص لانماء كل نواحى نبوغهم سواء أكان ذلك بدراسة كتبهم أم باستعمال أيديهم ، لامكن أن يؤدى الى البلاد أجل الثمرات • فتخلص المدارس الثانوية الاكاديمية من عدد الطلبة الذين لا تلائمهم مناهجها وينفسح المجال امام الفتى ذى النزعة العملية الى تنمية مقدرته ، فيخرج من هذه المدارس الثانوية فتيان يؤمون الصناعة والكليات الفنية ولديهم من الاستعداد ما يؤهلهم لمواصلة التعليم العملى الذى سبق لهم أن زاولوه وقطعو فيه شوطا ولئن كنا قد استطردنا الى هذا البحث ، ونحن نعالج موضوع الدراسات الهندسية ، فالواقع ان هذه المبادىء نفسها تنطبق على التعليم العملى من أى نوع وخصوصا الزراعة • وكذلك تنطبق على تعليم النبات وخاصة في موضوعي الفنون المنزلية والتمريض •

الزراعة :

٥٩ ـ ان الزراعة تبلغ من الاهمية باعتبارها عاملا في حياة العراق الاقتصادية مبلغا يجعل المسؤولية المنوطة بالجامعة في العناية بها بديهية وجسيمة معا • فقابلية العراق لانتاج المواد الغذائية هائلة ، ومع ذلك فان الحاجة الى العمل وبذل الجهد في هذا المضمار هي من الشدة بحيث تحملنا على السؤال عن علاقة هذه القضية بسياسة الجامعة • فالبحث في المشاكل الزراعية ، وتدريب الرجال لتولى أعلى المناصب في الادارة الزراعية ، من خبراء فنيين ، ومديرين للمشروعات الزراعية الواسعة ـ كل أولئك من الاعمال التى تناط بالجامعة • ولكن على الرغم من ذلك فان ما قلناه عن التعليم الهندسي يصدق على التعليم الزراعي سواء بسواء • ففي العراق حاجة الى عدد ضئيل من الاختصاصيين بالنسبة الى ما يحتاج اليهم من الرجال الذين يراقبون ويدربون الرجال والنساء الذين يعملون في الحقول الزراعية • ونحن نخاف كخيفتنا التى عبرنا عنها عند الكلام على التعليم الهندسي من أن يؤدى تأسيس كلية زراعية في هذه المرحلة الى أن ينصرف عن التعليم العملى أولئك الرجال الذين كان ينبغى لهم أن يتعلموا الزراعة في الحقول وفي الهيئات الزراعية • ولذلك نوصى الحكومة الحكيمة بأن تمضى في سياسة انشاء المدارس الزراعية وتحسينها حتى تستطيع أن تخرج طبقة من المراقبين المداومين تدريبا حسنا ، فينقل هؤلاء مرة أخرى معارفهم الى اولئك الذين يحرثون الارض بأيديهم • وعلى الدولة أن تمنح شهادة في الزراعة معترف بها لمن يدرس في هذه المدارس الزراعية • وبذلك يمكن تنبيت التعليم الزراعى وتدعيمه •

٦٠ ـ وأما العدد الصغير ـ نسبيا ـ من الشبان الذين تدعو الحاجة اليهم لتبوء أعلى المناصب الزراعية ، فانا نرى أن يوفدوا الى الخارج ، على ان يعاد النظر في هذا الموضوع بعد سنوات قلائل عندما يعم الشعور بأن قد وضعت للتعليم الزراعى والمهارة الفنية أسس سليمة مكينة ، وبانه قد تم تشييد بناء من المهارات الفنية على اختلاف محتوياتها بالشكل الهرمى

الذى سبق أن المعنا اليه • هناك يصح انشاء كلية المزراعة في الجامعة •

٦١ ـ ولابد لنا قبل أن نترك هذا الموضوع من أن شير مرة أخرى الى قضية الابحاث الزراعية من حيث انها ذات شأن عظيم للعراق ويجب أن تعلق على تأسيس كلية للزراعة • ان هناك نوعين من المشاكل الزراعية التي تحتاج الى البحث أولهما : التجارب الحقلية التي تحتاج الى عمليات واسعة النطاق ، وخير من يقوم بالاشراف عليها دائرة الزراعة في الحكومة العراقية على ما هو جار الان •

ويمكن أن يقوم بهذه التجارب من الان لعدة سنوات رجال نالوا قسطا من التدريب العملى في مدرسة زراعية في العراق ، ثم أوفدوا الى الخارج لاتمام دراستهم • فاذا ما أسست من بعد ذلك كلية جامعيةللزراعية، أصبح في الامكان توحيد عمل الجامعة مع عمل مديرية الزراعة • أما النوع الاخر من المباحث الزراعية فهو عبارة عن مسائل اساسية أدنى الى المباحث العملية البحتة ككيمياء التربة ، وباثولوجيا النبات ، وعلم الحشرات• والمعول في ذلك على من ستخرجهم كلية العلوم في الجامعة في أقسام الكيمياء ، وطبقات الارض ، وعلمى الحيوان والنبات ممن يستطيعون ان يتخذوا من دراستهم العلمية أساسا لبحث هذه المشاكل العملية • كذلك يستطيع قسم الاقتصاد في الجامعة أن يؤدى خدمات جلية في هذا الباب مهما يكن من أمر فان هذا النوع من المباحث ينبغى أن ينمى في كلية الزراعة وبالجامعات عندما يحين وقت تأسيسها • فالى أن ياتى ذلك الوقت ففي استطاعة كلية العلوم أن تقوم بدور مفيد بأن تحل بمباحثها كثيرا من المشاكل العلمية •

الحقوق :

٦٢ ـ أن مشكلة كلية الحقوق الحاضرة لهى مشكلة شاقة عسيرة • ولقد سبق أن اشرنا الى ضرورة اعداد خطة لتعليم الرجال والنساء الذين يرغبون رغبة خالصة في مواصلة التعليم ، والذى لا يريد التخصص الفنى او المهنى أو يدخل كلية الاداب او العلوم ويدرس فيها منهجا من المناهج

حتى ينال شهادة في الاداب أو العلوم • وهنالك يستطيع أن يجد العمل الذى اهلته له دراسته في الجامعة كالادارة أو الصناعة أو التجارة ، أو قل انه يستطيع أن يتابع دراسته من بعد ذلك ليدرس منهجا مهنيا في موضوعات مثل التربية ، أو الحقوق أو الدين • ولذلك كانت كليتا الاداب والعلوم تؤلفان بوجه عام أكبر عنصر في الجامعة • ففى بريطانيا مثلا تضمان أكثر من ٦٢ بالمائة من طلبة الجامعة ولكن انظر الى العراق فانك لا تجد نظام هذه الكليات ، وليس هناك من فرصة أمام الطلاب للدراسات العامة غير المهنية فوق الدراسة الثانوية الا أن تنشأ دور المعلمين وكلية الحقوق • ومع ذلك فقد حدد الدخول الى دور المعلمين تحديدا صائبا تبعا لحاجة البلاد الى المدرسين ، وكان من جراء ذلك أن حشرت كلية الحقوق بالطلبة • كذلك استتبع الامر أن أكثر الشبان (والشابات الى حد ما) الذين اعتلوا مناصب تتطلب دراسة عالية هم من خريجى الحقوق • على أن هذا ليس معناه أن ما اصابوه من تعليم كان خير أنواع التعليم ، بل أنه خير ما تيسر لهم في هذا السبيل ، اذ قضت الظروف العارضة في العراق أن يكون خريجو كلية الحقوق خير من درس دراسة عالية اذا استثنينا القلائل الذين دخلوا الكليات الاختصاصية أو درسوا في الخارج • وهكذا أصبح التخرج ، في كلية الحقوق الطريق الطبيعى للحصول على منصب ادارى في الحكومة مما جعل كلية الحقوق ذات صيت ذائع من حيث هى معهد يدر النفع على طالبى العلم فيه •

٦٣ ـ هذا وان منهج الكلية مبنى على دراسة الحقوق • ولا شك في انها دراسة نافعة لمن يريدون ممارسة المحاماة ولغيرهم من طالبى العلم • على أن عددا كبيرا ممن يدرسون في كلية الحقوق ـ كما سبق أن بينا ـ يصبحون موظفين مدنيين • فاذا كان الامر كذلك فانهم محتاجون الى تثقيف فكرى عام أكثر من حاجتهم الى دراسة فنية في الحقوق • وخير سبيل لهذا التثقيف على ما نعتقد ـ هو في كليتي الاداب والعلوم ـ ولذلك فان من المستحسن أن يحول اولئك الطلبة غير الاختصاصيين الذين يتهافتون على

كلية الحقوق رغبة في الدراسة العامة ، الى كليتى الاداب والعلوم المزمع انشاؤهما .

٦٤ ـ ان تدريس الحقوق أمر ضرورى ، ولكننا نعتقد أن كلية أصغر من الكلية الحاضرة تستطيع ان تخرج كل المحامين الذين يحتاج اليهم العراق ، ولذلك فمن الواجب أن يجعل الدخول الى الكلية أكثر عسرا وأن يحدد عدد المقبولين . ولا ينكر أحد ان المدراسات الحقوقية نفعا لمن لا يرومون ممارسة المحاماة ، ولكننا نعتقد ان من الخطر على بلد ان يثقف عدد كبير من مفكريه على الطريقة الحقوقية ، ونوصى بأن تمتع كلية الحقوق عن قبول طلاب جدد بعد افتتاح كليتى الاداب والعلوم على أن يواصل الطلبة الموجودين في الكلية دراستهم حتى نهايتها . وليس هـذا موضع تفصيل الترتيبات المعقدة التى يقضيها ، بالضرورة غلق الكلية .

٦٥ ـ والمتوقع أن اغلب الطلبة الذين يدخلون الى كلية الحقـوق الان سينصرفون الى دراسة الاداب والعلوم ، على ان الحاجة الى تثقيف عدد محدود في الحقوق ستبقى قائمة . وقد عنينا ببحث هذا الموضـوع فاستقر رأينا على أنه لابد من وجود كلية الحقوق في الجامعة في المستقبل . فان توجهت العناية الى المحافظة على مستوى الدراسة وتقييد القبول ، فان عدد الطلاب لن يكون كثيرا خصوصا في عهد الاول . وعندنا أن خير طريقة يمكن أن نسلكها هى تكوين قسم للحقوق ضمن نطاق كلية الاداب . وهذا معناه أن على طالب الحقوق أول الامر أن ينال درجة في الاداب مع اختصاص في موضوعات حقوقية ، شأن غيره ممن يختصون في التاريـخ أو الاقتصاد أو اللغة العربية . وفي هذا ما ييسر أيضا لطالب الاقتصاد او التاريخ أن يدخل بعض الموضوعات الحقوقية في نطاق دراسته .

٦٦ ـ وليس من شأن هذا التقرير أن يتطرق الى تفاصيل المنهج ، فهى امور ينبغى معالجتها من قبل المؤسسين الاوائل للجامعة . على اننا نبادر الى القول بأن الدراسات القانونية على ما هى عليه من قيمة من حيث هى

وسيلة الى التثقيف الفكرى ، والى ضرورتها باعتبارها عدة المحامي الفنية ، فانها تفرض على الطالب دراسة تمهيدية • ولذلك نرى أن الموضوعات القانونية الفنية لا تتلائم مع مستوى السنتين الاولى والثانية في الكلية ، وأن من الواجب أن تخصص هاتان السنتان لدراسة موضوعات عامة كالادب ، والتاريخ ، والرياضيات ، والعلوم ، والاقتصاد ، واللغات ، والفلسفة • فاذا سلمنا بهذا المبدأ ، فانا نرى بعد استشارة المطلعين أن من المحتم أن يقضى الطالب ثلاث سنين بعد السنتين التحضيريتين من أجل الحصول على شهادة الحقوق ، وذلك بان هناك ـ على ما قيل لنا ـ أنواعا مختلفة من القوانين لا يمكن دراستها فيما دون ذلك من الوقت •

٦٧ ـ وهذا مما يثير أمامنا صعوبة نراها من قبيل التفاصيل ، وقد يصح تركها الى حين اخر • ولكنا نرى أن من المستحسن الاشارة اليها وبيان رأينا في الغالب عليها • فقد ذكرنا عرضا أن طول مدة الدراسة الاعتيادية في الجامعة أربع سنين وأن مدة الدراسة للطالب المتخصص في الحقوق خمس سنين ومع ذلك فستكون شهادته درجة في الاداب • ونحن نرى حلا لهذا الامر أن يؤشر بصفة خاصة على شهادة التخصص في الحقوق بأنه بكالوريوس في الاداب (الحقوق) فيكون ذلك دليلا على مؤهلاته المهنية •

التربيـــة :

٦٨ ـ ومن وظائف الجامعة المهمة أن تعين على اعداد المعلمين • ولكن يحسن على ما يظهر ـ في هذا الدور الراهن من تقدم العراق في مجال التربية أن تقتصر الجامعة على اعداد المعلمين للمدارس المتوسطة والثانوية وأن يترك أمر عداد معلمي المدارس الابتدائية الى دور المعلمين • على أن هذا لا يعنى ان الجامعة يجب ألا تهتم بشؤون الابحاث والتوجيه المتعلقة بالتعليم الابتدائي والذى يعنينا أن أهم مصدرين في الوقت الحاضر لمعلمي المدارس المتوسطة والثانوية هما : دار المعلمين العالية ومعهد الملكة عالية • هذا الى فريق ضئيل من المعلمين الذين يدرسون في خارج العراق•

أما معهد الملكة عالية فلم نستطع زيارته ، ولكننا شاهدنا دار المعلمين العالية وأعجبنا بارتفاع مستوى العمل فيها ولئن كانت هذه الدار مضطرة الان الى أن تجمع الى دراسة الموضوعات العامة الدراسة المهنية في التربية ، فان الجامعة اذا أسست وقامت بتدريس هذه المواد العامة ، أصبح من الاسراف – في رأينا – تلقى هذه المواد ذاتها في مؤسسة تعليمية أخرى خاصة بالمعلمين ومستقلة عن الجامعة على أن الضرورة تقضى بذلك في الظروف الحاضرة .

٦٩ – ان الطريقة الحاضرة جيدة ، وليس من الحكمة تبديلها ما لم يقم مقامها نظام ما يضاهيها أو يفوقها في الجودة . ولقد قيل لنا أولا أن اشراب التلاميذ الشعور بانهم ينتسبون الى مهنة شريفة لها قيمتها وتبعاتها أمر لا يهيأ لهم الا اذا سلخوا في الدار أربع سنوات كاملات ، وأن لا سبل الى ذلك ما لم يفردوا جماعة خاصة بحيث يركزون جهودهم في الاستعداد لان يكونوا معلمين وبحيث يعيشون في ظل ظروف يرتشفون في جوها الافكار والمثل العليا في التربية . على أنه اذا عومل المدرسون كما يعاملون في سائر البلاد ، فلابد من أنهم يلتحقون أولا بكليتى الاداب والعلوم يدرسون فيهما لنيل درجة شرف علمية ، ثم يتابعون من بعد ذلك دراسة اختصاصية في التربية والتطبيق العملى في التدريس . ذلك بان من مواطن الضعف في مهنة التعليم ضيق أفقها فان نحن عزلنا المعلمين في أيام تدريبهم، زدنا في هذا الضيق . فاشتراك المعلمين اذن في الحياة العامة للجامعة واختلاطهم بالطلبة الذين يستعدون للمهن الاخرى فيه توسع لافقهم وعلاقاتهم الاجتماعية . وتلك حسنة كبرى لا ريب فيها .

٧٠ – وفي رأينا ان عمل هذه المسألة انما يكون بانشاء قسم للتربية في الجامعة مع السماح لدار المعلمين العالية بأن تلبث بعض الامد في تأدية عملها حينئذ تكون التربية أحد الموضوعات التى يدرسها الطالب بعد اجتيازه متحان السنة الثانية اى عند تحضيره للحصول على درجة في العلوم أو الاداب . وبهذه المثابة تصبح جزءا من دراسته التى تشمل كذلك اكمال

ما درسه من قبل من موضوعات عامة في الاداب أو العلوم • وفي اثناء دراسته للتربية في السنتين الثالثة والرابعة يقوم بالتطبيقات التدريسية في المدارس • وانا لنوصى كما أوصينا عند البحث في دراسة الحقوق بأن تميز دراسة التربية عن غيرها بمنح درجة تعرف ببكالوريوس في الاداب (تربية) أو بكالوريوس في العلوم (تربية) • فان قيل أن التدريب العملى ليس بكاف على هذه الطريقة ، فاننا نوصى بان يقضى الطالب بعد السنوات الاربع فترة أخرى في التطبيقات تمتد الى فصل واحد مثلا ، على ألا يعطى شهادة تخوله حق التدريس في المدارس الرسمية الا اذا قام بهذا التدريس العملى على وجه ترضاه الجامعة •

٧١ ـ ويجب أن يحدد بكل عناية موعد تبديل النظام الحاضر لئلا يختل العمل المهم الذى تقوم به معاهد اعداد المعلمين الان ، أو يمسه الضرر • وليس من العملى أن نخوض في تفاصيل السير نحو هذا التبديل ، ولكن يتراءى لنا أن من الاصلح انشاء قسم التربية في الجامعة مع السماح لدور المعلمين بالمضى في عملها • أما عدد المقبولين فينبغى ان تقدره وزارة المعارف بحسب حاجتها الى المعلمين • فاذا ما تم تأسيس قسم للتربية في الجامعة ، فليس هناك من حاجة تدعو الى بقاء دار المعلمين العالية ومعهد الملكة عالية اللذين يعدان المعلمين والمعلمات للمدارس الثانوية ، فيستفاد منهما حينذاك في الوفاء بأغراض نافعة أخرى على أن هذه المرحلة نراها بعيدة ولا يصح التكهن بها منذ الان • ولا حاجة بنا الا أن نشير اشارة موجزة الى امكان استقلال قسم التربية في النهاية عن كلية الاداب وصيرورته معهدا للتربية ملحقا بالجامعة •

سعة الجامعة :

٧٢ ـ لابد لنا قبل البحث في المؤسسات المادية للجامعة من أن نعين على وجه التقريب اتساع الجامعة • فاننا نلاحظ أن بعض البلدان قد أذنت لجامعاتها بالنماء من دون تقييد أو تحديد ، على حين عنى بعضها بألا تكتظ جامعاتها باعداد هائلة من الطلبة تعرقل مقتضيات التعلم والتعليم فيها • أما

نحن فعلى يقين ان رفع المستوى له ما له من أهمية للجامعة ، وأن نمو الجامعة بغير تقيد قد يقضى على هذا المستوى • والحق اننا نقدر طموح الشبان ، رجالا ونساء الى التعليم ونمتدح هذه النزعة ، بل نعتقد بضرورة اعداد العدة لتعليم جميع القادرين على الانتفاع بها ، ولكنا ـ على ما سبق أن أشرنا اليه من حديث ـ نرى أن من الاصلح للجماعة عامة وللشبان أنفسهم ان تؤسس لهم معاهد للتعليم العالى غير الجامعات يمكنهم أن يدرسوا فيها • ولعل من الامور الصعبة بل المستحيلة أن تحدد تحديدا مدققا نسبة السكان التى يجب أن تنال حظها من التعليم الجامعى ، فانها تختلف اختلافا كبيرا من بلد الى اخر ، كما أن حاجات كل بلد ليست بحكم الضرورة ، مماثلة لحاجات الاخر ففي بريطانيا العظمى مثلا كانت النسبة منخفضة اذا ما وزنت باكثر البلاد الاخرى وذلك قبل بضع سنوات فقد كان في جميع الجامعات البريطانية قبل الحرب الاخيرة نحو (٥٠ر٠٠٠) طالب من مجموع ٤٥ مليون نسمة من السكان تقريبا ، على حسين أن النسبة في الولايات المتحدة كانت أعلى كثيرا من ذلك • على ان الفرق في تنظيم التعليم الجامعى بين البلدين يجعل من الصعب بل من المحال المقايسة بينهما • ولقد انعقد اجماع الباحثين في بريطانيا العظمى على ضرورة التوسع في التعليم الجامعى ، وهذا ما جرى فعلا ، فأصبح عدد طلاب الجامعات الان نحو ٨٠ر٠٠٠ أى بنسبة ٢٠٠٠ طالب لكل مليون من السكان • فاذا طبقنا النسبة على العراق ، وعدد سكانه خمسة ملايين نسمة تقريبا حصلنا على ١٠ر٠٠٠ طالب ولكن الجامعة ـ كما بينا ـ تعتمد على انتاج المدارس الثانوية من حيث نوعه ومقداره • وقد انقضى على نظام التعليم الثانوى في انكلترا زمان طويل نما فيه نموا سريعا وارتفع مستواه في نصف القرن الاخير حتى بلغ مجموع عدد الطلاب والطالبات المتخرجين في المدارس الثانوية نحو ١٣ر٠٠٠ يقابلها في العراق نحو (٣٢٠٠) ومن الانصاف أن نقول كذلك لان المستوى العلمى للطلاب الذين يتخرجون في المدرسة الثانوية الانكليزية اعلى من مستوى اترابهم في العراق • وهل تنظر الى هذا عند الموازنة بين بلد يعيش اكثر

سكانه في المدن في جماعات كثيفة جغرافيا ، وبين بلد يعيش اكثر سكانه في اقاصى الريف حيث تتغلغل فيهم الامية الى حد بعيد .

٧٣ ـ على ان هناك اعتبارات أخرى ينبغى الاخذ بها عند تعيين ما يجب ان تكون عليه سعة الجامعة . فثمة عوامل تحدد سعة الجامعة مهما يكن عدد الطلاب الذين نرغب في قبولهم . وأول هذه العوامل توفر المعلمين ، والعالم اليوم انما يشكو باجمعه قلتهم . ثم ان ارتفاع مستوى المعلم في الجامعة أمر ذو بال كل حين ، ولكن شأنه يزداد قيمة وخطرا في أول عهد الجامعة ، اذ على كواهل الاوائل من المعلمين تقع تبعة تحديد المستوى الدراسى وتقرير سياسة التعليم وسوابقه ، وبعبارة اخرى يتعين الى عدة اجيال ، سواء أتكون الجامعة حسنة أم سيئة ، وعلينا ان نلحظ مع ذلك ان عدد المعلمين الذين تحتاج اليهم الجامعة كبير . فالنسبة في بريطانيا هي معلم واحد لكل تسعة تلاميذ . وهذا معناه ٢٠٠ معلم في أول عهد الجامعة . وتوفير هؤلاء حتى لو كان عددهم دون ذلك مشكلة من أعظم المشاكل .

٧٤ ـ هذه هى احدى المصاعب ـ ولعلها أعظمها ـ التى تكتنف تأسيس الجامعة في أحوال العالم الحاضرة بما فيها من شح واختلال . فمواد البناء والكتب والاجهزة والاثاث كلها عزيزة المنال ، على ضرورتها جميعها ، بدرجات متفاوتة ، لتحقيق خطة الجامعة . وليس بأقل من ذلك صعوبة ما تقتضيه الجامعة من تكاليف في هذه الاوقات التى تواجه فيها الحكومة مطالب كثيرة تستنزف مصروفاتها ، مع التسليم بما يتطلبه مشروع انشائها وتسييرها من مبالغ ضخمة . هذه الاعتبارات كلها تدلنا على أنه ليس من الحكمة في شيء أن يكون حجم الجامعة في أول عهدها كبيرا . فلتبدأ الجامعة اذن بمستوى من الطراز الاول ، ولتختط سبيلها للنمو كلما ازدادت مواردها من الطلاب والاسباب المادية فذلك خير عندنا واحسن في اخر الامر . اننا نوصى بأن يكون هدفنا المباشر انشاء جامعة تتسع لما ذ يزيد

على الالفي طالب بعد خمس سنوات • واذا كانت مدد الدراسة التي يسير فيها الطلاب متفاوتة طولا وقصرا ، وكان دخول الطلاب الى الكليات بمقدار فانه ينبغي أن نحسب لذلك حسابا بحيث يصبح صافي مجموع الطلاب بعد ترك طائفة منهم الدراسة لاسباب مختلفة نحوا من الالفين • (انظر الملحق أ) •

٧٥ ـ ولقد دل الاختبار على أن اكتظاظ الجامعات بالطلاب ضار بها • فلو كانت الجامعة معهدا يدخله الطلاب ويخرجون من دون تقييد ،يستمعون الى المحاضرات أو ربما يجتازون الامتحانات لا غير ، وهم مقطوعو الصلة بالاساتذة أو يكادون ، لكفينا الحاجة الى التحديد من سعة الجامعة • أما ونحن نريد للجامعة أن تكون مجتمعا قوامه العلاقات الانسانية والتعاون الفكرى بين الاساتذة والطلاب ، فلابد من وضع حد لاتساع الجامعة • وفي رأينا المستند الى أساس راسخ من الخبرة بعدد من الجامعات التي احتككنا بها في بريطانيا والممتلكات البريطانية الحرة ، والولايات المتحدة الاميركية ، وطائفة من الدول الاوربية ، ان الحكمة تقضى بأن يكون الحد الاعلى النهائي لعدد طلاب جامعة بغداد نحوا من ٥٠٠٠ طالب • وقد تدعو الحاجة الى توسع شديد • فاذا حان ذلك الوقت ، فنعتقد ان ليس من الصالح توسيع الجامعة ، بل تأسيس جامعات اخرى • قد يصح تأسيس جامعة في مدينة أخرى قبل وصول العدد الى هذا الحد • وبذلك تنتشر الثقافة في أرجاء البلاد بدل أن تبقى مركزة في العاصمة •

المعاهد الاخرى :

٧٦ ـ ان اقتراح تحديد القبول في أول الامر بحيث يبلغ عدد الطلبة الالفين في خمس سنوات ، قد يبعث لاول وهلة على العجب والدهشة • ففي معاهد بغداد العليا اليوم نحو من ٤٣٠٠ طالب • ولسائل أن يسأل : أتوصى بحرمان الشباب من الفرص السانحة الحاضرة ، الا أننا لا نهدف الى شيء من ذلك • فلقد اقترحنا فيما سبق من الحديث أن نعد العدة لمدراسة الزراعية والهندسية من بعد الدراسة الثانوية ولكن لا على مستوى

الجامعة أول الامر • كذلك نوصى بان تؤسس كلية عالية للتجارة او ان تنمى النواة القائمة الان ، فنحصر الطلاب في موضوعات أدبيـــة عامة ، وموضوعات في اللغات ، والتاريخ ، والاقتصاد ، والجغرافيا ، والرياضيات ، والمحاسبات ، والقانون وادارة الاعمال • ويكون الغرض المقصود منهـا شبيها بالغرض الذى تعد له كليتا الهندسة والزراعة اللتان اقترحناهما • فتخرج عددا كبيرا من الرجال والنساء الذين تحتاج اليهم الصناعة والتجارة والوظائف العامة ، على أن توكل اليهم وظائف من الدرجة الثانية لا الوظائف العليا • ولسنا بذلك نقول أن طريق التقدم والارتقاء الى المناصب العليا يجب أن يوصد في وجه حتى ادنى المبتدئين درجة ، فهذا أمر يعود في أساسه الى نظام الاستخدام في الدولة ، وما يكون فيه من وسائل يستطيع بها الكفء من ذوي المناصب الدنيا التقدم الى المراتب العليا • وانما قصدنا أن توقى الجامعة من هذا السيل من الطلاب الذين ينزلون في الدرجة الثانية من حيث الاستعداد ، فيخفضون مستواها من دون أن يفيدوا هم أنفسهم فائدة مذكورة • هؤلاء الطلاب أجدر الا تشبع رغباتهم الصادقة في طلب العلم عن طريق الجامعة ، بل بالتماس سبل أخرى • ثم اننا لا نريد ان نحرم القبو لفي الجامعة أولئك القلائل الذين يخدمون في المناصب الدنيا مدة من الزمن فتظهر مقدرتهم وجدارتهم • ونعتقد أن كلية التجارة خير محل للكثيرين منهم ، وبذلك يحافظ على المستوى الجامعى ويحسن أن يوضع نظام لقبول بعض الطلاب في أعمار متأخرة على أن يكون ذلـــك مقصورا على حالات معينة • ومثل هذا النظام سهل التطبيق •

سكنى الطلاب :

٧٧ ـ ان قسما كبيرا من طلبة الجامعة سيكونون ـ ولا ريب ـ من القاطنين في بغداد ، ومع ذلك فسيكون هناك عدد من طلبة الالوية المختلفة يزداد مع الايام • ومن المهم ، في نظرنا ، أن تيسر الجامعة للطلاب أسباب الاقامة ، والا اضطر قسم منهم الى أن يعيشوا في بيوت غير صالحة أقل ما يمكن أن يقال فيها انها لا توفر لهم الاسباب الضرورية للدراسة المنزلية •

بل أن الظروف ربما لا تكون صالحة من وجوه أخرى • وهذا هو واقع الحال فقد يكون في الجامعة عدد من الطلبة الذين يعيشون في بغداد ممن لا تتوفر لهم في بيوتهم وسائل الدرسة وممن يستطيعون الانتفاع بدراساتهم انتفاعا أوفى لو وفرت لهم الجامعة محال لائقة للسكنى •

٧٨ ـ من أجل ذلك نوصى ان تكون للجامعة أبنية مخصصة لسكنى الرجال من الطلبة وأخرى لسكنى النساء من الطالبات • ولسنا نرغب في الخوض في تفاصيل هذا الموضوع ، ولكنا نعتقد أن طريقة تنظيم هـــذه الابنية على جانب كبير من الاهمية ، وأنه يجب بذل كثير من التفكير والعناية في جعلها وسيلة لتأثير الجامعة في طلبتها ، ما استطعنا الى ذلك سبيلا • وههنا لابد لنا من الاشارة الى بعض النقاط : فاولا ـ يجب أن تكون كل بنـاية تحت ادارة مراقب له من خبرته ما يؤهله للتأثير في الشباب • وثانيا ـ أن سعة البناية لها أهميتها ، اذ يجب ان تكون كبيرة بحيث تتسع لمجتمع منوع ، وبحيث يمكن تنظيمها بصورة اقتصادية • ولكن يجب ألا تكون من السعة بحيث تمنع المجتمع أن يكون موحدا يتصل فيه المراقب بكافة اعضائـــه اتصالا شخصيا ووديا • ومن المبادىء المقبولة في بريطانيا العظمى أن يكون لكل طالب غرفة للدراسة والنوم ومع اننا نستحسن ذلك ، بل نراه ضروريا لطلبة الصفوف المنتهية الا اننا نعلم بانه نظام باهظ التكاليف • ومهما يكن من أمر فانه يظهر أن الاصلح أول الامر أن يسكن عدد من الطلبة ـ ستة أو ثمانية طلاب ـ في غرفة واحدة ما دامت الغرف ليست واسعة جدا ، وما دامت المساحة والتهوية والاثاث كافية ، والمجال متسعا لان يدرس الطلاب مجتمعين ، في هدوء ذلك الا انه يجب أن تخصص غرف لاولئك الطلبة الذين يهمهم ان يدرسوا في جو خاص هادىء • على اننا نريد الا يغالى في الترف ، وانما نعتقد بضرورة استيفاء الشروط الصحية لجميع الطلبة ، وتوفر قدر صالح من الراحة وفرص الدراسة والاستجمام ولسنا نستطيع أن نقدر عدد محال السكنى للازمة ، ولكنا نرى أن تعد في السنوات الاولى محال كافية لاسكان ما يقرب من نصف مجموع طلبة الجامعة • ونعتقد

أن وحدة السكنى يجب أن تستوعب نحوا من ٨٠ طالبا ، وان كان مفيدا أن تكون بعض الوحدات أكبر وبعضها أصغر من ذلك • ومن المبادىء التى نود تأكيدها ضرورة الجمع في كل وحدة من المساكن بين طلاب مختلفة دراستهم الى أقصى غاية • ذلك بأن من خير حسنات الحياة الداخلية في الجامعة الفرصة التي تتيحها لطلبة الكليات المختلفة الوافدين من شتى الانحاء للاختلاط ومشاطرة بعضهم خيرات بعض والتوفيق بين وجوه نظرهم المتخالفة •

وسائل الصحة والترفيه :

٧٩ ـ لا حاجة بنا الى الاطناب في الكلام على ضرورة توفير وسائل الترفيه في الجامعة فمن المتفق عليه أن الالعاب والتمارين الرياضية ليست من العوامل المهمة في حفظ صحة البدن حسب ، ولكنها وسائل للتربية الفكرية والخلقية كذلك • فلابد للجامعة من ساحات للعب وقاعات للجيمناستيك • ونرى أن تكون هذه الاعمال ذات صلة بالخدمة الصحية في الجامعة وخاضعة لمراقبة صحية كافية ، وأن تكون التربية البدنية وتنظيم الالعاب من التبعات المسلم بها للجامعة •

٨٠ ـ ومن العوامل المهمة في التربية الجامعية ، بأوسع معانيها ضروب النشاط الفكرية والاجتماعية خارج غرف الدراسة • ذلك بأن الطلبة ينمون في تفكيرهم واخلاقهم ، وتبرز شخصياتهم ، وتشكل عاداتهم العقلية والمعيشية بالطريقة التي يستثمرون بها أوقات فراغهم • ولما كان تاثير الطلبة بعضهم في بعض أكثر ما يكون متبادلا ، وجب على الجامعة أن تيسر لطلبتها أحسن وجوه النشاط وافضلها ، وذلك عن طريق النوادى والجمعيات اذ يختلط الطلبة في جو صاف يتوفر فيه قدر صالح من أسباب الراحة • واذن فالقاعة التي يجتمع فيها الطلبة للحديث الاجتماعي ليست أقل أثرا في تربيتهم في غرف الدرس • فهى مختبر الاخلاق ومحكها •

٨١ ـ على أن هذا ليس مؤداه أن جميع هذه الوسائل يجب أن

تحقق من دون أن يشترك التلاميذ في بذل الجهد وتحمل المسؤولية في سبيل توفيرها • فعلى الجامعة أن تفسح المجال لظهورها • والايحاء بهذه الاشياء قد يكون ضروريا في وقت ما ، ولكن خير أن يكون هذا الايحاء صادرا عن رغبة بعض المعلمين من أن تقوم به الجامعة رسميا وأحسن من ذلك أن تنبعث هذه الفعاليات من الطلبة ذاتهم فيتعلمون من تنظيم جمعياتهم وأسباب لهوهم كيف يديرون شؤونهم الخاصة فاذا ما تبلورت التقاليد على مر الايام ، أمكن الطلبة الاعتماد على أنفسهم في هذه الامور بالتدريج •

الضبط :

٨٢ ـ وههنا لابد لنا من أن نقول كلمة في الضبط • وليس لنا ان نفصل الحديث في هذا الباب ، فبديهي أن الضبط له أهميته وخطره في كل جامعة مثلى • والواقع ان سلطات الجامعة هى المسؤولة في النهاية عن الضبط فيها ، ولكن الضبط الوحيد الذى يصح وجوده هو ما تقره الجماعة ذاتها وتقدره حق قدره • ونعتقد من غير خوض في التفاصيل بوجوب اشراك التلاميذ في الضبط بواسطة مجلس يمثلهم ويعبر عن رغباتهم ومصالحهم ، على أن تعاونه في ذلك سلطات الجامعة • ومثل هذا المجلس يحتاج الى النمو والتكامل على مهل أول الامر ، ولن تكون له في أكثر الاحيان من الخبرة والحكمة ما قد يؤتاها يوما ما • ومع ذلك فنحن نأمل ان يقوم المجلس في النهاية بدور مهم في تسيير الجامعة تسييرا حسنا ، وذلك بتعزيزه لتعاون الطلاب فيما بينهم عن رضى واختيار •

المكتبة :

٨٣ ـ ان المكتبة قسم من أهم أقسام الجامعة • ويجب أن تكون واسعة منذ ابتدائها وواقعة في محل مركزى • فترسل خطتها ويقرر موقعها بشكل يكفل توسعها كلما قامت الحاجة الى ذلك • كذلك يجب ان يخصص لها من الاموال ما يكفى لتزويدها بالكتب سريعا في هذه الظروف العصيبة التي تنتاب سوق الكتب اليوم • فاذا كان لا يتيسر صرف أكثر من خمسة الاف دينار سنويا على شراء الكتب في السنوات القلائل القادمة ، فانا نعتقد

بوجوب تخصيص مائة ألف ينار لشراء الكتب بقدر ما تسعف الحال في سوق الكتب • كذلك ينبغى بذل اقصى الجهود في الحصول على المجلات العلمية التى سوف تصبح نادرة سنة بعد اخرى • أما خطة المكتبة وسياستها فيجب أن توكلا الى أمين مكتبة ماهر مدرب •

٨٤ ـ ونحن نوصى بان يراعى في انشاء الجامعة أن تكون هناك مكتبة وطنية مركزية ، فتلك مسألة ينبغى أن نوليها نصيبا من العناية • فاذا كان العراق مفتقرا الى مكتبة وطنية ، فما نظن أنه محتاج الى مكتبتين عظيمتين في بغداد • ففى توحيد الموارد في هذا الامر اقتصاد ، ولا نرى أن هنـــاك عقبات ، لا يمكن تذليلها ، تحول دون التعاون في هذا السبيل ويلزم أن توضع تفاصيل المشروع بعناية شديدة ، ويحافظ على حقوق الجامعة وعامة المطالعين • وليس هذا بالامر العسير • ونحن نعتقد أنه اذا اختير موقـــع مناسب للمكتبة في المكان الذى سنقترحه فيما بعد ، فان هذا الموقع سيكون من أصلح المواقع للمكتبة الوطنية حين يتقدم العمران في بغداد نحو الغرب والجنوب فعندما تشيد أبنية دوائر الحكومة على الضفة الغربية من دجلة ويقام الجسر الذى يصلها بالكرادة يصبح موقع المكتبة أقرب الى دوائر الحكومة من الموقع الحاضر للمكتبة العامة في شمالي بغداد •

٨٥ ـ ومع أن الجامعة لابد لها من مكتبة مركزية ، فلابد أن تحتاج أقسام الكليات الى كتب من أجل أغراضها الخاصة • وانا لنرى جازمين أن نقرر من البداية سياسة تجعل من المكتبة المستودع الرئيسى للكتب ، على أن يسمح للاقسام باستعارة الكتب من المكتبة لاغراض التدريس والبحث حتى اذا ما فرغت منها اعادتها الى محلها في المكتبة • فان احتاجت الاقسام الى طائفة من الكتب تستعملها على الدوام للاستعانة بها على التعليم والبحث ، فلابد من أن يخصص لها من المال ما يكفى لشراء نظائر هذه الكتب على أن هذا ينبغى أن يكون في نطاق حدود معينة •

موقع الجامعة وابنيتها :

٨٦ ـ لا مشاحة في ان لطراز ابنية الجامعة وترتيبها أثرا في نفوس

الفتيان والفتيات الذين ينفقون فيها أربعا أو خمسا من سني حياتهم الغضة ، ولو كان هذا الاثر خافيا وغير ملموس • فكل جامعة حينما تنشئها الاحداث على مدى العصور بخطى متدرجة بحيث تؤدى الى تجميع مبانيها ومرافقهاانما يتحدد وضعها المادى بهذه الاحداث وقد تلعب المصادفات في ذلك دورها • وليس لورثة التقاليد الجامعية حينئذ الا أن يعملوا بمقتضى ما وجدوا عليه• أما من يؤسس جامعة جديدة فانه يسأل عما يفعل وتنفسح أمامه فرص العمل • وحسبنا هنا بسط بعض المبادىء العامة التى نراها ذات أهمية في هذا الباب ثم عرض طائفة من الاقتراحات •

٨٧ ـ ان الناظر الى الارقام التى اوردناها آنفا تظهر له ضرورة وضع حطة لجامعة تتسع لالفى طالب في السنوات الخمس الاولى ، وخمسة الاف طالب فيما يلى ذلك من السنين • ونحن نرى أن في فقدان التقليد أوالميراث الجامعى حكمة بالغة بل فضلا مبينا ، ونعتقد أن الخطط التى ترسم للجامعة ينبغي أن تكون بعيدة النظر بحيث تكفل لابنية الجامعة وموقعها النمو المطرد المنتظر فتنتج في النهاية وضعا مستوفيا يلتئم مع مطالب جامعة عظيمة • فاذا كان واضعو الاسس للجامعة بعيدى النظر ، توفرت لديهم فرصة عظيمة لاقامة جامعة واسعة البناء في موقع يخصص لهذا الغرض على مدى الزمان• ينبغي أن تكون أرض الجامعة كبيرة بحيث تتسع للابنية اللازمة للتدريس ، تسمح بذلك طبيعة الارض ، وأن تزرع بالاشجار والشجيرات والازهار مع بذل كل ما في الزراعة من فن حتى تخرج بقعة بديعة خضراء • كذلك ينبغي أن تكون أرض الجامعة كبيرة بحيث تتسع للابنية اللازمة للتدريس ، والابحاث ، والادارة ، والمكتبة ، ومساكن الطلاب والى جانب اولئك منشآت الترفيه من نواد وجمعيات وحوانيت وكذلك قاعات مختلفة الحجوم للمحاضرات والاجتماعات ، وأحواض للسباحة ، ومساحات للالعاب كلعبات كرة القدم والهوكى والتنس • ثم ان من الضرورى أن يحسب حساب بعيد النظر لازدياد حركة مرور السيارات ، فهذا أمر منتظر ولابد من ان

تخصص من أجله ساحات كبيرة • بل أن من الحكمة أن يقام وزن لازدياد النقل الجوى في المستقبل •

٨ ـ ولنعد ما قلناه من أن هناك فرصة لاقامة الجامعة برمتها على أرض واسعة جميلة • ففى هذا مدعاة ـ الى حد ما ـ للاسراع في تنمية الروح الجامعية ، وايقاظ الشعور في المنتسبين للجامعة بشخصيتهم ووجداتهم مما يعوضهم فقدان التقاليد التى تحفظ ولاءهم للجامعة وتزيد في احترام المجتمع لهم للجامعة فالروعة المادية شيء ثمين حتى بالنسبة لمعهد ذى وظيفة فكرية أو روحية وليس معنى هذا فخامة الفن المعمارى ، فالجامعة مجتمع انساني واذا أردنا أن نتفث فيها جوا صالحا ، فانه ينبغي أن تكون أبنيتها أقرب الى البيوت التي يانس اليها الطلبة من أن تكون معاهد فخمة عامة • نعم ، أن من المحتم ان يكون للبناء وقار ، ولكن الوقار لا ينافى البساطة • فان الارض اذا كانت من السعة بحيث تنتشر الابنية عليها مع فراغات كبيرة منها ، أمكن أن تقام عليها أبنية مختلفة في الحجم والفن المعمارى بحسب ما تمليه الغايات التى تبنى من أجلها وبحسب اختلاف اوضاع ساكنيها وما يعملونه من الاعمال • هناك يمكن أن تقام قاعة رئيسية كبرى لحفلات الجامعة وبيوت لسكنى الطلاب يعكفون على الدراسة فيها ، ومعامل هندسية ذات مظهر عملى بحت ، والى جانب ذلك نوادى الطلبة وما يتوفر فيها من أساليب الراحة الميسرة •

٨٩ ـ ومن المستحيل أن يتكهن المرء تكهنا شاملا بما سينتظر الجامعة من حاجات يدعو اليها تطورها في السنوات المقبلة • ولكن من الحكمة أن يتلمس المرء شيئا من ذلك • فان لم يستطلع تعيين ما ستكون عليه الجامعة في النهاية ، استطاع على أقل تقدير وضع خطة للسير عليها • ولا شك في أن هذه الخطة قد تخضع للتعديل ، ولكنها تكون مع ذلك دليلا للاستهداء به في اثناء العمل مما يجعلنا اقل عرضة للخطر الذى يواجهنا حين نكتشف بوما ان نشأة الجامعة الاولى كانت عائقا في سبيل نموها اخر الامر • وما

أكثر الجامعات التي اصابها الضرر من وراء قصر نظر مؤسسها فاضطرت الى انفاق مبالغ طائلة ابتغاء اصلاح غفلات الماضى واخطائه .

٩٠ ـ وقد درسنا في شيء كثير من العناية موقع الجامعة بالنسبة للمجتمع عامة . وانا نعتقد أن الجامعة ينبغي أن تكون قريبة الى مركز المدينة حتى يسهل على الطلبة والاساتذة والزائرين الوصول اليها . هذا الى انها يجب أن تكون في محل يشعر المجتمع بوجودها وتأثيرها فيه . ولئن كان هم الجامعة الاول النزوع الى العناية بأولئك الذين يدرسون بين جدرانها ، فانا نعتقد ان حسن اختيار موقعها يجعلها ذات أثر عظيم في البيئة التى تكتنفها كذلك . أما ان هى بعدت عن المراكز المهمة لاحتشاد السكان ، فقد تلاشى أثرها ، ومن اجل ذلك ينبغي ان نحسب حسابا عند اختيار موقعها . نمن الصواب في الرأى اذن أن تكون الجامعة قريبة من الطلاب والاساتذة ما دام أكثرهم يعيشون ببغدد أو ضواحيها ويروحون ويغدون كل يوم بين بيوتهم والجامعة . بيد أن من الصواب في الرأى أيضا أن تنأى الجمعة عن مراكز احتشاد السكان ومراكز الاعمال حتى يشملها الهدوء وتكون ـ الى حد ما ـ في معزل يعصمها من التحول عن اهدافها الاسسية ، والانسياق في غمار التيارات السياسية والاجتماعية التى تعم الحياة في خارج الجامعة .

٩١ ـ أما بعد ، فقد عرضنا لعدة مواقع في ضوء هذه الاعتبارات ، فلم يعد يساورنا شك في تبين أى الموقع أصلح لتأسيس الجامعة . وما بنا من حاجة الى ان نناقش حسنات كل موقع وسيئاته ، ولكنا درسنا بدقة وامعان ،مكان انشاء الجامعة في الشمال من بغداد حيث توجد اليوم عدة مبان مستعملة المدراسات العالية فوجدنا ان هذا الموقع ليس خير المواقع للجامعة . فاولا أنه قد ازدحم بابنية كثيرة ،فأصبح من الصعب الحصول على ارض واسعة خالية تكفى للوفاء باغراض الجامعة ، ولسنا نعتقد أن ادخال الابنية الحاضرة في صلب الجامعة أمر عظيم الاهمية بالقياس الى القضية برمتها . ومهما يكن من شيء فانا لا نرى أن هناك اسرافا في ترك هذه الابنية ، ففى الامكان

استعمال دار المعلمين العالية ، ومعهد الملكة عالية ، وكلتى الهندسة والحقوق للوفاء باغراض تعليمية أخرى • واذا عملت الحكومة باقتراحاتنا ، فان كلية الهندسة العليا ، وكلية التجارة ، والكلية الاعدادية ستتطلب كلها عدة أبنية واسعة •

٩٢ ـ وأعقد مشكلة في هذا الباب هى مشكلة كلية الطب التى أنفق عليها مبالغ طائلة ، واصبح وضعها مقرونا بالمستشفى الملكى • ونحن نرى أن من المهم أن تنتقل كلية الطب الى مكان الجامعة ، فتحل بالقرب من كلية العلوم التي تتصل مصالحها بها اتصالا وثيقا • ولئن كنا لم نستطع أن نتقصى تفاصيل الوجوه التى يمكن أن تستعمل فيها أبنية الكلية الحاضرة بعد نقلها ، فانا نجنح الى الاعتقاد بأن هناك حاجات كثيرة تتزايد مع الايام ، بحيث ينتظم شغلها باعمال نافعة أخرى • ومن الاقدار السعيدة أن هذه سبيطة ، فان نفضت الجامعة ايديها منها ، استعملها المستشفى لاغراضه المختلفة • ولا نعتقد أن هناك صعوبة كبرى في اقتطاع بعض الابنية من المستشفى واستعمالها لاغراض تعليمية أو ادارية أخرى اذا لزم الامر •

٩٣ ـ بقى أن نعالج مشكلة التعليم السريرى • اننا لا ندعو الى أن يعجل بنقل كلية الطب فورا الى المقام الجديد للجامعة • على أنه ليس من الحتم أن تكون كلية الطب بجانب المستشفى حتى لو تم نقل الكلية الى مكان اخر • فهناك عدة جامعات تبعد فيها كلية الطب عن المستشفى بعدا كبيرا ، ومع ذلك فالطلاب يجمعون في غالب أمرهم في سنوات دراستهم السريرية حول المستشفى ، على حين أن الاساتذة توفر لهم فيها المحلات التى تعينهم على القيام باعمالهم • والحق ان وجود المستشفى على مقربة من الجامعة خير من بعده عنها ، ولكنا لا نريد الا فصلا وقتيا بينهما • فقد اقنعتنا أبحاثنا أن ببغداد حاجة الى زيادة مستشفياتها زيادة كبيرة ، واننا نقترح أن يبنى مع الزمن مستشفى جديد بالقرب من الجامعة أو على أرض الجامعة نفسها • ويجب أن توضع خطة المستشفى بحيث يكون في المستقبل

المستشفى الرئيسى التعليمى • فان أقيم هذا المستشفى وجب أن تتبع في انارته الخطة التى اقترحناها في الفقرة (٤٩) •

٩٤ ـ ولقد استقر رأينا بعد النظر في جميع هذه العوامل على أن خير المواقع التى رأيناها هي أرض في ضواحي الكرادة الشرقية تقع على ضفتها الجنوبية وتمتد على هذه الضفة الى غرب المسبح وشماله •

فقد تبين لنا أن هناك أرضا واسعة لم تعمر بعد وقيل لنا أن أغلبها لا يزال ملكا عاما • فهى بهذا الاعتبار تفي بشرط البعد الكافي عن مركز البلدة من دون ان تكون أبعد من اللازم • فاذا تحققت الخطط لتوسيع بغداد على الضفة الغربية للنهر واقيم الجسر المقترح ، أصبح الوصول الى الكرادة من الضفة الغربية سهلا • ومن أهم محسنات هذا الموقع أيضا شاطئه للنهر ، اذ يمكن في هذه الحال تمتع الجامعة به متاعا حسنا ، الى جانب استغلال الجمهور له على قدر ما يسمح له بالاشتراك في ذلك فان استعمل مؤسسو الجامعة خيالهم في الانتفاع بهذا الموقع ، اصبح عاملا مهما في التخطيط العام لبغداد في المستقبل • ونحن نوصى بأن ثمة حاجة ملحة للاسراع في اتخاذ الخطوات من أجل المحافظة على هذا الموقع لاغراض الجامعة ومنع استغلاله لاى غرض اخر سواء أكان عاما أو خاصا • وفي وسعنا تعيين حدود هذا الموقع بدقة بعد دراسته ، ولكنا نقترح ضرورة حجزه الان الى أن يتم هذا التحديد • كذلك نعتقد أنه اذا ما أريد المحافظة على مستقبل الجامعة ، وجب أن يخصص لها نحو من المائتي « أكر » (ر)[1]• وهذه مساحة تكفى لكل ما يمكن توقعه الى مدة بعيدة جدا من اغراض جامعة لنحو من خمسة الاف طالب فوق ما تتسع له من أبنية المسكن وساحات اللعب والمستشفى والمكتبة ومن رأينا أنه خير للارض أن تكون أوسع مما ينبغي من أن تكون أقل مما ينبغي • فان ظهر اخر الامر ان

(١) « الاكر » الانكليزى يزيد قليلا على ٤٥٠٠ متر مربع (المترجم)•

الارض صغيرة ، اقتضانا ذلك مبالغ طائلة لتوسيعها • اما اذا كانت واسعة ، فان الاراضى الفائضة عن حاجة الجامعة هى على الارجح مصدر ثروة لها •

دستور الجامعة :

٩٥ ـ ان مستوى الجامعة يتوقف على الرجال والنساء الذين يعملون بين ظهرانيها ، كما يتوقف على الموارد التى بين أيديهم • على أن دستور الجامعة عامل من أهم العوامل • فعلى قدر ما يكون للدكتور من أثر في العمل الجامعي ، يكون هذا العمل حسنا أو سيئا • والـزم مـا يعنينا في الجامعة أن تكون مجتمعا يعمل بحرية في البحث عن الحقيقة ونشرها • وهى لا تخلو اما ان تفلح واما ان تخفق بحسب اجتهاد أعضائها ، ولكنها اذا لم تكن حرة فانها مخفقة لا محالة • على ان الجامعة ليست في الوقت نفسه مجتمعا غير مسؤول ، فانها مدينة بخدمة المجتمع عامة • ودينها هذا يتضح من انها تعتمد في نفقاتها على المجتمع المحيط بها ، ومع ذلك فالجامعة لا يمكن أن توفق في عملها ، ما لم تمنح الثقة التى تكفل لها العمل في جوهر • واذا كانت جامعة بغداد ستعول غالبا في ماليتها على الدولة ، وقد يكون هذا التعويل كليا في أول الامر ، فان هذا محوج الى ضرورة وضع نظام يحفظ للدولة مصالحها وللجامعة حريتها في آن واحد •

٦٩ ـ ان هذه الاراء بديهية في حد ذاتها ، ولكن هناك اعتبارا واحدا لابد لنا من تأكيده فلابد للجامعة وخاصة في عهدها الاول من أن تنتدب فريقا من أساتذتها من البلاد الاجنبية • والحق أن الخدمات العلمية لهؤلاء الرجال لها شأن عظيم في تعيين مستوى الجامعة ومستقبلها • ومن أجل ذلك كان لابد من يرغب العمل فيها ناس لهم منزلتهم الجامعية حتى يتفرغوا لخدمة الجامعة بكل قواهم • وأمثال هؤلاء الرجال لن يقبلوا ان يخدموا فيالجامعة ما لم يقتنعوا بأنهم واجدون فيها من الظروف ما يكفل لهم جوا من الحرية الفكرية قد ألفوه ونشأوا عليه •

٩٧ ـ ومع أن الجامعة ستعتمد في أول عهدها على الدولة في امدادها

بالمال ، فاننا نأمل ان بعض المحسنين والشركات التجارية سيوقفون عليها الاموال على مر الزمن • ولن يكون هذا حتى يقتنع هؤلاء بان للجامعة التى يوقفون عليها أموالهم الحرية في التصرف في اموالها وسياستها •

٩٨ ـ وجملة البحث أن الجامعة ينبغى أن تكون هيئة مستقلة تحكم نفسها بنفسها • وهذا هو المبدأ الذى أسست عليه توصيات اللجنة التى رأسها الاستاذ هاملى ونحن نقر هذا الرأى ونعتقد أن الدستور الذىاقترحته تلك اللجنة سليم في خطوطه العامة ، ولكنا نرى أن من الخير تيسيره وتعويله من بعض الوجوه • وقد ضمنا اقتراحاتنا في هذا الشأن في الدستور المقترح في الملحق (ب) •

هيئة التدريس :

٩٩ ـ ان أولى المصاعب التى ستواجهها الجامعة توفير هيئة صالحة للتدريس • وقد سبق لنا أن اقترحنا ضرورة الاستقدام من الخارج • على أن من الواضح ان الجامعة ينبغي ان تنحو منحى يجعل للاساتذة والعلماء العراقيين القسط الارجح في التدريس بها • فلئن كان عددهم سيكون قليلا في بداية عهد الجامعة ، فاننا نوصى الحكومة بالتعجيل من دون ابطاء في اكتشاف شبان نابهين يمكن أن يكونوا اعضاء محترمين في هيئة التدريس وايفادهم الى الخارج بغية الاستزادة من الدراسة • فان كان غير مستطاع أن تقدم لهم مناصب في الجامعة فضلا عن أن تكفل لهم هذه المناصب فاننا لن نخسر شيئا بايفادهم • ذلك بانهم لن يضيع يومئذ عملهم مهما تقلبت الحوادث •

١٠٠ ـ ولابد من أن تكون رواتب الاساتذة الاجانب وشروط خدمتهم حسنة ما دام المراد ترغيبهم في العمل في سلك الجامعة • ولئن كان هناك اختلاف كبير اليوم بين رواتب اساتذة الجامعات في البلاد المختلفة بحيث لا يتأتى معه وضع مقياس للرواتب فان الجامعة ينبغى لها اذا ارادت استقدام اساتذة من بلد ما أن تبارى جامعات ذلك البلد بتقديم شروط

مماثلة لشروطها • بل ينغي لها فوق ذلك أن تجعل لهم عوضا عن غربتهم والا فانها لن تستطيع أن تحصل الا على بقايا الاساتذة من الدرجة الثانية أو الثالثة •

١٠١ ـ وقد يقال أن بعض المناصب التعليمية يجب أن تشغل بالاجانب الى أجل غير مسمى ، ولكنا نوصى ، بوجه عام ، بمبدأ العقود القصيرة المدى • وفي بريطانيا اليوم يقومون بوضع الخطط لانتداب الاساتذة الى الخارج ، وقد يمكن تطبيق ذلك على انتداب الاساتذة من بلاد أخرى ، بحيث لا يضيع الاستاذ منصبه في جامعته وبحيث يحفظ حقوقه التقاعدية • فاذا ما ندب لمدة سنتين أو ثلاث للتدريس في جامعة أجنبية ، دفعت الجامعة له رواتب هذه المدة •

١٠٢ ـ ويمكن القول بصفة عامة أنه لابد من ضمان أمرين أساسيين اذا كان المراد انتخاب هيئة للتدريس الجامعي في مستوى لائق • فأولا كفاية الرواتب حتى يمكن اجتذاب افضل الرجال والنساء الحاصلين على أعلى المؤهلات ، اذ لابد من التسلم أول الامر أن الجامعة لا يمكن تسييرها بتكاليف رخيصة • وفي كثير من انحاء العالم اليوم طائفة من الامثلة المحزنة التي تمخضت عنها أشباه هذه المحاولات • وثانيا أنه لابد من ضمان بقاء الاساتذة في مناصبهم ضمانا معقولا • فما لم يشعر الاساتذة بأنهم غير عرضة لفقدان وسائل معيشتهم بسبب مجرد اصطدامهم بذوات أولى السلطات ، تردد الاختيار منهم في قبول المناصب التعليمية • أما من يقبلونها فانهم يصبحون في شغل عن السعي في خدمة الحقيقة بمحاولتهم تجنب الاصطدام ، وتلك فضيلة سلبية • أجل يجب ان يكون للجامعة سلطة التخلص من الرجال الفاقدى الكفاية أو السيء السلوك ولكن ممارسة هذه السلطة والنهوض بهذا الواجب لابد من تقييدها بتحفظات معينة للابقاء على شعور الطمأنينة بين هيئة التعليم عامة • ولسنا نريد هنا أن نضع دستورا مفصلا لذلك ، ولكنا نوصى بتناول هذه القضية ووضع أسسها في الوقت المناسب •

١٠٣ ـ لجنة الجامعة :

ليس لنا أن ندعى في تقريرنا هذا ان نصائحناتخرج عن كونها مجرد مبادى عامة وخطوط أساسية فلابد للحكومة من بعد ذلك من أن تقرر : أهى راغبة في المضى في خطة تأسيس الجامعة ام لا ، وانا لنرجو أن يكون في تقريرنا هذا من المعلومات ما يكفى للتوصل الى قرار في هذا الشأن ، ثم يأتى بعد ذلك تحويل الخطة المقترحة الى مشروع مفصل • على أننا مقتنعون بأن هذا العمل ليس من شأننا لئلا يشعر المسؤولون عن تنفيذ المشروع بأنهم مقيدون بقرارات سابقة لم يكن لهم يد في وضعها • وانا لواثقون أن آراءنا على مبلغ ما قد نالته من القبول ، فانها ستلقى الى مؤسسي الجامعة لا من حيث هى قوانين ، بل من حيث هى دليل يهتدى به في العمل •

١٠٤ ـ وانا نوصى بأن تؤلف الحكومة لجنة لا تزيد على العشرة اشخاص ممن لهم مؤهلات خاصة ، حتى يقوموا بوضع مشروع مفصل واتخاذ الخطوات في سبيل تنفيذ هذا المشروع • ويلزم أن يعطى أعضاء اللجنة سلطات تنفيذية وأن يزودوا من المال ما يكفي للوفاء بهذا الغرض • كذلك ينبغي أن تعمل اللجنة كسلطة وقتية ، وأن تمنح سلطات واسعة ، على أن تكون خاضعة للحكومة في مدة عملها • أما مسؤوليتها فتكون أمام رئيس الوزراء مباشرة وتستمد أموالها منه •

١٠٥ ـ ونوصى بأن تؤلف اللجنة على الوجه الآتي : ستة أشخاص يعينهم رئيس الوزراء ، وشخصان بينهما كل من وزير المعارف ووزير الشؤون الاجتماعية • ونوصى كذلك بأن تجرى التعيينات بقدر المستطاع على وجه يكفل تمثيل وجوه النظر المختلفة والخبرة المتنوعة • وهؤلاء الاعضاء يمكن أن يتخيروا من موظفي الدولة ، أو الاساتذة ذوي المناصب العلمية العالية ، أو من المواطنين المستنيرين ولابد من أن تعين اللجنة بغير تأخير أول رئيس للجامعة • فاذا عين الرئيس أصبح عضوا في اللجنة ورئيسا لها • وحتى يتم ذلك يعين رئيس الوزراء رئيسا وقتيا للجنة •

١٠٦ ـ وليس من المناسب أن تفصل طريقة العمل التي يجب أن

سير عليها لجنة تشكيل الجامعة • ولكنا نرى أن تعطى لهم بصفة خاصة صلاحية تعيين لجان استشارية في الشؤون المختلفة التي يحتاجون فيها الى العون والارشاد • كذلك يجب أن تكون لهم صلاحية تعيين أعضاء لهذه اللجنة ، على ألا يكونوا من اعضاء لجنة التشكيل كما يجب تخويلهم صلاحية استقدام الخبراء ومنحهم التعويض الذي يرونه لقاء خدماتهم •

الرئيس الوقتي :

١٠٧ ـ اننا نخشى أن يستهدف العمل في هذه المرحلة لواحد من خطرين : الاول أن يتأخر سير العمل لعدم وجود رجل يراعى فيه أن يكون همه الاول تحريك العمل ودفعه • والثاني أن يحرم المشروع التوجيه الفني الشخصي فتعوزه في نشأته الاولى العناية التي يحتاج اليها • ومن أجل ذلك نوصى بأن تكون أولى الخطوات تعيين رئيس للجامعة ، فمستقبل الجامعة يتوقف ـ الى حد بعيد ـ على النحو الذي ينحوه رئيسها في عهدها الاول • ومهما حاولنا أن نؤكد أهمية هذا التعيين الاول ، فلن نكون بمبالغين • فينبغي للرئيس أن يكون بالاضافة الى خبرته بالادارة ومشاكل تنظيم الجامعات ذا منزلة علمية ممتازة وشخصية قوية تستطيع معالجة المشاكل محليا والاتصال بالجامعات الاخرى في الخارج • وهذه المشاكل المحلية تتطلب منه المقدرة على التعاون مع الحكومة والهيئات الاخرى خارج الحكومة • كذلك ينبغي له أن يكون رقيق الحاشية كيما يستطيع تكوين علاقات حسنة بينه وبين الطلبة وهيئة التدريس • كل اولئك الى صغر السن التي تفيض عليه بالقوة والنشاط اللتين تتطلبهما مثل هذه المهمة الجسيمة •

١٠٨ ـ ونرى أن تتبع في تعيين الرئيس احدى طريقتين : الطريقة الاولى ـ وهي الحل الامثل ـ وتقوم على انتخاب رجل كفء وتعيينه الى أجل غير مسمى ، ولكن أغلب الظن أن هذا ليس بالامر اليسير ، فضلا عن أنه اسلوب خطير وليس في مصلحة الجامعة تقييدها برئيسها منذ البداية ـ ومن أجل هذا فاننا نرجح البحث عن شخص يسند اليه المنصب

لمدة محدودة ـ ثلاث سنوات مثلا ـ حتى يتسنى له بدء المشروع • فاذا ما تألفت الجامعة نشأ معها أسلوب سديد يمكن اتباعه في تعيين الرئيس على أن يترك أمر تثبيت الرئيس الوقتي في منصبه الى الاعتبارات والظروف القائمة حينذاك • ثم أن من الميسور عند تعيين الرئيس الوقتي أن نحافظ له على منصبه السابق الذي كان يشغله حتى اذا ما انتهت مدته لم يجد أن ما قام به من خدمات قد كلفه ضياع منصبه •

١٠٩ ـ ومن المسائل الخطيرة الصعبة تحديد الراتب الذي يدفع للرئيس • فانا مع تقديرنا بضرورة انسجام الراتب مع مستوى الرواتب التي يتقاضاها الموظفون في العراق ، نعتقد بأن أهمية المنصب واحتمال توفيق صاحبه أو اخفاقه يبلغان من العظم أن يكون لانتخاب الرجل الصالح القدير المحل الاول من الاعتبار فاذا تبين مثلا أن خير الرجال رجل عراقي قد وطد له في الخارج مركزا علميا ، فربما لا يكون في الاستطاعة اجتذابه الى العراق الا اذا منح راتبا يتناسب مع دخله الحاضر • ومثل ذلك اذا أختير للمنصب رجل أجنبي لاجل قصير المدى •

مالية الجامعة :

١١٠ ـ لم يأت تقريرنا على تقدير تكاليف تأسيس الجامعة وتشييدها• فان هذا لا سبيل اليه الا اذا اتضحت الخطط وتنوولت التكاليف المحلية بالدرس الدقيق • على أنه لابد من أن نضع نصب أعيننا أن انشاء جامعة ـ مهما تكن متواضعة ـ وتجهيزها وتسييرها أمر باهض التكاليف وقد يستلزم انفاق الملايين من الدنانير على الاعمال الانشائية ، بل ربما لا يمر زمان طويل حتى تبلغ المصروفات السنوية للجامعة مئات الالوف من الدنانير • وانا لننصح للحكومة بقوة أن المشروع اذا لم يباشر بشيء من الخيال والسخاء فمن الخير ألا يبدأ به •

اسم الجامعة :

١١١ ـ انا لنتفق مع لجنة هاملي بأن تسمى الجامعة جامعة بغداد • بالمتعارف أن تسمى الجامعة باسم البلد الذى تقع فيه ، بل أن طائفة من

الجامعات التي تطلق عليها أسماء أخرى كثيرا ما يغلب عليها اسم المحل
لذي تقع فيه • وقد يتفق في كثير من الاحايين أن يجهل الجمهور بل
رجال العلم أنفسهم مواقع جامعات قديمة مشهورة تحمل أسماء غير أسماء
مواقعها الجغرافية • واذا كان من المنتظر أن تؤسس مع الزمن في العراق
جامعات أخرى ، فان كل جامعة سوف تعرف حينذاك باسم المدينة التي
تقع فيها •

الخطوات الاولى :

١١٢ – وقد يجمل بنا أن نختم توصياتنا بتلخيص الخطوات التى
ينبغي القيام بها حينما تقرر الحكومة تأسيس الجامعة • ويلاحظ أن الارقام
بعد كل بند تدل على الفقرات التي تعالج هذه الخطوات في التقرير •

١ – حجز موقع في الكرادة (٩٤) •
٢ – تعيين لجنة تشكيل الجامعة (١٠٣ – ١٠٦) •
٣ – تعيين لجنة تشكيل الجامعة لتعيين الرئيس (١٠٧ – ١٠٩) •
٤ – تأسيس كليتي الاداب والعلوم (٣٦) •
٥ – فتح كلية اعدادية قبل سنة واحدة من تنفيذ البند (٤) (١٨ – ٢٤) •
٦ – تنظيم كلية الهندسة تنظيما جديدا ، وجعلها كلية فنية عليا (٥٤–٥٥)
٧ – تأسيس كلية عليا للزراعة (٥٩) •
٨ – تأسيس كلية عليا للتجارة (٧٦) •
٩ – بعد تأسيس كليتي الاداب والعلوم وتنظيم كلية التجارة تنظيما
جديدا يوقف قبول الطلبة الى كلية الحقوق (٦٤) •

أما بعد ، فان موعد افتتاح الكلية الاولى يتوقف على مقدار ما يبذل م
جهد وسرعة في ملاحقة هذه الامور • وانا لنعتقد أن في الاستطاعة فت
كليتي الاداب والعلوم ، وبدء الجامعة في خريف سنة ١٩٤٩ على أقر
تقدير • ولكنا نرى أن الحكمة تقضى أن يتحقق هذا الهدف سنة ١٩٥٠
على أن تفتتح الكلية الاعدادية قبل ذلك بسنة أي سنة ١٩٤٩ •

تشارلز • جى• دارون
آرثر • اي• مورغان

الملحق (آ)

عدد الطلبة

ليس في استطاعتنا أن نقترح اقتراحا مفصلا عن كيفية ضبط عـــدد الطلبة في الجامعة ، ولكنا نبين فيما يلي هذا النمو المنتظر للجامعة في السنوات القلائل الاولى • ولنفرض أنه سيقبل مائة طالب في كل عام في كلية الطب • فاذا حسبنا حساب الطلبة الذين يتركون الكلية لاسباب مختلفة ، فان العدد الذي يقبل في الدراسة التمهيدية للطب في كلية الاداب والعلوم يقدر بـ ١٢٠ طالبا •

(١) نوع الدراسة	(٢) عدد المقبولين سنويا	(٣) عدد سنوات الدراسة	(٤) مجموع الطلبة عند تكامل الدراسة	(٥) مقدار الذين سيتركون او يرسبون بالنسبة المئوية من العمود الرابع (تقريبـا)	(٦) المجموع الصافى عند تكامل الدراسة
الاداب والعلوم					
الدراسة العامة	٤٠٠	٤	١٦٠٠	١٠	١٤٤٠
الدراسة التمهيدية للطب :					
	١٢٠	١	١٢٠	صفر	١٢٠
الطب	١٠٠	٥	٥٠٠	١٠	٤٥٠

ان الارقام في العمود الخامس تقريبية • وهي تبين النسبة المئوية التي يجب ان تطرح من العدد الاصلي للتقدير الذى يراعى تناقص الطلاب ، وتحسب حسابا لعدد الطلاب الذين قد يرسبون أو يعيدون السنة •

وحرصا على توفير ٥٢٠ طالبا للدخول في الكلية ، لابد من أن يقبل ما بين ٦٠٠ الى ٧٠٠ طالب في الكلية الاعدادية •

الملحق (ب)

المواد الاساسية لدستور جامعة بغداد

(وهو تنقيح لمشروع الجامعة المقدم من قبل لجنة هاملي)

المادة ١ :

تؤسس في مدينة بغداد جامعة باسم جامعة بغداد (وتسمى بعد الجامعة) وذلك من أجل النهوض بالدراسات العليا والعلوم والاداب والمعارف ، ونشرها • وتنشأ فيها كليات للآداب والعلوم والطب ، وكليات أخرى يقررها المجلس الاعلى للجامعة من حين الى حين الحاقا بالكليات المذكورة أو بدلا منها •

المادة ٢ :

تكون الجامعة هيئة قانونية مسجلة (شخصية حكمية) ولها أن تمتلك باسمها وتسجل الاملاك غير المنقولة • ويمثل الجامعة رئيس الوزراء أمام مجلس الامة ومجلس الوزراء كما يمثلها رئيسها أمام المحاكم ودوائر الحكومة •

المادة ٣ :

يكون للجامعة مجلس أعلى مؤلف من أعضاء طبيعيين ، ومعينين وممثلين للمجلس العلمي • أما الاعضاء الطبيعيون فهم الرئيس الفخري والرئيس ، وأمين الصندوق ، ووزير المعارف • وللمجلس أن يعين لرياسته شخصا غير الرئيس الفخري •

المادة ٤ :

أ ـ توكل الى المجلس الاعلى ادارة عائدات الجامعة وممتلكاتها وشؤونها المادية • كذلك يشرف على المجلس العلمي ويوجهه فيما يخص شؤون التربية والضبط •

ب ـ على المجلس الاعلى القيام واجباته بمقتضى انظمة الجامعة ، أ

في الشؤون التى لا ذكر لها في القوانين فله أن يصدر فيها أوامره الخاصة فتكون ملزمة للكافة .

المادة ٥ :

توضع أنظمة الجامعة اولا من قبل لجنة خاصة يعينها مجلس الوزراء، على أن يوافق المجلس على هذه القوانين . وكل تبديلات أو زيادات تصدر من بعد ذلك يجب أن تكون بناء على اقتراح المجلس الاعلى ، وتصبح نافذة المفعول على أثر موافقة مجلس الوزراء عليها . ولمجلس الوزراء أن يقبلها أو يرفضها ، ولكن ليس له أن يعدلها .

المادة ٦ :

توضع أنظمة للجامعة لتنظيم الامور الآتية وتحديدها :ـ

(آ) سلطات ، وواجبات المجلس الاعلى والمجلس العلمي ومجالس الكليات . كذلك تعيين أعضاء هذا المجلس وبقاؤهم في مراكزهم ، وملء الشواغر بين الاعضاء ، والنظر في سائر الامور التى يحسن أن تنظم وتعين .

(ب) تعيين الرئيس الفخري والرئيس والعمداء وامين الصندوق وسائر موظفي الجامعة ، وكذلك سلطاتهم وامتيازاتهم وواجباتهم .

(ج) تعيين اللجان الخاصة التي تعاون على حسن قيام الجامعة بمهمتها ومحافظتها على أملاكها .

(د) تأليف جميع الهيئات المكلفة بتنظيم امتحانات الجامعة وتسييرها بما فيها امتحان الماتريكوليشين وسائر امتحانات الدخول وكذلك واجبات هذه الهيئات .

(هـ) تعيين الممتحنين .

المادة ٧ :

يكون للجامعات حام هو صاحب الجلالة ملك العراق .

المادة ٨ :

يكون للجامعة رئيس فخري ويعين بارادة ملكية . ويعين أول رئيس

فخري لمدة لا تزيد على الثلاث سنوات ، ولا يعين أحد من بعد ذلك ألا بانقضاء ستة أشهر على شغور المنصب أو تقديم المجلس الاعلى لرئيس الوزراء اسم الشخص الذي يقترح تعيينه • على أن يؤخذ بالطريقة التي تقصر في الزمن دون الاخرى •

المادة ٩ :

يعين للجامعة رئيس يكون المنفذ لشؤونها والموظف العلمي الاكبر فيها تبعا لاحكام أنظمة الجامعة • كذلك يتقلد الرئيس منصب نائب الرئيس فخري ، وينوب عنه في غيابه أو في أي وقت آخر يخوله فيه الرئيس الفخري ذلك • وللمجلس الاعلى أن يعين من حين الى آخر من بين الاساتذة نائبا للرئيس ينوب عنه في غيابه •

المادة ١٠ :

يعين للجامعة أمين للصندوق يكون مسؤولا عن حسن ادارة أموال الجامعة تحت سيطرة المجلس الاعلى •

المادة ١١ :

يكون لكل كلية من كليات الجامعة عميد يرأس مجلس الكلية •

المادة ١٢ :

يكون للجامعة مجلس أعلى مؤلف من الرئيس وعمداء الكليات وممن تعينهم أنظمة الجامعة من الاساتذة والمدرسين والموظفين ، وينظم المجلس العلمي التربية والضبط في الجامعة وسائر شؤونها العلمية بوجه عام • ويشرف عليها تبعا لاحكام أنظمة الجامعة وتحت سيطرة مجلسها الاعلى ، ويكون رئيس الجامعة رئيسا للمجلس العلمي •

المادة ١٣ :

تعين أنظمة الجامعة من يكونون أعضاء في المجلس العلمي و في مجالس الكليات غير الرئيس والعمداء ، وتحدد سلطات هذه المجالس وواجباتها •

المادة ١٤ :

تكون للمجلس الاعلى لجنة ادارية مؤلفة من الرئيس وأمين الصندوق وغيرهما ممن ينتخبهم • وترفع اللجنة المشورة الى المجلس الاعلى عن ادارة

أموال الجامعة وممتلكاتها ، وللمجلس أن يستنيبها في الاشراف على أعمال أمين الصندوق • وكذلك تقدم اللجنة ميزانية سنوية للمجلس ، وتقوم بما تعينه لها الانظمة من واجبات أخرى • ويكون رئيس الجامعة رئيسا للجنة الادارية •

المادة ١٥ :

يكون للجامعة مسجل يعمل تحت سيطرة المجلس الاعلى والمجلس العلمي وموافقتهما على حفظ سجلات الجامعة • كذلك ينظم قبول الطلبة وامتحانهم ، وتعيين أعضاء التدريس وغير ذلك من الامور التي يطلب اليه المجلسان القيام بها •

المادة ١٦ :

تكون للجامعة هيئة للتعليم والامتحان معا • وعليها أن تعد العدة للامور الاتية تبعا لانظمة الجامعة وعلى قدر ما تسمح به مواردها :ـ

(آ) التعليم في كل كلية •

(ب) التعليم الذي يؤهل الطلبة لنيل الدرجات والشهادات التي تمنحها الجامعة •

(ج) تسهيل متابعة الابحاث العلمية في كل كلية •

(د) منح المساعدات المالية والجوائز التي تيسر وتشجع على اتقان موضوعات الدراسة في الجامعة والقيام بأبحاث مبتكرة فيها •

المادة ١٧ :

للجامعة أن توزع الدرجات العلمية والشهادات وغير ذلك من الامتيازات على الاشخاص الذين امتحنوا من قبل ممتحنين معينين بصورة قانونية ، فتبين أنهم أهل لها •

المادة ١٨ :

للجامعة أن تمنح من تريد تكريمهم من مشاهير الرجال درجات فخرية •

المادة ١٩ :

للجامعة أن :ـ

(آ) تقبل أن ينضم اليها أي معهد أو كلية في العراق يحضر التلاميذ لدراسة ذات مستوى جامعي •

(ب) تتعاون مع المعاهد العلمية الاخرى على نشر التعليم الجامعي في العراق •

(ج) تقر مناهج الدراسة في بعض المعاهد الاخرى ، فتعدها معادلة لدروسها ، وتعترف بحضور الطلبة لهذه الدروس •

(د) تعترف بأعضاء هيئة التدريس في أي معهد يحضر طلابه للتعليم في مستوى جامعي ، على أنهم مدرسون فيها •

(هـ) تعترف بامتحانات الطلبة ومدد دراستهم في جامعات أو معاهد علمية أخرى على أنها معادلة لامتحاناتها ومدد دراستها • وذلك بحسب ما تعينه هي •

(و) تعترف بامتحانات القبول في جامعات أخرى ، على أنها معادلة للامتحانات التي تعينها هي •

المادة ٢٠ :

تفتح للنساء جميع المناهج والدرجات والشهادات • وذلك بمقتضى الشروط واللوائح التي تعينها أنظمة الجامعة • وللنساء أن يرشحن لاي وظيفة من وظائف الجامعة أو لاي عضوية في مجلس أو لجنة •

المادة ٢١ :

تفتح للرجال وللنساء بقطع النظر عن معتقداتهم الدينية جميع مناهج الدراسة والدرجات والشهادات ولا يطلب الى اي شخص أداء اختبار ديني لاجل دخول الجامعة طالبا أو استاذا ، أو مدرسا أو عضوا في المجلس الاعلى أو أي مجلس أو هيئة في الجامعة •

ملحق رقم (٦)

نظام « مجلس التعليم العالي »

رقم (١٦) لسنة ١٩٥١

بعد الاطلاع على المادة (١٧) من قانون المعارف العامة رقم (٥٧) لسنة ١٩٤٠ وبناء على ما عرضه وزير المعارف ووافق عليه مجلس الوزراء أمرنا بوضع النظام الآتي :ـ

مادة ١ :

يؤسس مجلس يدعى « مجلس التعليم العالي » يقيم بالاشراف على الكليات التالية :

كلية الحقوق ، دار المعلمين العالية ، كلية الهندسة ، كلية الملكة عالية، كلية التجارة والاقتصاد ، كلية الاداب والعلوم •

ويجوز أن تضاف اليها كليات أخرى او تحل محلها كليات ومعاهد أخرى بقرار من مجلس التعليم العالي •

مادة ٢ :

يتألف مجلس التعليم العالي من :

أ ـ اعضاء طبيعيين وهم وزير المعارف وعمداء الكليات وعضو تنتخبه كل كلية من بين اساتذتها •

ب ـ يجوز اضافة ثلاثة أعضاء ينتخبهم الاعضاء الطبيعيون من ذوي المكانة العلمية والاجتماعية •

جـ ـ ويقوم أحد اعضاء المجلس بامانة سره •

مادة ٣ :

يمثل وزير المعارف « مجلس التعليم العالي » امام مجلس الوزراء وفي البرلمان وهو الرئيس الفخري له •

مادة ٤ :

ينتخب مجلس التعليم العالي رئيسا من بين اعضائه •

مادة ٥ :

لمجلس التعليم العالي حق قبول التبرعات والهبات •

مادة ٦ :

يسير مجلس التعليم العالي باتخاذ الخطوات المالية لتأسيس الجامعة ويقوم بما يلي :

أ ـ النظر في تخمينات الميزانيات التي تقدمها له تلك الكليات لدرسها والبت فيها تمهيدا لتقديمها الى الجهات المختصة •

ب ـ تقرير انشاء كراسي التعليم وسائر المناصب العلمية واقرار تعيين اعضاء الهيئة التعليمية وترقيتهم وترفيعهم وايفادهم ونقلهم بعد استشارة مجالس الكليات مع مراعاة احكام القوانين العامة •

جـ ـ تأسيس كليات جديدة أو قبول انضمام كليات او معاهد اليه •

د ـ تقرير لوائح الانظمة الخاصة بالكليات واصدار التعليمات الخاصة كيفية تطبيقها •

هـ ـ وضع اسس موحدة للقبول الى الكليات وفي الاقسام الداخلية وادارتها •

و ـ اقرار القواعد لرفع المستوى العلمي في الكليات واعادة تنظيمها في خطة ووحدة لتحقيق التوجيه الجامعي وتنظيم وتنسيق التعاون بين الكليات •

مادة ٧ :

لمجلس التعليم العالي ان ينشىء :

أ ـ مجالس لجان حسب الضرورة وان يحدد صلاحياتها •

ب ـ لجنة انضباطية مركزية تنظر فيما يحيله اليها المجلس • ويعين صلاحيات هذه اللجنة بتعليمات يصدرها •

مادة ٨ :

يجتمع مجلس التعليم العالي بدعوة من الرئيس او يطلب من اربعة

اعضاء ويكون اجتماعه قانونيا بحضور الاكثرية •

مادة ٩ :

تكون قرارات مجلس التعليم العالي بالاكثرية المطلقة وملزمة لكافة الكليات ونافذة عليها دون حاجة الى قرار من مجلس الكلية الخاص •

مادة ١٠ :

تعتبر قرارات المجلس نافذة من تلقاء نفسها وللوزير ان يعترض خلال فترة لا تتعدى الاسبوعين وفي هذه الحالة يعيد المجلس النظر في الموضوع ويعتبر أي قرار يتخذ باكثرية الثلثين نهائيا •

مادة ١١ :

لمجلس التعليم العالي ان يعين الموظفين الضروريين لادارة اعماله •

مادة ١٢ :

لمجلس التعليم العالي ان يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا النظام •

مادة ١٣ :

على وزير المعارف تنفيذ هذا النظام •

مادة ١٤ :

ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية •

ملحق رقم (٧)

مرتجلو فكرة الجامعة العراقية
يغطون فشلهم بالسطو على دار المعلمين العالية

بقلم الاستاذ حسن الدجيلي

فوجئت الاوساط الثقافية قبل عدة ايام بقرار اصدره « مجلس التعليم العالي » يقضي بغلق دار المعلمين العالية من حيث هي مؤسسة علمية مستقلة باساتذتها ومناهجها وادارتها ، والحاقها بكلية الاداب والعلوم • وقد كان لهذا القرار رنة استياء في مختلف المحافل الثقافية •

ومما زاد في هذا الاستياء قيام الدكتور عبدالحميد كاظم بتقديم استقالته من عمادة دار المعلمين العالية ، وارساله مذكرة ضافية الى معالي الدكتور ناجي الاصيل ، رئيس مجلس التعليم العالي ، يشرح فيها الاسباب الموجبة التي حملته على الاستقالة ، وذاكرا انه في الوقت الذي يعرض جماعة على مجلس التعليم العالي اقتراحا تناول اعداد مدرسي المدارس الثانوية ، ويتصل اتصالا مباشرا بمستقبل دار المعلمين من قبل لجنة ليست مختصة ، ويمر الاقتراح دون ان يستطلع رأي عميد الدار نفسها ولا اساتذتها ، وحتى دون ان يؤجل البت فيه ريثما يستكمل شرائط البحث والدرس ، ويتخذ المجلس على اثره قرارا بغلق معهد قديم كامل ، والحاق اقسامه العلمية كافة بكلية لم تكامل بعد ، ولم يعرف مستوى دراستها • وفي الوقت الذي يوافق معالي وزير المعارف على وضع الاقتراح في التصويت وخاصة الفقرة (هـ) من المادة الثانية من النظام الموحد الذي وضعته اللجنة المذكورة واتخذته ذريعة للقضاء على دار المعلمين العالية بالرغم من الملاحظات الفنية والمحاذير الادارية التي ذكرت ، ويعلن معاليه قبولها فانه

يجد نفسه (العميد) والحالة هذه ليس في وضع يساعده على الاستمرار بواجباته عميدا لدار المعلمين العالية ، وان واجبه يحتم عليه تقديم استقالته.

وحسنا فعل الدكتور العميد واختار هذا الاسلوب في العمل ، وكشف للناس ما يبيت لدار المعلمين العالية من نيات سيئة ، وما يتخذ لها من قرارات مبطنة . فقد سئم الناس هذه الشخوص التي حذقت فن السير في ركاب المسؤولين في وزارة المعارف من أجل تطمين بعض مصالحها الخاصة وامتيازاتها الموروثة ، والتي تتبنى اية فكرة عابرة او فجة لمسؤول من المسؤولين ، وتتلاقفها لتحيلها مشروعا من المشاريع ، وهي اقرب الى الوهم منها الى الحقيقة .

ولسنا الان بصدد الكلام عن هؤلاء الاشخاص ، وهم كثيرون ، ولا بصدد قرارات مجلس التعليم العالي عن تأسيس مختبر مركزي ، وتجزأة « كلية الاداب والعلوم » الى كليتين مستقلتين ، بل بصدد الكلام عن قضية من اهم القضايا التي تواجه المعنيين بشؤون التربية والتعليم اليوم ، تلك هي قضية « حل » دار المعلمين العالية ، وتهريب اساتذتها ومختبراتها وطلبتها الى كليتين موهومتين ! فما هي الاسباب التي ادت الى هذا القرار السريع ؟

كان مجلس التعليم العالي ، قد ألف لجنة فرعية لوضع نظام موحد للكليات قوامها ثلاثة اشخاص فقط ، ومع أن تأليف هذه اللجنة قد يكون من الامور الضرورية الا انه لم يراع في تأليفها مع الاسف الشديد نواحي الاختصاص ، ولم تمثل فيها الكليات المختلفة بالرغم من صلاحياتها الكثيرة. وقد وضعت اللجنة مسودة النظام ، وأفردت لدار المعلمين العالية فقرة خاصة من المادة الثانية ، واقترحت تبديل وضعها دون ان تستطلع رأي عميد دار المعلمين العالية ولا اساتذتها ، ولا المختصين باعداد المعلمين من اساتذة التربية وعلم النفس ، ولا اساتذة المواضيع الاختصاصية الاخرى واغرب من هذا هو ان المادة الثانية من النظام الموحد لم تدخل في المسودة الاولى ، بل اقحمت في المسودة الاخيرة التي ارسلت قبل اجتماع مجلس التعليم

العالي بيومين فقط ! ونصت على عدد الكليات التي يشملها النظام الموحد والاقسام التابعة لها ، واطلقت على دار المعلمين العالية اسم « كلية التربية » وألحقت بها (الفقرة هـ من المادة نفسها) قسم التربية وعلم النفس وفلسفة التربية واصول التدريس ! فأتضح لعميد دار المعلمين العالية ، وكما اشارت الى ذلك بعض الصحف ، ان النية متجهة الى الغاء دار المعلمين العالية ، وضم اقسامها ومختبراتها ومكتبتها الى كلية الاداب والعلوم ، التي لا تملك مكتبة ، ولا مختبرا ! فما كان منه الا ان نبه حضرات اعضاء المجلس الى محاذير هذه الطريقة ، والى اسسها التربوية الواهية ، والى حرمان العراق من أهم معهد من معاهده الثقافية ، مذكرا اياهم ان دار المعلمين العالية ليست من صنع شخص من الاشخاص ، ولا من نتج عهد من العهود ، بل هي معهد قد أقر شكله النهائي منذ أمد بعيد ، (تأسس سنة ١٩٢٣) ورجا في الوقت نفسه ان يتريث المجلس في اقرار المادة الثانية حتى تشبع درسا من قبل المختصين . ولكن المجلس لم يلتفت الى هذا الطلب ولا الى هذا الرجاء ، فسرعان ما أقر المادة ، ونفذ « حكم الاعدام » بدار المعلمين العالية فما كان من عميد دار المعلمين العالية الا ان يستقيل من منصب العمادة الذي اشغله عقب انتخابات اجراها مجلس الاساتذة .

وقد يتساءل الانسان : هل من اسس علمية يستند اليها مجلس التعليم العالي في قراره هذا ؟ وبما اننا نعلم ان المجلس لم يتخذ هذا القرار ، وانما اتخذه اعضاء لجنة النظام الموحد قبل الاجتماع ، وفرضوه على الاخرين مستعينين بوزير المعارف الذي كان يحضر اكثر اجتماعات مجلس التعليم العالي فنود ان نتساءل : ما هي الاسباب التي دعت اعضاء لجنة النظام الموحد لاتخاذ هذا القرار ؟ ان الاجابة عن هذا السؤال هي التي تكشف لنا حقيقة ما يجري اليوم في المعاهد العالية ، وما يتخبط به دعاة تأسيس الجامعة العراقية !

ان للقرار اسبابا ظاهرية ، واخرى حقيقية . وتنحصر الاسباب الظاهرية التي يتذرع بها دعاة الالغاء في امرين :

اولا ـ ضعف مستوى خريجي دار المعلمين العالية ، وتقصيرهم في اداء واجباتهم التعليمية في المدارس المتوسطة والاعدادية : ويبدو ان اعضاء اللجنة يميلون الى الاعتقاد بان هذا الضعف ناتج من نظام دار المعلمين العالية نفسه هذا النظام الذي يقسم الدروس الى دروس ثقافية (٢٥) بالمائة واختصاصية (٥٠) بالمائة ومهنية (٢٥) بالمائة ، ويجعلها متواصلة بعضها في بعض . ففي هذا النظام لا يستطيع الطالب ، كما يدعون ، ان يلم بمادته الماما جيدا ، فينشأ ضعيفا في مادته مما يترك اثرا سيئا في مستوى المدارس الثانوية !

ثانيا ـ وتلافيا لهذا الضعف يقترح دعاة الالغاء طريقتين في اعداد مدرسي المدارس الثانوية : (١) ان يدخل الطالب اولا في احدى الكليات ، وان يتخصص في فرع من الفروع ويحصل على درجة الليسانس ، ومن ثم يدخل « كلية التربية » المقترحة سنة اخرى ينال اثناءها اعدادا خاصا في المواضيع المهنية ويحصل على شهادة التدريس في المدارس الثانوية أو (٢) ان يقبل في « كلية التربية » اولئك الذين قد سجلوا فيها عند دخولهم اليها على انه يدرسوا مواضيعهم الاختصاصية في كليات اخرى ، ودروسهم المهنية في كلية التربية نفسها .

هذان هما السببان الظاهريان اللذان يتذرع بهما اعضاء لجنة النظام الموحد المحترمين . فاذا اردنا ان نناقش السبب بروح حيادية ، فبوسعنا ان نقول ان الضعف العام الذي نشتكي منه لا يقتصر على كلية دون اخرى بل تشترك فيه جميع الكليات : بما في ذلك كلية الاداب والعلوم ، وان اعضاء اللجنة المحترمين يعتبرون مسؤولين جميعا عن هذا الضعف لدرجة كبيرة فقد ساهم احدهم في ادارة دار المعلمين العالية لمدة طويلة ، وترأس الثاني قسم العلوم ، والثالث قسم الاداب ، لمدة اطول وبوسعي ان اقول ، ان خريجي دار المعلمين العالية ليسوا من الضعف بالصورة التي صورها اعضاء اللجنة ، ومع اعترافي بانهم ليسوا في سوية واحدة الا ان قسما منهم قد برهن على قابليات علمية ممتازة في التعليم فنال اعجاب اساتذته . واذا علمنا ان دار المعلمين العالية هي من اقدم معاهدنا العلمية ، وانها في ملاكها واقسامها

العلمية ومختبراتها ومكتبتها قد بلغت مرحلة كبيرة بالنسبة الى المعاهد الاخرى ، وان بعض المعاهد العلمية الاجنبية قد اعترفت بشهادتها ، وان قسما من خريجيها قد برهنوا على قابليات علمية ممتازة في الجامعات الغربية ، جاز لنا ان نعدها ، بالقياس الى الكليات العراقية الاخرى ، في مقدمة الكليات ، ويستبعد جدا بعض المعنيين في شؤون الثقافة والتعليم ان يكون مستوى الطلاب العلمي في كليات ناشئة لم تدفع بمتخرجيها بعد الى الحياة ، ولم تمض على تأسيسها الا ثلاث سنوات احسن من مستوى دار المعلمين العالية التي تأسست منذ سنة ١٩٢٣ فهل من مصلحة البلد والثقافة ان يعهد الى هذه الكلية الناشئة مهمة اعداد الطلاب في المواضيع الاختصاصية ويقضى على دار المعلمين العالية ؟ فاذا علمنا ان الكليات الحاضرة متباعدة بعضها عن بعض ، وان بناية كلية الاداب والعلوم شيدت لتكون مدرسة ابتدائية ، وبناية الحقوق اقيمت لتكون قسما داخليا لطلبة الالوية ، وان بناية دار المعلمين العالية اريد بها ان تكون مدرسة للهندسة ، وان الانسجام بينها مفقود ادركنا المشكلة التي اوقعنا فيها مجلس التعليم العالي .

واذا اردنا ان نناقش السبب الثاني بشقيه المتقاربين نجد انه يستند الى فرضية قديمة شعارها : « من يعرف يعلم » وتؤكد هذه الفرضية على المادة لا الطريقة ، وعلى « التدريس » لا التربية . وجدير بالذكر ان هذه الطريقة في اعداد معلمي المدارس الثانوية ، والتي ستجعل مدة الاعداد خمس سنوات بدلا من اربع ، لم تعد مقبولة في الاوساط التربوية العالمية وان استمرت في بعض الاقطار الغربية كبريطانية مثلا ، حيث يتم اعداد معلمي المدارس الثانوية هناك على مرحلتين ، مرحلة الحصول على درجة الليسانس في علم من العلوم ، ومرحلة الالتحاق « باقسام التربية » الخاصة بكل جامعة من الجامعات ، حيث يقضى الطالب سنة دراسية في تلقي المواضيع المهنية ، والقيام بالمشاهدات والتطبيقات التدريسية ويحصل بعد تخرجه على شهادة مؤهلة للتدريس في المدارس الثانوية ، وقد بدأ هذا التحول في اعداد معلمي المدارس الثانوية في فرنسة حيث اسست « مدرسة المعلمين

العليا » سنة ١٨٠٨ في باريس « ومدرسة المعلمات العليا » في سيفر الواقعة في ضواحي مدينة باريس نفسها ، وفي الولايات المتحدة حيث اخذت « كليات المعلمين » تحل سنة ١٩٥٠ محل « مدارس المعلمين » حتى صار عددها ١٨٥ كلية في سنة ١٩٤٠ بعد ان كان ٤٦ في سنة ١٩٢٠ ، وفي المانيا حيث سارت على طريقة جديدة في اعداد معلمي المدارس الثانوية في الجامعات نفسها ، واسس وزير معارف بروسية الشهير بيكر « الاكاديميات التربوية » سنة ١٩٢٥ ، وكان يقول : « لا حاجة للمعلم ان يكون اختصاصيا ولا بحاثة ، وانما ينبغي ان يتصل بالناس اتصالا مباشرا ، وان يكون قادرا على ان يوقظ حياتهم الروحية ويصوغها صوغا » .

وينبغي ان يكون الاتصال بالحياة مبدءا اساسيا في اعداد المعلمين ، وان يعني بالقيم الروحية والاخلاقية والثقافية التي تستقر في خصائص الامة الموروثة وتقاليدها » اما في العهد النازي فقد تأسست « كليات للمعلمين » خاصة ذات طابع سياسي من اجل بث الفكرة النازية وتوطيد اركان النظام القائم .

لا يخفى ان اعداد مدرسي المدارس الثانوية ينبغي ان ينظر اليه دائما من حيث صلته باهداف التعليم الثانوي العامة فاذا كان هدفنا تربية مواطن صالح ، لا « دودة » من ديدان الكتب وجب ان يعد المدرس الثانوي على هذا الاساس ! اما اذا كنا نستهدف من تعليمنا الثانوي اعداد الطلاب اعدادا اكاديميا (نظريا) مجردا فينبغي ان يلاحظ ذلك في اعداد مدرسي المدارس الثانوية ايضا ! فما هي اهداف التعليم الثانوي في العراق ؟ أهي اهداف ثقافية عامة ، أم نظرية أكاديمية ؟ فان كانت الاولى يصبح من الانسب اعداد المدرس الثانوي في « كليات المعلمين » حيث يستند الاعداد الى دروس ثقافية عامة ، ودروس اختصاصية ، ودروس مهنية فان كانت الثانية وجب اعداده في الكليات الجامعية ، وتزويده بالمواضيع المسلكية في مؤسسة اخرى جريا على فرضية « من يعرف يعلم » .

ولما كان اكثر المربين ينظرون اليوم الى المدرسة الثانوية من حيث

هي مؤسسة ثقافية عامة ، وان الاعداد الى المدارس العالية هو احدى وظائفها الاساسية فيستحسن جدا والحالة هذه ان يتم اعداد معلمي المدارس الثانوية على هذا الاساس ، ولذلك فقد تأسست في كثير من الاقطار كليات خاصة بالمعلمين ، وجمعت مناهجها بين النواحي الثقافية العامة والمهنية والاختصاصية ، واصبح بمقدور الطالب ان يحصل على « ثقافية عامة » ذات صلة بقضايا البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تؤهله لان يعرف طبيعة المجتمع الذي يعيش فيه ، وان يتزود بثقافة « مهنية » (نفسية وتربوية) تساعده على فهم نفسيات الطلاب ومشاكلهم الخاصة ، وان تلقى مواضيعه « الاختصاصية » في مؤسسة تستطيع ان توازن بين هذه النواحي الثلاث ، وفي ضوء مناهج الدراسة الثانوية وحاجات الطلاب الحقيقية ، وان يتلقاها على اساتذة مختصين في المعهد نفسه لا في معهد اخر .

ان هذه الاتجاه الحديث في انشاء كليات خاصة بالمعلمين يستند كما قلنا الى ان المادة ليست الا قسما مهما من اقسام اعداد المدرس الثانوى وليست القسم الاهم ، وان طريقة التدريس وفهم نفسيات الطلاب والعناية بتنمية شخصياتهم وقابلياتهم لهي اعظم من الدروس التي نضخ في نفوس الطلاب ، فالمدرس المستجد يستطيع ان يتقدم في مادته سنة بعد اخرى وهو في مهنة التدريس ، ولكنه لا يستطيع ان يدرك رسالة المعلم وان يحسن التدريس ويفهم نفسيات الطلاب ومشاكلهم الا اذا اعد اعدادا خاصا وفي معهد خاص ولمدة كافية ، كما انه لا يستطيع ان ينجح في تدريسه الا اذا تشبع في روح المهنة نفسها ، وشعر باهميتها وخطورتها في حياة المجتمع ، ونظر الى مهنة التعليم من حيث هي رسالة وجهاد وتضحية فالمعلم الحقيقي من كان قائدا لطلابه ومرشدا ومربيا ، وجنديا من جنود الشعب وخدامه .

ومن الضروري ان يشترك في هذا الاعداد جميع المعنيين في اعداد المعلمين : من اساتذة المواضيع الاختصاصية والمهنية ، وأود في هذه المناسبة ان استشهد بفقرة من كتاب « التربية المقارنة » (صفحة ٨٣٠) لمؤلفه الاستاذ المشهور كاندل حول الموضوع : « لما كانت الجامعات الاوروبية ..

تمسك بالنظرية القديمة في اعداد المعلمين التي تتلخص في ان (من يعرف يعلم) ، ولما كانت هناك مشاكل عديدة يواجهها المسؤولون عند قيامهم في تهيئة دروس مهنية ، فقد يشاهد المستقبل حلا جديدا في اعداد المعلمين ، كما حدث ذلك في المانيا ، وذلك بتأسيس معاهد مستقلة لاعداد مدرسي المدارس الثانوية على غرار مدرسة المعلمين العليا في باريس ، ان حلا كهذا سيذلل كثيرا من المشاكل الخاصة في توفير التسهيلات اللازمة للمشاهدات والتطبيقات التدريسية ولقد قبل هذا الحل في كثير من الجامعات الحكومية في الولايات المتحدة الامريكية ، واسست كليات خاصة باعداد معلمي المدارس الثانوية مستقلة باساتذتها المختصين في تدريس المواضيع المختلفة » .

* * *

تلك هي الاسباب الظاهرية التي يحاول ان يتذرع بها اولئك الذين وضعوا مسودة لائحة النظام الموحد وان لم يشرحوها بهذه الكيفية اما الاسباب الحقيقية فعميقة ، وتمتد الى سنوات خلت ، وسأحصرها في الاسباب الاتية :

١ – فكر بعض المسؤولين قبل بضع سنوات بتأسيس جامعة عراقية واستعانوا بخبير بريطاني هو المستر مورغن الذي وضع تقريرا ضافيا عن الموضوع كما استعانوا بعدد من الاساتذة الشباب الذين تنقصهم الخبرة العملية ، فكانت توصية الخبير ان الكليات الحاضرة ليست في وضع علمي يساعدها ان تكون نواة لجامعة حديثة ، وانه لابد من بداية جديدة وذلك بتأسيس « كلية توجيهية » او صف تحضيري يدخله طلاب المدارس الثانوية قبل الالتحاق باحدى الكليات الجامعية ، وتقرر ان تؤسس كلية للاداب والعلوم ، وبوشر بفتح « الكلية التوجيهية » قبل ان تتخذ التدابير الضرورية لفتحها ، والتحق بها عدد من الطلاب دون ان تكون لديهم ولدى المسؤولين فكرة واضحة عن توصيات المستر مورغن ومستقبل الجامعة العراقية ، فنجم عن هذه الاعمال الارتجالية ان اضاع بعض الطلاب سنة واحدة من حياتهم

الدراسية من جراء عدم فتح كلية الاداب والعلوم • بينما ذهب لفيف من المعنيين بشؤون التربية والتعليم وعلى رأسهم الدكتور متي عقراوي (مدير التعليم العالي العام آنذاك) والدكتور محمد فاضل الجمالي وآخرون بان الوقت لم يحن لتأسيس جامعة عراقية ، وان بدايتها بهذه الصورة ليست في صالح التعليم العالي ، وان حاجتنا لكليتي اداب وعلوم ليست ملحة في الوقت الحاضر ، وان الطريقة العملية في تأسيس الجامعة ، ان ارادت ذلك وزارة المعارف تتلخص في ضم الكليات الحاضرة بعضها الى بعض في جامعة واحدة كما حدث ذلك في بعض الاقطار الشرقية وبذل كل الجهود الممكنة لرفع مستوياتها العامة ، ومدها بالاساتذة القديرين ، وارسال البعثات العلمية ، واختيار الموقع المناسب لها ومع ان اكثر المعنيين بشؤون الثقافة في العراق قد مالوا الى اتباع هذه الخطة لانها عملية وقريبة المنال ، فقد استطاع بعض هؤلاء الاساتذة الشباب ان يقنعوا وزيرا من وزراء المعارف السابقين بضرورة تنفيذ « خطة مورغن » المذكورة ، فاندفع الوزير لتحقيقها لاغراض سياسية في الاعم الاغلب ، واعلن افتتاحها دون ان تكون لها بناية خاصة ، ودون ان يهيىء لها العدد اللازم من الاساتذة ، ودون ان تعد لها ميزانية مستقلة ، فاصبح ملاكها محسوبا على ملاك دار المعلمين العالية وظل وكيل عميدها استاذا في دار المعلمين نفسها ، وأخذ لفيف من اساتذة الكليات الاخرى وخاصة اساتذة دار المعلمين العالية ، يحاضرون فيها • وقد كان هؤلاء الشباب ، منذ ذلك الحين ، يحاولون سرا ان يتوغلوا في دار المعلمين العالية ، ويستولوا عليها ، ويحيلوها الى كلية للاداب والعلوم ، مستعينين بنفوذ معالي وزير المعارف وقد كنا نسمع عن هذا الاتجاه الخفي دون ان تكون لدينا الادلة المادية على وجوده ولهذا فقد اقترح مؤسسو هذه الكلية (كلية الاداب والعلوم) ان تلحق كليتهم بدار المعلمين العالية ، وعرض الامر على الدكتور عبدالحميد كاظم ، وكيل العميد ، مرات عديدة ، ولكنه كان يرفض العرض في كل مرة ومما جاء في كتابه المرقم ١٣٠٨ والمؤرخ في ٤-٥-١٩٤٩ الذي بعث به الى وزارة

المعارف عن ضرورة جعل كليتي الاداب والعلوم كليتين مستقلتين عن اي معهد عال : ان دار المعلمين العالية تضع مختبراتها ومكتبتها وكذلك بنايتها تحت تصرف الوزارة وذلك للاستفادة منها ، كما ان اساتذة دار المعلمين العالية مستعدون للقيام بالتدريس ... »

كانت هذه اول محاولة خفية في ضم دار المعلمين العالية الى كلية الاداب والعلوم ، ولكنها لم تنطل على الدكتور عبدالحميد كاظم واساتذة الدار ، ولا على بعض المسؤولين في وزارة المعارف ، اما المحاولة الثانية فظهرت في الجهود الخفية التي بذلها هذا الفريق واحد المسؤولين في وزارة المعارف اليوم في ايقاف كل خطوة كانت تتخذها عمادة العالية في الموافقة على نظام دار المعلمين العالية الجديد ليحل محل النظام القديم الذي الغى سنة ١٩٣٩ ، وتبدو كذلك في مساعيهم الكثيرة للحيلولة دون عرضه ، على وزراء المعارف . وقد ظلت دار المعلمين العالية منذ ذلك الحين حتى الان بدون نظام .

ومرت ثلاث سنوات دون ان تستقر فكرة الجامعة في نفوس المسؤولين ، ودون ان تتقدم كلية الاداب والعلوم كثيرا ، ففي الوقت الذي ازدادت سنواتها نجدها محرومة من بناية ومختبر ومكتبة ، واساتذة كافين فساء وضعها ، وعظمت تبعاتها .

وكان يسير في ركاب وزارة المعارف ، كما قلت ، عدد من الاساتذة الشباب الذين تنقصهم الخبرة لحداثة عهدهم بشؤون التعليم العالي من جهة وبتأسيس الكليات من جهة ثانية . ولكنهم بدلا من ان يعترفوا بنقصهم وبعظم المسؤولية التي اثقلوا بها كواهلهم ظلوا يعملون في الخفاء على الغاء دار المعلمين العالية للاستفادة من اساتذتها ومختبراتها ومكتبتها من اجل تأسيس الجامعة العراقية الجديدة . وقد ظل هؤلاء يتحينون الفرص للتوثب على دار المعلمين العالية ، لا سيما في غضون هذا العام حينما فشلت تجربتهم في تأسيس الجامعة العراقية كل الفشل . وقد استطاعوا في هذا

العهد واثناء انتداب الدكتور عبدالحميد كاظم والدكتور متي عقراوي لمنظمة اليونيسكو في باريس ان يحققوا املهم عن طريق النظام الموحد ، وعن طريق مجلس التعليم العالي • فما كادت المؤامرات تتبلور في شكل نظام موحد الا وادرك الدكتور عبدالحميد كاظم ما يحيق بدار المعلمين العالية من خطر ، فقرر ان يبحث الموضوع بحثا صريحا في مجلس التعليم العالي ، ولما وجد ان المؤامرة قد احبكت فصولها ، وجد نفسه مضطرا على الاستقالة •

تلك هي خلاصة تاريخية للتطورات التي سبقت قرار مجلس التعليم العالي في الغاء دار المعلمين العالية • اما السبب الثاني فهو ان طلاب كلية الاداب والعلوم قد شعروا انهم امام مستقبل مجهول وانهم سيصبحون في عداد العاطلين ان عاجلا او آجلا ، وان المهنة الوحيدة التي قد يصلحون اليها في المستقبل هي مهنة التعليم ، وان خريجي دار المعلمين العالية قد اعدوا اعدادا علميا ومهنيا لهذا الغرض ، وانهم المفضلون على غيرهم عند التعيين ، وان مستقبلهم قد اصبح في كف القدر • ان شعور طلاب كلية الاداب والعلوم هذا شعور طبيعي ، وان من حقهم ان يفكروا في مصيرهم ولما ايقنوا ان المنفذ الوحيد الذي سيدخلون فيه هو مهنة التعليم فقد تقدم عدد كبير منهم في العام الماضي وفي هذا العام بطلب الى دار المعلمين العالية يرومون الالتحاق في اية سنة تسبقها عمادة الدار ! ولكن العمادة كانت ترفض هذه الطلبات في كل مرة بالاتفاق حرصا على كلية الاداب والعلوم • وازاء هذه التطورات السريعة رأت عمادة كلية الاداب والعلوم نفسها مضطرة على حل المشكلة قبل تفاقمها فعادت الى خطتها القديمة ، واخذت تعمل على التخلص من دار المعلمين العالية قبل ان تتخلص منها ! وتسعى الى الحاقها بها تهدئة للطلاب من جهة ، وسترا لفضيحتها وفضيحة وزارة المعارف من جهة ثانية ، فكانت الخطوة الاولى التي اتخذت تأسيس « مختبر مركزي» يضم مختبرات الكليات كافة ، واتخاذ قرار بنقل مختبر الفيزياء في دار المعلمين العالية الى كلية الهندسة ليصبح قريبا من كلية الاداب والعلوم ! ومع

ان فكرة تأسيس مختبر مركزي فكرة صحيحة وحديثة في تنظيم الجمعات الا ان هذا المختبر ينبغي ان يكون في نقطة مركزية وفي جامعة حديثة قد اتفق على موقعها سلفا وبشرط ان يكون في متناول جميع الطلاب والطالبات. فاذا علمنا ان كلية الاداب والعلوم لا تملك مختبرا ، وكلية الملكة عالية لا تملك مختبرات حقيقية ، وكلية الهندسة لا تملك مختبرا محترما ، وان دار المعلمين العالية وحدها تتمتع بمختبرات متعددة صرفت عليها آلاف الدنانير منذ اعوام عدة ادركنا الاسباب التي دعت بعض اعضاء مجلس التعليم العالي الى اتخاذ هذا القرار الذي لم تراع فيه مصلحة دار المعلمين العالية .

وبهذه المناسبة نود ان ننبه مجلس الاعمار الذي اخذ على عاتقه بناء مختبرات مركزية للجامعة العراقية تقدر كلفتها بنحو من ربع مليون دينار انه من الخطأ ان يباشر المجلس في البناء دون ان يعرف المنطقة التى ستشيد عليها بناية الجامعة ، واظن ان المجلس يتفق وايانا على ان تشييد مختبرات في المنطقة التي تقع فيها اكثر الكليات في الوقت الحاضر اسراف في غير محله ، وصرف لا فائدة منه فقد يستقر الرأي في المستقبل على اختيار منطقة معينة في ضواحي بغداد لتكون مقرا لابنية الجامعة ، وعندئذ تنعدم الفائدة من بناء المختبرات المركزية المقترحة .

٣ ـ اما السبب الثالث فهو عزوف قسم غير قليل من الطلبة عن كلية الاداب والعلوم بالنظر لمستقبلها المجهول ، ولعدم استقرار مناهجها ، ويتضح ذلك في ظاهرتين حقيقتين : «١» فقد اثر عدد من طلبة هذه الكلية الانتقال الى دار المعلمين العالية وقدموا طلبات بذلك «٢» شعر اساتذتها بضعف مستوى الطلاب الذين التحقوا بها ، فلم يتقدم للالتحاق بكلية الاداب والعلوم في مطلع السنة الدراسية الا عدد ضئيل من الطلاب والطالبات بالنسبة للطلبات التى قدمت الى المعاهد الاخرى وخاصة دار المعلمين العالية ، وكثير من هؤلاء هم من اصحاب المعدلات الواطئة الذين لم تتوفر فيهم شروط القبول في المعاهد الاخرى . ان هاتين الظاهرتين اقلقت عمادة

كلية الاداب والعلوم ، فالتمست السبل الكثيرة للخروج من هذا المأزق • فاذا كان الغرض الاساسي من تأسيس كلية الاداب والعلوم هو رفع مستوى الدراسة الجامعية وتأسيس كلية « او كليتين » نموذجيتين ، واذا كان هذا الغرض لم يتحقق للاسباب التى ذكرناها او ليس من حقنا ان نتساءل لماذا أسست هذه الكلية ، ومن هو المسوءول الاول عن ارتجالها ؟ او ما كان من الافضل ان تصرف المبالغ الطائلة التي صرفت عليها في تحسين مستوى الكليات الاخرى ؟ اما ان لنا ان نوضع خطة كاملة او مشروعا لست سنوات مثلا تؤسس بموجبه جامعة بغداد ، بحيث نبدأ في تأسيسها كلية كلية ، وان نستفيد من خطة وزارة المعارف المصرية في تأسيسها جامعة محمد علي في مدينة اسيوط ؟ تلك الخطة التى وضعت قبل ثلاث سنوات بموجب قانون خاص على ان تفتح رسميا بعد اربع سنوات من تشريع القانون ، وان تشيد في كل سنة كلية من الكليات ؟

وتضاف الى هذه المشكلة مشكلة اخرى لا تقل عنها اهمية ، وهى توغل الطابع الاجنبى في كلية الاداب والعلوم ، وجعل لغة التعليم في كثير من المواضيع اللغة الانكليزية ، وتحبيبها الى الطلاب بشكل يجعلهم يعافون اللغة العربية ، واتخاذها لغة رسمية في اجتماعات مجلس الاساتذة ، واغداق المرتبات الضخمة على الاساتذة الاجانب وخاصة البريطانيين منهم • حتى لقد بلغ عدد المدرسين الاجانب في الوقت الحاضر ١٦ مدرسا من مجموع ٢٤ ! تتراوح رواتبهم بين ١٥٠ ـ ٢٠٠ دينار في الشهر ما عدا مخصصات غلاء المعيشة واجور السفر والمخصصات الاخرى • ولسنا من دعاة « جلاء » اللغة الانكليزية من المعاهد العالية ، وانما من انصارها ، ونوصى ان تتخذ المعاهد العالية كل الوسائل الممكنة لرفع مستوى الطلاب فيها ، ولكننا نعارض ، كما يعارض غيرنا من المثقفين ، ان تكون لغة التعليم اللغة الانكليزية ، ولغة مجلس الاساتذة اللغة الانكليزية ، وان تصبح اللغة العربية لغة ثانوية او « اثرية » في بلد عربى كالعراق ، وفي كلية ككلية

الاداب التى انما وجدت للعناية بالتراث القومى ، وباللغة العربية ،وبالتاريخ العربى والاسلامى .

٤ ـ اما السبب الاخير في اتخاذ قرار الغاء دار المعلمين العالية فهو العامل الشخصي والرغبات الجامحة في الحصول على مراكز ودرجات علمية قبل ان تتوفر في اصحابها المؤهلات العلمية الكافية . ومع اننا لا نريد ان نبحث الموضوع بحثا تفصيلا ، ولا نريد ان نزيل القناع عن بعض النفوس المريضة ، ولكننا نود ان نقول ان من الاسباب التى ساعدت على اتخاذ هذا القرار هو احتمال تولى اعضاء اللجنة عمادات بعض الكليات ، فقد قيل ، على أثر صدور قرار مجلس التعليم العالى بتجزئة كلية الاداب والعلوم الى كليتين مستقلتين في وقت لا توجد بنايات فيه ولا اساتذة ولا مختبرات ، ان احدهم قد رشح عميدا لكلية الاداب ، والاخر لكلية العلوم ، والثالث نائبا لرئيس الجامعة ، وان استاذا اخر من المحسوبين على ملاك دار المعلمين العالية قد رشح ليكون عميدا لكلية التربية ! حتى لقد بلغ التحماس ببعضهم ان عين موعدا لافتتاح جامعة بغداد افتتاحا رسميا !!

وعجيب حقا ان يتخذ مجلس التعليم العالى هذا القرار غير المدروس ، وان يوكل الامر الى اعضاء تنقصهم الخبرة الكافية ، ولا يتسع وقتهم لدراسة الموضوع دراسة فنية موضوعية وقد يكون بعض الاعضاء معذورين في الانسياق وراء هذا القرار ، فمن الطبيعي ان « الاستاذ » الذى يدرس في دار المعلمين العالية ، ويحاضر في كلية الملكة عالية ويمثلها في مجلس التعليم العالى ، ويحاضر في الوقت نفسه في كلية الاداب والعلوم ، وفي كلية الشرطة ، ويقوم بوكالة كلية التجارة والاقتصاد ، نقول من الطبيعي والمحتم ان مثل هذا الاستاذ ، المستقل بهذه المسؤوليات الجسام لا يستطيع ان يفكر تفكيرا سليما في هذه القضايا المهمة !!

وختاما فان دار المعلمين العالية معهد من اهم معاهد العراق العلمية ، وان وجوده لا يتعارض مطلقا مع فكرة الجامعة العراقية ، وانه قد ساهم

. ساهمة كبرى في بث الثقافة المهنية ، وامداد المدارس الثانوية بالمدرسين والمدرسات ، وانه يقوم على اساس تربوى صحيح ونظرية مقبولة من نظريات اعداد المعلمين ، وانه يضم زمرة من خيرة اساتذة المعاهد العالية ، وانه يتمتع بسمعة طيبة في داخل العراق وخارجه ، ويسير سيرا متواصلا نحو تحقيق اهدافه العلمية والتربوية ، وانه لا يحق لشخص من الاشخاص ان يطوي تاريخه الطويل ويتصرف به كيفما يشاء ، وان اول واجب من واجبات المثقفين الخلقية الا ينطلقوا وراء الاغراض والمنافع الخاصة ، وألا يرتجلوا القرارات ارتجالا ، بل يستطلعوا اراء جميع المعنيين في شؤون البلاد الثقافية ممن اسدوا خدمات جليلة الى معارف العراق ، ونرجو ان يكون الخطأ الذى وقع فيه المسؤولون حينما اغلقوا دار المعلمين العالية سنة ١٩٣١ عبرة من العبر ، ودرسا من الدروس .

ملحق رقم (١٠)
قانـــون
جامعة بغـــداد
رقم (٦٠) لسنة ١٩٥٦

نحن فيصل الثاني ملك العراق •

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة السادسة والعشرين مـــن القانون الاساسي وبموافقة مجلس الامة صدقنا القانون الآتي ونأمر بنشره :

تاسيس الجامعة واهدافها وكيانها

المادة الاولى ـ تؤسس في مدينة بغداد جامعة تسمى جامعة بغـــداد ويطلق عليها « الجامعة » في هذا القانون •

المادة الثانية ـ صاحب الجلالة الملك هو حامي الجامعة •

المادة الثالثة ـ الجامعة حرم آمن •

المادة الرابعة ـ أ ـ تتألف الجامعة من كليات ومعاهد يختص كل منها بفرع أو بمجموعة من مواد الدراسة المتقاربة في العلوم والاداب والفنون •

ب ـ يقرر المجلس التأسيسي الوارد ذكره في المادة السابعة والاربعين ضم الكليات القائمة كلها أو بعضها الى الجامعة عندما يقتنع ببلوغها المستوى الجامعي وله ان يقترح تعديلا أو تغييرا في نظمها لتبلغ هذا المستوى •

المادة الخامسة ـ تعنى الجامعة بالدراسات العالية وبتشجيـــع البحث العلمي والعمل على نشر الدراسات العلمية والادبية والفنية والاهتمـــام بالفضائل الخلقية وبالحضارة العربية والاسلامية •

المادة السادسة ـ وزير المعارف يمثل الجامعـــة في مجلس الوزراء ومجلس الامة •

المادة السابعة ـ أ ـ الجامعة شخصية حكمية ولها صلاحيـــة تملك الاموال المنقولة والعقارات والتصرف بها وقبول الاعانات المالية والتبرعات

والهبات والوقف والوصية بشرط ألا تعارض الغرض الاصلي الذي انشئت الجامعة من اجله •

ب ـ تخصص الحكومة منحة مالية سنوية للجامعة •

ج ـ تخصص الحكومة للجامعة الاراضي اللازمة لمنشآتها الرئيسية وملحقاتها مجانا •

د ـ تخصص الحكومة المبالغ الكافية لانشاء الابنية والمرافق وكذلك المعدات اللازمة لاعمال الجامعة وملحقاتها •

المادة الثامنة ـ أ ـ تكون ايرادات الجامعة من منح الحكومة السنوية ومن اجور الدراسة والخدمات الجامعية ومن ريع اموالها ومن الموارد والتبرعات وتخصص تلك الايرادات لمصروفاتها •

ب ـ يعد مجلس الجامعة ميزانيتها الخاصة التي تتضمن ايراداتها ونفقاتها السنوية لسنة تسبق السنة المالية للميزانية العامة بعد ان يقررها مجلس الوزراء •

ج ـ تخضع حسابات الجامعة ومؤسساتها المختلفة لتدقيق مراقب الحسابات حسب احكام القانون •

د ـ للجامعة ان تنشىء من المستشفيات والمختبرات والحقول والمؤسسات التجريبية وغيرها مما تراه لازما للتدريس والتطبيق ولها ـ الى ان يتم ذلك ـ ان تجرى التجارب والتطبيقات في المستشفيات والحقول التجريبية والمختبرات الزراعية وفي المدارس والمؤسسات الاخرى التي تعينها على تحقيق اهدافها • وتنظم العلاقة بين الجامعة والمؤسسات المذكورة آنفا بانظمة خاصة •

المادة التاسعة ـ للجامعة مجلسان • مجلس الامناء ومجلس الجامعة •

المادة العاشرة ـ للجامعة رئيس ونائب أو اكثر للرئيس وسكرتير عام •

المادة الحادية عشرة ـ لكل كلية عميد يديرها ومجلس يسمى مجلس الكلية •

المادة الثانية عشرة ـ يكون في كل كلية عدد من الاقسام العلمية (الفروع) يوافق المواد التي تدرس فيها ومجلس الجامعة هو المختص تكوين هذه الاقسام .

رئيس الجامعة

المادة الثالثة عشرة ـ أ ـ يعين مجلس الوزراء اول رئيس للجامعة بترشيح من وزارة المعارف وارادة ملكية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. اما بعد ذلك فيكون الترشيح من مجلس الجامعة .

ب ـ ينتخب مجلس الجامعة نائب الرئيس من بين ثلاثة من اعضائه يرشحهم رئيس الجامعة ويقترن تعيينه بارادة ملكية لمدة ثلاث سنوات .

ج ـ لا يجوز ان يبقى منصب الرئيس او نائبه شاغرا مدة تزيد على ستة أشهر .

المادة الرابعة عشرة ـ أ ـ يتولى رئيس الجامعة ادارة شؤون الجامعة التعليمية والادارية والاجتماعية وهو الذي يمثلها (مع مراعاة المادة السادسة) .

ب ـ رئيس الجامعة هو الذي يرأس مجلسها وهو الذي يدعو الى الاجتماع ويقوم بتنفيذ قراراته ويشرف على تنفيذ قانون الجامعة والانظمة الصادرة بموجبه ويعد الميزانية ويعرضها على مجلس الجامعة للتأييد وله ان يصدر الاوامر الخاصة بالصرف حسب القوانين المرعية .

ج ـ لرئيس الجامعة سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين والانظمة بكل ما يتعلق بشؤون الجامعة وموظفيها ومستخدميها ويجوز ان يدعى لحضور مجلس الوزراء ومجلس الامة في اثناء مناقشة شؤون الجامعة .

د ـ لرئيس الجامعة في حالة اختلال الانضباط فيها ان يوقف الدراسة بعضها او كلها على أن يعرض قرار الايقاف على رئيس الوزراء خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام .

نائب رئيس الجامعة

المادة الخامسة عشرة ـ نائب رئيس الجامعة يعاون الرئيس في ادارة شؤونها ويقوم اقدم النواب مقام الرئيس عند غيابه •

السكرتير العـــام

المادة السادسة عشرة ـ للجامعة سكرتير عام يختاره رئيس الجامعة من حملة الشهادات العالية ويقر مجلس الجامعة تعيينه ويتولى امانة المجلس ويضبط محاضر جلساته ويثبتها في سجل خاص ويقوم بشؤون التحرير والمراسلة ويشرف على ضبط سجلات الطلاب وحفظها وحفظ اختـــام الجامعة ويقوم بتحرير تقويمها السنوي ونشره والاشراف على تحصيل الرسوم الخاصة بها وصيانة ابنيتها واثاثها ويتولى ما يودع اليه من الاعمال الادارية التي يكلفه بها رئيس الجامعة وله سلطة رئيس دائرة •

مجلس الامنـــاء

المادة السابعة عشرة ـ يتألف مجلس الامناء من رئيس الجامعة ومن عشرة أعضاء فخريين يعينون بقرار من مجلس الوزراء بترشيح من مجلس الجامعة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد وينتخبون احدهم رئيسا •

المادة الثامنة عشرة ـ يجتمع مجلس الامناء مرة واحدة في السنة على الاقل للنظر في التقرير السنوي الذي يرفعه رئيس الجامعـــة وتقـــديم التوصيات والمقترحات التي تؤدي الى دعمها وتعزيز مركزها • ويقـــوم سكرتير الجامعة العام بادارة شـــؤون المجلس وحفظ سجلاتـــه وضبط محاضره •

مجلس الجامعة

المادة التاسعة عشرة ـ يتألف مجلس الجامعة من :ـ

١ ـ رئيس الجامعة وله رئاسة المجلس •

٢ ـ نواب رئيس الجامعة •

٣ ـ ممثل عن وزارة المعارف يعينه وزير المعارف على ان لا تقل درجته عن درجة مدير عام .

٤ ـ عمداء الكليات .

٥ ـ استاذ من كل كلية ينتخبه مجلسها .

المادة العشرون ـ يقوم مجلس الجامعة بما يأتي :ـ

١ ـ تدبير اموال الجامعة واستثمارها وادارتها والتصرف بها .

٢ ـ اتخاذ القرارات فيما يتعلق بانشاء الابنية وترميمها .

٣ ـ اعداد تخمينات الميزانية والحساب الختامي .

٤ ـ اقتراحات تعيين الاساتذة وسائر اعضاء هيئة التدريس وترقيتهم والنظر في نقلهم وانضباطهم .

٥ ـ ادارة شؤون التعليم وتشمل ما يأتي :ـ

أ ـ انشاء كراسي الاستاذية وتخصيص الاساتذة بها .

ب ـ نقل اعضاء هيئة التدريس من كلية الى أخرى .

ج ـ وضع خطط الدراسة وتعيين مدتها ومدد العطل .

د ـ ادارة شؤون التعليم في ضوء ما تقترحه الكليات وتشمل تنظيم المحاضرات والبحوث وتوزيع الدروس في الكليات .

٦ ـ منح الدرجات الجامعية والدبلومات والشهادات الاخرى .

٧ ـ منح الدرجات الفخرية .

٨ ـ وضع تعليمات لادارة الامتحانات الجامعية وتحديد مكافآت الممتحنين.

٩ ـ تعيين شروط قبول الطلبة في الجامعة ونظام انضباطهم ومقدار الاجور وكيفية استيفائها وشروط الاعفاء منها واقرار المكافآت والاعانات المالية للطلبة .

١٠ـ ايقاف الدراسة في الكليات عند الاقتضاء .

١١ـ تنظيم الشؤون الاجتماعية والرياضية للطلبة .

١٢ـ الندب للجامعات والمعاهد العلمية والاجنبية ومنح الاجازات الدراسية العلمية واستزارة الاساتذة الاجانب .

١٣ـ اعداد لوائح القوانين والانظمة المتعلقة بالجامعة •

١٤ـ النظر في سائر شؤون الجامعة •

المادة الحادية والعشرون ـ أ ـ يجتمع مجلس ادارة الجامعة مرة كل شهر على الاقل في اثناء السنة الدراسية وللرئيس ان يدعو المجلس الى الاجتماع كلما رأى ضرورة لذلك • ويدعوه اذا طلب ذلك اغلبية اعضائه تحريرا •

ب ـ يتم نصاب اجتماع المجلس بحضور الاغلبية المطلقة لعدد اعضائه وتصدر القرارات باغلبية الاراء • فاذا تساوت رجح الجانب الذي فيه الرئيس وللمجلس ان يؤلف من بين اعضائه او من غيرهم من اعضاء هيئة التدريس او من ذوي الكفايات لجانا لدرس مسائل معينة •

المادة الثانية والعشرون ـ يبلغ رئيس الجامعة وزير المعارف قرارات مجلس الجامعة خلال خمسة ايام من تاريخ صدورها •

الكليات واقسامها

المادة الثالثة والعشرون ـ أ ـ يعين عميد الكلية من بين ثلاثة من اساتذتها ذوي الكراسي يرشحهم رئيس الجامعة لوزير المعارف لمدة اربع سنوات وله سلطة رئيس دائرة •

ب ـ يدير العميد مع مجلس الكلية شؤونها الادارية والتعليمية ويقوم بتنفيذ قوانين الجامعة وانظمتها وقرارات مجلس الكلية ومجلس ادارة الجامعة فيما يخص كليته وعليه ان يقدم الى رئيس الجامعة تقريرا سنويا عن اعمال الكلية ونشاطها •

ج ـ ينتخب مجلس الكلية نائب العميد من بين ثلاثة من اساتذتها يرشحهم العميد لمدة ثلاث سنوات •

المادة الرابعة والعشرون ـ يؤلف مجلس الكلية من رؤساء هيئات الاقسام وعضو من كل قسم من اقسامها ينتخبه القسم وتكون رئاسة المجلس لعميد الكلية وعند غيابه لنائبه •

المادة الخامسة والعشرون ـ أ ـ يدير مجلس الكلية شؤون التعليم

والامتحانات والانضباط في الكلية وفقا لمقتضيات القانون وقرارات مجلس الجامعة ويشرف على الشؤون الاجتماعية والرياضية للطلبة •

ب ـ يقترح على مجلس ادارة الجامعة خطط الدراسة ومواعيد الامتحانات وشروط منح الدرجات والدبلومات والشهادات •

ج ـ يقترح على مجلس الجامعة قواعد قبول الطلبة في الكلية •

المادة السادسة والعشرون ـ لمجلس الكلية سكرتير يحمل شهادة عالية ويتولى تحرير محاضر الجلسات واثباتها في سجل خاص يوقعه مع العميد • ويكون مسؤولا عن حفظ سجلات الطلاب وشؤون الكلية المالية والادارية يساعده عدد كاف من الموظفين •

المادة السابعة والعشرون ـ أ ـ تتبع في اجتماع مجلس الكلية الاحكام الواردة في المادة (٢١) •

ب ـ تبلغ قرارات مجلس الكلية الى رئيس الجامعة خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورها •

اقسام الكلية

المادة الثامنة والعشرون ـ أ ـ لكل قسم من اقسام الكلية كيانه الذاتي من الناحية العلمية • ويدير القسم من النواحي المذكورة هيئة مؤلفة من الاساتذة والاساتذة المساعدين فيه برئاسة استاذ تنتخبه الهيئة من بين اعضائها لمدة ثلاثة اعوام وتتولى الهيئة ترشيح اعضاء التدريس في القسم •

ب ـ توزع هيئة القسم الدروس والمحاضرات والتمارين والاعمال التدريبية التي يقوم بها اعضاء هيئة التدريس وسائر المشتغلين بالتدريس في المواد الداخلة في اختصاص القسم ويشرف رئيس الهيئة على حسن سير العمل فيه •

اعضاء هيئة التدريس

المادة التاسعة والعشرون ـ يعين اعضاء هيئة التدريس في الجامعة بناء على قرار من مجلس الجامعة بعد ترشيح الكلية المختصة وتصدر بتعيينهم ارادة ملكية •

المادة الثلاثون ـ اعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم :ـ

أ ـ الاساتذة .

ب ـ الاساتذة المساعدون .

جـ ـ المدرسون .

المادة الحادية والثلاثون ـ يشترط في من يعين مدرسا :ـ

ان يكون حاصلا على درجة دكتوراه او درجه جامعية بشـــرف او امتياز من احدى الجامعات او المعاهد الفنية العليا المعترف بها او على شهادة مهنية من معهد او جامعة معترف بها تدل على براعته واختصاصه في فن من الفنون الجميلة او التطبيقية ويشترط في غير الحاصـــل على الدكتوراه ان يكون قد امضى خمس سنوات في ممارسة اعمال مهنته .

المادة الثانية والثلاثون ـ يشترط في من يعين استاذا مساعدا :ـ

١ ـ ان تتوفر فيه المؤهلات المنصوص عليها في المادة الحادية والثلاثين .

٢ ـ ان يكون قد اشغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الاقل في احدى الكليات المعترف بها او معهد علمي معترف به .

٣ ـ ان يكون قد نشر بحوثا علمية مبتكرة او قام بجهود تدريســـية ممتازة .

المادة الثالثة والثلاثون ـ يشترط في من يعين استاذا :ـ

١ ـ ان تتوافر فيه المؤهلات المنصوص عليها في المادة الحادية والثلاثين .

٢ ـ ان يكون قد أشغل وظيفة استاذ مساعد مدة خمس سنوات على الاقل في احدى كليات الجامعة او في معهد علمي معترف به .

٣ ـ ان يكون قد قام بتدريس مادته وهو استاذ مساعد بجهود تدريسية ممتازة ونشر بحوثا مبتكرة تؤهله للاستاذية .

المادة الرابعة والثلاثون ـ يقوم الاساتذة بالقاء الدروس والمحاضرات ويشرفون على البحوث العلمية ويديرون التمارين والاعمال التدريبيـــة ويعاونهم في ذلك الاساتذة المساعدون والمدرسون .

المادة الخامسة والثلاثون ـ يجوز ندب عضو هيئة التدريس للقيـام

بوظيفة عامة أخرى بقرار من مجلس ادارة الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختص •

المادة السادسة والثلاثون ـ يجوز ندب اعضاء هيئة التدريس على سبيل الاعارة لجامعة اجنبية او معهد علمي اجنبي في مستوى الكليات الجامعية او لممارسة العمل في جهة غير حكومية فيما تخصصوا فيه ويكون الندب بالشروط التي تعين في كل حالة ولمدة لا تتجاوز السنتين قابلة للتجديد مرة وحدة •

ويجوز ان يتناول عضو هيئة التدريس مرتبه من الجامعة مدة ندبه • وتحسب مدة الندب في المكافآت والتقاعد بشرط ان يؤدي عضو هيئة التدريس التوقيفات التقاعدية المقررة عنها • ويعامل فيما يختص باقدميته وترفيعه كما لو كان في الجامعة •

المادة السابعة والثلاثون ـ لا يجوز لاعضاء هيئة التدريس القاء دروس فى غير جامعتهم الا باذن خاص من مجلس الجامعة بعد أخذ رأي الكلية المختص •

المادة الثامنة والثلاثون ـ يجوز ان يحصل عضو هيئة التدريس على اجازات لمهمات علمية موقتة كما يجوز لهم ان يحصلوا بترخيص من مجلس الجامعة على اجازات تفرغ علمي لمدة سنة بعد مضى كل خمس سنوات من خدمته بعد اقرار المنهج العلمي أو الفني الذي يتقدم به طالب الاجازة • وعلى المجاز ان يقدم بعد عودته تقريرا عن الاعمال التي قام بها وصورا من البحوث التي أتمها ويحتفظ المجاز براتبه كاملا مدة التفرغ بالبحث العلمي •

المادة التاسعة والثلاثون ـ يجوز لمجلس الجامعة بعد اخذ رأي مجلس الكلية ان يرخص لاعضاء هيئة التدريس في مزاولة مهنتهم في الخارج في غير اوقات الدوام بشرط ان لا يتعارض هذا الترخيص مع الواجبات الجامعية وحسن ادائها •

المادة الاربعون ـ أ ـ سن التقاعد بالنسبة الى اعضاء هيئة التدريس

ستون سنة • ويبقى الذين يبلغون سن التقاعد خلال السنة الدراسية الى نهايتها • ويجوز تمديد سن التقاعد خمس سنوات أخرى •

ب ـ لا يترتب على استقالة رئيس الجامعة او نائبه أو عضو هيئة التدريس سقوط حقه من راتب التقاعد والمكافآت •

المعيدون

المادة الحادية والاربعون ـ يجوز ان يعين في الكليات معيدون ويكون تعيينهم بترشيح من القسم المختص وقرار مجلس الكليةمن بين الحاصلين على تقدير (ممتاز) او (جيد جدا) او ما فوق ذلك من الدرجات العلمية ويقومون بمساعدة اعضاء هيئة التدريس في الاعمال التطبيقية والتحضيرية •

المادة الثانية والاربعون ـ يجوز ان يعين في الكليات اعضاء لهيئة التدريس من الاجانب ممن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في هذا القانون او ما يعادلها بنظر مجلس الجامعة • ويكون تعيينهم بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب عميد الكلية لمدة تعين في عقودهم •

الاساتذة غير المتفرغين

المادة الثالثة والاربعون ـ يجوز عند الضرورة القصوى ان يعين في الكليات اساتذة غير متفرغين ويشترط في من يعين ان يكون من العلماء الممتازين في بحوثهم وخبرتهم بالمواد التي يعهد اليهم بتدريسها •

احكام عامة

المادة الرابعة والاربعون ـ تسرى على جميع موظفي الجامعة ومستخدميها احكام قانون الخدمة المدنية والخدمة التعليمية بالنسبة لهيئة التدريس مع مراعاة ما جاء في هذا القانون • ولمجلس الجامعة ان يخصص لاعضاء هيئة التدريس مخصصات للسكنى ومكافآت تساعدهم على البحث العلمي •

المادة الخامسة والاربعون ـ اللغة العربية هي لغة التعليم ولمجلس

الجامعة ان يقرر تدريس بعض الفروع والمواضيع بلغة اجنبية .

المادة السادسة والاربعون ـ يجوز اصدار الانظمة والتعليمات اللازمة لتطبيق احكام هذا القانون .

احكام موقتـــة

المادة السابعة والاربعون ـ يؤلف مجلس الوزراء مجلسا تأسيسا :ـ

أ ـ من ثمانية اعضاء من الاساتذة الاختصاصيين من حملـــة الشهادات الجامعية المعروفين بخبرتهم بشؤون التعليم العالي من عراقيين وغيرهم يرشحهم وزير المعارف ويرأسهم رئيس الجامعة .

ب ـ يقوم المجلس التأسيسي بدراسة احوال الكليات ويضع الخطط اللازمة لرفع مستواها الجامعي وله ان يقترح ما يراه من تعديل او تغيير في كيانها لبلوغ هذا المستوى وعلى مجلس الجامعة تنفيذ ذلك .

ج ـ يشرع في تأليف المجلس التأسيسي عند تنفيذ هذا القانون على أن يتم مهمته خلال سنتين من تأليفه وينحل عند ذلك .

د ـ للمجلس التأسيسي ان يستعين عند الاقتضاء بخبراء اضافيين في التعليم الجامعي لاعادة تنظيم الكليات ورفع مستواها .

المادة الثامنة والاربعون ـ للمجلس التأسيسي خلال سنة من تاريـخ تنفيذ هذا القانون ان يوصى بنقل اعضاء هيئة التدريس من كلية الى أخرى او الى وظيفة عامة .

المادة التاسعة والاربعون ـ كل استاذ او استاذ مساعد او مدرس معيد موجود الان على ملاك المعاهد العالية لم تتوافر فيه الشـــروط التي نص عليها هذا القانون عليه ان يعمل على توافرها فيه خلال مدة لا تزيد عـلى خمس سنوات من تاريخ نشر هذا القانون وفي حالة اخفاقه في ذلك ينقل الى وظيفة خارج هيئة التدريس .

المادة الخمسون ـ ينفذ هذا القانون من تاريخ نشـــره في الجريدة الرسمية .

المادة الحادية والخمسون ـ على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون •

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر شوال سنة ١٣٧٥
المصادف لليوم السادس من شهر حزيران سنة ١٩٥٦ •

فيصل

احمد مختار بابان	نوري السعيد
نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
	ووكيل وزير الدفاع
علي الشرقي	ضياء جعفر
وزير بلا وزارة	وزير الاعمار
نديم الباجه‌جي	خليل كنه
وزير الاقتصاد	وزير المالية
سعيد قزاز	عبدالرسول الخالصي
وزير الداخلية	وزير الشؤون الاجتماعية
صالح صائب الجبوري	عبدالامير علاوي
وزير المواصلات والاشغال	وزير الصحة
رشدي الجلبي	برهان الدين باش اعيان
وزير الزراعة	وزير الخارجية
منير القاضي	عبدالجبار التكرلي
وزير المعارف	وزير العدلية

ملحق رقم (١١)
رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٨
قانـــون
جامعة بغـــداد

باسـم الشعب
مجلس السيادة

بعد الاطلاع على المادة (٢١) من الدستور الموقت وبناء على ما عرضه وزير التربية والتعليم ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الاتى :

المادة الاولى ـ تنشأ في مدينة بغداد جامعة تسمى جامعة بغداد ويطلق عليها اسم الجامعة في هذا القانون •

لوزير التربية والتعليم بناء على اقتراح مجلس الجامعة ان يعرض على مجلس الوزراء انشاء فروع لها في مدن اخرى من الجمهورية العراقية لاقرار ذلك •

المادة الثانية ـ الجامعة حرم آمن •

المادة الثالثة ـ تختص الجامعة بكل ما يتصل بالتعليم العالى والدراسات العليا وبتشجيع البحث العلمى والعمل على رقى الاداب وتقدم العلوم والفنون وبعث الحضارة العربية والاسلامية ورعاية القيم الاخلاقية وعلى العموم بكل ما يخدم المجتمع والاغراض القومية •

المادة الرابعة ـ تتكون الجامعة من كليات ذات أقسام علمية • ويعتبر القسم وحدة جامعية أولى فيختص بتدريس المواد المتعلقة به والقيام على بحوثها في مختلف كليات الجامعة • وتعتبر الكلية وحدة تنظيمية أكبر فتتالف من مجموعة من الاقسام العلمية وتعين أقسام الكليات وتحـــدد سلطاتها وواجباتها في التدريس والبحث بقرار من مجلس الجامعة بعـد اخذ رأى مجلس الكلية المختص •

المادة الخامسة ـ تضم الجامعة الكليات الاتية :ـ

١ ـ كلية الاداب (الاقسام الادبية في كلية الاداب والعلوم) .
٢ ـ كلية العلوم (الاقسام العلمية في كلية الاداب والعلوم) .
٣ ـ كلية الحقوق .
٤ ـ كلية التجارة (كلية التجارة والاقتصاد) .
٥ ـ كلية التربية (دار المعلمين العالية) .
٦ ـ كلية التحرير .
٧ ـ كلية الهندسة .
٨ ـ كلية الزراعة .
٩ ـ كلية الطب .
١٠ـ كلية طب الاسنان .
١١ـ كلية الصيدلة (كلية الصيدلة والكيمياء) .
١٢ـ كلية الطب البيطرى .

وتختص كل كلية منها بمجموعة من مواد الدراسة المتقاربة في العلوم والفنون والاداب ويجوز انشاء كليات اخرى أو ضمها الى الجامعة كما يجوز انشاء معاهد تابعة للكليات أو قائمة بذاتها ويكون ذلك كله بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض من وزير التربية والتعليم باقتراح من مجلس الجامعة .

المادة السادسة ـ تضم الكليات والمعاهد المشار اليها في المادة الخامسة مع نصيبها من الميزانيات العامة أو الخاصة أو أى مصدر مالى اخر ومع كل ما يتصل بها ويعود اليها الى الجامعة . وكذلك كل الاراضى والمبانى والمرافق والمنشاءات التى تقرر الحكومة ضمها الى الجامعة .

المادة السابعة ـ اللغة العربية هى لغة التعليم في الجامعة ما لم يقرر مجلس الجامعة في احوال خاصة تدريس بعض المواد أو الموضوعات بلغة اخرى . ويعيد المجلس النظر في هذا القرار بين حين واخر .

المادة الثامنة ـ وزير التربية والتعليم يمثل الجامعة في مجلس الوزراء ومجلس الامة .

المادة التاسعة ـ للجامعة شخصية معنوية • ولها حق تملك الاموال المنقولة والعقارات والتصرف بها وقبول الاعانات المالية والتبرعات والهبات• كما يجوز أن يوقف عليها ، ويوصى لها • وعلى العموم فللجامعة ان تقوم بجميع التصرفات القولية والفعلية التى لا تتعارض والاغراض التى أنشأت من أجلها •

ماليـــة الجامعـــة

المادة العاشرة ـ تتكون مالية الجامعة من :ـ

أ ـ اعانة مالية سنوية تخصصها الحكومة للجامعة •

ب ـ تخصص الحكومة المبالغ الكافية لانشاء الابنية والمرافق وتزويدهـا بالمعدات والاجهزة اللازمة لاعمال الجامعة وملحقاتها •

جـ ـ اجور الدراسة والخدمات الجامعية •

د ـ ريع اموالها واثمان مطبوعاتها والموارد والتبرعات الاخرى التى ترد اليهـا •

المادة الحادية عشرة ـ تدير الجامعة بنفسها اموالها ، وتدرج في باب الايرادات العادية من ميزانيتها الاعتمادات التى تخصصها لها الحكومة مع ايراد اموالها المنقولة وعقاراتها ورسومها والاعانات والهبـــات ووفورات الايرادات للسنين الماضية وسائر الايرادات الاخرى • وتخصص تلـك الايرادات لمصروفاتها السنوية أو ميزانياتها ومشروعاتها •

المادة الثانية عشرة ـ تخضع حسابات الجامعة ومؤسساتها المختلفة لتدقيق مراقب الحسابات العام •

المادة الثالثة عشرة ـ يعد مجلس الجامعة ميزانيتها الاعتيادية التـي تتضمن ايراداتها ونفقاتها السنوية قبل السنة المالية للميزانية العامة ويقرها مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التربية والتعليم • ولمجلس الجامعة أن يعد ميزانية لعدة سنوات لانشاء المشروعات الجامعية الكبيرة أو اتمامها • ويقر مجلس الوزراء هذه الميزانية من حيث المبدأ ويكون ذلك بناء على عرض من وزير التربية والتعليم •

المادة الرابعة عشرة ـ للجامعة ان تنشىء وتنفق على المستشفيات والمختبرات والمعامل والحقول والمؤسسات التجريبية والمكتبات وغيرها مما تراه لازما للتدريس والتطبيق • ولها ـ الى ان يتم ذلك ـ ان تجرى التجارب والتطبيقات في المستشفيات والحقول التجريبية والمختبرات الزراعية وفي المدارس والمعاهد والمؤسسات الاخرى التى تعينها على تحقيق اهدافها في التعليم والدراسة والبحث •

وتعين العلاقة بين الجامعة وهذه المؤسسات بانظمة خاصة •

رئاسة الجامعة ومجالسها

المادة الخامسة عشرة ـ للجامعة رئيس ونائب واحد أو أكثر للرئيس وأمين عام ولها مجلس يسمى مجلس الجامعة •

المادة السادسة عشرة ـ للكلية عميد ونائب للعميد ومجلس يسمى مجلس الكلية •

المادة السابعة عشرة ـ للقسم رئيس ومجلس يسمى مجلس القسم •

المادة الثامنة عشرة ـ يعين مجلس الوزراء اول رئيس للجامعة باقتراح من وزير التربية والتعليم وبمرسوم من مجلس السيادة لمدة ثلاث سنوات اما بعد ذلك فيكون التعيين باقتراح من وزير التربية والتعليم من بين ثلاثة يرشحهم مجلس الجامعة ويصدر التعيين بموافقة مجلس الوزراء وبمرسوم من مجلس السيادة لمدة ثلاثة اعوام قابلة للتجديد •

ويشترط في رئيس الجامعة أن يكون قد شغل منصب استاذ في جامعة واذا لم تجدد مدته يصبح استاذا في الجامعة أو يعين بوظيفة اخرى •

المادة التاسعة عشرة ـ ينتخب مجلس الجامعة نائب الرئيس من بين ثلاثة من اعضائه يرشحهم رئيس الجامعة ويكون تعيينه بمرسوم من مجلس السيادة لمدة ثلاثة اعوام قابلة للتجديد •

ويشترط في نائب الرئيس ان يكون قد شغل منصب استاذ وينقل اذا لم تجدد مدته الى استاذ او يعين بوظيفة عامة مناسبة •

المادة العشرون ـ أ ـ لا يجوز ان يبقى منصب رئيس الجامعة أو نائب رئيسها شاغرا مدة تزيد على ستة أشهر .

ب ـ كما لا يجوز ان يغيب الرئيس او نائبه معا أكثر من ستةاشهر.

المادة الحادية والعشرون ـ أ ـ يتولى رئيس الجامعة ادارة شؤون الجامعة العلمية والادارية والمالية والاجتماعية وهو الذى يمثلها مع مراعاة المادة (٨) من هذا القانون .

ب ـ رئيس الجامعة هو الذى يرأس مجلسها وهو الذى يدعوه الى الاجتماع ويقر جدول اعماله ويقوم بتنفيذ قانون الجامعة والانظمة الصادرة بموجبه ويعد مشروع الميزانية ويعرضه على مجلس الجامعة للتأييد ، وله ان يصدر الاوامر الخاصة بالصرف وفقا للقانون .

ج ـ لرئيس الجامعة سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين والانظمة في كل ما يتعلق بشؤون الجامعة وموظفيهاومستخدميها وفقا لهذا القانون . ويجوز ان يدعى رئيس الجامعة لحضور جلسات مجلس الوزراء او مجلس الامة في اثناء مناقشة شؤون الجامعة .

د ـ لرئيس الجامعة في حالة اختلال النظام أو يقترح وقف الدراسة جزئيا أو كليا يومين متتاليين ، على أن يعرض قراره على وزير التربية والتعليم لاقراره .

المادة الثانية والعشرون ـ نائب الرئيس يعاون الرئيس في ادارة شؤون الجامعة ، ويحل محله فيما يندبه له . ويقوم النائب الاقدم للرئيس مقامه عند غيابه .

المادة الثالثة والعشرون ـ يكون امين الجامعة بدرجة مدير عام وتتبع في تعيينه اجراءات التعيين لهذه الدرجة ، ويختاره رئيس الجامعة من جملة الشهادات الجامعية ويقرر مجلس الجامعة ترشيحه .

ويتولى الامين العام امانة مجلس الجامعة ويضبط محاضر جلساته .

كما يتولى شؤون الجامعة واعمالها الادارية تحت اشراف الرئيس ونائب الرئيس ، كما يقوم بكل ما يعهده اليه الرئيس من اعمال .

المادة الرابعة والعشرون ـ يتألف مجلس الجامعة من :

١ ـ رئيس الجامعة وله رئاسة المجلس .

٢ ـ نواب رئيس الجامعة .

٣ ـ ممثل عن وزارة التربية والتعليم يعينه وزير التربية والتعليم على أن لا تقل درجته عن مدير عام .

٤ ـ عمداء الكليات .

٥ ـ اربع اساتذة من اربع كليات من الجامعة يحددها مجلس الجامعة . ويختار كلا منهم مجلس كليته ويكون التعيين بقرار من وزير التربية والتعليم لمدة سنة غير قابلة للتجديد مباشرة .

٦ ـ لمجلس الجامعة ان يضم اليه اثنين من اصحاب الاختصاص والكفاءات (من عراقيين او غيرهم) ممن كانت لهم صلة بالحياة الجامعية ويكون ذلك بقرار من وزير التربية والتعليم لمدة سنتين قابلة للتجديد .

المادة الخامسة والعشرون ـ يقوم مجلس الجامعة بما يأتي :ـ

١ ـ تدبير أموال الجامعة واستثمارها وادارتها والتصرف فيها .

٢ ـ اتخاذ القرارات فيما يتعلق بانشاء الابنية وترميمها .

٣ ـ اعداد تخمينات الميزانية والحساب الختامي .

٤ ـ اقتراحات تعيين الاساتذة وسائر اعضاء هيئة التدريس وترفيعهم والنظر في انضباطهم .

٥ ـ ادارة شؤون التعليم وتشمل ما يأتي :ـ

أ ـ تخصيص كراسي الاستاذية والاساتذة لها .

ب ـ نقل أعضاء هيئة التدريس من كلية الى اخرى .

جـ ـ وضع خطط الدراسة وتعيين مدتها ومدد العطلات .

د ـ ادارة شؤون التعليم في ضوء ما تقترحه الكليات ويشمل ذلك التنسيق بين الكليات في تنظيم المحاضرات والبحوث والدروس

والفعاليات الاخرى .

٦ ـ منح الدرجات الجامعية والدبلومات والشهادات الاخرى .

٧ ـ منح الدرجات الفخرية .

٨ ـ وضع تعليمات لادارة الامتحانات الجامعية ونظام انضباط الطلاب ومقدار الاجور وكيفية استيفائها وشروط الاعفاء منها واقرار المكافآت والاعانات المالية للطلبة .

٩ ـ ايقاف الدراسة في الكليات مدة لا تزيد على سبعة أيام لمقتضيات تنظيم ادارة الجامعة .

١٠ـ تنظيم الشؤون الاجتماعية والرياضية للطلبة .

١١ـ الندب للجامعات والمعاهد العلمية والاجنبية ومنح الاجازات الدراسية العلمية واستزارة الاساتذة الاجانب .

١٢ـ اعداد لوائح القوانين والانظمة والتعليمات المتعلقة بالجامعة .

١٣ـ ابداء الرأي فيما يتعلق بجميع مسائل التعليم في مختلف درجاته ومراحله .

١٤ـ النظر في سائر شؤون الجامعة الاخرى .

المادة السادسة والعشرون ـ أ ـ يجتمع مجلس الجامعة مرة كل شهر على الاقل في اثناء السنة الدراسية وللرئيس أن يدعو الى الاجتماع كلما رأى ضرورة لذلك .

وعلى الرئيس دعوة المجلس اذا طلب ذلك أغلبية اعضائه بصورة تحريرية .

ب ـ يتم نصاب المجلس بحضور الاغلبية المطلقة لاعضائه وتصدر القرارات بأغلبية الاراء فاذا تساوت ترجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس .

ج ـ للمجلس أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من اعضاء هيئة التدريس أو من ذوي الكفاءات لجانا لدرس مسائل معينة تعرض توصياتها على مجلس الجامعة لاقرارها .

المادة السابعة والعشرون ـ يبلغ رئيس الجامعة وزير التربية والتعليم

قرارات مجلس الجامعة خلال خمسة أيام من تاريخ صدورها • ولا تنفذ قرارات مجلس الجامعة التي تحتاج الى تصديق وزير التربية والتعليم الا بعد تصديقه عليها ، او اذا لم يصدر منه قرار بوقف تنفيذها خلال الايام العشرة التالية لتاريخ وصولها مستوفاة الى مكتبه • وكل قرار وقف تنفيذه ولم يؤشر عليه الوزير بعدم الموافقة خلال العشرين يوما التالية لتاريخ وصوله مستوفى الى مكتبه يكون نافذا • وفي جميع الاحوال لا يجوز للوزير أن يعترض على موضوع بذاته أكثر من مرة واحدة •

المادة الثامنة والعشرون ـ أ ـ يعين مجلس الوزراء أول عميد للكلية بترشيح من وزير التربية والتعليم لمدة ثلاث سنوات • أما بعد ذلك فيعين العميد من بين ثلاثة من اساتذتها ذوي الكراسي يرشحهم رئيس الجامعة لوزير التربية والتعليم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد • ولكل عميد سلطة رئيس دائرة •

ب ـ يدير العميد شؤون الكلية التعليمية والادارية والمالية ويقوم في سبيل ذلك بتنفيذ قوانين الجامعة وانظمتها وقرارات مجلس الكلية ومجلس الجامعة فيما يخص كليته • وعليه أن يقدم الى رئيس الجامعة تقريرا سنويا عن أعمال الكلية ونشاطها •

جـ ـ ينتخب مجلس الكلية نائب العميد من بين ثلاثة من اساتذتها أو اساتذتها المساعدين يرشحهم العميد لمدة ثلاث سنوات •

المادة التاسعة والعشرون ـ يؤلف مجلس الكلية من العميد ونائبه ومن رؤساء الاقسام في الكلية • فاذا ما قل العدد عن سبعة انتخبت هيئة التدريس من بينها من يكمل العدد الى سبعة •

ويجوز أن يضم الى المجلس عضوان يختارهما مجلس الجامعة من الخارج • ويراعى في ذلك بقدر الامكان تمثيل الوزارات أو الهيئات ذات الاتصال بالكلية • كما يشترك في عضوية المجلس رؤساء الاقسام في الكليات الاخرى عند النظر في المسائل المتعلقة بالدروس التي تقوم تلك الاقسام بتدريسها لطلاب الكلية •

المادة الثلاثون ـ لرئيس الجامعة أن يحضر اجتماع مجلس أية كلية وتكون له آنذاك الرئاسة .

المادة الحادية والثلاثون ـ أ ـ يدير مجلس الكلية شؤون التعليم والامتحانات والانضباط في الكلية وفقا للقانون وقرارات مجلس الجامعة . ويشرف على الشؤون الاجتماعية والرياضية للطلبة .

ب ـ يقترح مجلس الكلية على مجلس الجامعة خطط الدراسة ومواعيد الامتحانات وشروط منح الدرجات والدبلومات والشهادات .

جـ ـ يقترح مجلس الكلية على مجلس الجامعة قواعد قبول الطلبة وكل ما له علاقة برفع مستوى الدراسة في الكلية .

المادة الثانية والثلاثون ـ أ ـ تتبع على العموم في اجتماع مجلس الكلية الاحكام الواردة بالنسبة الى مجلس الجامعة .

ب ـ تبلغ قرارات مجلس الكلية الى رئيس الجامعة خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورها .

المادة الثالثة والثلاثون ـ أ ـ لكل قسم من أقسام الكلية كيانه الذاتي الخاص ، ويدير القسم مجلس مؤلف من الاساتذة والاساتذة المساعدين والمدرسين برئاسة استاذ ينتخبه المجلس من بين اعضائه لمدة ثلاث سنوات. ويتولى القسم ترشيح اعضاء هيئة التدريس في القسم . ويشرف رئيس القسم على سير العمل فيه ويقدم الى الكلية تقريرا سنويا عن حالة القسم وأعماله .

ب ـ يوزع مجلس القسم الدروس والمحاضرات والتمارين والاعمال التدريسية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس وسائر المشتغلين بالتدريس في المواد الداخلة في اختصاص القسم .

هيئة التدريس

المادة الرابعة والثلاثون ـ أعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم :ـ

١ ـ الاساتذة .

٢ ـ الاساتذة المساعدون .

٣ ـ المدرسون •

المادة الخامسة والثلاثون ـ أ ـ يشترط في من يعين مدرسا أن يكون حاصلا على درجة دكتوراه يعترف بها مجلس الجامعة أو على درجة علمية يعتبرها المجلس معادلة لها • وفي جميع الاحوال يكون تعيين المدرسين بقرار من مجلس الجامعة بناء على ترشيح مجلس الكلية المختص •

ب ـ ويجوز أن يعين مدرسا من يكون حاصلا على درجة ماجستير يعترف بها مجلس الجامعة او درجة علمية يعتبرها مجلس الجامعة معادلة لها • على أن يكون قد أمضى ثلاث سنوات على الاقل في ممارسة أعمال مهنته •

جـ ـ كما يجوز أن يعين مدرسا من يكون حاصلا على درجة جامعية بمرتبة شرف أو امتياز يعترف بها مجلس الجامعة أو يعتبرها معادلة للبكالوريوس أو الليسانس • ويشترط أن يكون قد أمضى خمس سنوات على الاقل في ممارسته أعمال مهنته •

د ـ ويجوز عند الضرورة أن يعين مدرسا من يكون حاصلا على درجة من معهد فني عال تعترف به الجامعة ، أو على شهادة مهنية تعتبرها الجامعة مؤهلة للالتحاق بهيئة التدريس ، ويشترط أن يكون قد أمضى ست سنوات في ممارسة أعمال مهنته •

المادة السادسة والثلاثون ـ يشترط في من يعين استاذا مساعدا :

١ ـ أن تتوافر فيه المؤهلات المنصوص عليها في المادة السابقة •

٢ ـ أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة (٤) سنوات على الاقل في احدى الكليات المعترف بها أو في معهد علمي معترف به وذلك بالنسبة لمن تحقق فيه حكم الفقرة (أ) من المادة (٣٥) ومدة (٥) سنوات على الاقل بالنسبة لمن لم يتحقق فيه حكم تلك الفقرة •

٣ ـ أن يكون قد نشر بحوثا علمية قيمة أو قام بجهود تدريسية ممتازة أو قام بأعمال انشائية ممتازة • ويعين الاستاذ المساعد بقرار من مجلس الجامعة بناء على ترشيح مجلس الكلية المختص •

المادة السابعة والثلاثون ـ يشترط في من يعين استاذا :

١ ـ أن تتوافر فيه المؤهلات المنصوص عليها في المادة السادسة والثلاثون.
٢ ـ أن يكون قد شغل وظيفة استاذ مساعد مدة أربع سنوات على الاقل في احدى كليات الجامعة أو في معهد علمي معترف به وذلك بالنسبة لمن تتحقق فيه شرط الفقرة (أ) من المادة (٣٥) وخمس سنوات لمن لم يتحقق فيه شرط تلك الفقرة .
٣ ـ أن يكون قد قام بتدريس مادته وهو استاذ مساعد بجهود تدريسية ممتازة ونشر بحوثا قيمة أو قام بأعمال انشائية ممتازة تؤهله للاستاذية . ويكون تعيين الاستاذ بمرسوم جمهوري بناء على قرار من مجلس الجامعة وترشيح من مجلس الكلية المختصة .

المادة الثامنة والثلاثون ـ يقوم الاستاذ بالقاء الدروس والمحاضرات ويشرف على البحوث العلمية والتمارين والاعمال التدريسية ويعاونه في ذلك الاساتذة المساعدون والمدرسون حسبما تقرره مجالس الاقسام ومجالس الكليات .

المادة التاسعة والثلاثون ـ يجوز ندب عضو هيئة التدريس للقيام بوظيفة عامة أخرى بقرار من مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية المختص وموافقة الاستاذ التحريرية .

المادة الاربعون ـ يجوز ندب عضو هيئة التدريس على سبيل الاعارة لجامعة أجنبية أو معهد علمي أجنبي في مستوى الكليات الجامعية أو ممارسة العمل في جهة غير حكومية فيما تخصص فيه ويكون هذا الندب بالشروط التي تعين في كل حالة ولمدة لا تتجاوز سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة . ويجوز أن يتناول عضو هيئة التدريس مرتبه من الجامعة مدة ندبه وتحسب على كل حال مدة الندب ـ المشار اليها في هذا القانون ـ ويعامل فيما يخص قدمه وترفيعه كما لو كان في الجامعة فعلا .

المادة الحادية والاربعون ـ لا يجوز لاعضاء هيئة التدريس القاء دروس في غير جامعتهم الا باذن خاص من مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية المختص .

المادة الثانية والاربعون ـ يجوز أن يحصل عضو هيئة التدريس على اجازات لمهمات علمية موقتة • كما يجوز له أن يحصل بترخيص من مجلس الجامعة على اجازات تفرغ علمي لمدة سنة دراسية بعد مضى خمس سنوات على خدمته بعد اقرار المنهج العلمي أو الفني الذي يتقدم به طالب الاجازة•

وعلى المجاز أن يقدم بعد عودته تقريرا عن الاعمال التي قام بها وصورا من البحوث التي اتمها • ويحتفظ المجاز براتبه كاملا وحقوقه الاخرى مدة التفرغ للبحث العلمي •

المادة الثالثة والاربعون ـ يجوز أن يعين معيدون في الكليات بترشيح من القسم المختص وقرار من مجلس الكلية من بين من تتوافر فيهم المؤهلات العلمية الواردة في الفقرات ب • جـ • د من المادة (٣٥) ويكون تعيينهم وترقيتهم الى مدرس وفقا للقواعد التي يقررها مجلس الجامعة • ويعتبر المعيد ـ لحكم قانون الملاك ـ عند التعيين مدرسا • ويقوم المعيد بمساعدة أعضاء هيئة التدريس في الدروس العلمية والتدريبية والاعمال التحضيرية وبكل ما يعهده اليه رئيس القسم المختص •

المادة الرابعة والاربعون ـ يجوز أن يعين في الكليات اعضاء لهيئة التدريس من غير العراقيين ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في هذا القانون • ويكون تعيينهم بقرار من مجلس الجامعة بناء على ترشيح من مجلس الكلية المختص لمدة تعين في عقودهم وذلك كله وفقا لاحكام القانون•

المادة الخامسة والاربعون ـ يجوز ، عند الضرورة ، تعيين اساتذة غير متفرغين في الكليات أو انتداب محاضرين ويشترط فيمن يعين أو ينتدب أن يكون من المتخصصين في المواد التي يعهد اليهم بتدريسها • وتعين مرتباتهم أو اجورهم وفقا للقواعد التي يقررها مجلس الجامعة •

المادة السادسة والاربعون ـ مع مراعاة أحكام هذا القانون تسرى على جميع موظفي الجامعة ومستخدميها أحكام القوانين المرعية الاخرى •

المادة السابعة والاربعون ـ لمجلس الجامعة أن يقرر لاعضاء هيئة التدريس مخصصات للسكنى ومكافآت تساعدهم على البحث العلمي ، وله

أن يخصص نفقات نقل وضيافة لمن يقومون بأعمال ادارية تتطلب ذلك .

المادة الثمنة والاربعون ـ للجامعة طلب اصدار الانظمة لتسهيل تطبيق أحكام هذا القانون ولها اصدار ما تراه لازما من تعليمات .

المادة التاسعة والاربعون ـ يلغى قانون جامعة بغداد رقم (٦٠) لسنة ١٩٥٦ المعدل ويحل هذا القانون محله .

المادة الخمسون ـ الى حين صدور انظمة وتعليمات جديدة يعمل بالانظمة والتعليمات الخاصة بالكليات التي التحقت بالجامعة وذلك بما لا يتعارض وأحكام هذا القانون .

المادة الحادية والخمسون ـ ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من تاريخ نشره .

المادة الثانية والخمسون ـ على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون .

المادة الثالثة والخمسون ـ (موقتة) .

تبقى هذه المادة نافذة لمدة ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون .

١ ـ يؤلف وزير التربية والتعليم لجنة من رئيس وأربعة أعضاء يختارهم من بين عمداء الكليات واساتذتها وكبار موظفي وزارة التربية والتعليم تكون مهمتها ما يلي :ـ

١ ـ تنسيق الالقاب العلمية في الكليات على أساس علمي عادل موحد لجميع منتمي الجامعة .

٢ ـ تنسيب اخراج بعض منتمي الكليات التي ضمت الى الجامعة من ملاكها مع جواز تعيينهم في ملاك وزارة التربية والتعليم أو دواوين الحكومة الاخرى .

٣ ـ بيان من يجب احالته على التقاعد ممن له خدمة لا تقل عن عشرين سنة بسبب عجزه أو لاي سبب يتصل بعمله .

٤ ـ بيان الذين يجوز ابقاؤهم في ملاك الجامعة بصورة موقتة على أن يتداركوا ما ينقصهم خلال مدة لا تتجاوز اربع سنوات والا فيقرر مجلس الجامعة نقلهم الى وظيفة اخرى خارج الجامعه .

ب ـ تصبح قرارات هذه اللجنة نهائية بعد تصديق وزير التربية والتعليم عليها ·

ج ـ لا يجوز بعد انقضاء المدة المنصوص عليها في هذه المادة نقل منتمي الجامعة أو احالتهم على التقاعد أو فصلهم الا بحسب هذا القانـــون والقوانين المرعية الاخرى ·

د ـ الى ان يتم تعيين أو لرئيس للجامعة وفقا لهذا القانون يتولى وزير التربية والتعليم أو من ينتدبه اعمال رئيس الجامعة المنصوص عليها في هذا القانون ·

كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر ربيع الاول سنة ١٣٧٨ المصادف لليوم الخامس عشر من شهر ايلول سنة ١٩٥٨ ·

مجلس السيادة

خالد النقشبندى	محمد نجيب الربيعي
عضو	رئيس مجلس السيادة
العقيد الركن	محمد مهدي كبه
عبدالسلام محمد عارف	عضو
نائب رئيس الوزراء	الزعيم الركن
ووكيل وزير الداخلية	عبدالكريم قاسم
محمد حديد	رئيس الوزراء
وزير المالية	ووكيل وزير الدفـاع
مصطفى علي	بابا علي
وزير العدلية	وزير المواصلات والاشغال
ابراهيم كبه	عبدالجبار الجومرد
وزير الاقتصاد	وزير الخارجية
محمد صالح محمود	**جابر عمر**
وزير الصحة	وزير التربية والتعليم
فؤاد الركابي	ناجى طالب
وزير الاعمار	وزير الشؤون الاجتماعية
هديب الحاج حمود	صديق شنشل
وزير الزراعة	وزير الارشاد

ملحق رقم (١٢)

لائحة نظام جامعة آل البيت

الباب الاول

الفصل الاول

شـــعبة الجامعـة

مادة ١ ـ تحتوى الجامعة على ست شعب · شعبة العلوم الدينية · شعبة الطب · شعبة الفنون · شعبة الهندسة · وشـــعبة التعليم والتربية ·

مادة ٢ ـ تنقسم الشعبة الدينية الى قسمين · قسم القضاء الشرعى · ومدة الدراسة فيه اربع سنوات · وقسم الوعظ والخطابة ومدة التحصيل فيه ثلاث سنوات ·

مادة ٣ ـ يعد للشعبة الدينية صفوف تجهيزية من مدرسة الامام الاعظم والمدرسة الاسلامية في الموصل والمدرسة العلمية في كركوك · وسائر المدارس الدينية في العراق على ان تصلح مناهجها ·

الفصل الثاني

القبـول للشعبة الدينية

مادة ٤ ـ يشترط للقبول في الشعبة الدينية ما يشترط في الشعـــب الاخرى من الجامعة · غير ان المتخرجين من المدارس غـــير الاسلامية يمتحنون في العلوم الدينية · ومن لم يكن متخرجا من المدارس المعينة في المادة المخصوصة يمتحن في الدروس الاتية :ـ

التاريخ · علوم الدين · مبادىء الرياضيات · النحـــو والصرف · البلاغة · الانشاء · الجغرافيا ·

الفصل الثالث

علوم الشعبة الدينية

مادة ٥ ـ يجب ان يكون عدد الكراسى في الشعبة الدينية على ما يأتى :ـ

كرسى		كرسى	
١	الفقه الحنفى	١	التاريخ الاسلامى
١	الفقه الشافعى	١	التاريخ العام
١	الفقه المالكي	١	علم اللغـة
١	الفقه الجعفرى	١	تاريخ الاداب العربية
١	الفقه الحنبلى	١	الانشاء والصكوك
١	اصول الفقه	١	اصول الخطابة والمحاضرات
١	اصول الفقه الجعفرى	١	علم البلاغة
١	علم الخلاف الفقهى	١	اصول المحاكمات الحقوقيـة
١	علم الخلاف الكلامى		واصول المحاكمات الجزائية

١	حكمة التشريع وتاريخ التشريع	يعتنى بزيادة ساعات دروسها ·
١	التفسير وسائر علوم القرآن	
١	الحديث واصول الحديث	

١ الفلسفة الاسلامية بما فيها من التصوف وفلسفة العرب
١ تاريخ الاديـان

الفصل الرابـع

امتيازات متخرجى الشعبة الدينية

مادة ٦ ـ ان الذين ينالون الشهادة العلمية « دوقتورا » لهم حق الرجحان في ان يتقلدوا الوظائف الاتية :ـ الافتاء · القضاء الشرعى من الدرجة الاولى · رئاسة التمييز الشرعى وما شاكل ذلك من الوظائف الشرعية ·

مادة ٧ ـ ان الذين ينالون الشهادة من الدرجة العليا لهم حق الرجحان ان يتقلدوا الوظائف الاتية :ـ مديرية الاوقاف · عضوية التمييز الشرعى · مفتشية الاوقاف · التدريس في المدارس الثانوية الدينية وما ماثل ذلك من الوظائف ·

مادة ٨ ـ ان الذين ينالون الشهادة من الدرجة الاولى لهم حق الرجحان ان يتقلدوا الوظائف الاتية :ـ حاكمية الصلح · القضـاء الشرعى من الدرجة الثانية · التدريس في المدارس الابتدائية الدينية وما شابه ذلك من الوظائف ·

مادة ٩ ـ ان الذين ينالون الشهادة من الدرجة الوسطى يوظفون فى

الوظائف الاتية : رياسة الكتاب في المحاكم الشرعية والمدنية والاوقاف والتمييز الشرعي ٠

مادة ١٠ ـ المتخرجون من قسم الوعظ والخطابة يوظفون في الوظائف الاتية : حسب درجاتهم في الشهادة الوعظ العام ٠ الوعظ الخاص ٠ الدرس العام ٠ الخطابة ٠ مفتشية المدارس الدينية مديرية المدارس الابتدائية الدينية ٠ التدريس في المدارس الابتدائية الدينية ٠

مادة ١١ ـ المستمعون لهم ان يتعاطوا المحاماة في المحاكم الشرعية وان يتقلدوا وظيفة الكتابة في دائرة الاوقاف والمحاكم الشرعية والنظامية اذا حصلوا على وثيقة من الشعبة تثبت نجاحهم في الامتحان النهائي ٠

الباب الثانى في المواد العمومية

الفصل الاول

الشروط العامة للقبول ومدة التدريس والدوام

مادة ١٢ ـ يشترط لقبول الطالب ان يبرز الاوراق الاتية : شهادة من المدارس الثانوية اميرية كانت او اهلية مصادقا على منهاجها من قبل وزارة المعارف ٠ او شهادة من دار المعلمين الابتدائية شهادة من طبيب حاذق بانه سالم من الامراض المعدية ٠ شهادة بانه من ذوى السلوك المستقيم والاخلاق الحسنة ٠ ورقة التابعية وبيان محل الاقامة ٠

مادة ١٣ ـ من لم يكن متخرجا من المدارس المنصوص عليها في المادة الانفة فعليه ان يؤدى امتحانا يعادل درجة المتخرجين منها ٠

مادة ١٤ ـ يقبل المستمعون بلا امتحان على الشروط الاتية :
ان تضبط اسماؤهم في سجل خاص ٠
ان يتقيدوا بنظام الجامعة ٠
ألا يعترضوا على المدرس اثناء التدريس ٠
ألا يقل عمره عن (١٨) سنة ٠

مادة ١٥ ـ الاجنبى كالعراقى يقبل بالشروط السابقة غير انه لا يتمتع بالحقوق الممنوحة الى المتخرجين العراقيين ٠

مدة التدريس :

مادة ١٦ ـ مدة التدريس السنوى فى الجامعة ثمانية اشهر من (١٥) ايلول الى (١٥) مايس ٠

مادة ١٧ ـ يجب على الطالب ان يداوم ثلثي المدة المعينة في المادة السابقة

والا لا يقبل امتحانه اذا لم يثبت معذرته المشروعة بوثائق رسمية ·

مادة ١٨ ـ من رغب من المستمعين ان ينال حقا من الامتيازات يكلف بالدوام المشروط على الطلاب الاصليين واداء الامتحان السنوى·

الفصل الثاني

الامتحان والعطلة السنوية

مادة ١٩ ـ يكلف الطلاب بالامتحان السنوى بحضور مميزين تنتخبهم ادارة الشعبة من المدرسين بانضمام ارائهم ·

مادة ٢٠ ـ يبدأ بالامتحان في (١) حزيران وينتهى في (٣٠) منه ·

مادة ٢١ ـ يجوز تاجيل الامتحان السنوى الى نهاية الثلث الاول من السنة التالية لمن يتغيب عنه لعذر شرعى ·

مادة ٢٢ ـ يعين نصاب الدرجات لكافة الدروس على حد سواء ·

مادة ٢٣ ـ يتوقف النجاح في الدروس الواحد على احراز النصف من الدرجات المعينة له ·

مادة ٢٤ ـ من لم ينجح في درسين فقط يعاد امتحانه فيهما خلال المدة المعينة فى المادة الحادية والعشرين ·

مادة ٢٥ ـ يقطع راتب الذين لم ينجحوا في الامتحان سنتين متتابعتين وتبقى نسبتهم ·

مادة ٢٦ ـ تمنح عطلة للطلاب مدة شهرين ونصف من (١) تموز الى (١٥) ايلول ·

الفصل الثالث

درجات الشهادات والـ « دوقتورا »

مادة ٢٧ ـ الشهادات على ثلاث درجات · وسطى · اولي · عليا ·

مادة ٢٨ ـ ينال الشهادة الوسطى من يحوز (٦٦) الى (٧٤) في المائة من مجموع الدرجات ·

مادة ٢٩ ـ ينال الشهادة الاولى من يحوز ٧٥ الى (٨٥) فى المائة من المجموع ·

مادة ٣٠ ـ ينال الشهادة العليا من يحوز (٨٦) الى (١٠٠) في المائة من المجموع ·

مادة ٣١ ـ يوقع على الشهادات مدرسو الشعب ورؤساؤها ويصادق عليها امين الجامعة ثم تصدق من مجلس الوزراء · غير ان الشهادة

العلمية توشح بتوقيع صاحب الجلالة ايضا .

مادة ٣٢ ـ يحتفل بالمجاز احتفالا تعين كيفيته مجالس الجامعة .

مادة ٣٣ ـ الـ « دوقتورا » .

يحوز الشهادة العلمية «دوقتورا» كل من يؤلف رسالة من المتخرجين فى الموضوع الذى يقترحه عليه مجلس المدرسين اذا كان حاملا للشهادة العليا وقبل المجلس تلك الرسالة وفقا للتعاليم الداخلية .

مادة ٣٤ ـ يتقاضى حامل الشهادة العلمية راتبه الى ان يوظف .

مادة ٣٥ ـ تسجل الشهادات كلها في دائرتى رياسة الكلية وامين الجامعة .

مادة ٣٦ ـ اذا فقد احد شهادته فعليه ان يراجع ادارة الشعبة المنسوب اليها فتعرض الكيفية على مجلس المدرسين ليتخذ قرارايصادق عليه الديوان العالي ويعطى صورة موقعا عليها امين الجامعة.

الباب الثالث

في التشكيلات نظرا للحال الحاضرة

الفصل الاول

في التعيين

مادة ٣٧ ـ يعين للجامعة بالارادة السنية بعد العرض من قبل مجلس الوزراء .

مادة ٣٨ ـ يعين بالارادة السنية رئيس الشعبة بعد العرض من قبل امين الجامعة .

مادة ٣٩ ـ يعين امين الجامعة لكل شعبة كاتبا ومحاسبا وراقمين على قدر الحاجة .

مادة ٤٠ ـ يعين امين الجامعة لكل شعبة مراقبا او اكثر عند الحاجة .

مادة ٤١ ـ يعين بالارادة السنية مدير للمتحف العام ومدير للمكتبةالعامة بعد العرض من قبل امين الجامعة . اما مأمور المكتبات والمتاحف الخاصة بكل شعبة فانهم يعينون من قبل رؤساء الشعب بشرط ان يصادق امين الجامعة عليهم .

المدرسون

مادة ٤٢ ـ المدرس ينتخبه مجلس المدرسين باكثرية الاصوات ويرفع انتخابه الى امين الجامعة بواسطة رئيس الشعبة مع ابداء

الرئيس رأيه في ذلك والقول الفصل لامين الجامعة · ويعين بالارادة السنية ·

مادة ٤٣ ـ يشترط ان يكون المدرس ذا اختصاص في العلم الذى يوكل اليه تدريسه ومعروفا بالاخلاق الفاضلة ·

مادة ٤٤ ـ ليس للمدرس ان يتقيد بكتاب بل عليه ان يلاحظ ما الف في الموضوع ويلخص المباحث ويطبعها فى مطبعة الجامعة · ثم يلقيها على الطلاب ·

مادة ٤٥ ـ على المدرس ان يضع منهاجا يقسم فيه مباحث العلم وساعات الدروس على الصفوف الموكولة اليه ويعرضه على مجلس المدرسين ·

مادة ٤٦ ـ لا يجتمع التدريس مع وظيفة في دوائر الحكومة ·

مادة ٤٧ ـ لا يجوز الجمع بين كرسيين في شعبة واحدة ·

مادة ٤٨ ـ يلقب المدرس بالاستاذ اذا امتد تدريسه في الجامعة اربع سنوات ·

مادة ٤٩ ـ اذا انقطع المدرس عن درسه اكثر من ثلاث مرات بدون عذر شرعى يبدأ بقطع القسط منه · واذا امتد عذره اكثر من عشرة ايام يوكل رئيس الشعبة عنه غيره ان لم يكن لهمعاون·

مادة ٥٠ ـ على المدرس ان يخبر بعذره ادارة الشعبة كتابة باسرع مايمكن·

الفصل الثانى

مجلس المدرسين

المادة ٥١ ـ يؤلف فى كل شعبة مجلس من مدرسيها ·

مادة ٥٢ ـ ينتخب باكثرية الاصوات رئيس للمجلس لسنة يلقب بـ « شيخ المدرسين » ·

مادة ٥٣ ـ يتقلد وظيفة الكتابة في المجلس من ينتخبه المدرسون منبينهم·

مادة ٥٤ ـ ينعقد مجلس المدرسين مرة في الشهر على الاقل ·

الديوان العالى

مادة ٥٥ ـ يتألف الديوان العالى من رؤساء الشعب وشيوخ المدرسين برئاسة امين الجامعة ·

مادة ٥٦ ـ يقوم الكاتب العام بوظيفة الكتابة في الديوان العالى عند اجتماعه ·

مادة ٥٧ ـ يجتمع الديوان العالى بدعوة من امين الجامعة كلما تمس الحاجة .

المجلس العام

مادة ٥٨ يتالف المجلس العام من جميع المدرسين ورؤساء الشعب برئاسة امين الجامعة .

مادة ٥٩ ـ يقوم الكاتب العام بوظيفة الكتابة في المجلس العام .

مادة ٦٠ ـ يعقد المجلس العام في نهاية كل سنة دراسية .

مؤتمر الجامعة

مادة ٦١ ـ يعقد المجلس العام مؤتمرا يدعو اليه ممثلين من الوزارات وبعض الوجهاء من الالويه والاختصاصيين للنظر فيما يتعلق بنجاح الجامعة . وذلك في السنة مرة .

الفصل الثالث في الوظائف

الادارة

مادة ٦٢ ـ على امين الجامعة ان يشرف على كافة شؤون الجامعة ادارية كانت او علمية او مالية .

مادة ٦٣ ـ الكاتب العام هو المكلف بكافة الامور التحريرية لدى امين الجامعة .

مادة ٦٤ ـ المحاسب العام هو المسؤول عن الامور الحسابية العمومية .

مادة ٦٥ ـ رئيس الشعبة عليه ان يشرف على كافة شؤون الشعبة ادارية كانت او علمية او مالية وعليه اعداد الميزانية الخاصة بشعبته .

مادة ٦٦ ـ كاتب الشعبة هو المكلف بالاعمال الكتابية فى الشعبة .

مادة ٦٧ ـ محاسب الشعبة هو المسؤول عن امور الحساب في الشعبة .

مادة ٦٨ ـ على المحاسبين ان يقدموا الضمانة القانونية .

مادة ٦٩ ـ المراقب هو المكلف بالتفتيش وضبط سجلاته .

المجالس

مجلس المدرسين

مادة ٧٠ ـ يقرر مجلس المدرسين المناهج التى يعرضها عليه مدرسو الشعبة ويرفعها الى امين الجامعة بواسطة رئيس الشعبة ليصادق عليها المجلس العام عند اجتماعه .

مادة ٧١ ـ ينظر مجلس المدرسين في الخلاف الذى يحدث بين الطلاب والمدرسين من الوجهة العلمية وغيرها .

مادة ٧٢ ـ يتذاكر مجلس المدرسين في الطرق المؤدية الى تقدم الشعبة علما .

الديوان العالى

مادة ٧٣ ـ يبت الديوان العالى في المسائل التى لم يقطع بها مجلس المدرسين او اقتضى استئنافها ٠

مادة ـ ٧٤ ـ يؤلف الديوان العالى لجنة اختصاصية عند اللزوم للنظر فيما عسى ان يحدث من الخلل فى الاعمال الحسابية ٠

مادة ـ ٧٥ ينظر الديوان العالى في الاسباب المؤدية الى انفصال احد المدرسين والقطع بها ٠ وينفصل بارادة سنية ٠

المجلس العام

مادة ٧٦ ـ ينظر المجلس العام في الملاحظات والمقترحات التى تعرض عليه من قبل مجالس المدرسين ورؤساء الشعب بواسطة امين الجامعة ٠

مادة ٧٧ ـ يدقق المجلس العام سير العلوم والنتائج السنوية ٠

مادة ٧٨ ـ يصادق المجلس العام ع لى الميزانية العمومية ٠

مادة ٧٩ ـ يعدل المجلس العام مواد النظام ويضيف ما تدعو الحاجة اليه٠

مادة ٨٠ ـ يدقق الانظمة والتعاليم الداخلية ويصادق عليها ٠ وتقترن الانظمة بالارادة السنية ٠

مادة ٨١ ـ يؤلف امين الجامعة لجنة من اعضاء المجلس العام ومن اهل الاختصاص لوضع الانظمة الداخلية بما فيها من نظام المتاحف والمكتبات والمطبعة وغيرها ٠

٥ رجب سنة ١٣٤٢ و١١ شباط ١٩٢٤

عضو
مدير المعارف
يوسف عزالدين ابراهيم

عضو
آل الخطيب ومفتى
بغداد سابقا ـ عطاء

عضو
آل عطاء
مفتى بغداد والمدرس
فى مدرسة الحقوق
يوسف عطا

عضو
مدرس اللغة العربية في دار المعلمين
محمد رزق

عضو
مدير دار المعلمين
يوسف عزالدين الناصرى

عضو
مدرس الدين والاخلاق فى
دار المعلمين
آل قاضى
احمد منير

رئيس اللجنة
آل المدرس

فهمي

ملحـــق

نبذة تاريخية عن دار المعلمين العالية

فتحت صفوف مسائية لاعداد مدرسين للمدارس المتوسطةوالثانوية لاول مرة فى خريف سنة ١٩٢٣ فى بناية الاعدادية المركزية ؛ والتحق بها خمسون معلما منمعلمى المدارسالابتدائية ومديريها وتخرجمنها١٢طالبا أى فى سنة ١٩٢٥(*) . ثم استبدلت الصفوف المسائية بدراسة نهـارية نظامية سنة ١٩٢٧ وقبل فيهـا الطلاب الذين أتموا الدراسة الثانوية ، وقسموا الى فرعين : أدبى وعلمى(**) . وكان «القائم بأعمال مدير دار المعلمين العليا» آنذاك السيد طالب مشتاق مدير المدرسة الثانوية المركزية. وفى أيامه طبعت أول «نشرة عامة» عن «دار المعلمين العليا» لسنة ١٩٢٧ـ ١٩٢٨ فى مطبعة الحكومة (بغداد) ؛ وابتدأت السنة الدراسية فى اليوم الخامس من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٧ .

(*) تخرجت الدورة الاولى فى سنة ٢٤ـ١٩٢٥ وكانت تتالف من (١١) طالبا وهم : سعيد فهيم (اكمل تحصيله فى انكلتره بعدئذ) وعباس فضلي (اكمـل تحصيله فى نكلترة ايضا) وسـلمان الشـواف ، وعبدالكريم جودت ، وشفيق سلمان ، وعوني بكر صدقي ، وصديق الخوجه (اكمـــل التحصيـل فـى انكلتره) ومحمدعلي الخطيب ، وعبدالرزاق لطفي (اكمل تحصيله فى انكلتره) ، وهاشم الالوسي ، وسعيد أيوب .

وتخرجت الدورة الثانية فى السنة الدراسية ١٩٢٦ـ١٩٢٧ وكان عدد المتخرجين سبعة طلاب فقط وهم : محمود شكري ، وسعيد صفو ووديع سرسم (أكملوا تحصيلهم فى انكلتره) ، وأكرم احمد ومصطفى ثروة وعبدالاحد سرسم وعبدالحميد الخطيب .

(**) التحق بالفرع الادبى الطلبة : ابراهيم شـــوكت وجميل رؤوف وحامد مصطفى العاني ومحمود الحاج علي وعبود مهدي وموسى جعفر الشماع وداود موسى صائغ ورفيق نوري السعيدي وسليم محمود ومحمد باقر حسـين وضياءالدين شـكاره وفخريالدين احمد . وبالفرع الادبي : ذنون أيوب ونسيم سلمان وابراهيم حسون وسـعيد فتوحي وعبدالقادر محمـد وتوفيق عبدالفتاح ودانيال كساب وعبدالقادر البندنيجي وصبي ناحوم .

وكانت وزارة المعارف هى التى تنفق على هذه المدرسة والدراسة مجانية ، وافتتحت فيها قسما داخليا للطلاب الداخليين التحق به خلال هذه السنة الدراسية ١٤ طالبا يعيشون على نفقة الحكومة ويتقاضون مخصصات للملابس أيضا · أما الطلاب الخارجيون فكانوا يتقاضون عشرين ربية ويستوفون مخصصات الملابس · وتأسست فيها مكتبة ضمت ، كما تقول «النشرة العامة» زهاء ألف مجلد «انكليزى وعربى · وفيها كتب قيمة وردت من أميركا وجلها فى التربية والتعليم ···»

وكان الطالب لا يقبل فى دار المعلمين العالية الا اذا توفرت فيه الشروط التالية :

١ – أن يكون عراقيا ·

٢ – أن يبرز شهادة طبية تشهد بصحة بدنه وسلامته من الامراض السارية كلها ·

٣ – ان يجتاز امتحان الدراسة العامة (البكالوريا) لوزارة المعارف العراقية اذا كان ممن درسوا فى العراق · أما اذا كان الطالب قد درس خارج العراق فيجب أن يبرز وثيقة تؤيد انه قد أكمل تحصيلا يعادل دراسة ثانوية على الاقل · أما تقدير درجة هذه الوثيقة فيعود لوزارة المعارف ·

٤ – أن يوقع على تعهد مصدق من كاتب العدل يتعهد فيه انه يخدم وزارة المعارف بالوظيفة التى تكلفه بها مدة تعادل المدة التى يقضيها فى دار المعلمين العالية ، وان يدفع (٥٠٠) ربية لقاء المصاريف التى تنفقها عليه وزارة المعارف سنويا فيما اذا رسب رسوبا لا معذرة فيه أو قررت الادارة اخراجه ·

وكان الدوام اجباريا فى المدرسة ويتلقى الطلاب أربعة دروس فى اليوم وذلك قبل الظهر · والطالب كان مكلفا بالمواظبة على المذاكرات المسائية التى تجرى فى المدرسة عادة · وكان الطلاب يتلقون دروسهم المختبرية فى الفيزياء والكيمياء فى مختبرى الفيزياء والكيمياء الخاص بالمدرسة الثانوية · واذا تخرج الطالب بعد دراسة سنتين يمنح شهادة دار المعلمين العالية ويستخدم مدرسا فى المدارس المتوسطة والثانوية براتب قدره ٢٢٥ ربية شهريا ·

وكانت الهيئة التدريسية تتألف ١٩٢٧–١٩٢٨ من :

(أ) الاساتذة الذين كانوا يتقاضون رواتبهم من ملاك دار المعلمين العالية

وكانا استاذين فقط وهما : ساطع بك الحصرى استاذ التربية وعلم النفس وفلسفة العلوم وعلم الاجتماع ومعروف افندى الرصافى استاذ آداب اللغة العربية .

(ب) الاساتذة الذين كانوا يتقاضون اجورا معينة عن كل محاضرة يلقونها على الطلاب ولم يكن فى هذا القسم الا استاذ واحد فقط هو الدكتور ناجى بك الاصيل استاذ تاريخ الحضارة .

(ج) الاساتذة الذين كانوا يتقاضون رواتبهم من ملاك المدرسة الثانوية المركزية ويدرسون فيها وفى دار المعلمين العالية ذاتها وهم :

(١) جلال افندى زريق مدرس الرياضيات (٢) وديع افندى عبدالكريم مدرس الفيزياء (٣) تحسين افندى ابراهيم مدرس الكيمياء (٤) شوقى افندى الدندشلى مدرس تاريخ الاسلام (٥) محمد خورشيد افندى مدرس الترجمة الانكليزية .

وقد تولى الاستاذ ساطع الحصرى تدريس بعض الموضوعات المهنية وغير المهنية منذ تأسيسها وتفرغ الى التدريس بعد استقالته من مديرية المعارف العامة ولم يقبل مديريتها ، واصدر مجلة التربية والتعليم وقام باجراء اختبارات الذكاء بمقياس واسع نشرت نتائجها فى مجلة التربية والتعليم نفسها .

وفى سنة ١٩٣١ قررت وزارة المعارف الغاء(*) دار المعلمين العالية والاعتماد على البعثات العلمية لاعداد المدرسين . ولكنها عادت وافتتحت الدار نفسها سنة ١٩٣٥ بعد ان ازدادت حاجتها من المعلمين وجعلت مدة الدراسة فيها سنتين ؛ ثم مددت الدراسة الى ثلاث سنوات فى سنة ١٩٣٧ والى أربع سنوات سنة ١٩٣٩ . وقد اضيف صف تحضيرى اعتبارا من سنة ١٩٤٣ ـ سنة ١٩٤٤ على أن يمنح خريجو الدار درجة الليسانس فى الآداب أو العلوم أو التربية فى نهايتها . وقد فتحت أبواب المعهد للطالبات سنة ١٩٣٧ وظل عددهن يزداد سنة بعد أخرى .

(*) تخرج فى هذه السنة الطلاب التالية اسماؤهم : (الفرع العلمى) فرنسيس بدرية ، عبدالقادر جميل ، جواد الجصاني ، ناجي يوسف ، محمدعلي راجي كبه ، صالح كبه ، صبحي علي ، بشير اللوس ، كامل صالح . ومن الفرع الادبى : عبدالغنى الجرجفجى ، بشير فرنسيس ، عبدالستار فوزى ، عبدالهادى المختار ، ابراهيم محمد نورى .

مراجع الكتاب

الكتب :ـ

١ ـ بول منرو : تقرير لجنة الكشف التهذيبي ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٣٢

٢ ـ ساطع الحصري : نقد تقرير منرو ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٣٢

٣ ـ سليمان فيضي : فى غمرة النضال ، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ١٩٥٢

٤ ـ عبدالرزاق الهلالي : تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨م ـ ١٩١٧م ، شركة الطبع والنشر الاهلية ، بغداد ١٩٥٩

٥ ـ عبدالرزاق الهلالي : معجم العراق ، مطبعة النجاح ، بغداد ١٩٥٣

٦ ـ عبدالرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية (الجزء الاول) الطبعة الثانية ١٩٥٣

٧ ـ عبدالرزاق محي‌الدين ونوري جعفر ، خواطر وملاحظات حول التعليم ، بغداد ١٩٥٣

٨ ـ فهمي المدرس : بيان موجز عن جامعة آل البيت والشعبة الدينية ، مطبعة الآداب بغداد ، ١٩٣٠

٩ ـ هاشم الوتري ومعمر خالد الشابندر ، تاريخ الطب في العراق مع نشوء الكلية الطبية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٣٩

الأدلة :ـ

١ ـ الكتاب السنوي لكلية الهندسة (١٩٤٥ـ١٩٤٦) ، مطبعة التفيض ، بغداد

٢ ـ دليل جامعة بغداد ١٩٥٩ـ١٩٦٠

٣ ـ دليل كلية الشريعة ١٩٦١ـ١٩٦٢ ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٦٢

٤ ـ دليل جامعة بغداد ١٩٦٢ـ١٩٦٣ مطبعة العاني ، بغداد

الصحف اليومية :ـ

١ ـ جريدة الاهالي البغدادية ، الاعداد الصادرة في اليوم الاول والثاني والثالث من شهر ايلول ١٩٦٠

٢ ـ جريدة الامة البغدادية ، الاعداد الصادرة في ١٤ ، ١٦ ، ١٧ـ١٢ـ١٩٥١

٣ ـ جريدة البلاد البغدادية ، العدد الصادر في ١٩ـ٦ـ١٩٥٨

٤ ـ جريدة الزمان البغدادية ، العدد الصادر في ١٠ـ٨ـ١٩٥١

٥ ـ جريدة الزمان البغدادية ، العدد الصادر في ١٧ـ٩ـ١٩٥١

٦ ـ جريدة البلاد البغدادية ، العدد الصادر في ١٩ـ٦ـ١٩٥٨

المجلات :ـ

١ ـ مجلة عالم الغد البغدادية ، كانون الاول ، ١٩٤٥

٢ ـ مجلة المعلم الجديد ، الجزء الثالث ، السنة التاسعة (عدد خاص بمشروع الجامعة) ١٩٤٥

جدول الخطأ والصواب

الصحيفة	السطر	الخطأ	صوابه
١٣	١٧	والهود	والجهود
١٤	١٣	اللاد	البلاد
٢١	١٣	مفتش	مدير
٢١	٢٠	تفريغ	تفريع
٢١	٢٠	لذكور	المذكور
٥٦	١٢	المدرس	المدارس
٦٠	١٠	الحاكم	المحاكم
٦١	١٤	عقد	فقد
٦٤	٧	باية	بناية
٦٤	٥	(السطر مكرر)	يرفع
٦٤	١٤	....	Laine
٧٤	١٠	كملا	كاملا
٧٧	٦	بدل	بول
٧٧	١٩	بدل	بول
٨٥	١٨	حق فها	صرفها
١٠٨	١	الكتلب	الكتاب
١١٢	٩	من بضعس	في بعض
١٢٧	٢٠	....	Greffith
١٣٣	٢٥	حكومة	حركة
١٣٧	٦	....	Ritchi
١٤٥	١٦	تفاصيه	تفاصيله
١٤٥	٢٣	لى	الى
١٤٩	١٨	موافقها	مرافقها
١٥٤	٢	اللالوية	الالوية
١٥٥	١١	(يصبح السطر ١٢ والسطر ١٢ يصبح ١١)	
١٦٩	٢٤	رضيه	مرضيه
١٧٣	٢٠	الكتبه	المكتبه
١٧٨	١٥	يرفع السطر لانه مكرر ويحل محله ما يلي :	

اخرى لتدقيقه مؤلفة من الدكتور عبدالحميد كاظم
(وكيل عميد دار المعلمين ....

الصحيفة	السطر	الخطـــأ	صوابـه
١٧٩	٢٥	النظر	بالنظر
١٨٢	٢٢	قديمة	قويمة
٢٠١	١٠(هامش)	انا	انها
٢٠٦	١٥	بذلك	بذل
٢٠٨	١٦	ميزنية	ميزانية
٢١٢	١٢	Rheseaich	Research
٢١٣	٢	Wahe	What
٢١٩	١١	بعد السطر الحادي عشر يوضع سطر جديد وهو : المستوى الرفيع ، ولا يسمح لكل شخص ان يحظى بالتعليم العالي ما لم	
٢٢٨	١٥	الخامسة	السادسة
٢٢٩	٢٠	الخامسة	السادسة
٢٣١	١٣	Facuuty	Faculty
٢٤٣	١٨	كلية الطب	كلية الطب البيطري
٢٤٨	١٠	عد	بعد
٢٤٨	١٠	كاز	كاد
٢٤٨	٢٣	ن	ان
٢٦٠		يضـاف الى آخر الصفحة ما يلي : ملحق رقـم (١٢) **لائحة** نظام جامعة آل البيت لسنة ١٩٢٤ نبذة تاريخية عن دارالمعلمين العالية	
٢٦١	١١	الي	التي
٢٨٧	٥	Wey	Wye
٢٩٢	١٠	ن	ان
٣٠٤	١٤	جتيازهم	اجتيازهم
٣١٥	٨	تمتع	تمتنع
٣٢٠	٢٥	ذ	لا
٣٢٨	٢٠	يستطلع	يستطع

محتويات الكتاب

مقدمة .... بقلم الاستاذ ساطع الحصرى
مقدمة المؤلف .....

عرض تاريخي

صفحة

اصلاح كلية الامام الاعظم ١
اللجنة التأسيسية ٨

القسم الأول
جامعة آل البيت

المفتـــاح الذهبي ١٥
تنظيم الدراسة فى جامعة آل البيت ١٦
الغاية من تأسيس جامعة آل البيت ١٩
تأسيس كلية الحقوق ٢٢
حفلة افتتاح مكتب الحقوق ٢٤
الدراسة فى مكتب الحقوق ٢٧
الغاء مدرسة الحقوق ٢٩
اعادة فتح مدرسة الحقوق ٣١
مجلس الوزراء يضع الاسس العامة لجامعة آل البيت ٣٥
ترشيح الامين العام ٣٥
مدرسة الهندسة ٤٠
سير التدريسات فى جامعة آل البيت ٤٣
اصلاح جامعة آل البيت ٥١
مذكرة مدير الاوقاف العام ٥٦
سد الشعبة الدينية ٥٧
كلية الامام الاعظم ٥٩

صفحة

البعثة الى مصر ٦٣
تاسيس الكلية الطبية ٦٤
الجامعة ولجنة الدكتور بول منرو ٧٥
بيان رئيس الوزراء ٧٦
التعليم العـــالي ٧٨
مسالة الجـامعة ٧٩
نقد تقرير لجنة منرو ٨٠
بعث فكرة تاسيس جامعة بغداد ٨٣
النفقات المتوقعة ٨٥
موقف وزارة المالية ٨٦
دار المعلمين العالية ٩١
كلية الصيدلة ٩٣
مذكرة مدير التدريس والتربية العام ٩٤
كلية الحقوق ٩٥
كلية الطب ٩٦
دار المعلمين العالية ٩٧
مذكرة من مدير المعارف العام ٩٧
حركة الاصلاح تمتد الى كلية الحقوق ١٠٠
اول نظام لكلية الحقوق ١٠٠
مذكرة وزير المعارف ١٠٢
تعديل نظام كلية الحقوق ١١١
قرار اللجنة الوزارية ١١١
معهد العلوم المالية ١١٣
نظام جديد لكلية الحقوق ١٢٠
بناية كلية الحقوق ١٢٢
كلية الهندسة ١٢٧
المجلس الاعلى لادارة كلية الهندسة ١٢٩
تطور فكرة الجامعة خلال الحرب العالمية الثانية ١٣١
كيفية قدوم الاستاذ هملي ١٣١
مجلس الوزراء يؤلف لجنة برئاسة هملي ١٣٤
تقرير لجنة هملي ١٣٤
انهاء خدمات الاستاذ هملي ١٣٧

صفحة

ملاحظات عميد كلية الحقوق ١٣٨
اول قرار لمجلس الوزراء بتأسيس الجامعة ١٤٦
الدكتور هاشم الوتري يعارض ١٤٨
تقرير المستر مورغن **١٤٩**
تقرير دارون ومورغن ١٥٥

القسم الثاني

تأسيس الجامعة قبل تشريعها

تأسيس كلية الآداب والعلوم ١٦٩
اصلاح كلية الحقوق ١٧١
اصلاح كلية الطب (تقرير اللورد موران ١٧٥
لائحة نظام الكليات العالية ١٧٧
مطالعات الدكتور عقراوي حول اللائحة ١٨١
الاتجاه نحو الجامعات البريطانية ١٨٣
اختيار موقع لجامعة بغداد ١٨٥

القسم الثالث

تأسيس مجلس التعليم العالي

مجلس التعليم العالي يتعرض للانتقادات ١٩٣
توحيد انظمة الكليات ١٩٧
الغاء مجلس التعليم العالي ١٩٩
تقرير لجنة اساتذة الجامعات البريطانية ٢٠٣
مذكرة من الدكتور عبدالعزيز الدوري ٢٠٣
علاقات الكليات القائمة بالجامعة الجديدة ٢١١
نقد تقرير اللجنة ٢١٢

القسم الرابع
تأسيس جامعة بغداد

صفحة

تشريع قانون جامعة بغداد ٢٢٠
المجلس التأسيسي ٢٢٣
اول رئيس للجامعة ٢٢٤
اعمال المجلس التأسيسي ٢٢٥
ضم الكليات وربطها بالجامعة ٢٣٠
تعديل قانون جامعة بغداد ٢٣٢
توحيد الاقسام ٢٣٦
الدروس العامة والسنة التحضيرية ٢٣٨
طرق تكوين الجامعة ٢٤٠
عرض المؤسسة الوطنية العلمية الامريكية ٢٤٤
السكرتير العام للجامعة ٢٤٥
اسس ترقية اعضاء الهيئة التدريسية ٢٤٥
التعديل الاول لقانون جامعة بغداد ٢٤٦
المجلس التأسيسي فى خطاب رئيس الجامعة ٢٤٨
الحاق الكليات بالجامعة ٢٥١
الجامعة ودار المعلمين العالية ٢٥٢
سكن رئيس الجامعة ٢٥٤
تعديل قانون جامعة بغداد ٢٥٥
تعيين رئيس للجامعة ٢٥٧
خاتمـــة ٢٥٧

الملاحـــق ٢٥٩
ملحق رقم (١) نص تقرير لجنة هملي ، نشر فى مجلة المعلم الجديد التى تصدرها وزارة المعارف (جزء خاص) الجزء الاول كانون الثاني ١٩٥٠ ، السنة الثالثة عشرة . .. ٢٦١
ملحق رقم (٢) مقال للدكتور محمد ناصر بعنوان : «هل يمكن تحويل الكليات العراقية الى جامعة ؟» نشر فى مجلة عالم الغد . .. ٢٧٣

صفحة

ملحق رقم (٤) نص تقرير دارون ومورغن (ترجمه الى العربية ٠٠ الدكتور متي عقراوي المدير العام للتعليم العالي آنذاك والاستاذ زكريا ميخائيل مدرس اللغة الانكليزية في معهد الملكة عالية) نشر في مجلة المعلم الجديد التي تصدرها وزارة المعارف ، الجزء الاول ، كانون الثاني سنة ١٩٥٠ السنة الثالثة عشرة ٠ ٢٨٦

ملحق رقم (٥) نص تقرير اللورد موران عن الكلية الطبية (باللغة الانكليزية) ٠

ملحق رقم (٦) نظام مجلس التعليم العالي رقم (١٦) لسنة ١٩٥١ ٣٤٥

ملحق رقم (٧) مقالة بعنوان : مرتجلو فكرة الجامعة العراقية ٠٠ يغطون فشلهم بالسطو على دار المعلمين بقلم حسن الدجيلي ، نشرت في جريدة الامة البغدادية في يوم الجمعة المصادف ١٤-١٢-١٩٥١ وفي يومي الاحد والاثنين التاليين ٠ ٣٤٨

ملحق رقم (٨) نص تقرير لجنة اساتذة الجامعات البريطانية (باللغة الانكليزية) ٠

ملحق رقم (٩) نص تقرير الدكتور ويليام رسل (باللغةالانكليزية)

ملحق رقم(١٠) قانون جامعة بغداد رقم (١٠) لسنة ١٩٥٦ ٠٠ ٣٦٣

ملحق رقم(١١) قانون جامعة بغداد رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٨ ٠٠ ٣٧٥

ملحق رقم(١٢) لائحة نظام جامعة آل البيت لسنة ١٩٢٤ ٠٠ ٣٨٩

نبذة تاريخية عن دار المعلمين العالية ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٣٩٧

مراجع الكتاب ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٤٠٠

جدول الخطأ والصواب ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٤٠٢

Alternative C: Follow the British example.

Such a plan succeeds under British concepts of administration. It is to be feared that if adopted by any other country, professional education would languish and the academic point of view triumph.

Problem 2 Is it wise to introduce the system of External Examiners as suggested in the Report, pp. 28 - 29 ?

This proposal would be hailed by registrars and accrediting authorities all over the world. It should be noted that power to examine carries with it control over the entire educational program. It would appear that an examiner competent to judge professional education in Iraq would need intimate knowledge of local conditions and hence no external examiner could be competent. The appraisal of research is made by publication and criticism. External examination could apply only to a part of the academic program, such as the work in English or mathematics. In such a limited area, the proposal for External Examiners might to little harm; and possibly some good.

Respectfully submitted,

William F. Russell, President
Teachers College, Columbia
University

5 January 1954.

the care and education of children and youth, one of the most important and costly problems of their society.

American experience would indicate the doubtful success of the importation of any foreign pattern of higher education. Even Canada, Australia, New Zealand and South Africa have greatly modified the pattern of the mother country.

(9) Much value as there might be in so changing higher education Iraq that their students might proceed without loss of time in further education in Britain, or Germany, or France, or any other country, it seems to the writer that the sacrifice would be too great. Iraq **should develop its own university** on its own lines.

So far as the Report of the Commission of British University Professors is concerned it would be prudent to give thoughtful consideration to so pentrating a study. It would be well in my judgment to give great thought to the two problems discussed in this memorandum.

Problem 1 Is the distinction between academic, research and professional aspects of higher education (as discussed above) valid ? If so, what course should **Iraq adopt in the creation of the new university ?**

Alternative A: Build on the example of western Europe.

Here the nucleus of the university would be the academic collegs, continuing the professional schools of education, commerce and agriculture sparately, with the agricultural experiment station even farther a part. The University would be a loose organization of more or less independent units. With a rector and senate serving as a front to the public, and coordinator. The powers of the central adminisctration would be limited.

Alternative B: Build on the example of the newer countries.

Combine all higer education, acadmic, research and professional under one central authority. Various schools would become Faculties or Institutes of the new university. Such a plan is tempting to administrative organizers, but requires wise admiristration and tolerance. It succeeds only rarely.

have to decide is to what degree they wish to modify their system of higher education to make it resemble the British system.

(8) The writer shares with many other Americans a wholesome respect for British education, especially higher education. There is no question of the excellence of the product of their universities. Academically the students are well grounded. Some of the most important research anywhere in the world has come from their advanced students and scholars. Their professional education still relies heavily on apprenticeship.

But to the foreinger there appears to be a certain obliviousness to the distinctions between the three types of higher education described in this memorandum. The all-powerful Academic Senate (which is the main change in the proposed Iraq Draft Law recommended by the Commission) would throw all three types under one administration.

Such a plan may work well in the British Isles; and I have no doubt that it does. The British are a remarkable people in their ability to govern themselvesnot always acording to the law or within the framework of a given plan of organization by using their spirit of moderation, tolerance and fair play to make up for the weaknesses of an organization.

I personally would dread the dead hand of such a university senate without the moderating influence of British tolerance and fair play.

So for as my own country is concerned, what importation of the British model we have made, has not proved an unqualified success. The tutorial system of Oxford, introduced by our returned Rhodes Scholars, is unsuited to the majority of American college students. The British system of professional education, with large reliance on apprenticeship, appears wasteful. British blindness to the field of education as worthy of higher scholarship and research is an indication of the remoteness from life of their higher scholars. It is noteworthy that in the long list of recommended subjects for research (see Report, pp. 36 - 37) not one dealt with the manifold problems of

than one. He is the apex of the departmental pyramid. He may be helped by one or two...etc." (p. 27). This suggestion reflects the strictly research concept, with the famous professor in his laboratory. Such a concept has no validity for either academic or professional education. Certainly in professional education a top-flight professor is needed wherever important professional skills need to be taught — and the more highly qualified the personnel the better.

(6d) It should be noted that the sections of the Report dealing with Engineering are clear and consitent. It is professor in a professional school. They do reflect the British concept of professional education, which still relies more on apprenticeship than the educational programs of many other modern countries.

(7) The Mandate of the Commission was :

— to narrow the gap between British university courses and those of certain colleges in Iraq.

to assess the standards of certain collegs in Iraq to facilitate the entry of Iraqi students into British universities, and

— To assess the work of the College of Commerce.

Obviously the best ways to narrow the gap and to facilitate the entry of Iraqyi students to British educational institutions is to eliminate the differences between the two systems: either to make Iraqi education like British, or British education like Iraqi.

The former alternative dominates the report. The recommendations all tend in the direction of applying British standards to Iraq; to make the proposed new universty on the model of the British; and indeed to enforce foreign standards by (a) foreign professors, (b) by visiting foreign professors, and (c) by "External Examiners for final examinations".

Recommendations for the **export or import of educational practices** should be examined with the greatest care by any country. Education resembles many excellent French wines in that it does not travel well.

The main question that the authorities of Iraq will

mics and Government should be recognized as a University Department, and form part of the College of Arts".

Report, p. 32

Again with regard to the College of Law:

" . . . the work throughout the whole of the four years is essentially vocational. That is to say, it deals with all phases of Law, — Constitutional, Penal, Civil, Contract, Administrative, Commercial, Financial, International and so on — and it includes a small amount of History, Political Economy and Finance relevent to legal studies. This means that the students passing through the Law College receive no general or cultural education after they leave their Secondary School".

Report p. 12

(6b) These excerpts are sufficient to emphasize the contention that here we find confusion between the academic, the research and the professional.

— Professors in professional schools should normally devote time to research

— The College of Commerce can "enhance its standing" if it ceases to specialize in commerce and engage in general education

— The College of Law cnnot have "accademic status" so long as it restricts its instruction to the practice of law

— The Highter Teachers' College could employ its time better by strengthening the general academic foundations of its students

— The College of Commerce is not of university status. It should be a part of the College of Arts.

(6c) Careful reading of the Report with the theses of this commentary in mind will reveal many other illustrations of confusion. Possibly the most extraordinary is that dealing with the ideal hierarchy of professors. The report states that "Only very large Departments with ten or more teachers should normally have more Professors

other hand they lack the knowledge gained by reading in foreign languages in such fields as Economics, Economic History and Economic Geography, and thus do not attain anything like the standard which is required of graduates in Economics and Commerce in other countries.

"We feel sure that this difficulty is already fully appreciated by the Dean and the immediate members of the staff working with him, and that he in particular is anxious that such changes should be made as will enhance the standing of his College and render his graduates of greater service to the Community". Report, p. 8

With reference to the College of law the report states:

"As long, however, as the College of Law restricts its instruction to the practice of law, it cannot be regarded as of academic status. In order to acquire that status the study of law must proceed from the fundamental principles of legal thought, and the study of these fundamental principles should form the distinctive feature and staple of an academic Faculty of Law." Report p.41

Again with regard to the Higher Teachers' Training College:

"As regards the second year, we dislike the introduction of Philosophy of Education and Psychology at this stage in the course of studies, and consider that the time given to these studies could be better employed in strenthening the general academic foundations of the students, but we make no definite recommendations on this point".

Report p. 39

With regard to the College of Commerce and Economics:

"We do not consider that this College as at present organized should be incorporated in the University. Higher studies in Commerce, Econo-

teachers' colleges — Teachers College, Columbia University and George Peabody College for Teachers are both independent.

Part of the great strength of Harvard University and Columbia University in the USA rests upon the fact that both have had wise administrations in which the three types of higher education have been organized and administered separately. Both have first-class academic colleges: both, outsanding graduate faculties; and both have excellent professional schools, not only in medicine, law and theology, but for many of the newer professions, including business and education.

(6) Now let us look at the Report of the British University Professors. One hesitates to criticize so careful a report based upon such careful inspection and study. But it is plain that these professors are quite oblivious to the differences in the three types of higher education. I assume that they would reject the validity of this analysis that I have made. Let us examine a few cases of what would appear to be confusion.

(6a) With reference to the Highter Teachers Training College, the report states:

> "We found that little, if any, research was being carried on by the Professors and Associate Professors, and it is difficult to avoid the conclusion that their concentration on the task of training students in the art of teaching their subjects has taken up the time and energies which should normally be devoted to this aspect of academic work".
>
> Report, p. 7

With refernce to the College of Commerce and Economics, the report states:

> "It would seem to us that the students at the end of their course fall between two stools. On the one hand they have not been given a technical training which would enable them to be efficient office supervisors and managers, where they would require a practical knowledge of typing, book keeping, accounting, the use of office machinery and so on. On the

but they may not learn how to practice their profession. In one agricultural college that I have visited, I found one professor who was spending his time in finding out how bees communicated ideas and orders to other bees; and another professor was studying the history of the development of maize. Such researches would be commended by a research-minded administration (Rector of Senate), but their value to professional education is doubtful.

(5c) When the Roctor and the Senate hold to the **Professional** ideal, then the academic and research types of higher education are apt to suffer. When one demands of general education that it demonstrate particular value to a given profession or occupation, it is no longer general education. When the practical value of a cultural course is judged, the cultural course is ruined. Similarly, when the practical value of a given piece of research is demanded (such as I was doing just above in connection with the bees and the maize), the heart is cut out of research.

(5d) Experience seems to indicate that great care must be taken in administration, when all three types of higher education are combined under one administration. Dominance of any one ideal may ruin two thirds of a university. Confusion and misunderstanding may weaken the entire university program.

It is not without significance that many of the most distinguished institutions of higher learning in the United States have independent status, whether inside or outside the university. Among the great scientific schools are Massachusetts Institute of Technology, California Institute of Teachnology, Stevens Institute and Rensselaer - all independent corporations. The agricultural colleges were founded by the federal government, and are largely independent; and owing to separate financial arrangements, the agricultural experiment stations are independent (to a degree) of the agricultural colleges. The two leading

But the great weakness of the all-embracing university is confusion of purposes and standards owing to unawareness of the different types of higher education, and failure to administer and operate the different types in different manners.

(5a) When the Rector and Senate of a university hold the **academic** ideal to be supreme, then they force this standard upon graduate and professional schools.

— Research professors and students may be forced to attend and teach regular classes (so many hours per week). Attendance will be required, examinations demanded at frequent intervals, reports required. Programs will be modified to include general education.

— The academic ideal is especially debilitating when applied to professional education. Professors are encouraged to become "academically respectable", to write so many books, to conduct so many petty reserches. Practical teachers who can teach practical skills and operations are looked down upon. The "write collar" become the ideal.

(5b) When the Rector and Senate of a university hold the **research** ideal to be supreme, then the acedemic and professional schools must bow in accord — and suffer.

— Students in general education abandon part of their formal work. Tutors, "reading periods", minor research projects are introduced. Professors, whose main contribution is teaching, are diverted into small research projects and book writing; and administrative favor in terms of promotion and salary depend upon how many researches are completed and how many papers are written each year. The research ideal applied to general education probably succeeds in the cases of a few students of very high ability, but in general it is a flat failure.

— When the research ideal is forced upon professional education students may become curious about the unknown and able to penetrate it,

(4) The **United States of America** did not follow the continental plan, but brought all three types into one organization under one administration.

The American College (for student 17/18 to 21/22) was established in colonial times. It was at first a professional school for the training of ministers, but later became an institution of general academic education.

When certain colleges, such as Harvard, Johns Hopkins and Columbia began to transform themselves into universities, they first adopted the European model. For instance in my own university, the great central building erected in 1897 has a great dome supported by four pillars. On the capitals of these pillars are carved the words, PHILOSOPHY, THEOLOGY, MEDICINE, and LAW. But today our university has in addition, faculties or quasi-faculties of Political Science, Pure Science, Engineering, Architecture, Business, Journalism, Pharmacy, Dentistry, Nursing, Public Health, Library Service, Social Work; several professional schools under the administration of Teachers College; and programs in Optometry, Occupational Therapy, Fine Arts, Music and Dramatic Arts. In addition there are numerous advanced institutes for special professions, public service or research.

In other American universities there are schools or faculties of agriculture, veterinary medicine, government service, diplomatic service; for radio and television, for corporation executives, for aviation industries, for military service.

Thus the American University has gathered into one organization and has placed under one administration the three types of highter education: the American college directed to general education, the Graduate Faculties directed to scholarship and research, and a great variety of professional schools.

(5) The all-embracing university has certain advantages over the European "Four-Faculty" university. By drawing all higher education into one administrative unit, it presents a united front to government authorities and private donors, when in search of support. There are undoubted economics to be effected by unification of libraries, laboratories and facilities; and possible savings by the elimination of other types of duplication.

professional schools, known as Hochschulen or hautes ecoles. In no way did they resemble the secondary schools or the faculties of philosophy, letters or science. In western Europe there was little confusion between the three types of higher education.

The professional school often had strict discipline; it usually provided fixed courses of study with little choice by the student; there were frequent examinations; and professional competence — neither abstract scholarship nor research — was the requirement for graduation. The standard of the professional school is not high or low; academically respectable or not; but value to the practice of a profession.

(3) Higher Education in Germany and France was successful.

The system of secondary education produced young men and women having good command of foreign languages, understandig foreign cultures, able to speak and write clearly, and equipped with the basic knowledge and habits of work and thought requisite to advanced study, professional education and the life an educated gentleman or gentlewoman.

The graduates of the faculties of philosophy, letters and science produced much of the basic scholarship and research upon which modern life depends. No scholar or researcher today can afford to be without a reading knowledge of French and German, so important are the scholarly and scientific contributions which have appeared in these languages.

Nor can the excellence of the graduates' professional preparation be gainsaid. The French and Germans have produced not only leading theologians, doctors and lawyers; but able members of the newer professions.

The success of the continental plan of higher education may be attributed, in part at least, to an understanding of the different purposes and standards of the three types of highter education; to their development in three fifferent ways; and to a system of organization and administration which kept them separate and administered each in its own way to its best interests, without confusion with the others.

In his library, laboratory, or seminar room, the professor is continuously engaged in scholarly work and his students are supposed to share his spirit and enthusiasm, to assist him, and to learn the techniques of study and investigation. Prerequisite to the granting of the degree is a demonstration of success in the application of such techiques.

This is a free, informal educational situation, quite different from the formality and discipline of academic education.

(2c) **Professional Education** was first carried on by methods of apprenticeship; but in theology, medicine and law it became the custom to conduct programs preparatory to these professions in the university, and to conduct them were created the university faculties of theology, medicine and law. So was derived the pattern of the typical European university with its four faculties (in France).

The European university was self-governing (with some exceptions) under a Rector and a University Senate; but the faculties of theology, medicine and law guarded their autonomy and to all intents and purposes were self-governing units. Standards appropriate to the faculty of philosophy were not applied to the professional faculties; nor were professional standards applied to advanced scholarship and research

Other professions began to be dissatisfied with training by apprenticeship and began to develop professional schools of their own. There was need for professional training for officers of the army and navy; and instead of working through the university, they set up special advanced schools apart, and usually under the appropriate ministry. Other fields followed the same pattern — engineering, architecture, dentistry, pharmacy, veterinary medicine, public health, journalism, government service, business, fine arts, music, dramatic arts, accounting, social work, home economics, nursing and education.

Thus around the university, but separate in administration, finance and control, developed a ring of advanced

sion of the skills and knowledge required for practical work; and nothing is unworthy of notice, if required in the practical work of the world. Here the goal is **What the Student May DO WITH the subject.**

(2) In Germany and France (and in other countries of western Europe) these three types of higher education developed apart from each other, with different standards and methods; and usually under different administration.

(2a) Academic Education is carried on in the **gymnasium** (or **realgymnasium** or **realschule**) or in the lycee (or **college**). The program of studies is fixed, with few elective subject; and emphasizes native and foreign languages, including classical languages, mathematics, history and acience. In general the spirit and methods of these schools have not changed greatly from the times of Vittorino da Feltra, Sturm and the Jesuits some four centuries ago. Students are kept under strict discipline. There are frequent examinations.

These programs of general education are held preliminary to other types of higher education and successful completion of such a program is required for entrance. Bright students will ordinarily satisfy such requirements at the age of 18/19; but many students require an extra year, and a few even two or three in addition.

(2b) **Advanced Research** and Scholarship is carried on in the university, in the Faculty of Philosophy (in Germany) and in the Faculties of **Letters et Science** (in France).

The methods and standards are quite different from the gymnasium or lycee. There is no fixed program. Students study as they like, following what lectures and demonstrations they choose or their professors permit. Students live their own lives with only nominal academic discipline. There are few examinations, except for the final examinations for the Doctor's degree.

ملحق رقم (٩)

تقرير وليم راسل

COMMENTS ON THE REPORT OF THE BRITISH UNIVERSITY PROFESSORS

(1) Higher Education is of three distinct types, each differing from the other in purposes, standards and methods. We shall term these three types - **Academic** Education, Advanced **Research** and **Professional** Education.

(1a) **Acadmic Education** aims to provide General Education for the student to enable him to express himself with grace and clarity, to speak and read foreign languages, to know and understand his own and other cultures, to see himself and his society in perspective of time and space, to train his mind and form his character. Academic education may be briefly stated as **what the Subject May DO TO the Student.**

(1b) **Advanced Research** (in which we include Advanced Scholar-ship) has the purpose of penetrating the unknown, of finding the answers to the pressing pronlems of mankind, of studying more widely and deeply what we so know, of improving methods and techniques of research and teaching these methods to prospective scholdars and researchers. Advanced research may be briefly defined as **What the Student May DO TO the Subject.**

(1c) **Professional Education** prepares the student to practice a profession and earn a living. While no professional school can claim to turn out a finished practitioner, it does greatly reduce the period of apprenticeship. The goal is neither general education nor research, but the transmis-

expanded to form the central reference library for the physical sciences in Iraq (VIII).

3. In College and Departmental libraries, students should have open access to the book-shelves (VIII).

Missions

34. Missions of students to foreign educational institutions immediately after taking their Baccalaureate examination should be confined to missions for technical training. (V; IX (c)).

35. Selected students from the Higher Teachers' Training College and Queen Alia College should be sent in their third College year to spend an entire year in an English Teachers' Training College (V; IX (c)).

6. Students for British academic degrees should normally be entered in British Universities after obtaining their licence in an Iraqi College (V; IX (c)).

37. The best graduates of the Technical Schools should be sent to foreign institutions for two years in order to qualify as instructors (VII, App. A).

practical tranining outside the College for a period of fourteen months (III (f)).

Examinations

21. In each group of subjects, External Examiners should be appointed annually to review the papers set and the scripts worked by canidates and to ensure the maintenance of good standards (VI (b)).

Technical and Commercial Schools

22. The existing Technical Schools should be englared and improved and their courses extended to cover four years (VII, App.A.).

23. A large number of Artisan or Craft Schools should be set up throughout Iraq (VII, App.A.).

24. Schools of Commerce should be established in Baghdad, Basra, Mosul, and Kirkuk (VII, App.B).

Research

25. Hours and conditions of work should be arranged, and the facilities provided, to enable and encourage the teaching staffs to engage in research (VIII).

26. Adequate facilities should be provided for the publication of the results of research (VIII).

27. Pending the establishment of the University, provision should be made in the College budgets for research facilities and publications by members of their staffs (VI (c) 3).

28. The Colleges of Engineering and Science should be developed as central Research Institutes in the Applied and Pure Sciences (VIII).

Libraries

29. A central University Library should be established on the Campus, with a qualified Chief Librarian and assitants, and an ample budget (VI (b); VIII).

30. The Library of the College of Medicine should be built up as the national Medical Library of Iraq (VIII).

31. The Library of the College of Engineering should be expanded to form the principal technological library of Iraq (III (f)).

32. The Library of the College of Science should be

10. The system of determining the salary of a teacher by the degrees he holds should be abandoned (VI (b)).

11. When consideration is given to the salary scales for the various grades of University teachers, salaries should be fixed at levels such that the holders University posts are not compelled to augment their incomes by additional lecturing. We consider that in general full-time members of the teaching staff of a College should not undertake more than a small amount of additional paid lecturing work, or of outside advisory work connected with their academic duties. (VI (b)).

12. Particular attention should be given to the recruitment of additional members of staff at the levels of Lecturer and Assistant Lecturer (III (a) (i) (ii); VI (b)).

13. Attention should be given to the selection and training of future staff for the College of Agriculture (IX (a) vii.).

14. Contracts of foreign teachers (other than Visiting Professors) should nominally be for periods of not less than three years (VI (b)).

Courses of Instruction

15. The first-year courses in the College of Arts and Sciences, Higher Teachers' Training College, and Queen Alia College should be reorganized (IX (a) iii, iv, v).

16. The general Arts courses is Queen Alia College should be made parallel to those in the College of Arts, and the general Science courses transferred to other Colleges after the second year (IX (a) v).

17. Every effort should be made to develop the teaching in Social Science and Home Economics in Queen Alia College (VII; IX (a) v).

18. The study of Law should be reorganized on an academic basis (VII; IX, (a) vi).

19. Higher Studies in Commerce, Economics and Government should be organized as a University department, and form part of the College of Arts and Sciences (VII).

20. Students at the College of Engineering, after completing their first-year examinations, should receive

5. A Registrar should be appointed as senior administrative officer in the University, with a seat **ex officio** on the Supreme Council (VI (a) 8).

6. The principle should be at once esablished that the Annual Grant made to the Supreme Council of the University shall be on a quinquennial basis, and administered with complete independence by the Supreme Council (VI (c)).

The Colleges

7. Annual grants should be made to the Individual Colleges (directly until the establishment of the University, and by the Supreme Council thereafter) on the basis of budget estimates prepared by them; and when the grants are made the College Councils should be free to expend their funds without reference to higher authority (VI (c), 2(ii) and 3).

8. A small administrative staff should be appointed to every College, to relieve the Dean and College Council of trivial matters of day-to-day administration; this staff should include (a) a College Secretary or Treasurer, responsible to the Dean for the running of the College office, and (b) a Superintendent of Buildings, responsible to the Secretary and the Dean for maintenance of the fabric of the buildings and control of porters and other service staff. In certain Colleges it may be desirable also to appoint College artisans (carpenter, electrician, painter) to carry out work as required (VI (b)).

Teaching Staff

9. The whole question of conditions of employment and payment of academic staffs should be made the subject of careful study. Salary scales of University staff should be distinct from those of other educational and governmental services. The following grades should be established, with an appropriate scale fixed for each grade:

(1) Full Professor and Head of Department
(2) Assistant Professor or Reader
(3) Full (or Senior) Lecturer
(4) Assistant Lecutrer or Demonstrator
(5) Laboratory Assistant.

Appointment should be made to each grade on the basis of training and experience, and especially of proved ability as a teacher and research worker (VI, (b)).

College. We think that the most appropriate year for such visits is the third collegiate year.

A second category would comprise students in Arts or Science who, having followed College courses in Iraq for two or three years, might be admitted as undergraduate students to a three-year course in a British University. This category seems to us to be on the whole a rather unsatisfactory compromise, and should in our opinion be limited to special cases. The third category, which we should regard as the most normal, would comprise the most promising licentiates of the Colleges. These students might hope, after a further period of study in a British University, to be admitted to study for a Higher Degree (M.A., M.Sc., Ph.D.). Over and above these three categories mentioned, there may be a few cases in which teachers prosecuting special lines of research should be sent to an appropriate institution obroad where particular facilities are to be found in the subjects of their study.

X. SUMMARY OF MAIN RECOMMENDATIONS

We now briefly recapitulate the main recommendations made by the members of the Commission in the course of this Report.

The University:

1. Immediate steps should be taken to set up a University of Baghdad on the lines suggested in the Draft Law, as amended (VI (a) I).

2. The land required for the University Campus should be acquired at once, and should be as extensive as possible (VI (a) 5).

3. A capital sum or sums should be set on one side for a start to be made on the permanent buildings of the University, attention to the provision of laboratories and a central library (VI (c); VIII; IX (b)).

4. Immediate steps should be taken to appoint the Preseident and members of an Organizing Council to supervise the erection of the new University buildings, to prepare for the incorporation of approved Colleges in the University, and to direct such reoganization of the facilities for higher education as may be necessary before the University is fully consituted (VI (a) 8; IX (b)).

representatives of the Colleges to be incorporated, should be responsible for adapting the academic structure of the Colleges during the transitional period to the future pattern of the University. This would include consideration of the recuitment and distribution of teaching staff, modification or reorganization of curricula, and the most convenient arrangements for carrying on the regular teaching of all subjects comprised in the University programme. It may, for example, be necessary at some point in the transitional period to transfer the teaching of one or other subject temporarily from one College to another.

(c) Missions of Students to British and other Universities

In view of the facts and considerations set out in Section V of this Report, we recommend that during the transitional period the policy in regard to missions of students abroad should be revised. It appears to us that the practice of choosing students immediately after graduating from secondary schools and sending them directly to foreign educational institutions is open to serious criticism. As we have indicated in Section IV)a), (iv), above, the level of attainment at secondary school graduation is too immature to make selection at that stage reasonably safe or to permit the students to profit from acadmic instruction, especially in foreign Universities, except after a long period of preparation. The high cost involved in maintaing students abroad during this period of preparation is depriving Iraq of financial resources which could be more usefully expended in developing its own educational system. We recommend accordingly that secondary school missions should be confiined to training in technical pursuits, and that the preparatory instruction for such students should, wherever possible, be provided in Iraq after they have passed the Baccalaureate examination.

All other missions should in our view be chosen from students who are either already pursuing a course of higher academic study of training or who have completed their courses for the **licence.** We have in mind three categories of such missions. We cordially approve of the system inaugurated this year, acording to which a number of students at the Higher Teachers' Training College and Queen Alia Colege are to be sent to reside during one whole year of their course in an English Teachers' Training

as to justify its incorporation in the University. In the meantime, therefore, the principal objective should be to select and train future teaching staff, while at the same time carrying on the routine of practical agriculturists. As we have said elesewhere in this Report, it appears to us that it would be of considerable and immendiate advantage if the teaching staff of the College were to work in closer liaison with the research stations of the Ministry of Agriculture.

(b) Staffing and Organization

In planning for the institution of the University, one of the major problems which will require consideration is the extent to which identical Departments now existing in different Colleges should be integrated. In the Arts subjects this is little more than a matter of organization, whereas in the Science subjects it involves considerations of policy in regard to the provision of laboratories and equipment. In our opinion this unification in Science teaching should be carried as far as is possible without endangering the special needs and functions of particular Colleges (e.g. physics laboratory at the Royal College of Medicine, nutrition laboratory at Queen Alia College). It is clear to us that the difficulties now experienced is securing sufficient service staff, such as laboratory assistants, mechanics, and even clerical staff, would also be best resolved by the provision of central University laboratories. The same argument applies equally to the necessary provision of more expensive equipment for both teaching and research.

It is most important that a decision in regard to the unification of Science Departments should be taken as soon as possible, for the nature of the decision will determine whether money should be spent in the next few years on increasing laboratory facilities in some four or five existing Colleges, or whether — while new central laboratories are being built — only minimum maintenance should be undertaken in the separate Colleges.

It has been presumed (in Section VI, (a), 8, above) that immendiately after the Minister promulgates the Law of the University of Baghdad there will be set up an administrative body (the Organizing Council) to direct the processes of building and constituting the University. We suggest that a Committee of this body, together with

the courses were more closely related to the social factors of the Iraqi environment rather than presented abstractly in a formal technical terminology. In view of the importance which we attach to this development, we urge that every effort should be made to establish it on a proper academic footing.

(vi) College of Law

Whether the College of Law be envisaged as an Associated College (ultimately development into an Incorporated College) of the University, or a Faculty of law be established in connection with some other University institution, it is immediately desirable to take the first steps towards establishing the study of law on a proper academic basis. The first necessity is to secure that students of law do not begin their special legal training until they have acquired a sound foundation in general academic studies. Here, as in the other Colleges, the gap between the secondary schools and a proper College approach to study must be bridged by some appropriate form of preparatory training. As long, however, as the College of Law restricts its instruction to the practice of Law, it cannot be regarded as of academic status. In order to acquire that status, the study of Law must proceed from the fundamental principles of legal thought, the study of these fundamental principles should form the distinctive feature and staple of an academic Faculty of Law. We recommend accordingly that consideration should be given during the transitional period to the reorgonization of the ourriculum and teaching staff in such a way as to provide: (a) a general prepartory course covering the first two years; and (b) instruction during the third and fourth years in those fundamental principles of Law to which we have drawn attention above.

(vii) College of Agriculture

In the nature of things, a College of Agriculture is likely to remain physically separated from the site of the University, and will therefore have to provide its own training in the basic sciences appropriate to its activities. The College must, in these circumustances, be able eventually to recruit its permanent teaching staff from men with scientific attainments equal to those of the teaching staff of other Colleges. Only in this way can the level of instruction provided by the College attain such academic quality

yllabuses in four groups of three related subjects which are followed, with increasing specialization on two or one of the three subjects, in the third and fourth years. We believe that, following on the preliminary year of training which we have sugested above, this will ultimately assure the attainment of an academic level proper to University studies

In the College of Science, the method adopted for instruction in the subjects in the curriculum should be similarly re-examined and adapted with the object of overcoming the common weaknesses which we have pointed out above. The examination at the end of the first year should be framed not only to test the standard of scientific knowledge reached at that stage, but also - and this may be regarded as even more important - to test how far these weaknesses have been counteracted.

(v) Queen Alia College

In this College also we recommend that the courses during the first year be refashioned on the lines suggested above for the first year in the College of Arts and Sciences. The second year should, we think, be devoted to general coursese in the Arts and Sciences respectively in order to lay a sounder foundation for subsequent specialization. The third and fourth years in the general Arts subjects should be made parallel to those in the third and fourth years in the College of Arts and Sciences. Third-and fourth-year courses in the general Sciences (Chemistry, Phyiscs, Biology, and perhops Mathematics) should gradually be transfered to either the College of Arts and Sciences or, where more appropriate, to the Higher Teachers' Training College, But the College should retain its laboratories as necessary facilities for the general science courses required during the first two years and for those immediately related to its special functions (e.g. nutrition).

In regard to its new developments in Social Science and Home Economics, we are not satisfied that the third-and fourth-year courses are as yet integrated at an adequate academic level with the general Arts or Science subjects. There is a clear need to reorganize the instruction in these two subjects so that each is presented as an organic whole and not as a series of disparate items. This would be greatly facilitated if a more permanent teaching staff in these subjects could be established, and if the content of

but would also serve to raise the level of study at all stages throughout the course, and ultimately the level of teaching in the secondary schools as well.

We propose that the first year of training in the College of Arts should be exlusively devoted to preparatory work directed to remedying the weaknesses which we have just noted. The specifc purpose of this training would be to initiate the students into the methods of independent study and the use of books. In view of the fact that in every subject students must to able to read English texts freely and intelligently, a great part of this year of training must be devoted to reading and to discussions in English. In the same way they should be required to read extensively in Arabic, and to present written reports and essays on the subjects of their reading. These exercises in both English and Arabic could advantageously be correlated with a series of general introductory topics designed to illustrate the contribution to thought and education of each Department in the College, including the impact of the natural sciences on modern thought. It is important that all Professors of the College should participate in this first-year plan.

We do not wish to impose precise details of methods for putting this proposal into effect, but give the following method as an illustration. It should be possible to arrange a series of lectures to be given throughout the year and attended by all first-students, coverning the topics mentioned in an orderly fashion. Each student would be required to choose (say) one out of every three of these lectures and to follow up its topic by reading the books suggested. by discussing them in small groups with an appropriate teacher of the College, and by producing written reports or essays on them.

No student of the College of Arts should on any acount be exempted from this first-year course, and no student should be permitted to proceed to the second-year course until he has satisfied an appropriate test of his first-year's work. We believe that, with this preparation, the work now done in the first and second years (much of which has to be repeated owing to the poor receptive powers of the students) could be done in the second year, and perhaps better done than is now done in the two years.

We understand that the College is organizing its Art

foundations of the students, but we make no definite recommendation on this point. In respect of the third and fourth years of the course we would suggest that further experiments should be made to determine the most expedient ratio of time to be given to the academic study of subjects and to the professional training in techniques of teaching those subjects, with the object of maintaining as far as possible an academic standard suitable to this important branch of university work.

(iv) College of Arts and Sciences

We regard the College of Arts and Sciences as destined to be the centre of the general acadmic structure of the future University, and we have given much thought to the means of remedying its present weaknesses. Apart from those weaknesses in organization which arise out of the present rigid structure of the teaching profession, the chief weaknesses which we have observed (and which are of course common to the students in all the Colleges) are due to the wide gap which exists between the methods and quality of study in the final year of secondary school education and those required of all genuine University students. The average holder of the Baccalaureate suffers, to a greater or less degree, from some or all of the following;

(a) Insufficient command of English, even for reading purposes;

(b) Narrowness of the range of instruction in Arabic;

(c) Teaching by dictation of notes to be memorized;

(d) Stifling of initiative and intellectual curiosity.

The total result is that the great majority of students expect to be taught in a more or less mechanical way and have no idea how to pursue learning for themeslves. Yet it is this quality that is the primary requisite of the university student.

Our first inclination was to recommend an extension of the normal academic course to five years, but we are now of opinion that this in itself would not solve the problem and might result in severe hardship in present conditions. We therefore make a different proposal, which would, in our view, not only avoid the necessity of adding a fifth year to the complete academic course at present,

IX. RECOMMENDATIONS FOR THE TRANSITIONAL PERIOD

(a) Colleges

In Section VII of this Report we have recommended that the following Colleges should be considered by the Organizing Council for incorporation in the University:

Royal College of Medicine
College of Engineering
Higher Teachers' Training College
College of Arts and Sciences
Queen Alia College.

We have also recommended that for the time being the following Colleges should be Associated but not Incorporated Colleges:

Colleges of Law
College of Agriculture.

In the following paragraphs we shall make suggestions for the modification or reorganization of the work of these Colleges during the transitional period.

(i) Royal College of Medicine

The only matters concerning this college on which we feel ourselves qualified to express an opinion are to urge the recruitment of more permanent qualified staff for the higher teaching posts, and the extension of research facilities and research practice.

(ii) College of Engineering

We think the courses in this College as at present arranged are sound, and we have nothing to suggest beyond the recommendations we have made in Section III above.

(iii) Higher Teachers' Training College

We recommend that the courses in the first year be refashioned on lines parallel to those which we suggest below for the reorganization of teaching in the first year at the College of Arts and Scinces. As regards the second year, we dislike the introduction of Philosophy of Education and Psychology at this stage in the course of studies, and consider that the time given to these subjects could be better employed in strengthening the general academic

the subjects they include. Thus the Royal College of Medicine should continue to house the central medical library for Iraq; the libraries of the Engineering and Science Colleges should serve as the central reference libraries in their respective subjects, and the same may well be the case with the Law Library and the Economics Library.

We suggest that as soon as the University Law is promulgated plans should be put in hand for the erection of a central Library building, and that as soon as possible it should be provided with funds for making a collection as the primary research materials in the various disciplines which it is intended to serve, including especially runs of standard periodicals and sets of standard authorities. We assume that in due course such books now belonging to the College libraries as would be more appropriately housed in the University Library will be transfeered to it.

Experience in other countries has shown that the provision of library accommodation and facilities has almost invariably and quickly proved inadequate. We urge, therefore, that the plans for the Library should be boldly and largely conceived to alow for continuous and rapid expansion, as well as making available ample space for reading rooms, research cubicles, and modren mechanical devices such as microfilm viewers.

Publication. In view of the serious difficulties which in many countries hamper the publication of research work, it is higly important that generous facilities should be provided in the budegt of the University for the publication of research by the members of the staff, without cost to themselves, and by other Iraqi scholars and students in appropriate cases. The lack of some assured means of publication students in appropriate cases. The lack of some assured means of publication (such as, for example, the Bulletins issued by the various Faculties in the Turkish Universities) is not only a serious discouragement to the undertaking of research, but loses sight of its wider purpose by depriving the community of the advantages which should follow from the dissemination of its results.

prevalent pests and diseases, drough-and heat-resisting, may also be mentioned as fields of research which may lead to important results.

Field Stations. In view of the wide range of physical conditions in Iraq, especially the contrast between the northern hill country and the river plain, we consider it highly desirable that one or more field study centres should be established by the University on a modest scale: simple rest-houses, where parties of students can stay while receiving field instruction in such subjects as zoology, botany, geography, geology, soil science, and agriculture.

Libraries. Recongnizing the primary importance of the provision of library facilities for all departments of higher studies, we have given particular attention to the resources not only of the libraries of the Colleges, but also of the Public Library, Library of the Awqaf, and the library of the Department of Antiquities. For all but a few disciplines we have found the supply of books deficient in several respects, and especially in respect of periodicals. Arabic and Archaeological studies are easily in the best case; for most other subjects Colleges are almost compelled in the present circumstances to build up their own libraries. This has led inevitably to much duplication of textbooks, but has involved a deficinency in more general and more advanced reading matter, which is made all the more serious by the very small allocations of money in the College budegets to meet all library purposes.

To enable the Colleges to build up academic standards, to encourage undergraduates to use books, and to make proper provision for research, the library problem demands urgent attention. We believe that the solution is two-fold. No University can function properly without a central University library with a liberal budget and a staff of trained Librarians. In the second place, each College or Department will continue to need a working library of reference books and standard texts for the use of its own students, and we would emphasize that in these libraries the students should have open access to the shelves. In the case of the Arts subjects, there would be neither point nor purpose in an effort by each College to build up an extensive self-contained general library of its own. Where, however, colleges are directed to special disciplines, it is important that their libraries should be comprehensive for

In connection with branches of study not yet provided for, **Geology** has clearly an enormous part to play in the training of Iraqies to understand the geological structure of their country, and the vital significance of mineral resources.

With the field of **Engineering** there is still much vital work to be done in conection with: irrigation and drainage engineering; the engineering aspects oc community planning on newly irrigated areas; the behaviour of local materials in construction; the delevlopment of a comprehensive transport system; and the provision and distribution of electrical power. The facilities for the study of materials and soils offered by the laboratories of the Engineering College should be fully utilized. We recommend therefore that this institution should in the course of time develop also into the Central Engineering Research Station of Iraq. In addition to research, the necessary reference standards of measurement of all kinds should be housed there. A similar recommendation is also appropriate for the other scientifc departments in the College of Science. They should provide, in acordance with their branches, services on the lines, for example, of those given by the coresponding divisions of the National Physical Laboratory and similar organizations in Great Britain. If a bold approach is made to this question of the provision of research facilities, the necessarily large expenditure of money for equipment, teachers and research workers will enable the university to render services to the country quite out of proportion, as we have already pointed out, to the money spent. The Swiss, the Danes, and the Swedes have no doubts concerning the returns they enjoy for the money spent on their engineering colleges.

In the field of **Agriculture** urgent investigations are innumerable. Little is yet known of the soils of Iraq, their genesis, behaviour and treatment. The Visiting Professors of the College of Agriculture affirm that on every hand they are faced with problems for which at present there are no answers. For example, what is the relationship between the time of sheep-shearing and the control of ticks and other diseases ? What methods may be adopted for eradicating the coloured sheep whose wool has only one-third of the value of that of others in the flook ? The whole question of development of crop-strains resistant to

important article of diet, and scientifc research into fisheries would yield valuable results.

Chemistry. The research which is proposed into the utilization of a surplus date crop in connection with the production of sugar is typical of many possibilities in the field of chemistry which could yield results or very great importance to the country.

Physics. We were interested to learn of the existance in the College of Science of the X-ray deflection apparatus. Such equipment opens up considerable possibilities for the better study of Iraqi oils and their potentialities.

Geography. Active research work is also in progress in this subject. The stocktaking of the resources of a country and their cartographical repsesentation are vital to modren government. The project for a national atlas of Iraq is therefore of the greatest importance; it corresponds to what has been done in the great National Atlas of France, what is being done in Canada and the United States, and also in connection with Britain's national planning. Other members of geographical departments have been engaged in the prepartion of a preliminary land-use survey of Iraq, following the lines laid down by the Commission sponsored by the International Geographical Union. Since any development for the future must start from a study and an understaing of the present position, this work again is vital and of immediate importance to the country.

In **History** and **Archaeology** it is almost unnecessary stress the fertile fields of study in a country which houses the oldest civilizations in the world. We were impressed by the quality of the researches now being carried out by members of the teaching staff, as well as by the fieldwork of the Department of Antiquities.

In **Economics** conditions in Iraq differ considerably from those in countries which have been the subject of detailed econmomic studies, and work of much importance remains to be done on such matters as economic institutions and national income.

In Sociology such studies as those carried out in alcoholism and prostitution clearly have a practical importance in relation to the study and planning of social development.

study than Iraq. We found among members of staff of the Colleges whom we interviewed great keenness and interest in research work. This must be fostered and all necessary facilities provided.

It is of the utmost importance to realise that comparatively small expenditure in the provision of research facilities may yield financial returns to the country out of all proportion to the initial costs. No man can say in advance what will be the result, practical or academic, of his investigations. No man can therefore predict the financial return for his investigations. But the rewards, often unexpected, are very great indeed. It must, for example, be borne in mind that the discovery of oil and its development in Iraq, which has so greatly changed the financial position of the country, was the result of research carried out by those trained in the Universities in research methods.

We mention here by way of example some of the studies which we know to be in progress or envisaged by members of College staffs. The list is not exhaustives, and the field is almost limitless.

Botany. There is at present no adequate **flora** of Iraq; work is waiting to be done in the identification and classification of plants. No vegetation map has ever been made of the country, and when it is remembered that the mapping of vegetation gives a clue to the inherent possibilities of the land and its development, potential results of research along these lines are enormous.

Zoology. There are innumerable felds awaiting investigation. The studies of the Head of the Department in Medical Parasitology are vitally important in that they relate to the health and consequent prosperity of every person in the country. When it is borne in mind that a neighbouring country like Cyprus has been able by scientific investigation to rid the whole country of marlaria, the practical results from research along these lines is at once apparent.

In other fields little is known of the fauna of Iraq, especially of birds and the smaller fauna. The necessity of preserving a balance in nature between animal and vegetable life is now recognized as important in all countries, and offers a wide field of study. Fish is an

utilization of the resources of the country. Although the desirable facilities for research in these fields are roughly the same kind, irrespective of the population of the country, the type of organization needed to provide such facilities will tend to be more complicated, the greater the population. In Great Britain, France, and Germany, for exampie, the facilities in the Applied Sciences are provided by a wide range or organizations, from the univedsities, through large governmental research establishments, to those of industrial firms. In Switzerland, Denmark, and Sweden, on the other hand, a large part of the facilities of each country is concentrated in the principal engineering college in which, in addition to engineering, a wide range of applied sciences is covered. The parallels between each of these countries and Iraq are sufficiently close to give a sound basis for comparison.

More particularly, it is the function and duty of the teaching staff of the University to undertake and to guide research. No College which pretends to University rank can hope to remain in that position unless the members of the staff are actively engaged in prosecuting the search for further knowledge, that is, undertaking research in their own fields. Accommodation for members of the staff, including private rooms and laboratories where necessarry, library facilities and hours and conditions of work must be so aranged that the staff are able to carry out this vital and essential part of their duties.

When members of staff are to be appointed, three sets of qualities should be taken into consideration: proved teaching and lecturing ability, and where necessary an aptitude for administration in their Departments; a high level of academic attainment, shown by their own university achievements; and an indication that they are and remain qualified to carry on original work in their own subjects, and so to further human knowledge. The principal differences between teaching as understood in secondary schools and teaching in Universities arise from the fact that in the latter the undergraduate is taught by those who are themselves contributing to knowledge, and whose experience in their individual fields reaches towards the existing bounds of knowledge.

It would be difficult to find any country in the world where there are more virgin fields of investigation awaiting

similar services, both industrial and national, so would the Schools of Commerce train the subordinate officials for office administration, both commedcial and governmental.

The courses, in addition to extending the general education, should be in such subjects as typewriting, book-keeping, office management and the use of modern office aids, such as adding machines, etc.; they should include a foreign language of commedcial usefulness. For suitable pupils from the Primary Schools, the courses should extend over four years from the age of 15 years, while for pupils from the Secondary Schools, with their superior general education, two or three years from the age of at least 16 years is recommended.

Those completing the courses successfully should receive a Commercial Diploma which, in time, would earn recongnition in the country as the mark of a well-trained subordinate official. Such diplomas are to be found in most European countries. Until such courses and their diplomas are fully developed it might well be helpful if the better students worked for the Certificates in Commercial Subjects offered on the results of the examinations conducted by the Royal Society of Arts, John Street, Adelphi, London, W.C.2.

VIII. RESEARCH AND LIBRARIES

The members of the Commission attach such extreme importance to the whole question of research that this major section is devoted to a consideration of a few of the matters involved.

There seems at present to be a certain lack of understanding of the position and importance of research in an institution of higher education. It is, of course, realized that students coming up from secondary schools and undergoing a course of undergraduate training spread over four years will not, except in rare cases, reach a level of attainment at which they can undertake original investigation.

In a modern State, however, it has come to be recognized that, in addition to the provision of men and women educated to the standard of a University Degree, facilities must be provided for employing a proportion of them on work research in the Arts, in Pure Science, and in the Applied Sciences which will lead to an improvement in the

We come now to the last main group, namely, artisans, whose need is to be trained purely as hand workers with a comparatively small improvement in their general education above that obtained during a full course in the Primary Schools. We recommend that they should not begin their training as artisans until they are 14 years of age and should then go for three years to schools which may be called Artisan, Craft, or Training Schools. There is a need for a very large number of such schools and each community of, say, 2,000 inhabitants should have one, the size of the school being in proportion to the number of people in the community. The smaller schools could, for administration purposes, be attached either to Primary Schools or to Secondary Schools. The small schools would probably only have departments for carpentry, fitting and the overhauling of automobiles and large tractors. The next departments in order of priority in the bigger schools might be electrical and plumbing. In our opinion schools with an annual output of 20,000 should be brought into existence as soon as possible in order to provide for the immediate needs of the country. Here again the teachers should be Technicians who have qualified in one of the four Technical Schools, the small amount of academic instruction for the artisan student being provided by visiting teachers from the Primary or Secondary Schools.

Appendix B : Commercial Education

In our recommendations concerning the College of Commerce, we pointed out that, while there is a need for a relatively small number of students to study Economics and Government at University level in the relevant departments of the College of Arts and Sciences, it is necessary for provision to be made for a very much larger number of young men and women to be trained in office administration, in order to provide efficient staffs for commercial and governmental offices. For this purpose we recommend the establishment of four Schools of Commerce to be situated respectively at Baghdad, Basra, Kirkuk, and Mosul.

These Schools of Commerce should concern themselves with a grade of study lower than, and different in character from, that in the University. They should be considered as a parallel development to the Technical Schools dealt with in the preceding Appendix. And, just as the latter will train the subordinate officials for the engineering and

ment of Iraq that the improvement of the schools should receive urgent consideration. It is important that the diploma of the schools should earn proper recognition and we recommend that it should entitle a man to be called a "technician", reserving that term "engineer" for those passing out of the Engineering School. Parallels to this will be found in certain European countries. The pay and status of a Technician in government service should not be placed too far below that of an Engineer.

There will be a pressing need for more instructors in the practical subjects and the best young men, after passing out of the Technical Schools, should be sent for further special training both to gain further practical experience and also to learn how to teach their subjects. We would recommend therefore their being sent abroad for one year of practical training and one year in the relevant department of a technical school where they can see how the instructional work should be carried out. Further, we would recommend that the status of these instructors should be at least as high as that of the teachers in the Secondary Schools, and in view of their national value, perhaps higher. Only in that way will the standard of these schools be built up to a good level and the instructors will be encouraged to resist the tempting offers of employment they may receive from private companies in Iraq.

We noticed with interest that a certain proportian of the work upon which the students are engaged while they are gaining their practical experience is of a useful kind. This is wholly desirable, but the standard of such work should not be raised so high that the instructors occupy themselves with it instead of devoting their time to the instruction of the students. The selection of objects to be made demands thought, but when this selection has been made, these schools should be a source of supply from which the Ministry of Education may obtain furniture and equipment of all kinds for the Secondary and Primary Schools in the country. Everything produced by a particular school should have some name plate or other mark on it showing the school where it was made. This will have a great influence in stimulating the pride of the students in their work. They will apply themselves with much greater interest than if they were merely performing exercises upon material which would afterwards be scrapped.

Appendix A: Technological Education

In our discussion of the Engineering College it was pointed out that the graduates of that College, which we have called professional engineers, in carrying out their engineering activities need the help of technically-trained subordinates and of skilled artisans. We should have added labourers, nemely, those workers who have no specialized training but who may improve their usefulness by experience in carrying out their duties. A complete system of technological education has thus to provide for three main groups, the engineers, the technicians and the skilled artisans, and for each group there should be a proper balance between the academic studies and the practical training of the egineers and now set out our views on the provision desirable on a national scale for the supply of the subordinate technicians and artisans.

Two of us visited the Baghdad Technical School and a third member visited the Kirkuk Technical School alone. We were favourably impressed with what we saw there. We think that the balance between academic study and practical training during each year of the five years is appropriate for the present students, who are recruited solely from the Primary Schools. We consider it desirable that, as the importance of these Technical Schools becomes better understood, an increasing number of boys from the Secondary Schools should continue their training in them. They should come at 16 years of age and stay for four years. The present output of 100 per year, distributed over the seven branches: fitting, turning, sheet metal work, carpentry, foundry, automobile maintenance, electrical fitting, radio, is clearly far too small. We understand that there are Technical Schools also at Basra and Mosul. We would recommend that at all four schools the courses should extend over five years, as at present at Baghdad and that the four schools should be of the same size, 100 per year, and have an equal status. They should be increased in size as soon as possible. We think it undesirable to send men away from their districts to a metropolis such as Baghdad, since many do not settle down satisfactorily on their return, and a distribution of such schools about the country is clearly desirable.

The students passing out of these schools have, in our opinion, such a high value in the present state of develop

General Arts degree, and that its further recognition as an institution training for the B.Sc. degree in Home Economics and Social Science should be accorded only when these branches of study have been more firmly established.

The College of Commerce and Economics. We do not consider that this College as at present organized should be incorporated in the University. Higher studies in Commerce, Economics and Government should be reorganized as a University Department, and form part of the College of Arts. On the other hand, we recommend that there should be established outside the University a number of Commercial Schools for the purpose of training junior executives.*

The College of Law. It is highly desirable to include a Faculty or Incorporated College of Law of a high academic level within the University, but the work at the present College needs to be completely reorganized before its incorporation could be considered. We recommend that in the meantime it be classed as an Associated College.

By the term "Associated College" we mean that its syllabuses, curricula and examinations should be supervised and approved by the Academic Senate, that some of its teachers might be recongnized as Approved Teachers of the University (but not, in the first instance, as members of Faculties), and that the University would award, not a Degree, but a Certificate or **Licence**, to those of its students who are successful in its final examinations.

The College of Agriculture. We recommend that this College should be regarded at present as an Associated College, because it is difficult to see its future development until a permanent staff with adequate academic qualifications has been appointed. If and when such a qualified permanent staff is established, then we consider that the Agricultural College should be incorporated in the University.

---

* See further Appendix B on Commercial Education at the end of this Section.

must fall below that attained by students in the College of Arts and Sciences. In other words, we envisage a situation when the University has been established in which there will be a common final examination for students of both Colleges; but those from the Higher Teachers' Training College will have additional papers to test their professional knowledge and ability, while students from the College of Arts and Sciences will have additional papers on the further aspects of their academic subjects.

It has to be recognized also that the continuous expansion of school education in Iraq places a continuing responsibility on the Higher Teachers' Training College for maintaining a corresponding output of trained teachers for the secondary schools. To carry out this function while at the same time aiming at a steady improvement in quality will be no easy task, and constitutes the heart of the problem with which the Higher Teachers' Training College is confronted.

Queen Alia College. With the admission of women students into the College of Arts and Sciences and the Higher Teachers' Training College, it might seem that Queen Alia College has no longer a special function to fulfil in the general Arts and Science subjects. We recognize, however, that the presence of a Women's College among the Incorporated Colleges of the University has a distinctive significance. In the general Arts subjects, its students appear to attain the same standards as those in the other Colleges. We do not at present feel equal confidence in respect of its general Science subjects, and for that reason we shall recommend, in a later section of this Report, that its third and fourth year course in the general Sciences be transferred to the other Colleges. On the other hand, we cordially welcome the new trends of its more specialized work towards Home Economics and Social Science, which we regard as subjects eminently suitable to a Women's College, of special relevance to the problems of Iraq, and, as subjects, capable of supplying the basis of a sound academic discipline. We indicate in Section IX of this Report the steps which appear to us to be necessary in order to establish these new subjects on a secure academic basis. We are inclined, therefore, to recommend that Queen Alia College should be incorporated in the first instance as an institution training for the

to eliminate, and we think that the Organizing Council of the University should be assured that adequate steps are being taken to remedy these defects as a condition of incorporation. In Section IX of this Report we make specific recommendations for measures to secure this object.

Subject to these conditions, we make the following recommendations concerning each College:

The Royal College of Medicine. To become an Incorporated College of the University, but to remain in its present premises and to carry out the whole of the training of the medical profession as at present. The Medical College should have control of all training in the Colleges of Pharmacy and Dentistry.

The Engineering College. To become an Incorporated College. Early consideration should be given to the transfer of the basic work in Mathematics, Physics, and Chemistry to the College of Science..*

The Higher Teachers' Training College. To become an Incorporated College.

The College of Arts and Sciences. To become an Incorporated College; or, if it should be so decided, two separate Colleges, each incorporated.

On the question of the relationship between the Higher Teachers' Training College and the College of Arts and Sciences, the latter should, in our view, be primarily concerned with the establishment and the maintenance of recognized academic standards of teaching and research in the Arts and Science subjects. In the Arts subjects, the College wil, for some time to come, share this responsibility with the Higher Teachers' Training College. But the Higher Teachers' Training College has its special function to perform, especially in the last two years of its curriculum, namely the technical training in the art of teaching. The instruction given to its students in fulfilment of this function will necessarily absorb some of the time which in the College of Arts and Sciences would be given to further instruction in the common basic subjects. But this need not imply that the **quality** of attainment in these subjects

* See also Appendix A on Technological Education at the end of this Section.

(in anticipation of the arguments more fully developed in Section VIII below) that adequate provision should be made at once in the budgets of the appropriate Colleges for research facilities and publication by members of their teaching staffs.

VII. THE RELATION OF THE COLLEGES TO THE UNIVERSITY

In discussing above, in Section V of this Report, the equivalences and comparable standards between the Colleges in Iraq and University institutions in Great Britain, we pointed out that wide differences exist between the methods of instruction and the attainments of the students in the various Colleges. For this reason, we find courselves compelled to recommend that they should be divided into two groups:

1. those Colleges which have already reached such standards as would justify their incorporation into the University, subject to the approval of the Organizing Council. These we propose to designate **Incorporated Colleges;**

2. those Colleges which, although doing work in part of University character, need varying degrees of recorientation or reorganization before they can become fully Incorporated Colleges of the University. These we propose to call **Associated Colleges.**

We have to recognize that at this stage of development any absolute comparision of standards with those of Universities of established repute would be out of place. The essential conditions for the initiation of a University institution are that the foundation shall be sound, that its attitude to learning shall be marked by the spirit of academic integrity and feedom, and that provision be increasingly made for the promotion of higher studies and research. These qualities must exist in the Colleges before they can be incorporated in the University, and it is vain to hope that a University will emerge from an association of Colleges, some of which are devoid of them.

In the group of Colleges which we distinguish as Incorporated Colleges we feel assured that most of these qualities are emerging. In all of them, however, there are weaknesses in academic standards which it is desirable

The sooner the capital grants necessary can be made available and the work started, the better, because it would avoid wasted exepnditure on transitional work. We would urge that it is imperative not only to make capital grants fully adequate to their object, but so to plan the site that the College buildings laboratories, and library can be extended to meet future needs. The particular require ments for the Library are set out in Section VIII below.

(2) Annual Grants

We recommend that:

(i) an annual recurrent grant be made by the Government Supreme Council of the University. The grant should be made on a five-yearly basis, and once the amount has been allocated all details of its expenditure should be in the hands of the Supreme Council without further reference to any other body. We regard it as absolutely essential that the University should be autonomous in this respect.

(ii) The Supreme Council should, from its annual grant, allocate funds to the incorporated and assiciated Colleges on the basis of a consideration of budgets prepared by them. Once the grants have been made to the Colleges in this way, each College Council and its Dean should be responsible for the use of their funds without reference to higher authority. Each College Council should be required to render an Annual Report and Statement of Accounts to the Supreme Council.

(iii) There should be a central administrative unit responsible to the Supreme Council for the central activities, including the Library. This administrative unit should have its share of the Annual Grant based upon a budget prepared in advance.

(iv) In order to enable the Supreme Council to make its plans in advance, the grants for any one period of five years should be determined by the Government at least one year before the beginning of the five-year period.

(3) Requirements for the Transitional Period

Pending the establishment of the University and its Supreme Council, annual grants should be made directly to the individual Colleges, on the same conditions as laid down in para. (2) (ii) above. We would also stress here

of a subject not regularly provided for by the departmental staff; but, in our opinion, their main function is to enlarge the experience and awareness of the regular staff on developments within their own subject in the wider academic world and to be a perpetual reminder of the stardards which should be maintained in that subject. It follows from this that Visiting Professors and Lecturers should be men and women of high academic attainment in their own country and subject.

In this connection also we wish to draw attention to the desirability of the regular use of External Examiners for final examinations. By this we do not mean that External Examiners should be brought from abroad every year for every subject. It would in our opinion be sufficient to employ on qualified teacher from a foreign University in each year to assist in the examination in each Faculty or group of subjects. No University in the world can be assured of maintaining its standards without regular scrutiny of its attainments by the criteria which are applied in other Universities. In the British Universities the practice of appointing External Examiners is universally adopted, and we regard this as the most effective custodian of our academic standards.

(c) University Finance

With regard to the finance of the proposed University, we would make the following observations and recommendation. These may be arranged under the following heads:

(1) Capital requirements;
(2) Annual grants;
(3) Special requirements for the transitional period.

(1) Capital requirements

It will be necessary to set aside large sums for:—

(i) The asquisition of land with or without existing buildings, as the site for the new University Campus;

(ii) the construction of College and other buildings, including laboratories, libary, halls of residence, on the new Campus;

(iii) the equipment of these buidlings and of the teaching and research departments.

three-quarters of the total number of teachers. The chief of the laboratory staff in a department should be of "technician" status and his assistants should be mostly of "artisan" status, with one or two labourers at the bottom end of the scale. In Great Britain, the maximum pay of the chief is somewhat greater than that of a young lecturer, a rate of pay which gives an indication of the relative importance of the services he renders, and the tendency is for this rate to increase. As with work staffs, it is found essential and economical to provide them with ample hand and machine tools and other workshop equipment.

The chief librarian should have a status and qualifications at least equivalent to those of an associate professor. He may need academically-qualified assistants of lecturer status, and will need also secretarial and cataloguing staff.

As regards the teaching organization in general, we look forward to the time when the regular senior staff of all Departments will be Iraqis. For some years, however, it will continue to be necessary to employ foreign teachers to build up certain Departments to the required level. In our opinion, a clear distinction should be drawn between two categories of foreign teachers. The first, and more important, is the category to which we have just alluded. If the object for which they are employed is to be achieved, it is necessary that the conditions of their service should be such as to attract men of high quality and to ensure continuity of their tenure. In our view, these contracts should, after a preliminary year, be renewable for not less than three years or more, according to circumstances, and at least twelve months' notice should be given before terminating any such contract. These teachers will, of course, be incorporated with appropriate status in the regular structure of the University Departments.

The second category of foreign teachers consists of those properly called Visiting Professors or Teachers, who generally remain in Iraq for periods not exceeding as a rule one year or eighteen months. We regard it as contrary to all sound principles of academic organization and development that such visiting teachers should ever be Heads of Departments. They should in all cases be supernumerary to the regular departmental staff, and should be assigned special functions to be determined in each case. They may, for example, give instruction in some branch

sities for the proper recruitment of the various grades of members to be understood, and we thereforce think it wise to give here the benefit of our collective experience in this connection. For long, as in the famous schools of the Middle East, the teachers taught small groups verbally and by discussion and by no other means. With the expansion of learning other important ancillary means were developed, and today, even in the most humanistic studies, not only highly-organized libraries but a variety of mechanical aids such as microfilm and other photographic equipment are now common. In the scientific subjects the importance of practical or laboratory work as a means of instruction has, during the last century or so, become universally recognized, and in all grades of schools, from primary schools to universities. The necessary laborotory services of water, heating, ventilation, electricity and drainage, combined with the provision and maintenance of the instructional equipment, demand a special kind of employee. A modern university building needs also people who will maintain in good order not only the structure but also the costly equipment now regard as essential for the general as distinct from the laboratory services. A new view must therefore be taken of the kinds of people to be employed in a university.

They may be grouped as administrative and works staff, teaching and laboratory staff, librarian and library staff. For the proper conduct of the general affairs of a university or college, the Head must have the help of a secretary and an accountant. These carry a considerable responsibility, and is often found desirable to equate the status of the secretary and the accountant to that of an associate professor (or, in a large university, to that of a professor). The works staff, who consist of artisans and labourers, should be controlled by a widely-experienced superintendent of "technician" standing, who is often himself under the general control of the accountant. They keep the buildings and the general services in good order and rpair, and it is sound economy to provide them with ample machine and hand tools and other workshop equipment.

Teaching staffs have already been discussed. Laboratory staffs form an important group in a modern university. In each scientific department they should number about

additional lecturing or by other occupations.

It seems to us self-evident that the normal scale of salaries should be graded primarily according to the status of the teacher, and secondarily to the length of his service. In assessing status and salary scales, we deprecate the automatic classification of teachers according to the degrees and formal qualifications which they have acquired from foreign Universities. We also disapprove of the practice of expecting University teachers of all grades to supplement their incomes by undertaking many more hours of lecturing than their statutory obligations require of them, since in this way they are being deprived of the opportunity of prosecuting further study and research.

At the present time, the staffing of the Departments in each College is determined in relation to the individual College. When the University is established, all regular Callege teachers, it is assumed, will become recognized teachers of the University and members of their respective University Faculties. During the transitional period and for some years thereafter, there will be carried over into the University a number of appointments of teacher who have the same status in the same subject. We hope, however, that from the begining attention will be given to forming for each Department* an organization of the teaching staff on the most appropriate pattern for the particular subject.

Only very large Departments with ten or more teachers should normally have more Professors than one. He is the apex of the departmental pyramid. He may be helped by one or two associate professors or readers, by up to six lecturers, and by up to four assistant lecturers or demonstrators. The salary and status of a Professor should be of the same order as those of the highest administrators in the national fighting and civil services. An associate professor should receive seven-tenths to eight-tenths of a professor's salary, and a lecturer about one-half of a professor's salary on beginning his career, with increases after periods of satisfactory service.

It has taken a considerable time in European univer-

* For convenience, we apply the term Department to the body of teachers and assistants engaged in the teaching of a particular subject, such as Chemistry, History, English, etc.

have come to the view that the Supreme Council envisaged in Art. 5(a) should not be set up until the University comes into regular operation as a physical entity. In the interval we incline to the opinion that an Organizing Council with a limited membership should be appointed by the Council of Ministers for a period of not more than four years from the date of the promulgation of the Law, with the primary duty of bringing the University into being. We suggest further, in a later Section of this Report (Section IX(b), means by which the transitional Organizing Council may be advised by a special Committee on all academic matters arising during this period.

On Art. 8(b). The purpose of our amendment in this Section is to ensure that, if the choice of a President should have met with general approval, the Supreme Council should be at liberty to renew the appointment at its discretion.

On Art. 10. We deal with the budgetary problems of the University as a whole in subsection (c) below.

On Art. 11. We assume that by the "University Council" mentioned in the original draft, the Supreme Council is meant.

(b) University Staff

The Draft Law makes provision for the independence of the University and for a separate budget for its own purposes. We deal with the general problems of University finance in the following subsection (c), and wish at this point to discuss more particularly several questions affecting the recruitment and organization of the Teaching Staff.

We are convinced that the first and most necessary step to be taken is to free the University from the automatic operation of the Teachers' Service Law, so that it may establish its own salary scales and grades according to its needs from time to time. Established scales for regular full-time staff in the University cannot be too disproportionate to the general range of salaries in the public services, but they must be sufficiently high to attract competent and intelligent men into its service and to make it unnecessary for them to supplement their income by

Article 5(b) of the Draft Law) is the Academic Senate. The Supreme Council should be formally the final authority on all matters relating to the University, but it should be laid down that it shall be guided by the decisions of the Academic Senate in regard to courses of instruction and examinations, and by the advice of the Academic Senate in regard to qualifications of candidates for academic posts and all other matters relating to the teaching staff.

We suggest further that consideration should be given to the advantages which would result from making the Chairman of the Academic Senate the Vice-President of the Supreme Council **ex-officeo.**

We have included in the proposed constitution of the Supreme Council the Registrar of the University, for whose office no provision is made in the present Draft Law. It appears to us essential that there should be a high administrative officer charged with the keeping of all University records and correspondence, who would act also as secretary to both the Supreme Council and the Academic Senate.

On Art. 5(b). The constitution and functions of the Academic Senate should be clearly laid down in the Draft Law. The constitution which we have proposed involves the recognition of departments in all incorporated Colleges, and it may be necssary at first to limit the number of representatives of any given subject to not more than three.

On Art. 6(a). These changes are consequential upon the general comments above.

On Art. 6(b). The Academic Senate will be independently constituted under the proposed provisions of Art. 5(b). It is presumed that the Supreme Council, when framing the special regulations envisaged circumstances of the College concerned in setting up the appropriate College Council.

On Art. 8(a). We have had the advantage of listening to discussions on the question of the type of body to be entrusted with the consitution and gevernment of the University during the period of its coming into being. After full consideration, we

ADVANCE FOR A PERIOD OF FIVE YEARS, AND SHALL THEREAFTER BE REVIEWED QUINQUENNIALLY.

(b) The budget of the University is considered as a separate entity attached to the general budget.

Article 11. No members of the teaching staff shall be transferred or deputed to serve outside the University without the consent of the SUPREME COUNCIL.

Article 12. The Ministers of State shall enforce this Law.

Article 13. The Law comes into force on the date of its publication in the official gazette.

(8) **Notes on the Amendments proposed above to the Draft Law.**

On Art. 1(a). We discuss in the following Section of this Report (Section VII) the relation of the existing Colleges individually to the University, and propose to distinguish between Incorporated Colleges and Associated Colleges. Nevertheless, we are of opinion that no College should be incorporated until it has reached, in the judgment of the Organising Council,* a requisite academic standard.

On Art. 1(c) This has been explained in paragraph (6) above.

On Art. 3. We are of opinion that serious consideration should be given to the amendment proposed in this Article, namely that, when University matters are discussed by the Council of Ministers, the President of the University shall have the right to attend and to participate in the discussion. On the other hand, we regard it as proper that the Minister of Education should represent all University matters before Parliament.

On Art. 5(a) We are of opinion that the government of the University should be vested in two distinct but related bodies. One of these is the body called in the Draft Law by the name of "Supreme Council"; the other (which is already referred to in

* For the constitution and functions of the Organizing Council, see the note on Article 8(a) below.

by a majority vote and the decisions are put into force unless the Minister of Education lodges an objection within ten days in which case the matter is reconsidered when an absolute majority of the full Council will make the decision of the Council final. No objection can be raised to any decision of the Academic Senate.

(b) A member of the teaching staff has the right to object once to a decision concerning himself.

Article 8 (a) With the advice of the Minister of Education the Council of Ministers shall appoint the first President for a period of not more than FIVE years, and at the end of this period the Supreme Council of the University shall elect its President according to section (b) of this Article.

(b) The SUPREME COUNCIL shall elect the SUBSEQUENT President and Vive-President for a period of four years IN THE FIRST INSTANCE, and in the case of a vacancy in either place the Council shall elect a successor within three months. Under no circumstances shall the office of either President or Vive-President be left vacant for more than six months.

Article 9. (a) The President is responsible to the Supreme Council for the administration and supervision of the University affairs and for the implementation of the decisions of the Council of the University, and for presenting to the Supreme Council an Annual Report upon the affairs of the University.

(b) The President has authority to appoint official and non-established persons in the University and the colleges connected with it and he is empowered to grant some of these powers to the Deans of the Colleges.

(c) The Vice-President assists the President and deputizes for him in his absence or illess.

Article 10. (a) The income of the University is made up of a yearly grant from the Treasury, University fees, and revenue from its possessions and other sources. THE AMOUNT OF THE GRANT FROM THE TREASURY SHALL BE DETERMINED IN

appointments and their responsibilities and duties.

4. Establishment of both scientific and honorary degrees.

5. Proposal of laws and regulations and their amendments.

6. Formation of departments for fields of study and allocation of same to the appropriate College ON THE ADVICE OF THE ACADEMIC SENATE.

7. Financial administration shall be the responsibility of the Supreme Council which is empowered to delegate its authority within the limits of the budget by special instructions to the President, the Deans, THE ACADEMIC SENATE, and other official bodies within the University.

8. Fixing of University fees, preparation of the budget and the responsibility for financial administration.

9. Allocation of grants and donations FOR TEACHING AND RESEARCH IN THE VARIOUS FACULTIES, ON THE ADVICE OF THE ACADEMIC SENATE.

10. Cooperation with other Universities and cultural establishments and the arrangements for exchange of teaching staff, and other means of University cooperation.

11. Delegation of missions for foreign study.

12. Consideration of any other matters relating to the University.

(b) The Supreme Council of the University SHALL SET UP BODIES and Committees as needed and these shall include the Finance Committee, the Disciplinary Board, and the COLLEGE COUNCILS. The Supreme Council may refer any matter to these bodies in accordance with Section (a) of this Article and make regulations giving these Committees special powers.

(c) The Supreme Council may delegate any of its authorities when necessary to the committees and bodies belonging to the University.

Article 7 (a) The Supreme Council makes its decisions

(iii) Co-opted Members: Three members who are elected by THE EX-OFFICIO members from persons of high intellect and good reputation. These will also serve for three years renewable once if required.

(b) THE ACADEMIC SANATE SHALL CONSIT OF THE CHAIRMAN OF EACH FACULTY BOARD, TOGETHER WITH ALL FULL PROFESSORS WHO ARE HEADS OF DEPARTMENTS, AND ONE NON-PROFESSORIAL MEMBER FROM EACH BOARD ELECTED BY THE NON-PROFESSORIAL TEACHERS. THE SENATE SHALL ELECT ITS OWN CHAIRMAN FOR A DETERMINED PERIOD OF OFFICE.

THE SENATE SHALL DECIDE ON ALL MATTERS RELATING TO COURSES OF INSTRUCTION AND EXAMINATIONS, AND SHALL ADVISE SUPREME COUNCIL ON THE ESTABLISHMENT OF TEACHING POSTS, THE APPOINTMENT OF MEMBERS OF THE TEACHING STAFF, THE GRADING AND PROMOTION OF MEMBERS OF THE TEACHING STAFF, AND ON DEPUTATIONS, TRANSFERS, AND ALL OTHER MATTERS RELATING TO THE TEACHING STAFF.

Article 6 (a) The functions of the Supreme Council are:

1. THE CONSIDERATION OF THE FUNCTION OF THE EXISTING COLLEGES TOGETHER WITH THE RIGHT TO ESTABLISH OR AMALGAMATE COLLEGES OR INSTITUTIONS, OR TO INCORPORATE OTHER INSTITUTIONS.

2. Establishment of teaching chairs and the appointment of members of the teaching staff together with promotion and grading, deputations and transfers, and to SET UP disciplinary boards, following the recommendation of the ACADEMIC SENATE. Regulations will be drawn up to govern these matters.

3. The determination of the non-teaching

Laws, acceptancies of bequests, awqaf and legacies, fees for University services. The President represents the University for these purposes.

(b) All privileges and possessions vested in the component Colleges of the University shall be transferred to the University. This includes lands, buildings, furniture, laboratory and research equipment, etc.

Hereafter the University assumes the responsibility regarding contracts and commitments which were hitherto undertaken by the Government.

(c) The Teaching Hospital, as well as other hospitals, health centres, and laboratories shall be put at the disposal of the University for the purpose of teaching and practical scientific training. The relations between the University and the Ministry of Health regarding the hospitals, institutions and laboratories shall be laid down in special regulations. The University shall also have at its disposal the experimental farms and agricultural laboratories required for teaching and reserach in Agriculture. The relations between the University and the Ministry of Agriculture shall be defined by special regulations.

Article 5. (a) The Council of the University shall be constituted as the Supreme Council and is formed by the following:

(i) Members ex officeo: The President
The Vice-President
THE CHAIRMAN OF THE ACADEMIC SENATE
THE REGISTRAR OF THE UNIVERSITY
The Deans of the INCORPORTED Colleges

(ii) Elected Members: ELECTED REPRESENTATIVES OF THE ACADEMIC SENATE IN NUMBER EQUAL TO THE DEANS OF THE INCORPORATED COLLEGES.

CAPITAL LETTERS, and are explained in detail, where necessary, in para. (8) after our restatement of the Law.

The Law of the University of Baghdad

Following the approval of both the Chamber of Deputies and the Senate we have promulgated the following Law:—

Article 1. (a) There shall be established in the City of Baghdad a "University of Baghdad" (hereinafter designated "The University"). It will INCORPRORATE SUCH OF THE EXISTING COLLEGES OF HIGHER EDUCATION AS MAY AT THE DATE OF INCORPORATION HAVE REACHED UNIVERSITY STATUS. EACH COLLEGE will be directed by a Dean and special regulations will be drawn up governing its administrative affairs.

(b) The aims of the University are to foster free higher cultural education, and to provide facilities for scientfic research, and to promote and disseminate University culture and ethics.

(c) THE UNIVERSITY WILL COMPRISE FACULTIES OF ARTS, SCIENCE, ENGINEERING, MEDICINE AND SUCH OTHERS AS MAY FROM TIME TO TIME BE ADDED. EACH FACULTY WILL CONIST OF A NUMBER OF TEACHERS DRAWN FROM CONSTITUENT COLLEGES AND OTHER QUALIFIED PERSONS AND WILL BE ORGANIZED AS A BOARD WITH A CHAIRMAN.

Article 2. His Majesty the King is Patron of the University.

Article 3. The Minister of Education represents the University IN ALL MATTERS BEFORE PARLLAMENT. WHEN MATTERS AFFECTING THE UNIVERSITY ARE DISCUSSED IN THE COUNCIL OF MINISTERS, THE PRESIDENT OF THE UNIVERSITY SHALL HAVE THE RIGHT TO ATTEND AND TO PARTICIPATE IN THE DISCUSSION.

Article 4. (a) The University has executive powers of contract, acquisition or utilization according to the

concentrate the resources of the University by closer integration. In the second place, this result can only be achieved if certain of the Colleges are rehoused in buildings specially constructed and in close proximity to one another.

(5) We therefore consider that the establishment of a University of Baghdad necessitates the acquistion of a main site for the University Campus. We have seen a number of sites, and do not recommend a site that is not readily accessible from the city. In our opinion, the site to the south of the city, which comprises a stretch of the bank of the Tigris and has an area of between three-quarters of a million and one million square metres, should be acquired forthwith for this purpose. While it will not be possible to move all Colleges to the new Campus (for example, the Medical College with its excellent new buildings and its relationship to the Hospital must remain in its present position; and for other reasons the College of Agriculture of the University must remain at a distance from the capital), plans should be laid for an early start on buildings for other Colleges.

(6) The Draft Law assumes that existing Colleges will retain their separate collegiate status and administration. We concur in this as a practical measure for the purposes of teaching, accommodation, and discipline of the students. In our view, however, a University is primarily constituted of Faculties, which organize the curricula, the syllabuses, and the examinations of groups of related subjects, viz. Arts, Science, Medicine, Engineering, Law, etc. The existence of Faculties and Faculty Boards is, in fact, the only means by which an academic cross-link can be established between Colleges which have common interests in the teaching of particular subject, and by which the scope of teaching and standards of work in one College can be equated with those in another.

(7) With these general considerations in mind, we submit our detailed comments on the Draft Law for the University of Baghdad. We have used the English text which was provided for the meeting of the Council of Higher Education held on 19th April, 1953. Our proposed alterations or additions are shown in

sions regarding the establishment of a University of Baghdad. We were subsequently given copies of the Draft Law, and were asked to comment on the propasals contained therein. We had also the advantage of attending a meeting of the Council for Higher Education at which the Draft Law was discussed. We accordingly make the following comments:—

(1) We are strongly in favour of the establishment forthwith of a University of Baghdad. As we have indicated in the preceding pages, much excellent work of University standard in higher education is being carried out in various Colleges. We consider that the time is now ripe for consolidating the work of these Colleges by the creation of a full University.

(2) Degrees, Diplomas and Certificates granted by a University of Baghdad, representing in fact a University for the whole of Iraq, would in due course carry greater international prestige than Degrees and Diplomas granted by individual Colleges. We consider that the creation of a University is therefore a matter of great importance for the national advancement of Iraq.

(3) At the same time the creation of a University could easily do more harm than good unless every action necessary were taken for the stablishment and maintenance of high academic standards. Primary essentials are the complete academic and financial independence of the University, so that its destiny shall remain entirely outside the vagaries of politics. Further, the members of its teaching staff should be guaranteed adequate salaries and conditions of employment consistent with international academic standards. Of all the elements in a University, the quality of the teaching staff is by far the most important.

(4) We do not consider that it is sufficient simply to name certain existing Colleges as the constituent Colleges of a federal University. Apart from the consideration which we bring forward in a later section, this procedure would fail to secure two conditions which appear to us to be indispensable. In the first place, it is necessary to avoid the existing duplication of equipment (and also of courses to some extent) and to

important one, where we see the possibility of a highly valuable transfer from Iraq to England especially for the training of Iraqi students who mean to be teachers of English in Iraqi Secondary schools. This is the plan which is being put into operation this year for a mission of selected students from the Higher Teachers' Training College and Queen Alia College. We strongly recommend that a regular system of transfer be arranged so that the whole of the selected students' third college year is spent in an English Teachers' Training Colege. There each student will follow academic courses as well as courses in teacher-training, and if only Iraqi is sent to each of the Training Colleges he will perforce speak English the whole time. At the end of the third year, the should be able to return to his Iraqi College and successfuly complete the fourth year in all the subjects demanded; and his English will be vastly better.

Apart from this category of students, the normal procedure should, in our view, be for the Iraqi student to obtain his **licence** before being sent abroad for further study. We feel obliged, however, to record emphatically that in no case would such a student be likely to be recognized in England as a post-graduate student. He would have first of all to secure his first British degree, namely his B.A., or an approved equivalent. After attaining that, he would normally work for one or two years in proceeding by examination and thesis to his M. A. or M.Sc.; then he might hope, after spending a further two years on research work, to proceed to the Ph. D. Some of these students after completing an M.A. or M.Sc. course in London, might profitably return to Iraq and work there for an external Ph.D. of London University. It is also incumbent on us to point out that, when Baghdad has established its own University, its degrees will not for some time be accepted as conferring on its graduates the status in British Universities denoted by a British B.A. It will have taken the first steps, however, in the direction of that international academic currency.

V. THE UNIVERSITY PROJECT

(a) Comments on the Draft Law

At our initial meeting with His Excellency the Minister of Education we were told of the present state of discus-

further period in a special G.C.E. class organized by the College of Arts and Sciences. It would appear to us, however, that one year's training is not sufficient to bring even promising pupils from the secondary schools up to the standard required to secure passes in three Ordinary and two Advanced subjects. Moreover, the requirements, as at present formulated by British Universities, only accept three Ordinary and two Advanced passes when these five subjects are taken at one and the same examination; they demand four Ordinary and two Advanced passes if the examination is spread in units over two or more years. Hence it may be more advantageous to enter the pupils of this G.C.E. class for examination in four Ordinary subjects at the end of their first year, although they will also have been studying in the meantime the two other subjects which they will later offer for examination at Advanced standard; at the end of the second year they would offer these Advanced subjects and any of the Ordinary subjects in which they may have failed in the previous year. This procedure seems to us most likely to secure the objects for which the class has been started.

We think that this scheme, if carefully restricted to pupils who show high academic promise, is educationally better than another suggested mode of effecting transfer from the Iraqi to the British academic scheme — namely, the plan by which it would be possible for a student, after two or three years of College education in Iraq, to obtain entry to a British University and perhaps also to secure the remission of one of the four years required for a degree course. We should, however point out that if the special G.C.E. class is successfully continued in the College of Arts and Sciences, it will necessarily deprive the Iraqi Colleges of some of their most promising students.

On all grounds, therefore, we are convinced that the best academic training in England for an Iraqi student would be provided by entry to an Honours School of a British University after he has attained a high standard in his **licence.** If he statisfies normal entrance requirements by exemptions in virtue of his **licence** or by examination, he would then be in a good position to succeed in the severe competition for a place in the University of College of his choice.

There is one other point, and that a special and very

Ministry of Education. The largest contingent, both of mission students (308) and of private students (approximately 400), are studying in the United States; the next largest (193 mission students and 50 private students) are studying in Great Britain. The average annual cost of maintaining a student in the U.K. is I.D. 750, and in the U.S.A. I.D. 1,000. The toltal direct annual cost to the Government of mission students is I.D. 600,000, to which must be added not less than I.D. 1,000,000 which leave the country for the maintenance of private students.

Of the students sent on mission to the U.K., by far the largest number is composed of students who have passed the Secondary School (Baccalaureate) Examination but have done no work in any College in Iraq. Yet out of 136 such students, about whom details were available, only 11 are shown as having been sent for technical training, whereas 125 are studying for University entrance examinations. In the course of the present year 12 students from the Higher Teachers' Training College and Queen Alia College, after two or three years' training in these Colleges, are to be sent for one year to Tchears' Training Colleges in England. Only nine students who have completed their courses for the licence in Iraq now reading for degrees in British Universities.

Exact figures for the distribution of students in receipt of grants from the Development Board were not available to us.

This general pattern and direction of educational missions to British Universities (and perhaps also to other foreign Universities) seem to us to call for some reconsideration. A student who has been sent straight from his Secondary School on a mission, with a view to entering a British University, needs to go to some other educational institution in the U.K. for at least two years of further training before taking the G.C.E. examination and beginning his University studies, and he requires three or four more years to complete them. The very great expenditure per student which this involves appears to us to be economically wasteful, and we consider that this system should be discontinued.

We have noted with interest the experiment of seeking to train chosen pupils, after their Baccalaureate, for a

Advanced level, in Applied Mathematics and Physics; and that the theoretical content of the four-year course will reach that of Part I of the London B.Sc. (Eng.). It may be explained that in the General Regulations for the B.Sc. (eng.). examination, Part I is reached after terms of study and Part II after a further four terms. Before entry to the Faculty of Engineering a student must have passed at Advanced level in the G.C.E. in three subjects; these must be either Pure and Applied Mathematics as a combined subject, Physics and Chemistry, or alternatively Pure Mathematics, Applied Mathematics, and Physics at Advanced level, but with this combination of three subjects a pass in Chemistry at Ordinary level is also necessary.

If these standards are reched, the licence of this College might secure the remission of two of the four years of training prescribed for Engineering students in most British Universitiees.

(h) College of Agriculture

It is premature to equate standards in this College with those of English University institutions. Its programme of studies holds out promise of development which would align the College more closely with approved institutions of higher education, provided that the academic quality of its students is raised, that continuity of instruction at the requisite level is maintained (e.g., by more permanent tenure of professorial staff appointments), and that closer liaison is established with the research stations of the Department of Agriculture.

2. Transfers from the Iraqi to the British Educational System.

It might be well in the light of the foregoing analysis to inicate here the points at which transfer from the Iraqi organization to the English one would appear to be most profitably made.

In the present year, 531 Iraqi students are in receipt of grants from the Ministry of Education for study in foreign countries; in addition, there are 145 students in receipt of grants from the Development Board, and approximately 1,094 studying abroad at their own expense or that of their families. Fourteen countries are represented on the list supplied to us by the Director of Missions in the

to similar developments in British Universities. For the time being, we regard its standards in the established Arts disciplines (and in particular in English) as comparable to those of the Higher Teachers' Training College, but we are less certain about standards of attainment in the basic Science subjects. The holders of the licence of this College in Arts subjects, may therefore be placed on the same footing as those of the Higher Teachers' Training College in respect of admission to British Unoversities.

(d) Royal College of Medicine

Although we were greatly impressed by the organization of studies in this College, we are not in a position to make any pronouncement on relative standards with British medical schools, as none of us is expert in this field. We would mention, however, that the medical curricula in British Universities are ultimately approved by the British Medical Council, and we suggest that expert advice should be obtained from an experienced member of the Medical Faculty in a British University.

(e) College of Commerce and Economic

For the reasons which we have set out above in Section III(d), it does not appear to us that the syllabuses and methods of instruction at this College will allow of comparison at any stage with those of British University institutions.

(f) College of Law

The syllabus and methods of instruction in this College, as at present organized, constitute an introduction to the professional and technical practice of Law. They provide neither the general educational content nor the academic approaches to the study of Law which form the staple of instruction given in the Faculties of Law in British Universities. It is therefore impossible to assess the **licence** of this College in terms of the certificates and degrees of British Universities.

(g) College of Engineering

It is thought by the teachers of the College, and we share their opinion, that, under the revised courricula now being developed, its best students may reach after two years the standard of the Intedmediate B.Sc. Examination of London University, or of the G.C.E. examination at

the nature of Arts and Science syllabuses) this is more likely to be attainable at the end of the second year in Science subjects, whereas in Arts subjects it would seldom be possible before the end of the third year in view of these considerations, the **licence** granted to successful students at the end of their fourth College year in Baghdad cannot be regarded as the equivalent of a British first degree (B.A. or B.Sc.). The most that can be hoped is that a specially recommended holder of the **licence** of this College, who has qualified in the right combination of subjects, might be admitted to complete a course for a first degree in a British University after two years' study.

(b) Higher Teachers' Training College

The professional purpose of this College properly requires that the general structure of the courses of study shall be different from that at the College of Arts taken at the College of Arts and Sciences is replaced in this College by general courses in Education, and the science courses comprise three Science subjects in addition to Arabic, English, and General Education. This structure of courses makes it still more difficult than in the case of the College of Arts and Sciences to equate standards of knowledge attained in the subjects common to both Colleges with those required for admission to British Universities. In the case of English the standard in both Colleges, is undoubtedly of comparable height, but in the case of science subjects the standard in the Higher Teachers' Training Colege would appear to be lower. As, moreover, the subject of General Education is not normally a component of an English first-degree course, it would seem that the holder of a **licence** from the Higher Teachers' Training College could not hope to obtain af rist degree from a British University in less than three years.

(c) Queen Alia College

As this College has recently begun to evolve a new conception of its own specific function in higher education and is therefore in a transitional stage of experiment with new types of syllabus, it is not easy at this stage to find general standards of comparison either with other Colleges in Iraq or with British educational institutions. We have indicated our high appreciation of this development, and we shall later on suggest means by which it may be related

Iraqi and British Colleges can therefore begin only at the end of the second year of College education in Baghdad. At this stage, moreover, in all those studies where a good command of English is essential, standards in Iraqi Colleges almost inevitably fall far below the corresponding levels in Britain. On the other hand in a wide range of scientific and technical subjects the gap may be less wide.

Bearing these general considerations in mind, our obervations of the progress of Iraqi students through the Higher Colleges leads us to think that we may be able to indicate points at which comparable assessments with those of English University students may be made. Since, however, conditions differ greatly as between the Iraqi Colleges, it would seem better to make these assessments for each College separately.

(a) College of Arts and Sciences

In both sections of the College students spend two years pursing general ourses (i.e. English, Arabic, and three other subjects in Arts; five science subjects in Science). We are of opinion that in general the best of the Iraqi students will at the end of these two years have reached in several subjects a standard equal to that required for entrance to a British University. It must however be repeated at this point that almost all British Universities require for entrance not only specified standards in separate subjects but in prescribed **groups** of subjects (for example: one ancint language, one modern language, English language, one science or mathermatics. and two other subjects — out of which six subjects two must be offered at G.C.E. Advanced level). Hence, for admission to a British University, the Iraqi student must satisfy the specific group requirements of the University in which he wishes to study*.

If, in addition to this, his attainments in his advanced subjects, as indicated by the G.C.E. examination, are sufficiently high, he may perhaps be exempted from the first ("intermediate") year of a four-year academic course. Our impression is that (owing to essential differences in

* By special concession, several British Universities grant formal exemption from matriculation to Iraqi students who hold the Baccalaureate certificate together with certain specified additional qualifications.

recent years, the staffs of our Universities have tended to be recruited from men whose training has followed the lines indicated above, though, of course, a University will always try to recruit to its staff the best exponent of the required subject however or wherever he has received his training.

V. COMPARABLE STANDARDS AND EQUIVALENCES IN THE IRAQI AND BRITISH SYSTEMS

1. General Comment

In British schools and colleges students work essentially in their native tongue, English, and it is always presumed that any students coming from other countries should have reasonable competence in the language. This makes any equation of standards between British Colleges and those in which the language of instruction is not the mother tongue a matter of extreme difficulty.

All home students entering British Universities must have pased the General Certificate of Education in English at the Ordinary level. Although described as the "Ordinary level", this is in fact a test of some sverity even for those whose native tongue is English, and it is undoubtedly a test of great severity for those whose native language is not English.

The Iraqi pupil works in written Arabic. The effort required to learn this medium and to study through it involves a considerably greater effort than the corresponding effort required of the British pupil using English. This has its effect upon average stanards of attainment in all subjects. The Secondary School Leaving Certificate (Baccelaureate) of the Iraqi Ministry of Education represents in our opinion, after visiting a number of secondary schools and after discussions with appropriate authorities, an attainment of knowledge in basic subjects corresponding to that attained by the average British secondary school pupil one year prior to the Ordinary G.C.E. examination.

It follows from this that the holder of the Iraqi Baccalaureate (which is the normal requirement for admission to the Higher Colleges) is at least two years behind the achievement of the minimum entrance requirements of a British University. The comparison of standards between

is a strong effort to extend it to three. In these two years the student studies from day to day both the academic subjects which he will later teach and also all that pertains to the educational theories and methods of teaching them. Hence, in the past, the level of learning reached in the Training Colleges has been considerably lower than that attained in a University; and Training College students have found employment almost exclusively in Primary schools. However, under the new system of Secondary Modern schools and the increased demand which they are making and will continue to make for teaching staff, it may well be that they will recruit both University-trained and Training College-trained teachers.

Further, the introduction of the G.C.E. bears on University practice in matters other than those concerned with the production of Secondary School teachers. Up to thirty years ago, the normal period of study required for a degree course, whether Pass or Honours, was three years. Later, in some Universities, a student could enter an Honours Course only after he had studied for one year in the University; and his subsequent Honours Course demanded three further years. But in alomst all Universities this four-year demand for an Honours Course may be reduced to three, if the student's achievement in the G. C. E. examination is sufficiently good. In most Faculties of Londan University an appropriate G.C.E. result can secure exemption from the first or "Intermediate" year of a four-year course.

Post-graduate work in our Universities is undertaken by men and women who wish to attain the highest posts in their profession, and, especially by those who wish to devote their lives to research and to University teaching. In many Honours Schools, some part of the final year's work consists of a small piece of original work, such as the preparation of a short dissertation. If the candidate secures an appropriate first degree (B.A. or B.Sc.), he may proceed to a first post-graduate course for the M.A. or the M.Sc. The whole object of this is to train him in the methods and techniques of research appropriate to his subject. If he proves himself skilled in this preliminary research he may then proceed to work for the Ph.D. or D.Phil.; and to achieve this degree his reasrch must be, in some way, an original contribution of knowledge. Of

old structure the examination was essentially for the Grammar School type of pupil. It was conducted, each in its own particular way, by eight University Examination Boards (or Syndicates, or Delegacies, according to the local phrase) whose examinations were accepted and approved for their purpose by the Ministry. These boards are new authorised to conduct the G.C.E. examinations. At the eight Boards the so-called Northern Universities Board (the N.U.J.M.B.) and the London University Board deal with about 75 per cent. and the other six divide the remaining 25 per cent. of the school population. In details of subject, standards, syllabuses, etc., the examinations of all these eight bodies are submitted to the Secondary Schools Examinations Council, which consists of some thirty-two representatives of various educational interests and experience. On the advice of this Council the Minister approves the examinations and authenticates all certificates of the General School Certificate of Education.

The Grammar School pupil who wants to be a teacher, will normally seek admission to a University. Alternatively he may seek entry to a Teachers' Training College. There are very many such colleges, many of them having been set up recently by Local Education Authorities. All have to be recongnized by the Minister. From 1929 the academic control was put into the hands of Training College Examination Boards. On each Board the regional University or Universities were represented, as were the teaching staffs of the Training Colleges themselves. In 1947 however, as an outcome of the McNair Report, these Training College Boards were abolished, and each University was asked to bring within its protective orbit the Training Colleges in its area. It is too early yet to say what success the new plan has achieved in the attempt to link the training of all teachers, both primary and secondary, more closely to the Universities, for the pattern of the Training Colleges is very different from the strictly academic one. A teacher trained in a University Department of Education takes, first of all, after at least three years of University study, a degree in his academic subject or subjects: he then for a further post-graduate year studies the philosophy and techique of Education. As against this four-year course, hitherto normal for Secondary School teachers, the Training College course lasts only two years, though there

to enter a University; it is merely a qualification for entry if other conditions are satisfied. For example, the so-called Matriculation demand has to be common to the Faculties of Medicine, Law, Technology, Science and Arts: hence it has to be planned as a lowest common denominator. The result is that some basic Faculties demand standards, in specified appropriate subjects, considerably above those of the minmum Matriculation requirement. In recent years, the large increase of applicants for admission has meant that, in the basic Faculties of Arts and Science, few students have secured admission with qualifications no greater than minimum Matriculation requirements.

The complete reorganisation in 1950 of all Secondary School Examinations according to the plan of the General Certificate of Education required the Universities to restate their entrance requiremtns in terms of the new Certificate. Generally speaking the ordinary minimum requirement is a pass in three (or four) subjects at Ordinary level (of which one must be English Language), and in two other subjects at Advanced level. That is the present system. It is due for reconsideration in 1955, when it may or may not be modified. It is important to note that at present there is a large element of interchangeability between the particular requirements of one University and that of all others: however, some Faculties in some Universities, e.g. University of Londan, formally impose additional requirements for the admission of students.

Further, all State Scholarships for Universities (about 2,000 per annum) are awarded on the General Certificate of Education examination. In future, also, there are to be annually some 8,000 to 10,000 Local Education Authority awards to University entrants; but the Universities are, of course, left with absolute freedom to take or reject an applicant. At the moment, since most departments cannot take in all those who seek entry, many who have the formal qualification find it imposible to secure a place.

As the new General Certificate of Education plays so large a part relationship between University and Secondary School Education, semething may be said of it here. It is the new pattern of examination which replaces the former School Certificate and Higher School Certificate. In the

provide for about 25 per cent. of our secondary school pupils, the Secondary Technical Schools less than 5 per cent, and the rest go to Secondary Fodern Schools. The Grammer Schools, however, continue to include Science and also certain technical subjects. The whole plan for reorganising Secondary education on the lines indicated above must be regarded as in the experimental stage, and still open to several criticisms.

The leaving age at Secondary Modern and Secondary Technical Schools is normally fifteen years, but two-thirds of our Grammar School pupils remain at school to the age of sixteen, the remainder staying on until eighteen.

Broadly speaking, the further education of pupils who have left Secondary Modern and Secondary Technical Schools is provided, for those who seek it, in Technical and Commercial Colleges attended after the puipl has spent the day working in industry or commerce. Although a few of such pupils complete their education in a University, very many obtain full professional qualifications in law, engineering, accountancy, architecture, banking and many other professions.

The Grammar School pupil who leaves school at 16 usually goes into industry or commerce. Those who do not leave school until they are 18 generally seek entry to the Universities or to the professions. For some professions, a University course prior to entry is traditional; for example, medicine, and Secondary School teaching. The professions most usually entered in this way by Arts students of Universities are those of teaching and the Civil Service. Intending teachers try to get into a University in order to study for an Honours Degree in either Arts or Science.

In theory the minimum entrance qualification to a University is the possession of a Matriculation or Matriculation exemption certificate. Much confusion exists in Iraq about the nature and the demands described as Matriculation requirements, and the confusion has been increased by changes in these demands since about 1936. First of all, it must be remembered that Matriculation requirements are the minimum degree of certified knowledge required for entry to any one of the University Faculties. The possession of this certification does not constitue a right

of medical service, the studies in these Colleges should definitely be raised to a University level.

IV. THE ENGLISH EDUCATIONAL SYSTEM

In England, compulsory education starts at 5 years of age. For the great majority of children it is provided in Primary (Elementary) schools maintained by the Country and Borough Authorities (called generally the Local Education Authorities) and controlled for the most part by the Minister of Education. For the purpose of this Report private schools at this level need not be considered.

As pupils in Primary schools reach the age of eleven, an attempt is made to classify them into three groups, corresponding to the three distinctive types of secondary school into which our secondary educational system was divided in 1950. Prior to this, most secondary schools were of the kind called 'grammar schools'; their curriculum was basically literary and humane, but since 1902 they had taken increasing interest in such subjects as chemistry, physics, and even handicraft, without letting the new subjects upset the essentially literary basis of the Grammar School. The 1950 arrangement gave a fresh meaning to 'secondary' education. In earlier days it had generally meant education for those whose schooling was to be continued beyond the period defined by law as the earliest school-leaving age. Now, however, as compulsory schooling must continue to the age of fifteen, all youths between the age of 12 and 15 are described as 'secondary' school pupils. This has naturally meant a large increase in the number of 'secondary' pupils; it has in fact been trebled. But by the deliberate plan of the Ministry, this trebling was to be brough about without increasing the number of grammar school pupils. Two new types of secondary school were devised, the Secondary Modern and the Secondary Technical, and each of these types was to have as many pupils as had the Grammar Schools. So far, there have been two obstacles to the fulfilment of this plan. First, the supply of school buildings and of qualified school staff has been insufficient for expansion at the proposed rate. Secondly, and more seriously, the prestige which the Grammar Schools have built up is so high that most parents want their children to get their secondary education in a Grammar School. At present, the Grammar Schools

in an educational institution of such major importance.

Courses

The courses extend over six years. Right from the beginning instruction is in English, except in Forensic Medicine and Public Health. Entrance to the pre-medical year requires a minimum of 70 per cent. of the marks in Chemistry, Physics and Biology, that is, in the Science group at the Raccalaureate Examination. Thus a high standard is demanded at entry and this sets the pace for the whole of the six years' work.

The pre-medical year, covering work in Chemistry, Physics and Biology, is followed by two pre-clinical years, with the study particularly of Anatomy, Physiology and Biochemistry. This is followed by the three clinical years' after which the young qualified doctor has normally one year in hospital residence.

These courses follow closely along the lines of medical schools elesewhere, and we notice particularly that the Medical College already recognizes the important principle of having External Examiners, thus securing the maintenance of high standards. In one year at least the President of the Royal College of Physicians of Britain was visiting External Examiner.

Students

The present entry of students, carefully selected, is of the order of 80 a year. This number should be increased. It will be possible to take up to 150 when the new laboratories are completed: the needs of the country require an intake of 250 a year. At present the majority of doctors go into medical practice and generally their desire is to work in the City of Baghdad or in other large centres. There is still a great need for doctors in rural areas. There is also an almost untouched field of work in Public Health; at present there are only two or three Public Health Officers in the country. Physiology does not at present attract many students because it does not lead directly to private practice.

The Colleges of Pharmacy and Dentistry

We did not inspect or study the position in Pharmacy and Dentistry in detail, but would record our view that for the development of these important branches

Buildings

Without doubt the Medical College has the buildings and the best equipment of any of the Colleges which we saw in Baghdad. This is true even at present and will be greatly strengthened when the present new buildings are completed. It is quite clear that the Medical College is firmly established in its present position vis a vis the hospital and must remain where it is independently of the establishment of a University Campus. The teaching hospital associatd with the College already has over 700 beds and can be regarded as the main medical centre of Iraq. This too clearly must remain. Apart from the College of Agriculture, this is the only case where we feel that existing buildings definitely tie a College to its present position.

Equipment

The high standard of equipment available throughout suggests to us that adequate funds are available, as well as the knowledge requisite for proper organisation.

Library

There is a well-equipped Medical Library and we formed the opinion that in the Medical College more adequate use is made both of textbooks and journals than in the libraries attached to other colleges. We were infromed that whilst special instruction in English had not proved successful, nevertheless the students, being forced in the course of their work to study in a foreign language, become familiar with the appropriate books and journals.

Staff

There are 25 full-time Professors in the Medical College; five of whom are British nationals under contract, six are Dutch, nine are Iraqis, and there are at present five vacancies. Full-time Professors are not allowed private practice, but the Graduate Assistants whose pay is meagre are allowed to to practise privately.

As in other Colleges, it would seem that more junior staff is urgently needed, especially in the grade of Assistant Lecturers and and Demonstrators — and while the continuity of policy, so desirable in Departments, would here seem to be adequately provided for, we regard frequent changes in the Deanship of the College as very undesirable

Courses and Students

There are two outstanding features about the courses in the Law College. In the first place all instruction is given in Arabic, and we understand that attempts to teach in English in the first year of the courses failed. Consequently the students through their attendance at College gain little, if any, proficiency in the English language.

In the second place the work throughout the whole of the four years is essentially vocational. That is to say, it deals with all phases of Law: Constntutional, Penal, Civil, Contract, Administrtive, Commercial, Financial, International, and so on — and it includes a small amount of History, Political Economy and Finance relevant to legal studies. This means that the students passing through the Law College receive no general or cultural education after they leave their Secondary School. The majority of the licentiates, when they leave the Law College, go into the Civil Service, or into various grades of Local Government, as well as into the legal profession itself. On graduation we understand that they are entitled to plead in minor courts and, after a certain number of years, in the higher courts. We were informed that no less than 80 per cent. of the representatives in the Chamber of Deputies are graduates of the Law College.

It will be clear therefore that the work in the Law College plays an enormously important part and has a very great influence throughout the whole of Iraq. However learned in the law those who graduate at present from the Law College may be, they have not received that instruction which would enable them to take the broad view so essential to those who have such a dominant part to play in Government affairs. We refer below (in Section IX) to certain changes which we believe to be desirable and which we know are in the minds of those who have studied the problem long and closely in Iraq itself.

(h) The Royal College of Medicine

General

Throughout the whole of Iraq there are less than 1,000 doctors and the present output of about 40 qualified practititioners each year must still be regarded as inadequate. We would say at once that we were greatly impressed with the organisation and the sandard of work in the Medical School.

of entry is, as usual, the passing of the Baccalaureate Examination at the end of the Secondary School course. Numbers of students at the Law College have shown some remarkable fluctuations. A short time ago a Government policy of numerous free places led to a jump in numbers to over 2,000. Although the figure has been reduced to approximately 1,000, the College is still very crowded. There are day and evening courses, and it is necessary for many of the lecture courses to be repeated two, three, and even four times.

Buildings

There is not the need in a Law School for very specialised classrooms or laboratories, and the main difficulty in the existing building is a restriction of space, so severe that classes have to be duplicated. During the course of our inspection we noted that nearly all the classrooms were almost, if not entirely, full.

Library

The library of the College of Law is probably the best law library in Iraq. Indeed, it provides a very good basis for a national reference library in Iraq. Indeed, it provides a very good basis for a national reference library in the field of law, both in foreign languages and in Arabic. The fact that much of the law as practised in Iraq is based upon the French system rather than the British has meant that a considerable proportion of teachers receive further training in France and that there is therefore a good selection of French books on legal subjects. Whilst the Law Library thus forms an excellent basis for a reference library it would appear to be very little used by the average student, perhaps even less than in other Colleges. Once again there is the all-important necessity of including the habit of using a library.

Staff

There are 14 permanent full-time teachers, who are not allowed private practice, and these are assisted by numerous part-time lecturers, many of them judges in the higher courts of the country. This maintenance of contact with the practical application of the law is common in law schools elsewhere in the world, and broadly speaking is to be commended.

much larger number of skilled artisans of various kinds. The provision of technicians and artisans is dealt with in an Appendix to Section VII of this Report.

Practical Training

Just as in the full preparation of a medical man his academic education must be copleted by extensive courses of clinical work, so the preparation of the professional engineer must be completed by practical training in his special branch. We were therefore interested to learn of the time spent by the students during the College courses in Workshop Practice at the Baghdad Technical School and also of the practical experience gained with Government Departments or with private firms during the long vacations. More remains to be done and here the parallel with certain European countries is suggested, where an additional "practical year" is demanded before the Degree or Diploma is awarded. To build up the engineering profession in Iraq on a sound basis, the young engineer should not only attain a good academic level in his college studies, but should also have acquired adequate practical experience before being awarded a degree. We therefore suggest that, after the student has completed the examinations at the end of his first year in the College, he should then receive practical training outside over a period of 14 months. During this period he should remain a member of the College and should report weekly in detail on the experience he is receiving. Finally, before returning to College he should write a summary of the training he has received, and this summary should be certified by the head of the organisation in which he has been engaged. His subsequent period of practical training gained during long vacations should be similarly summarized and certified. In this way, the College authorities can take full responsibility for both the academic and the practical preparation on awarding the final qualification. Such a system would also contribute in the course of time to the building up of a sound "esprit de corps" among Iraqi engineers.

(g) The College of Law

General

The College of Law is one of the oldest of the institutions for higher education in Iraq, having been founded as long ago as 1908 under the Ottoman regime. The condition

carry on professional work, such as acting as consultants, outside the College. So long as the College Council can exercise control to ensure that Professors give first priority to their College duties, this arrangement is generally desirable. Such arrangements are to be found in most European Universities.

Courses

The courses in the Engineering College follow the pattern extending over four years which has been found generally successful in engineering colleges else-where. There is in the first place a restricted entry. Students must have obtained a minimum of 70 per cent. in Mathematics and Physics in their Baccalaureate Examination. It is noted that in the first year three hours a week are devoted to instruction in English, and that all examinations throughout the College courses are in that languge. The students are thus brought into early and close contact with their textbooks in the English language and, through habitual use, become familiar with technical terms.

A large proportion of the work in the first two years is devoted to the sciences that are basic to engineering. Apart from some assistance which is obtained from teachers drawn from the Higher Teachers' Training College, instruction is handled entirely by the staff of the College, and the usual question arises, whether economy could not be effected in such work if the College were on a University Campus, so that this instruction could be given in the central science department.

Students

It has already been noted that special qualifications are needed by students for entry to the Engineering College. Even so, with an intake of about 90 per year (including a small number of women), there is a considerable wastage in the first and second years. This we consider is as it should be, if the College is to maintain a high standard of work. The number of licentiates would appear to be broadly suited to the needs of the country as far as can be judged at the present time. In this connection we would observe here that a fully trained engineer from the Engineering College can only carry out successfuly his professional work if he has working under his direction a suitable number of technically-trained subordinates and a

it should be amongst the first to be erected in order to avoid expenditure of more money on the present site.

Equipment

The Dean, Mr. A. C. R. Ritchie, and his staff have a clear understanding of the laboratory equipment that is needed. Much of this is already on the premises and is being installed; more is on order, and we understand that the funds made available for equipment and installation are satisfactory.

In the less-populated European countries, such as Sweden, Denmark and Switzerland, the principal Engineering College serves also as the chief governmental engineering research centre of the country. In the present state of development of Iraq, this would appear to be a desirable future development of this College. For this to be possible, further well-qualified staff and increased space and extensive equipment would, of course, be necessary.

Library

Most of the instruction in the College is given in English and the library has a good range of standard works. As we notice in other cases, the chief gaps are in runs of periodicals, though most of the important current journals are available.

This library, whether it remains separate or forms part of a large University library, should be expanded to become the principal technological library of Iraq. It should then, in addition to serving the College, render a national service to professional engineers in all parts of the country. Again a parallel is found in Switzerland.

Staff

The criticisms which have been made of the staff position in certain of the other Colleges, in view of the temporary nature of their senior appointments, would seem to be less serious in the case of the Engineering College In this case visiting Professors are performing the work which is proper to their position, such as stimulating studies into irrigation engineering, and so on. Again, however, there would appear to be need for more appointments in the lower grades of Demonstrators and Assistant Lecturers.

We were interested to learn that some of the Professors

members of staff are attempting research, but we feel that little can be accomplished until the work of the College is established on more permanent lines.

Courses

The present curriculum covers a course of studies spread over four years, divided into eight semesters. Since the College was started only three years ago no student has yet reached the fourth year and it is not easy to say what standard will be attained. At present every student follows every course and the general pattern is that common to many Agricultural Colleges, with a first year training in the basic sciences — Chemistry, Physics, Botany, Zoology and Geology — together with some English and Economics, leading on in the second year to Organic Chemistry, Soil Science and work in basic agricultural subjects, whilst the third and fourth years are devoted to essential agricultural courses.

In connection with the College, which has a total of 95 students, there is a special Secondary School where students get a grounding in the natural sciences before they actully enter the College, and we were impressed by the keenness shown by the pupils in this School.

(f) The Engineering College

General

The College was established in 1921 and in 1942 was reconstituted as a Higher College. Until 1951 courses were provided for Civil Engineers only, but in that year courses for Mechanical and Electrical Engineers were added. The College is still in its early stages and both the laboratory and library facilities are being built up. The present plans allow for about 70 engineers to complete their training annually 50 in Civil Engineering and 10 each in Mechanical and Electrical Engineering.

Buildings

The buildings occupied by the College would appear to be generally adequate for their purposes, and certain rooms are at present being adapted to serve as laboratories. The principal deficiency in the present accommodation is the absence of individual rooms for the staff. Further building extensions are being planned. If, however, the Engineering College is to become part of the new University and the College is to be moved to the central Campus, buildings for

that the College adjoins the large estate of the Experimental Farm. For this reason it would seem that further development of the existing site is desrable and that is would be difficult to contemplate the removal of the College to a central University Campus in Baghdad.

Equipment

We note that the equipment of laboratories, etc. is gradually being built up and we are greatly impressed by the amount of useful work which is being carried out at comparatively small cost by direct labour on the premises. Much of the furniture and fittings is being made on the spot and we commend a study of what has been done at the College of Agriculture to many of the other Colleges.

Library

The College has been the fortunate recipient of a large gift of books so that it is provided with two copies of many standard American texts. The library is for various reasons over-weighted with American naterial, and there is a comparative deficiency of books dealing with agricultural conditions in Europe and the Old World. This will doubtless be remedidd as the Iibrary is built up.

Staff

We were entertained at the College by the Acting Dean, Ian Briggs, who has had a long experience in the arid south-western United States, particularly through the University of Arizona. Such an experience is invaluable for an understanding of the conditions in Iraq, and the members of the College staff who have been similarly trained in the arid regions of the United States have a great contribution to make to the study of Iraqi agriculture. At the same time, however, as we have indicated in connection with other Colleges, a staff of visiting Professors, however well qualified, cannot form the basis for a permanent College with a continuing function and the success of the College of Agriculture must depend upon the training of an adequate number of permanent Iraqi staff.

We understand that at present the staff consists of the Dean, four Americans ,eight Iraqis (including three trained in the United States and one in Edinburgh), together with teachers from the Higher Teachers' Training College and others from the Experimental Station. Certain of the

one hand they have not been given a technical training which would enable them to be efficient office supervisors or managers, where they would require a practical knowledge of typing, book keeping, accounting, the use of office machinery and so on. On the other hand they lack the knowledge gained by reading in foreign languages in such fields as Economics, Economic History and Economic Geography, and thus do not attain anything like the standard wihich is required of graduates in Economics and Commerce in other countries.

We feel sure that this difficulty is already fully appreciated by the Dean and the immediate members of the staff working with him, and that he in particular is anxious that such changes should be made as will enhance the standing of his College and render his graduates of greater service to the community.

Students

There are far too many students in classes and no lecturer is able to give that individual attention which would be necessary if the work accomplished by students is to be regarded as of University status. It is clear that a large proportion of the students would benefit much more by courses of technical training, leaving a relatively small proportion who are able to benefit by higher studies. In our view therefore the organization of this College calls for considerable changes.

(e) The College of Agriculture

General

This College is under the control of the Department of Agriculture and was started under a temporary authorisation some three years ago. In a country such as Iraq, where agriculture is of fundamental importance there can be no doubt that a College of Agriculture should be of University status, and it is encouraging to know that the first steps towards this have been taken.

Buildings

The former military buildings occupied by the College some miles from Baghdad have proved adaptable for laboratories, workrooms, living and dining accommodation for the resident students. Although at present its work is not correlated with the work of the neighbouring Agricultural Research Station, it is a potential advantage

acquired, and we noted the current numbers of the more important periodicals in the broad field of Economic. There is also a considerable collection of works in Arabic, but the library lacks runs of periodicals and many of the older standard works.

We formed the opinion however that very little use indeed is made of the library by members of the teaching staff and still less by students. The students have certain prescribed textbooks, almost exclusively in Arabic, and receive in most cases duplicated lecture notes from their lecturers. As a result there is at present very little connection between the library facilities provided and the use made of them.

Staff

Much of the lecturing in the College is done by part-time lecturers who go to the College to give their lectures and then depart; as a result they have very little real contact with the students in their classes. This cannot be regarded as a satisfactory state of affairs.

Courses

The course, as with other Colleges, is designed to cover four years, and we looked carefully at the programme each year. In general terms it shows a close resemblance to the courses laid down for the degrees in Economics or Commerce at the University of Londan and elsewhere. The two subjects of general character are English, which comes into the first two years, and French, which we understand is taught over all four years. The other subjects range through Political Economy, Economic Geography, Commercial Mathematics, Accounting, Business Administration and Organisation, Economic History, Principles of Civil Law, Public Statistics, History of Economic Ideas, and various branches of law. All these, it will be noted, are subjects proper to a University course if based upon a thoroughly sound and wide general education.

Although the curriculm for each year looks impressive on paper, we observed that practically all the teaching is done in Arabic, and that the students rarely read anything outside the Arabic textbook prepared for the particular course, and we formed the opinion that the general result was unsatisfactory. It would seem to us that the students at the end of their course fall between two stools. On the

Associate Professors, and it is difficult to avoid the conclusion that their concentration on the task of training students in the art of teaching their subjects has taken up the time and energies which should normally be devoted to this aspect of academic work.

Courses

The majority of the subjects are taugh in Arabic, and in some subjects the range of student's reading is seriously limited by their weakness in other languages. We found that courses in general tend to demand too much memory-work. The inclusion from the very first year of courses in Educational subjects involves the curtailment of more strictly academic studies; thus the third of the three general subjects taken at the College of Arts and two of the five general Science subjects taken at the College of Science are replaced in both divisions by professional courses, and in the second case by Arabic and English as well. We note that the science courses devote an insufficient proportion of time to practical laboratory work.

(d) The College of Commerce and Economics

General

This College now has more than 1,000 students working in two sections, the morning students numbering rather over 400 and the afternoon or evening students rather over 600. They qualify to enter for a four-year course by passing the Baccalaureate examination and a test in oral English.

Buildings

The Building of the College of Commerce and Economics is in many ways one of the best College buildings, with lofty airy classrooms and two large lecture theatres, so that large numbers of students can easily be accommadated.

Equipment

The equipment required for the particular courses which are taught is not extensive and would seem to be adequate.

Library

As with other College Libraries the library at the College of Commerce and Economics is still being built up. There is a considerable range of modern works in English and other foreign languages which has recently been

a character that they must be permanently retained, and should it be decided to establish a University Campus we consider that the Higher Teachers' Training College should be accommodated in new buildings on that Campus.

Equipment

Because of the wide range of subjects in the Sciences and the Arts which must be covered, extensive laboratories-for example for Chemistry and Physios — are necessary, and have been provided. It should be borne in mind that elementary laboratories for Chemistry and Physics and also provided by the Colleges of Arts and Sciences, Engineering and Queen Alia; and while under the present organisation this multiplication is necessary, its continuance calls for very serious consideration. The remark applies also to equipment for many other subjects.

Library

The Higher Teachers' Training College has a considerable libary which at present is in course of rearrangement under the expert guidance of Mr. Sauders, whose work has been made possible by UNESCO. His rearrangement will doubtless reveal the gaps in series of books, but we note that a large proportion of the better modern textbooks are already available on the shelves. The major lack would once again seem to be in periodicasl, and a more systematic collection of standard works is also desirable.

Once again the fact that students do not have access to the stacks prevents them from acquiring a first-hand knowledge of the books on the shelves; hence the library facilities are by no means fully used. The students have not yet acquired the regular habit of spending odd hours reading in the library.

Staff

The total number of the staff for the year 1952-3 was 76, of which 18 were graded as Professors (three being part-time and two visiting), 14 Assistant or Associate-Professors (of whom three are part-time), and 44 Lecturers or Demonstrators (of whom thirteen are part-time). Except in Arabic and Chemistry the balance between senior and junior members of the staff is satisfactory, but we draw attention to what seems to us an excessive proportion of part-time members of staff. We found that little, if any, research was being carried on by the Professors and

Training College to train teachers for the Secondary Schools of Iraq for many years. Broadly speaking it may be said that all over the world the training of teachers for Secondary or High Schools may proceed by one of two ways. The first method, which is now that universally adopted in Britain, is for the prospective teacher to take a General or Honours degree in one or more subjects and then to spend, one post-graduate year in the educational training which leads to a Teachers' Diploma. The other method, familiar in America, is for the instruction in general subjects to proceed simultaneously with instruction in methods of teaching and in educational problems throughout the whole of the three or four years' course: in many institutions, the degree awarded for success in such a course is a degree in Education. The Teachers' Training Colleges in England which train teachers mainly for Primary of Elementary Schools follow a similar plan, except that their course comprised two years' study only, and hence the studies followed never attain to a University level. Nor, of course, have English Training Colleges power to award degrees. The successful student is awarded a Teacher's Certificate.

The Higher Teachers' Training College adopted and uses the second method, so that courses in theory and practice of education are undertaken in each of the four years of instruction. In contrast also to the other institutions of higher education in Baghdad, the Higher Teachers' Training College uses the American system of points or credits for courses followed. This system is especially applicable where a wide range of optional courses is provided, but in the case of the Higher Teachers' College, where the majority of the courses are compulsory, it would seem to be less appropriate. This opinion was also expressed to us by many of the teachers concerned.

Builings

Since a considerable proportion of the students at the Higher Teachers' Training College are in residence, the College buildings include extensive dormitory blocks as well as the accommodation which in necessary for the serving of a large number of meals and for recreational facilities. The buildings have been extended in recent years to meet the increasing demand and would seem to be adequate for their purpose. Nevertheless the buildings are not of such

hope that in due course the teaching in these fields will be developed and more closely adjusted to Iraqi conditions.

Courses

We consider that there is a work of very great importance in Iraq to be carried out by students who have had a full course of training in Home Economics. This is a field of study little known at the University level in Britain, though familiar in the majority of American Universities. In Britain there is, however, one College of full University rank, formerly known as King's College of Household and Social Science, and recently renamed Queen Elizabeth College, which is devoted exclusively to the range of studies generally understood by Home Economics in America.

Home Economics may be treated as a purely empirical study, in which case it remains at the level of a Technical School Training. But it can properly form the scientific element in a general cultural education, if it it based upon the study of its appropriate natural sciences, such as Physics and Chemistry; it can thus develop through the scientific study of nutrition and the preparation of food as an applied branch of the science of human physiology. Such work can clearly be regarded as proper to a University. Other aspects of domestic economy, such as child-welfare and the rearing of a family should be capable of similar development.

We note that more than one-third of the total number of students, about 155 out of 400 - 450, are boarders and we consider that this period of living in the College atmosphere is of great value.

The majority of textbooks in the specialized fields are of necessity in English, and we understand that the entry involves, in addition to the usual examination, an interview and a special test in English. A considerable proportion of the instruction is in English, and although there is naturally the usual difficulty in reaching an adequate familiarity with that language, we recongnise that a commendable attempt is being made to achieve this at the College.

(c) Higher Teachers' Training College

General

It has been the function of the Higher Teachers'

experimental, but we were favourably impressed by the progress which has been made towards the establishment of a broad and sound academic curriculum. In a later section of this Report we make detailed suggestions for the improvement of the academic standards of the students.

(b) The Queen Alia College

General

The Queen Alia College was established to provide for the higher education of women at a time when fewer opportunities were available to women leaving secondary schools than is now the case. Under the energetic and stimulating leadership of its Dean, Sitt Emat al Said, the College has undergone and is still undergoing the natural process of evolution. From a College which provided general courses in such subjects as History, Geography, English and certain of the Natural Sciences it has started to specialise in Home Economics and Social Science, a development greatly to be commended.

Buildings

Excellent use has been made in the adaptation of pre-existing school buildings, and the whole College may be regarded as adequate at its present stage of Development. Its proximity to the College of Arts has facilitated a number of inter-collegiate teaching arrangements.

Library

The library of this college includes books designed to provide a general culture and also to satisfy the Requirements of its own contribution to educational development. There is a good range of works, both in English and Arabic, but the collection has been built up on rather unsystematic lines. As with other College libraries the facilities provided are still inadequately used, since few of the students have yet acquired the libarary habit.

Staff

The Dean has recruited a staff suitably qualified to carry out the general courses which were previously the main feature of the College. To American and Candian training, in various branches of Home Economics and Social Science. We were impressed with the keenness of all members of the staff and their obvious desire to follow the leadership of the Dean in new developments, and we

the departmental rooms should be furnished more adequately. In this connection we recommend elsewhere as an urgent nocessity the appointment of an administrator, who can be called Clerk of Works or Superintendent of Buildings, whose duty should be primarily the maintenance of the building and its equipment and the supervision of its adequate repair and cleaning. At present such duties would seem to fall on the over-worked Dean. To take up the time of such a vitally important officer as a Dean with trifles like broken windows and collapsed ceilings or repairs to desks, is an extreme example of waste of resources.

Libraries

The Library of the College of Arts is still being built up, and we consider that the very small allocation of funds for this purpose is being wisely used. Our main concern is that at present inadequate use is made of the library facilities by the students and we suspect also by the staff. The building-up of an adequate library for an Arts College needs the full-time attention of a well-trained and knowledgeable librarian. The students also need to be trained in the ways of using the libary. Nothing is more important than that they should have free access to books, should be allowed to browse - that is to examine casually books whose titles interest them—and generally encouraged in every possible way to get to know and to use printed books.

Staff

Some of the remarks made above regarding the staff of the Science Departaments apply also to the staff in the Departments of the Arts College. There has been in the Arts College greater continuity in the Headship of Departments, and the balance of the staff is also better than in the College of Science. Taking the typed list which was provided for us, and including both full-time and part-time members of staff, we observe that out of a total of 38 there are twelve full Professors, seven Assistant Professors, and nineteen Lecturers. This balance is more in line with that which we consider necessary, but we still notice a comparative lack of junior members of staff.

Courses

The courses provided are still to be regarded as

courses. There is no provision for the teaching of geology. We regard geology not only as a basic natural science, but as particularly important in Iraq where so much of the wealth of the country is dependent upon the knowledge of its geology, both for the exploitation of its mineral resources and for the scientific study of its soils in relation to agriculture. We note also that the physical separation of the buildigs of the College of Arts and Sciences prevents at present the provision of courses in geography, especially physical geography, in the College of Science.

(ii) The College of Arts

General

The first appointments to the College of Arts, including that of its Professor of History who is also the Dean of the combined Colleges, Dr. A. A. Duri, dates only from 1949, so that no student at the time of our visit had yet completed the four years laid down for the full College course. We noted the rapid growth in the total number of full-time students from 104 in 1950-1951 to 185 in 1951-1952, to 296 in 1952-1953.

Buildings

The buildings at present occupied by the College of Arts cannot be regarded as other than temporary and in many Departments the accomodation provided is sadly indadquate. The Department of Geography, which depends largely upon maps and visual aids, as well as on octual collections of materials, requires special accommodation, and has been fortunate enough to receive it.

The other Departments rely mainly upon classrooms for general use. There are very few small rooms where the staff can hold seminars, or where there can be any approach to the individual contacts between staff and student which we regard as essential for a College life.

We consider therefore the present accommodation at the College of Arts to to be so inadequate that there is everything to be said for the earliest possible transfer of the activities of the Colege to a new building on a central site.

Equipment

Although less equipment is needed in the College of Arts than in the College of Science, the lecture rooms and

may be the services of visiting professors we consider it essential that the tenure of office of the Head of a Department should be long enough to enable him to carry through a continuous plan of development.

Taking the table of staff as presented to us, we find that the five Departments have in all a staff of nineteen. Of these no less than eight hold the rank of full professor; six others are named as Assistant Professors, leaving only five with the rank of Lecturer. This is a very different proportion from that which is normal in Universities. The more usual balance one or two Assistant Professors or Readers; two to six Lecuturers; and four or more Assistant Lecuturers or Demonstrators. We note the absence of those at the lower level, whose duty it would be to assist in the direct supervision of the practical work being done by the students. We return to this matter later.

We find that most members, if not all, of the senior staff are aware of the importance of research. It does not seem to us to be fully realised as yet in Iraq that no University institution can be considered a live on which does not carry out the teaching of students against a background of the active prosecution of research be members of the staff. This issue appears to us so vital that we devote a special section to it later in this Report. It is essential that the organisation of any College should provide adequate opportunities to the members of the staff both in time and money to pursue this aspect of University work.

Courses

The courses which are being worked out in the College of Science we consider to be on the whole soundly based, and to approximate to those courses in science which have proved successful in European and other Universities.

We refer later to the great difficulty which is experienced in the Arts College and in most of the great difficulty which is experienced in the Arts College and in most of the other Colleges in securing an adequate knowledge of the English languge and the ability to use books in that languge freely and easily. This is perhaps less appearent in the College of Science, where most of the instruction is given through the medium of English and there is less necessity for the writing of descriptive English.

We notice one very serious omission from the present

but its planning and lay-out are such that we do not consider it an adequate permanent home for the College of Science, and there is therefore no reason why a move should not be made to new buildings specially constructed on a University Campus if such be established. The importance of avoiding unnecessary expenditure on the temporary premises if this change is to take place should be constantly borne in mind.

Some of the Departments would seem to be adequately, if not well, provided both with laboratory accommodation and with space suitable for the research activities of the staff. In other Departments several members of the staff are compelled to work together in a single room. This is unsatisfactory both for the development of their own studies and research and for establishing the best relations between staff and students.

Equipment

The equipment now being gathered together has been wisely selected in consultation with the members of the staff, and we regard it as adequate for the present stage of development. We would emphasize however that much more equipment will be required as these studies develop.

Library

In a later section (Section VIII) we consider the whole library problem separately. We note that in this College the Departments have gathered together a good collection of modern textbooks and works of reference. The great weakness in nearly all subjects is the lack of runs of periodicals, which are absolutely essential to any advanced academic work.

Staff

The College of Science has recruited a well qualified staff with a variety of training and experience. We deal elsewhere with the general certain disavantages in the present distribution of staff in the College of Science which call for attention here.

It is in the first place essential that there should be continuity. Of the five Departments of Zoology, Botany, Chemistry, Physics and Mathematics only one of the professors who are Heads of Departments was holding office before 1952-3. No Department has had the same head over the four years of its existence. However valuable

visits to and met the teachers of the College of Arts and Sciences, College of Engineering, College of Commerce, College of Law, College of Medicine, Higher Teachers' Training College, Queen Alia College, and College of Agriculture, while separately or in groups they visited other colleges and schools.

The members of the Commission would like to record their deep appreciation of all the arrangements which were made for their accommodation and their comfort, of the delightful and spontaneous hospitality shown to them on so many occasions, and especially of the atmosphere of free and open discussion which they enjoyed on all occasions.

III. THE PRESENT ACADEMIC STANDING OF THE BAGHDAD COLLEGES

The first function of the Commission, as mentioned in the letter of appointment, was to "examine thoroughly the present academic standing" of the exicting colleges for higher education in Baghdad.

(a) The College of Arts and Sciences

General

The College of Arts and Sciences was established in 1949—50; hence no students have yet completed the four-year course. We have therefore been compelled to make estimates of standards likely to be reached rather than to judge from actual results. Owing to the fact that the building devoted to the Arts subjects is separated physically by a considerable distance from that devoted to the Sciences, the College of Arts and Sciences does in fact operate as two separate colleges, the effective link between them being that Dr. A. A. Duri is Dean of both. For convenience therefore we deal with them separately as the College of Science and the College of Arts.

(i) The College of Science

Buildings

The College of Science occupies buildings which are in course of conversion to a series of laboratories, and much of the advanced equipment is still being assembled. The building would seem to be adequate to serve the purposes of the College in the present formative, transitional phase,

In consequence of these instructions our Report covers a very wide field. The country of Iraq is on the threshold of changes of far-reaching significance in which, we believe, highter education will play a leading part, and we have endeavoured to make our recommendations definite and practical. In those parts of our Report where we have been critical we trust that it will be understood that our criticism is made with the sole object of applying to the problems of Higher Education in Iraq the experience which, between us, we have had of University life and work in many parts of the world.

II. PROCEDURE ADOPTED

We all reached Baghdad by different routes, and at different times on Friday, 10th April, 1953. It was the original intention that the Commission should remain in Iraq for four weeks and prepare its Report in draft form before leaving. Unfortunately only a short time before the members were due to leave Britain Sir Richard Southwell's doctors reported to him that he would be unwise in his state of health to attempt the journey and the work. At short notice Professor S. J. Davies agreed to serve in his stead and the Commission thereby had the great advantage of Professor Davies's wide knowledge of development in the field of engineering in many parts of the world, including many University Colleges. Owing to previous engagements however he was able to remain in Baghdad only until 20th April.

Two days after Professor Stamp left London by a devious route for Baghdad he received news by cable of a sudden family bereavement which necessitated his early rturn to Britain. Rather than abandon such an important Commission he decided, with the approval of His Excellency the Minister of Education, to remain in Baghdad until 21st April. The four members of the Commission thus spent together nine days of intensive investigation in Baghdad and then agreed on the main lines of their Report before separating. Professor Gibb and Professor Charlton remained in Iraq investigating in detail the work of the colleges in Baghdad, paying visits to Mosul, Erbil and Kirkuk, and in particular stuying the standard of work in the Secondary Schools.

The four mmbers of the Commission together paid

REPORT

I. INTRODUCTION

We, the four British University professors who sign this Report, were invited by the Government of Iraq through the Minister of Education to serve as members of an advisory commission to visit Baghdad in April, 1953.

In the letter No. CA/16/35230, dated 28th October, 1952, the purpose of the commission was described as follows:

"The function of the Commission will be to examine thoroughly the present academic standing of the College of Arts and Sciences, the Queen Alia College for Girls and the Higher Teachers' Training College, Baghdad, and to make recommendations with a view to narrowing and ultimately to closing the present gap between British University courses and those of the College concerned.

"The Commission's Report to the Minister of Education should contain in addition to such recommendations as are made an assessment of the present standards of the Colleges as compared with those of British Universities, the purpose of such an assessment being to facilitate the entry of Iraqi students to British Universities' courses at a point suitable to their present academic attainments.

"The Iraqi Government would also appreciate an assessment of the work of the College of Commerce."

On our arrival in Baghdad His Excellency the Minister of Education outlined to us the views of his Government regarding the scope of our work and our subsequent Report. We were asked to enlarge the sphere of our study and to consider the whole problem of higher education in its broader implications, including the Draft Law for the establishment of the University of Baghdad. In particular we were asked to examine the work in the Engineering College and the Technical School in Baghdad, and to take into consideration also the work of other Institutions of Higher Education which might form part of a future University, including the Medical College, with the School of Pharmacy and the School of Dentistry; the Agricultural College; and the Law College.

TABLE OF CONTENTS

I. Introduction.

II. Procedure Adopted.

III. The Present Academic Standing of the Baghdad Colleges.

IV. The English Educational System.

V. Comparable Standards and Equivalences in the Iraqi and British Systems:

1. General Comment.
2. Transfers from the Iraqi to the British Educational System.

VI. The University Project:

(a) Comments on the Draft Law.

(b) University Staff.

(c) University Finance.

VII. The Relation of the Colleges to the University.

Appendix A: Technological Education.

Appendix B: Commercial Education.

VIII. Research and Libraries.

IX. Recommendations for the Transitional Period:

(a) Colleges.

(b) Staffing and Organization.

(c) Missions of Students to British and other Universities.

X. Summary of Main Recommendations.

ملحق رقم (٨)

تقرير لجنة اساتذة الجامعات البريطانية

REPORT TO THE MINISTER OF EDUCATION OF THE ROYAL IRAQI GOVERNMENT BY A COMMISSION OF BRITISH UNIVERSITY PROFESSORS

May, 1953

MEMBERS OF THE COMMISSION

H. B. Charlton, C.B.E., M. A., Hon. D. es L. (Dijon), Hon Litt. D. (Leeds).
Professor of English Literature in the University of Manchester; Governor and Trustee of the John Rylands Library of Manchester.

S. J. Davies, D. Sc. (Eng.), Ph.D., M.I. Mech. E.
Professor of Mechanical Engineering in the University of London at King's College; Chairman of the Academic Council of the Academic Council of the University of London.

Hamilton A. R. Gibb, F.B.A., M.A., LL.D.
Laudian Professor of Arabic in the University of Oxford. Formerly Professor of Arabic in the University of London.

L. Dadley Stamp, C.B.E., D. Lit., D.Sc.
Professor of Social Geography in the University of London at The London School of Economics. Formerly Professor of Geology and Geography in the University of Rangoon.

(i) That recognition be granted to the Royal Faculty of Medicine, Baghdad, for a period of one year from 1st August, 1949.

(ii) That the best of thanks of the Royal Colleges be accorded to Lord Moran for having acted as Visitor to the Faculty.

C.H. Hinds Howell,
Chairman.

quickening influence alike in the teaching art and in the lives of the students. Further, a long-term educational policy should be thought out, and once it has been adopted it should in no way be affected by the changing fortune of political parties. When I was in Baghdad Dr. Drew was professor of Medicine, Mr. Rogers and Mr. Barber. Joint professors of surgery and Dr. Mills professor of Bacteriology. Together they made a contribution both to the instruction of the students and the care of patients, which in my judgment was of incalculable benefit to the College.

It is not easy in a report of this kind to convey to the Committee of Management any idea of the kindness and hospitality extended to their Visitor. I am grateful to the Regent not only for his courtesy and the time he gave to my instruction, but also for his enlightened views on the future of the school. He not only knows what ought to be done, he on occasions, interveness to see it is done. I have to thank his Excellency the British Ambassador, Sir Henry Mack, and Lady Mack, who were my thoughtful hosts while I was in Baghdad; it was reasuring when confronted by entirely new problems to have the experience and guidance of Sir Henry at my elbow. I am particulary indebted to the Dean, Dr. Hashim Al Witry, who scarcely left me throughout my visit and in innumerable ways made it possible for me to get to the bottom of the problems of School. The College of Medicine, is fortunate in his prudent leadership at a time when so much depends on wisdom in council. I want to thank Dr. and Mrs. Drew for all they did to make my visit pleasant and for many kindness. Finally, I have to express my gratitude to the Staff of the College, who were in a very real sense my hosts during the days I spent at the College, and to the Minister of Social Affairs who took a keen interest in the results of my investigations.

I recommend that the Committee of Management do advise the Royal Colleges to recognise the Medical School at Baghdad for one year.

(Singned) Moran,
Visitor.

The Committee of Management, having considered the above report, beg to recommend to the two Royal Colleges:

peutics, effectively links up pharmacy and medicine; but there is no pure pharmacologist on the experimental side.

There is a small children's hospital which appeared to by run efficiently, and Dr. Allawi, the assistant professor, was an effective head. He worked at Great ormond Street for two years. There is at present no professor, and a wise choice would strengthen the department.

Broadly speaking, more Iraqi should be encouraged to take higher qualifications.

The school needs a good dental department. No degree or diploma is given in dentistry, and students study abroad, mainly at Beirut, or even in France or America. The personnel of the existing department need strengthening.

There is a very efficient malaria istitute in the charge of an Englishman, Dr. Painger.

The neurological department, under Professor Al Witry, is, as we should expect, admirably conducted.

Dr. Stout, who holds the Diploma of Anaesthetics and was educated at the London Hospital, has just joined the school as an anaesthetist.

The Staff.

The ultimate aim is, of course, to staff the College with Iraqi professors, but those responsible have been, im my judgment, well advised during the transition period to strengthen the staff by colleagues from other lands. I would go further and say that in view of the intricate problems which confront the College at the present time and the comparative youth of the medical school in Baghdad, this policy should be developed and increased use made of the experience and training of the British professors. But if such a plan is adopted it can only succeed if those professors, uprooted from the health services of their own country, are happy and content with their terms and conditions of service and have reasonable security of tenure. At the same time it must be borne in mind that the only purpose of bringing in such professors is to establish a model department, a pattern for the future, and that this must be the central purpose of their lives while in Baghdad. We expect from them not only a high standard in their department of medicine, but a

There is no physicist attached to the radio-therapy department.

I do not think any useful purpose would be served by transcribing all the notes that I made in the various departments, since I am concerned in this report primarily with principles and what would seem to me to be the essentials. But there are a few points of detail which I think the Committee of Management would wish to know. Generally speaking, there is a great need of technicians. This applies particularly to all the basic sciences. Suitable men should be sent to Great Britain for training; ten or twelve technicians trained in this way would materially affect the efficiency of the departments.

In the Ophthalmic Department the teaching is in Arabic, and as far as I was able to gather it was not so effective as, for example, the instruction given in dematology by Dr. Obanin and in the venereal department by Dr. Akrawi in both these instances I thought the instruction admirable.

There is a three months sourse in tropical medicine for graduates, who then take the examination for the diploma. Criticism of the shortness of time given for preparing for this diploma is met by the answer that the undergraduate himself receives much training in tropical medicine. In other words, the claim is that much of the instruction for the diploma is in fact given before graduation.

Students go to the Mental Hospital for practical work in psychiatry for one month; they attend lectures on mental disorders.

A new chair in orthopaedics was under consideration while I was in Baghdad. If this could be filled by Professor Rogers, efficient instruction would be ensured. This would, of course, create a vacancy in the chair of surgery.

In obstetrics, the professor in charge of the department is skilled in his calling, but I was not entirely satisfied that the instruction given was of the same high level. Patients infected at childbirth are isolated in two wards.

An existing College of Pharmacy provides a service of qualified pharmacists, and Dr. Fawzi, in teaching thera-

that I have seen. There is a very good museum; the post-mortem room, with three tables, might serve as a pattern to most medical schools in England; and the provision for students is in keeping.

The Director of the Forensic Institution, A.I. Kayssi, studied in France from the age of 17, and did all his training in France, and qualified for the M.D. there; he holds the Diploma of Forensic Medicine and Psychology of the University of Paris. He studied under Sir Sydney Smith for two years and is responsible for the medical legal work of Iraq.

There are two lectures weekly, during the academic year and thirty practical classes. The practical instruction is given to the students in two groups of thirty students each.

Examinations.

I attended the examinations in Medicine, The marks were as follows:—

Paper	100
Long Case	50
Short Case	550
Oral	50

Thr oral lasted 15 minutes and students were questioned on the examination of specimens of urine and sputum, and they were electrocardiograms and X-ray plates and slides. They were given two hours for their long case, but for a quarter of an hour of that time the candidate was questioned on "short" case. Students were given three hours for the paper.

The questions and answers were perhaps a little below the standard of the Conjoint, but the candidates were confined to those who had been rejected in the previous examination. One-third of the marks for the final was allotted to the result of class examinations.

X-rays. There are two departments, radiography and radiotherapy; the latter is the only centre in Iraq for radium treatment. The department is well fitted and has good technicians. That is a busy institute will be gathered from the fact that there are on an average ten barium meals every day. There are 20 special beds for radium treatment.

terms offered take into account the fact that these nurses will be expatriated and will be working in a climate which for more than half the year is trying to a native of Great Britain. An up-to-date and sympathetic matron is, too, essential to success of such a policy.

There are 100 nurses in training and 50 trained sisters; there are therefore 150 nurses to 700 patients. The nurses have three years' general training. If a nurse takes the midwifery certificate — and about eight do so every year — it means a fourth year in training. The year is divided into three terms, and that the end of each term there is an examination. Lectures are given to the nurses by the medical staff and sister tutor. The student nurse begins her day at 7 a.m. and finished at 7 p.m., with three hours off in the day. Every second Friday they have whole day to themselves, with a month's holiday in the year. The trained nurse works half the day only every second day, and she gets twelve days' holiday in the year. These details are no irrelevant, as there is much sickness among the nurses, practicularly tuberculosis and anaemia; headaches, sore throats and dyspeptic troubles are common. A high percentage of the nurses marry, but their services are retained after marriage if the nurses are willing. During training the nurses' pay is:—

		£
1st.	year	36
2nd.	year	48
3rd.	year	60
4th.	year	72

Board and lodging are found. When the nurse is qualified, her remuneration is £. 120 per annum. There is no pension scheme. In the case of English sisters provision should be made for holidays at home every seconds year. I shall end these remarks on nursing by recommending that when the present matron retires a Nursing Visotor should be invited to advise on the steps necessary to improve the nursing service and on the terms which would attract English sisters. Miss MacManus' advice and experience, example, would be, I believe of great value to the authorities at Baghdad.

Forensic Medicine.

This department is as well equipped as any of its kind

Besearch has suffered from the chaims of private practice, and at present there is nothing corresponding to the instinct of the best men in Great Britain to add to knoweldge. A department actively engaged in research is ikely to provided stimulating teaching for its students, apart from its immediate purpose of unravelling the mystory of disease. The research spirit needs encouragement in every department by a plain declaration of the importance attached to research, by deliberately choosing men for posts who are likely to foster it, and by such material means as suitable buildings and the necessary equipment. The physician in charge of clinical research. Mr. A. Galili, is a Member of the Royal College of Physicians of Londan; he was trained in this coutry at Hammersmith and under Dr. Evan Bedford and Dr. Avery Jones. He attends the hospital between 11.30 and 3 o'vlock, and after that hour he engages in private practice.

Nursing.

There is the same shortage of nurses in Iraq as in Great Britain, so that inevitably the feeling arises that any nurse in the ward is better than none. The best families are not attached by the long hours which nursing involves, so that it is difficult to get recruits from the educated minority in the country. "Take what you can get" is the policy of least resistance, but once more the longer view will bring rewards. When one is concerned about the number of nurses needed it is well to think of the quality of those we have got already, to raise the prestige of the nursing profession is the only permanent solution of this vexed problem. The aim of the Faculty of Medicine in Cairo is so to arrange numbers that there is on an average one British sister to fifty patients; if that policy were followed in Iraq, it would mean fourteen British sisters. The present matron has failed to attract and retain the services of English sisters; the consequences are plain to the most casual inspection. In one ward I found that the sister was absent. I was told she was on night duty for a month and that her turn for night duty comes round at regular intervals. An efficient nursing service impossible under such circumstances. There is much leaway to be made up. Until this has been done, it is of the first importance to attract a number of British sisters to Baghdad. This will not be possible unless the

Out-Patients.

This Department needs re-organization. It is congested and sometimes chaotic. There is no clear distinction between casualty and out-patient departments. A senior physician or surgeon should be in charge of the Department on a specific day. The student works in the wards during his first two clinical years. He goes to the Out-Patient Department for his third clinical year. He does three weeks in surgical out-patients and three weeks in medical out-patients. The time is short, but there are only four or five student clerks or dressers and they attend every day from 9 till 11 o'clock. In 1942 there were 209,902 out-patients.

Pathology.

Professor Mills was responsible for both the pathological and Bacteriological Departments until the central laboratory was divided into a Bacteriological Institute and a Pathological Institute. I received an impression that the Pathological Department suffered from this division. The post-mortem room is adequate and perhaps the same may be said of the museum. The animal room is good. The student must attend fifteen post-mortems. Three lectures are given in the third year every week, and two practical classes; the Department is anxious to spread its instruction into the fourth year. The students' background of Pathology seemed a little sketchy. On the other hand, in the Bacteriological Institute, which became part of the Department of Preventive Medicine and was put in charge of Professor Mills, the material is excellent and is very varied. There are lectures once a week for nine months, 36 in all, and each week there is a two-hour practical class — 36 altogether. The Department is responsible for making all vaccines and for dealing with rabies. It is handicapped by the reluctance of students to take up Bacteriology responsible for both the Department of Bacteriology and that of Public Health. Two separate chairs are needed. For, as I have tried to explain, the head of the Public Health Department has opportunities which are open to hardly anyone else in the practice of medicine in Iraq. If they are taken, he has no time for other work. A plan for the development of the Public Health Department is then urgently needed. At present students who wish to obtain a D.P.H. have no option but to study abroad.

thing but crusaders.

I have perhaps said sufficient to make it plain that this state of affairs cannot be easily set right. It may be that ultimately the economic pressure of competition in Baghdad will result in a measure of decentralization. Meanwhile, means must be found to wean keen men from the towns. Certainly the medical officer of health in charge of the country districts should be a senior official. Indeed, the appointment should be one of the most important medical posts in the country. In the first instance a man with experience of a national health service is probably necessary, and he should have under him a statistical department. At present a good deal depends upon the technical inspectors, who ought to be sanitary inspectors, but are often the health officials for villages where no doctors are available.

The Basic Sciences.

All the departments devoted to the basic sciences are handicapped by the reluctance of the Iraqi to return after qualification to these departments as demonstrators and readers. But Professor Watson has shown that a keen and inspiring teacher can make a subject live in spite of these disadvantages. The Department of Bioloby under him has given a lead to the rest of the basic sciences. The office of Professor of Physics was vacant when I was in Baghdad. and an opportunity is given to the school to appoint an equally effective head. In Anatomy the students dissect demonstrator does not give all his time to the Anatomical Department, since he is a practitioner in the city. Professor Startup is in charge of Physiology, and he has an efficient demonstrator. The atmosphere of the Department did not strike me as particularly inspiring. And generally speaking, all the basic sciences, with the exception of Bioloby, require more energetic guidance from the head of the department. But their greatest need is to awaken the interest and excite the curiosity of the student on qualifying, so the adequate assistance in teaching is available.

Library.

There are 5,000 books in the library. Eighty-two periodicals are taken, mostly English, but a few are French and six or seven Arabic. The librarian was trained in Baghdad and has held office for about ten years.

M.D. or M.S., leaves only 2 or 3 who become first-grade tutors for another three years, during which time they must pass a specialist examination.

At the end of the 3 years, and when the specialist examination has been passed, they are promoted to the rank of Assistant Professor. After 8 years' teaching, if their contributions to the Medical journals are held worthy, they ore appointed Associate Professors. They then wait for a vacancy so that they may be elected a Professer.

The Pdoblem of Providing Efficient Medical Practitioners in the Country Districts.

There are 14 regions or districts in Iraq, as there are in England and Wales; they are called Liwas. In each Liwa there is a chief health officer who is responsible to the Director-General. In these regions disease is rife, and the problem of combating it is indeed formidable, Malaria accounts for 50,000 deaths yearly, while a third of the population suffer from hookworm. Bilharzia is very common, and the visitor receives the impression that trachoma is very prevalent. In grappling with a problem of this magnitude, the health authorities are handicapped. mainly by a dearth of medical men. The keenest men, as we have said, stay in the towns for social, professional, and economic reasons. Even students who fall off the ladder that leads to a professorship tend to remain in Baghdad, attracted by the life and by the prospects of practice. Perhaps, too, they are deterred from going into the country districts because the system of inspection in the Liwas is not such as to encourage an independently minded man to seek work there, and because political influence may determine where a man is stationed. The poverty of the country too often defeats well-made plans. Three-quarters of the population of Iraq earns its living in agiculture, and ninty per cent of these workers exist in poverty. The failure to introduce modern machinery and modern methods of agriculture, together with the system of land tenure, would in any casce hamper progress, but in addition, a fifth of the population of Iraq is made up of nomadic tribesmen and, indeed, only ten per cent of the whole population is literate. Add to this that the Ottoman Empire left behind it a legacy of administrative confusion and corruption, and there is enough to daunt a stout heart. The doctors, however, who drift into the regions are any-

the College there are schools of (1) Medicine, (2) Pharmacy, (3) Nursing and Midwifery, (4) a school for health officials, and (5) the teaching hospital. The surgical block is modern and well adapted to its purpose, but Medicine, and Gynaecology and Obstetries have to be content with old buildings. At present there are only eleven paying-patient beds and further accommodation is needed. In the basic sciences a new building to provide accommodation for Chemistry and Physics should be complete by now. When Biology has been re-housed, the School could deal with an entry of 180, allowing for some duplication of classes. Anatomy and Physiology, Biochemistry, Bacteriology, and Bathology are in old buildings, and an administrative block is needed. The new surgical block is heated in cold weather, but only the theatres are air-conditioned. It is proposed to air-condition two of the offices of the school. It may be thought, in view of the great heat in Baghdad in the summer, that a more ambitious plan might have been undertaken, but it must be remembered that the school is closed from July to October, the hottest months of the year.

With regard to the duplication of classes, the practical class in Bioloby has to be held in three parts; those in Physiology, Physics, and Chemistry in two parts. In Physiology a class of 80 students is taken in two groups of 40. In Biochemistry, Organic Chemistry, and Bathology there is also duplication of classes. Post-mortem instruction is given to 40 students in 4 groups, each composed of 10 students.

The Ladder.

Thirty or forty students qualify each year. According to the law, all join the army for a year, after which they obtain resident appointments for a period of two years in the Teaching Hospital, Baghdad (where there are only 15 vacancies) or in one of the hospitals in the districts. In the Teaching Hospital, at the end of their term of office, 5 or 6 out of the 15 residents are chosen by examination to be trained as specialists and lecturers. They are called second tutors, and they serve in this capacity for 3 years, during which they must take their M.D. or M.S. If, however, they fail in these examinations, they, too, leave the school and go out into practice. This further process of elimination, according to their success or failure in the

as the building programme proceeds. My concern with the quality of the entry is not solely based on general principles. One year the Ministry of Social Affairs asserted its right to be consulted in the choice of students and the upshot was that 150 were admitted. At the end of the first year, of the 150, 18 had left the school voluntarily; of the remaining 132. 43 were expelled because they had failed in all three subjects (Physics, Chemistry, and Biology), 48 had failed in one or two of the three subjects and were allowed to sit again for the examination, while 42 students passed at the first attempt, and 38 in the deferred examination. A total of 80 students passed into the second year and 70 failed to satisfy the examiners.

There can be no doubt that the explanation of the heavy mortality is to be found in the standard of education in the secondary schools. A boy in Iraq begins his schooling at 6 or 7 years of age; he spends 6 years at a primary school, then 3 years at an intermediate school, and finally 2 years at a secondary school — 11 years in all, But it is not the number of years of schooling, but quality of the instruction given which counts, and the standards in Iraq are still too low. We must wait patiently till the secondary schools, which are in an early stage of their growth, find their feet. For in great measure they determine the quality of the training given in the Medical School.

Meanwhile much can be done by more careful selection. And here we speak from the book, for the sifting of the medical entry in England has become an acute problem. Where 60 boys once sought admission to a particular school, 600 apply for entry, so that we have learnt from experience that an initial sieve in the shape of some examination is necessary. In Iraq, hitherto, reliance has been placed on the Iraq Secondary School certificate, tempered by the conviction that 14 Liwas or regions should be fairly represented in the entry. What is ultimately desirable is a matriculation test which is independent of any school-leaving certificate — a test carried out by the Medical School itself. It is for the School to select its students — that is a duty it can entrust to no one else.

Buildings:

The buildings cover a large area of ground on the east bank of the Tigris, near the North Gate of Baghdad. In

the English language. I shall assume that this is essential as long as all the teaching is in English, as it now is, quite apart from the fact that a doctor who reads English has a passport to the literature of England and America. English is not, apparently, well taught in the secondary schools; they do not begin in earnest until the last two years at school, and a proposal that this instruction should be continued during the first year in the Medical Faculty was given only a short trial. It is perhaps ungracious and indeed wanting in gratitude to question the knowledge of English possessed by the Iraq students when they patiently and attentively followed an address lasting an hour and delivered in that tongue, without visible signs of distress.

Entry.

The number of students studying at the College for the year 1948/49 wos 296 men and 39 women, a total of 335 distributed over the six year.

If I were alowed to coin an aphorism for a medical school, it would be this: Give me the selection of its students and let who will take what is left. Short of University ways and standards, I know nothing so effective in raising the student level. There is a saying: "We can teach only those who do not need our teaching". Put differently, a student of first-rate ability largely fends for himself.

About 80 students enter the school every year. Is a larger entry necessary to meet the needs of the population, and if so, could the school and hospital cope with this increase in the number of students ? The poulation of Iraq is 4,500,000; the number of doctors on the register 528; allowing one doctor for 4,000 of the population, 1,000 doctors are still needed. When the new block to house the departments of Chemistry and Physics is opened shortly, it will be possible to increase the number of students taken yearly. The present Dean is fully alive to the complexity of the pattern. From 1927 to 1942, he writes, 605 students were admitted to the School, of whom 212 graduated (35 per cent of the entry only survived). "At this rate it will be a long time before Iraq is able from her own resources to meet her need. for trained doctors", and yet, having said so much, I hope the school will not be too preoccupied with numbers. It will be wise to concentrate on improving the quality of the entry; the number can be cautiously raised

But these handicaps will pass; what is less certain is whether the young men of Iraq will acquire that measure of selfdiscipline which is at the root of any considerable achievement in all walks of life. In medicine at the present time, the preoccupation of the Iraqi with practice and the rewards of practice discourages them from seeking teaching appointments; it keeps them to the thered to Baghdad when the districts are crying out for doctors, and it prevents them from engaging in research. No medical school can be healthy when there is no competition to work in the basic sciences. It would be foolish to labour the point. Iraq is not the only country afflicted by materialism. As recently as 1913 a Royal Commission in England found that consultants gave too much thought to practice, too little to their duty to add to knowledge. And they too have been reluctant to leave the towns. Nevertheless, the Visitor to Iraq can help by reaffirming his faith in University standards and in the University spirit.

Educational Standards.

It would be easy in this report to take the various departments and dismiss them one by one, each with its short, factual description. But a more fundamental approach is, I believe, necessary. If we can get the first principles in their place the rest will follow. What are most needed in the School at Baghdad are University standards and the approach to learning and to research which a University fosters. Sir Charles Darwin and Professor Morgan went to Baghdad in January, 1948, to advise whether a University could be founded in Iraq. They recommended, very wisely as I think, that a University should be established in Baghdad — for a country without a University is like to cock without a comb — and that a beginning should be made with a Medical Faculty. Later, Faculties of Science and Letters could be added. Their report found no favour, I am told, with the Minister of Education. I regret this decision; I trust the Minister may reconsider his verdict, for I believe that only by means of a University can we bring about that reformation of medical learning in Iraq on which a sound health service must be built.

While I am concerned with broad educational issues, it is relevant to speak of the instruction of the students in

The Committee of Management beg to submit to the two Royal Colleges the following report by the President of the Royal College of Physicians on his visit to the Royal Faculty of Medicine, Baghdad:—

The circumstances of the Nile Delta are familiar to many Englishmen, and the Visitor to Cairo, when he inspects the health services, is not confronted by any new or startling problems. In Iraq it is quite another story. At the outset the Visitor to Baghdad can hardly fail to be impressed by the mutability of human affairs when he is asked to advise the Conjoint Board of the English Royal Colleges whether the Medical School in that city is worthy of recognition. For as early as A.D. 900 Rhazes was giving clinical lectures in the wards of the hospitals of Baghdad, when the natives of Britain were still wandering in the primaeval forest, clad only in the skins of wild beasts.

When the Mongols sacked Baghdad in 1258 the lights went out in that country, and they were not lit again until after the first German war in 1918. It is true that in 1872 a civil hospital was built, the inhabitants of Baghdad did not welcome institutional treatment; they remained faithful to the old methods, so that until the outbreak of the First World War medicine was still in the hands of unqualified hakims. In short, the civilian health services in Iraq, as they exist today, date only from 1918; they are a legacy left by the British army of occupation in Iraq.

Modern Iraq is then young; little more than a quarter of a century has seen it develop from a backward provice of Turkey to independent status as a world power. With this in mind the Visitor to Iraq will marvel at what has been done, he will not carp at what has been left undone. Nor was it any easy task. The poverty of the country has discouraged capital expenditure. It is true that the soil and rocks of Iraq are stored with latent wealth, but they have not been developed; and if Iraq is geographically in a key position, lying across the highway between East and West, the more hopeful of her young men still have to go to other countries for university training. To these handicaps there was added during my visit the expense of the war in Palestine.

ملحق رقم (٥)

تقرير اللورد موران

EXAMINING BOARD IN ENGLAND

BY THE

ROYAL COLLEGE OF PHYSICIANS OF LONDON

And The

ROYAL COLLEGE OF SURGEONS OF ENGLAND

First Report, dated 4th July, 1949, of the
Committee of Management
Members of the Committee

Dr. C. M. Hinds Howell, Chairman
Sir Adolphe Abrahams, O.B.E.
Dr. H. E. A. Boldero
Sir Cecil Wakeley, K.B.E., C.B.
Sir Henry Souttar, C.B.E.
*Mr. V. Zachary Cope
*The Preseident, Royal Colege of Physicians
*The President, Royal College of Surgeons,
*Absent

(viii) to choose potential teachers who in due course may become fit to join the staff of the University after further training abroad and to take steps to arrange for this training as soon as possible.

(ix) to prepare lists of books, apparatus and material which will be needed in the future and to place orders in the likeliest markets.

CONCLUSION

63. A university can be of great value to the country, but only one condition — that its quality is first-rate. A bad university is a curse: like a forger it debases the intellectual currency of the country. The most important factors determining the standards will be the personal and academic worth of the men and women on its staff, and the qualty of the students who pursue studies within its walls. Material provision is important but it will be human values which determine whether the university is worthy of its high calling among the academies of the world. At this stage the guiding principle must be the necessity of ensuring that the quality of the future university is first-rate. This carries obviovos financial implications: a good university costs a great deal of money. It is important that money available should be used economically and that the guiding principle should be so to direct expenditure that whatever is undertaken is of good quailty.

64. It is important to proceed quickly towards a solution of the problem, and certain speedy developments are practicable. But in making immendiate plans there must be no compromise on the fundamental question of quality and nothing done which would imperil it in the future.

A. E. MORGAN
June, 1947.

(i) to plan the large scheme for the future.
(ii) To prepare for th opening of a College of Letters and Science, if possible in the Autumn of 1948.

60. This Report suggests certain lines for future planning. but before decisions are taken more careful and more expert consideration must be given to principles and to details. It suggest that the Government should set up a small Commission to work out the larger scheme. The work of that Commission may affect the whole future of the University and therefore I suggest that it would be desirable to invite two or three persons with experience of these matters from abroad so that it may be as strong and expert a body as possible. If this recommendation were acceptable I should be glad to discuss the names of persons suitable for invitation.

61. The same Commission be charged with the duty of planning the College of Letters and Science. As it is most desirable to make a start if possible in 1948, early consideration should be given to this problem. The curriculum would be easy to draft. The important problem for decision is the language of instruction. It involves a large question of principle and much turns on the decision. The other aspects of the problem of opening a College of Letters and Science are chiefly matters of supply in respect of teachers, buildings books, equipment.

62. I consider that the aims should be to achieve the following by Autumn 1948:—

(i) to start Faculties of Letters and Science.
(ii) cease to recruit students for the Law College as now Constituted, and re-establish the college a small Faculty of Law and Administration.
(iii) to open limited courses in Mechanical and Electrical Engineering, and to develop Architecture.
(iv) to provide temporary accommodation for residence in several centres, if possible in 1947.
(v) to provide a club and canteen in the North Gate area at once.
(vi) to organise a pre-university course for prospective university students at the earliest date possible.
(viii) to set up a Commission forthwith to work out details for the establishment of a university and to advise on the date when it should begin to operate.

course. This is so vital a point that it must be faced squarely, otherwise the university would be wrecked at iaunching.

56. It appears that th fault is not so much with the baccalaureat examination as with the product of the secondary schools. If that is so the matter would not be rmendied merely by replacing the state examination by a university matriculation examination. The problem has declared itself in the Medical College where in an attempt to solve it a preparatory year has been introuced to bring entrants up to a proper standard.

PRE-UNIVERSITY COURSES

57. In the prevailing circumstances this suggests the best temporary method of meeting the difficulty, and it must be recognised as a most serious difficulty. It is necessary, in my view, that steps be taken urgently to establish courses of general study which may be regarded as post-secondary or pre-university courses, leading up to a university entrance examination. Normally it should not be the function of a university to concern itself in providing such courses, but as a temporary policy it would probably be wise for the university to interest itself in the matter.

58. This is one of the most important steps to take without delay. Special consideration should be given to the posibility of organising pre-university courses to start in the Autumn of 1947. This is not the place to indicate the content of such courses. Suffice it to urge that they should be gneral in character and aim only at enabling entrants to benefit from university courses. It may however be inpracticable even to improvise anything before the coming Autumn but if it can be done it will undoubtedly expedite developments and help the existing Higher Colleges by relieving them of undue strain to which they are now being put.

TIME TABLE FOR THE SCHEME

59. The most that can be done this year is the proposed organisation of preparatory courses and initiation of courses in Mechanical and Electrical Engineering in the Engineering College. For the yar 1947-48 there are two other main tasks: —

tain some degree of control on the numbers they admit, but the flood of demand is breaching their defences. This has produced the heaviest influx into the Law School, but all the Colleges are under dangerous pressure. The Medical College has been obliged to admit students below the standard formerly demanded and is at present struggling with a newly consituted Preparatory Class. The Higher Teachers' Training College and the Engineering College have also swollen considerably this year and the new College of Commerce and Economics, which is an appendage of the Law School, was started this session with 270 students.

53. None of the Colleges has complete control over entry. The Matriculation Examination is the State School baccalaureat, and although they have a theoretical choice of those whom they adimt circumstances are apt to force their hand. The Government can and apparently does exercise pressure on the Colleges to admit more students than they can cope with, and there are other limiting factors. One of the most serious is the obligation imposed on them to alocate a ration of places to the various Districts of Iraq. The reason for this is understandable. Seeing that the remoter areas are less well provided with secondary schools than the towns, and Baghdad in particular, the urban students would secure an overwhelming number of places in open competition. But the price paid is an inevitable lowering of standard. It been calculated by one College that in effect a Baghdad boy needs a 90 per cent mark to gain entry, while a boy from a backward area gets in with a 70 per cent mark.

54. The motive underlying this regulation is laudable Until boys and girls in all parts of the country have equal opportunities for secondary education open competition would militate heavly against candidates from the backward areas, with the result that these areas would tend to remain backward. The only remedy is to improve secondary educationthroughout Iraq so that boys and girls from all districts compete on equal terms. Until that has been achieved there seems to be no escape from the present system.

5. If the University is to achieve and maintain a proper standard it must be in a position to regulate and preserve its own standards of entry. At present there seems to be little doubt that to obtain the baccalaureat is not a guarantee that the student is fit to start a university

soccial activities. Steps should be taken as early as possible to make better provision in this resepect, as on these facilities the morale of the student body largely depends. Consideration should be given to improvising this year a club and canteen in the North Gate area for students from the different Colleges. It would need to be under the supervision of an experienced man co-operating with a small committee of students. In the first instance these could be nominated by the various Deans of the Colleges, until later in the year elections were arranged for the students to appoint their own officers and representatives.

CONTITUTION

49. I have had the opportunity of studying the Report presented in 1943 by the Committee of which Professor Hamley was Chairman and the Constitution which they proposed. Apart from certain minor details I regard the proposed Constitution as so excellent in principle that there is no need for me to make any further proposals at this point. Discussion of details may be reserved for the future.

50. I submit that in order to facilitate the foundation of a university and to give it the utmost dignity and to endow it with a flexible Consitution it should rest on a Royal Charter. I am informed that in Iraq the Royal Prerogative has not so far been exercised in this way but that under Article 124 of the Constitution of Iraq, introduced by law 69 of 1943, it would be possible for Parliament to invest the Crown with the power to grant a Royal Charter, with further powers to revoke the Charter or modify its terms from time to time. I suggest that this should be considered as it seems to be simpler and more practicable than proceeding directly by Act of Parliament.

51. The standing and quality of the University will depend largely on the degree of independence it enjoys and the way in which it uses it. Everything possible should be done initially, by giving it a suitable Constitution, to attract donations towards its funds by public-spirited citizens and industrial and commercial firms.

ENTRY

52. Like most countries Iraq is faced with a great demand for higher education by its young people. Most of the Higher Colleges have managed in the past to main-

ing club in the large horseshoe bend of the river. There is ample space of land not yet developed, the distance from the centre of the town is right, it is well removed from the area where the seat of Government will be, and it has the advantage of a river front which would add immensely to the beauty of the campus. How far it is possible to accquire and dedicate a site in this area I cannot judge, but if it can be done I foresee the possibility of the University of Baghdad in the future being one of the most beautiful in the world.

IMMEDIATE POLICY FOR ACCOMMODATION

45. This is a long-term policy but the immediate needs must be met. There is no way except to improvise for a number of years while the larger plan is maturing. The existing buildings. occupied by Colleges for higher studies must be used and extended, and some new buildings will be necessary for temporary use. This is costly, but with care and forethought it need not be wholly wasteful.

46. The most economical principle is to consider the ultimate uses to which a building can be put and to subordinate the temporary use to that end. For example the most economical way to provide a temporary building for the proposed college of Letters and Science, assuming that it cannot be biult in the first instance on the permanent site, would be to erect a building designed so as ultimately to be useful, say, as a secondary school and to use it as a College for a period of years. In that case any accommodation which would not be useful for the ultimate purpose would be of the lightest and cheapest possible construction so that the waste of demolishing it would be as little as may be.

47. It is most important to make early provision for residential accommodation. If the recommendations above to separte the residence from teaching in the Engineering and Hihger Teachers' Training College come this would become a matter of even more urgent necessity. Residential accommodation can be improvised but adpting large houses and adding a certain amount of temporar yaccommodations. Units of 60 to 120 are generally found to be suitable.

48. A most serious matter at present is the lack of facilities in the existing Colleges for the development of

reason why accommodation should not be pooled for students of different Colleges: indeed it is most desirable to prevent segregation and to give students from different Faculties the opportunity to mix.

LAY OUT

40. If it is believed that beautiful surroundings are an important factor in moulding the personality of the young then much attention must be given to the lay-out of the University and to its situation. The best results will be obtained if it can be developed on a spacious campus which is laid out with plenty of vegetation as a setting for the various buildings. These will be of different types as they serve different purposes, whether for administration, teaching, research, residence, recreation, and there must be a library, gymnasium, swimming pool and playing fields. If it is not actually on the campus a hospital will be needed near the Medical Faculty.

SITE

41. With these conditions in mind careful consideration must be given to the situtation of the University. It would be impertinent for a comparative stranger to give a dogmatic opinion on this matter but after making some enquiries and observations I think that the North Gate area is unsuitable. In the first place it is too much built up and it is doubtful whether a site of sufficient size is avaiable.

42. I was attracted by the idea of utilizing the site of the present airport which, I understand, will be vacant in the not distant future. As the city develops according to the present plan the centre of gravity will move westward across the river and the airport would be a central site, but that is not wholly advantageous. While a university may gain from a certain amount of contact with the living world there is a danger in having it too near the middle of a busy city and so close to the seat of Government that it feels all the political winds that blow.

43. An ample site is available some miles out of Baghdad on the banks of the Diyals River, but I feel that it would lose by being so far from Baghdad.

44. What seemed to be an ideal site is on the banks of the Tigris in the Karrada area west of the new swimm-

subjects. The results of so much modern research is published in the British Empire and the United States of America that in many fields of knowledge a student cannot proceed far in his studies unless he knows English. The proportional importance of this respect has been increased by the last war. It is not likely that many Arabic-speaking teachers can be recruited from abroad, although a small number might be obtainable in Egypt and a few from Europe and America. In general, if foreign teachers are to be used to any considerable extent the use of a foreign language will be necessary. This is a matter on which it is not proper that a foreigner should pronounce, but it is of primary importance. If it is decided that a foreign language shall be the medium of instruction students must be suffciently familiar with that language or the teaching will break down.

SOCIAL LIFE

37. University education is more than learning in a lecture room or laboratory. The influence of teachers outside the hours of teaching, the relations of students among themselves, in common rooms, debating halls and on the playing field are agencies of education which if of the right kind will be potent for good. Experience has shown that residence together is a most valuable medium of education, and if the alternative is to live in an incommodious home or in poor lodgings the importance of providing residential accommodation for students is the greater.

38. In the hours of formal instruction students are under command: it is in their own social organisations that they may learn the skill in self-government which is the pre-requisite of democracy. For that reason, if for no other, the University must provide apportunity for student societies and clubs where they can pursue various intellectual, artistic and athletic activities. This means the provision of common rooms, clubs, playing fields and so forth. One would hope that a university situated on the banks of such a noble river as the Tigris would develop a reputation for producing oarsmen to challenge the world.

39. It cannot be stressed too strongly that not only should there be ample and adequate provision of residential accommodation but that it must be supervised by the right persons experienced in work of this kind. There is no

33. It is particularly difficult to solve this problem in a country where there has been no university, and for some years the staff must be graduates of other countries It will be necessary to seek carefully among Iraqis who have been highly trained abroad. There are doubtless those who are fit to join the staff of a university, and there are others who are potential university teachers. Without delay whatever arrangements are possible should be made to send to foreign universities any man who are likely to be suitable if they have further training. This is a matter of urgent importance but great practical difficulty, seeing how congested the universities of the world are at the present and are likely to be for some years. As soon as possible the question should be studied and plans made to give priority for studying abroad to men and women who will be needed to staff the University.

34. It seems certain that to a considerable extent at first it will be necessary to recruite foreigners to the staff. This again is a difficult matter seeing that to meet the demand for university teachers is a world-wide problem.

35. The staff problem although difficult is not insoluble, but it can be solved satisfactorily only on certain conditions. Fundamentallly the need is to make the service houourable and attractive. This means not merely a proper standard of salary, but conditions of work which will attract the best men and women. The best will put up with many disablities if they have an atmosphere of intellectual freedom and the means, such as books and apparatus, to pursue their own lines of thought and investigation. A no less important factor is attracting the right staff is to have the right type of student. Teachers will put up with almost any physical difficulty if the students are worthy and hungry for what they can give.

LANGUAGE

36. It is first necessary however to consider a question which is linked with the problem of the staff although it has other facets. If foreign teachers are to be employed, and it seems inevitable that they should be for a considerable time, the question of language arises. The solution in the existing Medical College has been to use English as the teaching language. On other grounds it is important that students should know English, especially in certain

better position than many older universities; in some it may be in worse: but there are those in which it will have special advantages. Reference has been made to the fields of engineering, education and medicine of special importance to Iraq; another example is archeology. With the rich mass of material available there should be eventually a centre in Iraq which would attract students from all over the world. It is not suggested that a Department of Archeology should form part of the University in the first stages. It is probably to leave archeological research to the Government Department under which it now falls; but the Faculty of Letters through its Departments of Language and History should supply the men with fundamental training necessary for recruitment into the service. Time will reveal other lines of investigation which may in the future put the University into the front rank.

BUILDINGS AND EQUIPMENT

30. Eventually a university ought to be well housed. It should have buildings practically suited for their purpose and they should be noble and beautiful. They are part of the influence which moulds the young men and women passing through them. But even with makeshift buildings a university can be developed, and it is better to start with what is available so long as a future plan is conceived on the right lines and some advance is being made towards carrying it out.

31. What is more important is to have the necessary equipment, apparatus, instruments, material and above all books are the essential tools of learning. They should take priority over buildings, so long as the minimum of accommodation is provided. To obtain all these things in notoriously difficult at the present moment but steps should be taken as soon as possible to plan what is wanted and to place orders in the most promising markets.

STAFF

32. The most important matter of all is to have the right men on the staff of the university, and at the same time it is the most difficult. This is the core of the problem. Without the right men and women as its teachers, thinkers and investigators no university is worthy of the name. On the other hand if it can command the service of even a few such its reputation is won.

are those connected with the oil industry, irrigation, building and highway materials, The Faculty of Science will also have its contribution to make, as for instance in the Department of Geology.

26. The present Engineering College might serve for a start, if the residential part were made available for teaching purposes and suitably adapted, and if better equipment were provid. It would probably be necessary to extend the College by additional building. These, however, are questions which cannot be answered until there has been a more careful and expert investigation.

Agriculture

27. So far this Report has made no reference to agriculture, although obviously this is a subject of permanent importance to Iraq, perhaps the most important factor in its life. Subject to more expert advice I am inclined to the view that to begin with the University should not concern itself directly with agriculture. Iraq needs well trained practical farmers, as in industry it needs good technicians and in commerce good clerks. It is not the function of a university to produce these, who should be trained in Agricultural Colleges which may well be left to the Department of Agriculture to organise and to manage.

28. It also needs agricltural research of a practical kind. It is probably wise to leave this also to the Department of Agriculture. The work must be to a considerable extent in experimental stations remote from the twon and it will often involve large scale projects. Whatever the future developments may be it sems better that the Ministry of Agriculture should continue to be responsible for this work. But it will call for men thoroughly trained in fundamental scientific subjects such as chemistry, biochemistry, botany, entomology, physics. It will be the function of the Faculty of Science of the University to produce these men.

SPECIAL RESEARCH

29. It is wise for a new university to consider in what fields of knowledge its situation and circumstances will enable it to make a special contribution. Eventually its reputation in the learned and scientifc world will be judged to a considerable extent by the subjects and the men that stand out pre-eminently. In many fields it will be in no

which the Training College itself gives at present. I consider, therefore, that even when Faculties of Letters and Science are started the Higher Teachers' Training Collage should continue to be self-contained for the time being. It should, however, be possible to develop co-peration so that gradually those Faculties take over the teaching of general subjects. For example, it woud obviously be eonomical for students of the Training College to use the laboratories of the Faculty of Science. Although co-operation might give rise to administrative difficulties they should not be insuperable, given the necessary goodwill.

22. During the transitional period I consider that it would be inadvisable to admit the Higher Teachers' Training College as a School of the University. It should award a Diploma under the authority of the State, but not a degree. Any necessary steps should be taken to ensure by law that the Diploma carried proper status for professional purposes.

Engineering

23. The Training engineers is a matter of great importance for the development of Iraq. They are needed at all levels, but the University will be concerned only with those of the highest grade. The country appears to have a great need for well qualified technicians and unless they are produced it cannot develop to a high state of technical efficiency. To provided them however is not the function of a university.

24. To develop a Faculty of Engineering should be an early item on the programme. It should include Departments of Mechanical and Electrical Engineering, in addition to Civil Engineering which exists at present. Architectue would probably come conveniently in this Faculty, at any rate in the first instance. The technical needs of the oil industry are of great consequence in Iraq, but, to start, it may be unnessary to have a special department for this aspect of engineering if the other departments keep in mind the requirements of the industary.

25. The first need will be for the Faculty to train higher personel, but eventually it must be in a position to undertake research, esepecially into those problems which are peculiarly important for industry in Iraq. Examples

who will eventually be the leaders in commercial administration. A College of Letters and Science helped by a Faculty of Law and Administration if properly organised can do this work. It would need to contain a good Department of Economics. The School of Commerce should remain wholly outside the university.

Pharmacy

19. Similarly I consider that it would be wise, at any rate at first, to administer the College of Pharmacy as an institution outside the university. It appears to be quite separate in all its teaching. Even in chemistry, physics, zoology and botany are separate from the similar courses in the Medical Faculty, and in the opinion of the Director it is better that they should be. It is highly questionable whether a university should give a degree in pharmacy, and if the School is independent there is no reason why it should not grant a Diploma which would be respected as the highest qualification for pharmaceutical practice. This would not preclude higher studies and research in pharmacology being pursued in the University.

Training of Teachers

20. The training of teachers for secondary schools is of the utmost importance to Iraq. The country is suffering from an inadequate educational system and improvement in the higher ranges depends, among other things, on a supply of enough teachers properly qualifed. Eventually the right arrangement is to have an Institute or College of Education in which students intending to be teachers will follow special professional studies leading to a Diploma, but they would not enter until they had taken their degree in one of the Faculties of the University, usually in Letters or Pure Science. This Institute would also be a centre for research into educational problems, and in a country like Iraq there are many problems peculiar to local conditions which call for careful investigation, such as the education of illiterates and of nomads and those living in very remote areas.

21. Although there should be such an Institute eventually, it would be unwise to risk spoiling the work now being done by the Higher Teachers' Training College until such time as satisfactory Faculties of Letters and Science were ready to undertake the task of general education

Science. In Iraq these do not exist and the Law College in fact serves one of the purposes usually falling to a University Faculty of Letters.

15. This year a course in Commerce has been started under the administrative control of the Law School. It has no buildings and operates during the evening in school premises. It appears to be attended by those occupied during the day and the teachers engaged part-time may themselves be employed in some official or commedcial occupation.

NEXT STEPS

16. On such evidence as I could obtain I have come to the conclusion that with the exception of the Medical College, there is at present no institution of higher education in Iraq which can be regarded as attaining the standard of a university school, in respect of the quality of the student, of teaching, of accommodation and equipment, or of research. If a university is to be established it must be biult almost from the ground. Even the Medical College, which has attained the highest standards, needs much strengthening and development; but it has undoubtedly made a good start on solid foundations.

Letters and Science and Law

17. I consider that the first step in establishing a university should be the creation of a College of which the main elements would be Faculties of Letters and Pure Science. The Law College should be dissolved and a Faculty of Law and Administration should be established. It should aim at training a limited number on the basis of a controlled entry, and in no case should professional subjects form the main substance of the earlier part of the course. This should be based on a more general education and this purpose the faculty of Law co-operate closely with the Faculty of Letters.

Commerce

18. A School of Commerce is necessary for Iraq but its funcations and nature need careful consideration. In the first instance what appears to be chiefly necessary is a school to train practical officials for industry and commerce. This is not the function of a university. It is not concerned with training the rank and file but those

of entrants. Within the limitations which these difficulties impose it is doing valuable work, and it is a most important element in the educational system, as on it depends very considerably the quality of secondary teachers throughout the country.

Law Faculty

11. The Law College offers four year courses chiefly in legal subjects, with some place given to English and Economic. This is the substance even of the first year course. Unless students enter with a good general education there is grave danger in launching them at once on professional studies. The study of Law is an admirable intellectual discipline, but it demands a mind already educated through the general disciplines. There is ground for fearing that an attempt is being made in the College to build on insecure foundations.

12. There are other disablities under which the College works. The number of entrants in 1942 was 142, in 1945 it reached 376, and in 1946 it jumped to 1,332. Few Colleges can absorb a sudden influx of that volume but in this case the buiding is so inadequate that there is bad overcrowding: classes are too large, there are too few lecture rooms, and there appears to be insufficient staff.

13. A more serious question is the capacity of Iraq to absorb so many persons trained in Law. It is certain that they cannot all flourish as lawyers and in fact the real attraction to the School of Law seems to be the belief, based on fact, that it is the gateway to a career in the public service or in politics. It is right that young men should seek such careers, although probably the number of aspirants is excessive; but a School of Law is not the best training ground for many.

14. There is a further reason why so many seek entrance to the Law College. Naturally and properly young men and women in growing numbers throughout the world desire to pursue higher studies, even though some may desire it for less worthy motives. Some limitation is exercised on entry to the Medical, Engineering and Higher Teachers Training Colleges, so the Law College is Left as the only chance for the rest. In other countries where there is a normal provision for university studies this type of student is absorbed into the Faculties of Letters and

staffed mainly by Iraqis, and there are also a number of British professors.

College of Pharmacy

7. The Colege of Pharmacy on the same site as the Medical College and administratively part of it offers a four year course which is followed by a fifth year of practical work. At present it has 99 students and has not room for more. The Director is satisfied that a good standard is maintained but he is nevertheless anxious for an improvement. He feels that the courriculum is satisfactory and equipment adequate, but he wants the staff to be strengthened.

College of Engineering

8. The Engineering College has this year 183 students. It is limited to Civil Engineering, but the Dean is conscious of the need to develop training in other branches. The accommodation and equipment are inadequaate. Practical work is mainly limited to lecture room demonstration, with scanty opportunity for individual laborotory work by the students. There are no work-shops in the College and the arrangements by which students are supposed to use the shops at the Technical School nearby does not appear to work. There is a small library of about 3,000 volumes.

9. Accommodation is made more difficult by reason of the fact that part of the building is set aside for accommodating about 140 students in residence. The arrangements are of a somewhat primitive character and the attempt to combine teaching and residence in one building complicates administration and reduces the efficiency of both services.

Higher Teachers Training College

10. This College is the only centre in Iraq for training teachers in secondary schools. At present it has 397 students, an increase of 50 over last year. Its object is to extend the general education of students beyond the standard reached at school and, further, to give training in the principles and practice of teaching. Like the Engineering College it has to operate in a building used as a residence as well as for teaching. The accommodation and equipment are not adequate in amount or quality, but the College is hampered chiefly by the low educational standard

baccalaureat examination. It does not follow that all these students would be fitted to pursue university studies, but in fact in the present year 3,813 are following courses of higher education of some kind, excluding those engaged in agricultural training. Of these a disproportionately large number are in the School of Law, and further reference will be made to this matter.

4. I did not have the opportunity to gauge exactly the quality of the output from the secondary schools, but I gained the impression that there is considerable need for improvement. It is very doubtful whether all those entering an istitution of higher study are fitted to embark on a university course, but nevertheless there is reason to believe that there are enough with adequate qualifications to supply a university framed on modest lines.

EXISTING HIGHER INSTITUTIONS

Royal Faculty of Medicine

5. The Faculty of Medicine prepares for the initial degree in medicine. It is housed in reasonably adequate buildings, although it is pressed for space in certain respects and steps are being taken to extend the accmmodation. It is alongside the Royal Hospital which has enough beds for giving clinical practice. Entry has been carefully limited until recently, but owing to the urgent need for increasing the supply of doctors the College has been forced, apparently against its better judgement, to enrol larger numbers of entrants. The number of students in the College was 310 in the year 1945-46 and 389 in the present year. The result has been to overcrowd the College and to lower the standard of entry. The effects are not yet visible, but they may prove to be serious.

6. At present the standard of the College is satisfactory up t oa point. It is regarded by experts as comparable with Medical Schools which produce dectors of statisfactory quality in other countries although it does not aim at providing the highest training and research. I am not in a position to offer detaled criticsim, but it seemed than in a number of ways improvement was needed. It may not be able to stand up in comparison with longer established Medical Schools, but it has produced a number of men who are the substance of the medical service of Iraq. It is

ملحق رقم (٣)

تقرير الدكتور مورغن

PLAN FOR UNIVERSITY EDUCATION IN IRAQ

NEEDS AND FUNCTIONS

1. No modern state can manage the machinery of civilisation without the services of men and women equipped by long training, and the highest levels of this training need the services and facilities of a university. Iraq is a state of such size and potentialities that there can be no question that if it is to have the highest services necessary it must have a university. The types of higher training needed will be varied, including philosophy, letters, the arts, pure science and science applied to technology, medicine and agriculture.

2. In addition to being a teaching body a university has the duty of enlarging the boundaries of knowledge; and, although it is of the first importance that the human mind and imagination should be allowed to explore freely, it is proper that research should be directed to the special needs of a country and shoud aim at solving its peculiar problems.

STUDENTS

3. A university cannot flourish unless it maintains a high standard of study and therefore it is dependent on the quality of students provided by the schools. In Iraq the provision of secondary education is developing but it is not large. There are 15 secondary schools for boys and 7 for girls provided by the State, and from these 2,012 passed the baccalaureat examination in 1946. There are also foreign and private schools, 14 for boys and 1 for girls, in which there were in 1944 in the final two years of the secondary course totals of 1802 and 44 respectively. It may be assumed that of these about 700 might have reached baccalaureat standard. This would give a total of approximately 2,700 leaving school having passed the

كتب للمؤلف

اســـــم الكتـــــاب	السنة	عدد الصفحات
١ ـ اصول التربية الثانوية (الطبعة الرابعة)	١٩٥٥	٣٤٣
٢ ـ الدولة والتعليم (الجزء الاول)	١٩٥٢	٢٦٠
٣ ـ الدولة والتعليم (الجزء الثاني)	١٩٦٣	٣٧٢
٤ ـ ميثاق بغداد (ترجمة) (حقائق يبســـطها مجلس العموم البريطاني)	١٩٥٦	١٨٦
٥ ـ التعلّم والتعليم (الجزءالاول) (ترجمة)هيوز وهيوز	١٩٥٩	٢٥٧
٦ ـ التعلّم والتعليم ، الجزء الثاني (تحت الطبع)		
٧ ـ تقدم التعليم العالي في العراق (دراسة قائمة على الوثائق والمستندات)	١٩٦٣	٥٥٠

THE GROWTH OF HIGHER EDUCATION IN IRAQ

BY

HASSAN AL-DUJAILI

B.A., Colorado State College of Education, Greeley, Colorado, U.S.A.

M.A., Teachers, College, Columbia University, New York, U.S.A.

LL.B., Law College, Baghdad University, Baghdad.

DIP., in Ed., University College of the S.W. Exeter, England,

ثمن النسخة دينار واحد فقط

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY